الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الإجتماع

Echahid Cheikh Larbi Tebessi University

Faculty Of Human and Social Sciences

Depatement Of Sociology

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الإجتماعية

تخصص: علم إجتماع الإنحراف والجريمة

الخصائص الإجتماعية لمرتكبي الجرائم الإلكترونية بالجزائر

دراسة من منظور باراديغم علم الإجرام الفعل

إعداد الطالب:

عبد الوهاب كلاع

المشرف:

د. حاتم بن عزوز

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
د.شارف عماد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	رئيسا
د.بن عزوز حاتم	أستاذ محاظر -أ-	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	مشرفا ومقررا
د.بوزيان خيرالدين	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	ممتحنا
د.بن دار نسيمة	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	ممتحنا
د.بن رامي مصطفى	أستاذ محاضر-أ-	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
د.العيفاوي فريدة	استاذ محاضر-أ-	المركز الجامعي تيبازة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى الكشف على أهم الخصائص الإجتماعية، والمعرفية، والإجرائية، والتنظيمية والسلوكية والنفسية للمجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة،كما هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم الدوافع التي دفعت بالمجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء السابق الذكر إلى القيام بسلوكه الإجرامي الإلكتروني،ومن أجل ذلك جاءت هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي، حيث إعتمد الباحث في الدراسة الميدانية على منهجين،منهج دراسة الحالة،ومنهج تحليل المضمون،وكانت عينة الدراسة عبارة عن عشرة مجرمين إلكترونيين مدانين سابقا بالفعل الإجرامي الإلكتروني أغلبيتها تمثلت في جرائم السب والشتم والقذف والتشهير أجريت معهم مقابلات إستعمل فيها الباحث دليل المقابلة،كما استعان الباحث بدراسة تحليليةلإحصائيات خاصة ببعض من أنواع الجرائم الإلكترونية متواجدة على مستوى الأمن الولائي لولاية تبسة خاصة بمجرمين إلكترونيين مدانين بالفعل الإجرامي يعيشون في الفضاء السابق الذكر ،حيث توصلت الدراسة إلى أن:

المجرمون الإلكترونيون الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة يعيشون في بيئة إجتماعية يسودها التفكك الأسري وسوء التنشئة الإجتماعية، كما أنهم يمتلكون خصائص معرفية بسيطة حول كيفية إستخدام التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت، إضافة إلى أنهم يتميزون بخصائص تنظيمية وإجرائية بسيطة.

وكنتيجة عامة لموضوع البحث يمكن القول أن المجرم الإكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة مازال يفتقر إلى المعرفة المتقدمة حول كيفية إستعمال التقنيات الحديثة في مجال السلوك الإجرامي الإلكتروني،كما أنه ما زال يجهل المخاطر والآثار التدميرية لمثل هذا النوع من الجرائم وكذلك العقوبات الخاصة بهذا النوع من الجرائم، وهذا كون أن أغلب هؤلاء المجرمين إرتكبوا جرائم في الأصل هي تقليدية بسيطة لكن قاموا بها بإستعمال التقنية الحديثة فأصبحت جرائم إلكترونية،إضافة إلى أنهم يجنون من ورائها إلا المتابعات القضائية وفقط ،مع الإشارة إلى أنه قد يكون هناك من المجرمين الإلكترونيين الذين يعيشون في الفضاء السابق لهم مستوى معرفي وتقني متقدم حول كيفية إستعمال التقنيات الحديثة في مجال الجريمة الإلكترونية إلا أن الوصول إليهم من الأمور الصعبة

الكلمات المفتاحية: جريمة،مجرم، إلكترونية، إلكتروني، الإجرام ، باراديغم، الإجتماعية، المعرفية، الإجرائية السلوكية، التنظيمية ، النفسية.

Abstract:

This research aims to detect the most important social and cognitive characteristics, and the procedural, organizational, behavioural and psychological nature of the cybercriminal living in the geographical space of the State of Tbessa and aimed at identifying the most important motives that led the cybercrime living in the aforementioned space to engage in its cybercrime behaviour, To that end, the study was based on two approaches: Case study methodology and content analysis methodology. The sample study was 10 cybercriminals interviewed using the interview manual as a suitable tool for such topics The study found that:

Cybercriminals living in the geographical space of Tibetan state live in a social environment of family disintegration and poor socialization, possess simple cognitive characteristics about how to use modern technologies associated with the Internet, and are characterized by an anti-social outlook, characterized by simple organizational and procedural characteristics.

As a general result of the topic of research, it can be said that the cybercriminal living in the geographical space of the State of Tibsah Still lacks advanced knowledge about how to use modern technologies in the field of cybercrime. He is still unaware of the risks and destructive effects of such crimes. This is the fact that most of these criminals originally committed minor conventional crimes but did them using modern technology to become cybercrime. In addition, they reap only judicial follow-ups and only This does not prevent any cybercriminals living in the previous space from having an advanced level of knowledge and technology on how to use modern technologies in cybercrime, but reaching them is difficult.

Keywords: crime, criminal, electronic, electronic, criminality, paradigm, social, cognitive, procedural, behavioral, organizational, psychological**.**

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نحمده ونشكره وحده إذ أنعم علينا

بإتمام هذا العمل، كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور المشرف **حاتم بن عزوز**

الذي ساهم بقدر كبير من معلوماته، ووقته، ونصائحه، وتوجيهاته القيمة

التي بفضل الله تعالى أولا وآخرا، ثم بفضله استطاع الباحث إتمام هذه الدراسة، فله منا كل الإحترام والتقدير.

قائمة المحتويات

مقدمة.....أ

الفصل الأول: المدخل الإستكشافي والمبررات الإبستيمولوجية.....**6**

بناء موضوع الدراسة نظريا ومنهجيا **6**

أولا: الدراسة الاستطلاعية:.....6

1-التراث النظري للدراسة: 6

2-الدراسات السابقة:.....7

3-**الدراسات السابقة-نقد وتعقيب** 8

3-1-الدراسة السابقة الأولى:.....8

3-1-1- أهداف الدراسة السابقة:.....8

3-1-2-منهج الدراسة السابقة:.....9

3-1-3-نتائج الدراسة السابقة:.....9

3-1-4-أوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية: 10

3-2-الدراسة السابقة الثانية: 11

3-2-1-أهداف الدراسة السابقة:..... 11

3-2-2-منهج الدراسة السابقة:..... 12

3-2-3-نتائج الدراسة السابقة:..... 12

3-2-4-أوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية: 13

3-3-الدراسة السابقة الثالثة:..... 14

3-3-1-اهداف الدراسة السابقة:..... 14

3-3-2-منهج الدراسة السابقة:..... 14

3-3-3-نتائج الدراسة السابقة:..... 15

3-3-4-أوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية: 15

3-4-الدراسة السابقة الرابعة:..... 16

3-4-1- أهداف الدراسة السابقة:..... 16

3-4-2- منهج الدراسة السابقة:..... 17

3-4-3- نتائج الدراسة السابقة: 17
3-4-4-أوجه الإختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية: 18
3-5- الدراسة السابقة الخامسة: 18
3-5-1- أهداف الدراسة السابقة:..... 18
3-5-2-منهج الدراسة السابقة:..... 19
3-5-3- نتائج الدراسة السابقة:..... 19
3-5-4- أوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية: 20
3-6- الدراسة السابقة السادسة: 21
3-6-1- أهداف الدراسة السابقة:..... 21
3-6-2- منهج الدراسة السابقة:..... 22
3-6-3- نتائج الدراسة السابقة:..... 22
3-6-4-أوجه الإختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية: 22
4-**الفجوة البحثية: التعقيب العام على الدراسات السابقة (الفجوة البحثية):** 23
ثانيا: القابلية للإنجاز 24
1- **القابلية للإنجاز الزمانية:**..... 24
2- **القابلية للإنجاز المكانية:**..... 24
3- **القابلية للإنجاز المنهجية:** 25
4- **الأدوات المنهجية المستخدمة:**..... 25
4-1- المقابلات الأولية:..... 25
4-2- دليل المقابلة الأولي: 26
5-**مجتمع الدراسة وعينة الدراسة المحتملين *المستهدفين*** 26
5-1- مجتمع الدراسة المحتمل: 26
5-2- عينة الدراسةالمحتملة:..... 26
ثالثا: الأشكلة والإشكالية:..... 27
1-**الإشكالية:** 27
2-تساؤلات الدراسة:..... 34
3-**أهداف الدراسة:** 34

4- **أسباب إختيار الموضوع:**..... 35
- الأسباب الذاتية: 36
- الأسباب الموضوعية: 36
5-**أهمية الدراسة:** 38
6-**المفاهيم المحورية للدراسة:**..... 40
المفهوم الإجرائي للمجرم الالكتروني:..... 43
الانحراف الإجتماعي 43
المفهوم الاجرائي للإنحراف الإجتماعي 43
الانحراف االإلكتروني..... **Error! Bookmark not defined.**
المفهوم الإجرائي للانحراف الإلكتروني: 44
السلوك الإجرامي الإلكتروني:..... 44
7- **صعوبات الدراسة:** 46
7-1- صعوبات متعلقة بأدوات الدراسة: 47
7-2- صعوبات متعلقة بالدراسات السابقة:..... 47
7-3- صعوبات متعلقة بالجانب الميداني: 47
الفصل الثاني: حول الجريمة الالكترونية والمجرم الالكتروني 53
أولا: الجريمة الإلكترونية 53
تمهيد:..... 53
1- تعريف الجريمة الإلكترونية:..... 54
1-1 التعريف الضيق للجريمة الإلكترونية:..... 55
1-2 -التعريف الموسع للجريمة الإلكترونية:..... 56
1-3 التعريف القانوني للجريمة الإلكترونية:..... 57
1-3-1 التعريف حسب القانون الجنائي:..... 57
1-3-2. التعريف الدولي للجريمة الإلكترونية: 57
1-3-3. تعريف المشرع الجزائري للجريمة الإكترونية:..... 57
1-4 - التعريف الإجتماعي للجريمة الإلكترونية : 59
1-5- التعقيب على تعريفات الجريمة: 60

2-أركان الجريمة الإلكترونية:..... 62
1.2 الأركان العامة للجريمةالإلكترونية 62
2-2. أركان الجريمة الالكترونية في سائر القوانين العالمية:..... 62
3.2. أركان الجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري: 63
3-**خصائص الجريمة الإلكترونية:** 65
3-1-عابرة للحدود 65
3-2- سهولة ارتكاب الجريمة الإلكترونية 65
3-3-ترتكب من خلال الوسائل التقنية الحديثة 66
3-4-ترتكب من مجرم غير تقليدي 66
3-5-جرائم ناعمة ومغرية للمجرمين 66
3-6-تدني نسبة الإبلاغ عن تلك الجرائم..... 66
3-7-صعوبة إثبات الجريمة الإلكترونية..... 66
3-8-سرعة التنفيذ 67
3-9-أكثر الجرائم جاذبية 67
4-**أسباب الجريمة الإلكترونية:** 67
4-1-الرغبة في جمع المعلومات وتعلمها 68
4-2 تحدي النظام واثبات القدرة على التفوق على تطور الوسائل التقنيةالحديثة:..... 69
4-3-إلحاق الأذى بأشخاص أو جهات أخرى: 69
4-4-تحقيق أرباح ومكاسب مادية: 70
4-5-تهديد الأمن القومي والعسكري: 70
5-**أنواع الجرائم الإكترونية:**..... 70
5-1 تصنيف مارتن فاسك(Martin vasik) 71
5-2 تصنيف أولريش سيبر(Ulrich ciber) 72
5-3- تصنيف وزارة العدل الأمريكية..... 72
6 - **إنعكاسات الجرائم الإكترونية على المجتمع:** 73
6-1 تأثيرها على الأسرة..... 75
6-2 تأثيرها على التحصيل الدراسي 76

6-3أثر ها على أمن واستقرار الدول 77
7 - مكافحة الجريمة الالكترونية:..... 78
7-1- مكافحة الجريمة الإلكترونية على المستوى الدولي 79
7- 2 آليات مكافحة الجريمة على مستوى الدول العربية:..... 84
7-3 مكافحة الجرائم الالكترونية في الجزائر: 88
7-3-1- تعريف الجريمة لدى المشرع الجزائري..... 88
7-3-2-قانون الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال لدى المشرع الجزائري:... 90
7-3-3-القواعد الإجرائية المنظمة لمكافحة الجريمة الإلكترونية لدى المشرع الجزائري:..... 91
ثانيا: المجرم الإلكتروني..... 93
تمهيد:..... 93
1- **مفهوم المجرم الالكتروني:** 94
2- الأنماط المختلفة للمجرمين الالكترونيين:..... **95**
2-1-المحترفون 96
2-2-الهواة 96
2-3- الهواة والمبتدئون (newbies): 95
2-5-المجرمون المحترفون (Carres Criminel) 95
2-6-الهاكرز ذو القبعة الحمراء 97
2-7 مجموعات الأنونيموس (Anonymous): 97
3- **أهم الدوافع لدى المجرم الالكتروني للقيام بسلوكه الإجرامي:** 97
1.3 الدوافع الداخلية الشخصية..... 98
2.3 الدوافع الخارجية..... 99
4- **مبررات استخدام التقنية الحديثة والانترنت للمجرم الالكتروني:**.....101
5-**الثقافة الفرعية للمجرم الالكتروني:**.....102
خلاصة الفصل الثاني:
الفصل الثالث: خصائص المجرم الإكتروني وأهم النظريات المفسرة لسلوكه الاجرامي..... 113
تمهيد 113
أولا: الخصائص الاجتماعية للمجرم الالكتروني: 113

ثانيا: الخصائص النفسية للمجرم الالكتروني:..... 117
1-امتلاك القيم المعادية للمجتمع 118
2- التفاؤل المفرط بنجاح الجريمة 118
3- الذكاء 118
4- السادية (اللذة بإقاع الألم): 119
ثالثا: الخصائص المعرفية: 120
1-مفهوم الخصائص المعرفية: 120
2 - أقسام الخصائص المعرفية:.....120
2-1 الخبرة الفنية للمجرمين الإلكترونين: 120
2-2 الأساليب المستخدمة من طرف المجرمين الالكترونيين.....121
رابعا: الخصائص السلوكية للمجرم الالكتروني:..... 122
1- مفهوم السلوك وعناصره: 123
2 - أقسام الخصائص السلوكية: 124
2-1 التنشئة الإجتماعية والعلاقات الإجتماعية للمجرم الالكتروني.....124
2-2السوابق الجنائية للمجرم الإلكتروني 124
خامسا: اهم النظريات المفسرة للسلوك "الفعل" الإجرامي الإلكتروني:..... 125
1- **نظرية اللامعيارية "لدوركايم" والفعل الإنحرافي –الإجرامي الإلكتروني:**.....125
1.1. تطور مفهوم نظرية الأنومي.....125
2.1 تفسير السلوك الإجرامي في ضوء اللامعيارية "لدوركايم":.....128
4.1 التعقيب على النظرية: 129
1-5 تفسير أسباب الجرائم الإلكترونية في ضوء نظرية الأنومي" لدوركايم": 130
2- **نظرية ميرتون والفعل الإنحرافي –الإجرامي الإلكتروني:**.....131
1.2 -محتوى النظرية: 131
2.2 -علاقة اللامعيارية بالسلوك الانحرافي لدى "مرتون": 131
3.2 أنماط نظرية "ميرتون":.....133
2-4 -التعقيب على النظرية:.....133
2- 5-تفسير اسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية "ميرتون": 134

3- **نظرية التقليد والمحاكاة والفعل الإنحرافي –الإجرامي الإلكتروني:**.....135
1.3 محتوى النظرية:.....135
2.3 تفسير الجريمة على ضوء نظرية "جون غابريال تارد": 136
3.3 –التعقيب على النظرية: 138
3-4 تفسير أسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية "جون غابريال تارد": 138
4- **نظرية المخالطة الفارقة والفعل الإنحرافي –الإجرامي الإلكتروني:**.....139
1.4 محتوى النظرية 139
2-4 تفسير الجريمة في ضوء نظرية المخالطة الفارقة: 139
4-4 تفسير أسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية المخالطة الفارقة:.....142
5- **نظرية النوافذ المكسرة والفعل الإنحرافي –الإجرامي الإلكتروني:** 144
1.5 محتوى النظرية:.....144
2-5 تفسير الجريمة على ضوء نظرية النوافذ المكسرة:.....144
3-5 –التعقيب على النظرية:.....144
4-5–تفسير أسباب الجرائم الإلكترونيةعلى ضوء نظرية النوافذ المكسرة:.....146
6- **نظرية أسلوب الحياة والفعل الإنحرافي –الإجرامي الإلكتروني:** 147
1.6 محتوى النظرية:.....147
2.6 أهم النماذج المرتبطة بهذه النظرية:.....149
3.6 التعقيب على النظرية: 150
4-6 –تفسير أسباب الجرائم الإلكترونيةعلى ضوء نظرية أسلوب الحياة:.....151
7- **نظرية التعلم عند العالم "باندورا Bandoura"والفعل الإنحرافي– الإجرامي الإلكتروني** : 152
1-7 –محتوى النظرية:.....152
2-7 المفاهيم الأساسية لنظرية التعلم الاجتماعي: 153
3-7 أهم مبادئ النظرية: 153
4-7 التعقيب على النظرية: 154
5-7 تفسير أسباب الجرائم الإلكترونيةعلى ضوء نظرية التعلم "لباندورا": 155
8- **نظرية بناء الفرصة والفعل الإنحرافي–الإجرامي الإلكتروني:**.....156
1-8 –محتوى نظرية بناء الفرصة: 156

8-2 أهم المبادئ الناتجة عن هذه النظرية:.....157
8-3 التعقيب على النظرية: 159
8-4 تفسير أسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية بناء الفرصة: 159
9 - **نظرية الاختيار العقلاني والفعل الإنحرافي-الإجرامي الإلكتروني:**.....160
9-1 محتوى نظرية الاختيار العقلاني:.....160
9-2 تفسير السلوك الإجرامي على ضوء هذه النظرية:.....161
9-3 التعقيب على النظرية: 162
9-4 تفسير أسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية الإختيار العقلاني: 163
10- **نظرية النشاط الرتيب والفعل الإنحرافي-الإجرامي الإلكتروني:** 164
10-1 محتوى نظرية النشاط الرتيب:.....164
10-2 -مبادئ النظرية:.....164
10-3 -التعقيب على النظرية: 167
10-4 -تفسير أسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية النشاط الرتيب: 167
11- **نظرية الصراع والفعل الإنحرافي-الإجرامي الإلكتروني:** 168
11-1 -محتوى النظرية : 168
11-2 تفسير السلوك الإجرامي في ضوء النظرية :.....170
11-3 التعقيب على النظرية:.....171
11-4 تفسيرأسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية الصراع:.....171
12- **نظرية التفكك الاجتماعي و الفعل الإنحرافي -الإجرامي الإلكتروني:** 172
12-1 -محتوى النظرية:.....172
12-2 -تفسير السلوك الإجرامي على ضوء النظرية:.....173
12-3 التعقيب على النظرية:.....173
12-4 - تفسير أسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية التفكك الإجتماعي: 173
13- **نظرية الحاجات "لماسلو "والفعل الإنحرافي -الإجرامي الإلكتروني:**.....174
13-1-محتوى النظرية: 174
13-2تفسير السلوك الإجرامي على ضوء هذه النظرية:.....175
13-3 تفسير اسباب الجرائم الإلكترونيةعلى ضوء نظرية الحاجات لماسلو:.....176

الفصل الرابع: علم اجرام الفعل ورد الفعل الاجتماعي 180
أولا: السلوك الإنحرافي والسلوك الإجرامي: 180
1-**الفرق بين السلوك الانحرافي والسلوك الإجرامي:** 180
1-1مفهوم السلوك الإنحرافي:.....180
1-2مفهوم السلوك الإجرامي: 180
1-3 أهم الإختلافات بين السلوك الإجرامي والسلوك الإنحرافي: 180
2-**الفرق بين السلوك الانحرافي الإالكتروني والسلوك الإجرامي الإلكتروني:** 182
2-1 مفهوم السلوك الإنحرافي الإلكتروني:.....182
2-2-مفهوم السلوك الاجرامي الالكتروني: 184
ثانيا: تطور علم الإجرام 186
1-**عوامل تطور علم الإجرام:** 186
2- **مفهوم علم الإجرام:**.....192
2-1 -الإتجاه الموسع لمفهوم علم الإجرام:.....192
2-2- الإتجاه الضيق لمفهوم علم الإجرام: 192
3-تفسير السلوك الاجرامي في ضوء الاتجاهات النظرية:.....195
3-2 - الإتجاه الإجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي:.....200
3-3 الإتجاه التكاملي في تفسير الجريمة: 203
4- العوامل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وعلاقتها بالجريمة:..... 205
4-1 علاقة العوامل الإجتماعية بالجريمة: 205
4-2 علاقة العوامل الإقتصادية بالجريمة: 207
4-3 علاقة العوامل الثقافية بالجريمة: 209
5- **باراديغم علم الإجرام:**.....210
5-1 مفهوم الباراديغم لغة.....210
5-2 مفهوم البراديغم اصطلاحا 211
5-3- أهمية استخدام البراديغم في البحوث العلمية:.....211
5-4 مكونات البراديغم.....213
5-5-أنواع البراديغمات: 213

-فوائد استخدام البراديغم في البحث:.....214

5-6-أهمية براديغم علم إجرام الفعل: 216

6- **علم الإجرام ذو الصبغة السوسيولوجية:**.....218

6-1 تعريف علم الإجرام الفعل: 218

6-2 مفهوم رد الفعل الاجتماعي:.....219

6-3 مفهوم رد الفعل الإجتماعي غير الرسمي:.....221

6-4-أهم وسائل رد الفعل الإجتماعي غير الرسمي:.....221

7-**رد الفعل الإجتماعي الرسمي:** 222

7-1- الأجهزة الأمنية.....222

7-2- أجهزة الرقابة الفنية والأدبية 223

7-3- الأجهزة القضائية.....223

8- **رد الفعل الإجتماعي حول الجرائم الإلكترونية:**.....223

8-1 رد الفعل الإجتماعي غير الرسمي حول الجرائم الإلكترونية:.....223

8-2 رد الفعل الإجتماعي الرسمي حول الجرائم الإلكترونية: 225

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وتحليل نتائج الدراسة 233

أولا:الإجراءات المنهجية للدراسة 233

1-حدود الدراسة.....233

2-منهج الدراسة:.....233

3-أدوات جمع البيانات: 235

4-مجتمع الدراسة: 237

5- عينة الدراسة: 237

ثانيا:تحليل بيانات الجداول الإحصائية: 237

1- تحليل بيانات الجدول رقم (1).....237

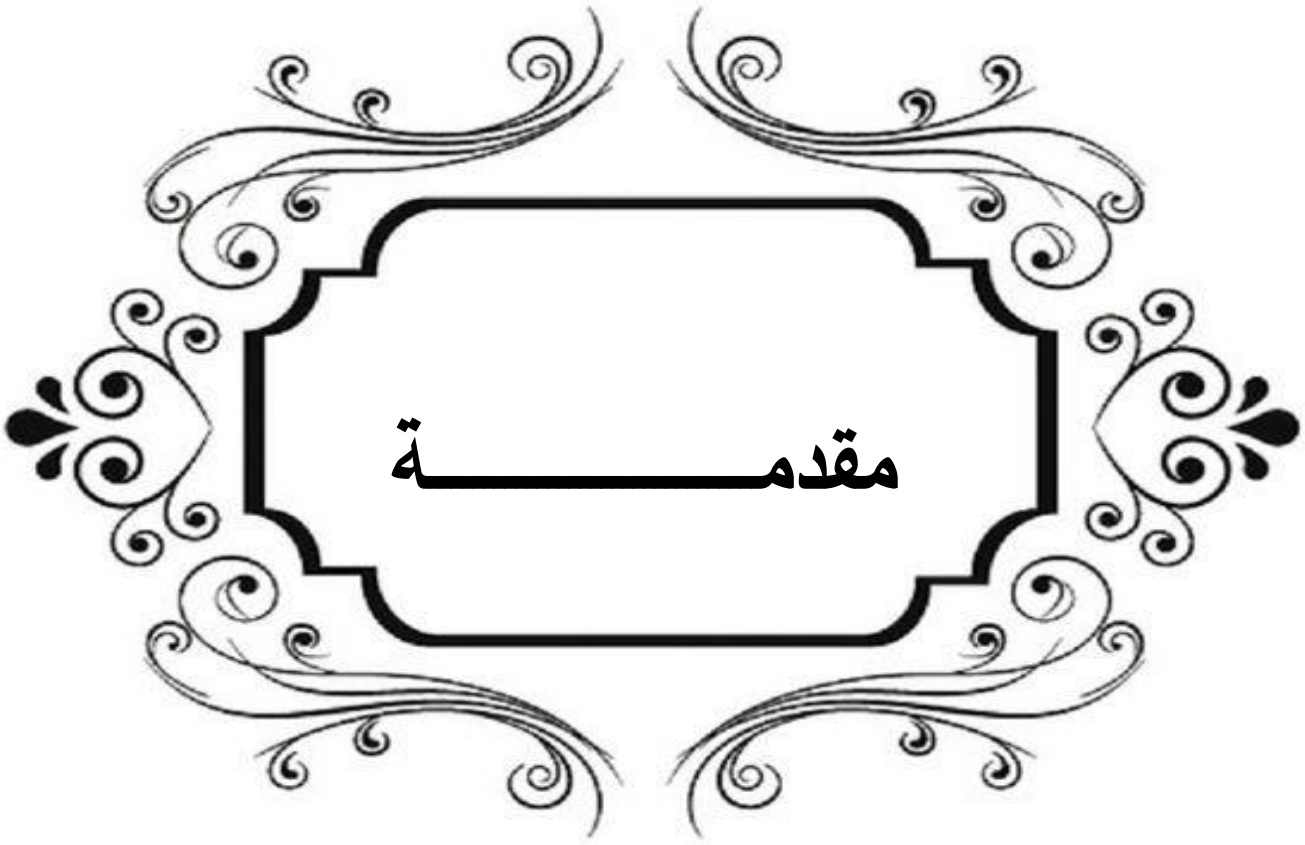
تحليل بيانات الجدول رقم(2).....243

تحليل بيانات الجدول رقم (3).....246
تحليل بيانات الجدول رقم (4):.....249
تحليل بيانات الجدول رقم (5):.....253
تحليل بيانات الجدول رقم (6):.....257
تحليل بيانات الجدول رقم (7):.....261
تحليل بيانات الجدول (8):.....264
تحليل بيانات الجدول (9):.....267
تحليل بيانات الجدول رقم (10): 269
11-تحليل عام للجداول الإحصائية المنبثقة من الإحصائيات التي تم جمعها.....270
12-النتائج المستخلصة من التحليل العام للجداول الإحصائية:.....271
ثالثا: تحليل بيانات المقابلة..... 272
1-تحليل المقابلة رقم01: 272
2- تحليل المقابلة رقم02: 278
3-تحليل بيانات المقابلة رقم03: 282
4-تحليل بيانات المقابلة رقم 04: 286
5-تحليل بيانات المقابلة رقم(5) 289
6-تحليل بيانات المقابلة رقم 6 291
7-تحليل بيانات المقابلة رقم 7: 295
8-تحليل بيانات المقابلة رقم 8: 299
9-تحليل بيانات المقابلة رقم (9): 302
10-تحليل بيانات المقابلة رقم (10).....304
11-تحليل محاور المقابلة:.....308
12-نتائج الدراسة:.....312
12-1-النتائج الجزئية للدراسة: 313
12-2-النتائج العامة:.....315

الخاتمة 318

قائمة الملاحق

قائمة المصادر والمراجع


مقدمـــــــــــة

مقدمة

بعد التطور الهائل للتكنولوجيا التي مست كل المجالات خصوصا مجال الإتصالات، اين ظهرت طفرة علمية متسارعة من ناحية التطور والذي تمثل في الشبكة العنكبوتية (الإنترنيت) والذي صاحبه الإستعمال الهائل لعدد المستخدمين في العالم، حيث أصبحت كل المعاملات تقريبا تنفذ عن طريق الإنترنيت، وهذا ما نشاهده في الواقع، ومثال على ذلك فالباحث في الوقت الحاضر أصبح يعتمد على الكتب الالكترونية التي يتم جمعها من المكتبات الإلكترونية. كذلك عندما يريد أحدهم إرسال مبالغ من المال الى مستحقيها فإنه في الغالب يعتمد على الإنترنيت، كذلك تبادل مختلف الرسائل سواء بين الأفراد أو بين المؤسسات وغير ذلك من المعاملات التي تتم عبر الشبكة العنكبوتية، إذن فمعظم إتصالاتنا وتواصلنا أصبح يعتمد بشكل كبير على الإنترنيت، وبالتالي تكاد تنتقل جميع إستخداماتنا التقليدية الى إستخدامات حديثة تتم بواسطة التقنية الحديثة، سواء بواسطة الحواسيب الآلية أو مختلف الهواتف الذكية، ومع كثرة المستخدمين أدى ذلك إلى ظهور بيئة خصبة لبعض من المستخدمين غير الشرعيين الذين يستغلون هذا التطور وهذه التقنية الحديثة في قيامهم بأفعال إجرامية، إذن هنا يطرح سؤال هل تختلف الجرائم التقليدية عن الجرائم التي ترتكب عبر الوسائل الحديثة ؟

فالجرائم المعروفة (التقليدية) مثل السرقة، القتل، الإبتزاز، التهديد،السب والشتم،التشهير، الإعتداء الجسدي، وغيرها من الجرائم التقليدية والتي كانت ترتكب بطريقة يكون فيها الجاني والمجني عليه متواجدين في مسرح الجريمة، أصبحت ترتكب بتقنيات حديثة، ووسائل إلكترونية متطورة مرتبطة بالإنترنيت، وبالتالي إنتقلت من صفة تقليدية إلى جرائم مستحدثة لها خصائص جديدة تختلف كل الإختلاف عن الخصائص السابقة

ونظرا لخطورة هذه الجرائم إنعقدت الكثير من المؤتمرات الدولية والإتفاقيات أشهرها إتفاقية بوداباست والتي كانت سنة 2001، وهذا من أجل مكافحة هذا النوع الخطير من الجرائم، وحاول الباحثون في هذا المجال وضع تشريعات تتماشى وطبيعة هذه الجرائم، لكن أغلبهم اعتبر التكنولوجيا دوما تسبق القوانين، وبالتالي فقد عملت دول العالم على توفير كل الآليات للتصدي أو الحد من انتشار هذه الجرائم التي لها آثار تدميرية على جميع الأصعدة، سواء بالإعتماد على المؤسسات الرسمية وما تحمله من تقنيات حديثة وتقنيين متخصصين في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال،أو عن طريق هيئات غير رسمية تتمثل في الجمعيات الفاعلة والتي لها تأثير مباشر على أفراد المجتمع وذلك من خلال القيام بحملات تحسيسية تشمل كل أفراد المجتمع سواء كبار أو صغار، ويكون فحوى هذه الحملات تقديم نصائح حول خطورة إرتكاب سلوكيات غير مشروعة عبر مختلف مواقع التواصل الإجتماعي.

ومن أجل الوقوف على مدى خطورة الجريمة الإلكترونية، وما هي أهم خصائصها وأنواعها وما هي الآليات التي إعتمدت عليها مختلف دول العالم من أجل مكافحة هذا النوع الخطير من الجرائم ؟ و كيف تعامل المشرع الجزائري كباقي دول العالم من أجل العمل على الحد او الإقلال من إنتشار الجرائم الإلكترونية وذلك خلال التعديلات التي مست قانون العقوبات في شقه الخاص بمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال؟وما دور الجهات الرسمية؟، وكيف هو رد الفعل الاجتماعي غير الرسمي فيما يخص إنتشار هذا النوع المستحث من الجرائم؟ وكذلك ما مدى التطور في استخدام التقنيات الحديثة التي يعتمد عليها المجرم الإلكتروني في تنفيذ سلوكه الإجرامي؟ وما هي الخصائص التي تميزه عن المجرم التقليدي بصفة عامة؟ وما هي أهم الخصائص الإجتماعية التي تميز المجرم الالكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة وأهم الدوافع التي دفعت به الى ارتكاب مختلف أنواع الجرائم الإلكترونية في هذا الفضا؟ وكذا مميزات البيئة التي يعيش فيها هذا المجرم؟

ومن هذا المنطلق كانت هذه الدراسة الموسومة ب:**الخصائص الإجتماعية لمرتكبي الجرائم الإلكترونية بالجزائر دراسة من منظور باراديغم علم الإجرام الفعل .**

وفي ضوء ما سبق قسم الباحث الدراسة الى خمسة فصول:

الفصل الاول : المدخل الإستكشافي والمبررات الإبستمولوجية، وقد تناول فيه الباحث الدراسة الإستطلاعية والتي تشمل هي الأخرى التراث النظري، الدراسات السابقة، نقد وتعقيب على الدراسات السابقة، الفجوة البحثية، القابلية للإنجاز الزمانية والمكانية والأدوات المنهجية المستخدمة، المجتمع وعبنة الدراسة،ثم الإشكالية، تساؤلات الدراسة، مفاهيم الدراسة، ثم الإشكالية، تساؤلات الدراسة وأهدافها وأسباب اختيار الموضوع، أهمية الدراسة، صعوبات الدراسة.

-**الفصل الثاني : حول الجريمة الإلكترونية والمجرم الإلكتروني،** حيث تم التطرق بشيء من التفصيل الى التعريف بالجريمة الالكترونية، أركانها، خصائصها، أسبابها، انواعها، تأثيرها، ومكافحتها، ثم التعريف بالمجرم الإلكتروني، أنماطه المختلفة، أهم الدوافع لدى هذا المجرم، مبررات استخدام التقنية الحديثة والإنترنيت لهذا المجرم، الثقافة الفرعية لهذا المجرم، ثم خلاصة لهذا الفصل.

- **الفصل الثالث: خصائص المجرم الالكتروني وأهم النظريات المفسرة لسلوكه الإجرامي،** حيث تم التطرق بشيء من التفصيل إلى أهم الخصائص الإجتماعية والنفسية، والمعرفية، والسلوكية، والتنظيمية ثم تم التطرق الى أهم النظريات المفسرة لسلوكه الإجرامي وهي نظرية دوركايم، نظرية التقليد والمحاكاة لغابريال تارد،

نظرية المخالطة الفارقة لسذرلاند، نظرية النوافذ المكسرة، نظريةأسلوب الحياة، نظرية ميرتون، نظرية التعلم عند العالم باندورا، نظرية بناء الفرصة، نظرية الصراع، نظرية التفكك الاجتماعي، نظرية الحاجات لماسلو.

- **الفصل الرابع: علم الإجرام الفعل ورد الفعل الإجتماعي** والذي تم التطرق فيه إلى:

–السلوك الإنحرافي والسلوك الإجرامي، تطور علم الإجرام، تفسير السلوك الإجرامي في ضوء نظريات الجريمة، العوامل الإجتماعية، الإقتصادية، والثقافية وعلاقتها بالجريمة، باراديغم علم الإجرام، علم ذو الصبغة السوسيولوجية، مفهوم رد الفعل الإجتماعي الرسمي، رد الفعل الإجتماعي حول الجرائم الإلكترونية.

- **الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية وتحليل نتائج** وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى:

حدود الدراسة، منهج الدراسة، أدوات جمع البيانات المتمثلة في دليل المقابلة، المحاضر الإحصائية، مجتمع الدراسية، عينة الدراسة، ثم تحليل بيانات الجداول الإحصائية، ثم تحليل بيانات المقابلات، ثم نتائج الدراسة المتمثلة في النتائج الجزئية، النتائج العامة، ثم خاتمة الدراسة.



الفصل الأول

المدخل الإستكشافي والمبررات الإبستيمولوجية

خطـة الفصل الأول

الفصل الأول: المدخل الإستكشافي والمبررات الإبستيمولوجية

***بناء موضوع الدراسة نظريا ومنهجيا**

أولا: الدراسة الإستطلاعية

1-التراث النظري للدراسة

2-الدراسات السابقة

3-الدراسات السابقة-نقد وتعقيب

4-الفجوة البحثية

ثانيا: القابلية للإنجاز

1-القابلية للإنجاز الزمانية

2-القابلية للإنجاز المكانية

3-القابلية للإنجاز المنهجية

4-الأدوات المنهجية المستخدمة

4-1-المقابلات الأولية

4-2-دليل المقابلة الأولي

5-مجتمع الدراسة وعينة الدراسة المحتملين*المستهدفين*

6-باراديغم الدراسة

ثالثا:الأشكلة والإشكالية

1-الإشكالية

2-تساؤلات الدراسة

3-أهداف الدراسة

4-أسباب إختيار الموضوع

5-أهمية الدراسة

6-المفاهيم المحورية للدراسة

7-صعوبات الدراسة

الفصل الأول: المدخل الإستكشافي والمبررات الإبستيمولوجية

بناء موضوع الدراسة نظريا ومنهجيا

أولا: الدراسة الاستطلاعية:

للدراسة الاستطلاعية أهمية كبيرة في البحث العلمي، فهي العماد الذي ترتكز عليه الدراسات الميدانية، وتعتبر بمثابة تمهيد للظروف التي سيتم إجراء البحث بها، فهي تفتح المجال أمام أفكار جديدة عن مشكلة البحث، كما أنها تساعد الباحث في زيادة معرفته وإلمامه بمشكلة البحث حتى يتعمق في الدراسة، وكذلك تساعده في تحديد الأولويات التي سيبدأ بها بحثه، وتساعد الباحث على استطلاع الظروف المحيطة بمشكلة البحث وتحديد أوجه التقصير في إجراء الدراسة وبالتالي يمكن تعديل الدراسة من البداية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، والأهم أيضا هي مساعدة الباحث في تحديد مدة الدراسة، فضلا عن المشكلات المستقبلية التي قد تطرأ، وبالتالي محاولة تجنبها منذ البداية، وكذلك إمكانية تحقيق هذه الدراسة سواء في الجانب الزماني أو المكاني، أي قابلية تطبيق هذه الدراسة في الميدان والوصول إلى نتائج.

ولهذه الدراسة خطوات يجب على الباحث إتباعها ومن أهم هذه الخطوات نذكر:

1-التراث النظري للدراسة:

وهنا يقوم الباحث بالبحث عن الكتب وكل ما له صلة بموضوع البحث، ويحاول تلخيص مجموعة كبيرة من الأدبيات والتي تتصل بشكل مباشر بعنوان البحث، وفي هذا العنصر يجب الإشارة إلى أن الباحث وجد الكثير من عناوين الكتب والمقالات وكذا رسائل الماجستير والتي تناولت بعض المحاور فقط من البحث، أي أن معظم هذه المراجع تناولت موضوع الجريمة الإلكترونية في شقها القانوني فقط، ولم تتطرق إلى الجانب الإجتماعي بما فيها خصائص المجرم الإلكتروني، سواء كانت إجتماعية أو نفسية أو ثقافية، وهناك بعض المراجع اكتفت بالإشارة فقط إلى بعض سمات المجرم الإلكتروني، دون التعمق في هذه السمات، كما أن هذه المراجع تفتقر إلى الدراسات الميدانية والتي من المفروض أن تكون عينة الدراسة فيها هي إجراء مقابلة مباشرة مع المجرم الإلكتروني المدان أو على الأقل توزيع إستمارة على هؤلاء ثم جمعها، وهذا ربما يعود إلى صعوبة الوصول إلى عينة من هؤلاء المجرمين نظرا لطبيعة جريمتهم من جهة، وخصائصهم المختلفة من جهة أخرى.

2-الدراسات السابقة:

تعرف الدراسات السابقة بأنها مجموعة الأبحاث والدراسات التي تناولت الموضوع الذي قام به الباحث بدراسته، وتقدم هذه الدراسات معلومات كثيرة للباحث حول موضوعه، مما تساعده على فهمه بشكل كامل، فهي بذلك توفر الجهد والوقت على الباحث وتجيبه على كثير من الأسئلة التي تدور في ذهنه، كما تساعده على تجنب الأخطاء وتمكنه من تطوير أسئلة حول موضوعه وتمكنه من تناول النقاط التي تم دراستها، وغيرها من المعلومات التي تساعد الباحث في التحكم في موضوعه ودراسته دراسة علمية، وحتى يتمكن الباحث من استغلال الدراسات السابقة بطريقة علمية كان لابد أن يتبع الشروط العلمية لكيفية هذا الاستغلال، فيجب أن تكون الدراسات السابقة من المواضيع التي تلاءم موضوع البحث بشكل دقيق وأن تكون ذات مستوى رفيع ومتميز، ومأخوذة من مصادر أو مجلات علمية محكمة حتى يكون البحث مستوفي جميع شروط البحث العلمي.

ويعتبر موضوع الجريمة الإلكترونية من بين المواضيع التي تناولها الكثير، لكن أغلبها في شقها القانوني والإطار المفاهيمي لها من تعريفات وأشكال وتصنيفات وأهمية دراستها، وكذا الأساليب المختلفة للتصدي لها، وآثارها التدميرية على الفرد والمجتمع وعلى الدول بصفة عامة، ومدى انتشارها وكذا بعض الخصائص والسمات التي يتمتع بها المجرم الإلكتروني دون التطرق إلى الكثير من الخصائص أو السمات التي يتمتع بها هذا المجرم التي قد تتضح من خلال الدراسات الميدانية، وبالتالي فالشق الثاني من دراسة الجريمة الإلكترونية ألا وهو الخصائص الإجتماعية التي يتميز بها المجرم الإلكتروني لم تكن هناك دراسات ميدانية حقيقية حول هذا الموضوع ،وهذا راجع كون الوصول إلى المجرم الإلكتروني وإجراء دراسة حوله من خلال الإعتماد على تقنيات البحث كالمقابلة والاستمارة وغيرها من التقنيات، من الأمور الصعبة وهذا راجع إلى ان المجرم الالكتروني لا يمنح الفرصة لأي كان أن يجري معه مثل هذه الدراسات من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة الوصول إليه واكتشافه، وهذا ما جعل الدراسات الميدانية الحقيقية التي تتناول الشق الاجتماعي قليلة نوع ما.

إلا أن الباحث تطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي يراها تتناسب نوعا ما مع موضوعه وتتماشى وأهم محاور الدراسة، ومن بين هذه الدراسات أذكر:

-**الدراسة السابقة الأولى: هاني خميس أحمد عبده** (التحليل البنائي للأبعاد الاجتماعية لجرائم المعلوماتية في المجتمع المصري، جامعة الاسكندرية، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2008)

-**الدراسة السابقة الثانية: Anipha.ABASS.Mwingira** علاء الدين منصور

(التحقيقات في الجرائم الالكترونية الأردنية)، تحليل مقارن للبحث عن الأدلة الرقمية وضبطها

أطروحة دوكتوراه في الفلسفة، كلية الحقوق، جامعة ولونغونغ،university of wollongong ، سنة 2009.

الدراسة السابقة الثالثة: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة Etude d'étailleé sure la cybercriminalité(دراسة مفصلة حول الجريمة السيرانية من طرف فريق من الخبراء الحكوميين) فيفري 2013

الدراسة السابقة الرابعة: براهيمي جمال: التحقيق الجنائي في الجرائم الالكترونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، سنة 2018/06/27.

الدراسة السابقة الخامسة: وفاء محمد علي محمد (الأبعاد الاجتماعية للجرائم الالكترونية، دراسة تحليلية لمضمون عينة من القضايا في محكمة سوهاج)، مقال في مجلة كلية التربية، العدد 27، سنة 2021.

الدراسة السابقة السادسة: غدير برنس الزين وعبد الكريم عودة الخرابشة

الجرائم الالكترونية ومستوى الوعي بخطورتها–دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي الأردني، مقال في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، مجلد 29، عدد2، تاريخ النشر 2021.

3–الدراسات السابقة–نقد وتعقيب

3–1–الدراسة السابقة الأولى:

3–1–1– أهداف الدراسة السابقة:

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم الأبعاد الإجتماعية لجرائم المعلوماتية من خلال التعرف على المناخ الذي يساعد على ظهور تلك الجرائم وملامحها وأنماطها في المجتمع المصري، ثم التعرف على السمات الشخصية لمرتكبيها، وخصائصهم الإجتماعية والثقافية، وبيان دوافعهم لارتكاب تلك النوعية من الجرائم، معتمدا في ذلك على المنهج الإحصائي، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى التطور التاريخي لحجم ونوعية الجرائم المعلوماتية في المجتمع المصري، ثم ملامح الجرائم المعلوماتية في المجتمع المصري (تحليل ميكروسكوبي) والذي تطرقت فيه إلى أنواع الجرائم المعلوماتية وحجمها وتطورها في المجتمع المصري، كما تطرقت إلى أبرز السمات الشخصية لمرتكبي الجرائم المعلوماتية في مصر وهي النوع، السن، المستوى التعليمي، المهنة، محل الإقامة.

ثم ختمت الدراسة بالتطرق إلى أهم الخصائص الاجتماعية والثقافية لمرتكبي الجرائم المعلوماتية والمتمثلة في:

-**الخصائص المعرفية:** والتي يقصد بها المعلومات التي يحتاج إليها الفرد أو التي يمتلكها والتدريبات التي يحتاجها لمزاولة أنشطته وأفعاله الإجرامية.

-**الخصائص الإجرائية:** والمتمثلة في مرحلتي التخطيط والتنفيذ والتي تدور أساسا حول أخذ كل شيء في الحسبان، ومن بينها تحضير الأدوات المستخدمة والمتمثلة أساسا في أجهزة الحواسيب المتصلة بشبكة الانترنت، وكذلك مكان التنفيذ والذي عموما يتمثل في المنزل وذلك لعدة مبررات منها قدرتهم في السيطرة على الفعل الإجرامي، الشعور بالأمان والخصوصية، توفر المعلومات والبرامج التي يحتاجونها.

-**الخصائص التنظيمية:** والمتمثلة أساسا في البناء التنظيمي لمرتكبي الجرائم المعلوماتية، أي هل يتم تنفيذ السلوك الإجرامي لحساب الشخص ذاته أم لحساب آخرين، وأيضا التعرف على طبيعة التخطيط، وهل هناك تنسيق بين المجرم الالكتروني ومجرمين آخرين ارتكبوا نفس العمل الإجرامي.

-**الخصائص السلوكية:** والمتمثلة أساسا في التنشئة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية لمجرمي المعلوماتية.

كما تناولت الدراسة الدوافع التي جعلت الأفراد يرتكبون السلوك الإجرامي، كالدافع المادي، والثأر والانتقام، التحدي وغيرها من الدوافع التي من شأنها تشجيع هؤلاء المجرمون على القيام بسلوكيات إجرامية.

3-1-2-منهج الدراسة السابقة:

إعتمدت الدراسة السابقة على المنهج الإحصائي

3-1-3-نتائج الدراسةالسابقة:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: نذكر منها:

- إنشاء ما يسمى بالقرى الذكية، تدور أنشطتها حول صناعة البرمجيات، وخدمات المعلومات والانترنت، وصناعة مكونات أجهزة الحاسب الآلي.
- بناء مجتمع المعلومات الذي يستطيع ملاحظة واستيعاب التدفق الهائل في المعلومات، والمعارف المتطورة.
- توفير وتطوير نظم الاتصالات والمعلومات.
- مجرمي الأنترنت عادة ما يعملون بطرق انعزالية (فردية)، أو في جماعات غير مرتبطة على نحو قوي.
- تنفيذ السلوك الإجرامي من طرف هؤلاء المجرمين كان لحسابهم الشخصي.
- المجرم الإلكتروني يعتمد كثيرا على اختيار الهدف بدقة وبطريقة منظمة وليست عشوائية.
- إذا كان الدافع انتقامي فإن المجرم الالكتروني يعتمد على اختيار الهدف بطريقة منظمة، أما إذا كان الدافع التحدي وإثبات الذات فإن المجرم الالكتروني يشرع في سلوكه الإجرامي عشوائيا.
- الغالبية العظمى من المجرمين ذكور.

– الفئة العمرية الأكثر هي ما بين 21 و30 سنة.

– غالبية المجرمين مستواهم جامعي.

– أغلبية المجرمين يسكنون في المناطق الحضرية.

3-1-4-أوجه الإختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية:

-اوجه الإختلاف:

– إعتمدت الدراسة السابقة على المنهج الإحصائي، بينما اعتمدت الدراسة الحالية على منهج تحليل المضمون.ومنهج دراسة الحالة

– تناولت الدراسة السابقة عدد وأنواع الجرائم الإلكترونية المنتشرة في المجتمع المصري ككل، بينما تناولت الدراسة الحالية وركزت إلى جانب أنواع الجرائم على الخصائص الاجتماعية للمجرم الالكتروني.

– اعتمدت الدراسة السابقة على أنواع الجرائم وعددها والمنتشرة عبر عدة أماكن في المجتمع المصري، وأخذها من أماكن مختلفة، بينما الدراسة الحالية ركزت على أخذ أنواع الجرائم من فضاء جغرافي محدد مسبقا تمثل في أحد ولايات الشرق الجزائري(ولاية تبسة)

-أوجه التشابه :

– تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في أهم النقاط التالية:

– تناول أهم الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجرم الإلكتروني والمتمثلة في الخصائص المعرفية، السلوكية، الإجرائية، التنظيمية.

-توزيع مرتكبي الجرائم الالكترونية حسب أنواع الجرائم.

-التطرق إلى أهم سمات وخصائص المجرم الالكتروني.

-أهم الدوافع التي تدفع بالفرد إلى القيام بالسلوك الإجرامي الالكتروني.

لقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة من حيث:

-التطرق إلى حصر أهم الخصائص الإجتماعية للمجرم الإلكتروني.

-بناء الجداول الإحصائية البسيطة والمركبة الخاصة بالمجرمين الإلكترونين وتنوع الجرائم المرتكبة.

-كيفية التفسير واستخلاص النتائج من كل جدول إحصائي

3-2-الدراسة السابقة الثانية:

تطرقت هذه الدراسة بشيء من التفصيل إلى التعريفات المختلفة للجريمة الالكترونية انطلاقا من المفهوم الضيق إلى المفهوم الواسع، ثم إلى التصنيفات المختلفة للجرائم الالكترونية، وكذا وصف المجرم الالكتروني وإبراز أهم خصائصه، ثم تناولت هذه الدراسة الخلفية العامة للصورة العالمية للجرائم السيرانية، معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت إشكالية هذه الدراسة بتساؤلات رئيسية تمثلت في:

- هل الأحكام القانونية المعمول بها للبحث عن الأدلة المادية والاستيلاء عليها فعالة للبحث في أجهزة الكومبيوتر من أجل التحقيق في الجرائم السيرانية؟

- كيف يمكن لسلطة التحقيق الحفاظ على نظام شرعي يمكن توظيفه للتحقيق وجمع البيانات المطلوبة ومحتويات الانترنت، فيما يتعلق بحقوق وخصوصية وسرية البيانات الشخصية؟ وقد تفرع هذين السؤالين الرئيسيين:

-إلى أي مدى تم تجهيز القوانين الحالية للتعامل مع الجرائم السيرانية؟

-كيف يمكن لجهات إنفاذ القانون والمدعين العامين التعامل مع التحقيق في الجرائم الالكترونية؟

-هل تشكل الجرائم الالكترونية أولوية كبيرة في إنفاذ القانون؟

-ما هي المعايير التي ينبغي استخدامها لتقرير ما إذا كان من المناسب التحقيق في جرائم التحقيق الحاسوبي؟

-كيف يمكن للمدعي العام الأردني القيام بإجراءات التفتيش والمصادرة دون أمر قضائي؟ وما هي الاستثناءات في ذلك؟

3-2-1-أهداف الدراسة السابقة:

يدور الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو إبراز أهم التحديات الرئيسية المرتبطة بعملية البحث والاستيلاء على أجهزة الكومبيوتر في التحقيق في الجرائم الالكترونية، وكذلك تبسيط وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالتحقيق في الجرائم السيرانية وإزالة أو تقليل العوائق التي تعيق جميع الأدلة الرقمية وذلك من أجل إنشاء دليل قاطع على المخالفات السيبرانية، كما تكمن

أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على قضايا السرية والخصوصية الفردية في سياق التحقيق في الجرائم الالكترونية، أيضا تكمن الأهمية أيضا في كون الجريمة الالكترونية موضوع لا يعرف عنه الكثير لدى الأشخاص، إلا عند القليل منهم، وكونه له آثار تدميرية على جميع الأصعدة، ولهذا جاءت الدراسة من أجل تبيان هذه الخطورة، ومدى انتشارها عبر دول العالم، وخصوصا الأردن، كما جاءت هذه الدراسة من أجل العمل على ضرورة التنسيق بين القطاعين العام والخاص وتنشر الوعي بين أفراد المجتمع حول استعمال

الانترنت ومدى خطورته إذا لم يتم تدارك ذلك وتضافر الجهود، خصوصا فيما يخص تعديل التشريعات الدولية حتى تتماشى وطبيعة الجرائم الالكترونية، كما تكمن الأهمية في إبراز أنواع الجرائم الالكترونية الأكثر انتشارا عبر العالم، وبالتالي وجوب بناء استراتيجية فعالة لمكافحة الجريمة الالكترونية

3-2-2-منهج الدراسة السابقة:

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنواع الجرائم الإلكترونية، وكذا تحليل القوانين الدولية من أجل الوقوف على نقاط الضعف والقوة حتى يتم صياغتها بطرق كفيلة بأن تكون ناجعة للتصدي لمثل هذا النوع من الجرائم

3-2-3-نتائج الدراسة السابقة:

-هناك إجماع بين العلماء على أن نظام الإنابة القضائية الافتراضي غير مناسب للتحقيق عبر الحدود، وبالتالي فهو غير ملائم في مثل هذا النوع من الجرائم.

-يعمل نظام الإنابة القضائية ببطء محاط بالإجراءات البيروقراطية والدبلوماسية.

-هناك اختلافات كبيرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وبين استراليا والولايات المتحدة من جهة أخرى من حيث الخبرة، والأدوات القانونية للتعاون مع الدول الأجنبية.

- غياب الحدود المادية في الفضاء السيراني يجعل التحقيق في الجرائم الالكترونية أكثر تعقيد، بحيث تكون إجراءات الحصول على الأدلة من الخارج مرهقة وشاقة ومكلفة خصوصا بالنسبة للدول النامية بما فيم الأردن.

-لا توجد تقارير رسمية منشورة عن الجريمة الالكترونية تبين حجم المشكلة أو استراتيجيات التعامل معها.

-لا يوجد تشريع موحد في الأردن من أجل مكافحة الجرائم الالكترونية وبالمقابل وجود استجابات قوية من حيث التشريعات التي تعمل على مكافحة الجرائم الالكترونية في كل من استراليا والولايات المتحدة الأمريكية.

-التوصيات:

-ضرورة صياغة قوانين تستجيب بفعالية مع الجرائم الالكترونية

-ضرورة تعديل قانون 2001 الاختصاص بالمعاملات الالكترونية حتى يتماشى مع أنواع جديدة من الجرائم الالكترونية.

-ضرورة تطوير القوانين الأردنية خصوصا فيما يخص بجريمة التزوير السيراني، حتى لا تفشل في حماية الوثائق الرقمية.

-منح السجلات الرقمية فعالية قانونية.

-على المشرعين الأردنيين التوصل إلى قوانين مناسبة لسد الثغرات التي تسهل استخدام أجهزة الكمبيوتر في تزوير السجلات الرقمية.

3-2-4-أوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسةالحالية:

-أوجه الإختلاف:

-ركزت الدراسة السابقة على الجوانب القانونية من أجل التصدي لأنواع كثيرة من الجرائم الالكترونية، وأهملت دور الخصائص الاجتماعية للجريمة والمجرم بصفة عامة، ودورها في ارتكاب الجريمة، وهذا عكس الدراسة الحالية التي تناولت الجانب القانوني ودوره في الإقلال من حدوث الجرائم الالكترونية إلى جانب تأثير الخصائص وسمات المجرم الالكتروني كونها احد العوامل الدافعة إلى ارتكاب أو عدم ارتكاب السلوك الإجرامي.

-اعتمدت الدراسة السابقة على المنهج الوصفي التحليلي لأنواع الجرائم، وكذا تحليل القوانين الدولية من أجل تحديد نقاط الضعف والقوة في هذه المواد القانونية، وهذا من أجل سد الثغرات القانونية حتى تتماشى مع طبيعة الجريمة، في حين الدراسة الحالية استخدمت منهج تحليل المضمون، لفهم وتحليل دوافع المجرم الالكتروني لارتكابه السلوك الإجرامي.

-أوجه التشابه :

-التطرق إلى أهم التعريفات والمفاهيم الخاصة بالجرائم الالكترونية.

-تصنيف الجرائم الالكترونية.

-نواع وصفات المجرم الالكتروني.

-التطرق إلى بعض القوانين والتشريعات الدولية لمكافحة الجرائم الالكترونية.

-جوانب الاستفادة من الدراسة السابقة: لقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في النقاط التالية:

-التطرق إلى أهم المفاهيم والتعريفات المختلفة للجرائم الالكترونية (مفهوم موسع، مفهوم ضيق).

-مدى انتشار الجرائم الالكترونية عبر العالم ومدى تأثيرها على معظم المجالات خصوصا الجانب الاقتصادي عبر العالم.

-عموما استفادت هذه الدراسة من الدراسة السابقة في شقها النظري وبناء جزء من الإشكالية.

3-3-الدراسة السابقة الثالثة:

3-3-1-أهداف الدراسة السابقة:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى إنتشار الجرائم السيبرانية عبر العالم، وتبيان الخطورة التدميرية لهذا النوع من الجرائم وتهديداتها على حياة الدول والحكومات ومدى تأثيرها خصوصا على الصعيد الأمني والإقتصادي، حيث تناولت هذه الدراسة بشيء من التفصيل نشأة الجريمة السيرانية، ومدى تطورها من حيث الخصائص والتقنية التي يعتمد عليها المجرم الالكتروني في تنفيذ سلوك الإجرامي، وما هي التحديات التي تفرضها هذه الجرائم على الصعيد العالمي، وكيفية مجابهتها بكافة الطرق، خصوصا العمل على تطوير وتعديل التشريعات الدولية، وما يتماشى وطبيعة هذه الجرائم، والخصائص التي يتميز بها المجرم الالكتروني من ذكاء ومهارة في استعماله للتقنية الحديثة التي تمكنه من الإفلات من الأجهزة الأمنية، وذلك بقدرته على إخفاء أثر الجريمة في وقت قصير، وبالتالي تطرق الخبراء من خلال دراستهم المفصلة إلى ضرورة تطوير آليات مكافحة هذا النوع من الجرائم على جميع الأصعدة، بدءا بإنشاء مراكز تكوين عبر مختلف الدول خصوصا التي صادقت على معاهدة مكافحة الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهذا من أجل تكوين فريق مختص وله الخبرة الكافية للتنبؤ بهذه الجرائم، وبالتالي العمل على عدم وقوع هذه الجرائم، وذلك من خلال كشف المجرم الالكتروني والقبض عليه، كما تطرقت هذه الدراسة إلى الأطر التشريعية العالمية والعمل على تحديد أوجه الاختلاف بينها، ومن ثم جعلها موائمة مع آليات مكافحة الجرائم السيرانية عبر العالم.

3-3-2-منهج الدراسة السابقة:

لقد إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الإحصائي، حيث تم توزيع استبيانا على الدول الأعضاء والمنضمات الحكومية وممثلي القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، حيث يضم هذا الاستبيان طرق وآليات تعديل التشريعات، وكيفية العمل على جعلها تتماشى وطبيعة الجريمة السيرانية، وقد طلب فريق الجمعية 65/230 من الخبراء أن يجري هذه الدراسة المعمقة حول مشكلة جرائم الفضاء الحاسوبي، وقد شمل الاستبيان النتائج والخيارات الرسمية لهذه الدراسة، والمتمثلة في البحث في مشكلة الجريمة السيرانية من منظور القطاع الخاص والحكومات والأوساط الأكاديمية المختصة، كما تناولت هذه الدراسة علاقة الاتصال بالانترنت والجريمة السيرانية.

3-3-3-نتائج الدراسة السابقة:

-اتفاق شبه تام بين دول الأعضاء حول ضرورة مواءمة القوانين الدولية، وجعلها ناجحة في مكافحة الجريمة السيرانية.

-مكافحة الاتجار غير المشروع بالأشخاص، وذلك بالعمل على مساعدة الدول الأعضاء في عدة مجالات خصوصا الجانب الاقتصادي، ومدها بالتقنية الحديثة ومجموعة من الخبراء يعملون على تكوين فريق مختص لمجابهة هذا النوع من الجرائم.

-اتفاق شبه تام حول ضرورة إنشاء آلية سريعة لتسهيل إجراءات العدالة الجنائية وإنفاذ القانون عبر كل الدول الأعضاء.

-التوصيات:

خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات نذكر منها:

-حث دول أوروبا والمعنية بجرائم الفضاء السيبراني بضرورة تعزيز التعاون الدولي وجعل قوانينها تتماشى وطرق مكافحة هذا النوع من الجرائم.

- ضرورة وضع إطار قانوني دولي جديد لمكافحة جرائم الفضاء السيبراني.

- ضرورة وضع أحكام وتشريعات دولية نموذجية على مستوى الأمم المتحدة.

- ضرورة تسهيل عمليات التحقيقات وجعلها تتماشى وسيادة كل دولة.

- العمل على تقديم المساعدات التقنية إلى سلطات العدالة، وتسهيل الملاحقة القضائية وانفاذ القانون في مجال منع الجرائم الالكترونية على أساس المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء.

3-3-4-أوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية:

- أوجه الإختلاف:

تتجلى أوجه الاختلاف في النقاط التالية:

-ركزت هذه الدراسة السابقة على الجانب الإحصائي للجرائم حول العالم ومدى انتشارها، كما عملت على إيجاد حلول وآليات لمجابهة هذا النوع من الجرائم، من خلال توزيع استبيان أعده فريق من الخبراء يدور أساسا حول آليات وطرق واقتراحات حول كيفية العمل على الإقلال من وقوع هذا النوع من الجرائم عبر العالم خصوصا الدول الأعضاء، في حين الدراسة الحالية ركزت على الشق الاجتماعي لهذه الظاهرة وذلك من خلال البحث على خصائص المجرم الالكتروني وكذا الدوافع لارتكابه الجريمة، وهذا على مستوى محلي فقط.

- أوجه التشابه:

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في النقاط التالية:

- معرفة أنواع الجرائم الالكترونية وخصائصها.
- التطرق إلى أهم التشريعات الدولية التي تعمل على مكافحة هذا النوع من الجرائم.
- انعكاس أثر هذه الجرائم على الصعيد الوطني والدولي.
- **جوانب الاستفادة من الدراسة السابقة:**

لقد تم الإستفادة من هذه الدراسة في النقاط التالية:

بناء الإشكالية في بعض أجزائها، وذلك من خلال استعراض تطور ونشأة الجريمة الالكترونية، والنسب الخاصة بالأشخاص الذين استطاعوا الوصول إلى استعمال الانترنت عبر السنوات الأخيرة من هذا القرن.

3-4-الدراسة السابقة الرابعة:

لقد تناولت هذه الدراسة طرق وآليات التحقيق في الجرائم الالكترونية، وما هي العقبات الإجرائية التي تصتدم بها سلطات البحث في كيفية التعامل مع هذا النوع من الجرائم، ثم اقترح حلول قانونية مناسبة، أما في الشق الثاني فقد تناول فيه الجزء التطبيقي وتمثل في توصية المشرع في مختلف الدول وذلك من خلال إبراز أهمية بل ضرورة مسايرة تشريعاتها للتطورات التكنولوجية وما تطرحه من مشاكل، واستدراك وتغطية الفراغ التشريعي الملحوظ في هذا المجال.

3-4-1- أهداف الدراسة السابقة:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى الوصول إلى تبيان أهم ما يعيق الجهات الأمنية والقضائية في مكافحة الأنواع المختلفة من الجرائم الإلكترونية لا سيما الجانب القانوني الذي يعتبر حجر الاساس فيما يخص التصدي لمختلف الجرائم خصوصا الجرائم المستحدثة، حيث تعرضت الدراسة إلى أهم المشكلات الإجرامية في مجال الجرائم الالكترونية، ولاسيما التحديات القانونية، وخصوصا ما يتعلق بصعوبة إثبات هذه الجرائم والآلية المناسبة لمباشرة إجراءات الاستدلال والتحقيق عبر البيئة الافتراضية، كما تطرقت الدراسة إلى أهم الآثار التي يخلفها المجرم الالكتروني في مسرح الجريمة.

لقد طرحت هذه الدراسة إشكالية تصب أساسا حول إبراز إلى أي مدى يمكن الاعتماد على إجراءات التحقيق التقليدية لإثبات جرائم الكترونية ارتكبت في عالم افتراضي غير ملموس؟ وهل تطبيق هذه الإجراءات كافيا وفعالا لاحتواء متغيرات هذا النمط المتجدد والمتطور من الجرائم؟ أم أن ذلك يؤدي إلى عد م الوفاء بمتطلبات مبدأ الشرعية الإجرائية، وما ينجر عن ذلك من عقبات.

3-4-2- منهج الدراسة السابقة:

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مبررا ذلك كون دراسته تركز على وصف المفاهيم العامة والخاصة بالإجراءات المتبعة للبحث والتحقيق في الجرائم الالكترونية، وهذا من أجل استخلاص الدليل والعقبات التي تعتريها، وتحليلي كون الدراسة سوف تتعرض إلى شيء من تحليل أهم الإشكالات القانونية التي تطرحها المواجهة الإجرائية للجريمة الالكترونية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية

3-4-3- نتائج الدراسة السابقة:

- يأمر المشرع الجزائري إلى تعديل الإجراءات الجزائية في عام 2006 وإصداره القانون رقم (04/09) المتعلق بالقواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها.

- أظهرت الدراسة إلى أن المشكلات التي تواجه سلطات البحث والتحقيق هو القيمة القانونية للأدلة الالكترونية المتحصل عليها في عملية الإثبات الجنائي.

- كما توصلت إلى أن مسألة قبول الدليل الالكتروني من عدمه إنما تخضع لمطلق تقدير القاضي الجزائي.

- عملية البحث والتحقيق في الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة تتخللها عقبات كثيرة، منها ما هو متعلق بالطبيعة الخاصة لهذا النوع من الجرائم، ضف إلى ذلك معيار احترام سيادة الدولة التي تحقق حاجزا أمام سلطات التحقيق، ضف إلى ذلك عدم مواكبة تطورات ومتغيرات الجرائم الالكترونية المتسارعة.

-**توصيات الدراسة السابقة:** أما فيما يخص التوصيات نذكر منها:

- ضرورة الإسراع إلى تعديل وترشيد قوانين مكافحة الجرائم الالكترونية.

- لا يكفي الاعتماد على التشريعات القائمة لتجاوز الصعوبات الإجرائية التي تثيرها عملية البحث والتحقيق في الجرائم الالكترونية.

- ضرورة تكثيف التعاون الدولي من أجل تطوير وتوحيد التشريعات الجزائية الموضوعية والإجرائية.

- ضرورة تبني سياسة واضحة وفعالة بخصوص التعاون الأمني المتبادل.

- دعوة الدول العربية إلى إنشاء منظمة شرطة عربية في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية.

- دعوة المؤسسات التعليمية المعنية بتأهيل الأطر القانونية في مجال الإجرام الالكتروني.

3-4-4-أوجه الإختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية:

- أوجه الاختلاف:

اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة كون الحالية تناولت في شقها الأكبر الجانب الاجتماعي للمجرم الالكتروني وكذا الآثار التدميرية المختلفة التي تخلفها هذه الجرائم على جميع الأصعدة، بينما الدراسة السابقة ركزت أكثر على الجانب القانوني، وكذا معظم الإجراءات القانونية الواجب إتباعها في مختلف الدول، من تعديل للقوانين حتى تتساير مع طبيعة الجريمة.

عموما فقد استفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال استعراض أهم التحديات التي تفرضها هذه الجرائم العابرة للحدود، وكذا أهم التشريعات التي تعتمد عليها هذه الدول من أجل مكافحة هذا النوع من الإجرام، إضافة إلى الوقوف على مدى مسايرة المشرع الجزائري لهذه الجرائم والطرق الإجرامية والموضوعية التي اعتمدها في قانون العقوبات من أجل محاربة هذا النوع من الجرائم.

- أوجه التشابه:

تتفق هذه الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في الإجراءات العامة الواجب اتخاذها من طرف كل الهيئات القانونية عبر مختلف الدول من أجل العمل على مكافحة ظاهرة انتشار الجرائم الالكترونية، وضرورة تعديل التشريعات في مختلف هذه الدول ومسايرة الطابع التكنولوجي الذي تعتمد عليه هذه الجرائم، وهذا للإقلال من حدة انتشارها، والعمل على اتخاذ إجراءات احترازية للحيلولة دون قيام المجرمين الالكترونيين بسلوكهم الإجرامي.

3-5- الدراسة السابقة الخامسة:

لقد تطرقت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب الكامنة وراء اقتراف الجريمة الالكترونية وأشكالها المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكما تطرقت إلى الوقوف على أهم الأساليب المتاحة لاقتراف الجريمة الالكترونية، وتأثير الجريمة الالكترونية المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الأفراد، وكذا التعرف على الأحكام الجنائية الصادرة للجرائم المرتكبة ووضع حلول للحد من ظاهرة الجريمة الالكترونية التي ترتكب عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

3-5-1- أهداف الدراسة السابقة:

أما فيما يخص الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو الوقوف على الأبعاد الاجتماعية لهذه الجرائم يندرج تحته مجموعة من الأهداف الخاصة نذكر منها:

- معرفة الخصائص الديمغرافية للجاني والمجني عليه.
- توضح الأسباب الكامنة وراء اقتراف الجريمة الالكترونية.

- توضيح أشكال الجريمة الالكترونية المرتكبة غبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- معرفة الأساليب المتاحة لاقتراف الجريمة الالكترونية.
- معرفة الأحكام الجنائية الصادرة للجرائم الالكترونية.
- التعرف على الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الجريمة الالكترونية.

قد ركزت هذه الدراسة على سؤال رئيسي طرح من خلال الإشكالية والمتمثل في ما يلي:

ما هي الأبعاد الاجتماعية للجريمة الالكترونية؟ وقد تفرع من هذا السؤال أسئلة فرعية وهي كما يلي:

- ما الخصائص الديمغرافية للجاني والمجني عليه؟
- ما الأسباب الكامنة وراء اقتراف الجريمة الالكترونية؟
- ما هي أشكال الجريمة الالكترونية المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟
- ما تأثير الجريمة الالكترونية المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الأفراد؟
- ما الأحكام الجنائية الصادرة للجرائم المرتكبة؟

3-5-2-منهج الدراسة السابقة:

لقد اعتمدت الدراسة السابقة على المنهج تحليل المضمون، كما اعتمد الباحث من خلال هذه الدراسة على أداة استمارة تحليل المضمون، كونها أداة تصلح في مثل هذا النوع من الدراسة، حيث حاول الباحث وصف الجرائم الالكترونية وتحليلها لتحديد أنواع الجرائم الالكترونية وأسبابها، ومحاولة إيجاد الآليات الكفيلة للتصدي لها، كما اختار الباحث عينة قصدية تتكون من 11 فرد تمت إدانتهم والحكم عليهم بعقوبة محددة.

3-5-3- نتائج الدراسة السابقة :

- توصلت الدراسة إلى أن معظم المجني عليهم كانوا من الإناث.
- كل مرتكبي الجرائم من جنسية مصرية.
- لم يذكر في أي محضر الحالة الاجتماعية لأنه لا يؤثر على النطق بالحكم.
- العوامل الاجتماعية هي من أكثر العوامل التي تدفع بالمجرم إلى اقتراف سلوكه الإجرامي.
- الدافع إلى ارتكاب الجريمة هو الانتقام وتشويه سمعة الفتاة.
- سهولة الوصول إلى الهدف (المجني عليه).
- العامل الاقتصادي كان أيضا أحد الأسباب التي دفعت إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.
- تعدد الأساليب في ارتكاب السلوك الإجرامي.

التوصيات:

– ضرورة تلقي طلبة المدارس ومستخدمي الانترنت والمواطنين عموما دورات تثقيفية حول حماية خصوصيتهم المعلوماتية على شبكة الانترنت.

– إقامة الندوات والدورات والمؤتمرات توعوية حول الجرائم الالكترونية وأبعادها على أمن المجتمع واستقراره.

– تجنب فتح أي رسالة بريد الكتروني.

– التأكد من مصداقية الإعلانات التي ترسل على البريد الالكتروني.

– تجنب نشر أو تداول الشائعات.

3-5-4- أوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية:

أوجه الإختلاف:

لقد اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة فيما يلي:

– تطرقت الدراسة السابقة إلى ذكر أهم الأبعاد الاجتماعية للجريمة الالكترونية، فيما تطرق الدراسة الحالية إلى أهم الخصائص الاجتماعية للمجرم الالكتروني.

– تناولت الدراسة السابقة إلى أشكال الجرائم المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي فقط، في حين الدراسة الحالية تطرقت إلى مختلف أنواع الجرائم الالكترونية.

– تطرقت الدراسة السابقة إلى آليات مكافحة الجرائم المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، واقتراح حلول للإقلال منها في حين الدراسة الحالية تطرقت إلى مختلف القوانين الدولية وخصوصا التي ركزت على تكيف المشرع الجزائري من أجل مكافحة كل الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

أوجه التشابه:

لقد تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في النقاط التالية:

– اعتمدت على نفس المنهج وهو منهج تحليل المضمون، وذلك من خلال دراسة وتحليل محاضر المجرمين.

– عينة الدراسة قصدية وهذا تماشيا مع طبيعة الدراسة.

– الاعتماد في الدراسة على استمارة تحليل المضمون في جمع البيانات.

– الاتفاقات من حيث بعض الأهداف، وهي معرفة الخصائص الديمغرافية للمجرم، وكذا الوقوف على أهم الأسباب الكامنة وراء اقترافه للسلوك الإجرامي.

– الاتفاق من حيث وضع حلول للإقلال من انتشار هذه الظاهرة الإجرامية.

جوانب الاستفادة من الدراسة السابقة: لقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة السابقة في النقاط التالية:

– كيفية تطبيق منهج تحليل المضمون، وكذا نباء دليل المقابلة.

- تحليل نتائج هذه الجداول.
- التعليق على النتائج.

3-6- الدراسة السابقة السادسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الجرائم الالكترونية ومستوى الوعي بخطورتها من وجهة نظر الشباب الجامعي الأردني في جامعة اللقاء التطبيقية، كلية الأميرة رحمة الجامعية، وقد تطرق أصحاب هذه الدراسة إلى مجموعة من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد اعتمد الباحثان في جمع البيانات على استبانة متكونة من 43 فقرة، كما تم اختيار عينة عشوائية من طلبة الكلية 240 طالب وطالبة، وتم استرداد 212 استبانة، أي نسبة بلغت 88.33%، وقد قسمت الاستبانة إلى جزئين الأول يشمل خصائص عينة الدراسة وهي (الجنس، السنة الدراسية، التخصص)، أما الجزء الثاني فيشمل الفقرات المتكونة من 43 فقرة والتي وزعت بدورها على ثلاث محاور رئيسية وهي العادات وأنماط استخدام الانترنت، ثم الجرائم الالكترونية التي تم التعرض لها عبر الانترنت، ثم مستوى الوعي بالجرائم الالكترونية وإجراءات تقديم الشكوى.

3-6-1- أهداف الدراسة السابقة:

- تحديد نوع الجرائم الالكترونية التي تعرض لها الشباب الجامعي الأردني.
- التعرف على عادات وأنماط استخدام الانترنت عند الشباب الجامعي الأردني.
- تحديد مستوى وعي الشباب الأردني بالجرائم الالكترونية.
- التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في مستوى الوعي بالجرائم الالكترونية لدى الشباب الجامعي التي تعزي لمتغيرات (الجنس، السنة الدراسية، التخصص.:.

أما الإشكالية فقد شملت على تساؤل رئيسي وهو "ما الجرائم الالكترونية ومستوى الوعي بخطورتها لدى الشباب الجامعي الأردني؟

وتفرع من هذا السؤال ثلاثة أسئلة فرعية وهي:

- ما مستوى تعرض الشباب الجامعي الأردني للجرائم الالكترونية؟
- ما عادات وأنماط استخدام الانترنت لدى الشباب الجامعي الأردني؟
- ما مستوى وعي الشباب الأردني بالجرائم الالكترونية؟

كما تناولت هذه الإشكالية فرضية وهي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي بالجرائم الالكترونية لدى الشباب الجامعي تعزي لمتغيرات (الجنس، السنة الدراسية، التخصص)

3-6-2- منهج الدراسة السابقة:

أما منهج الدراسة فقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، ومنهج المسح الاجتماعي.

3-6-3- نتائج الدراسة السابقة:

أظهرت النتائج أن 78.77% من الطلبة يقضون من ساعتين إلى أكثر من خمس ساعات على الانترنت يوميا، و65.52% من الطلبة يتصفحون الانترنت وحدهم، و43.46% يستخدمون الانترنت بهدف الترفيه والتسلية.

- تثبت الدراسة أن الطلبة يتمتعون بوعي تجاه الجرائم الالكترونية.
- توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى وعي الشباب الأردني بالجرائم الالكترونية تعزى إلى (الجنس، السنة الدراسية، التخصص).

توصيات الدراسة السابقة

- توعية الطلبة بأهمية إدارة الوقت واستثمار وقتهم عند استخدام الانترنت بتطوير مهاراتهم بما يعود عليهم بالنفع بعد تخرجهم وتقديمهم لسوق العمل.
- إجراء مزيد من الدراسات التي تتناول قضايا الجرائم الالكترونية.
- إجراء دراسات تمس الآثار النفسية والاجتماعية للإدمان على الانترنت.
- مخاطبة وسائل الإعلام لتسليط الضوء على الجرائم الالكترونية.
- زيادة المحاضرات للتوعية بمخاطر الجرائم الالكترونية.

3-6-4-أوجه الإختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية:

أوجه الإختلاف:

اختلفت الدراسة الحالية مع هذه الدراسة من ناحية المنهج، وحجم العينة وطبيعتها، وبعض الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة لاسيما قياس مستوى الوعي ليس للمجرم، وإنما لأفراد لم يرتكبوا السلوك الإجرامي، كما أن جوهر الاختلاف كون الدراسة الحالية ركزت على الخصائص الاجتماعية للمجرم الالكتروني الذي قام فعلا بالسلوك الإجرامي، بينما هذه الدراسة ركزت على العادات والسمات للأفراد الذين يتصلون بالانترنت دون قيامهم بالسلوك الإجرامي، كذلك اختلاف في مجال الدراسة.

أوجه التشابه:

من أهم أوجه التشابه هو التعرف على أنواع الجرائم الالكترونية التي يقوم بها المجرم الالكتروني عبر المواقع المختلفة، وكذلك إبراز خطورة هذه الجرائم، وكذا الآثار التدميرية التي تخلفها على المستوى المحلي والدولي، كذلك من حيث بعض عناصر الأهمية والتي تناولت ضرورة تسليط الضوء على الجرائم الالكترونية خصوصا لدى الشباب، ولفت الانتباه إلى ضرورة إجراء مزيد من الدراسات في مجال الجرائم الالكترونية والظواهر السلبية المرتبطة باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.

كما استفادت هذه الدراسة الحالية من الدراسة السابقة من حيث النقاط التالية:

- الاطلاع واختيار أهم النظريات التي يمكن أن نسقطها على هذا النوع من الجرائم.
- تكوين جداول إحصائية بسيطة ومركبة تشمل أهم أنواع الجرائم الالكترونية المرتكبة عبر مختلف المواقع.
- المساعدة على صياغة بعض من أسئلة الإشكالية

4-الفجوة البحثية: التعقيب العام على الدراسات السابقة (الفجوة البحثية):

لقد عالجت الدراسة الحالية فجوة بحثية لم يتم التطرق إليها في الدراسات السابقة والتي تم ذكرها بالتفصيل، والمتمثلة هذه الفجوة في التطرق إلى الشق الإجتماعي للمجرم الإلكتروني، حيث تناولت وبشيء من التفصيل أهم الخصائص الإجتماعية للمجرم الإلكتروني من منظور باراديغم علم الإجرام الفعل، حيث تطرقت إل أهم نظريات الجريمة التي يمكن أن تعالج هذا النوع من الجرائم المستحدثة والعابرة للحدود، كما تطرقت إلى أهم نظريات علم الإجرام والتي تناسب موضوع الدراسة، كما أن هذه الدراسة ربطت بين الشقين القانوني والإجتماعي للجريمة الالكترونية، أي دراستها في سياقها القانوني وسياقها الإجتماعي، وذلك من خلال التطرق إلى التعريفات المختلفة للجريمة الإلكترونية والمجرم الإلكتروني والأساليب القانونية ومختلف التشريعات القانونية التي انتهجتها مختلف الدول لمجابهة هذا النوع من الجرائم، إلى جانب الوقوف على أبرز سيمات ودوافع المجرم الإلكتروني التي تدفعه للقيام بسلوكه الإجرامي ، وبالتالي حاولت هذه الدراسة لفت الإنتباه إلى ضرورة الإلمام بجميع الظروف المحيطة بالجريمة الالكترونية والمجرم الالكتروني،فمثلا عندما يتم التطرق إلى تحليل مادة قانونية خاصة بالجريمة الإلكترونية من خلال تحديد نوع النص هل هو قانون أو مرسوم او غير ذلك ،أي أنه يجب على المحلل أن يظهر أصل النص ومصدره وبنيته وشكله ثم القيام بمقابلته ومقارنته بصوص أخرى عامة أو خاصة وطنية او أجنبية ،دون ان يتم التطرق إلى تحليل البيئة الإجتماعية التي وقعت فيها الجريمة الإلكترونية وتحليل الظروف الإجتماعية والثقافية والإقتصادية وغيرها من الظروف المحيطة بالمجرم الإلكتروني فهذا طبعا لا يعطي تفسيرا دقيق للأسباب التي أدت إلى وقوعها،وبالتالي لا يمكن من وضع إستراتيجيات فعالة لمجابهة إنتشار هذا النوع من الجرائم ومن ثم فهذه الدراسة نبهت إلى أنه حتى تكون دراسة علمية ممنهجة

كان لابد من الدراسة الشاملة حول الجريمة والمجرم، إذ لا يمكن أن نهتم بدراسة المجرم ونهمل الجريمة بل يجب أن نتناول بالدراسة كلا المتغيرين بشكل مفصل وفي جميع السياقات سواء السياسية أو الإجتماعية أو الإقتصاديةأو غيرها من الظروف المحيطة بالمجرم والتي وقعت فيها الجريمة ،وبالتالي كان من الضرورة تناول هذا الموضوع في سياقاته المختلفة أي ضرورة التطرق إلى الحالة النفسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجرم الالكتروني، إلى جانب تناول الجريمة الإلكترونية وبأنواعها المختلفة وكذا الأساليب المتطورة في تنفيذها، وهذا حتى يتم الوصول إلى تحديد أهم أسباب ودوافع ارتكاب هذا النوع من الجرائم الخطيرة والمتطورة، وبالتالي الوصول إلى صياغة أهم الوسائل والطرق والآليات الناجعة للتصدي أو الإقلال من وقوع هذا النوع من الجرائم الذي له تأثيرات تدميرية على جميع النواحي سواء الإقتصادية أو الإجتماعية، أو السياسية، وغيرها من النواحي ومن أجل كل ذلك كانت هذه الدراسة التي جاءت من أجل تدارك هذه النقائص المعرفية والمنهجية وذلك من خلال عرضها في الإشكاليةالخاصة بموضوع الدراسة.

ثانيا: القابلية للإنجاز

1- القابلية للإنجاز الزمانية:

بالنسبة للمدة التي يمكن أن تنتهي فيها هذه الدراسة. فإن الباحث قد اعتبر أن مدة أربعة سنوات قد تكون كافية لإتمام هذه الدراسة، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها أن الفضاء الجغرافي الذي سوف تجرى فيه الدراسة لا يتطلب السفر أو التنقلات إلى مسافات كبيرة .

2- القابلية للإنجاز المكانية:

بعد أن قام الباحث بتحديد عنوان بحثه نزل إلى الميدان(الفضاء الجغرافي) الذي سوف يجري فيه دراسته، وهذا من أجل تحديد مجتمع الدراسة، ومن ثمة اختيار عينة الدراسة التي تكون ممثلة للمجتمع ككل، وفي هذا المجال بدى للباحث صعوبة في الوصول إلى أفراد العينة كونهم مجرمون غير تقليديين يتميزون بخصائص تجعل من الصعب التعرف عليهم وإجراء مقابلات مباشرة ومعمقة معهم،وبالتالي خلص الباحث إلى أن هذه الدراسة حتى تكون ممكنة كان لابد من التعامل مع مجرمين سبق ان أدينوا بجرائم إلكترونية وحكم عليهم بعقوبات مختلفة والتي يمكن أن نحدد من خلالهم عينة الدراسة،وبالتالي استطاع الباحث ضبط المجال المكاني الذي يمكن أن يجري فيه الدراسة،حيث خلص إلى ان القابلية للانجاز المكانية ممكنة.

3- القابلية للإنجاز المنهجية:

بإعتبار أن موضوع الدراسة يتمحور حول معرفة أهم الخصائص الإجتماعية والمعرفية والسيكولوجية وكل ما يحيط بالمجرم الإلكتروني من ظروف إقتصادية وثقافية وغيرها من الظروف البيئية التي يعيش فيها المجرم الإلكتروني المتواجد في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة والتي تجعله مختلفا عن المجرم التقليدي ،وكذا محاولة معرفة أنواع الجرائم الإلكترونية التي قام بها هذا المجرم ومدى علاقتها بالجانب المعرفي-التقني له حول إستخدام التقنية الحديثة المرتيطة بالإنترنت في السلوك غير المشروع أي كل ما يخص المعرفة المتقدمة حول إستعمال الأجهزة الإلكترونية الحديثة في السلوكات الإجرامية الإلكترونية،ومن خلال ذلك يتضح للباحث أن موضوع دراسته يمكن أن ينجز من الناحية المنهجية وهذا لأن الأدوات المنهجية التي سوف يعتمد عليه الباحث في جمع البيانات ممكن أن تطبق في مثل هذه المواضيع ،كاداة المقابلة التي تعتبر الأنسب في مثل هذه الدراسات الكيفية.

4- الأدوات المنهجية المستخدمة:

4-1- المقابلات الأولية:

إن إختيار الأداة المناسبة من طرف الباحث يتوقف على مجتمع الدراسة وحجم وطبيعة العينة ومدى ملائمة الأداة لجمع البيانات ،كما أن الظروف البحثية هي الأخرى تعمل على تحديد الأدوات المناسبة ،وباعتبار أن موضوع الدراسة والمتمثل في البحث في خصائص مرتكبي الجرائم الإلكترونية من منظور باراديغم علم الإجرام الفعل ،هذا الموضوع الذي يتناول أساسا كل ما يتعلق بالمجرم الإلكتروني من ملامح و مشاعر و تصرفات في مواقف معينة ،بمعنى كل ما يمس الجانب السيكولوجي للمجرم الإلكتروني ،إضافة إلى مختلف الخصائص الإجتماعية والمعرفية حول إستخدام التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت ،هذه الأمور من الصعب الوصول إليها بطرق أخرى كالوثائق والإستبانات ،وبالتالي فإن الباحث رأى بأن أداة المقابلات هي الأنسب لمثل هذه المواضيع ،وحتى تكون هذه الاداة ناجعة من حيث جمع البيانات كان لابد من إجراء مقابلات أولية تساعد بعد ذلك في بناء أسئلة دليل المقابلة ،ومن ثم فقد قام الباحث بإجراء مقابلة أولية مع مجرم إلكتروني قام بجريمة السب والشتم والتهديد والتشهير في حق أحد الأشخاص عبر مواقع التواصل الإجتماعي وحكم عليه بالسجن وأنهى مدة العقوبة ،والذي كان يجهل في الأساس النص القانوني الذي يجرم مثل هذه السلوكات والعقوبة المناسبة لذلك السلوك غير المشروع .

4-2- دليل المقابلة الأولي:

لقد إعتمد الباحث على دليل المقابلة في جمع البيانات كون طبيعة موضوع الدراسة يتمحور حول الخصائص وسيمات المجرم الإلكتروني،وهذا يتطلب إجراء مقابلة معمقة ومباشرة مع هذا النوع من المجرمين حتى يتمكن الباحث من معرفة أهم ما يميزه ويجعله مختلفا عن المجرم التقليدي ،وقد قام الباحث بإعداد دليل مقابلة أولي يحتوي على مجموعة أسئلة أراد من خلاله معرفة مدى إجابيات وسلبيات هذا الدليل حتى يتمكن الباحث من تدارك النقائص في الوقت المناسب ومعالجتها بطريقة منهجية تمكن من الوصول إلى جمع البيانات التي تساعد في تحقيق أهداف الدراسة ،ثم بعد ذلك أجرى الباحث مقابلة أولية معتمدا في ذلك على أسئلة دليل المقابلة مع مجموعة من الأفراد الذين لهم معرفة جيدة حول إستخدام التقنيات الحديثة والذين لهم إهتمام كبير حول معرفة كل ما له علاقة بوسائل التواصل الإجتماعي، وكذا التطبيقات الحديثة التي من خلالها يمارسون بعض الأنشطة الإلكترونية المشروعة والمفيدة خصوصا في مجال تبادل المعلومات التي ترفق بالصور والفيديوهات المعبرة عن تلك المعلومات خصوصا في مجال التعليم .

5-مجتمع الدراسة وعينة الدراسة المحتملين *المستهدفين*

5-1- مجتمع الدراسة المحتمل:

باعتبار أن طبيعة الموضوع و مدى خصوصيته دفع بالباحث النزول إلى الميدان من أجل إختيار مجتمع الدراسة الأولي ومحاولة معرفة هل بإمكان الباحث أن يختار العينة التي تمثل هذا المجتمع أم لا؟ هذامن جهة، ومن جهة أخرى محاولة معرفة الصعوبات التي يمكن أن تعترض الباحث للوصول إلى هذا المجتمع،وكذلك محاولة معرفة مدى تحكم الباحث في الإطار الزماني والمكاني للدراسة،وخلص الباحث إلى أن المجتمع الذي يمكن أن يكون مناسبا للدراسة هو المجرمون الإلكترونيون الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة والذين تمت إدانتهم من طرف الجهات المختصة كونه الأنسب الذي يمكن أن تؤخذ منه عينة الدراسة.

5-2- عينة الدراسةالمحتملة:

بعد أن تم اختيار مجتمع الدراسة المحتمل والمتمثل في المجرمين الإلكترونيين الذين تم القبض عليهم و إدانتهم بالفعل الإجرامي الإلكتروني على مستوى الفضاء الجغرافي لولاية تبسة، فقد حاول الباحث تحديد مجموعة أفراد العينة والمتمثلة في المجرمين الإلكترونيين الذين قاموا بالسلوك الإجرامي الإلكتروني وحكم عليهم بالعقوبة المناسبة والمتواجدين على مستوى الفضاء السابق،ومن أجل ذلك قام الباحث بإجراء مقابلة أولية مع أحد المجرمين الإلكترونيين الذي حكم عليه بالسجن بسبب قيامه بجريمة السب والقذف في حق أحد الأشخاص والتشهير به عبر مواقع التواصل الإجتماعي،مع العلم وحسب كلامه أنه كان يجهل بأن مثل هذه السلوكات قد

تدفع بالمجني عليه تقديم شكوى ضده،وأن مثل هذه الأفعال لا تستدعي العقوبة بالسجن،وقد كان هذا المجرم السابق تربطني به علاقة إحترام هذا من جهة،وكذلك كونه أحد الجيران من جهة أخرى،وخلص الباحث إلى أن الوصول إلى بقية أفراد العينة المتمثلة في مجرمين مدانين سابق بالفعل الإجرامي الإلكتروني يكون ممكن من خلال الإعتماد على تقنية كرة الثلج وهذا أكيد سوف يواجه بالكثير من الصعوبات.

باراديغم الدراسة:

لقد إعتمد الباحث في دراسته على باراديغم علم الإجرام الفعل ،هذا الباراديغم يستخدمه الباحثون كونه يشمل على العديد من المفاهيم أهمها الإهتمام بدراسة أسلوب حياة المجرم والتي من خلالها يمكن للباحث من التعرف على مدى تكيفه مع وسطه الإجتماعي، ومستواه المعيشي،وكذا جماعة الرفاق التي يقضي معهم معظم أوقاته،كما يسعى إلى الكشف على أهم ميولاته وطموحاته المستقبلية وغيرها من المتغيرات الإجتماعية التي يمكن أن تؤثر على حياة هذا المجرم، وكل تلك المعلومات تساعد الباحث في الكشف على عامل مهم وهو مدى إمكانية العودة إلى الإجرام لهذا المجرم، كما أن مراحل تطور النشاط المنحرف والذي عادة يبدأ بسلوكات غير خطيرة ليصل بعد ذلك إلى سلوكات إجرامية خطيرة قد تتسبب في حدوث آثار تدميرية تهدد حياة الفرد والمجتمع كالجرائم التي تعتمد على التقنية الحديثة التي أفرزها التقدم الكبير في ميدان التكنولوجيا والتي تتميز كونها أقل عنفا وتخلق أكثر الآثار التدميرية على أوسع النطاق فقد تمتد لتشمل العديد من المناطق عبر العالم.،وبالتالي تنوع الجرائم وتميز مجرموها بخصائص جديدة لم تكن موجودة في المجرمين التقليديين، ساهم في دفع الباحث إختيار الباراديغم المناسب لدراسة طبيعة السلوك الإجرامي الإلكتروني من جهة،والوقوف على أهم ما يميز المجرم الإلكتروني ويجعله يختلف عن المجرم التقليدي من جهة اخرى ، والوقوف على أهم الدوافع والأسباب المؤدية إلى حدوث هذا النوع المستحدث من الجرائم وبالتالي العمل على وضع حلول ناجعة للحد من انتشار هذا النوع الخطير من الجرائم

ثالثا: الأشكلة والإشكالية:

1-الإشكالية:

إن الجريمة ظاهرة وجدت منذ وجود الإنسان، ومازالت موجودة في وقتنا الحاضر وستبقى تلازم الإنسان في المجتمع الذي يقوم على مبادئ وقيم لا يستطيع هذا المجتمع الحياد عنها وهذا من أجل تحقيق الانضباط بين أفراده، وهي بذلك تتطور مثل ما يتطور كل شيء من حولنا، والجريمة بمعناها الواسع هي كل مخالفة لقاعدة من القواعد التي ينظم من خلالها سلوك الإنسان في الجماعة، فهي في كل الأحوال سلوك فردي أو جماعي يتمثل في عمل أو تصرف مخالف لأمر فرضته القاعدة ويباشر في وسط اجتماعي، وقد ظهر الاهتمام

بالجريمة باعتبارها مفهوما أكثر تحديدا من غيره من المفاهيم منذ وقت بعيد، وأن اهتمام المجتمعات بأمر الجريمة وأمر مرتكبيها قد يرتد إلى التاريخ الذي وجدت فيه هذه المجتمعات، إلا أن هذا الإهتمام بطبيعة الحال لم يتخذ شكل الدراسة العلمية الرامية إلى تفسير الظاهرة الإجرامية واستقصاء أسبابها ومكافحتها، وإنما اتخذت شكل الإنكار حول ظاهرة الجريمة دون التعمق في دراسة الظاهرة نفسها.

ومع بداية تطور المجتمعات ظهرت بدايات للثورة المعلوماتية والتي تعتبر الطفرة العلمية والتكنولوجية التي نشهدها اليوم، حتى بات يطلق على هذا العصر بعصر المعلومات، هذا التطور الهائل في مجال التكنولوجيا وما صاحبه من تطور في علم اتصال المعلومات عن بعد، والذي اعتمد على الحواسيب والأجهزة المحمولة ،وانتشار شبكة ضخمة من المعلومات الإلكترونية وهي ما تعرف بشبكة الإنترنت ،الأمر الذي أحدث فارقا عظيما في حياة البشرية وحمل قواعد وجيهة تمثلت في تقريب المسافات وسهولة الإتصال والتواصل بين الأفراد عبر العالم وتكوين صداقات ومعارف جديدة ،مما أتاح ذلك إلى تبادل المعلومات التي تتميز بحجمها الكبير و المتزايد في نفس الوقت ، مما دفع ذلك إلى ظهور معلومات إلكترونية ضمنية، نتج عنها ما يسمى بالمعاملات الإلكترونية ، والتي تحتوي في إحدى جوانبها على مكون أساسي وهو الجزء الخاص بجرائم تلك المعاملات والتي يطلق عليها **الجرائم الالكترونية** ،والتي تتم من خلال أجهزة الحواسيب أو عبر شبكة الإنترنت، وفي الواقع أنه لم يتم وضع تعريف واضح للجريمة الإلكترونية ومازال هناك اختلاف واضح حول ماهيتها، باعتبارها جرائم لا تقتصر على إقليم دولة واحدة بعينها بل **تجاوزت حدود الدولة**، وهي جرائم منكرة و**مستحدثة** تمثل ضربا من ضروب **جرائم الذكاء الإجرامي**. إستعصى إدراجها ضمن الأوصاف الجنائية التقليدية في القوانين الوطنية والأجنبية، مما أوجب تطوير الأنظمة التشريعية الجنائية بذكاء تشريعي مماثل للذكاء الإجرامي، تعكس فيه الدقة الواجبة على المستوى القانوني وسائر جوانب التقنيات وأبعادها الجديدة.[1].

فهي نوع من الجرائم تتخذ أنماطا جديدة وضربا من **ضروب المهاره والمعرفة الواسعة حول إستعمال التقنية الحديثة المرتبطة بالإنترنت والتي تميز المجرم** الذي ينفذ هذا النوع من الجرائم ،كما أنها لا يتطلب تنفيذها انتقال الجاني انتقالا فيزيقيا، فهي تتم عن بعد باستخدام خطوط وشبكات الإتصال بين الجاني ومكان الجريمة، ولا تقتصر هذه الجرائم على أفراد أو مجموعات وإنما تمتد إلى مستوى الدول، هذا النوع من الجرائم يتخذ عدة صور نذكر منها: **هجمات الحرمان** من الخدمات حيث تنفذ هذه الهجمات باستخدام مجموعات كبيرة من أجهزة الكمبيوتر، يتحكم بها عن بعد بواسطة أشخاص يستخدمون نطاق فردي مشترك، هدفها إغراق الموقع المستهدف

[1] – إبراهيم رمضان إبراهيم عطايا: الجريمة الالكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية(دراسة تحليلية تطبيقية)، 2015. ص 360، https//mksq.journals.ekb اطلع عليه بتاريخ 2023/02/12.

بكميات هائلة من البيانات في آن واحد مما يتسبب في إعاقة وصول المستخدمين إلى الموقع، كذلك ما يطلق عليه **التصيد الإحتيالي** وهو الأكثر انتشارا ويتمثل في إرسال جماعي لرسائل تصل عبر البريد الإلكتروني تحتوي على روابط لمواقع ضارة، وبمجرد فتحها يبدأ بتحميل برامج ضارة بجهاز الكمبيوتر الخاص به، كذلك ما يطلق عليه مجموعة الاستغلال ويقصد بها استخدام برامج مصممة لاستغلال أي ثغرات أمنية في أجهزة الكمبيوتر، أيضا هناك ما يسمى ببرامج الفدية وسميت بهذا الإسم باعتبار أن البرامج تمنع صاحب الجهاز من الوصول إلى ملفاته المخزنة على محرك الأقراص الصلبة، ونذكر أيضا القرصنة، سرقة الهوية، وكذلك ما يطلق عليه الهندسة الإجتماعية، هذا النوع الأخير من الجرائم يعتمد على العنصر البشري حيث يقوم بالتلاعب التقني بالضحية لإرغامها على القيام بأعمال غير قانونية أو إفشاء معلومات سرية.

أيضا هناك أنواع أخرى مثل قرصنة البرمجيات، البرمجيات الخبيثة وأشهرها (الفيروس، دودة الحاسوب حصان طروادة،...)[1]

وباعتبار أن هذه الجرائم عابرة للحدود ولا تتطلب جهدا عضليا للقيام بها وغيرها من المميزات التي تخص هذا النوع من الجرائم، فإن تلك المميزات تؤدي ضمنيا إلى جعل هذا النوع من الجرائم له تأثيرات سلبية أكثر من الأنواع الأخرى من الجرائم على حياة الفرد والمجتمع ، وبالتالي فهي تفرز آثارا تدميرية كبيرة تمس جميع مجالات الحياة، مثل إنتشار الشبكات والفواتير المزيفة وغيرها من السلوكات غير المشروعة والتي تؤثر سلبا على إستمرار الحياة العادية لأفراد المجتمعات،هذا النوع من الجرائم من الصعوبة بمكان أن يقوم به أي شخص عادي، بل يكون **مدربا وله الخبرة وجانب من الذكاء** ،ورقميا ومن المتوقع أن تكلف جرائم الإنترنت العالم الكثير من البلايير من الدولارات ،بينما تتوقع العديد من التقارير الدولية أن تزداد تكاليف الأضرار الناجمة عن هذه الجرائم على مستوى العالم وبنسب كبيرة جدا خلال السنوات القادمة خصوصا في الدول المتقدمة تكنولوجيا، وامتد هذا التأثير السلبي ليشمل معظم دول العالم. وكون هذا النوع من الجرائم والذي يتميز بخصائص مختلفة عن الجرائم التقليدية فإن مرتكب هذه الجرائم له أيضا **خصائص ومميزات** تناسب طبيعة هذه الجرائم يطلق عليه **المجرم الإلكتروني** أو **المجرم المعلوماتي** أو غيرها من التسميات المرتبطة بالتقنية الحديثة، وهو مجرم له القدرة على **تحويل اللغة إلى لغة رقمية وتخزينها، واسترجاعها باستخدام الحاسوب الإلكتروني الرقمي.**

ونظرا لخطورة الجريمة الإلكترونية كونها تخلف آثار تدميرية على حياة الفرد والمجتمع والدول بصفة عامة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى **فالمجرم الإلكتروني** ليس بالمجرم التقليدي، فهو من الصعب تتبع آثار جريمته والقبض عليه، وهذا راجع لعدة أسباب منها طبيعة الجريمة وكذا **الخصائص والسمات** التي ينفرد بها هذا المجرم

[1] أيمان الميارى: أنواع الجرائم الالكترونية، 2022، https//maurdooz.com اطلع عليه بتاريخ 2023/02/12.

من ذكاء وقدرة على التخفي وغير ذلك من الخصائص التي تميزه عن باقي المجرمين والتي تساعد على ارتكاب سلوكه الإجرامي،فقد أدى ذلك إلى تفاقم **الجريمة الإلكترونية** وتعدد أنواعها وازدياد حجم خسائرها وأضرارها، بحيث أصبحت مهددا حقيقيا لأمن المعلومات في كافة المجالات العامة والحيوية بالقطاع العام والخاص والأفراد، بل مصدر خطورة على الأمن القومي وعلى السلم والأمن الدوليين بسبب استخدام الإنترنت في النشاطات الإجرامية من طرف **المجرمين الإلكترونيين**، مما دفع بدول العالم إلى التصدي إلى هذا النوع من الجرائم بشتى الطرق والأساليب، بدء بإصدار التشريعات المواكبة لتطور الجريمة الالكترونية وانسجام التشريعات الوطنية مع الإتفاقيات والقواعد الدولية والقوانين المقارنة ذات الصلة لتمكين أجهزة العدالة الجنائية من أداء دورها على النطاق الوطني والإقليمي والدولي، ثم رفع كفاءة الأجهزة التقنية المختصة برصد التهديدات والمخاطر، تم تدريب وتأهيل الفنيين والمهندسين العاملين في مجال الأدلة الرقمية وترشيد وتطوير أدائهم، كذلك تدريب وتأهيل المختصين بأجهزة العدالة الجنائية على كيفية التعامل مع الأدلة الرقمية.[1]

الحقيقة وحتى الآن لم يكن هناك إتفاق بين فقهاء القانون والباحثون الإجتماعيون والنفسانيون حول تحديد **صفات مرتكبي جرائم نظم المعلومات** واستظهار **سماتهم وخصائصهم الاجتماعية** ،وضبط **دوافعهم** وهذا لعدة أسباب منها صعوبة الإلمام بمدى الجريمة الالكترونية الحقيقي، بفعل حجمها الكبير وانتشارها من جهة، وعدم الإبلاغ عنها وصعوبة اكتشافها من جهة أخرى، وباعتبار أنه من بين أهم السبل لمكافحة الجريمة الالكترونية هو الإلمام بكل ما **يميز المجرم الالكتروني** ومحاولة معرفة **سماته ودوافعه، ومستواه الثقافي وتنشئته الإجتماعية** وكل ما يدور حول **خصائصه الاجتماعية** وهذا ما يساعد الجهات الأمنية والعدالة وكل الجهات المختصة في تسهيل الكشف على آثار الجريمة والتنبؤ بحدوثها، وبالتالي القبض على المجرم قبل قيامه بالسلوك الإجرامي، ومن ثم يكون ذلك وسيلة ردع لمن تسول له نفسه الإقبال على هذا النوع من الجرائم،وقد توصلت بعض الدراسات التي قام بها بعض الباحثين حول الجريمة الالكترونية والمجرم الالكتروني في تحديد بعض من الخصائص والسيمات التي يتميز بها هذا النوع من المجرمين ،أهمها أنه يتميز **بمهارة عالية** حول **إستخدام مختلف الأجهزة التقنية المرتبطة بالإنترنت** عكس المجرم التقليدي،وكذلك فهو **إنسان إجتماعي** بطبيعته ،وهذا ما يزيد من خطورته الإجرامية، إذ أن زيادة التكيف الاجتماعي لديه يساهم في خطر السلوك الإجرامي الذي يقوم به،كما أنه وحسب هذه الدراسات فهو في الغالب شخص يتميز **بخصائص معرفية**، تتمثل في المعلومات التي يحتاجها الفرد أو التي يمتلكها وكذا التدريبات التي يمكن أن يزاولها حتى يتمكن من القيام

[1] – الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، أعداد مجمع البحوث والدراسات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة نزوى، سلطنة عمان، ص: 41 http//dr-qme.com 2023/02/15.

نشاطه الإجرامي،وكذلك له **خصائص إجرائية** متمثلة في تلك الخصائص المرتبطة. بالتخطيط والقدرة على التنفيذ، وامتلاك الأدوات المستخدمة في ارتكاب الجريمة، أيضا يتميز **بخصائص تنظيمية** تتمحور حول تحديد الهدف من إرتكابه لهذا السلوك الإجرامي، فقد يرتكبه لحسابه الخاص، أو لحساب مجموعة أخرى تتقاسم معه نفس الطموحات،كمايركز على جانب مهم وهو وضع إستراتيجيات وخطط دقيقة مسبقة قبل وبعد تنفيذ الجريمة ، كالاتصال بين مرتكب الجريمة مع آخرين ارتكبوا أفعالا إجرامية مماثلة، حتى يتمكن من الاستفادة من النقائص و الهفوات وكل مجالات التقصير التي وقع فيها المجرمون الآخرون، وكذا زيادة الخبرة من وراء هذا السلوك المماثل، كما أن هذا النوع من المجرمين يتمتع **بخصائص سلوكية** تميزه عن غيره من المجرمين، **كالعلاقات الإجتماعية القوية** التي تمكنه من **التكيف مع وسطه الاجتماعي** بكل أريحية، وتجعله يتعايش وثقافة مجتمعه، ويشبع حاجاته، وطموحه حتى يكون منسجما مع نفسه ومجتمعه، وما يميزه أيضا أنه ينظر إلى **سلوكه الإجرامي بأنه مشروع** لأنه يرى في ما قام به من أفعال ما هي إلا مجرد تحدي لمختلف الأنظمة المعلوماتية وإثبات الذات ومواكبة التطورات التكنولوجية وهذا لا يعتبر في حد ذاته سلوكا غير مشروع وبالتالي يمكن أن يعود إلى سلوكه الإجرامي متى كان ذلك مناسبا له، أو سمحت له الفرصة للقيام بذلك..[1]

لقد تفاقمت الجريمة الالكترونية، وتعددت أنواعها، وازداد حجمها وخسائرها وأضرارها، بحيث أصبحت مهددا حقيقيا لأمن المعلومات في كافة المجالات العامة والحيوية بالقطاع العام والخاص والأفراد، بل مصدر خطورة على الأمن القومي وعلى السلم والأمن الدوليين بسبب استخدام الانترنت في النشاطات الإجرامية من طرف المجرمين الالكترونيين، مما دفع بدول العالم إلى التصدي إلى هذا النوع من الجرائم بشتى الطرق والأساليب، بدء بإصدار التشريعات المواكبة لتطور الجريمة الالكترونية وانسجام التشريعات الوطنية مع الإتفاقيات والقواعد الدولية والقوانين المقارنة ذات الصلة لتمكين أجهزة العدالة الجنائية من أداء دورها على النطاق الوطني والإقليمي والدولي، ثم رفع كفاءة الأجهزة التقنية المختصة برصد التهديدات والمخاطر، تم تدريب وتأهيل الفنيين والمهندسين العاملين في مجال الأدلة الرقمية وترشيد وتطوير أدائهم، كذلك تدريب وتأهيل المختصين بأجهزة العدالة الجنائية على كيفية التعامل مع الأدلة الرقمية.[2]

والجزائر كباقي دول العالم، فقد تعرضت ومازالت تتعرض إلى الإجرام الإلكتروني مما دفع بالمشرع الجزائري التدخل عبر عديد النصوص القانونية الموضوعية والإجرائية **لمواجهة الجريمة والمجرم الالكتروني** بكل

---

[1] – خليلي سهام: خصوصية المجرم الالكتروني، مجلة المفكر، العدد 15، جوان 2017، ص 405.

[2] – الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، أعداد مجمع البحوث والدراسات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة نزوى، سلطنة عمان، ص: 41 http//dr-qme.com 2023/02/15.

الأساليب القانونية، وبالرغم من كون هذه الإجراءات المنظمة لفضاء المعلوماتية بصفة عامة ومكافحة المجال الإجرامي المتصل بها من خلال قواعد تسمح بمتابعة هذا النوع من الجرائم ومرتكبيها بشكل يضمن شرعية الإجراءات المتخذة، إلا أن هذا الإهتمام لم يخرج من إطاره القانوني المتمثل في تعريف الجريمة الإلكترونية، وكذا الأحكام المتعلقة بمراقبة الإتصالات الإلكترونية وأيضا القواعد الإجرائية لتفتيش المنظومة المعلوماتية، إضافة إلى إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال ومكافحته.[1]

وتعتبر ولاية تبسة إحدى الفضاءات الجغرافية التابعة للدولة الجزائرية وهي كباقي الفضاءات الجغرافية قد تعرضت ومازالت تتعرض للجرائم الإلكترونية على إختلاف أنواعها بداية من الغش في الإمتحانات الرسمية وذلك عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي خصوصا موقع الفيس بوك الذي يعتبر أكثر المواقع إستعمالا لتصل إلى إنتشار العديد من انواع الجرائم الإلكنرونية خصوصا في السنوات الأخيرة الممتدة خلال الفترة من2019إلى غاية نهاية 2023 نذكر منها :جرائم القذف والسب والتي تعتبر الأكثر إنتشارا مقارنة مع الأنواع الأخرى من الجرائم ،حيث سجلت المصالح المعنية بمكافحة هذا النوع من الجرائم وعالجت ما يزيد عن 170 قضية ،كذلك جرائم التهديد والإزعاج والتي تجاوزت 150جريمة ،وجرائم إنتحال الهوية والتي تجاوزت 40 جريمة، وجرائم النصب عبر الأنترنت التي تجاوزت 62جريمة، وجرائم التحريض على الكراهية عبرالأنترنت والتي تجاوزت 35جريمة، وكذلك جرائم نشر معلومات ضد النظام العام والتي تجاوزت 34جريمة ،وجرائم المساس بالحياة الخاصة للموظفين والتي تجاوزت الجريمتين ،وجرائم نشر صور خليعةعبر الانترنت والتي تجاوزت هي الأخرى الجريمتين ،إضافة إلى جرائم أخرى كجرائم الغش في الامتحانات الرسمية والمسابقات وغيرها من الجرائم وقد إستدعى ذلك إنشاء خلية تابعة لأمن ولاية تيسة خلال سنة 2017مختصة في مكافحة هذا النوع من الجرائم التي أصبحت تهدد حياة الفرد والمجتمع في جميع النواحي الحساسة له .

إذن فالتطور التكنولوجي وخصوصا في مجال الإتصالات على اختلاف أنواعها قد ساهم في ظهور **المجرم الإلكتروني** وما يمتلكه من **خصائص وسمات تميزه عن المجرم التقليدي** وكذا الجريمة الالكترونية وما تتميز به هي الأخرى من أنواع وخصائص تجعلها مختلفة إختلاف كبير عن بقية الجرائم الإلكترونية ضف إلى ذلك الآثار التدميرية التي تخلفها على حياة المجتمعات عبر مختلف الدول وبالتالي أصبحت هذه الظاهرة الإجرامية تشكل هاجسا يؤرق المسؤولين على اختلاف مراكزهم بصفة خاصة وبقية فئات المجتمع بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى العمل على وضع استراتيجيات فعالة من أجل التصدي لمثل هذا النوع من الجرائم من طرف الجميع

[1] – سعيدة بوزنون: مكافحة الجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري، https//revue-umc.edu.dz اطلع بتاريخ 2023/02/16

خصوصا العلماء والباحثين الذين يقع على عاتقهم العمل على إيجاد حلول مناسبة من شأنها أن تساهم في وضع حد لانتشار هذه الظاهرة، وحتى يتمكن هؤلاء الباحثون والعلماء من الوصول إلى النتائج المرجوة كان لابد من **الإهتمام بالجريمة الإلكترونية والمجرم الإلكتروني معا**، خصوصا البحث في كل ما يحيط بالمجرم الإلكتروني إنطلاقا من المحيط الذي يعيش فيه كالأسرة، والأقارب، وجماعة الرفاق، ومستواه الثقافي والعلمي والمعيشي، وطبيعة الحي الذي يسكن فيه، وكذا **الخصائص السيكولوجية** وبالتالي الوقوف على مدى **تكيفه** مع مجتمعه بدءا بالعائلة وكذا العمل على كشف أهم طموحاته، وكل ما يمكن أن يؤثر على هذا المجرم من عوامل سواء خارجية أو داخلية ثم محاولة ربط كل ذلك بنوع الجريمة الإلكترونية التي إقترفها ودراسة لأهم الآثار التدميرية التي خلفتها، وكذا الأساليب التي نفذت بها وطبيعتها والآداة التي نفذت بها وكل ما يمكن أن يتميز به هذا النوع من الجرائم ،إذن لا يمكن في أي حال من الأحوال أثناء محاولة دراسة الجريمة الإلكترونية أو المجرم الإلكتروني أن نفصلهما عن بعض أو نهتم بالجريمة بنسبة كبيرة ونهمل دراسة المجرم، وأن نعطي للمجرم الإهتمام الأكبر أو نتطرق إلى الجريمة بأقل دراسة وتعمق، بمعنى أنه لا يمكن أن تكون دراسة علمية هادفة يمكن أن نستخلص منها نتائج تساعد في وضع حلول ناجعة للظاهرة الإجرامية إلا إذا وضعنا هذه الدراسة في **سياقها الاجتماعي**، أي أنه يجب أن نتطرق أثناء البحث والدراسة حول أسباب الجريمة إلى كل المجالات التي تحيط بالمجرم سواء **إجتماعية، ثقافية، إقتصادية، الوسط الاجتماعي**،وبصفة عامة كل ما يمكن أن يؤثر على هذا المجرم ،وباعتبار أن معظم الدراسات في مجال الجريمة الإلكترونية والمجرم الإلكتروني قد تطرقت إلى الإهتمام بالجانب القانوني سواء فيما يخص الجريمة أو المجرم وكذا التطرق إلى أهم خصائص المجرم الإلكتروني بشكل نظري دون النزول إلى الميدان، من أجل استخلاص تلك الخصائص والمميزات ميدانيا ومدى إرتباطها بالسلوك الإجرامي ، كما أن معظم الدراسات اهتمت بالآثار التدميرية التي خلفتها هذه الجرائم، وكذا ابراز لأهم الاستراتيجيات المحلية والدولية لمكافحة هذا النوع من الجرائم من خلال عقد المؤتمرات وسن القوانين الدولية من أجل مكافحة هذه الجرائم، والخلاصة من ذلك أن الدراسات الميدانية التي تخص المجرم الالكتروني والتي من خلالها يمكن الوصول إلى كل ما يميز هذا النوع من المجرمين كانت قليلة جدا، ومن أجل كل ما تم ذكره جاء الإهتمام بهذا الموضوع، ألا وهو **محاولة التطرق إلى الشق الإجتماعي للمجرم الإلكتروني، والكشف على أهم الخصائص التي تميزه كمجرم غير تقليدي ومدى علاقتها بالسلوك الإجرامي وما هي الدوافع التي دفعت به إلى إرتكاب، كما تم التطرق إلى أهم الجوانب القانونية التي تمس سواء الجريمة أو المج**

ومن هنا جاء الإهتمام بهذا الموضوع ومحاولة الباحث الخوض فيه من أهم جوانبه القانونية والإجتماعية ومن خلال ذلك يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الخصائص الاجتماعية التي تميز المجرم الالكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة؟

2-تساؤلات الدراسة:

يمكن استخلاص أسئلة فرعية كما يلي:

2-1 هل للمجرم الالكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة خصائص في بنيته المعرفية التقنية تجعله مختلفا عن المجرم التقليدي؟

2-2 هل الفعل الإجرامي الإلكتروني يفعل لذاته أو لغيره (لمصلحة الغير)؟

2-3 ما هي تمثلات الفاعل الإجرامي الإلكتروني لسلوكه المخالف للقواعد القانونية؟

2-4 هل للفاعل الإجرامي الإلكتروني علاقات إجتماعية سليمة (متكيف إجتماعيا) مع محيطه الإجتماعي؟

2-5 ماهي أهم الدوافع التي دفعت يالمجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة القيام بهذا السلوك الإجرامي؟

2-6 ماهي مميزات البيئة الإجتماعية وأهم السمات الشخصية التي تميز المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة؟

3-أهداف الدراسة:

إن البحث العلمي هو الوسيلة التي يحقق الإنسان عن طريقها ما يرغب فيه من تطور على جميع المستويات، وما يميز الوقت الحالي في مجال البحث العلمي كون الاختيارات والأدوات أصبحت متعددة ومتوفرة لدى الباحث والتي من خلالها يستطيع الوصول إلى نتائج أفضل بشكل منهجي، وتعتبر أهداف البحث العلمي من بين الخطوات المهمة في خطوات البحث العلمي، وهي تعبر عن الغاية من البحث أو ما يصبوا إليه الباحث العلمي من موضوع بحثه والذي يقدمه في مجال تخصصه، وبالتالي يجب على كل باحث أن يحدد الأهداف قبل القيام بالبحث لما ينطوي عليه من أهمية من أجل الوصول إلى النتائج ويمكن ذكر أهم الأهداف التي يراها الباحث من وجهة نظره بأنها تخدم موضوع البحث والتي تدور حول محاولة الكشف على أهم الخصائص الاجتماعية لمرتكبي الجرائم الالكترونية وأهمها:

- الكشف على الخصائص المعرفية والمتمثلة في المعلومات التي يحتاج إليها الفرد أو التي يمتلكها وكذا التدريبات التي يحتاجها لمزاولة نشاطه الإجرامي.

– الكشف على الخصائص الإجرائية والمتمثلة في التخطيط والتنفيذ وكذا الأدوات المستخدمة من طرف المجرم الالكتروني.

– الكشف على الخصائص التنظيمية التي تميز المجرم الالكتروني والمقصود بها هل مرتكب الجريمة الالكترونية ينفذ هذا السلوك الإجرامي لحساب ذاته أم لحساب الآخرين، وكذا التعرف على طبيعة التخطيط لتنفيذ الفعل الإجرامي، كالإتصال بين مرتكب الجريمة مع آخرين ارتكبوا أفعالا إجرامية مماثلة.

– الكشف على أهم الخصائص السلوكية للمجرم الإلكتروني ومنها كيف ينظر المجرم الإلكتروني لسلوكه الإجرامي ومدى مشروعيته بالنسبة له؟،وما هو شعوره تجاه ما قام به سواء قبل أو بعد اكتشافه من طرف الجهات الأمنية والقبض عليه؟ ثم ما هي الدوافع التي جعلته يقدم على هذا الفعل الإجرامي؟.

– محاولة الكشف على مدى تكيف المجرم الالكتروني مع وسطه الاجتماعي وكيف يتعايش وثقافة مجتمعه، وكيف يشبع حاجاته وطموحه حتى يكون منسجما مع نفسه ومجتمعه.

– محاولة الكشف على أهم الأطراف الفاعلة في عملية التنشئة الاجتماعية كالأسرة، المدرسة، الرفاق، وغيرها، وكذا معرفة المستوى المعيشي والثقافي لهذا المجرم الالكتروني

4– أسباب إختيار الموضوع:

تعد الجرائم الالكترونية مرضا يفتك بالمجتمعات والعلاقات الإنسانية، ويؤخر من عملية التقدم والتنمية التي يعيشها العالم مما يخلف آثارا تدميرية تمس كافة المجالات ، وأول هذه الآثار هي تدمير قيم الأسرة من خلال استغلال أفرادها والإساءة لهم، حيث أن تأثر الفرد بالسلب يؤدي إلى تأثر أسرته لمدة طويلة، وثاني هذه الآثار هو ما يلحق من ضرر على المجتمع من الناحية الاقتصادية والثقافية وجميع النواحي التي تمس الحياة المجتمعية بصفة عامة، ويمتد هذا التدمير ليصل إلى الدولة التي يتفكك أفرادها مما ينتج عنه أعمال غير مقبولة بالنسبة للمجتمع ،وسلوكات غير مشروعة من الناحية القانونية،كذلك يسبب انتشار الجرائم الالكترونية إنتاج جيل غير سوي يبرر الجريمة بأريحية دون النظر إلى خطورة ذلك وتداعياته،كذلك يؤدي هذا النوع من الجرائم إلى زيادة استخدام وسائل التواصل على نطاق واسع بين أفراد المجتمع، على اختلاف أعمارهم وأجناسهم وهذا ما ينجر عنه مشكلات إجتماعية وصحية للضحايا تتمثل في نشر معلوماتهم وبياناتهم والأخبار الكاذبة التي تضر بهم وعائلاتهم.

كما أن هذا النوع من الجرائم تجاوز حدود الدولة، وهي جرائم مبتكرة ومستحدثة تمثل ضرب من ضروب الذكاء الإجرامي استعصى إدراجها ضمن الأوصاف الجنائية التقليدية في القوانين الجنائية الوطنية والأجنبية، مما أوجب تطوير الأنظمة التشريعية الجنائية الوطنية بذكاء تشريعي مماثل للذكاء الإجرامي، ومن أجل كل ذلك

كانت هناك مجموعة من الأسباب دفعت بالباحث إلى التطرق إلى مثل هذا النوع من المواضيع منها ما هو مقتصر في الأسباب الذاتية، ومنها ماهو مندرج تحت الأسباب الموضوعية نذكر منها:

- **الأسباب الذاتية:**

– للباحث ميول شخصي لمثل هذه المواضيع كونه متابع للأحداث المختلفة في مجال الاتصال والتواصل عبر منصات التواصل الإجتماعي وما يحدث فيها من خروقات للحسابات الشخصية للأفراد دون علمهم والتجسس على ما تم تخزينه في الحساب الشخصي، ثم نشره أو التهديد بنشره، ويدخل ذلك فيما يسمى بالابتزاز الإلكتروني، وكل هذه الأحداث وغيرها كانت دافع لمحاولة الولوج في مثل هذا النوع من الجرائم قصد الوقوف على آثاره التدميرية على حياة الفرد والأسرة والمجتمع بصفة عامة.

– كما أن معرفة المجرم الإلكتروني ومحاولة التعرف على وضعه الإجتماعي والإقتصادي وكذا مستواه الثقافي، وكيف ينظر إلى سلوكه الإجرامي، وكذا شكله الخارجي وطريقة كلامه مع الأشخاص، هل يحسن التعامل مع الآخرين؟ وكيف يكون سلوكه عندما يتعرض إلى مواقف محرجة؟، كل ذلك وغيره كان هاجس للباحث ودافع من أجل معرفة كل ما يتميز به هذا المجرم من جهة ومن جهة أخرى الوقوف على أهم الميزات التي يختلف فيها مع بقية المجرمين.

- **الأسباب الموضوعية:**

كون الجرائم الإلكترونية أصبحت تمس الكثير من مصالح الفرد والمجتمع ،مما فرضت تحديا مستمرا أمام الوسائل الحديثة لمكافحتها، فأصبحت طرق مكافحتها هاجسا يؤرق الدول المتقدمة والنامية على حد سواء مما دفع بدول العالم إلى التصدي لهذا النوع من الجرائم الذي أصبح ينتشر بصورة متنامية،وهذا ما أدى إلى تزايد الأفعال اللامشروعة، وبات المجرم الذي يقوم بهذا النوع من الجرائم الذي يطلق عليه المجرم الإلكتروني أو المجرم المعلوماتي وغيرها من التسميات والذي يرتكب جرائم ترتبط بالتقنية الحديثة والمرتبطة بالإنترنت،من بين أخطر المجرمين غير التقليديين،لذلك وجب التصدي له بكل الطرق الناجعة من طرف الجميع ،ويمكن إرجاع خطورة هذا النوع من السلوك الإجرامي إلى سببين أساسيين منه ماهو مرتبط بالجريمة والآخر مرتبط بالمجرم.

فالذي يرتبط بالجريمة هو كونها تتميز بأنها عابرة للحدود، وهادئة وصعبة الإثبات، والمرتبط بالمجرم الإلكتروني هو كونه يتميز بخصائص عديدة أهمها امتلاكه للمهارات التقنية والذكاء، مما يؤهله إلى استغلال مداركه في اختراق الشبكات والحواسيب وآلية عملها وتوظيف مهاراته في الإحتيال والسرقة والتزوير، ويمكن ذكر بعض الأسباب التالية:

– سعي الباحث لإيجاد حل ولو بسيط لهذه المشكلة والمتمثلة في انتشار ظاهرة الجريمة الإلكترونية ومدى خطورتها على الفرد والمجتمع وكذا الآثار التدميرية التي تخلفها على جميع النواحي، وذلك من خلال اقتراح خطط عملية قد تساعد في الكشف على أهم ما يميز المجرم الإلكتروني عن بقية المجرمين، ومن ثم يسهل في إعداد إستراتيجية قد تساعد في تحسين الآلية الأمنية و القضائية في التصدي لمثل هذا النوع من الجرائم وبالتالي سهولة الوصول و القبض على المجرم الذي يقترف هذا النوع من السلوك الإجرامي.

– باعتبار أن الجرائم الإلكترونية متطورة ومستمرة في التطوير، ونظرا لتأثيرها التدميري على الفرد والمجتمع أصبح من الضروري الخوض في مثل هذا النوع من المواضيع التي أصبحت تشغل بال الكثير وذلك كون الجرائم الإلكترونية تهدد الحياة الخاصة للفرد والمجتمع، وبالتالي قد يمتد تأثيرها إلى الدولة ككل،ومن ثم جاءت محاولة الباحث الكشف على هذا النوع من الجرائم وكذا المجرمين الذين يقومون بها سببا يدفع به للخوض في مثل هذا النوع من المواضيع لما له من فائدة تعود بالإيجاب على حياة الفرد والمجتمع والدولة بصفة عامة.

– باعتبار أن موضوع الجريمة الالكترونية من الناحية القانونية وطرق التصدي لها كان متناولا عند البعض لكن محاولة البحث في الخصائص الإجتماعية التي تميز المجرم الإلكتروني كموضوع له وزن لم يتطرق له الكثير من الباحثين خصوصا من الناحية الميدانية، ولهذا يرى الباحث أن هذا النوع من المواضيع يعتبر جديد في شقه الإجتماعي كونه من الصعب الوصول إلى المجرم الإلكتروني وكشف أهم ما يميزه، كان ذلك دافع أو سبب في جعل الباحث يخوض في مثل هذا النوع من المواضيع.

– باعتبار أن ما يميز البحث العلمي هو تقديم الإضافة العلمية ضمن مجال البحث والتخصص العلمي الذي يبحث به وذلك من خلال تقديم معرفة جديدة أو قاعدة جديدة لم يسبق وأن تم تقديمها أو دراستها، وكون الخوض في موضوع كالجرائم الإلكترونية يعتبر دوما يتميز بالجديد ،وهذا لأن الجرائم الإلكترونية في تطور مستمر وترتكب بأساليب حديثة هذا من جهة،ومن جهة أخرى كون الوصول إلى المجرم الالكتروني والقبض عليه بات ضرورة ملحة،كما أن كشف أهم ما يميزه من خصائص معرفية وإجرائية وتنظيمية، وكذا التنشئة الإجتماعية لهذا المجرم من الأمور الجديدة ولها من الأهمية الكبيرة في المساعدة على التنبؤ بنوع السلوك الإجرامي الذي سوف يقوم به هذا المجرم قبل حدوثه ، ولهذا يرى الباحث أنه سوف يضيف من خلال هذه الدراسة إضافة علمية خفيفة وجديدة تدفع بالباحثين إلى الخوض في مثل هذا النوع من المواضيع.

– محاولة الباحث الكشف على أهم ما يميز المجرم الالكتروني من مهارات ومعرفة متقدمة حول إستخدام التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت في عدة مجالات هذا من جهة، ومن جهة أخرى كشف مدى تميزه بسرعة التكيف مع الوسط الإجتماعي الذي يعيش فيه،وماهي ميولاته الشخصية، وبالتالي الوصول إلى الكشف الدقيق

من خلال هذا الموضوع الذي يدور حول أهم الخصائص الإجتماعية التي تميز المجرم الالكتروني ومحاولة ربطها بالأسباب التي دفعت بالمجرم الإلكتروني القيام بسلوكه الإجرامي،وهذا من بين أهم الأسباب التي دفعت بالباحث الخوض في مثل هذا النوع من المواضيع.

5-أهمية الدراسة:

باعتبار أن الجريمة الإلكترونية نشأت وتطورت بالتطور التكنولوجي المرتبط بنمط الحياة البشرية، وبالتالي برزت خطورة هذا النوع من الجرائم على حياة الفرد والمجتمع ككل ،بل وامتد تأثيرها على العالم بأسره باعتباره جريمة مستحدثة، عابرة للحدود، مما جعلها محاطة بالعديد من التساؤلات التي تتعلق بتحديد مفهومها وماهيتهاوخصائصها وأركانها وطرق الوقاية منها ومكافحتها على المستوى الوطني والدولي ،وذلك نظرا لحداثتها واختلافها عن الجريمة التقليدية، وهذا ما دفع العديد من الدول والهيئات والمنظمات إلى التحذير من خطورة هذه الجريمة التي تهدد كل مستخدمي الانترنت،وهذ ما جعل تلك الدول تسعى بكل الطرق التي تراها ناجعة لمكافحة هذا النوع من الجرائم كسن القوانين المناسبة للتصدي لهذا السلوك الإجرامي المستحدث والخطير، الهدف منها الوقاية من هذا النوع من الجرائم، والجزائر من بين الدول الرائدة في مكافحة هذا النوع من الجرائم وذلك من خلال سن عدة قوانين وتعديل قانون العقوبات في عدة مناسبات، حتى يتماشى ذلك مع طبيعة الجريمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا ما نظرنا إلى المجرم الالكتروني وإلى خصائصه الإجتماعية نجد بأنه له خصائص وصفات تختلف عن المجرم التقليدي، فهو مثال للمجرم الذكي وإنسان إجتماعي بطبيعته، وتكمن خطورته الإجرامية كونه سريع التكيف الإجتماعي من جهة، وتوفر الشخصية الإجرامية لديه من جهة أخرى، كما بينت الدراسات حول سمات المجرم الالكتروني بأنه لا يشعر بعدم مشروعية السلوك الإجرامي لديه كما يعتقد في قرارة نفسه بأنه شخص لا يستحق العقاب على أفعاله وبالتالي فحدود الشر والخير متداخلة لدى هذا النوع من المجرمين.

ومن هنا تتجلى أهمية موضوع الدراسة في النقاط التالية:

- إرتباطه الشامل بالجريمة الإلكترونية، وذلك لأن هذا الموضوع يتطرق بالدراسة إلى كل الجوانب الأساسية للجريمة الإلكترونية والمجرم الإلكتروني وما يتميز به هذا الأخير من خصائص إجتماعية، والكشف عنها أصبح ضرورة ملحة لدى الجهات القضائية والأمنية، وذلك كون هذه الخصائص قد تساعد الجهات المختصة في سرعة الكشف عن هوية المجرم الإلكتروني وبالتالي التمكن من القبض عليه.

- لهذا الموضوع أهمية علمية، حيث أن سبب قيام المجرم الالكتروني بارتكاب الجريمة عن بعد غالبا ما تكون جريمة عابرة للحدود وبالتالي فهي تبرز مسألة آلية تكيف الجريمة الإلكترونية، ومسألة الإختصاص القضائي،

والقانون الواجب تطبيقه على الجريمة الإلكترونية، ومدى شرعية الأداة المتحصل عليها من الجهات المختصة وقوتها في الإثبات أمام القاضي الجزائي.

– لهذا الموضوع أهمية من الناحية النظرية، وذلك كونه يكشف عن مدى كفاءة النصوص التشريعية الحالية في الدول للوقاية من الجريمة الإلكترونية ومكافحتها من جهة، ومن جهة أخرى الكشف عن قصور هذه التشريعات في مواكبة التطور المتسارع لهذا النوع من الجرائم وبالتالي المسارعة في تعديلها، وكذا التعرف على هوية المجرم الإلكتروني وبالتالي يبرز الحاجة الملحة إلى سن نصوص تشريعية جديدة للحد من خطر هذه الجرائم، بالإضافة إلى بيان أهم الإجراءات التي اتبعها المشرع الجزائري الذي كان رائدا في مكافحة الجريمة الإلكترونية وبالتالي الحفاظ على الأمن الإلكتروني في الدولة.

– تبرز أهمية هذا الموضوع أيضا في الكشف على أنه باستطاعة المجرمين الالكترونيين تطوير طرق الإجرام على نحو عال من التقنية في البيئة الإلكترونية، التي أصبح من الضروري بموجبها تطوير وسائل المكافحة بما يواكب التطور في وسائل الإجرام الالكتروني، وأصبح بذلك مطلوب من أجهزة العدالة الجنائية أن تتعامل مع أشكال مستحدثة من الأدلة في مجال الإثبات الجنائي، وكذلك كون المجرم الالكتروني طور من أساليب معاملته مع المجتمع بصفة عامة وهذا لما يتمتع به خصائص تؤهله لذلك.

– لهذا الموضوع أهمية من الناحية القانونية، كونه يكشف مواكبة النظم القانونية ومدى نجاعتها في إثبات الجريمة الإلكترونية من الناحيتين القانونية والتقنية، مما جعل المشرع عبر دول العالم استحداث تشريعات تتلائم مع هذا النوع من الجرائم، وكذلك دفع إلى إنشاء أجهزة فنية متخصصة بالجريمة الإلكترونية مهمتها العمل على الإثبات التقني لهذه الجرائم، وكذلك إبرام عدة اتفاقيات دولية وعقد مؤتمرات عبر العالم من أجل التصدي لهذه الجرائم بكل السبل والطرق الحديثة انطلاقا من العمل على دراسة المجرم الإلكتروني، ومحاولة الكشف على أهم ما يميزه عن بقية المجرمين التقليديين حتى يتسنى للجهات المختصة التعامل معه باحترافية، وهذا من أجل منعه من ارتكاب سلوكه الإجرامي وبالتالي منع الجريمة من الحدوث.

– لهذا الموضوع أهمية من الناحية العلمية، كونه يعمل على الكشف على أخطر نوع من المجرمين وذلك أن هذا المجرم الالكتروني له القدرة على التعايش والتكيف مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه،لما له من خبرات شخصية تؤهله لذلك ،وبالتالي من الصعب إكتشاف نواياه الإجرامية، ومن ثم فإن محاولة الكشف على أهم ما يميز هذا المجرم الالكتروني من خصائص إجتماعية وثقافية وغيرها،تساعد في سرعة الكشف على هوية هذا المجرم.

6-المفاهيم المحورية للدراسة:

باعتبار أن موضوع الدراسة وما يتضمنه من عدة متغيرات، تحمل دلالات مختلفة، ولهذا على كل باحث تحديد مفاهيمه بمعنى المقصود من كل متغير، والتي يتم الالتزام بها في كل مراحل البحث، ونقصد بتحديد المفاهيم تبيان ما تعنيه من مقاصد وتوضيح ما تتضمنه من معان وما تظهره من صفات.[1]

وبالتالي فكل موضوع علمي له مفاهيمه التي تميزه عن غيره من المواضيع، والمفهوم ليس كلمة أو رمز، بل هو مضمون الكلمة أو دلالتها اللفظية مصاغة في شكل من التعميم والتميز الخاصين بها.[2]

فالباحث حين يعثر على فكرة جديدة، أو يتجلى له مفهوم جديد ينصرف ذهنه إلى التعبير عما في نفسه، تعبيرا دقيقا بين الفكرة، أو ما يعرف المفهوم بالوضوح الكافي، والوصف الصحيح بلا تلميح، ولا مبالغة، فيلجأ بذلك إلى اللغة، وصار لا مناص من ابتكار لغة خاصة بالعلوم تساير أفكارها وتستوعب آفاقها، ومن هنا برز مسمى (المفاهيم) كأحد أوجه اللغة العلمية التي لا بديل عنها، وصار المفهوم يعني اصطلاحا مجموعة من الأشياء والرموز، أو الأحداث الخاصة التي تم تجميعها معا على أساس من الخصائص المشتركة والتي يمكن الدلالة عليها باسم أو رمز معين.[3]

والمفهوم هو تطور نظري، عقلي محض، يهدف من خلاله عقل الإنسان إلى ضبط فكرة ما تختص بظاهرة معينة، او علاقة، أو إستنتاج عقلي يعبر عنها عادة بواسطة كلمة من الكلمات ،أو مصطلح معين ،والمفهوم في علم الاجتماع هو اصطلاح تجريدي، وهو ليس فكرة ثابتة وغير قابلة للتبدل والتحول، بل هو يتغير ويتحول تبعا للواقع الاجتماعي وظروفه الموضوعية والاديولوجية، والإطار النظري هو قاعدة البحث، يرتكز عليها الوصف ومنها ينطلق التحليل، مع العلم أنه لا يوجد إطار نظري واحد موحد، فلكل بحث اجتماعي اطاره النظري الخاص يعمل على صياغته من طرف الباحث انطلاقا من موضوع البحث واشكاليته، وللإطار النظري أهمية كبيرة في جعل الباحث يتوجه ببحثثه توجهها منهجي صحيح، حيث يصبح اختيار التقنيات أسهل وأسرع لدى الباحث، وهذا ما أكده عالم الاجتماع الفرنسي "بيار بورديو"، حيث اعتبر أن الباحث الذي يعلم ماذا يريد من خلال الأسئلة التي طرحها، سوف يعلم كيف يطرح أسئلته بشكل أفضل، ذلك أن المعرفة النظرية تسبق المعرفة المنهجية لكونها أعم وأشمل.[4]

---

[1] – عقيل حسين عقيل: فلسفة مناهج البحث العلمي، (مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999)، ص05.

[2] – أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، ط8، (المكتبة الأكاديمية، د.م.ن، 1996)، ص38.

[3] – السيد صبحي متولي النحراوي: مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد32، سنة 2016، ص210.

[4] – سعيدي لويزة: منهجية وتقنيات البحث (إشكالية طرح المفاهيم في حقل العلوم الاجتماعية) https//mvdle.univ.chlef.dz تم استرداده بتاريخ 2023/6/23.

وبناء المفاهيم عملية الانتقال من التجريد إلى الملموس، أو هي نزول في السلم التجريدي، أي الانتقال من مفاهيم نظرية مركزية إلى مفاهيم فرعية هي عبارة عن خصوصيات، أو صفات ملموسة أكثر للمفهوم المركزي، أي أن في طرح مشكلة البحث تكون العلاقة بين المفهوم والمشكلة في مستواها التجريدي، بينما في الفرضية تكون العلاقة في مستواها الملموس.[1]

ويحتاج الباحث عند تحديده للمفاهيم التي يتعامل معها في بحثه إلى عرضها على ثلاث مستويات وهي: التعريف اللغوي، والتعريف الاصطلاحي، ثم التعريف الإجرائي، ومن هنا يتضح أن الباحث عند تحديده للمفهوم العلمي الذي يتعامل معه في بحثه، يحتاج إلى عرضه في تعريف لغوي أساسي أولا، ثم يتطرق إلى تعريفه اصطلاحا، أي حسب ما اتفق عليه ضمن أدبيات البحث، ليصل في الأخير إلى عرضه بطريقة إجرائية، أي تقديمه في تعريف مبسط، قابل للقياس ميدانيا.[2]

ودراستنا تقوم على جملة من المفاهيم نذكر أهمها كالتالي:

- **الجريمة الالكترونية:**

الجريمة اصطلاحا: لقد تعددت المفاهيم وفقا لتباين وجهات النظر لدى الباحثين في ميدان علم الاجرام والجريمة، ويمكن أخذ ثلاث مفاهيم أساسية حول مفهوم الجريمة.

المفهوم القانوني: الجريمة هي الفعل الذي يقع بالمخالفة لقانون العقوبات، بمعنى أنها كائن قانوني أوجده المشرع بنص تشريعي وقرر له عقوبة.[3]

هي كل فعل أو امتناع عن فعل يجرمه المشرع بمادة قانونية، ويتوفر على الأركان الثلاثة للجريمة وهي الركن المادي والركن الشرعي والمسؤولية القانونية.

كما تعرف على أنها النشاط الذي يقوم به الشخص –إيجابيا كان أم سلبيا– يقرر القانون له عقوبة من العقوبات المقررة في قانون العقوبات[4]

لغة: تعني الجريمة لغة التعدي، والجرم هو الذنب، والجمع إجرام وجروم، ويقال جرم فلان أذنب وأخطأ فهو مجرم وجريم.

---

[1] – بلقبي فطوم: الأسس المنهجية لتحديد المصطلحات والمفاهيم في البحوث الاجتماعية، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد1، سنة 2022، ص 521.

[2] – الزهرة الأسود: المفاهيم والمتغيرات في البحث العلمي، مجلة المجتمع والرياضة، العدد الأول، سنة 2022، ص276.

[3] – عدلي السمري وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2010، ص16.

[4] – تعريف الجريمة في القانون (المفهوم القانوني)، https://crimedz.blogs.pot.com 9 أفريل 2016، تم استرداده بتاريخ 2جويلية 2023.

الجريمة الالكترونية هي كل سلوك مشروع، أو غير أخلاقي، أو غير مصرح به، يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات او نقلها.

أو هي شكل من أشكال السلوك غير المشروع والمتعمد الذي يرتكب باستخدام الحاسب الآلي المرتبط بالأنترنت، والتي تمس به أو بمحتوياته أو بالعمليات التي تتم بواسطته، بغرض إلا الضرر بالضحية أو الكسب المادي أو غير ذلك من الأغراض، من طرف أفراد لى دراية كاملة بتقنيات التكنولوجيا المعلوماتية وأسرارها.[1]

-المفهوم الإجرائي للجريمة الالكترونية:

هي السلوك غير المشروع الذي يقوم به الفرد معتمدا في ذلك على التقنية الحديثة والمرتبطة بالانترنت كالحاسب الآلي والهاتف الذكي، هدفه من ذلك التسلية أو حب الظهور أو إلحاق الضرر بالضحية أو الحصول على مكاسب مادية"

– الجريمة الالكترونية هي سلوك يصدر من شخص يتم تنفيذه بواسطة تقنية حديثة وعن طريق الشبكة العنكبوتية يتعارض مع كل مبادئ وقيم المجتمع ويكون له عقوبة تتناسب وطبيعة هذا السلوك مسجلة في قانون العقوبات.

– هي كل فعل يقوم به فرد أو جماعة يكون الهدف من ورائه إلحاق الأذى بالمجني عليه سواء من الناحية المادية أو المعنوية وهذا باستخدام وسائل الاتصال المرتبطة على اتلاف أنواعها.

– هي كل فعل يخالف القانون يرتكب من طرف شخص أو مجموعة أشخاص بالاعتماد على التقنية الحديثة المرتبطة بالأنترنت بهدف كسب مادي أو معنوي.

-المجرم الالكتروني: إن تحديد مفهوم المجرم في نطاق الدراسات الإجرامية ليس بالأمر اليسير، كونه يحيط ببعض الصعوبات، لأن الحكم على الشخص مجرما من عدمه، تحكمه اعتبارات أو معتقدات اجتماعية راسخة وأفكار مسبقة كل ذلك يعطي مدلولا نسبيا لمفهوم المجرم بصفة عامة، وخصوصا عندما يكون المجرم غير تقليدي، كالمجرم الالكتروني ويمكن ذكر بعض أهم مفاهيمع المجرم الالكتروني كما يلي:

– هو الإنسان الذي له قدرة على استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي، ويتمتع بقدر من الذكاء والمهارة

وأيضا هو: الشخص الذي يستخدم الحاسب الآلي للدخول غير المشروع على البيانات المخزنة بداخله أو هو الشخص الذي يتصف بالخبرة في فهم البرامج، ولغة تشغيل الحاسب الآلي ونظمه، ويسعى إلى تصميم البرامج وتعديلها وتوسيع مداركه بطرق غير مشروعة

[1] – ياسمينة بونعارة: الجريمة الالكترونية، مجلة المعيار، العدد 39، سنة 2015، 278.

– هو الشخص الذي يستخدم الحاسب الآلي بطريقة غير مشروعة، ويقوم بالنسخ غير القانوني للبرمجيات الخاصة بالحاسب الآلي، وصناعة الفيروسات ونشرها.[1]

المفهوم الإجرائي للمجرم الالكتروني:

هو الشخص ذو الخبرة والمهارة حول التقنية الحديثة والمرتبطة بالأنترنت، والذي يستخدم تلك المهارة لارتكاب أنشطة ضارة على الأنظمة أو الشبكات الرقمية بقصد سرقة معلومات، أو بيانات شخصية حساسة خاصة بالضحية، ويكون هدفه من ذلك التسلية أو الابتزاز أو تحقيق ربح مادي.

الانحراف: جاء في معجم لسان العرب أن أصل كلمة حرف هو حرف عن الشيء، وانحراف يعني عدل عنه، وحرف من الانحراف عن الشيء أي الميل عنه.

– **المجرم الالكتروني** هو كل شخص يستطيع اختراق الأنظمة بصفة غير شرعية عبر الأنترنت ويكون هدفه التخريب.

المفهوم الإجرائي للمجرم الإلكتروني:

– هو كل فرد قام بسلوك غير شرعي باستخدام التقنية الحديثة كالهاتف الذكي والكمبيوتر المرتبط بالأنترنت من أجل إلحاق الأذى بالآخرين.

– هو كل شخص له دراية واسعة حول استخدام التقنية الحديثة ويستخدم هذه التقنية من أجل تنفيذ سلوكه الاجرامي.

– هو شخص يمتلك مدارك علمية ومهارات حول استخدام التقنية الحديثة في مجال الاتصالات ويقوم باستعمال التقنية في عمل غير مشروع ويكون هدفه إما مادي أو من باب التسلية والتحدي.

الانحراف الاجتماعي: هو كل ما هو مخالف للمعايير والقيم التي يعتنقها أغلبية الجماعة أو المجتمع، وأن الفعل الذي يصدر عن شخص ما قد يوصف بأنه سلوك انحرافي عند جماعة معينة، وقد يكون عادي عند جماعة أخرى، فالانحراف الاجتماعي هو إتيان أي فعل لا تقبله النسبة الغالبة من أفراد المجتمع.[2]

المفهوم الاجرائي للإنحراف الإجتماعي: الانحراف الاجتماعي هو كل سلوك يقوم به الفرد ويكون مخالف للقيم والمعايير التي تحكم المجتمع الذي يعيش فيه هذا الفرد، أي أنه سلوك سيء يتعلق بالمكان الذي ارتكب فيه وبوقت حدوثه.

---

[1] – هاني خميس أحمد عبده: سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 247.

[2] – لخضر زرارة: الجريمة والمجتمع، دراسة مقارنة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص50.

– هو سلوك لا يتماشى مع الأعراف والقيم الأساسية التي تسود مجتمع ما.

– هو سلوك يتعارض مع ثقافة مجتمع ما يأتي به فرد أو جماعة وقد يكون هذا السلوك مقبول في مجتمع آخر.

– **الانحراف الالكتروني:** هو سلوك يصدر عن شخص يكون هذا الفعل أقل خطرا على الفرد والمجتمع والقانون، وأن يدخل هذا الفعل اجتماعيا في نطاق حدود التسامح، يعتمد فيه هذا الشخص على الحاسوب الالكتروني الرقمي وملحقاته ووسائل الاتصال الرقمية.[1]

– هوسلوك يقوم به شخص بدافع المغامرة والتحدي والتسلية بطرق غير مشروعة يعتمد فيها على تقنية الحاسب الآلي من أجل الوصول إلى معلومات وبيانات تخص أفراد آخرين دون علمهم.[2]

المفهوم الاجرائي للانحراف الالكتروني: هو انتهاك بسيط لقواعد الحياة الاجتماعية يقوم به الفرد معتمدا في ذلك على الحاسوب الالكتروني الرقمي وملحقاته هدفه من ذلك التسلية وحب الاطلاع.

السلوك الإجرامي الالكتروني: حسب الأبحاث والدراسات التي أجريت حول موضوع الجريمة الالكترونية والسلوك الإجرامي التابع لها، فإنه لم يكن هناك اتفاق حول مصطلح السلوك الإجرامي الالكتروني، فهناك العديد من المصطلحات التي شاع استخدامها على مستوى الفقه أو التشريعات، كل حسب نظرته لهذا الموضوع، ويمكن تعريف السلوك الإجرامي الالكتروني وفق عدة معايير نذكر منها:

– هو كل فعل أو امتناع يكون مخالف لقاعدة قانونية يعتمد فيه على استخدام الحاسب الآلي

– هو كل فعل يستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو هدف، لتنفيذ العمل الإجرامي المقصود[3]

– هو كل فعل أو امتناع عمدي ينشأ عن الاستخدام غير المشروع للتقنية المعلوماتية، يهدف إلى الاعتداء على الأموال المادية أو المعنوية.[4]

المفهوم الإجرائي للسلوك الإجرامي الالكتروني: هو كل سلوك يصدر من شخص سواء كان إيجابيا أم سلبيا، يعتمد فيه هذا الشخص على التكنولوجيا الحديثة ويكون مُجْرِمْ في قانون العقوبات

---

[1] – مولاي إبراهيم عبد الحكيم: الجرائم الالكترونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 23، سنة 2015، ص 213..

[2] – ربيعي حسين: المجرم المعلوماتي، شخصيته وأصنافه، مجلة العلوم الإنسانية، العدد40، سنة 2015، ص25.

[3] – مشاق طالب وهيب: مفهوم الجريمة المعلوماتية ودور الحاسوب بارتكابها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، سنة 2014، ص 339.

[4] – حمزة بن عقون: السلوك الإجرامي للمجرم المعلوماتي، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص علم الاجرام وعلم العقاب، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2012/2011، ص14.

–هو كل سلوك يقوم به فرد أو جماعة مخالف لقاعدة قانونية يعتمد في تنفيذه على أجهزة الحواسيب أو الهواتف الذكية والمرتبطة بالشبكة العنكبوتية ويكون الهدف إلحاق الأذى بالمجني عليه سواء ماديا أو معنويا.

–**الخصائص الاجتماعية للمجرم الالكتروني:** تعني الخصائص الاجتماعية السمات التي تميز الفرد وتؤثر في سلوكه اتجاه موقف معين كمستوى التعليم، مستوى المعيشة، الروابط الأسرية، البيئة الاجتماعية، العلاقات الاجتماعية، التفاعلات الاجتماعية، وبصفة خاصة المجرم الالكتروني له خصائص اجتماعية تميزه عن غيره من المجرمين التقليديين كالعمر والذي عادة ما يكون المجرم الإلكتروني من فئة الشباب، والمستوى الثقافي والذي عادة ما يكون المجرم الالكتروني له مستوى علمي أو شهادات علمية معترف بها، كذلك المجرم الالكتروني له خاصية التكيف الاجتماعي، الذكاء، الخبرة الفنية.

المفهوم الاجرائي للخصائص الاجتماعية للمجرم الالكتروني: هي كل ما يتصف به المجرم الالكتروني من مستوى علمي وثقافي ومعيشي وكل الخصائص الديموغرافية التي تميزه عن بقية المجرمين التقليديين

– هي كل ما يتميز به المجرم الالكتروني من تكيف اجتماعي، مستوى معيشي، مستوى ثقافي، مستوى معرفي، مستوى علمي، وكل ما من شأنه ان يؤثر في سلوك هذا المجرم.

– **الخصائص المعرفية:** ويقصد بها كون المجرم الالكتروني تكون له دراية بجميع الظروف التي تحيط بالجريمة المراد تنفيذها، وإمكانيات نجاحها واحتمالات فشلها، أي هي كل ما يعرفه المجرم الالكتروني من معلومات حول المحيط الذي سوف ينفذ فيه سلوكه الإجرامي.

– هي كل ما يميز المجرم الالكتروني من مدارك ومعلومات ومهارات حول الولوج على عالم الأنترنت من جهة والدراية الكافية حول كيفية تنفيذ سلوكه الاجرامي ودراسة كل الاحتمالات الممكنة.

– **الخصائص السلوكية:** وهي تعني مدى تكيف المجرم الالكتروني مع وسطه الاجتماعي، وذلك من خلال تصرفاته مع أفراد مجتمعه، بدءا بالعائلة والحي ثم المجتمع ككل، وكيف يتعايش وثقافة مجتمعه، وكيف يشبع حاجاته وطموحه حتى يكون منسجما مع نفسه ومجتمعه.[1]

– هي كل ما يميز المجرم الالكتروني في طريقة تعايشه مع المجتمع ومدى تكيفه معه خصوصا مع عائلته، وجماعة الرفاق، وكذا المركز الاجتماعي الذي يحظى به داخل هذا المجتمع.

[1] –محمد خليفة: خصوصية الجريمة اللكترونية وجهود المشرع الجزائري في مواجهتها، جانفي 2020، https//www.asjp.Cerists.dz، اطلع عليها بتاريخ 2023/07/04.

– **الخصائص النفسية:** هي عبارة عن مجموعة السمات الداخلية التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد وتحدد تفاعله مع البيئة الخارجية والتي تؤثر في التكوين الجسدي والفيزيولوجي وما يصيب الفرد من أمراض.[1]

– هي كل ما يميز ردود أفعال هذا المجرم حول سلوكه الاجرامي وكيف ينظر إلى مدى مشروعيته من جهة ومدى تأثره برؤية المجتمع لسلوكه من جهة أخرى.

– **الخصائص التنظيمية:** نعني بالخصائص التنظيمية لمرتكبي الجرائم الالكترونية كون هذا المجرم يقوم بسلوكه الإجرامي لحساب نفسه أم لحساب آخرين، وأيضا التعرف على طبيعة التخطيط لتنفيذ العمل الإجرامي، بمعنى هل هناك اتصال من جانب مرتكبي تلك الجرائم بأشخاص آخرين ارتكبوا أفعالا إجرامية مماثلة.[2]

– وتعني المعرفة مدى توفر هذا المجرم الالكتروني على المهارة والمعلومات والتخطيط حول كيفية تنفيذ سلوكه الاجرامي قبل وأثناء وبعد التنفيذ أي وضع استراتيجية ناجعة حول كيفية تنفيذ الجريمة بمعنى دراسة كل احتمالات النجاح أو عدم النجاح في تحقيق الهدف من وراء هذه الجريمة.

المفهوم الإجرائي للخصائص المعرفية لمجرم الالكتروني: هي كل ما يملكه المجرم الالكتروني من معارف حول استخدام التقنية الحديثة، وكذا المعلومات الكافية حول مسرح الجريمة.

المفهوم الإجرائي للخصائص السلوكية للمجرم الالكتروني: تعني الخصائص السلوكية للمجرم الالكتروني مدى تكيفه مع مجتمعه ومكانته داخل أسرته بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة.

المفهوم الإجرائي للخصائص النفسية للمجرم الالكتروني: وتعني هذه الخصائص قوة شخصية هذا المجرم ومدى تأثره بالسلوك الإجرامي الذي يقوم به.

المفهوم الإجرائي للخصائص التنظيمية للمجرم الالكتروني: تعني هذه الخصائص مدى قدرة هذا المجرم على توفير كل الشروط للقيام بالسلوك الإجرامي، أي دراسته كل الاحتمالات التي قد تحدث قبل وأثناء وبعد حدوث الجريمة

7– صعوبات الدراسة:

إن البحث العلمي ليس بالأمر الهين، فالباحث يواجه الكثير من الصعوبات التي من شأنها التأثير على الباحث في جمع المادة العلمية وتوظيفها بطرق منهجية، فهناك صعوبات تبدأ من اختيار الموضوع وصولا إلى تفريغ البيانات والتعليق على النتائج، لكن سوف نكتفي بذكر أهم الصعوبات التي واجهها الباحث أثناء بحثه ومنها:

---

[1] – عروب الحرمي: صفات الشخصية المجرمة في علم النفس.2021 https://mental.maurdooz.com

[2] – هاني خميس أحمد عبده: مرجع سابق ص 337.

7-1- صعوبات متعلقة بأدوات الدراسة:

إن اختيار أداة البحث العلمي المناسبة يتطلب دقة كبيرة وهذا لأن اختيار الأداة غير المناسبة للموضوع قد تكلف الباحث أخطاء كبيرة، وربما لا يصل إلى النتائج المرجوة وغيرها من الآثار السلبية الناتجة من عدم الإختيار الدقيق والممنهج لهذه الأداة ، أما بالنسبة لبحثنا هذا فإن اختيار الأداة المناسبة تمثل في اختيار تقنية تحليل المضمون بإعتبارها الأنسب لمثل هذه الدراسة ، لكن تكمن صعوبتها في تطبيقها الميداني،إضافة إلى إختيار أداة المقابلة في مثل هذه المواضيع يتطلب اللقاء المباشر بين الباحث والمبحوث، كما أن اللقاء والحوار يجب أن يكون معمق مع المبحوثين ،وبإعتبار أن الفئة المستهدفة في هذا البحث هي عبارة مجرمين إلكترونيين مدانين بالسلوك الإجرامي والذين يتميزون بمجموعة من الخصائص والسمات التي تختلف كثيرا عن المجرمين التقليديين ،جعل من الصعب الوصول إليهم من جهة كما أنه يتطلب من الباحث أن يكون على قدر عال من المعلومات، وعلى دراية واسعة حول طريقة الحوار وهذا كون المبحوث له قدر من الذكاء والمهارة في التعامل وبالتالي قد لا يدلي بمعلومات صحيحة حول الأسئلة التي تطرح عليه كما يمكن أن يعطي معلومات بعيدة كل البعد عن مضمون السؤال خصوصا عندما تكون الأسئلة مفتوحة ويطلب إعطاء رأيه فيها.

7-2- صعوبات متعلقة بالدراسات السابقة:

تعد صعوبات البحث العلمي المتعلقة بالدراسات السابقة إحدى أشهر الصعوبات، وهذا راجع إلى عدم وجود بحوث أو رسائل علمية سابقة مناسبة لموضوع البحث، أما الصعوبات المتعلقة بهذا البحث فتكمن في أن معظم البحوث قد تطرقت إلى الجريمة الإلكترونية من الناحية القانونية وسبل مواجهتها، ومدى انتشارها وآثارها التدميرية على المجتمع بصفة عامة، لكن هناك القليل منها من تطرق إلى الخصائص الإجتماعية للمجرم الإلكتروني كدراسة ميدانية، فاكتفت بعض الدراسات إلى ذكر أهم الخصائص التي يتميز بها المجرم الإلكتروني، نظريا دون دراسة ميدانية.

7-3- صعوبات متعلقة بالجانب الميداني:

عادة يجد الباحث صعوبة كبيرة عندما ينزل إلى الميدان ويحاول اختيار فرضياته، أما بالنسبة لبحثنا هذا فإن الصعوبة تكمن في جمع المعلومات حول المجرم الإلكتروني وكذا نوعية الجريمة، وهذا لأن أفراد المجتمع بصفة عامة تتخذ حذرها في الخوض في مثل هذه الأنواع من الجرائم لما تمثله من خطورة على جميع الأصعدة و هذا ما صعب في الكشف على طبيعة المجرم،وكذا خصائصه المعرفية والثقافية والإجتماعية بصفة دقيقة، وبالتالي كان من الصعب الوصول إلى الكشف على أهم هذه الخصائص...


الفصل الثاني
حول الجريمة الإلكترونية
والمجرم الإلكتروني

الفصل الثاني: حول الجريمة الإلكترونية والمجرم الإلكتروني

أولا: الجريمة الإلكترونية

تمهيد

1- تعريف الجريمة الالكترونية

1-1 التعريف الضيق للجريمة الالكترونية

2-1 التعريف الموسع للجريمة الالكترونية

التعريف القانوني للجريمة الالكترونية

1-3-1-التعريف حسب القانون الجنائي

1-3-2 -التعريف الدولي الجنائي

1-3-3 -تعريف المشرع الجزائري الجنائي.

1-4-التعريف الإجتماعي للجريمة الإلكترونية

1-5-التعقيب على تعريفات الجريمة الإلكترونية

2- أركان الجريمة الالكترونية

2-1 - الأركان العامة للجريمة الالكترونية

2-2 -أركان الجريمة الالكترونية في سائر القوانين العالمية

2-3 -أركان الجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري.

3- خصائص الجريمة الالكترونية.

3-1- عابرة للحدود

3-2 -سهولة إرتكابها

3-3 -ترتكب من خلال الوسائل التقنية الحديثة

3- 4 -ترتكب من طرف مجرم غير تقليدي

3-5 -جرائم مغرية وناعمة

3- 6- تدني نسبة الإبلاغ عنها

3-7 -صعوبة إثباتها

3-8 - سرعة التنفيذ

3-9 -أكثر الجرائم جاذبية

4-العوامل المؤدية الى الجريمة الالكترونية

4-2-الرغبة في جمع المعلومات وتعليمها

4-2- تحدي نظم التشغيل وإثبات القدرة على التفوق

4- 3 إلحاق الأذى بأشخاص أوجهات أخرى

4-4 تحقيق الأرباح والمكاسب المالية

4-5 تهديد الأمن القومي والعسكري.

5-أنواع الجرائم الالكترونية.

5-1 تصنيف ا مارتن فاسك (Martin Vasik)

5-2 تصنيف أولرنش سيبر (Ulrich.ciber)

5-3 تصنيف وزارة العدل الأمريكية.

6-إنعكاسات الجرائم الالكترونية على المجتمع

6-1-تأثير الجريمة الالكترونية على الأسرة

6-2- تأثير الجريمة الالكترونية على التحصيل الدراسي.

6-3 أثر الجرائم الالكترونية على أمن واستقرار الدول

7-مكافحة الجرائم الالكترونية

7-1 مكافحة الجريمة الالكترونية على المستوى الدولي

7-2-آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية على مستوى الدول العربية

7-3-الجرائم الإكترونية في الجزائر

7-3-1-تعريف الجريمة الإلكترونية لدى المشرع الجزائري

7-3-2- قانون الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال في التشريع الجزائري

7-3-3-القواعد الإجرائية المنظمة لمكافحة الجريمة الإلكترونية لدى المشرع الجزائري

ثانيا: المجرم الالكتروني

تمهيد:

1- مفهوم المجرم الالكتروني

2- الأنماط المختلفة للمجرمين الالكترونيين.

2-1 -المحترفون

2-2- الهواة

2-3 -الهواة المبتدئون

2-4- الهاكرز المثاليون (الصبية)

2-5 -المجرمون المحترفون

2-6 -الهاكرز ذو القبعة الحمراء

2-7-مجموعات الأنونيموس.

3- أهم الدوافع لدى المجرم الالكتروني للقيام بسلوكه الاجرامي.

3-1 -الدوافع الداخلية الشخصية

- تحقيق الكسب المادي

-دوافع التجسس وجمع المعلومات الجديدة

-دوافع تحدي عالنظام

-دافع التسلية.

-دافع الاثارة والمتعة والتحدي

3-2- الدوافع الخارجية:

- دافع الانتقام وإلحاق الضرر.

-دافع التعاون والتواطؤ

-البطالة والضغوط العامة

-دافع العولمة

-الدافع الارهابي.

4- مبررات استخدام التقنية الحديثة والانترنت للمجرم الالكتروني.

- الأمان والشعور بالطمأنينة

-صعوبة اكتشاف الجريمة

- ليس فيه إيذاء جسدي

- رؤية المجرم الالكتروني لفعله الاجرامي ومدى مشروعيته.

- موقف الآخرين تجاه هذا الفعل الاجرامي للمجرم الالكتروني.

5- الثقافة الفرعية للمجرم الالكتروني:

- عدم النفعية
- النزعة الرافضة لثقافة المجتمع
- البحث عن اللذة
- الشعور بالحقد والغيرة
- الرغبة في الاستقلالية
- المعرفة والدراية بالتكنولوجيا
- الذكاء والمهارة
- القدرة على التكيف الإجتماعي.

6-خلاصة الفصل الثاني.

الفصل الثاني: حول الجريمة الإلكترونية والمجرم الإلكتروني

أولا: الجريمة الإلكترونية

تمهيد:

تعود بداية الجريمة الالكترونية اي بداية ظهورها كمصطلح يطلق على السلوكات غير المشروعة والتي تنفذ عن طريق اجهزة غلكترونية متطورة إلى حد ما في القرن 20، وهذا عندما نشر المركز الوطني للبيانات الأمريكي تقريرا حول الجرائم الالكترونية والتي كانت مابين سرقات برامج الكمبيوتر، وإتلاف تلك البرامج، ويمكن القول أن جرائم الحاسوب ترجع لعام 1960 وأما جرائم الانترنت فإنها بدأت مع عام 1988 وكانت أول الجرائم في هذا الصدد هي جرائم العدوان الفيروسي والمعروف بجريمة موريس والمؤرخة واقعتها في 2 نوفمبر 1988، ومع التطور العلمي زادت الجريمة الالكترونية وتغيرت معها أساليب ارتكابها، وبالتالي تعددت تعاريفها،وصاحبه التغير الكبير في صفات المجرم الذي يرتكب هذا النوع من الجرائم واطلق عليه العديد من التسميات ،بحيث تتماشى وطبيعة الجرائم المرتكبة،فأصبح مختلف تماما عن المجرم التقليدي ،كما يرى البعض الاخر والمهتمون بهذا النوع من الجرائم انه لا يوجد تاريخ ثابت للجرائم السيبرانية .

إذن فالجريمة الإلكترونية قد مرت بمراحل مختلفة في تطورها وهذا راجع إلى التطور التكنولوجي المتسارع الذي مس معظم القطاعات ،وقد إعتبر الباحثون في هذا الشأن أن بداية السبعينات إلى غاية نهاية الثمانينيات وتقريبا بداية التسعينيات هي الفترة الأولى لهذا التطور حيث خلصوا إلى أن هذه الفترة تميزت بقلة أنواع الجرائم ،إلا أنه حدث في هذه الفترة جريمة في أواخر الثمانينيات تمثلت في سرقة مبلغ من المال باستخدام الحاسب الآلي من بنك شيكاغو الوطني ،وهي تعتبر كأول نوع من الجرائم السيبرانية التي تخص الجانب المالي ،وفي فترة التسعينيات إرتفع فيها عدد مستخدمي الإنترنت وهذا ما أدى إلى إرتفاع عدد الجرائم الإلكترونية فكان ذلك بداية بروز هذا النوع من الجرائم،أين تنبأ العديد من الحكومات والدول بالآثار التدميرية التي سوف تجدثها الجرائم الالكترونية ، مما استعى في هذه السنوات (التسعينيات) بعض الدول إلى إلى العمل على التصدي لهذه الجرائم والقبام بإجراءاتإحترازية من شأنها العمل على الحد من إنتشارها ،فكانت هناك العديد من التشريعات ،لكن مع بداية الالفينيات من القرن الماضي ومع التطورات التكنولوجية المتسارعة خصوصا في مجال الإتصالات ،صاحب ذلك إرتفاع عدد مستخدمي الإنترنت وبطبيعة الحال نتج عن ذلك إرتفاع في معدل الجرائم الالكترونية وأنواع مختلفة وباساليب متطورة إعتمد مجرموها والذي أطلق عليهم العديد من التسميات ،أشهرها المجرمون الالكترونيين ن ثم اطلق على الذين يقومون بجرائم إختراق انظمة التشغيل والحماية الخاصة بالمؤسسات وخصوصا البنوك وتحويل الأموال إلى حسابات أخرى بالهاكرز ونتج عن ذلك خسائر مالية كبيرة ،ثم امتد

هذا التهديد ليشمل الجانب الامني للدول نحيث تم اختراق المؤسسات العسكرية ونشر لبعض الأمور السرية لهذه المؤسسة خصوصا في مجال التسلح والإرهاب وغيرها من الأمور الحساسة للدول مما تسبب ذلك في إنتشار الفتن بين أفراد المجتمع من جهة وفدان اثقة بين الشعب ومرؤسيه ، فحدثت ثورات مضادة للأنظمة الحاكمة تسببت في خسائر مادية وبشرية كبيرة وهذا مانشاهده في كثير من المناطق عبر دول العالم.

1- تعريف الجريمة الالكترونية:

لقد تعددت صور الجرائم الالكترونية وأساليب تنفيذها ،إذ ان معظم الجرائم التقليديةأصبحت تنفذ باستعمال التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت ،فالسرقة مثلا هي في الأصل جريمة تقليدية كانت تنفذ بحظور الجانبي والمجني عليه في مسرح الجريمة ويكون هناك إحتكاك جسدي مباشر لكن أصبح الجاني ينفذ سلوكه الإجرامي بعيدا كل البعد عن مسرح الجريمة ،بل أصبح الجاني من بلد والضحية من بلد آخر وفي وقت مختلف نكأن يكون الجاني في الصباح في بلد ما ويكون المجني عليه في المساء في بلد آخر ، ونفس الشيء بالنسبة لعدة جرائم أخرى كالسب والشتم ،والتهديد ،والقتل والإبتزاز وغيرها من الجرائم التقليدية التي أصبحت تنفذ بواسطة الأجهزة الألكترونية الجديثة وعن طريق شبكة الانترنت والتي أصبح منفذوها يتميزون بخصائص وسيمات تختلف كل الاختلاف عن المجرمون التقليديون ،هذا التنوع في طبيعة الجريمة والمجرم جعل من الصعب وجود إتفاق بين الفقهاء الجنائيونن حول تحديد تسمية واضحة وشاملة للجريمة الالكترونية فهناك منيسميها جرائم سيبرانية ،وآخرون يطلقون عليها جرائم إلكترونية ،وكذلك جرائم إساءة إستحدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في حين يطلق عليها آخرون الجرائم الناعمة ،أو جرائم الإنترنت وباختلاف هذه التسميات نتج عنه إختلاف كبير حول تحديد تعريف دقيق للجريمة التي تحدث عن طريق التقنيات الحديثة المرتبطة بالانترنت ،فمن بين الفقهاء الجنائيون من يعتمد الجانب التقني في تعريف الجريمة الالكترونية وتبريرهم في ذلك كون أن هذا النوع من الجرائم يعتمد منفذوه على التقنية الحديثة المرتبطة بالانترنت ،وبالتلي لإإن الجريمة الالكترونية حسب رايهم ما هي إلا عبارة عن نشاط أو سلوك إجرامي يرتكبه أحد الأفراد من خلال تقنية الحاسب الآاليبطريقة غير مشروعة ضد فرد آخر يطلق عليه الضحية ،بينما هناك من الفقهاء من إعتمد في تعريفهم على الجانب القانوني والمتمثل فب كل ما يتعلق بمكونات الحاسب اللي من بيانات وبرامج ،وكذلك الدخول غير الشرعي لنظام التشغيل ،في حين يرى آخرون أن تعريف الجريمة الالكترونية يعتمد حسب رايهم على وسيلة إرتكاب الجريمة فقط حيث أن الجريمة الالكترونية هي كل سلوك غير مشروع وضار بالمجتمع يرتكب بواسطة الحاسب الآلي ،كما ذهب فقهاء آخرون في تعريفهم إلى أن السلوك الإجرامي الإلكتروني لا يمكن إعتباره كذلك إلا إذا وقع

الفعل الإجرامي داخل نظام الحاسب الآلي كالنسخ أو الحذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل الكومبيوتر بطريقة غير مشروعة.

وتتكون الجريمة الالكترونية (Cyber crime) من جزأين هما الجريمة (Crime) والالكترونية (Cyber)، ويستخدم مصطلح الالكترونية بوصف فكرة جزء من عصر المعلومات، أما الجريمة فهي السلوكيات والأفعال الخارجة على القانون[1]

ولم يكن هناك إتفاق لدى الفقه الجنائي حول تسمية موحدة للجريمة الالكترونية، فمنهم من يطلق عليها الجريمة الالكترونية، في حين هناك من يسميها الجريمة المعلوماتية، ويذهب آخرون إلى تسميتها جرائم إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما يسميها فقهاء آخرون بجرائم الكمبيوتر والانترنت، وبذلك لا نجد تعريف محددا للجريمة الالكترونية، فهناك اختلاف بين الباحثين في تعريفها.[2]

فهناك من يتناول تعريفها من الجانب التقني، ومنهم من يتناوله من الناحية القانونية، فمن الجانب التقني هي كل نشاط إجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة أو هدف لتنفيذ الفعل الإجرامي المقصود.

أما أنصار الاتجاه القانوني فيذهبون إلى أن تعريف الجرائم الالكترونية يتطلب تعريف الوسائل التي يرتكب بها هذا النوع من الجرائم. .[3]

1- 1 التعريف الضيق للجريمة الالكترونية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الجريمة الالكترونية تعرف وفق معايير متعددة، سواء كانت وفقا لمعيار شخصي من حيث توفر المعرفة والدراية بالتقنية، أو وفقا لمعيار موضوع الجريمة، والمعايير المتعلقة بالبيئة المرتكب فيها الجريمة.

وسنذكر بعض التعريفات القانونية ومنها: "هي كل سلوك غير مشروع أو غير مسموح به فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقلها"، ويعرفها Rosen Blat: "كل نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف، أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل الحاسب، أو التي تحول عن طريقه"

---

[1] – ذياب البدانية: الجرائم الالكترونية (المفهوم والأساليب)، ورقة بحثية في الملتقى العلمي الجرائم المستحدثة في ظل التغيرات والتحولات الإقليمية والدولية ، عمان، الأردن، 2014،ص3.

[2] – عبد العال الديربي، محمد صادق إسماعيل: الجرائم الالكترونية (دراسة قانونية قضائية مع أحدث التشريعات العربية في مجال مكافحة جرائم المعلوماتية والانترنت، ط1، 2012، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ص40)

[3] – عبد العال الديربي، محمد صادق إسماعيل: الجرائم الالكترونية (دراسة قانونية قضائية مع أحدث التشريعات العربية في مجال مكافحة جرائم المعلوماتية والانترنت، ط1، 2012، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ص40)

وعرفتها وزارة العدل الأمريكية بأنها "كل فعل غير مشروع يكون العلم بتكنولوجيات الحاسبات الآلية بقدر كبير لازم لارتكابه من ناحية، ولملاحقته وتحقيقه من ناحية أخرى.[1]

-عرفتها الدكتورة هدى قرقوش بأنها "كل سلوك غير مشروع أو غير مسموح به، فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقل البيانات"[2]

-كما عرفها الفقهاء بأنها " تلك الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد الأموال المعلوماتية"

-كما عرفت أيضا " على أنها تلك الأفعال غير المشروعة التي تحتوي بصفة حصرية على الغش المعلوماتي -التزوير المعلوماتي- المساس بالمعطيات أو البرامج -العرقلة- إعادة نسخ البرامج".[3]

1-2 -التعريف الموسع للجريمة الالكترونية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة التوسيع من تعريف الجريمة الالكترونية فمنهم من عرفها بأنها " كل أشكال السلوك غير المشروع الذي يرتكب باستخدام الحاسوب.

وتعرف أيضا بأنها كل فعل أو امتناع عمدي ينشأ عن الاستخدام غير المشروع لتقنية المعلوماتية، يهدف إلى الاعتداء على الأموال المادية أو المعنوية

وتعرفها الدكتورة نائلة عادل محمد فريد بأنها كل نشاط إجرامي يؤدي فيه نظام الحاسب الآلي دورا لإتمامه على أن يكون الدور على قدر من الأهمية.[4]

-عرفها أصحاب هذا الاتجاه بأنها كل فعل اجرامي متعمد أيا كانت صلته بالمعلوماتية، ينشأ عنه خسارة بالمجني عليه، أو كسبا يحققه الفاعل

كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها كل فعل أو امتناع من شانه الاعتداء على الأموال المادية والمعنوية، يكون ناتجا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من تدخل التقنية المعلوماتية

---

[1] – محمد علي قطب: الجرائم المعلوماتية وطرق مواجهتها، مركز الإعلام الأمني، وزارة الداخلية، الأكاديمية الملكية للشرطة، مملكة البحرين، 2010، ص.

[2] – مونة مقلاتي، راضية مشري: الجريمة الالكترونية: دلالة المفهوم وفعالية المعالجة القانونية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 6، العدد 1، سنة 2021، ص 493.

[3] – إبراهيم بلبالي: الجريمة الالكترونية بين وضوح معالم وأهداف التجريم وصعوبة التصنيف والتطبيق، المجلد 1، العدد 1، سنة 2009، ص135.

[4]– نائلة عادل محمد فريد قورة: جرائم الحاسب الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، القاهرة، 2004، ص25.

كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة العاشر على أنها كل جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي، أو شبكة حاسوبية، والجريمة تلك تشمل من الناحية المبدئية جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في بيئة الكترونية[1]

1-3 التعريف القانوني للجريمة الالكترونية:

1-3-1 التعريف حسب القانون الجنائي:

تعرف الجريمة في نطاق القانون الجنائي بأنها: " كل فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبير احترازي "

وتعرف أيضا بأنها "كل فعل يعاقب عليه القانون أو امتناع عن فعل بمقتضى القانون، ويحدد القانون عقوبات محددة للمخالفات" بمعنى أنه لا يمكن معاقبة أي فعل ما لم يكن هناك نص محدد له في القانون.

وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة بأنها "الجريمة التي يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية أو داخل نظام حاسوب أو في بيئة إلكترونية"

وعرفها خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها "كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقلها"[2]

1-3-2. التعريف الدولي للجريمة الالكترونية:

يعتمد هذا التعريف على الغرض من استخدام المصلح، فهناك عدد محدود من الأفعال التي تمس السرية والنزاهة وبيانات الكمبيوتر وأنظمة تمثل جوهر الجريمة الالكترونية، كما أن هناك أعمال متعلقة بالكمبيوتر لتحقيق مكاسب شخصية أو مادية أو ضرر بما في ذلك الأفعال المتصلة بجرائم محتويات الكمبيوتر

1-3-3. تعريف المشرع الجزائري للجريمة الالكترونية:

يعرف المشرع الجزائري الجريمة الالكترونية بأنها "كل الجرائم التي تمس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات، وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الالكترونية"[3]

---

[1] – مونة مقلاتي، راضية مشري: مرجع سابق، ص 494.

[2]– عبد السلام محمد المايل، عادل محمد الشريجي: الجريمة الالكترونية في الفضاء الالكتروني: المفهوم والأسباب وسبل المكافحة، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد 4، 2019، المركز الجامعي إيليزي ص 245.

[3]– بوضياف اسماهان: الجريمة الالكترونية والإجراءات التشريعية لمواجهتها في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، سنة 2018، ص352.

كما أطلق المشرع الجزائري تسمية الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجريمة المعلوماتية وعرفها في المادة الثانية من القانون رقم 09-04 المؤرخ في 2009/08/05 بأنها "جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى ترتكب، ويسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام الاتصالات الالكترونية"[1]

القوانين المتعلقة بالجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري: لقد قامت الدولة الجزائرية بسن قوانين خاصة بالجريمة الالكترونية، نذكر منها:

- ✓ **قانون العقوبات:** قامت الدولة الجزائرية بتعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم 15/04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، والذي أدخل عليه تعديل في 20 ديسمبر 2005، ويتضمن قانون العقوبات الجزائري القسم السابع تحت عنوان المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ضمن المواد من 394 إلى 394 مكرر6، والتي تناولت أنواع الجرائم الالكترونية وعقوبتها والتي تم تناول بعضها من قبل.
- ✓ قانون رقم 04/09 المؤرخ في 2009/08/16: وهو قانون يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية رقم 47، الصادرة بتاريخ
- ✓ 2009/08/16 يحتوي على 6 فصول تناولت التعريف بالجريمة، مراقبة الاتصالات الالكترونية، القواعد الإجرائية، الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المعلوماتية، والاختصاص القضائي وهذا في 19 مادة.[2]

وللإشارة فإن ما يثيره هذا القانون أنه يجيز مراقبة الاتصالات الفردية من دون علمهم، ومن دون أن يرتكبوا أي نوع من الإجرام المادي أو المعنوي، وهو ما يشكل خرقا للحق في الخصوصية وانتهاكا لحقوق الإنسان وقرينة البراءة المكفولة دستوريا، وفي جانب آخر أن هناك ما يبرر هذا القانون وهذا ما جاء في المادة 4 من القانون 04/09 التي نصت على أربع حالات يجوز فيها فقط اللجوء إلى هذا الإجراء وذلك بالنظر إلى خطورة الجريمة وهي:

- جرائم الإرهاب والتخريب وجرائم ضد أمن الدولة
- عندما تتوفر معلومات عن احتمال وقوع اعتداء على منظومة معلوماتية تهدد مؤسسات الدولة أو الدفاع الوطني.

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، العدد 47، المتضمن قانون رقم 09-04 المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجزائر، 2009/08/16، ص05.

[2] – بومدين فتيحة: الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 04 سنة 2021، ص56.

– ضرورة التحقيق من المعلومات القضائية.

– في إطار تنفيذ طلبات المساعدات القضائية بين الدول.[1]

– باعتبار أن الجريمة الالكترونية هي أحد إفرازات التقدم التكنولوجي الحاصل خصوصا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهي تعتبر من الجرائم المستحدثة وهذا لأن المجرمين الذين يقومون بهذا النوع من الجرائم ونظرا لمميزاتهم التي تختلف عن المجرمين التقليديين وما يملكونه من معرفة، ومهارة حول استخدام أحدث التقنيات المرتبطة بالأنترنت فإنهم بذلك انتقلوا بالجرمة التقليدية والتي كانت تنفذ بأسلوب تقليدي إلى جرائم تنفذ بأساليب وطرق حديثة تعتمد على التقنية، وبأقل جهد وفي مدة صغيرة وبأكثر الآثار التدميرية وأكثر صدى لأنها عابرة للحدود، هذه الجرائم والتي أطلق عليها الكثير من التسميات ومنها الأكثر تناول وهي الجرائم الالكترونية أو السيرانية، ونظرا للتقدم المتسارع في مجال التكنولوجيا والتي شملت معظم المجالات الجنائية، فإن ذلك أثر مباشرة على حياة الفرد والمجتمع، مما تسبب في احداث تغييرات جذرية في تركيبته وبذلك نتج عنه سلوكات إجرامية تتماشى وهذا التغيير المستمر أطلق عليها سلوكات إجرامية الكترونية فهي إذن الأخرى غير ثابتة من حيث الطبيعة والأسلوب، وبذلك لم يكن هناك اتفاق جامع حول تعريف الجريمة الالكترونية من طرف الباحثين بالرغم من الجهود المبذولة من طرفهم لوضع تعريف شامل ودقيق لكن هناك من الفقهاء من وضع تعاريف مختلفة حول هذا النوع من الجرائم حسب اجتهاده وتقييمه لهذه الظاهرة الاجرامية ورؤيته للآثار المرتبة عنه وكذا البيئة التي تحيط بهذه الجريمة، فنتج عن اختلاف هذه الرؤى والزوايا التي ينظر منها كل باحث أو فقيه إلى تعدد التعاريف، فمنها من تناولها من جانب موسع وآخرون تناولوها من جانب ضيق.

1-4 – التعريف الإجتماعي للجريمة الالكترونية :

– يرى علماء الإجتماع أن الجريمة مهما كان نوعها عي ظاهرة إجتماعية ،وأن الجماعة هم من يصدرون الحكم على أي سلوك بأنه جريمة أم لا بغض النظر عن ما ورد في النصوص القانونية لأن المجتمع هو الذي له الحق في تحديد ما الخطأ أي ما يخالف المباديء والقواعد والمعايير التي يسير وفقها هذا المجتمع وما هو صواب أي ما الذي يتماشى ومعتقدات ومعيير التي يقومعليه هذا المجتمع ، وعليه فالجريمة الألكترونية من المنظور الإجتماعي هي كل سلوك سواء كان فردي أو جماعي يكون مخالف لقواعد الضبط الإجتماعي الذي يسير وفقه هذا المجتمع يعتمد منفذه على التقنية الحديثة ،كالحواسيب الآلية والهواتف الذكية وغيرها من الالجهزة

[1] – امحمدي بوزينة أمنة: إجراءات التحري الخاصة في مجالات مكافحة الجرائم المعلوماتية (دراسة تحليلية لأحكام قانون الإجراءات الجزائية وقانون الوقاية من جرائم الإعلام)، كتاب أعمال ملتقى آليات مكافحة الجرائم الالكترونية في التشريع الجزائري المنعقد في الجزائر العاصمة يوم 29 مارس 2017، ص 57.

الالكترونية المرتبطة بالإنترنت ،وبالتالي فإن تعريف الجريمة الالكترونية وفق المنظور الإجتماعي ما هو إلا فعل يخالف الشعور العام للجماعة ويحدث ضررا سواء مادي أو معنوي يمس أحد أفراده أو مجموعة من أفراده يعتمد في تنفيذه هذا الفعل على وسائل وتقنيات حديثة وهذا عن طريق شبكة الإنترنت بغض النظر إذا كان هذا الفعلمخالف لإحدى القواعد القانونية أم لا.

1-5- التعقيب على تعريفات الجريمة:

- **التعريف الضيق:** من خلال التعريفات المختلفة للجريمة الالكترونية والتي تناولت الجانب الضيق فقط يتبين بأنها قد ركزت على ربط السلوك غير المشروع الذي يقوم به المجرم الالكتروني بالتقنية كأداة أساسية في تنفيذ الجريمة بطبيعة هذا السلوك الاجرامي والمتمثل عادة في اختراق أنظمة الحواسيب بهدف الحصول على معلومات تكون مخزنة داخل هذه الأجهزة ويكون الدافع من وراء ذلك إما مادي أو معنوي، بمعنى أن هذه التعاريف الضيقة قد بنيت على عنصرين أساسيين هما أن يكون لدى المجرم الالكتروني الدراية الكافية المعرفة الواسعة والمهارة حول استدام التقنية الحديثة المرتبطة بالأنترنت والعنصر الثاني هو مسرح الجريمة الالكترونية، أي كافة الظروف التي تحيط بالجريمة كسهولة تنفيذها والمكاسب التي سوف يجنيها المجرم من وراء هذه الجريمة، وكل الظروف المادية والمعنوية التي تحيط بالجريمة والمجرم.

وخلاصة لذلك بأن هذه التعاريف قد ركزت على نوع محدد من السلوكات غير المشروعة التي ترتكب من طرف المجرم الالكتروني بالاستعانة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال والمتمثلة في أحدث الأجهزة كالحواسيب والهواتف الذكية والتي يجب أن تكون متصلة بالشبكة العنكبوتية.

التعريف الموسع: من خلال التعاريف المختلفة التي تناولت الجريمة من الجانب الموسع نجد بأنها قد تناولت العديد من السلوكات غير المشروعة ولم تقتصر على نوع معين أو محدد من السلوك غير المشروعة ولم تقتصر على نوع معين أو محدد من السلوك الاجرامي والمرتبط بطبيعة الحال بالأجهزة الالكترونية كالهواتف الذكية والحواسيب على اختلاف أنواعها بشرط أن تكون مرتبطة بالأنترنت، وقد ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى ضرورة الالمام بكل الظروف المحيطة بالجريمة سواء ما يتعلق بأداة الجريمة والمتمثلة في الحواسيب والهواتف النقالة الذكية ومدى مجاورتها للتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات، أو بكل ما تتميز به هذه الجرائم من خصائص تختلف عن الجرائم التقليدية وعليه فإن أصحاب الاتجاه يكونون قد أخذوا في حسابهم أثناء وضعهم لتعريف الجريمة الالكترونية إلى ضرورة أولا أن يكون هذا التعريف واضح وشامل لجميع السلوكات غير المشروعة سواء كانت تقليدية وتنفذ بأسلوب مستحدث او كانت سلوكات جديدة لم يسبق أن قام بها أي مجرم،

وأن تكون هذه السلوكات مهما كان نوعها أو طبيعتها مرتبطة بأداة الجريمة والمتمثلة في الأجهزة الحديثة على اختلاف أنواعها والتي يكون لها دور أساسي في إتمام الجريمة، إذن فهذا التعريف الواسع يتيح التعرف أكثر على ظاهرة الجريمة على اختلاف أنواعها وكذا التطور الذي يصاحب أسلوب ارتكابها من طرف المجرم الالكتروني من جهة ومدى ارتباطها بالتقنية المعلوماتية الحديثة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة كما يتماشى مع كيفية التعاطي مع كل المستجدات الحديثة التي تطرأ على أجهزة التقنية ومدى ارتباطها بالسلوك الاجرامي، كما أن هذا التعريف يتطرق إلى الجانب القانوني والعقوبة المخصصة لكل فعل غير مشروع.

يعتبر المشرع الجزائري كباقي التشريعات الدولية والتي لم يتفق خبرائها وفقهاء القانون لهذه الدول على إيجاد المفهوم موحد للجريمة الالكترونية فمنهم كما سلف ذكره من ينظر في الجريمة الالكترونية حيث موضوعها ومنهم من يرى من زاوية الأداة التي استعملها المجرم الالكتروني في تنفيذ سلوكه الاجرامي، ضف إلى ذلك لم يكن هناك اتفاق حول التسمية في حد ذاتها لهذا النوع من الجرائم، حيث نجد من يطلق عليها الجرائم السيبيرانية "CYBER CRIME" ومنهم من يسميها الجرائم الالكترونية، كما يوجد من يطلق عليها اسم الإساءة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما يطلق عليها جرائم الحاسوب والأنترنت، وبالتالي فالمشرع الجزائري هو الآخر لم يصل إلى استخدام تعريف موحد حول هذا النوع من الجرائم، فقد أطلق عليها هو الآخر عدة تسميات من أهمها الجرائم الماسة بالأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، كما سماها بالجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال.

إذن من خلال هذه التسميات المختلفة والمرتبطة أساسا بكل الجرائم التي تنفذ عن طريق الأنترنت وبواسطة الأجهزة الحديثة كالحواسيب الآلية والهواتف الذكية، يتبين أن المشرع الجزائري قد ركز على كل جريمة يتم تنفيذها بواسطة تقنية حديثة وبالاعتماد على الشبكة العنكبوتية(الانترنت) من جهة وكل من يشارك سواء من قريب أو من بعيد في العمل على تسهيل ارتكاب هذا النوع من الجرائم وذلك بالاستعانة بنظم الاتصالات الحديثة من جهة أخرى، وبالتالي فقد عمل المشرع الجزائري واستند على التعاريف السابقة للجرائم الالكترونية على القوانين التي تمنع كل أنواع الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها بكل الطرق الممكنة، حيث استحدث في مجال الجريمة كاعتراض لكل المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور لبعض الجرائم التي قد تتسبب في التهديد بأمن الدولة أو التي قد تسبب في جرائم بالغة الخطورة، وكذلك بعض الجرائم التي تمس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، مع العلم أن يكون ذلك الاجراء تحت طائلة القانون والمتمثل ذلك في طلب الإذن، والعمل على انجاز ذلك بكل احترافية، وبعيدا عن افشاء الأخبار، مع كل الإجراءات القانونية الأخرى خصوصا الجانب السري للمراسلات، لاسيما ما التمسناه فيما يخص الإجراءات المتخذة حول ظروف

اجراء الامتحانات الرسمية حيث تم وضع آليات قانونية مكلفة بجمع وتسجيل كل ما من شأنه أن يكون له علاقة بالمرسل أو المرسل إليهم، وكذا الاتصالات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وكذا عناوين المواقع المطلع عليها، وكل ذلك يدخل فيما يسمى بمراقبة الاتصالات الالكترونية، حيث يسمح بالقيام بإجراءات التفتيش الحجز داخل المنظومة المعلوماتية.

2-أركان الجريمة الالكترونية:

1.2 الأركان العامة للجريمةالإلكترونية: تختلف أركان كل جريمة وهذا حسب طبيعتها وخصائصها، ولها على الأقل جانبان:

جانب مادي فيما يصدر من مرتكبيها من أفعال وما يترتب عليها من آثار، وجانب نفسي يتمثل فيما يدور في نفس مرتكبيها، أي ما يتوافر لديه من علم وما يصدر عنه من إرادة.

وتقوم الجريمة على ركنين أساسيين، ركن مادي وركن معنوي وقد اختلف الفقه في إضافة ركن ثالث وهو الركن الشرعي.

-**الركن المادي:** هو ماديات الجريمة، أي المظهر الذي تبرزه إلى العالم الخارجي، ويقوم الركن المادي على عناصر ثلاثة الفعل(السلوك الإجرامي) والنتيجة والعلاقة السببية، فالفعل هو النشاط الايجابي والموقف السلبي الذي ينسب للجاني والنتيجة تتمثل في أثر النشاط الخارجي الذي يتجسد في الاعتداء على حق يحميه القانون، والعلاقة السببية هي الرابطة التي تصل ما بين الفعل والنتيجة.

- **الركن المعنوي:** هو الإرادة التي يقترن بها الفعل، سواء اتخذت صورة القصد الجنائي، وحينئذ توصف الجريمة بأنها عمدية، أو اتخذت صورة الخطأ غير العمدي، وعندئذ توصف بأنها غير عمدية.

- **الركن الشرعي:** ويقصد به توافر النص القانوني الذي يجرم الفعل ويقرر له عقوبة.[1]

2-2. أركان الجريمة الالكترونية في سائر القوانين العالمية:

تتمثل أركان الجريمة الالكترونية في ركنين أساسيين هما:

- **الركن المادي:** ويتمثل هذا الركن في توافر بيئة رقمية (الاتصال بالانترنت،حاسب،...إلخ) أو وجود أحد البرامج الخارقة للمواقع أو الفيروسات على الحاسب، وتدخل الأعمال التحضيرية في ركن الجريمة المادي، بخلاف ما جرى عليه القول في الجرائم العادية، لا تعتبر الأعمال التحضيرية جزء من الركن المادي للجريمة.

[1] – ميس الريم جناجرة: أركان الجريمة في القانون الجنائي، 30 ماي 2021، http:// Wadaq.nfo.

– **الركن المعنوي:** أما عن الركن المعنوي فيتمثل في العلم والإرادة أي علم الجاني بالفعل الإجرامي، وهذا ما يطلق عليه بالحالة النفسية للجاني ونيته.[1]

3.2. أركان الجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري:

تشترك أركان الجريمة الالكترونية مثل الجريمة الهادفة في الركن المادي والمعنوي وكذا الركن الشرعي.

– **الركن المادي:** يتكون الركن المادي للجريمة الالكترونية من السلوك الإجرامي، والنتيجة والعلاقة السببية، علما أنه يمكن تحقيق الركن المادي دون تحقيق النتيجة، كالتبليغ عن الجريمة قبل تحقيق نتيجتها، وينفذ الركن المادي عدة صور بحسب كل فعل ايجابي مرتكب، مثل جريمة التجسس الالكتروني، الركن المادي فيها هو الحصول على مباشرة الدعامة الالكترونية الحاوية لهذا السر، أو المعلومات والحصول علىCDمخزنة فيها الأسرار والوثائق.

– **الركن المعنوي:** ويتكون من العلم والإرادة، فالعلم هو إدراك الفاعل للأمور، والإرادة فهي اتجاه السلوك الإجرامي لتحقيق النتيجة.

– **القصد الجنائي:** (العام والخاص)، فالعام متوافر في جميع الجرائم الالكترونية ولكن هناك بعض الجرائم الالكترونية بها القصد الجنائي الخاص (مثل جرائم تشويه السمعة عبر الانترنت).[2]

في الأصل أن لكل جريمة ثلاثة أركان أساسية تتمثل في الركن المادي والركن الشرعي والركن المعنوي إلا أن هذه الأركان تختلف حسب طبيعة الجريمة، فالركن المادي في الجرائم التقليدية يختلف عن الجرائم الالكترونية من حيث أن الأداة المستخدمة في الجرائم الالكترونية مرتبكة أساسا باستخدام الأنظمة المعلوماتية والالكترونية بطريقة غير مشروعة بحيث تكون هذه الاستخدامات واضحة وملموسة مثل اختراق لأنظمة الحاسوب بطريقة غير مشروعة والعمل على الاطلاع على كل ما هو مخزن في هذا الجهاز ومن ثم يمكن تغيير كل ما هو موجود داخله أو زرع فيروسات وغيرها من السلوكات الاجرامية التي تدخل في هذا الركن، أما الركن المعنوي لهذه الجرائم فيتمثل في كل ما يحيط بالمجرم الالكتروني من حيث استعداداته النفسية والبدنية وغيرا من التأثيرات الخارجية والداخلية التي تمارس نوع من الضغط على المجرم الالكتروني، ومعروف أن الركن المعنوي في معظم الجرائم يقصد به أن المجرم له علم مسبق بأن السلوك الذي سوف يقوم به يعاقب عليه القانون ومع ذلك يقدم على هذا السلوك الاجرامي بل ويسعى إلى تحقيقه بكل الطرق، وباعتبار أن الجريمة الالكترونية لا تخرج

---

[1] – بتول طارق، وليد الفرس: الجرائم الالكترونية، 2021، https://www.thelagelist.net

[2] – أسامة أحمد مناعسة،جلال الزغبي: جرائم تقنية، نظم المعلومات الالكترونية، (دراسة مقارنة)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010،ص ص: 49، 50.

في سياقها عن بأنها سلوك غير مشروع يقوم به شخص وهو في كامل قواه العقلية لكن بطريقة تختلف عن الجرائم التقليدية، بل أن هذا النوع من الجرائم نجد الفرد الذي يقوم بها بتميز بصفات تؤهله بأن يكون أكثر المجرمين لهم علم لما يقوم به، كونه يتمتع بمهارات ودراية واسعة حول استخدام التقنية، كما يتميز بقدرات فكرية وعقلية تجعله متكيف مع مجتمعه، وبالتالي فهو يعلم مسبقا بكل سلوك يقوم به، خصوصا عندما يكون السلوك غير مشروع، وبالتالي فالمجرم الالكتروني يتوافر به الركن المعنوي بامتياز، خلاف للمجرم التقليدي حيث أطلق على هذا النوع من الجرائم بأنها جرائم عمدية بامتياز، وبما أن الجرائم المعلوماتية متعددة الصور فإن ذلك يؤدي إلى جعل الركن المعنوي هو الآخر يختلف باختلاف طبيعة الجريمة فمثلا عندما يقوم المجرم الالكتروني بالدخول غير المشروع إلى حساب أحد الأشخاص باستخدام أداة الجريمة والمتمثلة في جهاز الكمبيوتر أو الهاتف النقال والمرتبط بطبيعة بالأنترنت فإنه يعلم مسبقا بأن هذا السلوك يجرمه القانون وأن هناك عقوبة تناسب هذا الفعل الاجرامي، كما أنه يقصد من خلال هذا السلوك هو الحاق الضرر بالضحية سواء من الناحية المادية أو المعنوية، وهنا يتبين هذا القصد الجنائي متوفر في مثل هذه الجريمة.

أما فيما يخص الركن الشرعي فهو أيضا لا يقتصر على نوع معين من الجرائم، بل يعتبر أحد أهم الأركان الواجب توافرها في كل الجرائم، وهذا باعتبار أن مبدأ شرعية العقوبات تقوم على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، وبالتلي فإنه لا يمكن اعتبار أي سلوك ما جريمة إلا إذا كانت هناك عقوبة متناسبة مع طبيعة هذا السلوك موجودة في قانون العقوبات، وباعتبار أن الجريمة الالكترونية من أخطر الجرائم فقد كانت هناك العديد من الاجتهادات القانونية عبر العالم لوضع نصوص قانونية تتماشى وطبيعة هذه الجرائم، وبالتالي فالسلوك الاجرامي الالكتروني مرتبط بالمعلومات التي تكون مخزنة على جهاز الكمبيوتر حيث يتم التعامل مع هذه المعلومات بطريقة غير مشروعة كتدمير هذه المعلومات، أو تزويرها بطرق غير مختلفة، إذن من خلال العرض الخاص بأركان الجريمة بصفة عامة والجريمة الالكترونية بصفة خاصة فإن ذلك يقودنا إلى أنه من الصعب ضبط هذه الأركان بسهولة، وهذا راجع أن هذا النوع من الجرائم مرتبط بالتقنية الحديثة أي أداة الجريمة وكذا طريقة تنفيذها من جهة أخرى، كما أن التطور المتسارع في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال قد جعل من هذه الجرائم في موضع التطور والتغير من حيث التنفيذ، والآثار التي تسببها مما صعب في ضبط هذه الأركان وهو بدوره جعل من الصعوبة سن قانون يتماشى مع طبيعة هذا السلوك الاجرامي المتغير، وهذا ما دفع بدول العالم إلى تعديل قوانينها في العديد من المناسبات، ونجد أن المشرع الجزائري على غرار باقي الدول فقد عمد إلى ادخال العديد من التعديلات في قانون العقوبات والهدف من ذلك هو العمل على مكافحة هذا النوع من الجرائم الخطيرة بكل الطرق، لما تخلفه هذه الجرائم من آثار تدميرية على المجتمع.

3-خصائص الجريمة الالكترونية:

تتميز الجريمة الالكترونية عن الجرائم التقليدية بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها:

3-1-عابرة للحدود: إن الجريمة الالكترونية ليست كباقي الجرائم التقليدية من ناحية انتشارها، فهي شكل من أشكال الجرائم العابرة للدول والقارات، فهي لم تعد ترتكب محليا، بل أصبحت إمكانية ارتكابها دوليا، فالجاني يرتكب سلوكه الإجرامي عن طريق دخوله لذاكرة الحاسب الآلي الموجود في بلد آخر، وما ساعد في ذلك هو الاستعمال الكبير والارتباط المجتمعي بشبكة الانترنت والتي تعبر الأزمنة والأماكن من دون أن تخضع إلى أي مراقبة، أي أنه لا يوجد اعتراف بالحدود الجغرافية للدول. وبالتالي أصبحت الجرائم الالكترونية ساحتها العالم أجمع، مما تتسبب هذه الجرائم في خسائر كبيرة على جميع الأصعدة، ولعل أهمها تحديد الدولة صاحبة الاختصاص القضائي، وكذلك القانون الواجب التطبيق، إضافة إلى الإشكالات المتعلقة بإجراءات الملاحقة القضائية وصعوبة التعاون القضائي بين الدول نظرا لطبيعة هذه الجريمة.[1]

وفي عصر الحاسب الآلي، ومع انتشار شبكة الاتصالات العالمية (الانترنت) أمكن ربط أعداد هائلة لا حصر لها من الحواسب عبر العالم بهذه الشبكة، بحيث يغدو أمر التنقل والاتصال فيما بينها أمرا سهلا، طالما حدد عنوان المرسل إليه، أو أمكن معرفة كلمة السر، من هنا باتت الحاجة ملحة للتعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الجرائم، ولعل ما يبرز هذه الحاجة جهود الأنتربول في هذا المجال، من خلال الضباط المنتشرين في كافة الدول عبر العالم، والمكلفين بتوفير قاعدة بيانات ضخمة يمكن أن تشكل نقطة انطلاق للمكافحة والتصدي لهذه الجرائم.[2]

3-2- سهولة ارتكاب الجريمة الإلكترونية: هذا النوع من الجرائم لا يتطلب جهدا عضليا أو عنفا في ارتكابها، فهي تتطلب نوعا من الدراية الذهنية والتفكير المدروس القائم على المعرفة الدقيقة بالحاسب الآلي وشبكة الانترنت، وهذا عكس الجرائم التقليدية التي تحتاج إلى مجهود كبير من الناحية الفيزيائية قد تتجسد في صورة العنف والإيذاء كما هو الحال في جريمة القتل والاختطاف وغيرها، فالجريمة الالكترونية لا تتطلب شراء أسلحة وذخائر وغيرها، وبالتالي فهي أقل تكلفة بالمقارنة مع الجرائم الأخرى.[3]

---

[1] – رشاد خالد عمر: المشاكل القانونية والفنية للتحقيق في الجرائم المعلوماتية، دراسة مقارنة، ط2، القاهرة، دار الكتاب والوثائق الرقمية، 2017، ص40.

[2] –Chatterjee.j:la transformation de la structure des groupes du crime organise.GPC.canada,2005,p07.

[3] – ميرفت محمد حبابية: مكافحة الجريمة الالكترونية، دار البازوري العلمية،ص 40.

3-3-ترتكب من خلال الوسائل التقنية الحديثة: باعتبار أن هذا النوع من الجرائم له طبيعة خاصة فإنها ترتكب في بيئة الكترونية، مع توافر وسائل وأجهزة تقنية، كالحاسب الآلي(الكمبيوتر)، وأجهزة أخرى كالهواتف الذكية على اختلاف أنواعها، وهي ترتكب عبر شبكة الانترنت فهذه الأدوات والوسائل تعتبر الأهم في عالم الجريمة.[1]

3-4-ترتكب من مجرم غير تقليدي: ترتكب الجريمة الالكترونية من طرف مجرم له سمات لا يوجد لها مثيل لدى غيره من المجرمين، وله أنماط وعوامل تدفعه لارتكاب هذه الجريمة تختلف عن بقية المجرمين، فهذا المجرم إنسان اجتماعي، متكيف مع مجتمعه، وغالبا ما تكون له مكانة معتبرة فيه ويحظى بالاحترام من طرف أفراد مجتمعه، كما يتميز بدوافع متعددة.[2]

3-5-جرائم ناعمة ومغرية للمجرمين: فهي مغرية من حيث كونها تعتمد على الدراية الذهنية والتفكير المدروس القائم على معرفة بتقنيات الحاسب الآلي، فهي لا تحتاج إلى التلامس المادي بين الجاني والضحية، ويمكن أن ترتكب ضد مجني عليه يسكن في مدينة أخرى، وبالتالي فهي أقل عنفا وخشونة منى الجرائم التقليدية.[3]

3-6-تدني نسبة الإبلاغ عن تلك الجرائم: غالبا لا يقوم المجني عليه بالإبلاغ عن الجريمة، خصوصا في الشركات والمؤسسات، وهذا لتجنب الإساءة للسمعة ورغبة في عدم زعزعت ثقة العملاء، وأيضا يطرأ تدني نسبة الإساءة خوفا مما يترتب من كشف أسرار وآليات إدارته، وكشف نظم الحماية المستخدمة لأمان نظام الحاسوب لديهم. [4]

3-7-صعوبة إثبات الجريمة الالكترونية: تتصف هذه الجرائم بالخفاء، أي عدم وجود للآثار المادية، وهي صعوبة الاكتشاف، أو صعوبة تحديد مكان فعل الجريمة، وهذا كون المعلومات تتداول بالنبضات الالكترونية غير المرئية ولا يوجد فيها مستندات ورقية وتم عن طريق برمجة ولغة تشفير بين المخترقين، فالمجرم الالكتروني لا يترك أي أثر يساعد المحققين في تتبع المجرم ومعاقبته، كما أن متابعة هذا النوع من الجرائم يتطلب خبرة

---

[1] رشا خالد عمر: مرجع سابق، ص42.

[2] – عبد الله حسن محمود: سرقة المعلومات المخزنة في الحاسب الآلي، دار النهضة العربية ، ط2، القاهرة، 2002، ص36.

[3] – سقف الحيط عادل: جرائم الذم والقدح والتحقير المرتكبة عبر الوسائط الالكترونية "دراسة قانونية مقارنة" ط1، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2017، ص 184.

[4] – أدهم باسم نمر بغدادي: وسائل البحث والتحري عن الجرائم الالكترونية، ماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2018، ص13.

فنية وإلمام واسع بمجال الانترنت والكمبيوتر ونظامها، حتى تمكن الخبراء وتسهل لهم كيفية التعامل مع المجرمين واستجوابهم والتحقيق معهم.[1]

3-8-سرعة التنفيذ: لا يتطلب تنفيذ الجريمة الالكترونية الوقت الكثير، فبضغطة واحدة على لوحة المفاتيح يمكن أن تتنقل ملايين الدولارات من مكان إلى آخر، وهذا لا يعني أنها لا تتطلب الإعداد قبل التنفيذ أو استخدام معدات وبرامج معينة، فهي لا تتطلب في أغلب الحالات وجود الفاعل في مكان الجريمة، فيمكن للفاعل تنفيذ جريمته وهو في دولة بعيدة كل البعد عن مكان الجريمة، سواء كان من خلال الدخول للشبكة المعنية أو اعتراض عملية تحويل مالية أو سرقة معلومات هامة أو تخريب....

3-9-أكثر الجرائم جاذبية: باعتبار أن سوق المعلومات والحاسب والانترنت يجني من ورائها المجرمون ثروة كبيرة فقد أصبحت هذه الجريمة أكثر جذبا لاستثمار الأموال وغسيلها وتوظيف الكثير منها في تطوير تقنيات وأساليب يمكن الدخول إلى الشبكات وسرقة المعلومات وبيعها، وسرقة البنوك.....[2]

4-أسباب الجريمة الالكترونية:

إذا ما اراد الباحثون في مجال الجريمة على إختلاف أنواعها وأشكالها دراستها فإنهم سوف يركزون على أربعة متغيرات أساسية وهي مدى إنتشار ظاهرة الجريمة ،والوسائل التي أرتكبت بها ،والأشكال التي تتفرع من كل نوع من أنواع الجرائم ،ثم الآثار السلبية التي تخلفها هذه الجرائم ،فبالنسبة لانتشار هذه الظاهرة يتم التطرق إلى معرفة هل هي عالمية أم لا ،أما الوسائل فتتمثل في محاولة الكشف على أهم الادوات التي تم إستخدامها في تنفيذها ،هل هي تقليدية أم متطورة ،كذلك الأشكال التي تتفرع من كل نوعمن الجرائم وما طبيعة كل شكل ،ثم الأضرار التي تخلفها هذه الظاهرة على المستوى المحلي والدولي ،وماهي المؤسسات التي أثرت فيها ،إذن دراسة الأسباب والوسائل واشكال الجرائم والآثار التي تخلفها على جميع الأصعدة هي التي تجعل الجرائم تكتسب الصفة العالمية ،وباعتبار أن الجرائم الإلكترونية منبين خصائصها أنها عابرة للحدود وسريعة إنتشار فهي بذلك من الجرائم العاللمية التي لاقت إهتمام كبير من طرف الباحثين والجهات الأمنية والسياسية والقضائية في مختلف دول العالم ،وفي الأساس وحسب الباحثين أن هناك قسمان أساسيان تخص الجرائم السيبرانية وهي أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة ،فالمباشرة تتمثل في الدوافع والفرص التي تتوفر لدى الفرد ،فكلما كان هناك جانب إغرائي سواء مادي أو معنوي يدفع بالفرد إلى السعي بكل جهده إلى القيام بالسلوك الإجرامي الالكتروني

---

[1]- أدهم باسم نمر بغدادي: مرجع سابق، ص14.

[2]- عبد السلام محمد المايل، عادل محمد الشربتجي: الجريمة الالكترونية في الفضاء الالكتروني (المفهوم-الأساليب- سبل المكافحة مع التعرض لحالة ليبيا)

،فالمادي عادة يتمثل في الحصول على تعويض مالي ،أما المعنوي قد يكون إلحاق الأذى بالضحية وهذا من أجل الإنتقام والثأر منه أو إثبات امامه مدى قدرته ومهارته وأنه يستطيع في أي وقت الوصول إليه مهما كانت الظروف والتسبب له في مشاكل معنوية ومادية نكما أن توفر الفرصة مثل وجود الوسائل المناسبة في تنفيذ هذا السلوك ،وكذلك غياب الجهات الأمنية وتواجد الضحية في وقت ومكان مناسبين يجعل من الفعل الإجرامي ممكن التنفيذ بأقل وقت وجهد مثل ماذهبت إليه نظرية النشاط الرتيب والإختيار العقلاني ،أما الاسباب غير المباشرة فتمثلت في الجانب الثقافي والنفسي والإقتصادي وكذا التطورات السياسية للمجتمع بكامله ،وهذا ما ذهب إليه ميرتون في نظريته حول اللامعيارية حينما ذكر بأنه عندما يتم التركيز على الثروة والسلطة وما إلى ذلك و لكن لا تتوفر وسائل مشروعة وفعالة لتحقيقها ،فقد يلجأ الأفراد إلى وسائل غير مشروعة لتحقيقها، وعليه فإن السلوك المعادي للمجتمع ينتج عادة عن البيئة الطبقية التي تمنع الوصول إلى المساواة في توفر الفرص المشروعة لتحقيق الأهداف الثقافية التقليدية،ولا شك أن أي مجرم عندما يقدم على فعله الإجرامي يكون في الغالب له أسباب تدفعه لارتكاب هذا السلوك الإجرامي، وتختلف الأسباب حسب طبيعة الجريمة والمجرم، فالجريمة الالكترونية تختلف عن الجريمة التقليدية، وتبعا لذلك فإن الأسباب والدوافع التي تدفع الجناة لارتكاب الفعل غير المشروع تختلف عن الأسباب والعوامل التي تدفع الجناة في الجريمة التقليدية، وأبرز هذه الأسباب لارتكاب الجريمة نذكر منها:

4-1-الرغبة في جمع المعلومات وتعلمها: من البديهي أن كل فرد يبحث دوما للحصول على الجديد ،فبالك المجرمين على إختلاف انواعهم خصوصا المجرمين الإلكترونيين **فإن** معظمهم يهدفون إلى الحصول على الجديد من المعلومات، حيث أشار أحد الباحثين في هذا المجال أن القراصنة "Hackers" أخلاقياتهم ترتكز على مبدأين أساسيين هما:

-**الأول:** الدخول غير المشروع لاي موقع أو الحسابات الشخصية ومحاولة قرصنة المعلومات الموجودة هناك ،وكذلك الدخول إلى أنظمة الحاسب الآلي يمكن أن يعلمك كيف يسير العالم

- **الثاني:** بمجرد أن يتمكن المجرم الإلكتروني من الدخول إلى الموقع الذي يكون قد حدده مسبقا ،والهدف الذي يريد تحقيقه من خلال هذا الدخول، يعمل على جمع المعلومات بكل الطرق وبدون تحديد حجمها فالمعلومات بالنسبة له غير خاضعة للقيود ،مع العلم أن هذه المعلومات الخاصة بهدا الموضوع واللهفة في طريقة جمعها قد تدفع بهؤلاء الاشخاص إلى إقتراف جريمة الحصول غير الشرعي على المعلومات الشخصية،كما يدفعهم ذلك إلى التنمر الإلكتروني وإنتحال الشخصية.

أي أن هؤلاء القراصنة يرون أن جمع المعلومات المفيدة بوجه عام يجب أن تكون غير خاضعة للقيود، وبعبارة أخرى أن تتاح حرية نسخها وجعلها تتناسب مع استخدامات الأشخاص، وكثير منهم يكون هدفهم التعلم، وتقاسم المعلومات والخبرات والاستفادة منها ولو بطرق غير مشروعة.[1]

4-2 تحدي النظام واثبات القدرة على التفوق على تطور الوسائل التقنيةالحديثة:

يعتبر دافع التحدي وإثبات الذات من بين المميزات التي يتصف بها المجرم الإلكتروني،وبالتالي يوجد الكثير من الجناة يكون دافعهم لارتكاب الجريمة هو إثبات قدرتهم على التفوق على الأجهزة وما تحمله من تعقيدات وتطور وسائل التقنية الحديثة، حيث يمضي المجرم الالكتروني معظم وقته أمام هذه الأجهزة من أجل فك الشيفرات التي وضعهت للحماية من القرصنة ، ويحاول كسر الحواجز الأمنية للأنظمة الالكترونية واختراقها، ليثبت براعته في القدرة على تحدي أي تطور جديد في عالم التقنية والتكنولوجيا،حيث يستخدم هؤلاء المجرمون الانترنات والكمبيوتر المرتبط بالشبكة العنكبوتية من اجل الوصول للحسابات الشخصية الخاصة بالمستخدمين ،وكذلك البيانات المخزنة في الهواتف الذكية ومحاولة إستعمالها كوسيلة ضغط على الضحية من أجل إبتزازها حيث يهددها بنشر صر او معلومات شخصية من خلال وسائل التواصل الاجتماعيى ،هدفهم من ذلك محاولة تحدي النظام وإثبات الذات وإذلال الضحية

4-3-إلحاق الأذى بأشخاص أو جهات أخرى:

تعتبر جرائم إلحاق الأذى بأشخاص آخرين من بين الدوافع التي تساهم في جعل المجرم الإلكتروني يقدم على سلوكه الإجرامي خصوصا عندما يتعلق الأمر بالنساء عادة يقوم المجرم باستغلال أحد البيانات التي يكون قد تحصل عليها بطرق غير مشروعة،حيث يستغل تلك البيانات من أجل التهديد والإبتزاز وغيرها من الأمور التي تهدد حياة الضحية دون أن يحددوا طبيعة ا أشخاص ،أي لايهمهم من يكونون،و هناك بعض المجرمين هدفهم من ارتكاب هذا النوع من الجرائم هو إلحاق الأذى بأشخاص محددين أو جهات معينة وغالبا ما تكون تلك الجرائم تتمثل في صورة أو تهديد أو تشهير، وقد يكون هدف المجرم هو الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بتلك الجهات أو الأشخاص لاستخدامها فيما بعد في ارتكاب جرائم مباشرة.

[1] – حسين بن السعيد الغافري: جهود سلطنة عمان في مواجهة الجرائم المتعلقة بشبكة الانترنت، 4أكتوبر 2019 http.ps//www.a7wallow.com

4-4-تحقيق أرباح ومكاسب مادية:

يعتبر الجانب المادي من أهم الدوافع التي تدفع بالمجرم الإلكتروني للقيام بالسلوك الإجرامي ، في الغالب أن هناك مجرمون اهدافهم متعددة كدافع الأنتقام والثأر لكن دافع كسب المال وتحقيق أرباح مادية هو الدافع الأكثر وجود وهذا عند الهاكرز الذين يملكون معرفة متقدمة جدا حول الإستخدامات غير المشروعة للتقنيات الحديثة المرتبطة بالأنترنت ،والذين عادة ما يقدمون على الدخول غير المشروع لمختلف المؤسسات البنكية من أجل تحويل أموال او تبييضها كاستخدام شبكة الانترنت للإعلان عن صفقات تجارية غير مشروعة كصفقات المخدرات، والاتجار بالبشر، وتدخل هذه الأخيرة ضمن ما يطلق عليه التجارة الالكترونية حيث أن الإحصاءات حول الجرائم الالكترونية التي وقعت بالفعل والتي تتوقع سرقة أكثر تجاوزت العديد من المليارات من الدولارات في السنوات الأخيرة، حيث كلفت انتهاكات البياناتالخاصة بالشركات خصوصا التي تتعامل في تجارتها على الأنترنت ما يقارب المليار دولار أمريكي خلال سنة واحدة، وهذه الخسائر في تزايد مستمر حسب الدراسات التي يقوم بها الجهات المختصة في شؤون الأمن السيبراني ،وكما يتوقع أن تصل الخسائر سنويا بحلول 2025 إلى 10.5 ترليون دولار أمريكي حسب ذات المصدر.

4-5-تهديد الأمن القومي والعسكري:

هناك بعض من المجرمين الالكترونيين يهدفون من خلال هذا السلوك الإجرامي إلى التجسس على أمن الدولة ومحاولة معرفة كل ما يدور لدى القادة الكبار خصوصا العسكريين، وهذا بدافع قد يكون سياسي هدفه تهديد الأمن القومي والعسكري، وهذا ما مهد لظهور ما يعرف بالتجسس الالكتروني، الإرهاب الالكتروني، والحرب المعلوماتية.[1]

5-أنواع الجرائم الالكترونية:

باعتبار أن الجرائم متعددة وبالتالي لم يتمكن الباحثون في هذا المجال من حصر كل أنواع الجرائم، فهناك من قسمها غلى أساس معيار الأداة المستعملة في ارتكاب الجريمة، وهناك من قسمها بالاعتماد على أنماط السلوك المختلفة التي تمثل الجريمة الالكترونية ومدى اتفاقها أو اختلافها مع القواعد التي تحكم القانون الجنائي، كما أنه يوجد اتجاه ثالث اعتمد في التقسيم على محل الجرائم المعلوماتية وكذا الدور الذي يقوم به الحاسب الآلي في الجريمة،كما صنف جرابوسكي الجرائم الالكترونية إلى ثلاثة أصناف ،منها ما هو مرتبط بالجهاز ومنها ما يكون الجهاز هو هدف للجريمة ومنها ما يكون فيها الجهاز عرضة للجريمة ، كما قام كل من Mc.Gune and Dowligبتطوير اداة تصنيف هذا النوع من الجرائم إلى ثلاثة تصنيفات ، وقد قام العديد من الفقهاء والباحثين بمحاولات اجتهادية حول أنواع هذه الجرائم نذكرمنها(1)

[1] – أفدة عيادة الهاشمي: الإرهاب الالكتروني القانوني، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2019، ص50.

5-1 تصنيف مارتن فاسك(Martin vasik): قسم الجرائم الالكترونية إلى ثلاثة أقسام:

-**الدخول والاستعمال غير المصرح به للنظام المعلوماتي:** ويندرج تحت هذا النوع مجموعة من السلوكيات الإجرامية منها:

-استعمال الدخول غير المصرح به إلى النظام المعلوماتي بحد ذاته.

-نية ارتكاب الجريمة من خلال الدخول غير المصرح به.

-استعمال المعلومات والتي تم معرفتها من خلال الدخول غير المصرح به.

-الاطلاع على المعلومات الشخصية من خلال الدخول غير المصرح به.

- **سرقة المعلومات: ويندرج تحت هذا النوع ما يلي:**

-استغلال المعلومات من أجل الحصول على ربح مادي غير مشروع.

-تزويرالمعلومات المتحصل عليها.

-الحصول على المعلومات بطريقة غير مشروعة والتي تكون معالجة آليا.

-قرصنة البرامج المعلوماتية.[1]

- **الجرائم الواقعة من خلال الوسائل (الأجهزة) التقنية:**

ويندرج تحت هذا الفرع مجموعة من السلوكيات الإجرامية نذكر منها:

-تخريب المكونات المادية أو غير المادية بنية إتلافها.

-استعمال الحاسبات بطريقة غير مشروعة.

-استعمال النظام المعلوماتي كوسيلة ضغط على المجني عليه وذلك من خلال جعله يقدم معلومات سرية تمكنه من الوصول إلى جهاز الضحية ومن ثم يقوم بتثبيت برامج ضارة على هذا الجهاز.(3)

-إفشاء أسرار المعلومات التي تحصل عليها المجني والتي كانت محل ثقة المجني والتي كانت محل ثقة المجني وقد أؤتمن عليها.

-استغلال الأدوات والمعدات التي تحصل عليها المجني وذلك ببيعها للمجرمين من أجل ارتكاب الجرائم الالكترونية.

---

[1] – طارق إبراهيم عطية: الموسوعة الأمنية، الأمن المعلوماتي النظام القانوني لحماية المعلومات، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2015، ص 213.

-إعداد برامج من شأنها تعطيل أنظمة الحاسب وذلك من خلال زرع الفيروسات.[1]

5-2 تصنيف أولريش سيبر(Ulrich ciber): اعتمد هذا الفقيه في تصنيفه على ثلاثة أقسام هو الآخر على النحو التالي:

- **الجرائم التي تمس حرمة الحياة الخاصة باستعمال التقنية:** ويندرج تحت هذا الفرع السلوكيات الإجرامية التالية:

- استغلال واستخدام بيانات شخصية غير صحيحة.

- الاستغلال غير المشروع في تخزين البيانات الصحيحة

- إساءة استخدام البيانات الشخصية وذلك بإفشائها غير المشروع.

- عدم احترام الخصوصية الشرعية للمعلومات.[2]

- **الجرائم الاقتصادية:** التي تعتمد على التقنية (الكمبيوتر...)يندرج تحت هذا الفرع ما يلي:

- **جرائم الاحتيال الذي يمس المعلومات:** والهدف منها هو الربح المادي وذلك من خلال اعتماد المجرم على المعلومات والبيانات التي تصل عليها وتلاعب فيها قصد الحصول على تعويضات مالية أو خدمات.

- **التجسس المعلوماتي:** يقوم المجرمون بقرصنة باستعمال الانترنت وذلك من خلال حصولهم على بيانات خاصة بالمتعاملين على شبكة الانترنت ومحاولة ابتزازهم.

- **قرصنة برامج الحاسوب:** وهنا يجب أن يكون الجاني على دراية كبيرة بالتقنية، وله جانب معرفي كبير في مجال البرمجة والتنفيذ، ويقوم من خلال ذلك بالسلوكيات التالية:

- التعديل في برنامج تطبيقي، ويكون الهدف عادة هو اختلاس النقود.

- التعديل في برنامج التشغيل ويهدف الجاني من خلال ذلك إلى تزويد البرنامج بمجموعة تعليمات مما يسهل الوصول إلى جميع المعلومات بالنظام.[3]

الجرائم التي تهدد الأمن القومي: ويشمل هذا النوع من الجرائم على:

- الاعتداء على الأنظمة المختلفة للدفاع في الدولة.

- الاعتداء على أنظمة الطيران والتحكم الالكتروني.[4]

5-3- تصنيف وزارة العدل الأمريكية: صنفت وزارة العدل الأمريكية الجرائم إلى ثلاثة أقسام هي:

---

[1] - رشاد خالد عمر: مرجع سابق، ص33.

[2] - طارق إبراهيم الدسوقي : مرجع سابق،ص 212.

[3] خالد حسن لطفي: جرائم الانترنت بين القرصنة الالكترونية وجرائم الابتزاز الالكتروني، دراسة مقارنة، ط1، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، 201، ص3.

[4] - طارق إبراهيم عقبة الدسوقي: مرجع سابق، ص 212.

- **الجرائم التي يكون فيها الكمبيوتر أو التقنية بصفة عامة أداة للجريمة:** وتندرج تحت هذا القسم ما يلي:

-الدخول غير المصرح به للمعلومات المخزنة في الكمبيوتر.

-الدخول غير المصرح به إلى شبكة الانترنت

-إتلاف المعلومات التي تم الحصول عليها بطريقة مشروعة.

-سرقة الهوية الالكترونية.

-**الجرائم التي تكون فيها التقنية موضوعا للجريمة:** وتندرج تحت هذا القسم السلوكيات الإجرامية التالية:

-بث أو إرسال الفيروسات.

-القنابل المنطقية (برنامج أو جزء من برنامج ينفذ في لحظة محددة أو كل فترة زمنية منتظمة يتم وضعه في شبكة المعلومات بهدف تسهيل تدمير النظام).

-القرصنة المعلوماتية.

- **الجرائم التي تكون فيها التقنية أداة للجريمة التقليدية:** ويشمل هذا القسم على:

-سرقة بيانات البطاقات الائتمانية.

-نشر الصور الإباحية.[1]

6 – انعكاسات الجرائم الالكترونية على المجتمع:

من خلال ما تم ذكره حول الآثار السلبية التي تخلفها الجرائم الالكترونية على المجتمع بصفة عامة فإن من أبرز هذه الجرائم انتشار نظرا لسهولة تنفيذها، نجد الجرائم التي تقع عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبالضبط موقع الفايس بوك الذي يعتبر الأكثر استعمالا، حيث نجد العديد من الضحايا قد وقعوا ضمن هذا السلوك الاجرامي فهم يضنون أن تعاملهم مع بعض الأشخاص عبر هذا الموقع بغرض الحصول على خدمة معينة تكون هذه الاخيرة في بداية الأمر مشروعة ولا تستدعي أي خوف، كأن يقوم المجرم باستدراج الضحية من خلال استعمال بعض الروابط التي تدخلهم إلى الموقع من أجل الحصول على خدمة معينة ،أو الفوز ببطاقة شحن مجانية لمدة معينة ،أو على مبلغ مادي أو غير ذلك من الاحتيالات ،وبمجرد ما يضغط على هذا الرابط يطلبون من الضحية ادراج كل المعلومات الخاصة به، بدءا باسمه وسنه ومكان ازدياده، وكلمة السر التي قد وضعها على هاتفه النقال أو جهاز الحاسوب الخاص به، ثم رقم بطاقة الهوية وكل أرقام بطاقاته الضرورية، وهنا يتم اختراق حساب هذا الضحية ويستطيعون الدخول إلى ملفاته الشخصية عبر بريده الالكتروني

[1] – رشاد خالد عمر: مرجع سابق، ص36.

أو حسابه على تويتر أو غيرها من الحسابات، ومن ثم يستطيعون سحب كل ما هو موضع سري ويقومون بتهديد الضحية بنشر تلك المعلومات، وقد تكون صور أو فيديوهات أو غيرها من الأمور الخاصة، فيقع بذلك هذا الضحية موقع ابتزاز من طرف المجرمين، وخصوصا عندما تكون هناك معلومات تخص الشرف أو أمور أمنية خطيرة فإن ذلك يدفع بالضحية إما إلى مسايرة هؤلاء المجرمين وتحقيق مطالبهم، أو بقوم بسلوك اجرامي قد يصل به إلى ارتكاب جريمة القتل إما في حق المجرم أو في حقه وذلك بإقدامه على عملية الانتحار، وهذا ما نجده عند النساء بأكثر نسبة خصوصا إن كان التهديد متعلق بنشر صور فاضحة أو ممارسة اعمال جنسية، وبذلك فإن هذه الجرائم سوف تؤثر مباشرة على اللبنة الأولى لبناء أي مجتمع وهي الأسرة، فتصبح بذلك أسرة تعاني من احد الظواهرالإجتماعية السلبية والتي يطلق عليها **التفكك الأسري** والتي تعتبر وسائل الاتصال الحديثة أحد أهم الأسباب المؤدية إليه، فالإدمان على استخدام الخاطئ لهذه المواقع يصبح بمثابة وسيلة تحكم في كل العلاقات التي تربط أفراد هذه الأسرة بشكل كبير، وبالتالي يؤثر ذلك على العديد من المفاهيم الأساسية الواجب توافرها في كل أسرة مثل المودة والرحمة والتعاون فيصبح الفرد غير مهتم اطلاقا بما يهم الأسرة ،وبالتالي يتمرد على كل تقاليد وعادات هذه الأسرة والمجتمع ككل، فتقل بذلك جسور التواصل بين أفرادها وهذا ما يدفع بالفرد إلى عدم الشعور بالأمان والاستقرار داخل الأسرة، ومن ثم قد يلجأ إلى طريق غير مشروعة من أجل تلبية حاجياته على اختلاف أنواعها، فيصبح فريسة سهلة للمجرمين.

وبذلك فإن هذا النوع من الجرائم وباعتباره عابر للحدود الزمانية والمكانية فقد يرتكب المجرم سلوكه الاجرامي من مكان معين في بلد معين ويكون الضحية موجود في بلد آخر وفي وقت يختلف عن وقت المجرم، كأن يقوم بسلوك إجرامي في الصباح من بلد ما، ويكون ذلك وقت الضحية في بلده هو الليل، حيث نجد أن الكثير من مستخدمي الفضاء السبراني خصوصا في مجال تبادل الخدمات يتعرضون إلى هجمات تمس خصوصا مواردهم المالية أو يتعرضون لعمليات قرصنة تتمثل عادة في سرقة أرقام البطاقات الائتمانية والشخصية أو تبادل السندات المالية، وعادة ما يكون الانترنت المظلم والعميق أحد المواقع التي يعتمد فيها المجرمون على تنفيذ سلوكاتهم الاجرامية، وقد يصل الأمر إلى أن يقوم هؤلاء المجرمون بممارسة تجارة المخدرات والأسلحة وتجارة البشر، وقد يصل إلى ما يسمى الإرهاب الالكتروني الي يهدد أمن واستقرار الدول، فقد يتم اختراق الأجهزة الأمنية والمؤسسات العسكرية للدول مما يضعها في موضع التهديد الخارجي والداخلي.

وبالتالي فإن هه الجرائم تعتبر بمثابة أخطر وأفتك الأمراض التي تصيب المجتمع، مثلها مثل مرض السرطان الذي يفتك بجسم الانسان في مدة قصيرة ويؤدي به إلى الموت.

ومن أجل تلك التهديدات التي تمارسها تلك الجرائم، ونظرا للآثار التدميرية التي تخلفها على جميع الأصعدة وعلى كل دول العالم، فإن ذلك دفع بالدول إلى سن العديد من القوانين الخاصة بجرائم الانترنت والحاسوب، كما عملت على انشاء أقسام خاصة مهمتها السهر على مكافحة الجرائم الالكترونية بكل الطرق والآليات الممكنة، كما دعت من خلال العديد من المؤتمرات إلى ضرورة تحديث التشريعات والقوانين الدولية حتى تتماشى مع التطور الهائل الذي مس هذا النوع من الجرائم، وكذا الكيفية الواجب التعامل بها مع مرتكبي الجرائم الالكترونية باعتبارهم مجرمون غير تقليديون، كونهم يطوروا من أساليب تنفيذ سلوكهم الاجرامي، كما أنهم يتميزون بخصائص اجتماعية وثقافية وسلوكية وغيرها من الخصائص التي لا تتوفر في غيرهم من المجرمين التقليديين،فهذا النوع من المجرمين هو فرد يستطيع التحكم في أحد التقنيات المرتبطة بالأنترنت، ويقوم باختراق الشبكات وكسر الشيفرات ويحصل بذلك على البيانات والمعلومات الموجودة في أجهزة الحواسيب على اختلاف أنواعها، ضف إلى كونه يتمتع بمكانة اجتماعية مقبولة سواء داخل أسرته أو المجتمع ككل، أي أنه يستطيع التكيف مع الظروف المحيطة به بكل احترافية، ويتمتع بجانب من الذكاء، وقدرة كبيرة في التعامل مع الجريمة أي لا يقدم على سلوكه الاجرامي إلا بعد أن يقوم بدراسة واسعة حول مسرح الجريمة، فهو يطلق عليه المجرم المحترف والعائد للجريمة، وهذا كونه يقوم بالدخول غير المصرح به إلى مختلف الأجهزة عدة مرات وليس فقط إلى إيذاء الضحية، بل قد يهدف من وراء ذلك إلى ابراز قدراته ومهاراته واثبات تحديه بهذه الأنشطة فقط ،إلى جانب العديد من المميزات النفسية والسلوكية والمتمثلة عادة في مجمل تصرفاته تجاه مواقف معينة من بينها الاقدام على السلوك الاجرامي، وكذا ردود أفعاله فيما يتعلق ببيئته الاجتماعية والثقافية والمادية التي يجد نفسه فيها، حيث أن المجرم الالكتروني عادة ما ينظر إلى سلوكه بأنه لا يدخل ضمن السلوكيات الاجرامية، وأن كل ما يقوم به ما هو إلا تحدي للنظام واثبات للقدرات واكتشاف للمهارات وهذا يتطلب تشجيع من بقية أفراد المجتمع، ولا يتطلب تجريمه من طرفهم.

إن للجريمة الالكترونية آثار تدميرية على المجتمع، فهي تؤثر سلبا على جميع النواحي، سواء نواحي اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية وغيرها من النواحي...

6-1 تأثيرها على الأسرة: بات معروف أن هناك العديد من الأسر قد تفككت وانهارت بسبب الجريمة الالكترونية، خاصة جرائم الابتزاز التي لطالما أدت إلى انتحار الكثير من أفراد الأسر، خاصة عند النساء و المراهقين، وكذلك الإقدام على قتل النساء، وهذا بسبب تسريب صورهن مما يدفع بأهلهن إلى قتلهن بحجة الدفاع عن الشرف، وهذا يطلق عليه جرائم الشرف، وهذا ما ينجر عنه تفككا أسريا ينتج عنه عدم استقرار المجتمع ككل، ولعل من أكثر الآثار التدميرية على الأسرة هو الاعتداء القائم على الأطفال من خلال الجرائم

الالكترونية، ووفقا لمكتب ا احصاء المركزي المهتم بالجرائم الالكترونية عبر العالم أن حوالي% 89 من الأسر لديهم إمكانية الوصول إلى الانترنت مما يتسبب في إرتكاب مختلف انواع الجرائم (3)

ومن أكثر صور هذه الجريمة انتشارا هي:

-**تحريض الأطفال على الأعمال الجنسية:** هناك مواقع على شبكة الانترنت متاحة للجميع، ومتخصصة في بث صور وفيديوهات مخلة بالحياء، يتم من خلالها ممارسة الجنس، وهذه المواقع سهلة الدخول ومجانية، ولا يتطلب أي تكاليف، والأكثر خطورة هو الدخول عبر مواقع أخرى من خلال التصفح، وذلك أثناء اتصال أو الاشتراك مع مواقع أخرى، حيث نجد الطفل نفسه داخل هذه المواقع الإباحية.

-**إنتاج صور فاضحة للأطفال:** يقوم المجرم باستعمال التقنية والتي يستطيع من خلالها إنتاج صور فاضحة للأطفال وتكون مدبلجة.

-**أعمال الدعارة للأطفال والترويج لها:** لا يقتصر نشر الصور الإباحية للأطفال، وإنما يتحول الاستغلال إلى دعارة، وإظهار ذلك من خلال صور وأفلام مصورة لهم، ونشرها عبر شبكة الانترنت.[1]

6-2 تأثيرها على التحصيل الدراسي: إن التحصيل الدراسي هو عبارة عن مراحل متتابعة يمر بها التلميذ أو الطالب للوصول إلى مستوى معين، وهو كم من المعلومات يقوم الباحث بجمعها خلال دراسته في كل المراحل التي يمر بها، فإذا ما حدث أن اعتمد هذا الطالب على أسلوب الغش وذلك من خلال الإستعانة التقنية الحديثة في عملية الإجابة على أسئلة الامتحان بطريقة غير مشروعة مما يؤثر سلبا على مستوى الطالب أو التلميذ، وبالتالي يتراجع مستواه الحقيقي، ويصبح هؤلاء الطلاب يمتلكون الشهادات التي تؤهلهم إلى مزاولة مختلف النشاطات أي الحصول على وظائف لا تتماشى وقدرتهم العلمية والعقلية مما يتسببون في إحداث مشاكل مجتمعية خطيرة، فالطبيب لا يستطيع التشخيص الجيد، والقاضي لا يحسن إدارة الجلسة، والأستاذ يقدم المعلومة الخاطئة ولا يحسن التعامل مع طلابه، مما يؤدي في أغلب الحالات إلى التسرب المدرسي، وهكذا يتأثر المجتمع تأثيرا سلبيا على جميع الأصعدة، كما يتسبب ذلك في القبض على هؤلاء الطلبة وارسالهم إلى السجن مما يؤثر سلبا على حياتهم الدراسية و العملية في المستقبل، وذلك أن هؤلاء الطلاب يتصفحون الكثير من المواقع بسبب سهولة الوصول إلى هذه المواقع والتي عادة ما تكون مكان

[1] – ميرفت محمد حبابية، لخضر رابحي: أثر الجرائم الالكترونية على الأطفال وحمايتهم في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريع الوطني الجزائري، مجلة صوت القانون، العدد 2، سنة 201، ص101.

خصب لارتكاب الجرائم الالكترونية على اختلاف انواعها خصوصا الابتزاز الجنسي والتهديدات المختلفة منها نشرصور فاضحة خصوصا للطالبات ، وبالتالي يصبحون ضحية سهلة للمجرم الالكتروني.

3-6 أثرها على امن واستقرار الدول:

-**التجسس الإلكتروني:** ويقصد بالتجسس هو الاطلاع على المعلومات الخاصة بالغير دون علمهم، وبطرق غير مشروعة، حيث أثر هذا السلوك الإجرامي على الأدوات الاستخباراتية وسهل القدرة على جمع المعلومات والتنصت والتجسس، إضافة إلى تسهيل النشاطات السرية في العلاقات الدولية، كعملية الاغتيالات، وفي هذا الصدد تقوم جهات أمنية استخباراتية باستدراج القراصنة من أجل الاستفادة من قدرتهم على اختراق المواقع الخاصة بالمؤسسات على اختلاف أشكالها، خصوصا الحكومية، ويكون التركيز على الجهات العسكرية لمختلف البلدان، كما يتم استغلالهم من طرف شركات كبرى تسعى للحصول على معلومات مهمة عن منافسيها، وبالمقابل نجد شركات أخرى تعمل على توظيف هؤلاء القراصنة وتوجيههم إلى ألحاق الضرر المادي والمعنوي بالمنافسين من خلال تدمير ثقة عملائهم بهم.

-كما يمكن توظيفهم من قبل الدول من أجل القيام بمهمات الكترونية أو لجمع معلومات عن الدول المعادية.[1]

-**الحرب الالكترونية:** ويشير هذا المصطلح (Cyber warfare) إلى استخدام جملة من الممارسات والإجراءات التي تسعى لإلحاق الخلل والعطل بالأنظمة والوسائل الالكترونية الخاصة بالعدو، بالإضافة إلى العمل على توفير الحماية للذات من الاستطلاع الالكتروني المعادي، وأهم ما يميز هذا النوع من الجرائم هو قرصنة وتعطيل المواقع وسرقة البيانات السرية وتخريبها، واختراق الأنظمة.[2]

-**السرقة والاحتيال:** من بين الآثار التي تخلفها الجرائم الالكترونية هي سرقة المعلومات وتزويرها، ويتمثل ذلك في نسخ المطبوعات والمواد الصوتية والبرامج المستخدمة في الحاسب الآلي وذلك باستخدام التقنية الرقمية البالغة الإتقان، وبعد ذلك يقومون ببيعها وتوزيعها بأقل الأثمان مقارنة مع سعرها الحقيقي، ملغين بذلك حقوق المؤلف، أو الشركة المنتجة، وبالتالي يتسبب ذلك في خسائر مالية كبيرة، وكذلك اعتراض المعلومات المرسلة من خلال شبكة الانترنت وتغيير محتواها، وقد أشارت أحد التقارير أن خسائر رابطة ناشري البرمجيات وبسبب السرقة والقرصنة والتزوير قدرت بمليارات الدولارات، كذلك الدخول إلى شبكات البنوك والتحويل غير المشروع للأموال من حساباتها، أو التلاعب في الحسابات المودعة لدى البنوك بتحويلها من حساب إلى آخر، كذلك

---

[1] ريهام عبد الرحمان رشاد العباسي: أثر الإرهاب الالكتروني على تغير مفهوم القوة في العلاقات الدولية، دراسة حالة "تنظيم الدولة الإسلامية"، المركز الديمقراطي العربي http//democraticac.de.2017

[2] إيمان الحياري: مفهوم الحرب الالكترونية، 2016، http//kawdoog.com

القيام بتصنيع البطاقات المزورة بعد الحصول على أسماء وأرقام البطاقات الأصلية، ويتمكنون من خلال الفنادق ومحطات البنزين والمحلات الكبرى، كذلك جرائم التخريب والإتلاف، والغش التجاري، وكذا التحويل الالكتروني الغير شرعي للمال.

-حيث يتم تداول الآلاف من عمليات تحويل الأموال يوميا وعلى مدار الساعة، وكل ذلك يتم عن طريق الحاسب الآلي والذي يعتمد على بطاقات ائتمان مصرفية قابلة للاختراق والتزييف.[1]

7 - مكافحة الجريمة الالكترونية:

باعتبار الجريمة الالكترونية يمكن أن تقع على كافة الأفراد الطبيعيين والمعنويين،كما انه من الممكن أن تقع على الأموال والممتلكات العامة،وقد تطول في كثير من الحالات الممتلكات الخاصة، وبالتالي يظهر لنا مدى خطورة هذه الجريمة ومدى أهمية التصدي لها، حيث لا يمكن لأي فرد أو مؤسسة حكومية أن تكون بعيدة عن مرمى هذه الجريمة، ومن هذا المنطلق كان المشرعون قد دعوا إلى ضرورة التصدي لهذه الجريمة من خلال التشريعات الجزائية القادرة على مواجهة هذا النوع الجديد من الجرائم أو تعديل التشريعات الجزائية المعمول بها حتى تصبح قادرة على الوقوف بوجه هؤلاء المجرمين ويعتبر إنفاذ القانون امرا بالغ الاهمية لحماية وتامين الفضاء الالكتروني ،فهو يؤدي دورا مهما في تحقيق هذا الامن وذلك من خلال الحد من السرقة والاحتيال وإستغلال الاطفال في أمور غير مشروعة كالاستغلال الجنسي،وترويج المخدرات وغيرها منالأمور غير المشروعة..

ورغم خطورة هذه الجرائم، وصعوبة إيجاد الحلول المناسبة للحد من انتشارها، إلا أن الدول والحكومات اجتهدت ومازالت تجتهد من أجل التصدي لهذا النوع من الجرائم الخطيرة، ومن أكثر التحديات التي تواجه الدول في محاولتها التقليل من الجرائم الالكترونية ومكافحتها نذكر ما يلي:

-**صعوبة تتبع أثر الجريمة الالكترونية:** يعد المجرم الالكتروني(الجاني) من بين أصعب الأشياء التي يصعب الوصول إليها، وبذلك يصعب من مهمة الأفراد والهيئات المعنية في محاولة اكتشافها، وفرض العقوبات اللازمة التي يقرها قانون العقوبات، وهذا راجع لسهولة إزالة ومسح أي دليل حول الجريمة في وقت زمني قصير، إلى

[1] - سمير قط، صباح كزيز: أثر الجرائم الالكترونية على أمن واستقرار الدول: "قرصنة الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء القطرية ا نموذجا"
مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث 2018، ص ص: 131، 132.

جانب أن المجرم الالكتروني يستعمل أسماء مستعارة، وكذلك الآثار ليست أموال، وإنما هي أرقام تتغير في السجلات.[1]

– **حجم التكلفة اللازمة لكشف الجريمة:** الجريمة الالكترونية من أكثر الجرائم التي تسبب خسائر على جميع الأصعدة، وبذلك يتطلب الكشف عليها أموال ضخمة وموارد بشرية مؤهلة، وأجهزة متطورة، وهذا ما يساعد المجرمين الالكترونيين مواصلة ارتكابهم السلوك الإجرامي.

–**ضعف التعاون والتنسيق بين الدول:** الكثير من الدول والحكومات لم تثمن الاتفاقيات والمعاهدات التي تم المصادقة عليها في المحافل الدولية والمؤتمرات الدولية في الميدان، وذلك من خلال أن كل دولة تطبق القرارات التي ترها مناسبة لها وتتماشى مع نظامها وبيئتها المحلية، وبالتالي تجد كل دولة نفسها منعزلة عن الدول الأخرى وبعيدة تماما عن الاتفاقيات التي تم المصادقة عليها، وهذا ما يتجلى في تسليم المجرمين من دولة إلى أخرى الذي عادة لا يتم على أرض الواقع.[2]

7-1- مكافحة الجريمة الالكترونية على المستوى الدولي: لقد سارعت مختلف دول العالم إلى سن العديد من القوانين التي تهدف إلى منع انتشار هذا النوع من الجرائم أو التقليل من إنتشارها.

–**على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية:**ففي الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت تشريعات لمكافحة الجريمة الالكترونية عام 1973، هذا النظام يسمح للأشخاص أو المؤسسات التي تم الاعتداء على حواسيبهم بتفويض السلطات لمراقبة تحرك المعتدين، وبالتالي فنعد التفتيش لابد من توافر الآتي:

– تخويل كتابي من المعتدي عليه.

– المراقب للاتصالات يجب أن يكون عضو في لجنة تحقيق.

– يجب أن يكون المراقب له معرفة الكافية بالاتصالات.

– مراقبة اتصالات من وإلى الحاسوب الخاص بالجريمة فقط.[3]

كما اقترحت مجموعة مشرعين أمريكيين سنة 2013 تشريعا يمنع دخول الأجانب المتورطين في أعمال قرصنة أو جرائم إلكترونية ضد الولايات المتحدة الأمريكية ويسمح تجميد ممتلكاتهم، ويدعو التشريع الجديد المسمى

---

[1] فايزة خلفوني: سجل وآليات مكافحة الجرائم الالكترونية "قراءة في التجربة القطرية"، مجلة التمييز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخامس، 2021، ص ص: 16، 17.

[2] – فايزة خلفوني: مرجع سابق، ص: 18.

[3] – حسن بن أحمد الشهري، نحور قانون دولي موحد لمكافحة الجرائم المعلوماتية، ص50 https:// platform.almanhal.com

قانون محاسبة التجسس الاقتصادي الالكتروني السلطات الأمريكية إلى التحقيق في مزيد من قضايا التجسس الاقتصادي الالكتروني التي ارتكبها أجانب بحق الولايات المتحدة، كما يسعى هذا التشريع إلى منع حصول الأجانب المتورطين في جرائم الكترونية على تأشيرات دخول الولايات المتحدة، وإلغاء تأشيراتهم إذا كانوا مقيمين فيها، وبالإضافة إلى تجميد ممتلكاتهم عند الطلب، كما أن هذا القانون يعطي للرئيس سلطة من أجل التعامل مع التجسس بطريقة ذات مغزى.[1]

-**على مستوى استراليا** :في استراليا نجد أنها سنت قوانين لمكافحة الجريمة الالكترونية لحماية تدفق المعلومات عبر الشبكة العالمية، وحددت المجرم الالكتروني هو كل شخص يدخل لأنظمة الحاسب الآلي من غير إذن شرعي ويتمكن من الوصول إلى البيانات المخزنة في حسابات أخرى لا تنتمي لهذه الدول، فهو يستحق عقوبة السجن لمدة ستة أشهر.

-**على مستوى كندا**:أما في كندا فإن نظام مكافحة الجريمة الالكترونية ينص على أن أي فرد يحتال وبدون وجه حق على الحصول على خدمات الحاسب الآلي بواسطة أدوات، أو تقنية، يعتبر مدانا ويستحق عقوبة السجن لمدة لا تتعدى عشرة سنوات حيث تسعى الخطة الوطنية لمكافحة الجرائم الالكترونية إلى خلق بيئة معادية لمجرمي الانترنت وذلك من خلال العمل المشترك بين الحكومات والمشاركة مع مختلف الشركاء الإجتماعيين الفاعلين ،وتعد أنظمة السلامة والامن السيبراني عبر الانترنت أمرا بالغ الاهمية لمنع الجرائم السيبرانية (3)

على مستوى الصين:أما في الصين تصل عقوبة الشخص إلى 5000 ين عن استخدامه الفيروسات لتدمير المعلومات أو بيع أنظمة معلومات دون ترخيص، وفي هونغ*كونغ تصل العقوبة إلى خمس سنوات لمن يتسبب في خسارة الآخرين أوالحصول على دخل غير شرعي، وكذلك غرامة تصل إلى 20000دولار أمريكي.

على مستوى فرنسا :في فرنسا نجد بأنها قد وضعت منذ 2015 إستراتيجية وطنية للأمن الرقمي من أجل التصدي للتحديات الجديدة الناتجة عن التطور في استخدام التقنيات الرقمية والتهديدات الناجمة عنها، وفي منظمة الأمم المتحدة نجد بأن فرنسا قد شاركت مشاركة فاعلة من أجل العمل على تعزيز الاستقرار في الفضاء الالكتروني وهذا ضمن فريق عمل مفتوح باب العضوية فيه للفترة بين 2021و2025.[2]

---

[1] مشروع قانون أمريكي ضد الجرائم الالكترونية: https://www.aljazeraa.net 06/06/2013 تاريخ الاطلاع 2023/01/02.

[2] – الدبلوماسية الفرنسية: فرنسا وأمن الفضاء الالكتروني https://www.diplomatie.gov.fr2022 أطلع عليه بتاريخ 2023/01/03.

على مستوى الإتفاقيات الدولية :تعتبراتفاقية بودابست من بين الإتفاقيات المهمة التي أنعقدت من أجل الوصول إلى إستراتيجيات الهدف منها هو العمل على وضع آلية دولية لمكافحة الجرائم السيبرانية على إختلاف أشكالها ، وتضمنت هذه الاتفاقية مجموعة من الإجراءات الخاصة بعملية البحث والتحري، والمتمثلة في سرعة التحفظ على بيانات الكمبيوتر المخزنة، تفتيش وحجز بيانات الكمبيوتر المخزنة، ومن أهداف هذه الاتفاقية هو جعل التشريعات متفقة على مكافحة الجرائم الالكترونية، كما عملت هذه الاتفاقية على تنسيق التعاون بين التشريعات الوطنية لتسهيل مكافحة الإجرام المعلوماتي مع وضع نظام دولي يتميز بالسرعة الفعالة في التنفيذ.[1]

على مستوى المنظمة الدولية لشرطة الأنتربول :جهود المنظمة الدولية لشرطة الأنتربول هذه المنظمة دوما تؤكد على تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة بين الدول الأعضاء لمكافحة كل أنواع الجرائم، خصوصا ما يتعلق بالجريمة الالكترونية.

وقد أدى تطور التكنولوجيا في جميع الميادين إلى تطور الجرائم الالكترونية، وأصبحت الهجمات السيبيرية تشمل اختراق البريد الالكتروني للشركات، وعمليات الاحتيال عبر الانترنت، وغسيل الأموال، وغيرها من الجرائم، ولم تكثف المجموعات الإجرامية باستهداف المنظمات في جميع أنحاء العالم، بل عمدت على توسيع نطاق سلوكها الإجرامي، وكمثال على ذلك استهدفت كوستاريكا في أفريل 2022 بهجمات على نطاق واسع، قام بها مجموعة إجرامية تسمى "كوتي"، حيث بدأ هذا الهجوم في وزارة المالية، ثم انتقل إلى 27 وزارة مختلفة، حيث شلت البنية التحتية الرقمية في كوستاريكا لفترة أشهر، مع تعطيل خدمات الرعاية الصحية، ونظام الأجور لبعض العاملين في القطاع العام وبالتالي تصدرت كوستاريكا عناوين الصحف خاصة بعد هجمات الفدية التي أثرت على إقتصادها ومست العديد من فروع الحكومة والنظام العام ككل حيث تعرضت خلال السنة السابقة الذكر إلى اكثر من 1200هجوم إلكتروني بدأت بالشركات المصنعة ثم إنتقلت إلى بقية الشركات

ونتيجة لذلك إعتمدت العديد من الدول على الأمن الإلكتروني الذي يمكن تطبيقه لأغراض أمنية ويستخدم عادة في البنوك بشكل كبير

[1] – علواش كهينة: مخاطر الجريمة الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بين اختراق الخصوصية وآليات المواجهة، مجلة دراسات، العدد2، تاريخ النشر: نوفمبر 2022، ص96.

وقد عقد فريق الانتربول اجتماعه السابع في الفترة مابين 12 إلى 16 سبتمبر لسنة 2020 تزامنا مع الهجمات السالفة الذكر لتقييم تهديدات هذه الجرائم، وشارك في هذا الاجتماع أكثر من 90 شخص من 32 بلدا عضوا و4 منظمات، و13 هيئة عامة وخاصة.[1]

على مستوى مجلس أوروبا:اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الإجرام السيبيريأكدت على ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات العامة التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية، والتشريعات الوطنية، واعتمد المجلس الأوروبي الطابع الدولي لجرائم الكمبيوتر منذ عام 1976، وأنشأت لجنة الخبراء الأوروبية في عام 1996 لجنة تتعامل مع مشكلة الجريمة السيبيرية، عملت هذه اللجنة بين سنة 1997 و2000 على الاتفاقية التي اعتمدها البرلمان الأوروبي في الجزء الثاني من جلسته العامة في شهر أفريل 2001 وتم التصديق عليها من قبل 30 دولة سنة 2010، ومن أهداف الاتفاقية:

- توحيد الإجراءات القانونية
- جمع معلومات عن حركة البيانات
- تسليم المجرمين ضمن التعاون الدولي.[2]

والدول الأعضاء في مجلس أوروبا وغيرها من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية تهدف إلى تحقيق وحدة أكبر بين أعضائه، وتعزيز التعاون بين الدول، من خلال سياسة جنائية مشتركة، بهدف حماية المجتمع من الجريمة الالكترونية، وقد اتفقت الدول والحكومات والأعضاء على النقاط التالية:

- جهود الاتحاد الدولي للاتصالات حيث يوفر الاتحاد الدولي للاتصالات الذي يضم 192 دولة و 700 شركة من القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، حيث وضع مخطط لتعزيز الأمن الالكتروني العالمي وأدى هذا التطور الكبير في شبكة المعلومات إلى إنتقال المجرمين من دولة إلى أخرى ،وبالتلي أدرك المجتمع الدولي أنه أصبح من الصعب على أي دولة القضاء على الجرائم العابرة للحدود ،وهذا راجع إلى صعوبة الإجراءات العامة للأجهزة الأمنية في كل دولة كون هذه الأجهزة لا تستطيع تجاوز حدود دولتها ،وبالتالي أصبح من الضروري تكاثف الجهود الدولية والتنسيق فيما بينها كربط شبكات الإتصالات والمعلومات ، وتفعيل جهود المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)

ومن أهم أهداف هذا الإتحاد نذكر:

---

[1] – فريق الانتربول العامل يلقي الضوء على التهديدات السيبيرية في الأمريكيتين، https://www.ikterpol.int 03/01/2013. اطلع عليه بتاريخ سبتمبر 2022

[2] – فاروق خلف: الآليات القانونية لمكافحة الجريمة المعلوماتية، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثاني، سنة 2015، ص13.

– وضع استراتيجيات لتطوير نموذج التشريعات السريانية يكون قابل للتطبيق محليا وعالميا بالتوازي مع التدابير القانونية الوطنية والدولية المعتمدة.

– وضع استراتيجيات مناسبة للتعامل مع السياسات المتعلقة بجرائم الانترنت.[1]

– على مستوى القضاء الدولي :

باعتبار الجرائم الالكترونية لا تخضع لأي حدود ولا تعرف سيادة الدول أصبح من الصعب إخضاعها لنظام قانوني تتكفل به دولة معينة وبمفردها بالتصدي لهذا النوع من الجرائم، وبالتالي أصبح من الضروري تطوير التشريعات الدولية وبالتوازي خلق مجال للتعاون الدولي يتماشى والتطورات المتسارعة في أساليب ارتكاب الجرائم الالكترونية وإنشاء آليات جديدة من أجل التصدي لهذه الجرائم ومكافحتها، ومن أجل ذلك كان هناك تعاون بين السلطات القضائية لبلدان العالم وهذا من أجل تمديد الولاية القضائية ويتجلى هذا القانون في المجال الأمني والمساعدة القضائية، وتتمثل صورة هذا التعاون في تبادل المعطيات المتعلقة بالجريمة والمعلومات التي تسمح بكشف هوية المجرمين مادام أنه يستحيل على الدولة بمفردها القضاء على هذه الجريمة، فالأجهزة الأمنية لا يمكنها تعقب مرتكبي جرائم الانترنت ونشرها، كذلك التعاون في إطار المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الأنتربول" ثم القيام بعمليات أمنية مشتركة.[2]

كما تمثلت صور التعاون الدولي في المجال القضائي في تبادل المعلومات، والتي تتم بواسطة تبادل البيانات والوثائق والمواد الاستدلالية، والتي تطلبها سلطة قضائيةمثل الجنسية والسوابق القضائية للمتابعين لمثل هذه الجرائم وهذا ما ورد في الفقرة 6 و7 من المادة الأولى من معاهدة الأمم المتحدة النموذجية لتبادل المساعدة في المسائل الجنائية، وكذلك الفقرات 3 و4 من المادة الثامنة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

وكذلك من بين صور التعاون نجد ما يطلق عليه نقل الإجراءات، ويقصد بها أن تقوم دولة ما باتخاذ جملة من الإجراءات الجنائية بصدد جريمة ارتكبت في اقليم دولة أخرى مضمون هذه الإجراءات مساعدة تلك الدولة في التحقيق في الجريمة التي ارتكبت على أراضيها وبالتالي الوصول إلى المجرم.

---

[1] – فاروق حلف: مرجع سابق، ص: 12.

[2] – قزران مصطفى، زرقان عبد القادر: الآليات الدولية لمكافحة الجريمة الالكترونية، مجلة صوت القانون، العدد2، سنة 2022، ص ص: 1226، 1227.

وكذلك الإنابة القضائية الدولية ويقصد به اتخاذ إجراء قضائي من أجل الفصل في مسألة معروضة على السلطة القضائية تعذر على الدولة التي تقدمت بطلب الإنابة القيام به بنفسها والهدف من ذلك هو تسهيل الإجراءات الجنائية.[1]

-على مستوى الطرق التقنية لمكافحة الجريمة الالكترونية:

من بين اساليب مكافحة الجريمة الالكترونية اعتماد الطرق التقنية والتي بدورها تشمل قسمين هما الحماية التقنية العامة والحماية التقنية الخاصة، فالحماية التقنية العامة وتتمثل في نظام الترشيح والحجب واعتماد تقنية التشفير ،ويعتبر تطوير البرمجيات المقاومة للهجمات السيبرانية من خلال تزويد أنظمة أمن المعلومات بأحدث الأساليب والتقنيات للتصدي إلى الهجمات السيبرانيةالمحتملة من بين أهم الطرق التقنية الهامة لمكافحة هذا النوع من الجرائم .

- **اعتماد نظام الترشيح والحجب:** هو أسلوب لحجب صفحات معينة، وهذا النظام معمول به في عدة دول، ورغم فعالية نظام الترشيح والحجب في منع النفاذ إلى المواقع الإباحية، مواقع المخدرات، إلا أن كفاءتها تبقى محدودة لأن هناك من يستطيع النفاذ إلى هذه المواقع المعينة بالحجب عن طريق البروكسي، ورغم اعتباره من عدة جهات أنه تقييد للحرية ألا أنه يبقى ضروري لحماية الشباب وخاصة القصر من المواقع الإباحية والإرهاب والمخدرات،وهناك عدة أنواع من التقنيات التي تعتبر من بين الخطط الشاملة التي تهدف إلى وقف التهديدات الإكترونية ومن بينها تقنيات الخداع الدفاعي والمتمثل في تحديد الهجمات في وقت مبكر ونقل البيانات الهامة قبل الوصول إليها أو إتلافها

- **اعتماد تقنية التشفير:** ويقصد بالتشفير هو استعمال رموز خاصة بمعلومات ما يريد صاحبها إرسالها أو تمريرها غير قابلة للفهم من قبل الغير، وهي من أنجع الوسائل للحفاظ على سرية المعلومات المتبادلة إلكترونيا وعليه فالتشفير هو أساسا لا يخرج كونه الكتابة بالرموز، وكلما كانت الكتابة معقدة كلما كان اختراقها أصعب.[2]

7- 2 آليات مكافحة الجريمة على مستوى الدول العربية:

الجريمة الالكترونية هي جريمة عابرة للحدود يتم ارتكابها من خلال شبكة الانترنت وبالتالي فهي تتميز بصفة التعقيد وصعوبة الملاحقة لمرتكبي هذا النوع من الجرائم في الوطن العربي، ولعل أبرز ما يمز هذه الآليات هو

[1] - قزران مصطفى، زرقان عبد القادر: مرجع سابق، ص 1229.

[2] - أنيس العذار: مكافحة الجريمة الالكترونية ، المجلة الالكترونية للبحث القانوني، العدد 1، سنة 2018، ص: 734

التشريعات العربية التي باتت تتكيف مع هذه الجرائم، لأن هذا النوع من الجرائم أصبح يرتكب بأساليب متطورة ولهذا وجب مواكبة هذا التغير في ارتكاب الجرائم بسن قوانين تتماشى وطبيعة الجرم المرتكب وقد اتخذت مجموعة من الدول العربية مجموعة من الإجراءات هدفها الحد من انتشار الجريمة، من بين هذه الإجراءات نذكر:

-**التحقيق في الجرائم الالكترونية عن طريق إجراء التفتيش:** يعتبر التحقيق في أي جريمة أول مرحلة من مراحل الدعوى الجزائية، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات تباشر السلطات المخولة لذلك باتخاذها من أجل جمع الأدلة والمعلومات وكل ما يساعد في الكشف عن أسباب الجريمة والمجرم الذي ارتكبها، ومن بين أهم هذه الإجراءات نجد:

هو البحث عن أداة الجريمة وكل ما له علاقة بها أو بمرتكبها وهذا بالنسبة لكل الجرائم، وبالنسبة للجريمة الالكترونية هو البحث عن المكونات المادية للحاسوب وكذا المكونات المعنوية كالبيانات والمعلومات، كما أن حكم تفتيش المكونات المادية يختلف عن المعنوية، حيث أن المادية تخضع لطبيعة المكان الموجودة فيه المكونات، هل هي أماكن عامة أو خاصة، لأن المكان ليس له أهمية فيما يخص مجال التفتيش.[1]

أما التفتيش في المكونات المعنوية للحاسب الآلي فقد أثار خلاف كبير في الفقه، فمنهم من أجاز تفتيش وضبط البيانات الالكترونية بمختلف أشكالها، ومنهم من رأى بأن المفهوم المادي لا ينطبق على بيانات الحاسب غير المرئية أو غير الملموسة وبالتالي هناك قصور تشريعي، ونجد أن بعض الدول العربية تعرضت في قوانينها إلى موضوع التفتيش نذكر منها دولة الأردن، حيث نص المشرع الأردني بموضوع التفتيش عن المكونات المعنوية للحاسب الآلي على أنه يجوز لموظفي التفتيش الضابطة العدلية بعد الحصول على إذن من المدعي العام، أو من المحكمة المختصة الدخول إلى إلى أي مكان يشير إلى ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون،كما تبنت مديرية الأمن العام خطة لإعداد مجموعة من الضباط المؤهلين من مهندسين وفنيين ومبرمجين وبالمعدات والأجهزة اللازمة للقيام بملاحقة المجرمين الإلكترونيين والتصدي لهذا النوع من الجرائم ،حيث تم إنشاء قسم خاص بالتحقيق في كل الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والإنترنت وسعى هذا القسم إلى تحقيق مفهوم الأمن الإلكتروني الشامل

-**التحقيق في الجرائم الالكترونية عن طريق إجراء الخبرة:**

[1] – مخلد إبراهيم الزغبي: فاعلية القوانين والتشريعات العربية في مكافحة الجرائم الالكترونية "دراسة مقارنة"، االمجلة العربية للنشر العلمي، العدد 37، سنة 2021، ص 287.

ويقصد بذلك أن يقوم المحقق الجنائي بالاستعانة بأهل الخبرة وذلك تحقيقا لمبدأ هام وهو مبدأ التخصص نظرا لكون الخبرة هي تقدير مادي وذهني يبديه أصحاب الفن أو الاختصاص لا يستطيع القائم بالتحقيق معرفتها، لأن الجريمة الالكترونية قد تكون تزوير مستندات أو غش أثناء بث البيانات، أو إطلاق فيروسات أو قرصنة، أو تجسس وبالتالي يتطلب ذلك اللجوء إلى خبير في هذا المجال.[1]

وقد ركز المشرع القطري غلى تحديد مختلف الحالات التي تصنف ضمن الجرائم الالكترونية وتبعات ذلك من ناحية العقوبات التي ستفرض على كل مرتكب لها، حيث عمل القانون على تحديد مختلف أنواع الجرائم الالكترونية التي يمكن ارتكابها وكذا العقوبات المختلفة الموافقة لها، حيث أن المجرم الالكتروني الذي يرتكب جريمة التعدي على أنظمة وبرامج وشبكات المعلومات والمواقع الالكترونية تسلط عليه عقوبة ثلاث سنوات حبس وغرامة مالية قدرها 500000 ريال، وهذا بمجرد الدخول، أما إذا ما حصل على معلومات وبيانات حولها تضاعف له العقوبة، أما في ما يخص التزوير والاحتيال الالكتروني فقد حددت العقوبة بـ عشر سنوات حبس و200000ريال في حال التزوير محرر الكتروني غير رسمي والقيام باستعماله، كما أشار القانون إلى الجرائم المتعلقة بالتعدي على حقوق الملكية كحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والتي تمثلت عقوبتها بثلاث سنوات حبس وغرامة مالية تقدر بـ 500000 ريال.

وقد اعتمدت الدولة القطرية على عامل مهم وهو التدريب الوظيفي للتعامل مع الهجمات الالكترونية والمتمثل في تدريب الموظفين في مختلف المجالات لكيفية التعامل مع نوع الجريمة الالكترونية، وذلك من خلال التدريب على توفير الحماية لمختلف الأنظمة، والعمل على كشف الجرائم قبل حدوثها وإحباطها بمجرد اكتشافها.[2]

ونجد المشرع المصري وما جاء به القانون رقم 175لسنة 2018 قد جرم في المادة 15 كافة الجرائم التي يتجاوز من خلالها الشخص حدود الحق في الدخول، حيث عاقب المشرع المصري مرتكب تلك الجريمة بالحبس لمدة لا تقل عن 6 أشهر وبغرامة لا تقل عن 30000جنيه ولا تتجاوز 50000جنيه، وذلك لكل من دخل إلى موقع أو حساب خاص أو نظام معلوماتي دون إذن أو السماح له بذلك. كما جرم الدخول غير المشروع للمواقع وعاقب كل من قام بذلك بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن 50000جنيه ولا تتجاوز 100000 جنيه

[1] – مخلد إبراهيم الزغبي: مرجع سابق، ص ص: 288، 289

[2] – فايزة مخلوفي: مرجع سابق، ص: 1.

وقد فرق المشرع المصري بين مجرد الدخول وبين ما يفعله الجاني، فإذا نتج عن هذا الدخول غير المشروع حدوث أتلاف أو محو أو تغير أو نسخ أو إعادة نشر للبيانات أو المعلومات الموجودة على ذلك الموقع تكون العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة ما بين 100000جبيه و 200ألف جنيه.

أما في الإمارات في سنة 2012 نجده جرم الاختراق في حد ذاته دون النظر إلى ما يترتب عليه من أفعال، كما هو الحال في القانون المصري، حيث عاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن 100000 درهم ولا تزيد عن 300000 درهم، كل من دخل موقع الكتروني، أو نظام معلوماتي، أو شبكة معلومات بدون تصريح.[1]

أما في تونس نجد أن المشرع التونسي لم يتخلف عن سائر التشريعات العربية للتصدي للجرائم الالكترونية ومحاصرتها، فقد تدخل في عدة مناسبات لتنظيم ميدان التكنولوجيا والاتصال، ففي سنة 2001 سعى المشرع التونسي إلى تنظيم شبكات الاتصالات والترددات الراديوية وأحداث الهيئة الوطنية للاتصالات وأقر عقوبات جزائية وإدارية، وفي دستور 27 جانفي 2014 في الباب المتعلق بالحقوق والحريات وبالتحديد الفصل 24 منه والذي نص على أنه "تحمي الدولة الحياة الخاصة وحرمة المسكن وسرية المراسلات والاتصالات والمعطيات الشخصية"

وقد ساير فقه القضاء التونسي هذا التطور التشريعي وذلك من خلال تطويع النصوص والإجراءات القانونية لمسايرة ما يفرضه الواقع اللامادي من تأثيرات على حقوق المتقاضين.[2]

وقد نص المرسوم الرئاسي على عقوبات سجنية وغرامات مالية تسلط على جرائم أعداد أخبار زائفة بمدة خمسة سنوات سجن وبغرامة قدرها خمسون ألف دينار كل من يتعمد استعمال شبكات وأنظمة معلومات واتصال لإنتاج أو ترويج أو نشر أو إرسال أو إعداد أخبار أو بيانات أو شائعات كاذبة أو وثائق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير بهدف الاعتداء على حقوق الغير، أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو بث الرعب بين السكان.[3]

---

[1] – نرمين نبيل الأزرق: محددات المسؤولية الجنائية لجرائم الاختراق أو الاعتراض والانتحال، وآليات الضبط والردع في التشريعات العربية في العصر الرقمي "دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة البحوث الإعلامية، العدد56، سنة 2021، ص ص: 1061، 1062.

[2] – الجرائم الالكترونية الواقعة على الأشخاص في القانون التونسي:https://globalfreedonoferxpression.columbia.edu أكتوبر 2021.

[3] – هاجر عبيدي: قانون مكافحة الجرائم الالكترونية ، قضاء على الشائعات أم على حرية التعبير في تونس، 21 سبتمبر 2022، اطلع بتاريخ 2023/01/20 https://rassef22.net

أما في دولة المغرب نجد بأنه قد صادق على الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة هذا النوع من الجرائم، وتعتبر الجريمة الالكترونية من أكثر أنواع الجرائم أهمية على المجتمع كافة، وبالتالي فعقوبة الجرائم الالكترونية من العقوبات الصارمة جدا، والتي يتم فرضها على كل من تأكد تورطه في هذه الجريمة، وتنص العقوبة على أنه من حصل على كمية نقود أو أوراق نقدية أو على إمضاء أو على تسليم ورقة وكان ذلك عن طريق التهديد بإفشاء أو إثبات أفعال مشينة، سواء كان التهديد شفهيا أو كتابيا يعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وغرامة مالية من مائتين إلى ألفي درهم.

وتتراوح عقوبة الجرائم الالكترونية والتي نص عليها القانون الجديد بالسجن ما بين شهر وعشرة سنوات وغرامة مالية تتراوح مابين ألفي درهم إلى مليوني درهم ويسمى هذا القانون بـ (قانون الإخلال بسير نظام المعالجة الآلية للمعطيات)

وقد عملت الحكومة المغربية على إقامة هيئة متخصصة لاستقبال جميع القضايا والبلاغات التي تأتي من الأشخاص وأطلقت عليها الهيئة العامة لمكافحة الجريمة الالكترونية في المغرب فأي فرد قد يتعرض لمثل هذا النوع من الجرائم عليه التواصل على رقم مكافحة الجرائم الالكترونية.[1]

7-3 مكافحة الجرائم الالكترونية في الجزائر:

7-3-1- تعريف الجريمة لدى المشرع الجزائري: يعرف المشرع الجزائري الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال بأنها جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الالكترونية.

إذن فالمشرع الجزائري قد اصطلح على تسمية الجرائم الالكترونية بمصطلح الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وبالتالي فالمشرع الجزائري اعتمد على معيار الجمع بين عدة معايير لتعريف الجريمة الالكترونية أولها معيار وسيلة الجريمة وهو نظام الاتصالات الالكترونية، وثانيها معيار موضوع الجريمة هو المساس بالأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وثالثها معيار القانون الواجب التطبيق أو الركن الشرعي للجريمة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

[1] – عقوبة الجرائم الالكترونية في المغرب: مجلة النصحة القانونية، 30 ديسمبر 2021، أطلع عليه 2023/01/20 https//www.legalodvice.online

كما أن المشرع الجزائري قد حدد نطاق الجريمة وذلك عن طريق إقراره بأن الجريمة الالكترونية ترتكب في نظام معلوملتي أو يسهل ارتكابها عليه.[1]

باعتبار الجريمة الالكترونية من أخطر الجرائم التي تمس معظم القطاعات الحيوية لكل دولة، فهي تؤثر على الجانب الاقتصادي والأمني والسياسي وغيرها من المجالات الحيوية، ولهذا كان لابد على المشرع الجزائري أن يتصدى لهذه الجرائم وما يصاحبها من أضرار معتبرة على الأفراد والمجتمعات وجميع المؤسسات خصوصا مؤسسات الدولة، حيث عمل المشرع الجزائري على تعديل العديد من القوانين الوطنية، وعلى رأسها قانون العقوبات لجعلها تتجاوب مع التطورات الإجرامية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقد أعطى هذا المشرع أهمية لمظاهر مكافحة الجريمة الالكترونية من خلال التطرق إلى دور القوانين العامة الجزائرية وكذا الهياكل الخاصة بمكافحة هذا النوع من الجرائم.[2]

-**القواعد الموضوعية المنظمة للجريمة الالكترونية لدى المشرع الجزائري:** لقد كان المشرع الجزائري وقبل سنة 2004 بعيد نوع ما على تطبيق قوانين في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، لكن مع تزايد الجرائم الالكترونية وبأشكال وصور مختلفة كأنه لابد على المشرع الجزائري أن يواكب هذا التطور في نجال الجريمة ومن ثم عمل على إيجاد الإطار القانوني المناسب الذي يساعد على منع أو الحد من هذا النوع من الجرائم ومن أجل هذا قام المشرع الجزائري بإصدار قوانين معدلة ومتهمة لقانون العقوبات وأهم هذه التعديلات يتمثل في القانون 04-09 المؤرخ في 2009/07/05 والذي يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ونذكر بعض ما جاء في التعديلات ما يلي:

- **تعديل قانون العقوبات:** قسم المشرع الجزائري الجرائم الالكترونية إلى أربع طوائف تتعدد بحسب المصالح المحمية التي تتمثل أساسا في سرية هذه المعطيات أو تكاملها وتتمثل هذه الطوائف في جرائم الولوج إلى المعطيات المعالجة أليا عن طريق الغش والتزوير وكذا جريمة الحذف والتغيير والتخريب في هذه المعطيات، أيضا جرائم إفشاء أو نشر معلومات منصوص عليها في قانون العقوبات، جرائم معلقة بأمن الدولة ومؤسساتها،

[1] – نمديلي رحيمة: خصوصي الجريمة الالكترونية في القانون الجزائري والقوانين المقارنة، المؤتمر الدولي الرابع عشر طرابلس، بتاريخ 24، 25 مارس 2017، ص 100.

[2] – بوضياف اسماهان: الجريمة الالكترونية والإجراءات التشريعية لمواجهتها في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد11، سنة 2018، ص360.

ثم جرائم الشخص المعنوي والتي تعادل عقوبتها خمس مرات عقوبة الشخص الطبيعي وهذا في المادة 394 مكرر4 من قانون العقوبات.[1]

7-3-2-قانون الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال لدى المشرع الجزائري:

مع التطور التكنولوجي المتسارع في عدة مجالات وخصوصا ما يمس جانب الاتصال والذي صاحبته أنواع مختلفة ومستجدة من الجرائم الالكترونية كان لابد على المشرع الجزائري اتخاذ إجراءات جديدة لمواجهة هذا النوع من الجرائم وتمثل ذلك في إصدار القانون 09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها.[2]

يتكون هذا القانون والذي ينظم فضاء المعلوماتية بصفة عامة ومكافحة الإجرام المعلوماتي بصفة خاصة من ست فصول تتضمن تعريف الجريمة الالكترونية، والقواعد الإجرامية لتفتيش المنظومات المعلوماتية، إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ولقد أثار هذا القانون انتقاد بعض الحقوقيين وذلك بدعوى أنه يسمح بمراقبة الاتصالات الفردية من دون علم أصحابها دون أن يرتكبوا أي نوع من الجرائم وهذا حسب نظرهم يعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان، لكن في المقابل نجد أن هناك ما يبرر هذا القانون وذلك من خلال ما جاء به مضمون المادة 4 من القانون 09-04 والتي نصت على أربع حالات يجوز فيها فقط اللجوء إلى هذا الإجراء وهي:

- جرائم الإرهاب والتخريب وجرائم أمن الدولة.
- احتمال وقوع اعتداء على منظومة معلوماتية لتعدد مؤسسات الدولة والدفاع الوطني.
- ضرورة التحقيق والمعلومات القضائية.
- طلبات المساعدة القضائية بين الدول.[3]

---

[1] – نمديلي رحيمة: خصوصية الجريمة الالكترونية في القانون الجزائري والقوانين المقارنة، كتاب أعمال مؤتمر الجرائم الالكترونية المنعقد في طرابلس/لبنان، يومي 24، 25 مارس 2017، ص 105..

[2] – ربيعي حسين: آليات البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية، رسالة دوكتوراه علوم، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2016، ص170.

[3] – امحمدي بوزينة آمنة: إجراءات التحري الخاصة في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية(دراسة تحليلية لأحكام قانون الإجراءات الجزائية وقانون الوقاية من جرائم الإعلام) كتاب أعمال ملتقى آليات مكافحة الجرائم الالكترونية في التشريع الجزائري المنعقد في الجزائر العاصمة يوم 29مارس2017، ص57.

7-3-3-القواعد الإجرائية المنظمة لمكافحة الجريمة الالكترونية لدى المشرع الجزائري:

عدل المشرع الجزائري من قوانينه وهذا من أجل مواكبة التطور الهائل في صور الجريمة الالكترونية، حيث خص هذه الجرائم بجملة من الإجراءات نذكر منها:

- **تمديد الاختصاص المحلي:** عمد المشرع الجزائري إلى تمديد الاختصاص لضباط الشرطة القضائية، وقاضي التحقيق ووكيل الجمهورية، وهذا ما جاء في المادة 37 من قانون الإجراءات الجزائية وهذا إذا تعلق الأمر بالجريمة المنظمة وجرائم المعالجة للمعطيات، الإرهاب، تبييض الأموال، جرائم الصرف، وفي المادة 15 من القانون 09-04 نجد أنها قررت "أنه زيادة على قواعد الاختصاص المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، تختص المحاكم الجزائرية بالنظر في الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال المرتكبة خارج الإقليم الوطني عندما يكون مرتكبيها أجانب وتستهدف مؤسسات الدولة الجزائرية والدفاع الوطني والمصالح الإستراتيجية للاقتصاد الوطني ويتمتع قاضي التحقيق وحده بالإختصاص الأصيل لإجراء التحقيق، ونظرا لكثرة الإجراءات وتنوعها أجاز له القانون أن يندب غيره وهم ضباط الشرطة القضائية للقيام ببعضها وفقا لشروط يجب الألتزام بها

وبالمقابل نجد عبر العالم أن المدعون العامون يحتاجون إلى فهم الجرائم الالكترونية فهما جيدا،كما يجب أن يكون لديهم الأدوات المناسبة لتمكينهم من التحقيق مع الجناة ومقاضاتهم ،وكذلك حماية الضحايا ،وحتى يكون ذلك عمليا قام مكتب المخدرات والجريمة بالوليات المتحدة الأمريكية بالتركيز بشكل رئيسي على أمريكا الوسطى والشرق الأوسط وشمال شرق إفريقيا وجنوب شرق آسيا وذلك من خلال تحديد الأدلة الرقمية على الإتجار بالمخدرات التي يعتمد فيها على الشبكة المظلمة ، وهذا بالتعاون الدولي ،حيث تم تكوين فريق من الخبراء الحكوميين الدوليين المختصين في مجال مكافحة هذا النوع من الجرائم ،كما أن هذا الفريق يجتمع في مقر المكتب الموجود في فيينا

- **أساليب التحري:** تعتبر مرحلة التحري من بين المراحل التي لها أهمية كبيرة ،فهي تعطي صورة واضحة عن موضوع الجريمة وكيفية حدوثها والظروف التي رافقتها ومحاولة الكشف عن غموضها وملاحقة مرتكبيها،فهي بذلك تساعد سلطة الإتهام في تحريك الدعوى الجنائية وتسهل لها القيام بعملها ،كما أن هذه المرحلة تساعد على المحافظة على أدلةالجريمة وآثارهاخصوصا فيما يتعلق بالجرائم إلكترونية، حيث إستحدث المشرع الجزائري أساليب التحري الخاصة بهذا النوع من الجرائم لمل يتماشى والوجه الجديد للإجرام، وذلك من خلال جعل القضاء والشرطة تتكيف مع الإجرام الجديد مستمدة شرعيتها من المواثيق الدولية التي صادقت

عليها الجزائر وخاصة المادة 20 من اتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة والتي أدرجت الجريمة الالكترونية كشكل من أشكال الجريمة المنظمة، تمثلت هذه الأساليب في بعض جوانبها القانونية نذكر منها:

– اعتراض المراسلات التي تتم عن طريق وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وهي عملية مراقبة سرية للمراسلات السلكية واللاسلكية في إطار البحث والتحري عن الجريمة وجمع الأدلة والمعلومات حول الأشخاص المشتبه فيهم في إرتكاب الجريمة أو المشاركين في إرتكابها

– وضع الترتيبات التقنية دون موافقة المعنيين من أجل التقاط وتثبيت وبث وتسجيل الكلام المتفوه به بصفة خاصة أو سرية من طرف شخص أو عدة أشخاص يتواجدون في أماكن خاصة أو سرية من طرف شخص أو عدة أشخاص يتواجدون في أماكن خاصة أو عمومية أو التقاط صور لشخص أو عدة أشخاص يتواجدون في مكان خاص.

– جواز التسرب أو الاختراق للكشف عن الجريمة الالكترونية.

–**التفتيش:** باعتبار الجريمة الالكترونية من الصعب إثباتها لذلك يجيز المشرع الجزائري التفتيش في المنظومة المعلوماتية ضد كل جريمة يحتمل وقوعها، وقد جاء في المادة 47 الفقرة الرابعة من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري بإمكانية التفتيش والضبط على المكونات المعنوية للحاسوب وهذا من خلال النص التالي: "إذا تعلق الأمر بحرية ماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات يمكن لقاضي التحقيق أن يقوم بأية عملية تفتيش أو حجز ليلا أو نهارا وفي أي مكان على امتداد التراب الوطني أو بأمر ضباط الشرطة القضائية للقيام بذلك"، وقد حدد المشرع الجزائري أوقات التفتيش من الساعة الخامسة صباحا إلى الساعة الثامنة مساءا إذ لا يجوز الخروج على هذه الأوقات إلا في حالات إستثنائية مثل حالات جرائم المخدرات،وجرائم الإرهاب،وجرائم غسيل الأموال، والجرائم المتصلة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات والجرائم المنظمة بصفة عامة

– **التوقيف تحت النظر:** لقد قام المشرع الجزائري بتمديد التوقيف تحت النظر الممنوح لضباط الشرطة القضائية مدة واحدة، إذا تعلق بالجريمة الالكترونية حسب المادة 5/51 من الأمر 15–02 المؤرخ في 23 جويلية 2015 حيث يوضع الشخص الذي تتوافر ضده دلائل قوية على ارتكاب الجريمة الالكترونية في مركز الشرطة أو الدرك الوطني لمدة يحددها المشرع كلما دعته الضرورة لذلك، على أنه لا يجوز أن تتعدى مدة التوقف للنظر 48 ساعة ماعدا بعض الجرائم الخطيرة التي خصها المشرع باستثناءات.[1]

[1] – سعيدة بوزنون: مكافحة الجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 52 سنة 2019، ص ص: 50، 51.

ثانيا: المجرم الالكتروني

تمهيد:

المجرم الالكتروني أو ما يطلق عليه المجرم المعلوماتي أو مخترقوا أمن الشبكات، هو المجرم الذي يستطيع أن يستخدم الحاسوب الالكتروني وملحقاته، وكل وسائل الاتصال على اختلاف أنواعها، وذلك بالقيام بسلوك إجرامي ينتج عنه اضطرابات في المجتمع المحلي أو الدولي، مما يخلف آثار تدميرية على جميع المستويات، هذا السلوك يدخل ضمن الجرائم التي يطلق عليها الجرائم الالكترونية، هذه الأخيرة لها مميزات وأشكال تختلف عن بقية الجرائم الأخرى، وبذلك فالمجرم الذي يقوم بهذا النوع من الجرائم يتميز هو الآخر بخصائص تختلف عن خصائص المجرم التقليدي، فهو يتميز بخصائص نفسية ومعرفية وأخرى سلوكية تكاد تكود مختلفة عن تلك التي يتميز بها بقية المجرمين ،كما انه لم يقتصر مفهوم المجرم الإلكتروني على التلاعب بأجهزه الكوبيوتر فحسب بل تعدى ليشمل أيضا أي نوع من التكنولوجيا يتم إستخدامها بطرق غير مشروعة،كما أن بدايات التعرف على المجرم الإلكتروني،ووصفه لم تكن حديثة النشأة ،حيث تفيد بعض الدراسات أن إستخدام المصطلحات الخاصة بتسمية المجرم الذي يعتمد على الحاسب الآلي المرتبط بالأنترنت كانت في بداية فترة الثمانينيات،وقد أستخدمت لاول مرة مصطلح **الهاكرز في هذه الفترة، وقد نسب ذلك** إلى كاتب الخيال العلمي "**وليم جيبسون** سنة 1984،وقد مر بأربعة أجيال إبتداءا من فترة الستينيات ليصل إلى ما هو عليه الآن، وعادة يطلق لفظ الهاكرز الآمن لمستخدم الحاسوب الذي يكون غرضه وهوايته الدخول غير المصرح في أنظمة الحاسوب دون أن يقوم بفعل يؤذي أو يتلف أو يخرب، فهو فقط يسبح بحرية لإشباع هوايته،بمعنى أن هذا المجرم في نظر القانون لا يسعى إلى ارتكاب سلوك إجرامي خطير باعتباره لا يقوم بإلحاق الأذى بمن إخترق حساباتهم دون علمهم، بل قام بذلك من باب التسلية والفضول،ومع التطور التكنولوجي المتسارع والذي مس العديد من القطاعات الهامة والحساسة،خصوصا فيما يتعلق بطرق الإتصالات التي أصبحت تعتمد بشكل شبه كلي على التقنيات الحديثة المرتبطة بالأنترنت ،أدى ذلك إلى ظهور نمط جديد من المجرمين الإلكترونيين أطلق عليه تسميات مختلفة تتماشى وخطورتهم الإجرامية،فظهر بذلك ما يطلق عليه مصطلح **كراكر** وهو مجرم سيء النية، وذلك كونه يهدف من وراء اختراقه إلى إحداث أضرار للغير وإلحاق الأذى بهم بقدر المستطاع ،وتتنوع بذلك جرائمه،فقد تكون جريمة إتلاف،أو تخريب، أو إرهاب،أو ابتزاز، أو غير ذلك من

السلوكات الإجرامية، ويبدو أن هذا المصطلح في طريقه إلى التقليص لينتهي إلى مصطلح مجرم الأنترنت أو المجرم الإلكتروني.[1]:

1- مفهوم المجرم الالكتروني:

لقد أطلق على هذا النوع من المجرمين مصطلح **الهاكرز Hackers** ويقصد بها الإنسان الذي له قدرة استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي، وتتمتع بقدر من الذكاء والمهارة.

وكلمة Hackers لها معان مختلفة، حيث أشار إليها في قاموس إكسفورد بأنها تعني القطع بأداة حادة، والضرب بعنف، كما تشير إلى العلاج السريع، وكذلك الحل المبتكر، ثم استخدمت فيما بعد للإشارة إلى الشخص الذي يستخدم الحاسب الآلي للدخول غير المشروع على البيانات المخزنة بداخله، ثم أشار هذا المفهوم في فترتي الستينات والسبعينات من القرن الماضي إلى الشخص الذي يتصف بالخبرة في فهم البرامج، ولغة تشغيل الحاسب الآلي ونظمه، وكذلك الذي يسعى إلى تصميم البرامج وتعديلها، وتوسيع مداركه، ثم تطور هذا المفهوم خلال فترة الثمانينات ليصف بذلك الشخص الذي يستخدم الحاسب الآلي بطريقة غير مشروعة، ويقوم بالنسخ غير القانوني للبرمجيات الخاصة بالحاسب الآلي، وصناعة الفيروسات ونشرها.

وفي أواخر الثمانينات إلى اليوم استخدم مفهوم "الهاكرز" "Hackers" لوصف الأشخاص الذين يقتحمون بطريقة غير شرعية أنظمة الحاسب الآلي، واستخدامها في الأنشطة غير القانونية والتدميرية.[2]

والهاكرز أو القرصان أو مخترق (Hackers) هم مبرمجون محترفون في مجالات الحاسوب، فإذا كان مخرب يطلق عليه بالانجليزية (Black Hat Hacker)، أما إذا كان أخلاقي أي لا يقوم بسلوك إجرامي يطلق عليه (white Hat Hacker) وهو الذي يعمل في أمان الشبكة والأمن المعلوماتي، أما إذا كان شخص غير محدد اتجاهه وغامض، فيطلق عليه (Gray Hat Hcaker)، فقد يقوم بعمل إجرامي، أي يقوم مقام الهاكرز الأسود، وبعض الحالات يقوم بالمساعدة في مجال الحماية والأمن من الاختراقات غير المشروعة على الشبكة أي تقوم مقام الهاكرز الأبيض، وعموما فإن كلمة "هاكرز" أطلقت على مجموعة من المبرمجين الأذكياء الذين يحاولون اقتحام الأنظمة، وليس بالضرورة أن يكون في نيتهم ارتكاب جريمة أو جنحة، ولكن قد يكون لهم فضول في

---

[1] – اتحاد المصارف العربية: المجرم الالكتروني ومضاره على العمل المصرفي، تم إسترداده بتاريخ 24/03/2023 https//uabonline.org/ar

[2] – هاني خميس أحمد عبده: سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص: 247، 248.

عملية تحدي الأنظمة واختبار قدراتهم في التعامل مع الحاسب الآلي، إلا أن القانون يعتبرهم دخلاء ولا يحق لهم القيام بذلك.[1]

2- الأنماط المختلفة للمجرمين الالكترونيين:

لقد كشفت الدراسات أن هناك عدة أنماط للمجرمين الالكترونيين، بناءا على خصائص مختلفة، كالعمر والمستوى الثقافي، ومدى مواكبة هؤلاء المجرمون لتطور التكنولوجيا واستخداماتها، وفروقات الفردية،والمتمثلة أساسا في القدرات الفكرية والمهارات التي يتمتع بها كل مجرم والتي تميزه عن بقية المجرمين ،فهو مجرم يختلف عن المجرم التقليدي ،من حيث الذكاء والتكيف الإجتماعي وغير ذلك من الميزات خصوصا تحكمه في التقنية،وغيرها من الخصائص التي يمكن أن تحدد أي نوع من الجرائم التي يمكن القيام بها، وهؤلاء المجرمون عادة ما ينظرون إلى جرائمهم على أنها تسلية يقومون بها من أجل اللعب واللهو، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن القيام بسلوكهم الإجرامي يكون سهل، نظرا لأن أداة الجريمة سهلة وفي متناولهم والمتمثلة في الحاسب الآلي، هدفهم من ذلك هو حل مشكلاتهم الشخصية، والضغوط المالية التي يعاني منها المجرم.

وقد ذهب خبراء أمن الحاسب الآلي ورجال القانون إلى أن هناك قسمين أساسيين لهؤلاء المجرمون، هما المحترفون والهواة:

2-1-المحترفون: هو إما يكونوا ممن يحملون درجات جامعية عليا في تخصص الكمبيوتر والمعلوماتية، ويعملون محللي نظم ومبرمجين، ويكونوا على دراية ببرامج التشغيل ومعرفة عميقة بخباياها والثغرات الموجودة بها، ويقومون باقتحام الأنظمة بطريقة غير مشروعة، مستخدمين أسلحتهم البرمجية العلمية، تكون دوافعهم الجشع، والقيام بأنشطة تدميرية.

2-2-الهواة: وهم نوع من المجرمين يكونوا حاملين لدرجة علمية تساعده في الاطلاع على كتب مكتوبة بلغات أخرى غير لغته، كالأدب الانجليزي،او الفرسي أو غيرها من اللغات العالمية المعروفة ، أو لديه هو آلية قوية في تعلم البرمجة ونظم التشغي البرمجية ،كما يمكنهم التسلل إلى بعض المواقع بعناية ويتلفون النظام أويسرقون محتوياته ويتمتعون بإدراك واسع

2-3- الهواة والمبتدئون (newbies): ويطلق عليهم أيضا اسم الهاكرز ذوي القبعات البيضاء (white Hat Hacker)، ويسمون أيضا بالهاكرز الأخلاقي"Ethical Hackers"، ولهذا النوع من المجرمين خطورة إجرامية بالرغم من سلامة نواياهم ومقاصدهم، حيث يقومون باكتشاف الثغرات ونقاط الضعف في الشبكات

[1] - بحوث: بحث عن أنواع الهاكرز، https://bo7oth.net أطلع عليه بتاريخ 2023/04/03.

والأجهزة المتصلة بشبكة الانترنت، وغالبا ما يقعون في الكثير من المشاكل لأنهم ليسوا على دراية بما يفعلونه، فهؤلاء يعتمدون على الآخرين لتعلم مهارات الاختراع وأدواته من خلال البحث في مواقع الانترنت وقراءة المجلات، ويقضون معظم أوقاتهم في حجرات الدردشة ويطورون باستمرار معارفهم، ولا يمنعهم ذلك بأن يكون لهم طموح في الوصول إلى أن يصبحوا "هاكرز" بالمعنى الحقيقي للكلمة، أي المعنى السلبي لهذه الكلمة، وغالبا هذا النوع لديهم معرفة بسيطة بتكنولوجيا الحاسب الآلي، ويحصلون على البرامج من خلال شبكة الانترنت، وبالتالي يطلق على هذا النمط كذلك بأنه بمثابة طفولة الجريمة المعلوماتية

2-4-الهاكرز المثاليون (الصبية) Idealists Hackers (cyberpunk)**:هذا النوع من المجرمين الإلكترونيين هم أولائك النوع من المجرمين الذي يسعى دوما إلى تنمية مجال معرفته،وخبرته حول إستخدام التقنيات الجديثة،و** هم **الهاكرز** الذين يتحولون من مبتدئين إلى نمط آخر لهم خبرة، أي أنهم من النوع الذي يحدد هدفه مسبقا،فهم بذلك يعلمون ما يفعلون، حيث يقومون بالدخول إلى محرك البحث جوجل ويخترقون الفيسبوك، أو الواتس آب، أو التجسس عبر إحدى التطبيقات الذي يسمح لهم بالقيام بتلك السلوكات غير المشروعة، وبالتالي لهم دور سلبي وخطير، كما أن لهم قدرة على التخفيحتى لا يقعون في قبضة المصالح الأمنية المختصة،وبالتالي يستطيعون تجنب الوقوع تحت طائلة القانون، وعادة هم من النوع الذي يكون بعيد كل البعد عن أن يكون عرضة للقبض عليه بمعنى ليس لديه سوابق إجرامية، ولهم هدف أن يكون لهم شهرة من خلال أفعالهم، وذلك في وسائل الإعلام المختلفة، ويحبون تسليط الأضواء عليهم، فهم ينظرون إلى أن شبكة الانترنت تمنحهم الحرية التي يبحثون عنها، كما أنهم من النوع الذي يعتبرون أنفسهم غير مجرمين بل يعتقدون أنه من واجب المجتمع أن يشجعهم على سلوكاتهم، لانهم يعتبرون ذلك ما هو إلا نشاط يساعد الكثير في إكتشاف كل ماهو جديد،ويقدم لهم خدمات مجانية من أجل تسيير حياتهم، وهذا يعتبر من أخطر الأشياء ومثال على ذلك إختراق أي نظام حسب إعتقادهم ليس بالسلوك الإجرامي، وهذا لكون أن عملية الإختراق لأي نظام تساعد في اكتشاف نقاط الضعف الخاصة بالبرنامج، وبالتالي يدخل كل ما يقومون به في مجال التسلية، والدعاية، وإظهار التفوق والبراعة، والقدرة على اختراق أساليب تأمين أنظمة تشغيل الحاسب الآلي،وهذا في حد ذاته يعتبر إنجاز علمي يستحق التشجيع والمكافأة.

2-5-المجرمون المحترفون (Carres Criminel): أو ما يطلق عليهم ذو القبعات السوداء وهم من أخطر الفئات، لأنهم يقومون بأفعالهم عن قصد، وبهدف معين، انطلاقا من عملية تخطيط دقيقة، وبالتالي يكون تأثير

سلوكهم الإجرامي له آثار تدميرية كبيرة، فهم يستهدفون المصارف والبنوك والشركات الكبرى، وتزوير بطاقات الائتمان.[1]

كما يطلق عليهم بالهاكرز الماكرين، كونهم يعملون على إلحاق الأذى بالمجني عليه دون أن يهدفوا إلى الحصول على مقابل مادي، أو مكاسب مالية محددة، وبالتالي فغرضهم هو تشويه صورة الضحية، ويتلذذون بفعلهم هذا ، ويدخل ضمن هذه الفئة الذين يخترعون الفيروسات ثم ينشرونها، وبالتالي هدفهم الأساسي من وراء هذا السلوك هو المنفعة المادية.[2]

2-6-الهاكرز ذو القبعة الحمراء : وهم أخطر أنواع الهاكرز ، ويطلق عليهم (Hacker Red Hat)، ومعظمهم يعمل في جهات أمنية وحكومية وعسكرية، أي تابعين للدول بشكل رسمي ويعملون تحت مضلتها ورعايتها لهم، ونظرا لخطورتهم فإنه يطلق عليهم اسم الوحوش البشرية، فهم يقومون باختراق أنواع الهاكرز الآخرين وأجهزة التحكم والسيطرةعليها،فهم بذلك يواجهون المخاطر من عدة جهات خصوصا من جهة إزعاج قراصنة القبعات السوداء.

2-7 مجموعات الأنونيموس (Anonymous)**:** وهم مجموعة من الهاكرز موجودين تقريبا في كل دول العالم، ويقومون بتنفيذ هجمات الكترونية إما بهدف سياسي أو إنساني ويطلق عليهم "Haektivism" ويعني ذلك الجهاد أو النضال الالكتروني، وينفذون سلوكهم الإجرامي ضد نظام دول معينة، حيث يقومون بتسريب معلومات سرية أو حساسة عن هذا النظام

3- أهم الدوافع لدى المجرم الالكتروني للقيام بسلوكه الإجرامي:

لكل مجرم عموما دوافع تجعله يقدم على السلوك المنحرف أو الإجرامي، والمجرم الالكتروني له دوافع خاصة به، يكون قد تشبع بها انطلاقا من عناصر الثقافة الفرعية لهذا المجرم والمتمثلة في المعرفة بالتكنولوجيا، المهارة، الذكاء، العلاقات الاجتماعية واكتساب المعرفة، وأيضا أهمية السرية والعقلية، كذلك كونهم يرون بأن سلوكهم الإجرامي له مبررات أخلاقية ولا يعتبر سلوك مخالف لمعايير المجتمع وأخلاقياته، وهذا قد يرجع كونهم يستعينون بهم في بعض الأحيان في أنشطة ذات طبيعة إنتاجية في مجال البرمجيات، وبالتالي نجد أنه من الصعب تحديد دوافع المجرم الالكتروني، وأهدافه لمزاولة نشاطه.

---

[1] – عبد الله حسين علي محمود: سرقة المعلومات المخزنة في الحاسب الآلي، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص58.

[2] – نائلة عادل ثورة: جرائم الحاسب الاقتصادية ، دراسة نظرية وتطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 57.

وأن إقدام الشخص على ارتكاب الجريمة الالكترونية لا يكون بدون سبب معين، بل أن هناك العديد من الدوافع والأسباب التي تتحكم فيه، ومن أبرز هذه الدوافع نذكر: **الدوافع الداخلية الشخصية، الدوافع الخارجية:**

1.3 الدوافع الداخلية الشخصية: ويقصد بها كل ما يتعلق بشخصية المجرم الالكتروني، والتي تدفعه للإقدام على سلوكه الإجرامي أو الإحجام عنه، وهي دوافع متعددة منها دافع الحصول على مكاسب مادية، دافع الاستيلاء على المعلومات، الانتقام، قهر النظام وغيرها ،ومن بين هذه الدوافع نذكر:

– **تحقيق الكسب المادي:** يعد تحقيق الربح أو الكسب المادي أحد الدوافع وراء ارتكاب الجرائم المعلوماتية، ويكون ذلك من خلال توجيه الشخص ذي الكفاءة الفنية والإمكانيات نحو المؤسسات المالية لمحاولة تحقيق المكاسب المادية، إما بسرقة تلك الأموال أو بتحويلها لحسابه الشخصي، وقد أشارت مجلة Sécurité informatique أن 43 % من حالات الغش المعلن عنه قد بوشرت من أجل اختلاس أموال، و23% من أجل سرقة المعلومات، و19% تمثلت في إتلاف ما تحتويه أجهزة الكبيوتر من معلومات مخزنة عبرها ، في حين 15% مست السرقة أي الاستعمال غير المشروع لأجل تحقيق منافع شخصية،. والذي ساعد في ذلك هو الاعتماد على مجال التكنولوجيا الذي وفر الكثير من المعلومات التي يستغلها مرتكبي الجرائم الالكترونية، حيث يقومون مثلا بانتهاك حقوق الملكية الفكرية في مجال البرمجيات، والعمل على نسخها وبيعها بثمن أقل من الثمن الأصلي، مما يتسبب في خسائر مالية فادحة لدى الشركات المنتجة لتلك البرمجيات.[1]

– **دافع التجسس وجمع المعلومات الجديدة:** عادة المجرم الالكتروني يرغب دوما في الحصول على كل ما هو جديد والخاص بالحاسب الآلي، وكل ما يمس تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث يقوم بالبحث واكتشاف الأنظمة والعمل من خلال الجماعة، وتعليم بعضهم البعض، ويحاولون أن يبقوا مجهولين قدر الإمكان، حتى يتمكنوا من الاستمرار في التواجد داخل الأنظمة، حيث يرى هذا النوع من المجرمين أن الحصول على المعلومات يجب أن يكون متاحا ودون قيود، وبالتالي يعد التجسس من أبرز الدوافع لارتكاب الجريمة الالكترونية لأنه يسمح بالحصول على البيانات والأسرار التجارية والعسكرية من خلال اقتحام قواعد البيانات والحصول على تلك المعلومات.[2]

– **دوافع تحدي النظام المعلوماتي:** عادة ما يكون بين المجرم الالكتروني والنظام المعلوماتي عملية تنافسية، يحاول من خلال هذا المجرم قهر هذا النظام والتغلب عليه، حيث يرغب في اظهار تفوقه على وسائل التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي يكون هدفه التغلب على كل التعقيدات والعراقيل الموجودة في هذا النظام وإثبات الذات، أكثر

[1] – الرومي محمد أمين: الكمبيوتر والانترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص24.

[2] – – هاني خميس أحمد عبده: مرجع سابق، ص: 280.

من الهدف المادي، وقد أثبتت الدراسات أن صغار السن هم الأكثر الذين يتوفر فيهم هذا الدافع بغرض إظهار براعتهم أمام الآخرين، وذلك في محاولة للفت الانتباه وإلقاء الضوء عليهم داخل المجتمع الذي يعيشون فيه.[1]

- **دافع التسلية:** عادة ما نجد هذا الدافع لدى المجرم الالكتروني الهاوي (الهاكرز الهاوي) والذين يتميزون عادة بقلة الخبرة وعدم الدراية المعمقة حول استخدام أجهزة الكمبيوتر ومختلف أجهزة الإتصال الحديثة، حيث يترتب عن سلوكهم الوقوع في كثير من الأخطاء والتي ينتج عنها تلك الجرائم دون قصد، حيث أن هدفهم هو المزاح والتسلية فقط، ومع مرور الوقت قد يتحولون إلى محترفين.

- **دافع الإثارة والمتعة والتحدي:** قد يرتكب المجرم الالكتروني جريمته بدافع التحدي والمتعة دون أن يكون له دافع مادي من وراء ارتكاب جريمته، والكثير من هؤلاء يكونون شبابا ويفكرون في الحاسب الآلي كونه نوع من الألعاب الترفيهية، وعملية الإثارة والتحدي وحب المغامرة هي عملية نفسية بامتياز، أين تمكن صاحبها من تأجيج الرغبة لديه عن طريق مجموعة من المثيرات التي يستجيب لها الإنسان عن طريق رد فعل يتمثل في قيامه بالجريمة الالكترونية، وتتمثل هذه المثيرات في مشاهدة للمواقع في الانترنت، مما تتولد لديهم الرغبة في اختراق هذه المواقع، ويشعر بالتحدي عندما لا يستطيع الاختراق في المرة الأولى، مما يعيد الكرة مرات، وعند تمكنه من ذلك يشعر بنشوة الانتصار.

2.3 الدوافع الخارجية: تتمثل عادة الدوافع الخارجية في كل الأسباب والعوامل التي تكون خارج ذات الفرد ولا تتعلق بشخصيته، وهي دوافع لها أهميتها وتأثيرها في حدوث الجريمة، ومن بينها إلحاق الضرر بالغير، التعاون والتواطؤ، الضغوط الاجتماعية العامة، وغيرها من الدوافع.

3-2-1- دافع الانتقام وإلحاق الضرر: وهذا الدافع من أخطر الدوافع لدى المجرم الالكتروني، عادة ما يصدر عن شخص يملك معلومات كبيرة عن المؤسسات أو الشركات التي يعمل بها، ويمارس هذا الفعل إما بسبب فصله عن العمل، أو تخطيه في الحوافز والترقية، مما يدفعه ذلك إلى التلاعب ببرنامج المعلوماتية.[2]

3-2-2- دافع التعاون والتواطؤ: ويكون عادة هذا الدافع لدى المختصين في الأنظمة المعلوماتية، والذين يتمتعون بدراية واسعة حول التقنية الحديثة، وكل الأجهزة المتعلقة بالحاسب الآلي، حيث يقوم هؤلاء بتغطية

[1] – الشكري يوسف عبد النبي: الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 7، 2008، ص 114.

[2] – صابري بحري، منى خرموش: أهم الدوافع السيكولوجية وراء الجريمة الالكترونية، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، العدد1، سنة 20021، ص، ص: 51، 52.

عمليات التلاعب وتحويل المكاسب المادية، وعادة ما يمارسون التلصص على الأنظمة، وتبادل المعلومات بصفة منتظمة.[1]

3-2-3-دافع البطالة والضغوط العامة: تعتبر الضغوط العامة التي قد يتعرض لها المجتمع من فقر وبطالة وظروف اقتصادية عوامل ضاغطة تدفع بالشباب خصوصا إلى العمل على انتهاج أقصر الطرق للوصول لتلبية الحاجيات الضرورية لهؤلاء الشباب، مما يدفعهم ذلك إلى القيام بجريمة الإتجار الالكتروني بالبشر، والجنس، وجريمة المتاجرة بالمخدرات والترويج لها عن طريق الأنترنت وغيرها من السلوكيات الإجرامية التي تعتمد على التقنية الحديثة المرتبطة بالانترنت ،كما تعتبر البطالة من بين الدوافع الرئيسية التي تدفع الشباب إلى ارتكاب الجرائم، نتيجة لعدم وجود فرصة عمل، وبالتالي تصبح البطالة عاملا مغذيا للجريمة الالكترونية.

3-2-4- دافع العولمة: إن التطور في مجال التكنولوجيا عموما، ووسائل الاتصال بصفة خاصة، مهد لظهور الفضاء الالكتروني، حيث يرتكب المجرم الالكتروني جرائمه في هذا الفضاء ولا يرتكبها في الواقع المادي بسبب مكانته وموقعه الاجتماعي، وما سهل ذلك هو مرونة الهوية وعدم ظهورها، وضعف عوامل الردع تحفز السلوك الإجرامي في العالم الافتراضي، ومن ثم أصبح المجرم الالكتروني عابر للقارات، أين يقوم بسلوكه الإجرامي من مكانه في أي بلد يشاء.[2]

3-2-5- الدافع الإرهابي: يعتبر الإرهاب الالكتروني من أخطر الجرائم، إذ يعمل المجرمون الإلكترونيون على زعزعة الأنظمة والحكومات في مختلف الدول وذلك بشراء أنظمة معلوماتية بهدف إخلال توازن بلد أو الضغط على حكومة ما، وهذه النشاطات تدخل في الصنف الذي يمكن أن يكون ذو طاب عنيف، كالتدمير المادي، أو التلاعب بالمعلومات الحساسة والتي تخص النواحي الأمنية والعسكرية، مما يحدث بذلك تحقيق نتائج خارقة من أجل إحداث ضجة عالمية، وأحداث الحرب السيكولوجية وتخويف الناس.[3]

---

[1] – صابري بحري، منى خرموش: مرجع سابق، ص ص: 53، 54.

[2] – البدانية ذياب موسى: الجرائم الالكترونية المفهوم والأسباب، الملتقى العلمي للجرائم المستحدثة من خلال المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الإستراتيجية، الأردن، 2014، ص، ص: 15،16 .

[3] – فيلالي أسماء: المجرمون المعلوماتيون خطر حقيقي يهدد عالم المعلوماتية، كتاب جماي الجريمة المعلوماتية وأثرها على التنمية الاقتصادية، ج1، المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا–، ص 700.

4- مبررات استخدام التقنية الحديثة والانترنت للمجرم الالكتروني:

4-1- الأمان والشعور بالطمأنينة: باعتبار أن المجرم الالكتروني في الغالب يستعمل حاسبه الآلي انطلاقا من المنزل، أو جهازه المحمول في أي مكان يمكن أن يتواجد فيه، حيث يستطيع فعل أي شيء يريده دون خوف من أن يراه أحد، مما يساعده ذلك في الإقدام على السلوكات المنحرفة والإجرامية على اختلاف أشكالها

- صعوبة اكتشاف الجريمة: يرى المجرم الالكتروني بأن الطرية التي يعتمد عليها في اقتراف جريمته لا تتطلب الانتقال إلى مسرح الجريمة، وليس بالضرورة العمل في الظلام وإخفاء البصمات، وهذا كونه ينفذ سلوكه الإجرامي انطلاقا من حاسبه الآلي، وفي المكان الذي يحدده، ضف إلى ذلك سهولة التحرك في الفضاء الالكتروني.

- ليس فيه إيذاء جسدي: حيث يرى المجرم الالكتروني بأنه يمارس سلوكه الإجرامي دون أن يتعرض للاحتكاك الجسدي مع الآخرين أو مع الضحية بالتحديد، كما أنه لا يحدث ضرر مادي، وليس فيه استخدام للعنف أو استخدام للسلاح.

- **رؤية المجرم الالكتروني لفعله الإجرامي ومدى مشروعيته:** يرى المجرم الالكتروني أن ما يقوم به من اختراق للأنظمة هو بمثابة تبيان للمهارة الالكترونية، وبالتالي لا يصح أن نقول عن العبقرية بأنها سرقة حتى ولو كان هذا السلوك هو اختراق لأجهزة الآخرين للحصول على برامجهم وملفاتهم، وأن مصطلح هاكرز اكتسبت سمعة سيئة لأن البعض يعدونهم لصوص رغم أنهم عباقرة في حين نجد مجرمون آخرون أن الاختراق يعد نوعا من التسلية، وبالتالي هذا السلوك هو مقصود، وله نية مسبقة لدى المجرم، بالرغم من أن هؤلاء المجرمون يؤمنون بمشروعية أفعالهم ولا يتطلب ذلك أن يعاقبوا عليها

- **موقف الآخرين تجاه هذا الفعل الإجرامي للمجرم الالكتروني:** باعتبار أن السلوكات الإجرامية لهؤلاء المجرمين تتنوع، وبالتالي نجد أن أفراد المجتمع تتباين مواقفهم تجاه هذا الفعل الإجرامي، مابين مشجع ومؤيد ورفض لهذا الفعل، فإذا كان مثلا الفعل الإجرامي مجرد اختراق لبعض الأجهزة فقط دون إلحاق الضرر، فربما يكون رد الفعل للآخرين تشجيعا وتأييدا، أما إذا كان الأمر يتعلق بالتشهير بسمعة الآخرين وبالتالي إلحاق الضرر النفسي والمادي، فإن رد الفعل سوف يكون رفضا واستنكارا لهذا الفعل الإجرامي.[1]

كما أن المجرم الالكتروني بعد اكتشاف أمره، يتحول شعوره من الاطمئنان والتفاخر والتباهي إلى الندم والصدمة، كونه لا يتصور بأنه سوف يقبض عليه.

[1] - هاني خميس أحمد عبده: مرجع سابق، ص 342

5-الثقافة الفرعية للمجرم الالكتروني:

تعتبر نظرية الثقافة الفرعية للانحراف من بين النظريات الاجتماعية التي تعمل على تفسير السلوك الإجرامي، حيث تؤكد على وجود ثقافة فرعية داخل المجتمع، خاصة ببعض أفراده، حيث يعتبر هؤلاء الأفراد أنفسهم مختلفين عن باقي أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه من عدة نواحي، سواء من الناحية الثقافية، أو الاجتماعية أو السلوكية، وبالتالي يرون بأنه مسموح لهم القيام بسلوكات ليس بالضرورة أن تتماشى ومعايير وثقافة هذا المجتمع، وهذه السلوكات تتميز في العموم بأنها منحرفة، وتميل نحو العنف، ويحدد ألبرت كوهن "ALBERT.Cohen" خمس خصائص رئيسية للثقافة الفرعية للانحراف وهي:

- عدم النفعية كشرط ضروري للقيام بالانحراف (عدم ربط الانحراف بالكسب المادي، واعتباره نشاط مرغوب فيه).
- النزعة الرافضة لثقافة المجتمع، واعتبار الثقافة المنحرفة لا تقل أهمية عن الثقافة الأم (ثقافة المجتمع).
- البحث عن اللذة العارفة قصيرة المدى.
- الشعور بالحقد والغيرة.
- الرغبة في الاستقلالية.[1]

وتعتبر الثقافة الفرعية للمجرم الالكتروني هي تلك الثقافة المستمدة من المؤسسات (ثقافة مؤسسية)، وهذا كون المجرم الالكتروني يعتمد بصورة متزايدة على المؤسسات من أجل الدخول على الشبكات، حيث أن هؤلاء المجرمون عندما قاموا في بدايات الستينات والسبعينات باختراق الشبكات، أدى ذلك إلى حدوث ثورة تكنولوجية خاصة بالحاسب الآلي، وأصبح ينظر إلى هؤلاء بأنهم عباقرة الحاسب الآلي، وليسوا هاكرز، ثم تطور الاتصال بسهم في فترة الثمانينات وكونوا ثقافة فرعية خاصة بهم تعبر عن سخط واستياء عام تجاه القيود التي فرت عليهم، وبالتالي أصبحت جماعات الهاكرز في تنظيم مقابلات، واكتساب الخبرات من خلال الارتباط بالآخرين وتشكيل ثقافة تتميز بمعارضة القيود المفروضة على نظم تشغيل الأسباب الآلي، والثقافة الفرعية لغة مشتركة بين الهاكرز هدفها تبادل الخبرات والمعارف، ولهم سمات تتركز حول العمر والمهارة، وقوة العلاقات الاجتماعية، كما أن للمجرمين الالكترونيين مجموعة من القيم والمعايير والاتجاهات، يرونها تستحقق الاهتمام ولا تقل شئنا، أو احتراما عن الثقافة الأم، بمعنى أن هذه الثقافة ترتكز على العناصر التالية:

[1] -خليفي حفيظة: مجلة آفاق لعلم الاجتماع، العدد1، جوان 2021.

– الفئة العمرية للهاكرز وجنسيتهم: كشفت الدراسات عن أن متوسط أعمار مرتكبي الجرائم الالكترونية هم من الذكور، وأن أعمارهم تتراوح مابين 16سنة و40سنة، وهم في سن التعلم في الجامعات وبالتالي فإن هذه الدراسات تبين أن هؤلاء المجرمون هم من فئة الشباب، ولديهم حب وشغف بالتكنولوجيا.

ومن هنا يبين أن الإجرام المعلوماتي يرتبط بثقافة الشباب، وينظرون هؤلاء الشباب المجرم إلى أن أفعالهم بمثابة تحد وقهر للنظام القائم في المجتمع، بالإضافة إلى القدرة على إثبات الذات والتحدي، ومن ناحية أخرى يعتبرون أن ثقافتهم تختلف عن ثقافة آبائهم وهي أجدر بالاحترام والتقدير.

– المعرفة والدراية بالتكنولوجيا: تعتبر التكنولوجيا من أبرز عناصر الثقافة الفرعية للمجرم الالكتروني، ويعني ذلك أن المجرم يكون لهه دراية واسعة حول كيفية استغلال هذه التكنولوجيا في ممارسته اليومية، خصوصا فيما يتعلق في كيفية التعامل مع التقنية الحديثة، خصوصا فيما يتعلق بكيفية التعامل مع التقنية الحديثة، خصوصا الأجهزة المختلفة والمكونة للحاسب الآلي، كما يعملون على البحث في مجال الاتصالات وكيفية تطويرها ومعرفة كل ما هو جديد وحديث، من أجل توظيف تلك المعرفة في أفال الاختراق.

– الذكاء والمهارة: يتميز المجرم الالكتروني بجانب من الذكاء، وقدرا من المهارة والتي يكتسبا سواء ن طري الدراسة الشخصية، أو عن طريق المخالطة مع الرفقاء وبالتالي يكتسب خبرة واسعة فيلا ميدان التكنولوجيا على اختلاف أشكالها خصوصا في ما يتعلق بالحاسب الآلي وإدارته والتحكم فيه، وطبيعة الجريمة هي التي تحدد مدى خبرة ومستوى هذا المجرم.

– القدرة على التكيف الاجتماعي: يعتبر المجرم الالكتروني أكثر المجرمين تكيفا مع مجتمعه، حيث ينشئ علاقات اجتماعية قوية بينه وبين أفراد أسرته أولا، م الحي ثم بقية أفراد المجتمع ككل، وهذا ما يساعده في اكتساب الخبرة بفضل التفاعل مع الآخرين، كون الجماعة تزوده بالمعلومات التي تمكنه من التعرف على أحدث سبل الإجرام المعلوماتي.[1]

خلاصة الفصل الثاني:

إن الجرائم الالكترونية حديثة ومازالت تتطور شيئا فشيئا، وبالتالي فإن فقهاء القانون والمختصون في هذا النوع من الجرائم لم يستقروا حول تعريف محدد للجريمة الالكترونية، حيث أنه يطلق على هذا النوع من الجرائم تسميات عديدة منها الجريمة المعلوماتية، الجريمة الالكترونية، جرائم الحاسب الآلي، جرائم الشبكة

[1] – هاني خميس أحمد عبده: مرجع سابق، ص ص: 263، 265.

العنكبوتية، جرائم الانترنت، الجرائم الناعمة، الجرائم النظيفة، جرائم أصحاب الباقات البيضاء، الجرائم العابرة للحدود، وغيرها من التسميات، لكن ما يجمعها هو الاعتماد على الأنظمة الرقمية والتكنولوجية عبر شبكات الانترنت وأجهزة الحاسوب، وأنها فعل غير مصرح به وغير مشروع ويتم بغير حق، وهو بذلك عدوانا عن طريق التخويف والتهديد والابتزاز وغيرا من ألوان الترهيب، وبالمقابل نجد أن هناك تفاوت في ذكر بعض مميزات هذه الجريمة، وللجريمة الالكترونية سمات خاصة بها تميزها عن الجرائم الاعتيادية التي لا علاقة لها بالتكنولوجيا الرقمية، فهي تعتمد على الحواسيب والأجهزة الذكية، تتطلب خبرة بتكنولوجيا الحاسب، لا حدود جغرافية لها، مسرح الجريمة افتراضي غير ميداني، صعبة الاكتشاف والإثبات، ناعمة لا تحتاج مجهودا كبيرا لارتكابها، لها جاذبية.

كما أن لها أنواع نذكر منها: سرقة المعلومات، الدخول والاستعمال غير المصرح بهما للنظام المعلوماتي، جرائم واقعة من خلال التقنية، جرائم تمس الحياة الخاصة، جرائم الاحتيال، قرصنة برامج الحاسوب، جرائم تهدد الأمن القومي، وغيرها من الأنواع، وللجريمة الالكترونية أيضا أركان هي الركن الشرعي(نص يحضرها)، الركن المادي(السلوك المرتبط بالبيئة الرقمية)، والركن المعنوي(العلم بعناصر الجريمة وإرادة ارتكابها)

وللجريمة الالكترونية أيضا أسبابها منها الرغبة في جمع المعلومات وتعلمها، قهر النظام واثبات التفوق على وسائل التقنية، إلحاق الأذى بالأشخاص أو جهات أخرى، وغير ذلك من الأسباب، ونظرا لخطورة هذا النوع من الجرائم ومدى تأثيرها على المجتمع فقد اعتمدت العديد من الدول عبر العالم على أساليب لمكافحة الجريمة الالكترونية.

فكانت هناك تشريعات دولية كالتعاون القضائي بين الدول، اتفاقيات مختلفة بشأن النظام السيبري، مجهود المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الأنتربول، الاعتماد على الطرق التقنية لمكافحة هذا النوع من الجرائم (التشفير، الترشيح، الحجب)

أما على المستوى العربي فقد وجب على الدول العربية البحث عن إطار تشريعي قانوني لمواجهة هذا النوع من الجرائم، منها التحقيق، التفتيش، الاعتماد على الخبرة، سن قوانين رادعة كالسجن والغرامات المالية وغيرها من وسائل الردع.

أما في الجزائر فقد قام المشرع بعدة آليات للتصدي إلى هذا النوع من الجرائم، حيث عدل من قانون العقوبات الخاص بالجريمة الالكترونية في عدة مناسبات حتى يتماشى وطبيعة الجريمة، منها قانون الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، تمديد الاختصاص المحلي، اعتمد أيضا على أساليب التحري، التفتيش،

التوقيف تحت النظر، وغيرها من الأساليب التقنية والقانونية من أجل التصدي لهذا النوع من الجرائم الخطيرة والمدمرة.

و باعتبار الجريمة الالكترونية متميزة عن بقية الجرائم نظرا لارتباطها بالحاسب الآلي فإن ذلك يؤثر على تميز المجرم الالكتروني، وبالتالي فهو يختلف عن بقية المجرمين التقليديين في عدة خصائص وسمات.

وقد اختلف الباحثون في تحديد سمات المجرم الالكتروني، وأن المجرم الالكتروني في الغالب تربطه بالمجني عليه صلة ما، والتي غالبا ما تكون صلة وظيفية، وبالتالي فمعظم الباحثون اتفقوا بأن العدد الأكبر من الجرائم الالكترونية قد تم ارتكابها عن طريق أشخاص تربطهم علاقة بالمجني عليهم سواء كانت علاقته وظيفية أو أي علاقة أخرى مباشرة، ويمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي يتميز بها المجرم الالكتروني والذي ينتمي في الغالب إلى مجرمي الباقات البيضاء، وباعتباره ينتمي في الغالب إلى وسط اجتماعي متميز، كما أنه على قدر من العلم والمعرفة، وينظر إلى جريمته بأنها لا تعتبر سلوك يتنافى مع الاختلاف، ويمكن ذكر أهم الخصائص التي تميزه عن غيره من المجرمين وهي:

– المهارة: تعتبر المهارة من أهم الخصائص التي يتميز بها المجرم الالكتروني، وهذا لأن تنفيذ الجريمة الالكترونية يتطلب قدرا كبيرا من المهارة والتي قد يكتسبها عن طريق الدراسة المتخصصة في المجال، أو عن طريق الخبرة المكتسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات، أو بمجرد التفاعل الاجتماعي مع الآخرين.[1]

– المعرفة: ويقصد بالمعرفة هو كون المجرم الالكتروني يكون على دراية بجميع الظروف التي تحيط بالجريمة المراد تنفيذها، وإمكانيات نجاحها واحتمالات فشلها، فهو بذلك له دراية بالمحيط الذي سوف ينفذ فيه سلوكه الإجرامي، حتى لا يتفاجئ بأشياء غير متوقعة قد تفشل سلوكه أو الكشف عنه، وبالتالي يكون المجرم الالكتروني له تصور كامل حول جريمته قبل تنفيذها، وهذا راجع كون مسرح الجريمة هو الحاسب الآلي.

– السلطة: ويقصد بها أن المجرم الالكتروني يمتلك الشفرة الخاصة بالدخول إلى النظام الذي يحتوي على المعلومات والتي تعطي الفاعل مزايا متعددة كفتح الملفات وقراءتها وكتابتها ومحو أو تعديل المعلومات التي تحتوي عليها، وقد تكون السلطة هو امتلاك هذا المجرم الحق في استخدام الحاسب الآلي، ومن ثم يستطيع إجراء الكثير من التعاملات، وقد يلجأ هذا المجرم إلى استعمال شفرة الدخول إلى النظام يكون قد سرقها من شخص آخر.[2]

---

[1] – شيخة حسين الزهواني: الطبيعة القانونية للهجوم السيبراني وخصائصه، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية،العدد1، 2020، ص 781

[2] – شيخة حسين الزهواني:مرجع سابق، ص 782.

– الاختصاص: إضافة إلى الشروط العامة اللازم توفرها هو أن يكون خبيرا بالقدر الكافي واللازم بأمور الحوسبة ومحترفا، حتى يستطيع أن يقدم على مثل هذا النوع الخطير والمستحدث من الإجرام.

– العودة إلى الإجرام: هذا النوع من المجرمين يوظف مهارته في كيفية عمل الحواسيب وتخزين البيانات والمعلومات والتحكم في أنظمة الشبكات في الدخول غير المصرح به مرات عديدة.[1]

– الذكاء: يعتبر مرتكب الجريمة الالكترونية في الغالب شخص يتميز بالذكاء والدهاء ذو مهارات تقنية عالية وعلى دراية بالأسلوب المستخدم في مجال أنظمة الحواسيب وكيفية تشغيله وكيفية تخزين المعلومات والحصول عليها.

– الخوف من كشف جريمته: صفة الخوف تميز كل المجرمين إلا أن المجرم الالكتروني يتميز بهذه الميزة بصفة خاصة لما يترتب عن كشف أمرهم من فقدان لمراكزهم، وبالتالي يحرصون وبكل دقة على سرية أعمالهم مما يتولد لديهم الشعور بالخوف من كل شيء، خصوصا عندما يفكر في حدوث طارئ أثناء تنفيذه لجريمته مما يتسبب في اكتشاف أمره.[2]

– المجرم الالكتروني شخص سوي واجتماعي: يتميز المجرم الالكتروني بأنه إنسان اجتماعي، فهو لا يضع نفسه في حالة عداء مع المجتمع الذي يعيش فيه، بدءا بأسرته، والحي الذي يسكن فيه، والمجتمع بصفة عامة فهو بذلك لا يترك أي فرصة لجعله منبوذ من طرف المحيطين به، بل بالعكس نجده متوافق معهم حتى يكتسب ثقتهم، ومن ثم يشهدون له بحسن الأخلاق والمعاملة وهو يقترف هذا النوع من الجرائم بدافع اللهو أو بغاية إظهار تفوقه على آلة الكمبيوتر، أو على البرامج التي يتم تشغيلها، أو بدافع الحصول على الأموال أو بهدف الانتقام.[3]

---

[1] – بكوش محمد أمين، هروال نبيلة هيبة: مرجع سابق، ص78.

[2] – غريبي بشرى: خصوصية المجرم المعلوماتي ودوافعه: مجلة نوميروس الأكاديمية، العدد الثاني، سنة 2021، ص ص: 104، 105.

[3] – رحموني محمد: خصائص الجريمة الالكترونية ومجالات استخدامها، مجلة الحقيقة، العدد41، 2018، ص444.



الفصل الثالث

خصائص المجرم الإلكتروني وأهم النظريات المفسرة لسلوكه الإجرامي

الفصل الثالث: خصائص المجرم الإكتروني وأهم النظريات المفسرة لسلوكه الإجرامي

تمهيد

أولا: الخصائص الإجتماعية للمجرم الإلكتروني:

1- العمر

2- المستوى المعيشي

3- المستوى الثقافي (ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي، دراسات عليا،...)

4- التنشئة الإجتماعية

5- جماعة الرفاق

6- المهنة

7- الحالة الإجتماعية

8- حجم الأسرة

9- علاقته مع الأسرة

10- علاقته مع الأقارب

11- علاقته مع أفراد الحي الذي يسكن فيه

12-موقع الحي

13-الهويات المفضلة

ثانيا: الخصائص النفسية للمجرم الالكتروني

1- المعاناة من التفكك الأسري

2- امتلاك القيم المعادية للمجتمع.

3- التفاؤل المفرط بنجاح الجريمة

4- الذكاء

5- السادية(اللذة بإقاع الألم).

ثالثا: الخصائص المعرفية

1-مفهوم الخصائص المعرفية

2-أقسام الخصائص المعرفية

2-1 الخبرة الفنية للمجرم الإلكتروني

2-2 الأساليب المستخدمة من طرف المجرم الإلكتروني

-بروتوكول الشبح

-البروكسي المجهول

-البلوتوث.

رابعا: الخصائص السلوكية للمجرم الالكتروني

1-مفهوم السلوك وعناصره

-الشخصية

-الدوافع والحاجات

-السلوك التفاعلي.

2-أقسام الخصائص السلوكية

2-1 التنشئة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية للمجرم الالكتروني

2-2 السوابق الجنائية للمجرم الالكتروني.

خامسا: أهم النظريات المفسرة للسلوك "الفعل" الاجرامي الالكتروني.

1-نظرية اللامعيارية لـ"دوركايم" و"الفعل الانحرافي -الاجرامي الالكتروني"

1-1-تطور مفهوم نظرية اللامعيارية

1-2 -تفسير السلوك الإجرامي في ضوء النظرية

1-3-دور اللامعيارية لدى "دوركايم" في حدوث جريمة الإنتحار

1-4-تعقيب نظرية دوركايم

1-5-تفسير أسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية اللامعيارية لدوركايم

2-نظرية ميرتون والفعل النحرافي -الاجرامي الالكتروني

2-1-محتوى النظرية

2-2-علاقة اللامعيارية بالسلوك النحرافي لدى ميرتون

2-3-أنماط نظرية ميرتون

2-4-التعقيب على النظرية

2-5-تفسير أسباب الجرائم الالكترونية على ضوء نظرية ميرتون

3-نظرية التقليد والمحاكاة لتارد"والفعل الانحرافي- الاجرامي الالكتروني"

3-1 -مضمون النظرية

3-2 -تفسيير الجريمة على ضوء نظرية تارد

3-3 -التعقيب على النظرية

3-4-تفسير الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية تارد

4-نظرية المخالطة الفارقة لسذرلاند"والفعل الانحرافي- الاجرامي الالكتروني"

4-1-محتوى النظرية

4-2-تفسير الجريمة على ضوء نظرية سذرلاند

4-3-التعقيب على النظرية

4-4-تفسير اسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية "سذرلاند"

5-نظرية النوافذ المكسرة والفعل الانحرافي-الالكتروني

5-1-محتوى النظرية

5-2-تفسير الجريمة على ضوء نظرية النوافذ المكسرة

5-3-التعقيب على النظرية

5-4-تفسير الجرائم الالكترونية على ضوء نظرية النوافذ المكسرة

6-نظرية أسلوب الحياة والفعل الانحرافي -الاجرامي الالكتروني

6-1-محتوى النظرية

6-2-اهم النماذج المرتبطة بهذه النظرية

6-3-التعقيب على النظرية

6-4-تفسير اسباب الجرائم الالكترونية على ضوء نظرية أسلوب الحياة

7-نظرية التعلم عند العالم باندورا والفعل الانحرافي الالكتروني

7-1-محنوى النظرية

7-2-المفاهيم الاساسية لنظرية التعلم

7-3اهم مباديء النظرية

7-4-التعقيب النظرية

7-5-تفسير اسباب الجرائم الالكترونية على ضوء نظرية التعلم لباندورا

8-نظرية بناء الفرصة "والفعل الانحرافي- الاجرامي الالكتروني

8-1-محتوى النظرية

8-2-اهم مباديء النظرية

8-3-التعقيب النظرية

8-4-تفسير اسباب الجرائم الالكترونية على ضوء نظرية بنلء الفرصة

9-نظرية الاختيار العقلاني "والفعل الانحرافي- الاجرامي الالكتروني"

9-1-محتوى النظرية

9-2-تفسير السلوك الالجرامي على ضوء هذه النظرية

9-3-العقيب على النظرية

9-4-تفسير اسباب الجرائم الالكترونية على ضوء نظرية الإختيار العقلاني

10-نظرية النشاط الرتيب

10-1-محتوى النظرية

10-2-مباديء النظرية

10-3-التعقيب على النظرية

10-4-تفسير اسباب الجرائم الالكترونية على ضوء نظرية النشاط الرتيب

11-نظرية الصراع والفعل الإنحرافي -الاجرامي الالكتروني

11-1-محتوى نظرية الصراع

11-2-مباديء النظرية

11-2-تفسير السلوك الاجرامي على ضوء نظرية ابصراع

11-3-التعقيب نظرية الصراع

11-4-تفسير اسباب الجرائم الالكترونية على ضوء نظرية الصراع

12-نظرية التفكك الإجتماعي والفعل الانحرافي -الاجرامي الالكتروني

12-1-محتوى نظرية التفكك الاجتماعي

12-2-تفسير السلوك الاجرامي على ضوءنظرية التفكك الاجتماعي

12-3-العقيب على نظرية التفكك الاجتماعي

12-4-تفسير اسباب الجرائم الالكترونية على ضوء نظرية التفكك الاجتماعي

13-نظرية الحاجات لماسلو والفعل الانحرافي -الاجرامي الالكتروني

13-1-محتوى النظرية

13-2-تفسير السلوك الاجرامي على ضوء هذه النظرية

13-3-تفسير اسباب الجرائم الالكترونية على ضوء نظرية الحاجات لماسلو

الفصل الثالث: خصائص المجرم الإلكتروني وأهم النظريات المفسرة لسلوكه الإجرامي

تمهيد:

باعتبار أن الجريمة الإلكترونية متطورة من حيث طبيعتها وطريقة تنفيذها ،وهذا لأنها نتاج التقدم التكنولوجي خصوصا في مجال الإتصالات،فهي بذلك تسبق التشريعات العالمية من حيث طبيعة القوانين التي تسن من أجل مكافحتها ،بمعنى أن نوع الجريمة الإلكترونية هو الذي يلزم رجل القانون وكل التشريعات في تعديل المواد القانونية حتى تتماشى والأساليب التي يعتمد عليهاالمجرم الإلكتروني في تنفيذ هذه الجريمة،وبالتالي فهذا التغير في خصائص الجريمة الإلكترونية يؤدي بدوره إلى تغير وتطور في سمات وخصائص المجرم الإلكتروني ،وبالتالي لم يصل خبراء القانون والباحثون في مجال الجرائم الإلكترونية إلى الإتفاق حول تحديد صفات وخصائص المجرم الإلكتروني بدقة،ولهذا فإن المجرم الإلكتروني يشكل مصدرا للخطر على جميع الأصعدة نظرا لما تتميز به شخصيته من خصائص وصفات تجعله مختلفا عن المجرم التقليدي ،ونظرا لأهمية هذه الخصائص وما لها من دور في الوقوف على أسباب الجريمة ،فإن ذلك دفع بالباحثين في مجال الجريمة على إختلافها البحث في كل ما يمكن أن يتميزبه المجرم بصفة عامة خصوصا المجرم الإلكتروني،ولهذا سوف نستعرض بعض من أهم الخصائص التي يمكن أن ،يتميز بها المجرم الإلكتروني كالخصائص المعرفية،و الخصائص التنظيمية،والخصائص السيكولوجية،والخصائص الإجرائية وغيرها من الخصائص بشيء من التفصيل.

أولا: الخصائص الإجتماعية للمجرم الإلكتروني:

الخصائص الاجتماعية هي تلك السمات التي تميز الفرد و تؤثر في سلوكه اتجاه موقف معين، وتركز هذه الخصائص في الحالة الاجتماعية، مستوى التعلم، مستوى المعيشة، الروابط الأسرية، البنية الاجتماعية. والعلاقات الاجتماعية، التنمية الاجتماعية، تفاعلات الفرد الاجتماعية وغيرها من السمات، وباعتبار الجريمة الإلكترونية تأتي على أشكال وتصنيفات متنوعة، فإن المجرم الالكتروني له صفات خاصة تختلف عن تلك التي يتصف بها المجرم العادي،ويقصد بها

كل ما يحمله المجرم من صفات خاصة كالجنس والعمر والعرق والعلاقات الأسرية، الحالة الاجتماعية مستوى التعلم والوظيفة التي يشغلها، وكذا الوضع الاجتماعي وغيرها من الصفات التي تميز هذا المجرم وكانت هناك عدة دراسات حول معرفة خصائص المجرم الإلكتروني حيث قام الباحثان Hyslip and holt سنة 2018 وتصلوا الىأن معظم المجرمين هم من فئة الشباب وأن متوسط أعمارهم 35 سنة وأن نسبة الذكور حوالي 88%

ونظرا للحجم الكبير للجرائم الالكترونية خصوصا غير المكتشف، وغير المبلغ عن وقوعها، والتي لم تتم بشأنها ملاحقة قضائية، فإن ذلك أدى إلى عدم الإلمام بصفات مرتكبي الجرائم الالكترونية وتحديد سماتهم وضبط دوافعهم بصفة دقيقة، ويمكن ذكر أهم الخصائص لدى مرتكبي هذا النوع من الجرائم والتي تميزهم عن مرتكبي الجرائم التقليدية وهي:

1- العمر: عادة ما يكون المجرمين الالكترونيين من فئة الشباب، حيث أفادت دراسة قام بها المركز الديمقراطي العربي بواسطة الباحثة إسراء جبريل رشاد مرعي أن أعمار هؤلاء المجرمين تتراوح ما بين 18و45 عاما.

2.- المستوى المعيشي: في عدة دراسات حول الجريمة الالكترونية وخصائص المجرم الالكتروني، أفادت أن الإجرام الالكتروني لا يقتصر على الأفراد ذوي المستوى المعيشي المرتفع فقط، أو المتدني فقط، بل أن المجرم الالكتروني قد يكون يعيش في مستوى متوسط، كما أنه قد يكون يتمتع بمستوى مرتفع أو قد يكون من أسرة محدودة الدخل.[1]

3. المستوى الثقافي: عادة ما يمتلك المجرم الالكتروني مستوى علمي أو شهادات علمية، وهذا باعتباره يتعامل مع أجهزة الكترونية وتقنيات حديثة تتطلب جانب من الخبرة العلمية وممارسة فعلية لهذه التقنيات حتى يستطيع المجرم الالكتروني من خلال هذه التقنية القيام بسلوكه غير المشروع، إلا أن بعض الدراسات أفادت بأن هؤلاء المجرمين لا يملكون شهادات عليا، بل أن مستواهم الدراسي قد لا يتعدى المرحة الثانوية، ومنهم من لديه مستوى جامعي (لسانس، ماستر...) بمعنى ليس لديهم مستوى عال، أي دراسات ما بعد التدرج، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك من له شهادات تختلف تماما عن ما تتطلبه هذه التقنية من دراية حول الجانب التقني لهذه الأجهزة الالكترونية.

4. التنشئة الاجتماعية: يرتبط مصطلح التنشئة الاجتماعية بالنمو الاجتماعي للفرد منذ ولادته، ويتعلق هذا النمو بعلاقة الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه، والقيم التي تحكم هذا المجتمع، وهو بذلك يشمل عمليات متعددة أهمها تكوين الذات والتفاعل الاجتماعي الذي يكسب الفرد أنواع من السلوك والمهارات من خلال علاقته وتفاعله مع فئات المجتمع.[2]

---

[1] - إسراء جبريل رشاد مرعي: مرجع سابق.

[2] - عامر مصباح: التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي، دار الكتاب الحديث'، القاهرة، ط1، 2011، ص 27

والمجرم الالكتروني من خلال الدراسات المتعددة تبين أنه اجتماعي بطبعه، يستطيع التكيف مع وسطه الاجتماعي بكل سهولة، وهذا ما يزيد من خطورته الإجرامية، وعموما فإن هذه الفئة من المجرمين ينتمون في الأغلب إلى فئة اجتماعية متعلمة.[1]

ويأتي دور التنشئة الاجتماعية في السلوك الإجرامي لدى الفرد من خلال عدة أنماط مختلفة لهذه التنشئة نذكر منها:

– **التنشئة الاجتماعية ذات النمط الديمقراطي:** من خلال هذا المصطلح يتصف هذا النمط بأن الوالدين وأفراد الأسرة يتعاملون مع بعضهم بحرية واحترام الفردية، مما ينتج عنه اعتراف الوالدين بأن أبناءهم أشخاص يختلفون عن بعضهم البعض وبالتالي كل واحد منهم يتحمل مسؤولياته في المستقبل، وله حقوق وواجبات يعرفها ويلتزم بها، ويعلم مسبقا بحدوده فيما يتعلق بأشكال السلوك المقبولة وغير المقبولة اجتماعيا، وبالتالي يجد هذا الفرد سهولة في عملية الاندماج مع الآخرين والتفاعل معهم، هذا ما يسهل عليه الانتماء إلى الجماعات الأخرى، وعلى دمج قيمه ومعاييره واتجاهاته الخاصة مع معايير وقيم واتجاهات الجماعة، فيصبح هذا الفرد لا يستطيع الخروج عن عادات وتقاليد هذا المجتمع، ومن ثم لا يقدم على السلوك الانحرافي الذي يخالف معاييره، وبالتالي لا يقدم في الغالب على السلوك الإجرامي.

– **التنشئة الاجتماعية ذات النمط التسلطي:** هذا النمط من التنشئة الاجتماعية يقوم على أساس أن الوالدين يتحكمان في أعمال أبنائهم كلها ويحولان بينه وبين تحقيق رغبته في الاستقلالية هدفهم من ذلك هو أن يأخذ مكانه كفرد ناضج في المجتمع،لكن هذا التصرف الصادر من الوالدين قد يؤثر على الروابط الاجتماعية داخل الأسرة من جهة، ومن جهة أخرى يؤثر سلبا على علاقة هذا الفرد بالمجتمع الخارجي، مما يجعل هذا الفرد يشعر بالنقص وعدم الثقة بالنفس، وعدم القدرة على تحمل المسؤولية، مما يخلق لديه الميول إلى العنف وارتكاب سلوك انحرافي وقد يصل إلى السلوك الإجرامي.[2]

– **التنشئة الاجتماعية ذات نمط الحماية المفرطة:** من طبيعة الوالدين أنهم يبالغون في المحافظة على أبنائهم بكل الطرق وهذا ما يولد لديهم الخوف عليهم، فيجعلهم بذلك لا يقومون بأي عمل بمفردهم خوفا عليهم من الأذى، حيث يصبح الوالدين يلبون تقريبا جميع مطالب أبنائهم حتى ولو كانت شاذة أو غريبة وبالتالي يصبح

---

[1] – خليلي سهام: خصوصية المجرم الالكتروني، مجلة المفكر، العدد الخامس عشر، 2017، ص 405.

[2] – محمد أحمد المحادين: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم جنوب الأردن، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استعمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، 2014، ص21.

هذا الفرد لا يتحمل مسؤوليته كاملة، وعدم القدرة على تحمل مواقف الفشل والإحباط في الحياة، فتتولد لديه نزعة الأنانية وحب التملك، وهنا قد يميل هذا الفرد إلى السلوك الانحرافي قصد إشباع حاجياته بكل الطرق المشروعة أو غير المشروعة،وهذا ما قد يدفعه إلى أن يقدم على سلوكات منحرفة،وبالتالي يصبح هذا الفرد مهيأ بأن يسلك الطريق الإجرامي

– **نمط التنشئة الاجتماعية المتطرف:** ويتمثل هذا النمط في فرض الطاعة والسلوك على الفرد من جهة ومن جهة أخرى عدم التساهل في التعبير عن النزاعات العدوانية، واستخدام العقاب بمختلف أشكاله، وبالتالي يصبح هذا الفرد غير اجتماعي وعدواني يميل إلى السلوك المخالف لمعايير المجتمع، ومن ثم يسلك طريق الانحراف وبالتالي قد يصل إلى السلوك الإجرامي على اختلاف أنواعه.[1]

5– جماعة الرفاق: ليست الأسرة بالمنشئ الوحيد لأبنائها والتي تؤثر فيهم إيجابا أو سلبا، فإلى جانبها توجد جماعات الأقران، حيث اعتبر هذا العامل كعنصر أساسي مولد للسلوك الإجرامي، فمنذ سنوات الثلاثينات ومع نظرية الاختلاط التفاضلي لساذرلاند (Sutherland1939) والتي هي في الحقيقة مستوحاة من نظرية التقليد عند تارد (Tarde)،حيث تنص هذه النظرية على أن الأشخاص يصبحوا جانحين من خلال وجود فائض في التعاريف المواتية لانتهاك القانون مقابل التعاريف المنافية لذلك، وهذا هو مبدأ الاختلاط التفاضلي، حيث أن هذه الجماعة يدعمون أشكالا معينة من السلوك من خلال وقوفهم كنماذج يحاكيها الفرد ويتمثلها، كما أنهم يلعبون دورا جوهريا من خلال ما يمارسونه من ضغوط اجتماعية على زملائهم لكي يحدثوا تعديلا في سلوكهم يكون في الغالب سلوك انحرافي وقد يصل إلى السلوك الإجرامي.[2]

وباعتبار الجريمة الالكترونية تتطلب من فاعلها(المجرم) أن يكون على جانب من المعرفة حول استخدام التقنية، أي أن هذا المجرم يجب أن يتعلم كيفية ممارسة نشاطه من خلال المخالطة، وبالتالي فجماعات الرفاق تعتبر عامل أساسي لمساعدة هذا المجرم على تعلم كيفية التحكم في أجهزة الاتصالات على اختلاف أنواعها، وبالتالي يتمكن هذا المجرم من القيام بسلوكه الإجرامي ،وقد يرتكب جرائم تقليدية كالإحتيال وغسيل الأموال وغيرها من الجرائم بطرق ناجعة وفعالة وهذا بفضل الإعتماد على شبكة الأنترنت ،وحتى يسنى له ذلك يجب ان يكون هذا المجرم على دراية كبيرة في كيفية إستعمال التقنية الحديثة وأكثر ما يساعده في ذلك هو جماعة الرفاق الذين يعطونه المبادئ الأولية لمثل هذه الممارسات بل يشجعونه على تطوير مهاراته حول إختراق الأنظمة الخاصة بأجهزة الكومبيتر بطرق غير شرعية.

---

[1] – محمد أحمد المحادين: مرجع سابق، ص22.

[2] – محمد شحاته ربيع وآخرون: علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)، 2004، ص773.

6- الوظيفة: المتتبع لمختلف الجرائم الالكترونية يجد بأن المجرم الالكتروني قد تجد يمارس مختلف الأنشطة سواء في القطاع العام أو الخاص، وقد تجد البعض منهم ليس له أي وظيفة، وبالتالي فالوظيفة ليست عامل ضروري يجب أن يتميز به العامل الالكتروني، إلا أن القاسم المشترك عند مختلف المجرمين الالكترونيين هو أنهم يتقنون إلى حد ما استعمال الجهاز الالكتروني ومختلف الهواتف الذكية.

7- الحالة الإجتماعية: إن مختلف الدراسات التي تناولت الجريمة الالكترونية وكذا خصوصية المجرم الالكتروني توصلوا إلى أن الفئة العمرية لهؤلاء المجرمين ما بين 18 سنة و45 سنة وتأخذ أكبر نسبة من هؤلاء المجرمين، وبالتالي أكبر نسبة منهم غير متزوجين ونسبة أل نجد فئة المتزوجين.

8- حجم الأسرة: لا توجد دراسة خصصت حول التعمق في معرفة عدد أفراد الأسرة التي ينتمي إليها المجرم الالكتروني، لكن في أغلب الدراسات حول خصوصية المجرم الالكتروني تطرقت بشكل غير مفصل إلى أن ينتمي إلى أسرة دون التطرق إلى عدد أفراد تلك الأسرة باعتباره عامل غير مؤثر في دراسة الجريمة.

9- علاقته مع الأسرة: عادة ما نجد المجرم الالكتروني له علاقة طيبة م أفراد أسرته بل ويحظى بالاحترام من طرف الوالدين بالدرجة الأولى، هذا لأنه يحسن التعامل في مختلف الظروف مع جميع الأفراد.

10- علاقته مع الأقارب: على العموم فإن المجرم الالكتروني وحسب مختلف الدراسات التي تناولت أهم مميزاته فإنها توصلت إلى أنه متكيف اجتماعيا خصوصا مع الأهل والأقارب.

11- علاقته مع أفراد الحي الذي يسكن فيه: حسب ما تم تناوله في العنصر السابق بأن المجرم الالكتروني متكيف اجتماعيا، فإن ذلك دليل على أته يحظى بمكانة جد محترمة بين أفراد الحي.

12- موقع الحي: لا توجد دراسات تطرقت بالتفصيل إلى الاهتمام بموقع الحي الذي يسكن فيه المجرم الالكتروني، إلا أن المتتبع للجرائم الالكترونية المختلفة، خصوصا التي تقع عبر مواقع التواصل الاجتماعي فإن هؤلاء المجرمين عادة ما يسكنون بنسبة كبيرة بالمدن، وهذا لأن ارتكاب هذا النوع من الجرائم يتطلب الاحتكاك أكثر بالآخرين.

13- الهوايات المفضلة: في الغالب تجد أن المجرم الالكتروني يسعى دوما إلى التعامل مع الحاسب الآلي وخصوصا الهواتف الذكية المرتبطة طبعا بالأنترنت، وكل الأجهزة الالكترونية حيث يعمل على إدخال معظم التطبيقات الحديثة على هذه الأجهزة ومحاولة استعمالها في الولوج إلى مختلف المواقع المشفرة.

ثانيا: الخصائص النفسية للمجرم الإلكتروني:

إن النظريات النفسية بعلم الإجرام تستدعي على الباحثين في علم الإجرام أن يهتموا بالجانب النفسي للمجرم وبالتالي تستوجب الفحص العيادي والإكلينيكي للمجرم والكشف الطبي على نفسيته وجسمه حتى يتم الوقوف

على أساسيات الجريمة والقدرة على التنبؤ بعدوى احتمال السقوط ثانية في الإجرام، ودراسه علم النفس له أهمية كبيرة من ناحية تحديد طبيعة السلوك الإجرامي وأسبابه، وهذا كون هذا العلم يبحث في ملفات العقل ومظاهر التفكير والظواهر النفسية المختلفة الشعوري منها وغير الشعوري، وهذا العلم أصبح قائما على أدوات البحث العلمي، ومفاهيم إجرامية لا تقل أهمية عن تلك التي تستعمل في سائر العلوم الطبيعية الأخرى والمجرم بصفة عامة يتأثر بعوامل إجرامية مختلفة تدفعه إلى ارتكاب الجرائم والمعاصي وهي كثيرة، ومن خلال ذلك فالمجرم يصبح له خصائص نفسية تختلف من مجرم إلى آخر، وما يهمنا هنا هو إبراز أهم الخصائص النفسية التي يتميز بها المجرم الالكتروني عن بقية المجرمين التقليديين. [1]

والخصائص النفسية عبارة عن مجموعة السمات الداخلية التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد وتحدد تفاعله مع البيئة الخارجية، وتؤثر هذه السمات في التكوين الجسدي والفيزيولوجي لهذا الفرد، وما يصيبه من أمراض، وما يحيط به من ظروف خارجية، ويتميز المجرم الالكتروني بمجموعة من الخصائص النفسية نذكر أهمها:

1. المعاناة من التفكك الأسري: وهي صفات الأكثر شيوعا عند المجرمين بصفة عامة وعند المجرم الالكتروني بصفة خاصة، حيث أنه يفتقد للدعم الأسري، إذ أن الأسرة المتفككة تفتقر إلى القدرة على حل المشاكل وبالتالي لا تمتلك القدرة على التواصل الصحيح والذي يصل بهم إلى نتيجة إيجابية، كما أنهم يفشلون في التعبير عن مشاعرهم بالطريقة التي تصل إلى الحلول، وبالتالي نجد المجرم يندفع إلى السلوك الإجرامي قصد تلبية حاجياته.

2-امتلاك القيم المعادية للمجتمع: يعتقد الشخص المجرم بأن سلوكه الإجرامي له أسباب ومبررات وبالتالي يظهر عدم الشعور بتأنيب الضمير، ويعتقد بوجود مبرر لامتلاكه لهذه الصفة وهو ما جعل سلوكه سلبيا.

3- التفاؤل المفرط بنجاح الجريمة: عادة ما يكون المجرم الالكتروني على ثقة كبيرة من نجاح سلوكه الإجرامي، ويشعر بالأمل المفرط بأنه لم يتم الإمساك به، وبالتالي هذه الصفة تجعلهم يفعلون جرائم خطيرة بسبب نجاح نموذج جريمة معينة، وبالتالي يعودون دوما إلى ارتكاب السلوك الإجرامي من جديد. [2]

4- الذكاء: سعى علماء النفس إلى معرفة أهمية الذكاء لدى المجرم حيث هناك من وصفه بأنه منخفض الذكاء في بعض أنواع الجرائم، لكن أثبتت الدراسات أن المجرم الالكتروني خصوصا يتمتع بنسبة ذكاء عالية تساعده في ارتكاب الجرائم بنجاح كبير.

---

[1] – ليلى بن تركي: العوامل النفسية وتأثيرها على السلوك الإجرامي، تحديات الجريمة ذات العامل النفسي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد3، سنة2021، ص 422.

[2] – عروب الحربي، صفات الشخصية المجرمة في علم النفس، 2021 https://mental.maurdooz.com

5- السادية (اللذة بإيقاع الألم): وهي مصطلح يقصد به اللذة بإيقاع الألم على الآخرين، سواء لفظيا أو جسديا، والشخص السادي هو شخص متسلط وعديم الرحمة، وعديم المسامحة لمن أخطأ بحقه، يسعى بكل الطرق إلى إهانة وإذلال الآخرين، ويتلذذ بذلك، ولا يشعر بالذنب عند ارتكابه للأخطاء أبدا، ويتصف بعدم الثقة بمن حوله، والشك الدائم بالآخرين، والتعصب برأيه وفكره، ويعاقب من ينتقده، ويقول علماء النفس أن بداخل كل منا شخصية سادية قد لا تطغى علينا، لكنها تظهر في مواقف بسيطة، والمجرم الالكتروني عادة ما يتصف بهذه الصفة، كونه يقوم بالسلوك الإجرامي بدافع عدة عوامل من بينها الإثارة والمتعة والتسلية، وكذلك قد يهدف من سلوكه الإجرامي إلى إلحاق الأذى بالضحية بدافع التلذذ بها، وإذلالها.[1]

وهناك دراسات للجوانب السيكولوجية للمجرم الالكتروني أظهرت شيوع عدم شعوره بلا مشروعية الطبيعة الإجرامية وبلا مشروعية الأفعال التي يقترفها، كذلك الشعور بعدم استحقاقهم للعقاب عن هذه الأفعال، فحدود الشر والخير متداخلة لدى هذا النوع من المجرمين، إذ تغيب في داخلهم مشاعر الإحساس بالذنب.[2]

ثالثا: الخصائص المعرفية:

يختلف المجرم الالكتروني عن المجرم التقليدي في كثير من السمات، وله عوامل تدفعه لارتكاب الجريمة مختلفة عن بقية أنواع المجرمين، فهو يمتلك المعرفة والمهارة والوسيلة الخاصة بهذه الجريمة، وهذا الاكتساب يتم عن طريق الدراسة المتخصصة في هذا المجال، أو عن طريق الخبرة والاحتكاك بالآخرين، وهو إنسان ذكي ولا يستعين بالقوة الجسدية في تنفيذ سلوكه الإجرامي إلا بالقدر اليسير جدا، ويتمتع في الغالب بمستوى علمي عال.[3]

وله القدرة على تحويل لغته إلى لغة رقمية وتخزينها واسترجاعها باستخدام الحاسوب الالكتروني الرقمي وملحقاته ووسائل الاتصال الرقمية، فهو يستغل مداركه ومهاراته في اختراق الشبكات وكسر كلمات المرور والشفرات، ويسبح في عالم الشبكات ليحصل على كل غال وثمين من البيانات والمعلومات الموجودة في أجهزة الحواسب من خلال الشبكات، وله من المهارات ما يؤهله من ارتكاب جريمة السرقة والنصب والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية وغيرها من الجرائم، وله القدرة على من التحكم في مجال نظم المعلومات، وله القدرة على اختراق

---

[1] – كريم مأمون: ماذا تعرف عن الشخصية السادية، 2019 https://www.enablaladi.net

[2] – خليلي سهام: مرجع سابق، ص 406.

[3] – محمد خليفة: خصوصية الجريمة الالكترونية وجهود المشرع الجزائري في مواجهتها، جانفي 2020 doun Article RC https;//www.asjp.cerist.dz

التحصينات والدفاعات التي تعدها شركات البرمجة، كما أنه يعلم بمسرح الجريمة وأدواتها، مما يجنبه فجائية المواقف التي قد تؤدي إلى إفشال مخططه وافتضاح أمره، كما تتمثل الخصائص المعرفية في المعلومات التي يحتاجها المجرم الالكتروني أو التي يمتلكها وكذا التدريبات التي يحتاجها لمزاولة نشاطه الإجرامي[1].

1-مفهوم الخصائص المعرفية: ويقصد بالخصائص المعرفية هي تلك المعلومات التي يحتاجها الفرد أو التي يمتلكها، والتدريبات التي يحتاجها لمزاولة أنشطته وأفعاله الإجرامية، والخصائص المعرفية لها قدر من الأهمية لأنها تكشف عن الفروق الفردية بين الأشخاص بصفة عامة، فهي تبين الطريقة الأكثر تفضيلا لدى الفرد في تنظيم ما يمارسه من نشاط، وما يتضمنه من مكونات، فهي تكشف أيضا على القدرات والاستراتيجيات والعمليات المعرفية المستخدمة في حل المشكلات، فهي بمثابة ميكانيزمات تحدد خصائص

الفرد في كيفية تنظيم عمليات الانتباه والتذكر وتجهيز ومعالجة المعلومات، والتقويم المستمر للأفكار.[2]

كما تعتبر الخصائص المعرفية نموذجا لتكوين وتناول المعلومات، بصرف النظر عما إذا كان المصدر الأساسي لهذه المعلومات هو العالم الخارجي المحيط بالفرد، أو هو الفرد ذاته، وهي أيضا الطرق والأساليب التي يستخدمها الفرد في تعاملهم مع المواقف التي يتعرضون لها في حياتهم المختلفة، والخاصية المعرفية للفرد تحدد أسلوبه، ودقة إدراكه وتفكيره وهدفه، وعادة ما ترتبط الخصائص المعرفة للفرد بخبرته في الحياة وتساعده على التكيف مع بيئته التي يعيش فيها.[3]

2 - أقسام الخصائص المعرفية: ويمكن تقسيم الخصائص المعرفية إلى قسمين أساسين هما: الخبرة الفنية للمجرمين الإلكترونين والأساليب المستخدمة من طرف المجرمين.

2-1 الخبرة الفنية للمجرمين الإلكترونين: ويقصد بها المهارة والقدرة على استعمال كل التقنيات الحديثة وأجهزة الاتصال على اختلاف أنواعها، كذلك معرفة كيف تمكن هذا المجرم من اكتساب هذه المهارة، وذلك من خلال التطرق إلى المصادر التي اعتمد عليها المجرم في الإلمام بالمعلومات والخبرات الفنية، وكذا نوعية الدورات التكوينية التي تلقاها في هذا المجال، والوقوف على كثافة الاستخدام للأجهزة المختلفة في مجال

---

[1] --إسراء جبريل رشاد مرعي: الجرائم الالكترونية "الأهداف، الأسباب، طرق الجريمة ومعالجتها"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، أوت 2016، https://democratiesc.dz

[2] – إيناس محمد عبد الله محمود، محمود أحمد أبو مسلم: أثر التفاعل بين الأسلوب المعرفي (الاستغلال/الاعتماد على الأسلوب الإدراكي) والذكاء الوجداني على التحصيل الدراسي لدى طلاب كلية التربية، مجلة بحوث التربية النوعية، https//journals.ekb.og/article. أطلع بتاريخ 2023/04/06

[3] – مها حمزة موسى الخطيب: الأسلوب المعرفي وعلاقته بالاتجاهات الوالدية لدى عينة من الطالبات المتفوقات والمتأخرات دراسيا في المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة، https//mbse.journals.ekb.og أطلع بتاريخ 2023/04/06.

التكنولوجيا خصوصا فيما يتعلق بالحاسب الآلي وكل ما يرتبط به من لواحق، ثم معرفة الفترة الزمنية التي استغرقها المجرم الالكتروني من أجل اكتساب المهارة الكافية في التعامل مع هذه الأجهزة الحديثة، وعموما فإن المجرمين الالكترونيين عادة ما يتلقون تدريبات سواء في المعاهد، أو الجامعات، او المدارس الخاصة بالإضافة إلى أنه هناك محاولات للتعليم الذاتي، من خلال المحاولة والخطأ، كذلك الممارسة اليومية لجهاز الإعلام الآلي، سواء في مجال العمل أو في خارج هذه الأماكن، قد أكسبتهم الكثير من المعرفة لكيفية التعامل مع هذه التكنولوجيا، وليس هناك توقيت محدد لاستخدام الحاسب الآلي باعتبار أن هؤلاء المجرمين عادة ما يكون لديهم حاسب آلي خاص بهم، وبالتالي قد يستعملونه في أي وقت، وكذلك فإن المدة التي تساعد المجرم بأن يتحكم في جهازه، قد تتعدى سنوات من الممارسة والبحث.[1]

2-2 الأساليب المستخدمة من طرف المجرمين الالكترونيين: ويقصد بها كيف تمكن هؤلاء المجرمين من التحكم في الأجهزة الالكترونية، حيث في الغالب أنهم يعتمدون على أنفسهم من خلال القراءة ومتابعة المواقع التي تشرح لهم كيفية التعامل مع تلك الأجهزة، في حين نجد آخرون يكتسبون المعرفة من خلال طريقة ارتكاب السلوك الإجرامي، وكيفية الاختراق للأنظمة المعلوماتية، ويعمل المجرم الالكتروني على اكتساب المعرفة سواء كانت بسيطة والتي ينفذ من خلالها سلوك إجرامي قد لا يكون تأثيره تدميري، في حين هناك من يكتسب معرفة متقدمة وعميقة حول كيفية التعامل على هذه الأجهزة، ومن ثم يستطيع القيام ببعض الأفعال الإجرامية الخطيرة كالدخول إلى مواقع غير مرخصة، وإنشاء مواقع أخرى والأساليب المتبعة في تأمينها، عموما يعتمد المجرم الالكتروني على أساليب إجرامية ذات طبيعة الكترونية سمتها الحداثة والإبتكار تمكنه من خلال خاصية عملها من التسلل داخل الأنظمة المعلوماتية، وارتكاب جريمته، حيث ظهرت مؤخرا في العالم المعلوماتي مجموعة من الأدوات التقنية عرفت رواجا كبيرا، وبالرغم من ايجابياتها إلا أنها استغلت سلبا من قبل مجرمي المعلوماتية نذكر منها:

- **بروتوكول الشبح:** ويعرف بشبكات الشبح أو أسلوب التحكم عن بعد في النظام المعلوماتي، وهو عبارة عن أداة تقنية انتشرت مؤخرا عبر شبكة الانترنت وأصبحت من أهم الوسائل استخداما، حيث يعمل هذا البروتوكول بصفة آلية من خلال شبكة كبيرة من أجهزة الكمبيوتر، منتشرة عبر كافة أنحاء العالم، يتحكم فيها المجرم

[1] - هاني خميس أحمد عبده: مرجع سابق، ص: 330.

الالكتروني من خلال استخدام بروتوكولات الشبكة للتواصل مع الأنظمة المصابة، حيث يتمكن من خلاله نشر الفيروسات الالكترونية، ومراقبة أنشطة مستخدمي الحواسيب والتجسس عليهم.[1]

– **البروكسي المجهول:** ويعرف بالوكيل المجهول، وهو يجعل النشاط على شبكة الانترنت غير مكشوف ولا يمكن تعقبه، وبالتالي تتيح للمجرم المعلوماتي تصفح شبكة الانترنت والتنقل إلى ما وراء مرشحات الموقع خفية دون الكشف عن أي معلومة شخصية.

– **البلوتوث:** وهي تقنية تهدف إلى ربط المعدات الالكترونية مع بعضها البعض لتبادل البيانات والمعلومات كالحواسيب الآلية، اللوحات الالكترونية، الهواتف المحمولة، وكل المعدات والأجهزة التي لها علاقة بالحاسب الآلي وتربط بهذه التقنية، وسابقا كانت العمليات لا تتعدى من 10 إلى 20 متر، إلا أنه لوجود الهوائيات الاتجاهية تم زيادة نطاقها بشكل كبير، حيث يستغلها المجرمون في سحب المعلومات والملفات من الجهاز المستهدف، أو الاستيلاء على دليل الهاتف والرسائل والصور وأشرطة الفيديو الخاصة،و الخطر يكمن في كون أن هذه التقنية تساعد المجرم في القيام بكل تلك الأفعال الإجرامية دون علم صاحب الجهاز، وكذلك أن هذه الأفعال تتم حتى ولو تم إيقاف البلوتوث، وعليه لا يمكن للضحية أن تكون آمنة من هذا الاختراق.[2]

رابعا: الخصائص السلوكية للمجرم الالكتروني:

يعرف السلوك الإنساني بصفة عامة بأنه مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الإنسان في حياته لكي يتكيف مع متطلبات البيئة والحياة المحيطة به، وهذه الأنشطة هي محصلة التفاعل بين العوامل الشخصية والعوامل البيئية، ولهذا السلوك أقسام منها ما يكون مكتسب، يأتي بعد ممارسة الحياة ومن خلال الوعي الكامل والإدراك والتأهيل والتدريب والتعليم وفقا لظروف الإنسان مثل القراءة والكتابة وغيرها، ومنها ما يكون سلوك جماعي ينتج من خلال التفاعل القائم بين الفرد والجماعة، ومنها ما يكون سلوك منحرف وهو صراع بين رغبات وطموحات ودوافع الفرد من جهة ووسائل الضبط الاجتماعي والسلوكي التي يعتمدها المجتمع أو الجماعة من جهة أخرى.[3]

وتتمثل الخصائص السلوكية للمجرم الالكتروني في معرفة قوة علاقاته الاجتماعية، ومدى تكيفه مع وسطه الاجتماعي من خلال تصرفاته مع أفراد مجتمعه بدءا بالعائلة والحي والمجتمع ككل، وكيف يتعايش وثقافة

---

[1] –لحرش أيوب، النحوي سليمان: طبيعة الخطورة الإجرامية للمجرم المعلوماتي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد1، 2020، ص 994

[2] – الحمداني بشرى حسين: القرصنة الالكترونية أسلحة الحرب الحديثة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص84.

[3] – عبد الناصر سلامة: السلوك المنحرف، بريد الأهرام، العدد 46269 سنة 2013، مصر، www.alahram.org.ey

مجتمعه وكيف يشبع حاجاته وطموحه حتى يكون منسجما مع نفسه ومجتمعه، كذلك تعني هذه الخصائص كيفية نظر هذا المجرم لفعله الإجرامي ومدى مشروعيته بالنسبة له، وما هو شعوره تجاه ما قام به سواء قبل أو بعد اكتشافه والقبض عليه من طرف الأجهزة الأمنية، ثم ما هي الدوافع التي جعلته يرتكب هذا الفعل الإجرامي.[1]

1- مفهوم السلوك وعناصره: يعرف السلوك على أنه تصرفات أو ردود أفعال الشخص استجابة لحالة التحفيز الخارجية أو الداخلية، ويقصد بالسلوك تلك الحوادث في حياة الفرد اليومية، والأنشطة التي يقوم بها الفرد ويتفاعل مع مجموعة من الأفراد، والسلوك يتضمن السلوك الظاهري، وهو الذي تستطيع ملاحظته ويظهر على شكل تغيرات لفظية أو غير لفظية، والسلوك الداخلي يقصد به كل عملية عقلية يتبعها الفرد كالتفكير، والذكر، والإدراك، والتخيل وغيرها، ولا يستطيع ملاحظتها مباشرة وإنما تستدل على حدوثها عن طريق ملاحظة نتائجها.[2]

ويتضمن السلوك مجموعة من العناصر نذكر منها:

- **الشخصية:** تعد الشخصية التنظيم الأساسي لاستعدادات الشخص للسلوك في المواقف الاجتماعية المختلفة، وذلك من خلال الأفكار والمعتقدات والاتجاهات والقيم والعادات التي ينظمها الفرد في أدوار اجتماعية داخل المنظومة الاجتماعية، ولكل من البيئة والوراثة إسهامات واضحة في بناء الشخصية وبالتالي فشخصية الفرد هي نتاج الوراثة والبيئة معا.

فالشخصية السوية تختلف من ثقافة لأخرى، نظرا لاختلاف الخصائص السلوكية، والمراكز والأدوار التي تقدمها الثقافة إلى الأفراد الذين يعيشون فيها، وبذلك يتحدد المستوى السوي والمستوى المنحرف للسلوك ما بين ثقافة وأخرى، أو حتى داخل الثقافة الواحدة فإنه يختلف من وقت لآخر.

الدوافع والحاجات: للإنسان حاجات ودوافع مختلفة توجه سلوكه اتجاه الأهداف الخاصة التي تشبع الحاجات والدوافع، وتعد الدوافع من أهم الموضوعات المهمة التي تحدد مسارات السلوك، فالفرد يعيش في حالة عدم اتزان بينه وبين بيئته، وهذا يدفعه إلى محاولة إعادة الاتزان بكل الوسائل المتاحة، وغير المتاحة، فإذا خلت البيئة من الإمكانيات والمقومات التي تساعد على إعادة الاتزان، فإن هذا الفرد يسلك السلوك المنحرف وبالتالي قد يصل بالأمر القيام بالسلوك الإجرامي، حتى يتمكن من إشباع حاجياته.

---

[1] – بكوش محمد أمين، هروال نبيلة هيبة: خصوصية المجرم الالكتروني-مجرم الانترنت نموذج-، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد1، سنة 2021، ص78.

[2] –عبد الحسين زروقي الجبوري: مفهوم السلوك الاجتماعي، ماي 2018 https//www.researchgate.net أطلع عليه بتاريخ 2023/04/06

- **السلوك التفاعلي:** لكل شخص أسلوب خاص في التعامل، ويطمح من ذلك إلى الاستجابات المرغوبة من الأشخاص الآخرين و هذا التفاعل لا يقتصر على مكان محدد، فقد يجري في الأسرة، كما يجري مع من يقومون بتعليمه وذلك من خلال المخالطة والرفقة والجيرة، وغيرها من المواقع التي تساهم في بلورة هذا السلوك.[1]

2 - أقسام الخصائص السلوكية:

2-1 التنشئة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية للمجرم الالكتروني: تعرف التنشئة الاجتماعية على أنها عملية تحويل الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي عن طريق التفاعل الاجتماعي، يكتسب بذلك سلوكا ومعايير وقيم واتجاهات تدخل في بناء شخصية الفرد، وبذلك فالتنشئة الاجتماعية تعمل على جعل افرد كائنا اجتماعيا، وتبين له أهم الأدوار الواجب أن يشغلها، وكذا غرس الطموح في نفسيته، وغيرها من الوظائف والأهداف التي تؤديها عملية التنشئة الاجتماعية.[2]

وبالنظر إلى التنشئة الاجتماعية في الوقت الحاضر وما صاحبها من تطور تكنولوجي مس جميع المجالات نجد بأنها أصبحت أمرا معقدا للغاية، وذلك لعدة أسباب منها أن الفجوة بين تقاليد الأجيال تزداد اتساعا في الوقت الحاضر، حيث قلت الروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة، وبالتالي ضعفت المفاهيم المشتركة التي تربط بين الأجيال، بعضها ببعض، وقد يرجع ذلك إلى انتشار وسائل الاتصال على اختلاف أنواعها، وما سهل ذلك هو الاستعمال الواسع للانترنت والاعتماد الكبير عليها في العديد من المجالات، وما ساعد في ذلك هو ظهور المواقع الاجتماعية وشبكات التواصل الاجتماعي على اختلاف أنواعها، وهذا ما مهد للكثير من الأفراد أن يقوموا بسلوك منحرف وقد يصل إلى سلوك إجرامي عبر هذه الوسائل والمواقع، وبالتالي فالمجرم الالكتروني يتأثر بعوامل التنشئة الاجتماعية على اختلافها، فإن كانت تنشئة سوية فإنها تساعد الفرد على عدم الإقدام على السلوك الإجرامي، بينما إذا كانت غير سوية فإنها تسهم بقدر كبير في جعل هذا الفرد مجرما.

2-2السوابق الجنائية للمجرم الالكتروني: يقصد بالسوابق الجنائية، كون هل المجرم سبق له أن سلك سلوك إجرامي، وتم الحكم عليه من طرف الجهات القضائية وأدين بعقوبة مقابل هذا السلوك الإجرامي الذي يتجسد في كل فعل أو امتناع من شأنه الاعتداء على الأموال المادية والمعنوية يكون ناتجا بطريقة مباشرة في تدخل التقنية المعلوماتية.[3]

---

[1]- محمد جميل: ما هو السلوك الاجتماعي، وما هي دلالته2016.ppsx.pro//https أطلع عليه بتاريخ 2023/04/06

[2] - ميادة إدريس: مقال عن التنشئة الاجتماعية، مارس 2022، https//www.socioclub.net، اطلع بتاريخ 2023/04/07

[3] - سعيدة بوزنون: مرجع سابق، ص 49.

خامسا: اهم النظريات المفسرة للسلوك "الفعل" الإجرامي الإلكتروني:

باعتبار أن الدراسة العلمية للجريمة والانحراف موضوعا حديث النشأة، وهذا كون التفسيرات الأولية البدائية تنسب حسب ارتكاب الجريمة إلى فساد في الغريزة وإلى مس من الشيطان، ومع منتصف القرن الثامن عشر كان للعلوم الطبيعية التجريبية، ومناهجها وطرق البحث فيها، الأثر الكبير في العلوم الاجتماعية، حيث برز الاتجاه الوضعي كمحاولة لاستخدام المنهج العلمي في دراسة الجريمة، وذلك من خلال الاعتماد على الإحصائيات الجنائية، وما يصاحبها من التوزيع الجغرافي ومدى ارتباطه بالعوامل الاجتماعية، وكان منهج الاتجاه الوضعي هو وضع علم لدراسة السلوك الإجرامي من خلال اكتشاف قوانين تتحكم في التنبؤ بالسلوك الإجرامي، وتفسيره، فظهرت بذلك عدة نظريات منها النظرية البيولوجية، والنظرية النفسية، والنظرية الاجتماعية، والنظرية التكاملية، فقد حاولت النظرية النفسية تفسير السلوك الإجرامي من خلال مجموعة من العوامل النفسية، وإلى وجود الدافعية لدى الفرد المجرم بصورة أكبر من تواجدها في البيئة المحيطة به، في حين ذهبت النظرية الاجتماعية إلى تفسير السلوك الإجرامي انطلاقا من العمليات الاجتماعية، ونتيجة لعجز هذه النظريات في التفسير الدقيق للأسباب المؤدية إلى وقوع الجريمة، ظهر اتجاه توفيقي يحاول إدماج كافة الحتميات السابقة في إطار واحد لتفسير الجريمة، مما دفع بالعلماء إلى وضع نظرية متكاملة لتفسير السلوك الإجرامي، نتيجة لعجز النظريات السابقة في التفسير الصحيح للسلوك الإجرامي، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى أهم النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي بصفة عامة هذا من جهة، والتي يمكن أن تفسر من خلالها السلوك الإجرامي الالكتروني من جهة أخرى.

1- نظرية اللامعيارية "لدوركايم" والفعل الإنحرافي –الإجرامي الإلكتروني:

1.1. تطور مفهوم نظرية الأنومي: لقد مرت نظرية الأنومي من حيث التطور بمرحلتين أساسيتين: فالأولى تجسدت في عالم الاجتماع دوركايم ، فهو أول من استخدم مفهوم الأنومي للدلالة على السلوك المنحرف، حيث عرف دوركايم الجريمة بأنها جزء متكامل من كل المجتمعات، بمعنى أنها موجودة في جميع المجتمعات، وأن خلو المجتمع من الجريمة أمر مستحيل، ويبقى مفهوم الأنومي عند دوركايم هو اللاقانون، واللانظام، حيث تسود حالة اللامعيارية والتي تصيب القيم والأعراف والقوانين في المجتمع مما يتسبب في ضعفه، وقد استخدم دوركايم مصطلح الأنومي لأول مرة في كتابه تقسيم العمل سنة 1892، وذلك عندما تعرض للنتائج السيئة لتقسيم العمل، وأثرها على درجة تكامل التنظيم الاجتماعي، وما يسود المجتمع من اضطراب وتفكك، أما المرحلة الثانية فتتمثل في أعمال روبرت مرتون، فقد لعب دورا كبيرا وهاما في تطوير نظرية الأنومي، وجعلها

أكثر تنظيما وتنسيقا، حيث حدد أنماط العلاقة بين أهداف المجتمع الاجتماعية، وبين الوسائل الثقافية المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف.[1]

لقد ظهر مفهوم الأنومي "Anomie" لأول مرة في القرن السادس عشر، إلا أن استخدامه بطريقة علمية كان على يد عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركايم ، حيث استخدم دوركايم هذا المفهوم للإشارة إلى حالة الصراع بين الرغبة في إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد، وبين الوسائل المتاحة لإشباع تلك الاحتياجات، وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة في كتابه تقسيم العمل سنة 1892، وذلك عندما تعرض إلى النتائج السيئة لتقسيم العمل، وأثرها على ورقة تكامل التنظيم الاجتماعي، كما يعتبر العقل الجمعي هو القوة التنظيمية الخارجية التي تحدد الأهداف الواجب على الإنسان تمثلها في سلوكه، لكن عندما يصاب المجتمع ببعض الظروف التي تسبب له تغيرات، فإنه في مثل هذه الحالة يكون السلوك المنحرف نتاجا لتلك التغيرات المفاجئة، وقد أشار دوركايم لمفهوم الأنومي للمرة الثانية في كتابه عن الانتحار عندما تعرض إلى نمط الانتحار الأنومي، حيث ارجع ذلك النمط إلى ما يسود المجتمع من اضطراب واختلال وظيفي قيم ومعايير المجتمع.[2]

ومن هذا المنطلق فقد استخدم دوركايم مصطلح الأنومي (اللامعيارية) كأداة لتحليل الانحراف والجريمة، ولفهم السلوك الإنساني بوجه عام، حيث أنه استخدم اللامعيارية في ثلاث مجالات أساسية وهي: المجال الاقتصادي بوجه عام، ومجال الأسرة والحياة الزوجية، ثم مجال تقسيم العمل.

- **اللامعيارية في مجال الاقتصاد:** قد أشار دوركايم عن وجود علاقة بين الأزمات الاقتصادية، وإحدى صور الانحراف، وذلك من خلال ربطه بعملية الانتحار بالأزمات الاقتصادية، وقد أكد ذلك من خلال محاولاته بإعطاء أمثلة عملية من الميدان، حيث أنه ربط الأزمة المالية في فيينا عام 1873والتي بلغت ذروتها سنة 1874 والتي صاحبها ارتفاع في عدد حالات الانتحار والتي بلغت 153 حالة سنة 1873، ليصل بعد ذلك إلى 616 حالة عام 1874، وحسب النسبة المئوية فإنها بلغت 53% ما بين سنتي 1872 و1874، كما أشار دوركايم إلى أن أزمات الرخاء قد تؤدي إلى حالات الانتحار، وعليه يقول أن كل اضطراب في التوازن يعد دافعا إلى الموت الإرادي، وكلما ضاعت القيم وانطفأت، تصبح الحدود بين الممكن والمستحيل غير معروفة، وبالتالي يفتقد القدرة علة التمييز بين ما هو صائب، وما هو غير صائب، وهذا كون أن الشهوات أصبحت مسيطرة، وبالتالي تصبح حالة اللامعيارية في ذروتها، ويصبح كل جهد أقل فعالية وإنتاجية، مما يؤدي إلى ضعف الرغبة في الحياة نفسها.

---

[1]- عدلي المري وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص 37.

[2] - عدلي المري وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص 38.

وبالتالي يرى دوركايم أن الأزمات الاقتصادية الحادة، وحالات الرفاهية التي قد يعيشها المجتمع تعد الأسباب المباشرة في حدوث اللامعيارية، بالإضافة إلى هشاشة الضبط الاجتماعي وهيمنة الأهواء والشهوات، والطموحات وتصادمها مع الواقع، وهذا ما يحرك عند أصحابها السلوكات الإجرامية والعدوانية.[1]

-**اللامعيارية الأسرية أو الزواجية:** لقد أشار دوركايم إلى أن الأزمات الاقتصادية ليست الوحيدة في حدوث الانتحار، بل أن أزمات الترمل هي أيضا من الدوافع إلى عملية الانتحار، هذه الأزمات والتي ترتبط بوفاة الزوج أو الزوجة تعتبر كارثة أسرية تؤثر على الطريق الذي لازال على قيد الحياة، فيعجز عن التوافق مع الموقف الجديد، مما يضعف مقاومته للانتحار، كما ربط دوركايم من خلال دراسته التي أثبتت فيها أن عدد حالات الانتحار في أوروبا يتغير تبعا لتغير عدد حالات الطلاق والانفصال.

- **اللامعيارية في تقسيم العمل:** لقد بين دوركايم ثلاث صور لتقسيم العمل كالتالي:

تقسيم عمل الفروض: والذي يحدث عندما لا يضع توزيع المهن أي اعتبار للقدرات الخاصة والمواهب والملكات.

يقسم العمل الذي لا ينتج تضامنا لعدم كفاية النشاط الوظيفي لكل عامل نظرا لانعدام إحساسه بالمشاركة في مشروع جمعي.

يقسم العمل الذي ينطوي على فقدان التكامل أو التوافق المتبادل بين الوظائف، والذي يسود في حالات الأزمات الصناعية والصراعات بين رأس المال والعمل، والتخصص المتزايد في مجال العلم.

لقد حدد دوركايم مجموعة حالات اللامعيارية في تقسيم العمل وذلك كما يلي:

حالة الأزمات الصناعية والتجارية: تؤدي هذه الأزمات إلى حدوث تصدعات عديدة في التضامن العضوي، وهذا كون أن بعض الوظائف الاجتماعية في الكائن العضوي الكبير لا يتوافق بعضها مع بعض.

حالة الصراع: وهنا يشير دوركايم إلى أنه كلما أصبحت الوظائف الاقتصادية أكثر تخصصا يصبح هناك صراع بين رأس المال والعمل يحل مكان التماسك.

حالة انقسام العمل العلمي: يرى دوركايم أن زيادة التخصص في مجال العلوم أي العمل العلمي أدى إلى جعل العالم أكثر انغلاقا وانحسارا في علم معين، بل وفي نظام علمي خاص من مشكلات هذا العالم، وهذا التعدد في الاختصاص جعل الاختلافات بين المناهج كبير، بعد أن كان بسيطا في وقت قريب وهذا قبل أن يكون العلم قد قسم إلى أقسام وفروع عديدة.[2]

---

[1] – جمال معتوق: مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي وأهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، سنة2014، ص ص: 264، 265.

[2] – جمال معتوق: مرجع سابق، ص، ص: 267، 270.

2.1 تفسير السلوك الإجرامي في ضوء اللامعيارية "لدوركايم":

يعتبر دوركايم من بين علماء الإجتماع الأوائل الذين عارضوا فكرة أن الجريمة سببها عضوي،وبذلك فقد عمل على مخالفة أصحاب هذا الإتجاه،حيث أرجع أسباب الجريمة إلى الوسط الإجتماعي،وأن أي سلوك يقوم به الفرد سواء كان سوي أو غير سوي هو نتاج المجتمع ككل،بمعنى أنه هو الذي يدفع بالفرد إلى الإقدام على السلوك الإجرامي أو الإمتناع عن ذلك،فالوسط الإجتماعي هو التفسير المنطقي للجريمة، على خلاف ما ذهبت إليه المدارس التكوينية، العضوية والنفسية منها،فالجريمة بالنسبة لدوركايم هي ظاهرة طبيعية،فهي كباقي الظواهر التي تحدث في المجتمع،و بالتالي لا يجب أن نعتبر ذلك مشكلة كبيرة وغريبة عن المجتمع وأن المجتمع الذي يخلو من الجريمة ينبئ عن وجود القمع وانعدام الحرية لدى أفراده، وعليه فالمجرم لا يعتبر كائنا غريبا شاذا، وإنما هو شخص عادي يوجد حيث توجد حياة اجتماعية، وقد ربط دوركايم السلوك الإجرامي "بالأنوميا"، وهي حالة أو شرط مجتمعي، حيث تكون فيه المعايير غير قادرة أو فاعلة في تنظيم السلوك الإنساني، وهذه الأنوميا تنتج من التعارض بين الطموحات الإنسانية ومقدرة الناس على تحقيق ذلك أو تلك الطموحات، كذلك ربط انتشار الجريمة والانحراف بالقهر والتسلط الذي يمارسه بعض الأفراد ضد البعض الآخر،وقد أعطى دوركايم مثال على ذلك من خلال الفقر الذي إعتبره خط فاصل بين العدالة الإجتماعية،واللاعدالة إجتماعية،فالفقير يشعر بالإغتراب كونه يعيش في طبقة إجتماعية يكاد ينعدم فيها أهم مقومات الحياة العادية للفردنوهذا مايؤدي ضمنيا إلى انعدام وغياب العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات،مما ينتج عنه معارضة ورفض للقيم والمعايير الاجتماعية والأخلاقية التي يؤمن بها أغلبية المجتمع،وهذا ما يؤدي إلى مخالفة تلك المعايير مما يضعف ضمنيا من الضبط الإجتماعي وبالتالي ينتج السلوك الإنحرافي ،وقد يتعدى إلى سلوكات إجرامية متعددة وخطيرة تهدد إستمرار هذا المجتمع،لأن الفرد لا يستطيع تحقيق طموحاته بالطرق والوسائل المشروعة،وبالتالي يلجأ إلى طرق غير مشروعة لتحقيق طموحاته كالسرقة، الرشوة، وغيرها من السلوكات الإجرامية.

3.1 دور اللامعيارية لدى "دوركايم" في حدوث جريمة الانتحار

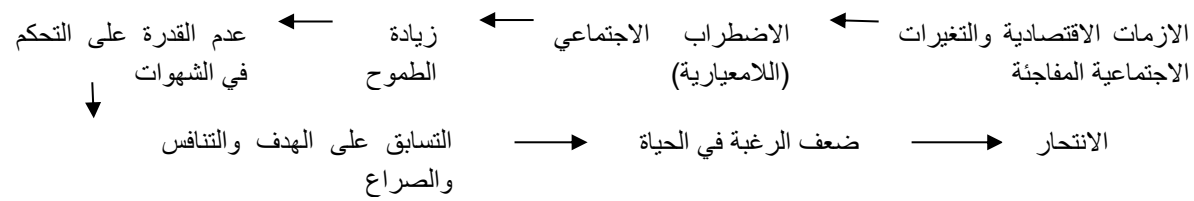
ربط دوركايم بين الطبقة الاجتماعية والانتحار، حيث كلما ازدادت المكانة الطبقية كلما ازدادت معدلات احتمالات الانتحار، وذلك لأن طموحات الأفراد في الطبقات العليا مرتفعة، وقد تدفعهم إلى سلوك طريق منحرف من أجل تحقيقها، وقد استخدم دوركايم نظرية الأنومي عند تحليله وتفسيره لظاهرة الانتحار، فمايز بين الانتحار الأنومي والانتحار الإيثاري والانتحار الأناني، حيث يرى أن الانتحار الأناني ينشأ في الجماعات الأولية خاصة في الأسر والجماعات الدينية والسياسية، ويرجع ذلك إلى ما يصيب هذه الجماعات من اختلال

وتصدع بسبب تفكك الروابط بين الأفراد وانتشار النزاعات الفردية، مما يدفع بالفرد بالانعزال عن الجماعة، وبالتالي فقدان الارتباط بالحياة فيصبح في حالة يأس من الحياة مما يفكر في وضع حد لحياته وذلك من خلال إقباله على عملية الانتحار.

أما الانتحار الأنومي فإن المتسبب فيه هو المجتمع الكبير وليس الجماعات الأولية، حيث يصيب المجتمع اضطراب وظيفي، فيسود بذلك فقدان المعايير والقواعد الأخلاقية داخل هذا المجتمع، فيصبح الفرد يشعر بان حياته ليس لها معنى، وبالتالي يفكر في وضع حد لها، فيقبل بذلك على الانتحار.

أما الانتحار الإيثاري فهو سلوك مقبول اجتماعيا، حسب دوركايم فهو يحدث في مجتمع متماسك، تسوده مجموعة من القيم والمعايير المتوافقة معا، أي أنه لا يوجد صراع بين قيم المجتمع ومعاييره.[1]

والنموذج الي يوضح العلاقة بين اللامعيارية والانتحار لدى دوركايم.



والنموذج التالي يوضح علاقة التغير الاجتماعي بالجريمة.

التصنع + تشكيل المدن + زيادة وتحسين وسائل الاتصال---> التحضر + الكثافة

---> تقسيم العمل ---> اللامعيارية ---> الجريمة والانحراف.

ويمكن تفسير هذا النموذج كما يلي:

تتجه المجتمعات الصناعية الحديثة إلى التجمع والتمركز، مما يؤدي إلى تكوين المدن وتطورها نتيجة الزيادة في عدد المواليد والهجرة وزيادة عدد السكان في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى تحسين العمل ووسائل الاتصال والمواصلات، وهذا ما يدفع التحضر وبالتالي تقسيم العمل، الذي ينتج عنه حالة اللامعيارية، أي فقدان المعايير والقيم لدى أفراد المجتمع، مما يدفع بالفرد إلى ارتكاب سلوكه الإجرامي، وهذا ما تسبب في التفكك الاجتماعي.[2]

4.1 التعقيب على النظرية:

على خلاف ما ذهبت إليه المدارس التكوينية العضوية والنفسية منها فإن دوركايم يرى أن الوسط الاجتماعي هو التفسير المنطقي للجريمة، وبالتالي فهو لم يفسر السلوك الإجرامي انطلاقا من الجانب العضوي فقط أرجع

---

[1] – عدلي السمري وآخرون: مرجع سابق، ص 41.

[2] – مصلح صالح: النظريات الاجتماعية المعاصرة، وظاهرة الجريمة في البلدان النامية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص34.

سبب ارتكاب الجريمة إلى العامل الاجتماعي، فهو بذلك قد لفت انتباه الباحثين إلى أن للمجتمع دور كبير في صناعة الجريمة، وأن المجرم ليس شاذا يتطلب عقابه، فهو شخص عادي يوجد حيث توجد حياة اجتماعية، كما أوضح دوركايم أنه من بين الأسباب التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة هو التسلط والقهر وبذلك يكون دوركايم قد بين ضرورة حسن التفاعل مع الفرد الذب يقترف الجريمة من جهة، وعدم ممارسة الضغوطات على اختلافها على الأفراد داخل المجتمع حتى لا يدفعهم ذلك إلى ارتكاب الجريمة، وهذا يعتبر من بين العوامل التي تساعد في الإقلال من حدوث الجرائم، كما أن لهذه النظرية دور كبير في دفع الكثير من الباحثين في تطوير مفهوم اللامعيارية، ومدى تأثيرها في حدوث السلوك الإجرامي، كما أن دوركايم من خلال نظريته اعتبر أن الجريمة موجودة في جميع المجتمعات وفي كل الأزمنة، لكنها تصير ظاهرة مرضية غير عادية فقط حينما ترتفع أو تنخفض عن المتوسط أو المعدل ولا يمكن اعتبارها مرضية حينما لا تؤثر سلبا في المهام الوظيفية للمجتمع، فالجريمة حينما لا تتعدى المعدل المتوسط للمجتمع، فإنها عادية وعلامة صحة المجتمع، وسلامة نظمه ومؤسساته، وما يعيب على هذه النظرية هي كونها اعتمدت على الإحصاءات الرسمية ورسمها للمؤثرات غير الاجتماعية في الانتحار، وإصرارها على تصنيف جميع أنواع الانتحار بعضها من بعض، كذلك جاءت العديد من الدراسات تفند مزاعم دوركايم حول ما أسماه باللامعيارية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي وركزت على الانتحار، وإهمالها للعديد من أشكال الانحراف، كما أن دوركايم قد اعتمد على عامل واحد في تفسير السلوك الإجرامي، وأهم العوامل المتعددة والمتداخلة والمتضامنة فيما بينها في تفسير أسباب إقدام الفرد على السلوك الإجرامي.[1]

1-5 تفسير أسباب الجرائم الإلكترونية في ضوء نظرية الأنومي" لدوركايم":

لقد ربط دوركايم الظاهرة الإجرامية بالمجتمع، وأكد أنها باقية بقاء المجتمعات، واستعمل الأنومية وأعتبرها سببا للانحراف الاجتماعي، وأن عجز المجتمع عن توفير بعض الرغبات والحجات لأفراده سوف يدفع بهؤلاء الأفراد إلى البحث عن تحقيقها بكل الوسائل بما في ذلك الجرائم التي يرتكبونها نتيجة غياب معيار أو قاعدة معيار أو قاعدة يستندون إليها في سلوكم السوي داخل المجتمع، أما كيفية تفسير أسباب الجريمة الالكترونية في ظل هذه النظرية هو أن انتشار الكثير من الظواهر السلبية على مواقع التواصل الاجتماعي، كالسب والشتم، ونشر صور فاضحة، وكذا ظاهرة التنمر والتي لها وقع كبير في نفسية الضحايا، سواء كان هذا التنمر مباشر أو عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يقوم المجرم الالكتروني بنشر صور، أو تعابير تسوء للضحية مما يدفع بتلك الضحية إلى فقدان الثقة في نفسه، مما يدفعه إلى العزلة والدخول في اكتئاب حاد، وللتخلص

[1] – جمال معتوق: مرجع سابق، ص275.

من هذا الواقع أو الهروب منه، فيقدم على عملية الانتحار وبالتالي ارتكب هذا المجرم جريمة الكترونية غير مباشرة في حق الضحية الذي قام بفعل الانتحار، وما نشاهده عبر منصات التواصل الاجتماعي، أين يقوم أحدهم بوضع حد لحياته، إما برمي نفسه من أماكن عالية، أو بشرب مواد سامة، أو غير ذلك من الأعمال التي تدخل في مجال جريمة الانتحار، ويتبين في العديد من التحقيقات أن سبب ذلك هو إما تنمر مستمر، أو نشر صور فاضحة للضحية أو غيرها من السلوكات السلبية الناتجة عموما من فقدان المعايير وضعف العلاقات الاجتماعية والتي أشارت لها هذه النظرية

2- نظرية ميرتون والفعل الإنحرافي –الإجرامي الإلكتروني:

1.2 –محتوى النظرية:

لقد استغل عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون فكرة دوركايم في اللامعيارية، ليصيغ نظريته حول الضغوط، حيث اقترح ميرتون أن هناك عنصرين مهمين في البيئة الاجتماعية لأي مجتمع، فالأول يتمثل في أن للمجتمع أهدافا ثقافية ذات وظائف واهتمامات، بينما العنصر الثاني يتمثل في الأنظمة والقوانين المؤطرة لهذه الأهداف. والأهداف حسب ميرتون هي كل ما يتم الاتفاق عليه من طرف المجتمع، ولكون ذلك نابع من قيمه ومبادئه، وحسب مرتون أن قيمة الإنسان مرتبطة بالمال والمهنة التي يشغلها الفرد، وعلى هذا الإنسان أن يسعى لكسب المال لأنه كلما كان لديه مال كثير كلما كانت قيمته في المجتمع تحظى بالاهتمام وتكون أرفع شئنا، فهذا ما يعني هدف ثقافي، لكن بالمقابل نجد أن المجتمع قد وضع أنظمة وقوانين تخص طرق الكسب المشروع، لكن الشباب الذين لا يستطيعون تحقيق حلمهم وتطلعاتهم التي تتماشى مع ثقافة مجتمعهم وحسب معاييره، فإن ذلك يؤدي إلى حدوث ضغط وتوتر وتناقض بين ما هو متوقع تحقيقه وبين واقعه المعاش، مما يدفعهم لسلوك طريق الإجرام والانحراف لتحقيق أهداف المجتمع الثقافية المتمثلة بالثروة المالية.

وقد اقترح ميرتون عدة أنماط يسلكها الإنسان للموازنة بين ضغط الأهداف الثقافية من جهة وضغط القوانين والأنظمة المؤطرة لهذه الأهداف من جهة أخرى.[1]

2.2 –علاقة اللامعيارية بالسلوك الانحرافي لدى "مرتون":

يتعرض بعض الأفراد بسبب إهمالهم من قبل الجماعة وكذلك حسب خصائص معينة في شخصياتهم أكثر من غيرهم إلى التوترات الناشئة عن التعارض بين الأهداف الثقافية والوسائل الفعالة لتحقيقها، ويكون هؤلاء الأفراد

[1] – جواد: نظرية الضغوط العامة بعلم الإجرام، كيف تتحول لمجرمين، بتاريخ 2021/05/12 .https://www.waqig اطلع عليه بتاريخ 2023/05/17

بالتالي عرضة للسلوك الانحرافي، وفي بعض الحالات، واعتمادا على بناء الضبط في الجماعة فإن الانحرافات عن المعايير النظامية تكافأ اجتماعيا بالانجاز الناتج للأهداف، وتحدث ضمن الأنساق الاجتماعية، وبالتالي فالسلوك الانحرافي لا يؤثر فقط في الأفراد الذين تورطوا فيه أولا ولكنه يؤثر أيضا وإلى حد ما في الأفراد الآخرين الذين يرتبطون بهم بشك متبادل من خلال النسق.

وقد ربط مرتون بين التغير في البناء الاجتماعي والسلوك الانحرافي وذلك كون الأهداف الثقافية وبناء الفرص بدون تغير أساسي يؤدي ذلك إلى حدوث ضغوط متباينة تدفع بالأفراد إلى السلوك الانحرافي.[1]

وقد انطلق من هذه الفكرة بناءا على ملاحظته للأقليات التي مرت بوقت عصيب للحصول على تعلم جيد وفي حال استطاعوا تحقيق ذلك يطلب منهم وقتا أصعب للحصول على حياة محترمة، ولكن مؤخرا يطبق نفس المعيار العالي للنجاح على الجميع بغض النظر إذا كانت لديهم الوسائل لتلبية هذه المعايير أم لا حيث يجبر الأفراد على العمل ضمن هذا النظام أو يكونوا أعضاء في الثقافة الفرعية المنحرفة من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها اجتماعيا، وقد أوجز مرتون خمسة طرق مختلفة للاستجابة وهي:

الانصياع: ويعني ذلك السعي للأهداف الثقافية من خلال الوسائل المقبولة اجتماعيا.

الابتكار: ويقصد بذلك استخدام الوسائل غير المقبولة أو غير التقليدية، لتحصيل الأهداف المقبولة ثقافيا وكمثال على ذلك العمل والمتاجرة بالمخدرات أو السرقة لتحقيق الأمن المالي.

الطقوسية: ويعني ذلك قيام الفرد باستخدام نفس الوسائل المقبولة اجتماعيا لتحقيق أهداف أقل قيمة.

الانسحاب: رفض كل من الأهداف الثقافية، ووسائل تحقيقها، ثم إيجاد طريقة لتفاديها.

التمرد: ويعني ذلك رفض كل الأهداف الثقافية والرسائل المنصوص عليها لتحقيقها، ثم العمل على استبدالها.[2]

وعليه فنظرية مرتون قد عالجت موضوع الانحراف الاجتماعي أكثر من موضوع الجريمة أو السلوك الجنائي فهي ترى أن المجتمع يؤكد على أهداف ثقافية بنائية من جهة ومن جهة أخرى يضع الوسائل المقبولة والمشروعة لتحقيق أهداف المجتمع مثل التعليم، العمل، جمع المال وغير لك.

وقد تأثر مرتون بالمجتمع الأمريكي، فهو يرى أن الهدف الأسمى في المجتمع الأمريكي هو المال، وبالتالي فإن أي سلوك لا يحترم هذه القيم الثقافية هو سلوك منحرف، حيث أن الأنوميا حسب مرتون تظهر عندما يواجه الفرد ضغوط البناء الاجتماعي وضغوط النجاح وتحقيق الأهداف، حيث الظروف الاجتماعية تضع

---

[1] – مصلح صالح: مرجع سابق، ص: 63.

[2] – نظرية الضغوط: (نظرية مرتون): https//ar.wikipedia.org

ضغوط متباينة على الأفراد تبعا للبناء الاجتماعي، وبما أن الأفراد يحتلون مواقع متباينة أيضا فلابد أن يكتفوا أو يستجيبوا بشكل مختلف.

3.2 أنماط نظرية "ميرتون":

وقد حدد "ميرتون" خمسة أنماط تتمثل في:

-**الملتزمون:** ويقصد بها الأفراد أو الشريحة السوية، وها النوع من الفئة وجودها ضروري في المجتمع ، حتى يتسنى للمؤسسات من المجتمع أن تعمل بشكل وظيفي، وهذه الفئة تتميز بالتزامها بأهداف المجتمع الثقافية وكذلك الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف، وهذا لا يعني أنها ناتجة وقادرة على بلوغ أهدافها بوسائل مشروعة.

-**المخترعون:** هذا النوع من الأفراد يتميزون غايتهم الحصول على النجاح بطرق غير مشروعة، فهم يعتقدون أن البناء الاجتماعي لم يوفر لهم فرصا مشروعة للنجاح وبالتالي يلجؤون إلى اختراع وسائل جديدة غير مشروعة لتحقيق النجاح، وكمثال على ذلك نجد الطالب يلجأ إلى الغش بدلا من الدراسة، وكذلك هناك من يلجأ إلى السرقة بدلا من العمل وبذل الجهد، فهذا النوع يقبل بالأهداف الثقافية ويرفض الوسائل المشروعة.

- **الطقوسيون:** هم عكس المخترعون تماما بمعنى أنهم يقبلون بالوسائل المشروعة، بمعنى يحترمون القوانين المعمول بها لكن لا تهمهم الأهداف، أو السعي لتحقيقها، أي التأكيد على الوسائل وإهمال الأهداف الثقافية وكمثال على ذلك الطالب الذي يحترم التعليمات ولا يخالف القوانين، لكنه لا يهمه أن يتخرج في الوقت المناسب، أو أن يتحصل على معدل مرتفع، فالتعليمات والقوانين هي الأسمى بالنسبة لهذه الفئة.

- **الانسحابيون:** يرى مرتون أن هذا النوع هم الأقل شيوعا، وهذا النوع يرفض الأهداف الثقافية وكذلك الوسائل المشروعة، فهم ليس لهم طموح كالمخترعين، فهم يختارون الانسحاب من المجتمع، ويمتهنون مهنة التسول، والإقبال على تناول الكحول والمخدرات.

- **الثائرون:** هذا النوع من الأفراد يرفض الأهداف الثقافية، كما يرفض الوسائل المشروعة، ولهم أهداف وقيم اجتماعية خاصة بهم، فهم أقرب إلى الفئة التي تدخل ضمن الثقافة الفرعية المضادة للمجتمع، وكمثال على ذلك العصابات التي تستخدم لغة العنف وممارسة القوة لتحقيق أهدافها.[1]

2-4 -التعقيب على النظرية:

فسرت هذه النظرية مصدر الجريمة الحضرية والانحراف، كما وضحت طرق الوصول المتعددة للفرص المتباينة بأنها عامل هام في انجاز أو عدم انجاز طموحات شخصية، كما نجد أن هذه النظرية قد بينت أن الطبيعة البيولوجية للإنسان غير مهمة في تفسير الانحراف، فما اعتبره دوركايم الرغبات الفطرية في الإنسان مثل

[1] – عابد عواد الوريكات: مرجع سابق، ص، ص: 150، 151.

الطموح لتحقيق الأهداف التي لا يمكن الوصول إليها، حيث يرى مرتون أن هذه الرغبات يحدثها البناء الاجتماعي، كما أوضحت هذه النظرية دور الضغوط في حدوث السلوك الانحرافي.

كما أن روبرت مرتون قد جعل من نظرية دوركايم عن الأنومي نظرية أكثر تنظيما واتساقا، فقد وجه الانتباه إلى أنماط العلاقة بين الأهداف والقيم الاجتماعية وبين الوسائل والمعايير الثقافية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.[1]

كما تعرضت هذه النظرية إلى الكثير من النقد والتحليل، فلم تفسر جميع أنواع السلوك الانحرافي والجناح كما أنها لم تفسر الجريمة في المجتمعات التي لا يتاح فيها وجود السلع الثمينة لكل شخص، كما أنها لم تتعرض إلى تفسير لماذا لا يستعمل الأغلبية العظمى من الأشخاص المحرومين الوسائل الانحرافية واللامشروعة للحصول على السلع المرغوبة، كما أنها فسرت الجريمة انطلاقا من وجهة طبقي (في الطبقات الدنيا)، أيضا لم تأخذ النظرية بعين الاعتبار التعارض بين القيم الثقافية والأهداف من جهة والطرق المقبولة من جهة أخرى، كما أنها تفسر منشأ الجريمة الحضرية فقط، وليس كل الجرائم.[2]

2- 5-تفسير اسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية "ميرتون":

لقد إنطلقت نظرية مرتون من فكرة رئيسية تتمحور حول ردود الأفعال للأشخاص الذين يعيشون معا وكيف أنها مختلفة من شخص لآخر ،وقد حاول مرتون تفسير ذلك التباين بين ردود الافعال من خلال توضيحه بأن المجتمع يتميز بخاصيتين رئيسيتين هما :أولا كون المجتمع هو من يحدد أهدافا تجعل كل فرد من هذا المجتمع يعمل على تحقيقها ،وثانيا يعمل على تحديد الوسائل الكفيلة التي من شأنها تحقيق تلك الأهداف ،كما بين أن المجتمع هو الآخر يختلف من حيث إهتماماته نفهناك من يسعى إلى تحقيق الأهداف ويهمل الوسائل المؤدية إلى تحقيقها ،بينما هناك من يهتم بالوسائل على حساب الأهداف ،لكن في الغالب وحسب مرتون أن أغلبية المجتمعات تتخذ موقفا وسطا بين ذلك ،وبالتالي فإن السلوك الإجرامي يحدث تبعا للإختلاف بين الأهداف والوسائل ،أما إذا ما أردنا تفسير السلوك الإجرامي الإلكتروني في ضوء هذه النظرية فإنه يمكن القول بأن المجرم الإلكتروني من أكثر المجرمين الذين تكون لديهم اهداف كبيرة يسعون إلى تحقيقها دون مراعاة الطرق والوسائل سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة ،ومثال على ذلك نجد هذا النوع من المجرمين يسعى في الغالب إلى تحقيق مكاسب مادية وياقصر الطرق وباقل التكاليف مثل جرائم النصب والإحتيال نمن خلال الإعتماد على شبكات الأنترنت عبر مختلف المواقع الإلكترونية ،خصوصا شبكة الأنترنت المظلم أين يستخدم

[1] – عدلي السمري وآخرون: مرجع سابق، ص: 42.

[2] – مصلح صالح: مرجع سابق، ص: 69.

الأسماء المستعارة من اجل إخفاء هويته ،وعليه فالمجرم الإلكتروني قد إهتم بالأهداف دون مراعاة للوسائل المشروعة المتاحة في المجتمع ،وهو ما يتماشى مع أحد الأنماط الخمسة لمرتون فيتفسير السلوك الإجرامي وهي قبول الأهداف ورفض الوسائل المؤدية إليها.

3- نظرية التقليد والمحاكاة والفعل الإنحرافي –الإجرامي الإلكتروني:

1.3 محتوى النظرية:

تنسب هذه النظرية إلى العالم الفرنسي (جون جبراييل تارد Jean Gabriel Tarde)

وجاءت هذه النظرية ردا على نظرية لميروزو البيولوجية في تفسير الانحراف والجريمة، وحاول تارد إبراز أفكاره وذلك بعدم اقتناعه بما توصلت إليه المدرسة الوصفية التي نادت بأهمية العوامل البيولوجية وأثرها على الظاهرة الإجرامية، حيث حاول إيجاد بديلا مناسبا لتفسير الأسباب والدوافع المؤدية إلى انتشار الظاهرة الإجرامية، فتارد يرى أن التقليد هو أساس تعلم السلوك، أيا كان نوعه، فالإنسان لا يولد مجرما، وأنه لا يعتبر مجرما بالفطرة، وأنه يصبح كذلك فقط من خلال البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، ومن خلال تنشئته الاجتماعية ومعتقداته الثقافية وبمحاكاته للآخرين، وتبني هذه النظرية على أساس أن السلوك الإجرامي سلوكا اجتماعيا مكتسبا، واعتبرت أن المحاكاة والتقليد الاجتماعيين هما الأساس في تفسير تعلم السلوك ومن ثم تفسير الجريمة، وبالتالي فالسلوك الإجرامي حسب هذه النظرية ينشأ تحت تأثير البيئة الاجتماعية، وهي بذلك جزء من النشاط الاجتماعي، وأن الفرد الذي يقدم على السلوك الإجرامي لابد أن يكون له قدوة يتأثر به ويقلده في سلوكه، فالمجرم يبحث ويتأثر ثم يقلد نمط في مجرم آخر.

فالانحراف حسب "تارد" ينتشر بانتقاله من فرد إلى فرد، أو من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى من خلال المحاكاة أو التقليد، وتتم عملية المحاكاة تلك باتصال الأشخاص بعضهم ببعض وفق قوانين ثابتة على النحو التالي:

يتعاظم التقليد كلما كان الاتصال بين الأفراد أكبر، وبالتالي فإن هذا التقليد يكون في المدينة أكثر منه في الريف.[1]

ويعتقد "تارد" أن التقليد ينتقل من الأعلى إلى الأسفل، فالفقير يقلد الغني، والصغير يقلد الكبير، أي من الطبقات العليا إلى الدنيا، ويحدث بتأثير العادة والذاكرة والاختلاط، كما يحدث عن طريق الزحام الفضولي أو الفرجة أو التجمهر، فالأفراد المكونين للحشد متباينين ولا يعرف بعضهم البعض، بل اجتمعوا بدافع الفضول،

[1] – نظرية التقليد عن تارد: 2 ديسمبر 2019، https://ar-ar.facebook.com اطلع عليه بتاريخ 2023/05/07.

وبعد حدوث أي انفعال من أحد أفراد المجموعة، فإنه ينتقل إلى بقية الحاضرين مما يؤدي إلى انفعالهم وتحركهم جماعيا، وهذا يعد سلوكا جماعيا نشأ بسبب التقليد.

2.3 تفسير الجريمة على ضوء نظرية "جون غابريال تارد":

تؤكد نظرية التقليد أن السلوك المنحرف ناتج عن المحاكاة والتقليد، وذلك كون أن الفرد يتعلم الأنماط السلوكية الإجرامية من خلال ملية التقليد والتي لا تختلف في طبيعتها عن تعلم أي مهنة أو حرفة أخرى يتعلمها الإنسان من خلال اختلاطه بالآخرين وتقليده لهم، فهي عملية نفسية اجتماعية، وبمعنى أوضح ترى هذه النظرية أن السلوك المنحرف أو السلوك الإجرامي ما هو إلا سلوك اجتماعي مكتسب بواسطة المحاكاة والتقليد انطلاقا من وجود مثال أو قدوة، فالمجرم يجد مثالا أو نمط في مجرم آخر، وهنا يتبين أن هناك تقاطع بين نظرية "تارد" ونظرية "ابن خلدون"، هذا الأخير حينما أشار من خلال نظريته القائلة بأن المغلوب مولوع أبدا بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده، فالطفل الذي يعيش في بيئة عنيفة وأفرادها يتميزون بالسلوك العنيف والعدواني، له أكبر فرص في آن يصبح هو بدوره عنيفا وعدوانيا وهذا بتقليد بيئته الاجتماعية والثقافية.[1]

والتقليد حسب "تارد" هي ظاهرة منتشرة في كافة المجتمعات وتختلف حسب طبيعة كل مجتمع، ففي المدينة أين يكون العدد الكبير من الأفراد، حيث تتشارك المصالح، وتتعدد العلاقات، تبدو ظاهرة التقليد واضحة ومتعددة بعكس المجتمعات الصغيرة، ولهذا أن طبيعة السلوك الإجرامي يختلف من مجتمع لآخر، وقد صاغ "تارد" ثلاثة قوانين للتقليد:

الأول أن الأفراد يقلدون بعضهم البعض بصورة أكثر ظهورا كلما كانوا متقاربين، والثاني أنه في الغالب نجد أن المرؤوس يقلد رئيسه، والثالث أنه عند تعارض الأذواق والموديلات فإن الشخص يقلد الحديث دون القديم فمثلا القتل بالسكين كان قديما مشهورا غلى ان صنع المسدس واستعمل كأداة بديلة، وهكذا الوسائل الأخرى.

وعليه فالمحاكاة في منظور "تارد" هي كل محاولة شعورية أو لا شعورية يستعيد بها الفرد سواء بفكره أو بسلوكه الذي لاحظه عند فرد آخر، وأن الفرد لا يقدم على الجريمة نتيجة ميول ذات أصول عضوية نفسية بل يقع فيها سبب مؤثرات نفسية، كالتوجيه، الإرشاد والإيعاز، فمن يسرق أو يقتل مثلا لا يقوم إلا بتقليد شخص آخر فعل ذلك قبله.

---

[1] – جمال معتوق: مرجع سابق، ص 248.

كما بين "تارد" من خلال أطروحاته حول الجريمة والانحراف أن المعتقدات تقوم بدور لا يستهان به، فهي التي تحفز الأفراد بشكل أساسي، وأن الرغبة هي التي تنمي الاعتماد، وأن المجتمع يتطور ويظهر إلا بفضل التقليد وهذا الأخير هو العامل الأول والحاسم في ظهور الروابط الاجتماعية بين الأفراد.[1]

وكخلاصة لما تقدم حول نظرية التقليد "لتارد"، فإن "تارد" يرى أن الجريمة حقيقة اجتماعية، حيث تنشأ وتتكون وتتطور وفق قوانين أساسية يخضع لها جميع أفراد المجتمع، وهذا هو قانون التقليد، والجريمة تخضع في تكوينها غلى مثل هذا القانون، فالسلوك الإجرامي ينتقل من الأعلى إلى الأسفل، فالتقليد إذن يتناول كل ألوان السلوك الاجتماعي، فهو يتناول اللغات، والهوايات، والأفكار، والعقائد، والخيرات، والمهارات والمنجزات العلمية والفنية بقدر ما يتناول كل أنماط السلوك الإجرامي والعادات الاجتماعية الضارة.

فالسلوك عموما عند "تارد" ينتقل بمقتضى عملية اجتماعية هي عملية التقليد، التي تتم بالإيصال المباشر أو غير المباشر بين طرفين من الأشخاص، أحدهما عنصر منشئ والآخر مقلد، وهذه لا تتحقق إلا في بيئة اجتماعية تتميز بسوء تنظيمها الاجتماعي، وأن انتقال السلوك الإجرامي خصوصا يكون عن طريق الاختلاط والاتصال الاجتماعي، وأن الأفراد غالبا يختلفون في استجاباتهم من وقت لآخر، ومن شخص لآخر، وقد يرجع هذا إلى أثر بعض العوامل التي تكسب بعض الأشخاص استعدادا إيجابيا يضاعف من قابليتهم للاستجابة تجاه الحاصل، بينما يكسب الآخرين استعدادا سلبيا يشكل قوة مانعة تضاعف من مقاومتهم للاستجابة تجاه الحاصل، بينما يكسب الآخرين استعدادا سلبيا يشكل قوة مانعة تضاعف من مقاومتهم للاستجابة تجاه الإيحاء ذاته، فالجريمة حسب "تارد" هي ظاهرة مرضية، ضارة بالمجتمع وتضر بمصالحه ومصالح الأفراد، فهي في نظره كمرض السرطان يتدخل في حياة الكائن الحي، ولكنه تدخل مؤذي وقاتل.[2]

والتقليد حسب "تارد" لا يكون إلا في جماعة، كما أنه يخضع إلى قوانين أولها أنه يتم من أعلى إلى أسفل وثانيها تأثير قوة الصلة التي تربط المقَلَّدْ بالمقَلِّدْ، وثالثها أن أنماط السلوك تتداخل وتتطور، كذلك في الجريمة فالمتبدل فيها هو أسلوب إبدائها وليس الجريمة في حد ذاتها، فالقتل كان يرتكب بالسكين أو بالسيف أو السم وبتطور المجتمعات استخدمت أنواع أخرى منه فأصبح يقام به عن طريق الأسلحة النارية، في أحيان أخرى يكون بحقن المجني عليه بكمية من المخدرات أو غير ذلك.

---

[1] – جمال معتوق، مرجع سابق، ص ص: 251، 252.

[2] – محمد بي عودة: النظريات المعاصرة للجريمة والانحراف، 2017، ص 9، kttps://fssh.univ-km.dz اطلع بتاريخ 2023/05/08

3.3 -التعقيب على النظرية:

من الأفكار الجريئة لهذا العالم كونه لم يرجع السلوك الإجرامي إلى العوامل العضوية (البيولوجية- الوراثية) ولا للعوامل النفسية، وإنما أعطى لكل من العامل النفسي والاجتماعي الدور الحاسم في حدوث الجريمة والسلوك الانحرافي، كما أنه توجد دراسات حديثة أكدت الكثير من القضايا العلمية التي توصل إليها "تارد" في تفسيره للسلوك الإجرامي والانحرافي، إلا أن الإجرام إذا كان مرتبط بدرجة تقليد الأفراد لبعضهم البعض فكيف يزيد الإجرام ويتغير في طرق إبدائه في المجتمعات ذات الدرجة الأقل من التقليد.

أيضا إذا كان التقليد يفسر انتشار الإجرام، فكيف نفسر منشأه الأول؟ كما أن النظرية أهملت بشكل واضح الإجرام بالخطأ، كما أنها تفسر ظاهرة الإجرامية بالاعتماد على ظاهرة نفسية اجتماعية فقط هي التقليد.[1]

3-4 تفسير أسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية "جون غابريال تارد":

لقد انطلق الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي "تارد" من الوسط الاجتماعي لتفسير الظاهرة الإجرامية من خلال نظريته المعروفة بنظرية التقليد، وتقوم هذه النظرية على أن السلوك الإجرامي ليس نمط سلوكيا وراثيا وإنما يتم اكتسابه بالتقليد الذي يتم بين فرد وآخر، أو من جيل إلى جيل أو من المدينة إلى القرية، وحتى يكون التقليد ناجحا يجب أن يكون الوسط الاجتماعي موسوما بسوء التنظيم، مما يسمح بالاتصال بين الأفراد الأسوياء والمجرمين، وتتخذ المحاكاة حسبه منهجا تنازليا، فالأفراد يقلدون بعضهم بعض بصورة كبيرة كلما كانوا متقاربين، كما أن التقليد يكون من القوي نحو الضعيف، أي تقليد المرؤوس لرئيسه الأعلى منه رتبة كما أنه يقلد الحديث دون القديم فالموضة الجديدة تطرد القديمة، وبالتالي فالسلوك الإجرامي حسب تارد لا يكون نتيجة ميول عضوية، بل تقع بسبب مؤثرات نفسية كالتوجيه والإرشاد والإيعاز، ويمكن تفسير ظاهرة الجريمة الالكترونية من منظور هذه النظرية، وذلك أن التقليد حسب هذه النظرية لدى الإنسان يكون من الحديث دون القديم، ولعل استعمال وسائل وآليات جديدة تواكب التطور الذي تعرفه المجتمعات وفي العمليات الإجرامية المتطورة كالجرائم الالكترونية خير دليل على أن هذه النظرية يمكن إسقاطها على مثل هذا النوع من الجرائم، فالمجرم الالكتروني يحاول دوما من خلال تواصله مع الآخرين وعبر وسائل الاتصال المختلفة تقليد من هو أكثر منه خبرة في التحكم في التقنية الحديثة، وكيفية استعمالها في مجال الاختراقات المختلفة لأنظمة الحاسب الآلي.

كما أن تطور أنظمة الحماية الخاص بهذه التقنيات الحديثة دفع بالمجرم الالكتروني إلى البحث عن الهاكرز الأكثر منه خبرة ومحاولة الاتصال به من أجل تعلم كيفية التغلب على مثل هذه الأنظمة وهذا من أول

[1]- محمد بن عودة: مرجع سابق.

الاختراقات غير المشروعة لأنظمة الحاسب الآلي قصد تنفيذ سلوكه الإجرامي، وعليه فإن هذه النظرية ومن خلال مبدأها الأساسي وهو التعلم عن طريق التقليد تكون صالحة في تفسير هذا النوع من السلوك الإجرامي.

4- نظرية المخالطة الفارقة والفعل الإنحرافي –الإجرامي الإلكتروني:

1.4 محتوى النظرية: يعتبر عالم الاجتماع الأمريكي سذرلاند Sutherland رائد هذه النظرية محاولة بارزة لصياغة نظرية تكاملية في السلوك الإجرامي، يلخصها صاحبها سذرلاند في العبارة التالية: "يصبح الشخص جانحا بسبب توصله إلى تعريفات أو تحديدات ملائمة لمخالفة القانون"، وقد تبنى هذا العالم نظرية التفكك الاجتماعي سنة 1939 تحت عنوان "مبادئ علم الاجتماع" غير أنه أضاف إليها تفسيرا جديدا للسلوك الإجرامي، حيث يرى أن السلوك الإجرامي أساسه في التعلم المباشر الذي يكتسبه الشخص من مخالطيه في شتى المجتمعات التي يرتادها، فإن لم يفلح في تعلمه بأن تغلبت لديه عوامل الخبر، كان إقدامه على الجريمة أمرا بعيد الاحتمال، وقد أيده في ذلك عالم الاجتماع الأمريكي "كريسي Cressy"ويرى بأن التفسيرات العلمية للسلوك الإجرامي يمكن صياغتها، أما في ضوء العمليات التي تحدث في لحظة حدوث الجريمة وأما في ضوء العمليات التي تحدث في التاريخ الباكر للشخص المجرم، بمعنى في مرحلة الطفولة وما بعدها، بمعنى أن الجريمة لا تحدث إلا عندما تتوفر فرصة لارتكابها أو ممارستها.

فالسلوك الإجرامي حسب هذا العالم هو سلوك مكتسب، وليس وراثيا، بمعنى أن الشخص الذي لم يتدرب مسبقا على ممارسة السلوك الإجرامي لا يمكن أبدا أن يكون مجرما، وقد شبه ذلك بالشخص الذي يعمل بالميكانيك، فهذا الشخص في نظره أيضا لا يمكن أن يكون ميكانيكيا ما لم يتدرب على أعمال الميكانيك.[1]

كما يقول سذرلاند أنه بإمكان أي شخص أن يتدرب ويتبع نمطا سلوكيا معينا، كما أن فشل الشخص في إتباع نمط سلوكي معين يعود إلى عدم الاتساق وقلة الانسجام أو ضعفه بسبب المؤثرات الموجهة لسلوك الفرد، وأن الصراع الثقافي هو العنصر الرئيسي في تفسير الجريمة.

2-4 تفسير الجريمة في ضوء نظرية المخالطة الفارقة:

عموما ترتكز هذه النظرية على المبادئ التالية:

- الجريمة سلوك متعلم
- يتم تعلم الجريمة من خلال عمليات التفاعل والاتصال مع الآخرين.
- الجزء الرئيسي لتعلم الجريمة يحدث من خلال العلاقات الحميمية مع الآخرين.

[1] – لخضر زرارة: مرجع سابق، ص ص: 131، 132.

– عندما يتم تعلم الجريمة فإن عمليات التعلم تشمل:

–طرق ارتكاب الجريمة والتي قد تكون معقدة أو بسيطة.

–الاتجاهات المحددة للدوافع والنزاعات والتبريرات – من خلال التعريفات للتشريعات القانونية في التفضيل أو عكسه، أي أن الفرد يمكن أن يعرف بنفسه من خلال جماعات ملتزمة بالقوانين والتشريعات أو العكس، أي ينتمي إلى جماعات لا تحترم القوانين.

– يصبح الفرد منحرفا إذا ما فضل التعريفات التي لا تحترم القوانين مقابل التعريفات التي تفضل احترام القوانين.

– ترابط الاختلاف بتنوع تبعا لعمليات التكرار والمدة والأولوية وكثافة الاتصال.

– أن عمليات تعلم الجريمة من خلال الارتباط بأنماط مجرمة وغير مجرمة تشمل جميع الطرق الموجودة في أية عملية تعلم أخرى.

– تعبر الجريمة عن قيم وحاجات عامة، إلا أن تلك القيم والحاجات العامة لا تفسرها، بمعنى أن السلوك السوي والمنحرف ما هما إلا تعبير عن قيم وحاجات عامة.[1]

وتتلخص فروض نظرية سذرلاند في النقاط التالية:

– السلوك الجانح متعلم: بمعنى أن هذا السلوك ليس وراثيا وأن من لم يتلق تدريبا على الإجرام لا يخترع الجريمة.

– السلوك الإجرامي: يتم تعلمه من خلال الاحتكاك بأشخاص آخرين جانحين وذلك من حيث عملية التواصل اللفظي والشخصي، كما يمكن أن يتم بالمثال والقدوة.

– يتم تعلم السلوك الجانح خصوصا ضمن جماعة محصورة تتميز بالعلاقات المباشرة والشخصية، ولذلك فإن وسائل الإعلام اللاشخصية (تلفزيون، راديو، منشورات...) لا تساهم إلا بدور ثانوي جدا في نشأة السلوك الجانح.

– كما أن التدريب على الانحراف يشمل على تقنيات ارتكاب الجنح، توجيه الدوافع والميول والتفكير والاتجاهات نحو الانحراف.

– يصبح الفرد جانحا عندما تطغى التفسيرات المضادة للقانون على التفسيرات التي تحترمه، وهذا هو مبدأ الترابط الفارقي.

[1] – عايد عواد الوريكات: نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 186، 187.

– تتنوع الترابطات الفارقية من حيث التواتر، المدة، الأسبقية، والشدة، فإذا ما نماها الشخص بمعايير جانحة قبل أن يتعرض لتأثير المعايير المتكيفة قد يصبح جانحا بشكل نهائي، والعكس صحيح.[1]

ويخلص سذرلاند إلى رفض أثر الوراثة في إحداث السلوك الإجرامي، وأن السلوك الإجرامي هو سلوك مكتسب ، فالحدث الذي لم يسبق له الوقوع في الجريمة أو ممارستها لا يستطيع ابتداع الجريمة، وأن اختلاط الشخص بالأفراد غير الأسوياء ومعاشرتهم، وابتعاده عن الجماعة التي تحرص على احترام القانون فإن ذلك يؤدي بالفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، كما أن هذا السلوك يتم اكتسابه وفق عمليتين هما: وسائل ارتكاب الجريمة، والأخرى التبريرات التي تعطي للسلوك والاتجاهات المنحرفة، ذلك أن الفرد يحاط دائما بمجموعة من الأشخاص هم الذين يحددون له نظرته غلى القواعد القانونية، إما على أنها قواعد من اللازم مراعاتها والالتزام لها، وإما على أنها شيء ليس من الضروري مراعاته، كما أن عمق التأثير الذي يتعرض له الفرد ومدى فاعليته في سلوكه يوجهه بقوة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي أو الإحجام عنه، كما يرى سذرلاند أن السلوك سواء كان إجراميا أو غير إجرامي لا يعدو أن يكون تعبيرا عن نفس الحاجات والقيم، فاللصوص وإن سرقوا لكي يحصلوا على المال، فإن العمال الشرفاء أيضا يعملون لأجل الحصول على المال أيضا، ولكي نفسر الاختلاف فلابد أن يكون هناك شيء مغاير.[2]

3.4 –التعقيب على النظرية:

يتضح مما سبق أن صاحب هذه النظرية قد اعتمد في تفسير السلوك الإجرامي على اختلاط الشخص بأفراد غير أسوياء، وبذلك يكونوا قد لفتوا الانتباه إلى أثر الاختلاط في ظاهرة الجريمة، كما أن هذه النظرية تصلح للاستخدام في الثقافات وفي مجتمعات متباينة، كونها استخدمت مفاهيم شائعة لا يختلف حول مدلولاتها وعليه يمكن القول بأنها نظرية مرنة يمكن اعتمادها في فهم السلوك الإجرامي وخاصة جرائم الطبقة العليا والتي ذكرها عند التطرق إلى أصحاب الباقات البيضاء، كما أن سذرلاند ومن خلال نظريته فقد أدخل العوامل الاجتماعية بقوة من أجل فهم السلوكات الانحرافية والإجرامية، وهذا كون أن الإنسان يناثر أثناء إبدائه أي سلوك بما يسود في المحيط الاجتماعي، وذلك من خلال التفاعل المباشر أو غير المباشر به، كما أن الأفراد عرضة للاختلاط بالجماعة السوية أو غير السوية وبالتالي يتحدد سلوكهم من خلال مخالطتهم لكلا النوعين وهذا ما نلاحظه في

[1] – جمال معتوق: مرجع سابق، ص 320.

[2] – لخضر زرارة: مرجع سابق، ص: 133.

مجتمعاتنا الآن وما يصدر من أفرادها من سلوكات ناتجة من خلال الأقران والمصاحبة سواء كانت سوية أو غير سوية، وعليه فإن هذه النظرية لفتت الانتباه إلى مدى تأثر الفرد بمحيطه الاجتماعي.[1]

وبالرغم من أهمية هذه النظرية إلا أنها لم تسلم من النقد، فهذه النظرية لا تفسر لنا لماذا تتغير الطرائق والأساليب التي يرتكب بها الأفراد السلوكيات الإجرامية، ولماذا تطورت العديد من أنماط السلوك الإجرامي في الوقت الراهن، ولم تكن معروفة في عصور غبرت؟ وعليه فالاختلاط التفاضلي غير قادر على تفسير هذه الظاهرة، أيضا فإذا كان السلوك الإجرامي يتم تعلمه، فكيف تعلم الفرد الأول هذا السلوك؟ وهنا يتضح أن النظرية تشرح وضعا ثابتا ولا تراعي أن ظاهرة الجريمة مثلها مثل جل الظواهر الاجتماعية عرضة للتغيير بتغيير المجتمع، كما أن هذه النظرية جمعت بين أفكار نظرية التفكك الاجتماعي والضبط الاجتماعي، حيث أنها تفسر انتشار الجريمة في الجماعة من خلال التفكك الذي يؤثر بدوره على وسائل الضبط الاجتماعي، كما أن هذه النظرية أغفلت تفسير مصدر الجريمة، كما أنها لا تفسر عدم تورط بعض الأفراد في السلوك الإجرامي بالرغم من مخالطتهم للمجرمين، أيضا هذه النظرية من خلال فكرة المخالطة الفرقة عجزت عن تفسير جرائم الأحداث التي يرتكبها الشخص في سن مبكرة دون أن يحظى بعد بفرص المخالطة وإمكانية تعلم السلوك الإجرامي أو التدريب عليه، كما أنها لا تصلح لتفسير الجرائم العاطفية أو الانفعالية.[2]

4-4 تفسير أسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية المخالطة الفارقة:

تنسب نظرية المخالطة الفارقة للعالم الأمريكي "سذرلاندSutherland" وتقوم هذه النظرية على عدة أسس نذكر منها:

-السلوك الإجرامي هو سلوك مكتسب من خلال التعلم، ولا يمكن للعامل الوراثي أن يكون له دخل في ذلك، فالشخص الذي لم يتلق تدريبا على ارتكاب الجريمة لا يمكن أن يخترعها.

-يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال الاتصال المباشر، سواء كان هذا الاتصال عن طريق الكلام، ومن خلال إعطاء أمثلة حية.

-تعلم السلوك الإجرامي يستند على التخطيط وتهيئة وسائل التنفيذ وأن يكون الجاني له دوافع وتبريرات لما يقوم به.

- الاتجاه المحدد للدوافع والنزاعات والتبريرات يتعلمه من خلال الثقافة لدى الأفراد المحيطين به من حيث احترامهم للقانون أو ازدرائهم له.

---

[1] - المرجع نفسه، ص133.

[2] - جمال معتوق: مرجع سابق، ص ص: 327، 330.

-إذا ما تم توجيه الشخص إلى احترام القانون، فإن السلوك الإجرامي لا يقع، أما إذا ما تم توجيه الشخص نحو عدم احترام القانون فإن احتمالية القيام بالسلوك الإجرامي تكون كبيرة.

-تختلف المخالطات الفارقة في تكرارها واستمرارها، أو في أسبقيتها وعمقها.

-تعلم السلوك الإجرامي مثله مثل تعلم سلوكات أخرى، وقد يأتي السلوك الإجرامي عن طريق الإغراء.[1]

ويمكن تفسير الجريمة الالكترونية في ضوء هذه النظرية وذلك أن هناك الكثير من الأفراد يتعلمون العديد من أنواع الجرائم الالكترونية، وذلك من خلال إنشاء آلاف المواقع والتي يستعملونها في جذب الكثير من الشباب وتعلمهم كيفية القيام بالجرائم الالكترونية، كالإرهاب الالكتروني، اختراق الأنظمة الخاصة بالحاسب الآلي وغيرها من الجرائم.

فنظرية الاختلاط التفاضلي قد ركزت على دور الجماعة في جعل الفرد يتأثر بهم، وبالتالي يكتسب ويتعلم من سلوكهم المنحرف وبالتالي فالاختلاط يؤدي إلى جعل الضحية مولعا ومتأثر بأفكار الجماعة، ومن ثم نجده يقوم بالسلوك الإجرامي الالكتروني وهو مقتنع بما يفعله وبكل سهولة،وباعتبار أن المجرم الإلكتروني يرى أن سلوكه الإجرامي مشروع ولايستدعي أي عقوبة ،بل يرى أنه يستحق التشجيع من طرف أفراد المجتمع لأن طبيعة هذا السلوك حسب رايه تعكس مدى إكتساب هذا المجرم الإلكتروني للمهارة والمعرفة المتقدمة حول إستعمال التقنيات الحديثة المرتبطة بالأنترنت وبالتالي فهو يجد سهولة في عدم إحترام القانون ،وهذا ما يتماشى مع أحد الجزئيات من نظرية سذرلاند والتي تقوم على أن الفرد إذا ما تم توجيهه إلى إحترام القانون فإنه لا يقدم على السلوك الإجرامي ،أما إذا ما تم توجيهه نحو إحترام القانون فإن إحتمالية قيامه بالسلوك الإجرامي تكون كبيرة،كما أن السلوك الإجرامي حسب سذرلاند يتم من خلال الإتصال المباشر أو غير المباشر بين الأفراد وهذا التفسير يصلح لتفسير الجريمة الإلكترونية كون أن المجرم الألكتروني عادة ما يقوم بسلوكه الإجرامي الإلكتروني من خلال تواصله مع أمثاله من المجرمين حتى يتمكن من إكتساب معرفة دقيقة حول كيفية تنفيذ هذا السلوك الإجرامي ،كما فسرت هذه النظرية السلوك الإجرامي كونه يستند على التخطيط وتهيئة وسائل التنفيذ وأن يكون للمجرم دوافع وتبريرات لما يقوم به ،وهذا ما يتماشى مع السلوك الإجرامي الإلكتروني كون هذا المجرم يعتمد في تنفيذ جريمته على التخطيط والدقة في التنفيذ ،كما أنه ينطلق من مجموعة من الدوافع كدافع الإنتقام والثأر والتحدي وإثبات الذات، وغيرها من الدوافع التي تدفع بالفرد القبام بهذا السلوك الإجرامي الإلكتروني.

[1] – مينا فايق: نظرية سذرلاند في تفسير الظاهرة الاجتماعية، 2021 https://www.menafoyq.com اطلع عليه بتاريخ 2023/05/26.

5- نظرية النوافذ المكسرة والفعل الإنحرافي –الإجرامي الإلكتروني:

نظرية النافذة المكسرة هي نظرية في العلوم الاجتماعية، وخاصة في علم الجريمة، وهي تنص على أن إهمال معالجة أي مشكلة مهما كان حجمها، سيؤثر سلبا في مواقف الناس وتصرفاتهم، مما يؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة، وعلى العكس سيؤدي معالجة المشاكل الصغيرة إلى توفر بيئة أفضل واستجابة سلوكية ايجابية.

1.5 محتوى النظرية:

يعود أصل هذه النظرية إلى تجربة قام بها عالم النفس "فيليب زيمباردو" "Philip.Zimbardo" عام 1969 إذ ترك سيارتين بأبواب مفتوحة ولوحات أرقام مفقودة في منطقة فقيرة وأخرى غنية، وبدأ المارة في الحي الفقير بسرقة السيارة وتخريبها في بضع دقائق، تم تدميرها بالكامل في غضون ثلاثة أيام، أما في المنطقة الغنية تطلب الأمر وقتا أطول للمارة لبدء تدمير السيارة، فاضطر "زيمباردو" إلى كسر إحدى نوافذ السيارة، وبدأ الناس في كسر المزيد من النوافذ وسرقة السيارة، لتتحول خلال أيام إلى خردة.

وفي عام 1982 تابع العالم السياسي "جيمس ويلبدن" وعالم الجريمة "Georgekelling جورج كلينغ" تجربة "زيمباردو" واجروا تجارب مماثلة على المباني والممتلكات المختلفة، وصاغا نظرية النافذة المكسورة والتي تربط الفوضى في المجتمع بالأحداث اللاحقة للجرائم الخطيرة، وبالتالي فالقضاء على الفوضى سيحد من الجرائم الخطرة.[1]

كما تنطلق نظرية النوافذ المكسورة من أطروحة أساسية أنه لا يمكن إرجاع الجريمة إلى العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية، وإنما يجب إرجاعها إلى حالات الفوضى التي تسود بعض المناطق الحضرية، وحسب طرح هذه النظرية أن الأطفال غير الجانحين يتمركزون في المناطق التي تسودها الفوضى في النظام الاجتماعي وضعف في الضبط الاجتماعي.

2-5 تفسير الجريمة على ضوء نظرية النوافذ المكسرة:

وتربط هذه النظرية بين السلوك غير المنتظم أو الفوضى وبين الخوف من الجريمة، واحتمالات وقوع جرائم خطيرة، وحالات التدهور الحضري في المدن الأمريكية.

وفكرة النافذة المكسورة هي تنبع من أن التحريض على التخريب والنهب دليل على عدم الاهتمام بالمحيط والتراخي في الاعتناء بالأماكن الحضرية عند الضرورة وهذا هو مهد الجريمة، وفي نفس الوقت فإن الفوضى تولد الإحساس بالاختلال في الأمن وتكبح الضوابط الاجتماعية الرسمية للأحياء، وبالتالي فالجريمة حسب هذه النظرية هي نتيجة للفوضى البسيطة، وليست نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأن علاقات الجيرة

[1] – نظرية النافذة المكسورة: https://hbrarabic.com اطلع بتاريخ 2023/05/12.

مثل تواجد الشباب في مداخل العمارات قد يؤدي بهم أو يشجعهم ذلك إلى ارتكاب الجرائم الخطيرة في مثل هذه المناطق.[1]

وترتبط نظرية النوافذ المنكسرة ارتباطا وثيقا بمفهوم اللاتمدن Incivilité وحسب ما جاء في هذه النظرية أن عدم إصلاح زجاج نوافذ العمارة المكسورة سيؤدي حتما إلى تكسير زجاج النوافذ الأخرى وبسرعة فائقة، وتبدأ بعد ذلك عدة أنواع من الجرائم كالسرقة والاعتداءات الجسدية وغيرها من الجرائم، ولتفسير ظاهرة الجريمة حسب هذه النظرية يمكن ذكر ذلك انطلاقا من أن تفاقم الفوضى في المدن الكبرى يفسر بتزايد العدائية وعدم التسامح بين الأفراد وعدم تجريم حالات السكر وعدم توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمصابين بالأمراض العقلية، وهذا ما يؤدي إلى خوف الأفراد من وقوعهم ضحايا للشباب المنحرفين في تلك المناطق، وحسب العالمان "Killing" و"Willion" فإن الجرائم الخطيرة تثير انتباه الآخرين أكثر من الفوضى الاجتماعية، لكن هذه الأخيرة تثير الخوف والإحساس بالأمن عند الأفراد، وقد تبنت مجموعة من الدول أمثال الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، سياسة التسامح الصفري"la tolérance zéro" والذي يعني عدم التسامح مع المجرمين والمنحرفين في الأحياء المناطق الحضرية، وللتسامح الصفري عدة مرادفات نذكر منها الطريقة القوية في التصدي للجريمة، تطبيق القانون، صفر نقائص، وقد انتهجت هذه السياسة في محطة المترو في مدينة "نيويورك" حيث أسندت مهمة رجال الشرطة التواجد في المناطق التي يحتمل فيها جرائم بدلا من ملاحقة المجرمين.[2]

حيث تؤكد هذه النظرية على أهمية العلاقات الاجتماعية الجوارية، كما أنها تفرض للشرطة دور رئيسي يتمثل في تعزيز الآليات غير الرسمية دال المجتمع، وقد تبنى في الدول الكبرى خصوصا سياسة عدم التهاون أو التسامح مع حالات ابتزاز المال في القطارات، أو التبول في الطريق العام، أو ترويع وتهديد المسافرين وغيرها من الجرائم، حيث أفادت بعض الدراسات أن لسياسة الصفر تسامح الأثر الإيجابي على نفسية الأفراد، كما ساهم في تقليص لديهم بالإحساس بالأمن، مع العلم أن هذه السياسة كلفت الدول التي انتهجت هذه السياسة الكثير من المال.

---

[1] – الطاهر سواكري: إسهامات نظرية النوافذ المنكسرة في تفسير الجريمة والانحراف، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد29، الجزء الثاني، سنة 2016، ص192، https// www.asdp.cerists.dz

[2] – الطاهر سواكري: مرجع سابق، ص 195، https://www.asjp.cerist اطلع عليه بتاريخ 2001/05/12

5-3 -التعقيب على النظرية:

هذه النظرية بالرغم من أنها قد أشارت إلى أهمية القضاء على الفوضى في الأحياء الكبيرة، والذي بدوره يساهم في جعل الأفراد يشعرون بالأمن، وذلك من خلال انتهاج سياسة "**التسامح الصفري**" والذي أثر إيجابا على الأفراد، وذلك من خلال محاولة القضاء على الفوضى بكل الطرق، مما دفع بالسلطات إلى كشف تواجد الأجهزة الأمنية في الأماكن والمرافق العمومية، وهذا ما ساعد في التقليل من حدوث الجرائم، وبالرغم من ذلك فإن هذه النظرية قد فسرت الجريمة من خلال التركيز على بعض الجرائم المرتكبة في المناطق الحضرية في بعض الأحياء بدافع الفوضى السائدة فيها، كما أنها ركزت على نوع معين من الجرائم كالسرقة، الاعتداء، القتل، السطو، الإدمان، دون التطرق إلى جرائم النخبة، أصحاب الباقات البيضاء، الأثرياء، ورجال السياسة، كذلك لم تفسر لماذا لم تنتشر الفوضى في المناطق دون الأخرى، وربما كان الفقر، وسوء الأحوال المعيشية، وضيق المسكن، والإقصاء الاجتماعي هي من أهم الأسباب التي تدفع إلى الجريمة.[1]

ترتبط هذه النظرية ارتباطا وثيقا بمفهوم اللاتمدن، حيث يشير هذا المفهوم إلى تأثير الفوضى والسلوكيات غير الحضارية في وقوع الجريمة، حيث ترى هذه النظرية أن تفاقم الفوضى في المدن الكبرى يفسر تزايد الفردائية، وعدم التسامح بين الأفراد، مما يدفع بهؤلاء الأفراد إلى الإقدام على السلوك الإجرامي، وهذه النظرية تؤكد على أهمية العلاقات الاجتماعية في الحد من الجرائم، وأن الفوضى لا تتسبب فقط في تزايد الشعور بالأمن بل أيضا تقوي الاعتقاد عند المجرمين بأن هذه المنطقة المعروفة بالفوضى لا يوجد فيها ضوابط اجتماعية، وكمثال على ذلك عندما يضايق شخصا أحد المارة بالشارع دون تدخل الجيران، يمكن لذلك أن يقنع لصا أن لا أحد يتصل بالشرطة في حالة ارتكابه لجريمة السرقة، وحسب ما جاء في هذه النظرية أن عدم إصلاح زجاج نوافذ العمارة المنكسرة سيؤدي حتما إلى تكسير النوافذ الأخرى وبسرعة فائقة، ومن ثم تبدأ الاعتداءات الجسدية وجرائم السرقة وهذا دليل على أن هذه المنطقة ليس فيها قانون.[2]

5-4-تفسير أسباب الجرائم الإلكترونيةعلى ضوء نظرية النوافذ المكسرة:

وإذا ما حاولنا تفسير الجريمة الالكترونية في ضوء هذه النظرية يمكن القول وكمثال حي، ما نشاهده من تسامح من طرف بعض الدول المجاورة حول تواجد بعض المهاجرين الأفارقة على أراضيها وتركهم دون رقابة أو

---

[1] – الطاهر سواكري: مرجع سابق، ص، ص: 196، 197.

[2] – الطاهر سواكري: إسهامات نظرية النوافذ المكسرة في تفسير الجريمة والانحراف، حوليات جامعة الجزائر، العدد 29، ص 193.

http.www.asjp.cerist.dz اطلع عليه بتاريخ 2023/05/23.

محاسبة دفع بالعديد منهم إلى الاعتداء على الممتلكات، والقيام بعدة سلوكات إجرامية في حق المواطنين الأصليين، أيضا عند ترك الإعلام والصحافيين وعبر قنواتهم الإعلامية من الإساءة إلى بعض الرموز الوطنية، دون أن تتدخل السلطات بصفة رسمية، دفع بالكثير الآخرين إلى التجرؤ أكثر والتطاول على الشعب ككل، وهنا يبرز دور هذه النظرية في الكشف على أنه عندما لا يتم معالجة السلوك السلبي في البداية، وترك صاحبه دون ردع سوف يدفع بالآخرين إلى انتهاج نفس السلوك، أو سلوكات أخرى تكون أكثر خطورة، وهذا بسبب اعتقادهم أنه لا يوجد من يردعهم أو يمنعهم من ذلك، فتكون بذلك هذه النظرية قد فسرت جانب أو نوع مهم من أنواع الجرائم الالكترونية وهو انتشار التجريح ونشر الإشاعات والأخبار الكاذبة عبر وسائل الإعلام والتواصل المختلفة والتي لم يتم التعامل معها بجدية، ومحاولة الحد من انتشارها في البداية، دفع بالكثير إلى نشر المزيد من الإشاعات والعمل على تهديد الأمن القومي،كما أن عدم تكييف القوانين في الوقت المناسب من أجل مكافحة نوع معين من الجرائم الإلكترونية ،قد يجعل المجرم الإلكتروني يظن بأن سلوكه الإجرامي لا يؤدي به إلى متابعات قضائية وبالتالي يقدم على أفعال أخرى مماثلة ،كما يشجع آخرين على القبام بجرائم إلكترونبة قد تكون أكثر خطورة ،وبالتالي اللامبالاة في معالجة أي مشكل في الوقت المناسب خصوصا الجرائم المستحدثة كالجرائم الالكترونية قد يدفع بالكثير من الأفراد والذين يكونون بعيدين كل البعد عن السلوك الإجرامي إلى قيامهم بسلوكات غير مشروعة وخطيرة تهدد المجتمع كالجرائم الإلكترونية ،أما إذا ما تم التصدي لمختلف الجرائم على إختلاف أنواعها في الوقت المناسب بمختلف الطرق والوسائل ،قد يجعل الكثير من المجرمين خصوصا المجرمين الإلكترونيين إلى عدم العودة للسلوكات غير المقبولة إجتماعيا وقانونيا ،وبالتالي فإن الردع المناسب يقضي على جميع مظاهر الفوضى في المجتمع التي قد تدفغ بالأفراد القيام بسلوكات منحرفة قد تصل إلى جرائم خطيرة ،مثل ما نشاهده من إنتشار أنواع كبيرة ومتطورة من الجرائم الإلكترونية سببه الرئيسي هو فوضى كبيرة في التعاملات المختلفة عبر الإنترنت والتي لم يكن هناك من قوانين تنظم مثل هذه الأنشطة جعل من الكثير القبام بجرائم مثل جرائم النصب عبر الأنترنت،بيع سلع مغشوشة ،وغيرها من الجرائم الإلكترونية المختلفة،ومن هنا يتبين أن نظرية النوافذ المكسرة قد تفسر اسباب إنتشار بعض من أنواع الجرائم التي ترتكب عبر وسائل الإتصال المختلفة والمرتبطة بالأنترنت بسبب إنتشار ظاهرة التمدن المقترنة بالفوضى.

6- نظرية أسلوب الحياة والفعل الإنحرافي -الإجرامي الإلكتروني:

1.6 محتوى النظرية:

إن للضحية أهمية بالغة، وهذا باعتبارها طرف أساسي في الجريمة، إلا أن علماء الجريمة والاجتماع وفقهاء القانون وعلم النفس وغيرهم لم يعطوا اهتمام كبير بدور الضحية في تفسير الجريمة، حيث أن هؤلاء ركزوا على

المجرم والجريمة باعتبارهما ظواهر اجتماعية تهدد الفرد والمجتمع، ولم يعطوا أهمية للضحية أي المجني عليه، كما أن الدراسات التي قام بها علماء الجريمة كانت مركزة حول الفعل الإجرامي، إلا أنه لا يمكن أن يكون هناك جريمة دون ضحية، فطالما وجدت جريمة فلابد من وجود ضحية.

تفسير الجريمة على ضوء نظرية أسلوب الحياة:

يتسائل كل من هندلنق وغونفردسون سنة 1978 لماذا نجد شخصا أو مجموعة أكثر عرضة لأن يكون أو تكون ضحية أو ضحايا للجريمة؟

الإجابة تكمن في العنوان أن أسلوب حياتهم، فأسلوب الحياة والأنماط الحياتية قد تعود أناس معينون أكثر من غيرهم لأن يكونوا ضحايا أو مجني عليهم، وأسلوب الحياة هذا لا يشمل الأعمال فقط ولكن أوقات الترويح أيضا، وتنطلق هذه النظرية من أن احتمالات وقوع الفرد ضحية للجريمة مردها إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

-أسلوب الحياة الذي ينتهجه الفرد.

-الأسلوب الذي يختلط بعضهم ببعض.

-الأشخاص الذين يكون الفرد مرض لهم.[1]

إذن هذه النظرية تتكون من ثلاثة أجزاء وهي:

- الأدوار الاجتماعية
- المكان أو الموقع في البناء الاجتماعي.
- الجزء العقلاني أو المكون العقلاني.

فالجزء الأول أي فيما يخص الأدوار الاجتماعية، فيعني أنه من الطبيعي أن يمارس كل فرد دوره في المجتمع تبعا للمكانة التي يحتلها اجتماعيا وبناءا على التوقعات والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، وبالتالي تطور أساليب أو أنماط حياتية متباينة قد يدفع بعضها إلى الجريمة، خاصة تلك التي تتطلب أنشطة معينة، خاصة تلك النشاطات الخاصة بالشباب باعتبارهم يقضون معظم أوقاتهم خارج المنزل، ويعودون إليها في ساعات متأخرة من الليل.

أما الجزء الثاني والمتعلق بالموقع في البناء الاجتماعي، فيعني ذلك أن الفرد كلما ارتفعت مكانته في المجتمع، فإن ذلك يؤدي إلى تقمص أدوار ذات أهمية، وبالتالي يمارس أنشطة تتماشى ودوره الجديد، وعادة ما تكون هذه الأنشطة بعيدة عن المسببات أو العوامل التي تدفع به مكان يكون ضحية اعتداء من طرف الآخرين.

[1] – سالي مراد: ضحايا الجريمة، منظور سوسيولوجي، https//www.asjp.dz اطلع عليه بتاريخ 2023/05/14

أما الجزء الأخير والمتعلق بالعقلانية، فإن ذلك يتمثل في اتخاذ القرار أو السلوك المناسب الذي يراه الفرد ممكن تحقيقه بأقل تكلفة، وله أهمية بالنسبة له، وعليه فإن تفاعل الدور الاجتماعي وكذا المكانة البنائية الاجتماعية يؤديان إلى سهولة اتخاذ القرار المناسب.[1]

وقد جاءت هذه الأجزاء تبعا للدراسة المستفيضة لضحايا الجريمة، من حيث نمط الجريمة والسن، والأصل العرقي، الخصائص الديمغرافية الأخرى ذات العلاقة بضحايا الجريمة، حيث تبين للباحثين أن لهذه المتغيرات دور كبير في حدوث الأفعال الإجرامية، وقد أضاف "جاروفالو" لما تم ذكره من الأجزاء الثلاثة السابقة، عوامل رادعة للفعل الإجرامي، حيث ذهب إلى أن بعض الأفراد قد يسلكون نمطا معينا في الحياة من دون رغبتهم، بمعنى أن بعض أنماط (أساليب) الحياة تفرض نفسها على بعض الأفراد من دون إرادتهم، وأن هناك أشخاص لا يختارون أماكن بعينها للعيش فيما بمحض إرادتهم، بل تفرض عليهم، وبالتالي يجدون أنفسهم مجبرون على أسلوب حياة معين، يكون سائد في تلك الأماكن، ومن البديهي أن هؤلاء الأفراد يختلفون ففي شخصياتهم وبالتالي تكون لهم أدوار أفعال مختلفة اتجاه السلوكات الإجرامية.

2.6 أهم النماذج المرتبطة بهذه النظرية:

وحتى يتبين مدى ارتباط هذه النظرية بما جاء ذكره سابقا كان لابد من ذكر أهم النماذج المرتبطة بهذه النظرية وهي:

- الفرص: ويقصد بها هل القيام بالسلوك الإجرامي مرتبط بالشخص وما يحيط به واللتي تكون مرتبطة كالأهداف.

- عوامل الحضارة: ويقصد بها تلك العوامل المرتبطة بالضحية كالعمر، والجنس، ومكان الإقامة، غياب ولي الأمر، تعاطي المخدرات.

- دوافع المعتدين (الجناة): ويقصد بذلك أن الجناة لا يختارون ضحاياهم بصفة عشوائية دون دراسة، بل يختارونهم وفق معايير مناسبة تكون مهيأة مسبقا.

- التعرض: ويقصد بها أن الضحايا الذين يكونون عرضة للجناة يزيد من أخطار المعاناة الإجرامية.

- العلاقات المشبوهة: وهنا يقصد بها تلك الأفراد الذي يكون لهم علاقات سواء في العمل، أو علاقات اجتماعية أو شخصية يكونون أكثر عرضة للمعاناة من غيرهم.

- الأوقات الخطيرة والأماكن الخطيرة: هناك بعض الأوقات وكذا الأماكن التي تزيد من احتمالية وقوع الجريمة، مثل تواجد الضحية في أوقات متأخرة من الليل، عطلات نهاية الأسبوع، تواجد الضحية في الملاهي.

[1] – عابد عواد الوريكات: مرجع سابق، ص 231.

– السلوكات الخطرة: هناك بعض الأفراد يكونون عرضة للجريمة بسبب الإثارة التي يبدونها، مما تزيد من أخطار المعاناة الناتجة عن العنف، وبالمقابل نجد التجاهل أو عدم المبالاة تزيد من خاصية المعاناة.

– طبيعية الأنشطة: هناك بعض الأنشطة تساعد في ارتكاب الجريمة، أن تدفع بالجاني إلى الإقبال على سلوكه الإجرامي، مثل عمل النساء في مجال الدعارة، وكل أنواع الأنشطة غير القانونية.

– السمات الشخصية والثقافية للضحية: قد يكون بعض الأفراد الذين يعانون من ضعف الشخصية، إضافة إلى عدم وعيهم بحقوقهم بسبب في دفع الأفراد إلى القيام ضدهم بسلوكات انحرافية، أو إجرامية.[1]

3.6 التعقيب على النظرية:

لقد بينت هذه النظرية دور الضحية في ارتكاب الجريمة عليه، وهو عامل وطرف مهم في الكشف على أسباب ارتكاب الجريمة، وهذا يعتبر عامل مهم ساعد المحققون في الوصول إلى الجاني، وكذا كشف ملابسات الجريمة، فعوامل البيئة الاجتماعية والسمات النفسية للمجني تلب دورا مهما في زيادة أو قلة الاعتماد على الضحية، فموقع السكن السيئ الذي تنعدم فيه وسائل العيش الكريم هو مكان مناسب لتجمع المجرمين وممارستهم لسلوكياتهم الإجرامية، وهذا الأمر يضع أفراد هذا الحي في مرمى المعتدين، كما أن للصفات الشخصية وأسلوب التنشئة الاجتماعية دور في وقوع الاعتداء على الأفراد، كذلك طبيعة العمل والوقت الذي يتواجد فيه الشخص له أهمية كبيرة كونه يساعد أفراد آخرين في دفعهم إلى ارتكاب السلوكات الإجرامية ضد هؤلاء الأشخاص وهذا ما أشارت إليه نظرية أسلوب الحياة في مكوناتها الثلاث السابق ذكرهم، وبالتالي نجدها قد ساهمت في الكشف عن جانب مهم من حياة المجني عليه وكيف يكون هذا الجانب سببا في جعله عرضة للجريمة، وبالرغم من أهمية هذه النظرية إلا أنها لم تفسر الكثير من السلوكات الإجرامية التي تحدث بالرغم أن الضحية لا تتوافر فيه الإجراء الرئيسية ، أو بالمكونات الأساسية لهذه النظرية، كالمكانة الاجتماعية والدور والجانب العقلاني، كذلك أن هذه النظرية هي خاصة بالضحية، واهتمت أكثر بدور الضحية، وأهملت دور مرتكب الجريمة، وكذا خصائصه الاجتماعية والنفسية والثقافية والتي تكون لها دور كبير في دفعه، أو كبحه عن القيام بسلوكه الإجرامي.

تقوم هذه النظرية على ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

–أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد.

الأشخاص الذين يختلط بعضهم ببعض.

الأشخاص الذين يكون الفرد معرضا لهم.

[1] – سالي مراد: ضحايا الجريمة، منظور سوسيولوجي، مرجع سابق، ص ص: 4، 5.

حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن الأفراد يكونون معرضين للوقوع ضحايا الجريمة تبعا لأسلوب حياتهم الذي يسلكونه، وتبعا لنوعية الأفراد الذين يتواصلون معهم ويختلطون بهم، أو يكونون معرضين لهم، وبالتالي هذه العوامل هي التي تحدد ما إذا كان الفرد قد وضع نفسه عرضة لارتكاب الجرائم عليه، ثم أضاف الباحث "جاروفالو" ثلاث متغيرات أخرى وهي:

-ردة الفعل اتجاه الفعل الإجرامي.

-جاذبية الهدف (مدى جاذبية الضحية المستهدفة للفعل الإجرامي).

-الاختلافات الفردية.

فحسب هذا الباحث فإن هناك أفراد يسلكون نمطا معينا في الحياة دون رغبتهم، بمعنى الحياة تفرض نفسها على بعض الأفراد من دون إرادتهم.[1]

وبالتالي فتطور أساليب وأنماط حياتية متباينة قد يدفع بأصحابها إلى السلوك الاجرامي، كما أن للجزء العقلاني دور كبير في هذه النظرية.

4-6 -تفسير أسباب الجرائم الإلكترونيةعلى ضوء نظرية أسلوب الحياة:

وإذا ما حاولنا إسقاط هذه النظرية على الجرائم الالكترونية نجد بأنها تعالج أنواع مختلفة من هذه الجرائم، فكما تم الإشارة إليه في المكونات الأساسية لهذه النظرية وهي أسلوب حياة الأفراد، والمرتبط بتطور الأنماط الحياتية المتباينة لهؤلاء الأفراد، والذي يجعلهم أكثر عرضة للجرام المختلفة وكمثال على ذلك نجد الكثير من الأفراد يقومون بفتح حسابات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، يتم من خلالها التعارف، حتى يصل بهم الأمر إلى التعامل في مجال تبادل السلع وإرسال الحوالات البريدية عبر الانترنت وهذا ما يجعل الكثير عرضة للابتزاز وهذا عن طريق فتح حسابات وهمية، وأسماء لشركات غير موجودة في الواقع يستغلها أصحابها في دفع الكثير إلى التفاعل معهم، ومن ثم يستولون على أموالهم وكل مستلزماتهم، وهذا ما أطلق عليه أسلوب الحياة لدى هؤلاء الأفراد، والذي نادت به هذه النظرية بأن نوع أسلوب الحياة قد يجعل صاحبه أكثر عرضة لأن يكون مجني عليه(ضحية) لكونه جعل من نفسه هدفا سهلا للمجرم.

[1] – سالي مراد: مرجع سابق، ص 4.

7- نظرية التعلم عند العالم "باندورا Bandoura"والفعل الإنحرافي- الإجرامي الإلكتروني :

7-1 -محتوى النظرية:

يرى "باندورا" أن السلوك العدواني أساسه التعلم وذلك من خلال أن يقوم بالفرد بالملاحظة والتقليد للسلوكات المنحرفة، وكمثال على ذلك نجد أن الطفل يتعلم السلوك العدواني انطلاقا من عائلته، حيث يحاول من البداية الملاحظة ثم يحاول بعد ذلك تقليد أفراد العائلة وذلك بالقيام بهذا السلوك العدواني، كما يمكن أن يتأثر هذا الطفل بالأصدقاء والمعارف والأفراد الراشدون فيقوم بفعل يكون محوره العنف والعدوان، وهناك ثلاثة مصادر يتعلم منها الطفل بالملاحظة وهي التأثير الأسري، وتأثير الأصدقاء أو الرفاق وكلك تأثير النماذج الرمزية كالتلفزيون وكل ما له علاقة بأجهزة الاتصال على اختلاف أنواعها.

فالطفل عندما يرى السلوك العدواني الصادر من الكبار، فإن ذلك يدفع به إلى القيام بهذا السلوك وبطريقته الخاصة دون أن يعطي أهمية لتأثيره على من حوله، فينطلق بذلك سافرا دون قيد أو عقبة.

حيث يرى باندورا أن الطفل عندما يقدم على سلوكه المنحرف ولا يعاقب عليه، فإن ذلك يدفع به إلى القيام بعدة سلوكات أخرى عدوانية، خصوصا عندما يتحصل على مكافأة.[1]

فسلوك الأطفال يتتبع ردود الأفعال من قبل الآخرين سواء أكان سلبا أو إيجابا، وخاصة أولئك الناس الكبار المحيطين بهم ولديهم علاقات تواصل معهم، وبشكل خاص الآباء والإخوة الكبار أو ما يسميه توماس الناس المهمين، إضافة إلى ذلك ما يشاهده الصغار على شاشة التلفزيون، وجميع الأجهزة الالكترونية الحديثة، كالهواتف وغيرها من وسائل الاتصال، فالطفل عندما يشاهد سلوكا عنيفا صادر من الكبير، ويتم تعزيز هذا السلوك، أو مكافأة الشخص الذي قام بذلك السلوك العنيف، فعلى الأرجح سوف يصيب الطفل بنفس الأسلوب إذا ما مر بنفس التجربة، ثم يذهب باندورا من خلال نظريته إلى أن المراهقين عندما يقومون بسلوك عنيف، فإن ذلك يكون نتيجة للعلاقات المضطربة مع الوالدين، أو ما يسميه بالغضب أو الإحباط الذي يتولد نتيجة هذه العلاقات الأسرية المضطربة عند اليافعين، وبالتالي فالطفل يفتقر إلى علاقات المودة والمحبة والتي يفترض أن تسود الأسرة، وبالتالي نجد أن هذه النظرية ترى بأن السلوك المنحرف أو الجريمة هي سلوك متعلم من البيئة كالأسرة أو من خلال مشاهدة أفلام العنف، أو مخالطة الرفاق والتأثر بمن هم أكبر منهم.[2]

---

[1] – جمال معتوق: مرجع سابق، ص: 175.

[2] – عابد عواد الوريكات: مرجع سابق، ص: 124.

7-2 المفاهيم الأساسية لنظرية التعلم الاجتماعي:

وفي ضوء ما سبق يمكن إبراز أهم المفاهيم الأساسية لنظرية التعلم الاجتماعي على النحو التالي:

الارتباطات المتمايزة: ويشير هذا المفهوم إلى العمليات التي من خلالها يتعرض الأفراد لتعلم التعريفات المعيارية المقبولة وغير المقبولة للسلوك الإجرامي، بمعنى ما هو مسموح به وغير مسموح به، وتعتبر الأسرة والأصدقاء من أكثر الفاعلين في ترسيخ الارتباطات المتمايزة، إضافة إلى أن للمدرسة كذلك دور مهم جدا باعتبار أن معظم الأوقات يقضيها الطفل في المدرسة.

التعريفات: ويقصد بالتعريفات تلك الاتجاهات نحو سلوك محدد يتعلم من خلال عمليات الارتباطات المتمايزة، وتحدد تلك التعريفات ما هو خير وما هو شر، وما هو ضار وما هو نافع، وما هو مرغوب فيه، وما هو غير مرغوب فيه، بمعنى أن هذه النظرية تميز بين التعريفات الايجابية والسلبية والمحايدة، فالايجابية تبين السلوك الذي يتماشى مع القانون والذي يعتبر سلوك مقبول ومرغوب فيه ومباح، أما السلبية فهي تلك التي تحدد السلوك غير القانوني على أنه غير مقبول وغير مرغوب فيه، وأنه سلوك خاطئ، أما التعريفات المحايدة فهي تحدد السلوك غير القانوني على أنه سلوك يمكن قبوله أو تبريره.

التعزيز في مقابل العقاب: هذا المفهوم إذا كان يعني تعزيز إيجابي فإنه عادة يتم قبوله من جانب الأصدقاء والأسرة، أما التعزيز السلبي فيكون من خلال تجنب الخبرات غير المرغوب فيها، فالثواب يرتبط بالتعزيز الايجابي، بينما العقاب يرتبط بالتعزيز السلبي.

التقليد: ويقصد كون الفرد من خلال ملاحظاته يتم تقليد سلوك معين، يكون عادة صادر ممن هم أكبر منه، ويكون ذلك من خلال ملاحظة الجماعات الاجتماعية البارزة في المجتمع، أو من خلال وسائل أخرى.[1]

7-3 أهم مبادئ النظرية:

وترتكز هذه النظرية على أهم المبادئ التالية:

السلوك الإجرامي ليس سلوكا فطريا، فهو مكتسب عن طريق التعلم، بمعنى أن الفرد لا يمكن أن يرتكب سلوكا إجراميا بسبب تكوينه الفطري.

يتم تعلم السلوك المنحرف أو الإجرامي من خلال الاتصال المباشر مع أفراد آخرين.

يتعلم السلوك الإجرامي أساسا داخل جماعات يرتبط أعضاءها بعلاقات شخصية قائمة على المودة، بمعنى أن وسائل الاتصال على اختلاف أنواعها في هذه الحالة لا تساهم بشكل فعال في خلق السلوك الإجرامي لدى الأشخاص.

---

[1] – هاني خميس أحمد عبدة: مرجع سابق، ص 40.

تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي الوسائل الفنية لارتكاب الجريمة وتوجيه محدد للدوافع والمبررات والاتجاهات.

يصبح الفرد منحرفا عندما يقتنع بأن مخالفة القانون مسألة ملائمة بالنسبة له.

كما أشارت هذه النظرية إلى أن البناء الاجتماعي له أهمية كبيرة في تعلم السلوك الانحرافي، فالمجتمع والسمات الفردية (الجنس، الطبقة، الدين...) كل ذلك يعمل على خلق السياق لتعلم الأفراد للسلوك الانحرافي.[1]

وتنطلق هذه النظرية أيضا من افتراض رئيسي مفاده أن الإنسان كائن اجتماعي يعيش ضمن مجموعات من الأفراد يتفاعل معها ويؤثر ويتأثر فيها، وبذلك فهو يلاحظ سلوكيات وعادات واتجاهات الأفراد الآخرين ويعمل على تعلمها من خلال الملاحظة والتقليد، حيث يعتبر هؤلاء الآخرين بمثابة نماذج يتم الاقتداء بسلوكياتهم.

فقد كان لهذه النظرية آثار جلية وهامة بمجال التعليم، حيث بات الآباء والمعلمون اليوم على يقين بأن لنمذجة السلوكيات السوية والصالحة دور فعال ولا يمكن إنكاره بتربية أبنائهم، وقد رسمت نظرية التعلم الاجتماعي ثلاثة مفاهيم جوهرية وأساسية ألا وهي إمكانية التعلم عبر مراقبة سلوكيات الآخرين، وأهمية الحالة النفسية كعنصر أساسي وفعال بالتعلم، ولا يقتضي تعلم المرء لشيء جديد حدوث أي تغيير بسلوكياته، والجدير بالذكر أن التعلم لا يتطلب بالضرورة المراقبة البصرية للسلوك المرتكب، بل يمكن أن يتم عبر الاستماع للإرشادات اللفظية، أو التعلم عبر القراءة أو مراقبة سلوكيات الشخصيات بالكتب والأقلام، وقد أصبح التعلم عبر الملاحظة موقع جدال بين علماء النفس والآباء والمعنيين بالمجال التعليمي نظرا لتأثر وسائل التواصل الاجتماعي على سلوكيات الأطفال، وما يتعلمونه من سلوكيات عدوانية من خلال الأفلام وألعاب الفيديو ومقاطع الفيديو المنتشرة عبر الانترنت.

وعليه فنظرية التعلم الاجتماعي هي نظرية يرتكز على دور التفاعل الاجتماعي والظروف والمعايير والسياق الاجتماعي وتأثيرهم على عملية التعلم، فتعلم الفرد يتأثر بشكل كبير بمحيطه الاجتماعي، واعتبرها البعض مزج نظرية التعزيز السلوكية وعلم النفس المعرفي الفرضي.[2]

7-4 التعقيب على النظرية:

لقد وجه علماء النفس خصوصا انتقادا لنظرية التعلم الاجتماعي في أهم النقاط التالية:

---

[1] – هاني خميس أحمد عبده: مرجع سابق، ص: 41.

[2] – أحمد مجدي: نظرية التعلم الاجتماعي، ماي 2021، أطلع عليه بتاريخ 2023/05/17 https://www.Sanadkk.com

باعتبار أن النموذج المستخدم بالتجربة يكون شخص عادة غريب وبالتالي فالطفل يختلف تفاعله مع هذا الشخص الغريب مما يسفر عنه نتائج مختلفة.

التجربة التي قام بها باندورا اهتمت بقياس الأثر الفوري والسريع، وبذلك لا يمكن اكتشاف الأثر طويل المدى للتعلم المرئي، كما اعتبر البعض أن تجربة باندورا غير أخلاقية وهذا كونها تتسبب في عواقب طويلة المدى التي قد يعانيها الأطفال نتيجة خضوعهم لهذه التجربة.

ركز باندورا على المؤثرات الظاهرية وتجاهل العوامل الداخلية التي تؤثر تأثيرا لا يمكن تجاهله على سلوكيات الفرد مثل الصراعات النفسية.

وبالرغم من ذلك فإن لهذه النظرية ايجابيات نذكر منها:

جعل الأولياء والمعلمون اليوم على يقين بأن السلوكيات السوية والصالحة لها دور كبير وفعال في تربية أبنائهم إذا ما تم التأثر بها من طرف اولادهم.

أيضا ساهمت هذه النظرية في الكشف على أنه يوجد إمكانية التعلم عبر مراقبة سلوكيات الآخرين، وأهمية الحالة النفسية كعنصر أساسي وفعال بالتعلم.

كما بينت هذه النظرية أن للأطفال القدرة على تعلم ومحاكاة السلوكيات التي ينفذها غيرهم من البالغين.

بينت هذه النظرية دور التعزيز في جعل الطفل يقلد السلوك سواء كان هذا السلوك سويا أو غير سوي.[1]

5-7 تفسير أسباب الجرائم الإلكترونيةعلى ضوء نظرية التعلم "لباندورا":

لقد إنطلقت هذه النظرية من فرضية أساسية تتمحور حول أن الأفراد يتعلمون مختلف السلوكات من خلال ملاحظاتهم لسلوك الآخرين وتقليدهم ،وبالتالي فإن هذا السلوك ليس فطريا بل يتم إكتسابه من خلال الملاحظة والتقليد ،وبالتالي فإن القدوة يعتبر أساسيا في دفع الفرد إلى القيام بسلوكات إجرامية أو الإبتعاد عنها،وبإعتبار أن المجرم الإلكتروني يتميز بخصائص تجعله مختلف عن المجرم التقليدي فإنه يكون من بين الأكثر عرضة لإكتساب وتعلم مختلف السلوكات ،من بينها أنه يسعى دوما إلى إكتشاف كل ما هو حديث وجديد من خلال مختلف وسائل الإتصال المختلفة ،وعبر مواقع التواصل الإجتماعي خصوصا التي تعرض أحدث التقنيات وكيفية إستخدامها في مجال الأنترنات ،وكيف يعمل أصحابها على إختراق الأنظمة بالإعتماد على التطبيقات التي تساعد المجرمين في كسر الشيفرات الخاصة بهذه الأنظمة الموجودة عادة في المؤسسات والشركات الكبرى ،وبالتالي يرى المجرم الإلكتروني من خلال هذه المواقع الافراد الذين إستطاعوا إختراق أنظمة التشغيل الخاصة

[1]– يحي سعيد: نظرية التعلم الاجتماعي، سبتمبر 2020، https:// drasah.com اطلع عليه بتاريخ 2023/05/17.

بأجهزة الكومبيوتر ويتخذهم قدوة ويقلدهم في كل سلوكاتهم الإجرامية ،وهذا ما يتطابق مع الميدأ الأساسي لنظرية التعلم لباندورا

8- نظرية بناء الفرصة والفعل الإنحرافي-الإجرامي الإلكتروني:

8-1 -محتوى نظرية بناء الفرصة:

لقد صاغ نظرية الفرص الفارقة كل من" كلوارد Clowerd" و"أوهلنOhlin" سنة 1960 في كتابها الجنوح و الفرص، حيث افترض الباحثان أن الأشخاص الذين ينتمون إلى ثقافة الطبقة العاملة في المجتمع الأمريكي يريدون عادة أن يحققوا أهدافهم بنجاح من خلال الطرق أو الأساليب الشرعية المتاحة في المجتمع، وذلك كون هذا المجتمع ينكر لهم فرص تحقيق النجاح، فالأشخاص الفقراء على سبيل المثال لا يقدرون على نفقات التعليم المتقدم، وحينما تواجه الأساليب أو الطرق الشرعية لانجاز الأهداف ببعض العقبات، فإن ذلك ينتج عنه إحباط شديد يجعل الأشخاص معرضين لضغوط، مما يدفعهم إلى تكوين عصابات إجرامية تعمل على تحقيق أهدافهم عبر مسالك غير شرعية.[1]

فهذه النظرية تهتم بالدرجة الأولى بأحداث الطبقة الدنيا ذوي القدرات والمهارات العالية التي تمكنهم من الوصول وتحقيق الأهداف والقيم التي ينادي بها المجتمع وخاصة الطبقة الوسطى من امتلاك واستهلاك السلع الفاخرة وتحقيق أكبر قدر من الإشباع، وعلى أعلى مستوى من النجاح ولكنهم بالرغم من مهارتهم وقدراتهم المرتفعة، فإنهم عاجزون على بلوغ تلك القيم وتحقيق هذه الأهداف، وذلك كون المجتمع لا يتيح الفرص بدرجة متساوية وعادلة أمام جميع أفراده، وإضافة إلى تلك الأبعاد، بعدا آخر ويتمثل في مدى توافر الفرص أمام بعض الجماعات التي تشغل أوضاعا معينة في البناء الاجتماعي لتحقيق أهدافها بالوسائل المنحرفة وتقوم على بعدين أساسيين:

مدى توافر الفرص المتاحة لاستخدام الوسائل المشروعة والمقبولة اجتماعيا لتحقيق الأهداف.

مدى توافر الفرص المنحرفة غير المشروعة لتحقيق الأهداف.

فإذا كان فشل الأفراد في تحقيق أهدافهم مرتبط بالبناء الاجتماعي فمن المحتمل أن يسعى الأفراد إلى البحث عن الحل الجمعي ويتمثل في الثقافة الخاصة الجانحة.

أما إذا استمر الفشل في تحقيق الأهداف بالطابع الفردي فإن الفرد يبحث عن حل فردي لمشكلته.

[1] - https://Lahasly.com/ar/viw اطلع عليه بتاريخ 2023/05/18.

8-2 أهم المبادئ الناتجة عن هذه النظرية:

وينتج عن هذه النظرية أربعة عناصر أساسية تتمثل في:

نسق الفرص المتباينة(المشروعة والمنحرفة).

تحقيق الأهداف من خلال الوسائل المشروعة، وما يؤدي إليه الفشل في تحقيقها من إحباط.

ظهور الثقافة الخاصة الجانحة كحل جمعي لمشكلة الإحباط.

استخدام الوسائل المنحرفة لتحقيق الأهداف.[1]

إذن فالأشخاص الذين ينتمون غلى ثقافة الطبقة العاملة في المجتمع الأمريكي حسب كلوارد وأوهلن يريدون عادة أن يحققوا أهدافهم بنجاح من خلال الطرق والأساليب الشرعية المتاحة في المجتمع، لكنهم يواجهون بعقبات شديدة، وذلك لان المجتمع ينكر لهم فرص تحقيق النجاح، وشمل هذه الفروق الفردية، الثقافية، اللغة، والعجز المادي وعدم وجود فرصة للاقتراب من المصادر الحيوية لحركة الصعود أو التقدم إلى الأعلى، وحينما تواجه الأساليب أو الطرق الشرعية لانجاز الأهداف ببعض العقبات فإنه ينتج عن ذلك إحباط شديد يجعل بعض الأشخاص مرضين لضغوط قهرية للجوء إلى الطرق غير الشرعية ومن ثم تظهر الجرائم.[2]

لقد حاول كل من كلوارد وأولهين التوفيق بين نظرية المخالطة الفارقة للعالم ادوين سذرلاند ونظرية اللامعيارية عند اميل دوركايم ومرتون، وقد توصل الباحثان إلى أن التوتر الناتج عن عدم التوفيق بين كل من الوسائل المشروعة والأهداف وحده غير كاف حتى تترتب عنه السلوكيات الإجرامية، بل يجب أن تتقدم الفرص الإجرامية إلى الشباب بنفسها، بمعنى أن الأصدقاء هم الذين يقودون الشباب نحو عالم الانحراف والجريمة.[3]

حيث أن هذان الباحثان قد اتفقا مع مرتون من حيث التأكيد على أهمية البناء الاجتماعي في تفسير السلوك المنحرف والجريمة لكنهما اختلفا معه عندما تجاهل البناء الاجتماعي للفرص غير المشروعة في ما يتعلق بتطور أنماط التكيف الاجتماعي لضغوط الشروط اللامعيارية، كما أنهما يريان أن نمط الثقافة الفرعية المنحرفة يعتمد على درجة الاندماج الموجود في المجتمع، فمثلا يريان أن المنطقة التي تفتقر إلى البناء الاجتماعي المستقر جنائيا، لا مكان فيها للأحداث المنحرفين من أبناء الطبقات الفقيرة، فالفرص والوسائل مغلقة تماما،

---

[1] – حاج الله مصطفى: النظريات السوسيولوجية للجريمة والانحراف، 2021 https://dspace.univ-medea.dz اطلع عليه بتاريخ 2023/05/18.

[2] – سامية شيناز، آية بولحبال: سيكولوجية السلوك الإجرامي للأحداث الجانحين، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد13، سنة 2017، ص69.

[3] – النظريات المفسرة للانحراف والجريمة: httpps://www.aranthropos.com اطلع بتاريخ 2023/05/18.

فهم لا يجدون في هذا البناء فرصا لهم مثل البناء الاجتماعي الثاني، فنوع هذا البناء قد أوصد الأبواب المشروعة وغير المشروعة في وجه الأحداث من أبناء الطبقات الفقيرة.[1]

وقد صاغ كل من هذين الباحثين ثلاثة نماذج مثالية لانحراف العصابات التي تشكل ثقافات فرعية وهي الانسحابية والصراعية والجنائية.

فالعصابة الجنائية تشبه المخترعين في نظرية ميرتون من حيث التأكيد على تحقيق الأهداف ولكن من خلال الوسائل غير المشروعة، وهذا يعني أن التنظيم الاجتماعي القائم يوزع الفرص غير المشروعة متوفرة، ومثال على ذلك وجود حدث يعرف بعض أفراد عصابة تعمل في مجال المخدرات، فتقوم تلك العصابة باستخدام هذا الحدث بالترويج وتوزيع المخدرات، وهذا يعني أن هذا الحدث توفرت له فرصة غير مشروعة لتحقيق الثروة من خلال انضمامه لهذه العصابة، أما العصابة الصراعية فيعني ذلك عدم وجود الفرص غير المشروعة في البناء الاجتماعي، فينشأ عنه ثقافة فرعية صراعية تتميز باستخدام العنف وبناء على ذلك يتم هجر الأهداف ويتجه أفراد العصابة إلى التركيز على العنف الجسدي والقدرة على النهب، وكمثال على ذلك ما لخصه الباحثان حول رؤيتهم للعصابات الصراعية، حيث ينطلقون من أن الأحياء المفككة غير قادرة على توفير وسائل مشروعة لأهداف النجاح وكذلك الوصول إلى الفرص الجنائية المستقرة محددة، والضبط الاجتماعي ضعيف في هذه الأحياء، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الثقافات الفرعية الصراعية، أما النموذج الخاص بالثقافة الفرعية الانسحابية، يرى الباحثان أنها تتشكل عندما تنقص الفرص المشروعة وغير المشروعة ومع مرور الزمن سوف يطورون ثقافة فرعية انسحابية، وهم كانوا أعضاء في عصابات لكن لسبب أو لآخر تتشكل لديهم موانع ضد ارتكاب سلوكات تتسم بالعنف، قد يكونوا فشلوا في تحقيق مكانة اجتماعية مقبولة بين أقرانهم فاختاروا الانسحاب من العصابتين السابقتين الصراعية والجنائية.[2]

وتذهب نظرية بناء الفرصة في تفسيرها للسلوك المنحرف إلى أن شباب الطبقة الدنيا في المناطق الحضرية يعيشون في عالم يعاني من انفصال كبير بين الآمال والأهداف وبين الفرص المشروعة المتاحة لتحقيق وبلوغ تلك الآمال والأهداف، مع وجود فرص منحرفة في نفس الوقت متاحة لشباب هذه الطبقة المحرومة لتحقيق هذه الأهداف، فالانفصال بين ما يرغب فيه شباب الطبقة الدنيا، وبين ما هو متاح من وسائل مشروعة يعد المصدر الأساسي لمشكلة التكيف، وكما أن شباب الطبقة الدنيا لهم طموحات وقدرات ومهارات تفوق مستواهم

[1] – عابد عواد الوريكات: مرجع سابق، ص 157.

[2] – عابد عواد الوريكات: مرجع سابق، ص158.

الطبقي، ولكنهم لا يستطيعون تحقيق سوى قدر ضئيل من الانجاز الفعلي، لأن البناء الاجتماعي الذي يعيشون فيه لا يتيح لهم الفرص بدرجة كافية وعادلة.

فهذه النظرية تنظر إلى السلوك المنحرف على انه ثقافة خاصة جانحة تنشأ عندما يصاب البناء الاجتماعي بالخلل والاضطراب، ويعجز أفراده عن التكيف مع ذلك الخلل والاضطراب، ويحاولون إيجاد حل لمشكلاتهم، فيتمثل ذلك في الثقافة الخاصة الجانحة، التي تنظر إليها نظرية بناء الفرصة على أنها حل جمعي(جماعي) لمشكلة التكيف في مجتمع فشل في إتاحة الفرصة أمام جميع أفراده بصورة عادلة لتحقيق ما وضعه لهم من أهداف.

كما أن هذه النظرية هي تطوير لنظريات الأنومية لدوركايم ومرتون وسذرلاند، فهي تضع في اعتبارها التناقض بين الأهداف وبين الوسائل، ومدى توافر الفرص المنحرفة لتحقيق تلك الأهداف، والتأثير الذي يمارسه الوسط الاجتماعي على اكتساب الفرد لأنماط سلوكية معينة.

8-3 التعقيب على النظرية:

لقد بينت هذه النظرية أهمية البناء الاجتماعي في خلق السلوك الانحرافي، فهي جمعت بين البناء الاجتماعي والعمليات الاجتماعية، كما أنها بينت دور النمط الثقافي والوسط الاجتماعي ومدى تأثيره على السلوك حيث أنه من الصعب انتزاع الفرد من نمطه الثقافي، ليعيش داخل نمط ثقافي وإطار اجتماعي آخر، كما أوضحت دور الأقران في تلبية حاجات الفرد يؤدي به إلى تبني النمط التوافقي، كما ذهبت إلى أن السلوك الإجرامي والانحرافي هو شكل من أشكال العصيان وعدم استجابة الفرد لتوقعات الآخرين، كما بينت دور الثقافة الخاصة في حدوث السلوك الإجرامي، وهي بذلك شكل من أشكال البدائل أو مخرج يلجأ إليه الجانح للتموقع في البيئة الاجتماعية نظرا لاستحالة تحقيق طموحاته في ظل القيم الثقافية العامة للمجتمع، فهذه النظرية عموما تعد من النظريات الرائدة في حقل علم الاجتماع الجريمة والانحراف، وهذا لما قدمته من إسهامات نظرية وإميريقية في تفسير السلوكات الجانحة وغير السوية، إلا أنها لم تفلت من النقد، ويمكن ذكر أهمها:

تعد نظرية بناء الفرصة من النظريات التي ربطت السلوك الإجرامي بالطبقات الدنيا، وأهملت دراسته جرائم الطبقات العليا، كما أنها ربطت حدوث الجريمة بمدى توافر الفرصة في البناء الاجتماعي، وأهملت الدوافع والعوامل الأخرى المتسببة في حدوث الجريمة.

8-4 تفسير أسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية بناء الفرصة:

تنطلق نظرية بناء الفرصة من فكرة أساسية هي ان الافراد الذين ينتمون إلى الطبقة العاملة يسعون دوما إلى تحقيق أهدافهم بكل الطرق المشروعة التي وفرها لهم المجتمع ،لكن في الغالب يتعرضون إلى عوائق تفرضها

الطبقة العليا أي الطبقة الغنية مما تجعلهم غير قادرين على تحقيق أهدافهم وطموحاتهم بالطرق والوسائل المشروعة ،وهذا يجعلهم يشعرون بالإحباط ،وبالتالي يلجأون إلى الطرق غير المشروعة لتحقيق طموحاتهم ،وهذا ما يدفعهم إلى القيام بسلوكات إجرامية ،وهذا ما نعيشه ونشاهده من خلال مختلف الجرائم الإلكترونية على إختلاف أنواعها ،أين نجد بعض الأفراد الذين يقومون بسلوكات إنحرافية أو إجرامية كيف أنهم اقدموا على مثل هذه الجرائم من خلال ما تم تداوله ومشاهدته من طرفهم عبر مختلف وسائل الإتصال ،أين يجدون مجموعة من الأفراد يحتلون مكانة إجتماعية هامة في مجتمعهم ويحضون بالإحترام الكبير من طرف كافة أفراد المجتمع وهذا كونهم يملكون الكثير من الأموال إضافة إلى حصولهم على شهادات عليا ،وبالتالي فإنهم يتأثرون بهذه الوضعيات فيسعون بذلك إلى الوصول إلى ما وصل له هؤلاء الأفراد بالطرق المشروعة في بداية الأمر لكنهم يتراجعون عن تلك الطريقة بسبب أن الفئة الغنية تسعى إلى وضع العراقيل وخلق الصعوبات حول ممارسة الأنشطة التي تساعد في كسب المال وكذا فرص التعليم التي قد تمكنهم من تقلد مناصب مرموقة بين أفراد المجتمع ،وبالتلي يصبح هؤلاء في وضع لا يسمح لهم بتحقيق أهدافهم ،ومن ثم يتجهون مباشرة إلى البحث على أقصر الطرق لتحقيقها وهذا عادةما تكون سبل غير مشروعة كتجارة المخدرات ،وتجارة الاسلحة ،وتجارة البشر وغيرها من الأنشطة غير المشروعة ذات الكسب السريع والمربح ،وهذا طبعا يكون بالإعتماد على وسائل الإتصال الحديثة عبر الأنترنت ،وبالتالي فإن نظرية بناء الفرصة تكون قد فسرت جانب مهم من الجريمة الإلكترونية.

9 – نظرية الاختيار العقلاني والفعل الإنحرافي–الإجرامي الإلكتروني:

9–1 محتوى نظرية الاختيار العقلاني:

تعود جذور هذه النظرية إلى كل من "كورنيش"، و"كلارك" سنة 1986 و1987، وهذه النظرية جاءت بعكس ما نادت به نظريات علم الجريمة الوضعي والتي رأت بأن المجرم شخص غير طبيعي ومريض وغير هادف وعديم الإحساس، وغير ذلك من الاستنتاجات، نجد أن هذه النظرية تنطلق من مجموعة من المسلمات وهي:

الشخص المجرم له طبيعة عقلانية.

ركزت هذه النظرية على نقاط التشابه وليس الاختلاف بين المجرمين وغير المجرمين.

استبعدت هذه النظرية فكرة أن الجريمة تحلل أو تفسر بنظرية واحدة.

تركز هذه النظرية على الجريمة نفسها وعلى الموقف أو العوامل الموقفية أثناء حدوث الجريمة وذلك بدلا من الحديث أو التركيز على صفات المجرم وخصائصه النفسية والاجتماعية.

تنطلق هذه النظرية من مفهوم العقلانية والتي تعني اتخاذ وصنع القرار الذي يحدد الفرص من أجل تلبية الحاجات، بمعنى ما هي التكلفة والفائدة المتوقعة، كما نجد أن هذه النظرية قد ربطت اتخاذ القرار بمجموعتين هما:

-قرار الانغماس أو الانخراط في الجريمة: وبمعنى ذلك أن الشخص يقوم باتخاذ قرار الانخراط في الجريمة والاستمرار فيها أو التوقف والانسحاب.

-تحديد آليات ارتكاب الجريمة: ويعني ذلك أن يقوم الشخص بتحديد الآليات لارتكاب الفعل، فإذا كانت الآليات سهلة فإن قرار الانخراط في الجريمة له فوائد كامنة وبالتالي يقدم الشخص على السلوك الإجرامي، أما إذا كانت الآليات صعبة فإن قرار الانخراط يفقد الفوائد الكامنة أو المتوقعة، وبالتالي لا يقدم الشخص على الفعل الإجرامي.[1]

9-2 تفسير السلوك الإجرامي على ضوء هذه النظرية:

تؤمن هذه النظرية بأن الجريمة ناجمة عن اتخاذ الناس خيارات لارتكاب الجرائم، بمعنى أن اتخاذ القرار بارتكاب الجريمة يتم اتخاذه بمراعاة، أو بالموازنة بين تكاليف وقواعد السلوك الإجرامي، وتكاليف وقواعد السلوك البديل أي غير الإجرامي، أي أن الأشخاص الذين يفكرون في ارتكاب الجرائم تجدهم يصغون في اعتبارهم التكاليف والفوائد ذات الصلة، أي أنهم يحددون مسبقا مزايا الجريمة وتكاليفها، فإذا رجحت المزايا وبأقل التكاليف كان السلوك الإجرامي، أما إذا ما كانت التكاليف كبيرة مقارنة بالمزايا، فإن هذا الفرد يحجم على ارتكاب السلوك الإجرامي.

وكمثال على ذلك نقارن بين الحصول على المال بطريقتين، الأولى هي بيع المخدرات وقبل ذلك يقوم هذا الشخص بدراسة التكاليف والقواعد وإجراء مقارنة بينهما، والثانية هي العمل في وظيفة سواء في مصنع أو مؤسسة عمومية أو غيرها من المؤسسات وهنا أيضا يوم الشخص بمقارنة التكاليف والقواعد الناجمة من هذه الوظيفة، وحسب نظرية الاختيار العقلاني، فإن هذا الشخص يقرر أي من السلوكين يجب القيام به، هل يسلك طريق بيع المخدرات أم يختار وظيفة في مؤسسة معينة وذلك من خلال وضع في حسبانه الفوائد والتكاليف الناجمة من النشاط الإجرامي أو غير الإجرامي.[2]

---

[1] – عابد عواد الوريكات: مرجع سابق، ص 232.

[2] – أمال الأتوم: نظرية الاختيار العقلاني في علم الجريمة، أفريل 2022،https//:ezarabi.com/sociolg اطلع عليه بتاريخ 2023/05/18.

وتعتبر نظرية الاختيار العقلاني أحد أهم النظريات التي ناقشت الاختيارات الإنسانية وأسبابها وكيف يتم التأثير عليها، حيث وضع الفيلسوف الأمريكي "مايكل النجهام" أربعة سياقات أساسية للاختيار في كتابه بعنوان "الاختيار العقلاني" الذي نشر عام 2002 وتتمثل هذه السياقات في: **سياق اليقين:** ويقصد به أن الفرد يقوم باختيار أحد السياقات الفكرية حتى تتضح له الرؤية ثم بعد ذلك يتبنى اختيار معين باعتباره هو اليقين المناسب.

سياق الشك: وهي فترة يكون فيها الفرد قد تعرض إلى الشك وعدم اليقين في الخيارات الشخصية، وهنا يصبح الفرد في حالة حيرة وتردد.

سياق الإستراتيجية: هنا يقصد بها أن الفرد يتوقف خياره على عدد من العواقب الأخرى والخيارات البديلة.

سياق الاختيار الجماعي: وهو أن يتبنى الفرد خيارا معينا كنتيجة للتأثر بعدد من التوجهات الجماعية.[1]

كما أن هذه النظرية تعتمد على مبدأ أن الأفعال تسند إلى تقييم واع من قبل الجاني لفائدة ارتكاب الجريمة، وتفترض أن الجريمة اختيار شخصي، وهذا يعني أن الأفراد مسؤولون عن اختياراتهم، وبالتالي يقع اللوم على الجناة بسبب إجرامهم، كما أن هذه النظرية تقوم على أساس أن المجرمون يتخذون قراراتهم على أساس التقييم بين شدة العقوبة المتوقعة والقيمة المحتملة والمرتبطة بارتكاب الجريمة، ومن أهم مبادئ هذه النظرية أنها تبين الناس يقررون ارتكاب الجريمة بعد دراسة متأنية لتكاليف وفوائد التصرف بطريقة معينة، ويدخل في تلك العملية الحاجة للمال، أو الانتقام، أو الترفيه، أو العوامل الظرفية مثل ضعف الهدف أو الضحية، ووجود الشهود، أو الشرطة، كما يرتكز الاختيار العقلاني على فرصة ارتكاب الجريمة، وعلى كيفية هيكلة الخيارات الإجرامية من خلال البيئة الاجتماعية والمتغيرات الظرفية، وقد استخدمت هذه النظرية في دراسة عدة جرائم كالسرقة، والجرائم الجنسية والجرائم الالكترونية والسطو على المنازل والإيذاء وغيرها من الجرائم.[2]

9-3 التعقيب على النظرية:

واجهت نظرية الاختيار العقلاني العديد من الانتقادات وكان من ضمنها التركيز في تفسير مصادر ومسببات بعض الاختيارات البشرية على المصالح الذاتية فقط، حيث أشار أثناء طرح النظرية إلى أنه يمكن تفسير الخيارات الإنشائية عند تحليل مقدار الفائدة والنفع الذي يعود على الفرد، وأغفل بعض الدوافع الأخرى مثل الدوافع العاطفية والإيثار، والعوامل النفسية، والاجتماعية.[3]

---

[1] – محمد السديمي: نظرية الاختيار العقلاني، ماي 2022، https//www.sanadkk.com اطلع بتاريخ 2023/05/12.

[2] – مروة سليمان: نظرية الأنشطة الروتينية (نظرية جديدة لفهم الجرائم السريانية) المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، العدد 6، سنة 2022، ص 118.

[3] – أحمد مجدي: نظرية الاختيار العقلاني لآلنجهام، نوفمبر 2018، https//www.maktabtk.com اطلع عليه بتاريخ 2023/05/19.

أيضا مفهوم العقلانية غير واضح، فقد يعتقد البعض بأن الاختيار عقلاني، بينما يراه آخرون غير منطقي أو عقلاني، كما أن معظم القرارات التي يتخذونها الأشخاص في كثير من الأحيان لا تكون عقلانية، كما أن فكرة ومفهوم العمل الجماعي غير دقيقة وواضحة، وكمثال على ذلك إذا كانت خيارات الأفراد قائمة في الأساس على حسابات الربح الشخصي، فلماذا يلجأ بعض الأفراد إلى مراعاة مصلحة الآخرين بخياراته، أو لماذا يختار بعض الأشخاص شيء يفيد الآخرين أكثر من أنفسهم.[1]

وبالرغم من ذلك فإن هذه النظرية لها إيجابيات منها أنها تشرح السلوكيات الفردية والجماعية، وكذلك تسعى إلى تفسير السلوك غير العقلاني.

تنص هذه النظرية على أن الناس يختارون سلوكهم بحرية، ويتم تحفيزهم من خلال السعي وراء المتعة، كما يقوم الأفراد بتقييم اختيارهم للأفعال وفقا لقدرة كل خيار على إنتاج ميزة ومتعة وسعادة لهم، وتقوم هذه النظرية على فرضية أساسية وهي "الناس كائنات عقلانية يمكن التحكم في سلوكها أو تعديلها من خلال الخوف من العقاب" وهذا يعني أن الأفراد مسؤولون عن اختياراتهم، وبالتالي يقع اللوم على الجناة بسبب إجرامهم، كما أن الجناة يقومون الفوائد والعواقب المحتملة المرتبطة بارتكاب جريمة، ثم يتخذون خيارا عقلانيا على أساس هذا التقييم.

كما تستند هذه النظرية على مبدأ "أن الأفعال تستند إلى تقييم واع من قبل الجاني لفائدة ارتكابه للجريمة" فالناس يقررون ارتكاب الجريمة بعد دراسة متأنية لتكاليف وقواعد بطريقة معينة، ويتضمن ذلك النظر في كل العوامل الشخصية التي قد تشمل الحاجة إلى المال، أو الانتقام، أو الترفيه، والعوامل الظرفية مثل ضعف الهدف أو الضحية، ووجود الشهود، أو الأوصياء، أو الشرطة، كما يركز الاختيار العقلاني على فرصة ارتكاب الجريمة.[2]

4-9 تفسير أسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية الإختيار العقلاني:

ويمكن تفسير الجريمة الالكترونية في ظل هذه النظرية كون هذه النظرية تبنى على فكرة رئيسية وهي المواقف التي يواجهها الناس، بمعنى أن المجرم قبل الإقدام على سلوكه الإجرامي يدرس فيما أنه يقدم على هذا السلوك أما لا، وهذا ما ينطبق على المجرم الالكتروني، فقبل أن يقوم بالجريمة، يتخذ جملة من الاحتياطات من بينها ما هي الفائدة التي يمكن الحصول عليها من خلال إقدامه على هذا السلوك، ثم يوازن بين التكاليف التي

[1] – محمد السديمي: نظرية الاختيار العقلاني، ماي 2022 https//sanadkk.com

[2] – مروة سليمان علي: مرجع سابق، ص118.

يتطلبها تنفيذ الجريمة والفوائد التي يجنيها من خلالها، وهذا ما ينطبق على جريمة سرقة، أو تحويل الأموال عبر البنوك.

كما أن المجرم الالكتروني يعمل على إخفاء آثار الجريمة قبل وبعد تنفيذ سلوكه الإجرامي، وبالتالي تجده أكثر حذرا من المجرم العادي، أي أنه يقوم بجملة من الخطوات التي من شأنها تؤمن تنفيذ الجريمة دون أخطاء من جهة، ومن جهة أخرى العمل على عدم ترك أدلة مادية ملموسة تساعد الأجهزة الأمنية في تتبعها، وهذا ما نجده في أحد مكونات نظرية الاختيار العقلاني، وهو أنها تؤكد على أن الناس كائنات عقلانية، يمكن التحكم في سلوكها أو تعديلها من خلال الخوف من العقاب، وأن هؤلاء الناس يتخذون خيارا عقلانيا على أساس هذا التقييم، وبالتالي هذه النظرية تصلح لتفسير أنواع مختلفة من الجرائم الحديثة والعابرة للحدود مثل الجرائم الالكترونية.

10- نظرية النشاط الرتيب والفعل الإنحرافي-الإجرامي الإلكتروني:

10-1 محتوى نظرية النشاط الرتيب:

ظهرت هذه النظرية غلى الوجود في نهاية السبعينات، ثم اشتهرت في الثمانينات، وهذا بسبب عدم وجود نظرية مناسبة لتفسير الجريمة والانحراف الاجتماعي، كذلك هذه النظرية اهتمت بتفسير سلوك المجني عليه، واستطاعت الربط بين البيئة والجريمة، وتعتبر امتداد لمدرسة شيكاغو والتي ركزت على عوامل كالبيئة والتفاعل الاجتماعي، بمعنى أن الجريمة مرتبطة أساسا بالأنشطة اليومية الإنسانية وذلك من خلال التفاعل الاجتماعي، وبالتالي كلما تغيرت أنماط التفاعل تغيرت معها الجريمة.[1]

وتختلف نظرية النشاط الرتيب عن نظريات علم الجرائم الأخرى التي ترتكز على أسباب الجريمة ودوافع المجرمين والضحايا، فهي ترتكز على دراسة الأنشطة قبل ارتكاب الجريمة والتي تؤدي إلى حدوث الجريمة، فهي بذلك تركز على عملية الجريمة نفسها، والخطوات المحددة التي يتخذها الجناة لارتكاب الجريمة، والأنشطة الروتينية التي تزيد أو تقلل من خطر الجريمة، الأمر الذي يتيح فرصا لتعطيل سلسلة الأنشطة التي تؤدي ارتكاب الجريمة، وبالتالي تقلل المخاطر، وهي فرع من فروع نظرية الاختيار العقلاني.

10-2 -مبادئ النظرية:

تقوم هذه النظرية على فرضية أن هناك ثلاثة عوامل تحدد الجريمة فعليا، وهي عوامل رئيسية تبين ما إذا كان من الممكن ارتكاب الجريمة أم لا ؟ وهي وجود مجرم محتمل ذو الرغبة، وهدف مناسب، غياب رقابة جيدة.

[1] – عابد عواد الوريكات: مرجع سابق، ص 228.

فالمجرم المحتمل ذو الرغبة لن يقوم بسلوك إجرامي أمام أعين الشرطة لأن ذلك يزيد في مخاطر عقابه، وهذا كون الجريمة واضحة، أما إذا ما كانت الضحية متواجدة في أماكن بعيدة عن أعين الكثير خصوصا الأجهزة الأمنية، أو أماكن مظلمة، كما أن الضحية يكون ضعيف جسديا، مثل الأطفال، وكبار السن، فهذا ما يدفع بالمجرم إلى القيام بسلوكه الإجرامي.[1]

وقد أرجعت هذه النظرية ارتفاع معدلات الجريمة إلى التغير الاجتماعي الذي حصل بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة المسافة بين السكن والعمل، الذي من شأنه أن خلق فرصا لارتكاب الجرائم، كما يعني الروتين اليومي للحياة مجمل النشاطات اليومية التي يقوم بها الفرد في المجتمع المعاصر أو المتقدم صناعيا بشكل روتيني، دون أن يحسب حسابا لما قد ينتج عنها من عواقب، وبخاصة في مجال الجريمة والانحراف، حيث تقوم هذه النظرية على أن الجريمة تحدث إذا ما توفرت الشروط الثلاث والمتمثلة في:

وجود هدف مناسب ودائما يأتي مع الفقر.

وجود دوافع آثمة وعدوانية.نقص الحماية للأفراد، والذي يؤدي بالبعض لأن يكون ضحية للجريمة.

أما بالنسبة للمكون الأول والذي يتمثل في وجود هدف مناسب، ويتمثل ذلك في المجني عليه والذي يكون محل أو عرضة للاعتداء من طرف المجرمين كونه فريسة سهلة يستطيع المجرم أن ينفذ سلوكه الإجرامي بكل سهولة وبأقل تكلفة.

أما في ما يخص الدوافع الآثمة والعدوانية المتوفرة لدى الأفراد المجرمين، فيعني ذلك وجود مجرم له دوافع مسبقا تدفعه لارتكاب الجريمة، فإذا ما توفرت الشروط التي يراها مناسبة، قام بسلوكه الإجرامي، أما إذا ما خلص إلى أن القيام بهذا السلوك سوف يكلفه الكثير أو يبذل جهد أكثر، وتكون الفائدة قليلة، فهنا يحجم هذا الفرد على ارتكاب الجريمة.

أما فيما يخص المكون الثالث والمتمثل في نقص الحماية للأفراد فذلك يعني تواجد الضحية في أماكن غير مؤمنة، وبعيدة عن أعين الناس، أو أماكن تكون بها مسالك ضيقة ومظلمة، وغير ذلك من الأماكن غير المحمية، فكل ذلك يدفع بالجاني إلى إجراء مقارنة بسيطة بين التكلفة والفائدة التي يجنيها من وراء هذا السلوك الإجرامي، وبطبيعة الحال إذا ما تواجد المجني عليه في الظروف السابقة الذكر، فإن المجرم يقدم على سلوكه الإجرامي، وعليه فإن المكونات الثلاث تعمل كما يلي:

[1] – مروة سليمان علي: مرجع سابق، ص 117.

باعتبار الأنشطة الروتينية تجمع بين الجاني والمجني عليه في الزمان والمكان وهذا يعني وجود المجرم الذي يملك الرغبة والمجني عليه، أي الهدف المناسب وغياب الرقابة، فإذا ما اجتمعت هذه المكونات أو الأجزاء الثلاث زادت احتمالية وقوع الجريمة، وإذا لم تتوفر الأجزاء الثلاثة أدى ذلك إلى نقص احتمال حدوث الجريمة.[1] وعليه وحسب هذه النظرية فإن حدوث السلوك الإجرامي مرتبط بأن تكون الأجزاء الثلاث السابقة الذكر وهي المجرم ذو الرغبة والهدف المناسب وكذا غياب الرقابة القادرة تحكمها متغيرات وهي القيمة (أي قيمة الشيء المراد سرقته أو الاعتداء عليه)، والقصور الذاتي والمتمثل في الجمود أو الكسل، والحجم والمتمثل في الفائدة التي يجنيها المجرم من خلال قيامه بهذا السلوك، ثم الولوج ويقصد به القدرة على الوصول إلى الشيء المراد سرقته أو الاعتداء عليه، إذن هذه المواقف هي التي تدفع أو تشجع الأفعال الإجرامية، وهي نتاج للأنماط الحياتية الروتينية الجديدة في الحياة اليومية للمواطن الذي بدوره نتاج للتغير الاجتماعي، وعليه فهذه النظرية تجمع بين الجاني والمجني عليه في الزمان والمكان، حيث يوجد مجرم لديه رغبة في ارتكاب جريمة بحق مجني عليه يتوافر شرطين آخرين هما الهدف المناسب وغياب الرقابة.[2]

إذن توضح هذه النظرية العلاقة بين الفعل الإجرامي والنشاطات اليومية الاعتيادية (الروتينية) التي يقوم بها أي فرد، فتوضح أن أي اعتداء يتعرض له الفرد يرتبط بنشاطاته اليومية الروتينية من خلال التفاعل الاجتماعي بين الناس في المجتمع، وهذه الأنشطة مرتبطة بشكل كبير بالمجتمعات الاستهلاكية الصناعية المتقدم المعاصرة، والتي تكونت نتيجة التغير الاجتماعي، ويشير فيلسون وكوهين (1979) إلى بعض مؤشرات التغير نذكر أهمها:

- تمركز حياة الفرد خارج منزله.
- زيادة أعداد الأسرة النواتية.
- حدوث التفكك الأسري، وكثرة الأسر وحيدة الولي.
- خروج المرأة للعمل.
- قضاء معظم الوقت خارج المنازل.

[1] – سالي مراد: ضحايا الجريمة منظور سوسيولوجي، https://www.asjp.cerist.dz اطلع عليه بتاريخ 2023/05/20

[2] –الجريمة بين النظريات التقليدية والتفسيرات الحديثة، 2010، https://www.startimes.com

- الزيادة في امتلاك المقتنيات الثمينة صغيرة الحجم وخفيفة الوزن، فهذه النظرية لم تلغ أي عوامل أو دوافع بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية لكنها ركزت على العوامل البيئية التي تحيط بالجريمة (غياب الحراسة ووجود الهدف المناسب وتوافر الإرادة).[1]

10-3 -التعقيب على النظرية:

ما يحسب لهذه النظرية أنها ابتعدت عن التفسيرات التقليدية للجريمة، فقد اهتمت بدراسة المجني عليه، ودوره في حدوث السلوك الإجرامي، وكذا بينت كيفية الوقاية من الجريمة، وكذلك دور التغير الاجتماعي وما يصاحبه من تغيرات في تركيبة المجتمع في ارتكاب الجرائم وزيادة معدلها وذلك بإعطاء أمثلة حية من الواقع، فالتباينات في الأنشطة الروتينية لبعض الأفراد تجعلهم عرضة للسرقة والاغتصاب والقتل أكثر من غيرهم، وبالمثل فإن بعض المناطق عرضة لوقوع الجرائم بها بسبب نوعية الأنشطة ومقدار النشاط الاجتماعي الموجود بها، وبالتالي فإن غياب الحراسة يكون عامل قوي في دفع الأفراد إلى القيام بسلوكاتهم الإجرامية، وهذا ما نشاهده ونتعايش معه في الوقت الحاضر.

وبالرغم من التفسيرات السوسيولوجية لهذه النظرية والتي تتجاوز الفكر التقليدي في علم الجريمة، إلا أنها تواجه بعض القصور فيما يتعلق بتركيزها على ظاهرة الجريمة كفعل دون اهتماما بالدوافع التي تجعل فردا ما مجرما محتملا دون سواه، فهي أيضا عاجزة على تفسير الجريمة العرضية غير المخطط لها أو الجريمة بالصدفة، أيضا غير قادرة على تفسير بعض الجرائم كجريمة المتاجرة بالمخدرات وغيرها، وأيضا عاجزة على تفسير نسب الجريمة في فصول معينة من السنة، وكذا تفسير الواقعية نحو الإجرام.[2]

10-4 -تفسير أسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية النشاط الرتيب:

لقد ظهرت نظرية النشاط الروتيني كمنهج رئيسي في علم الجريمة في أواخر السبعينات، حيث قدمت منظورا يركز على أحداث الجريمة بدلا من الميول الإجرامية، وتطورت بعد ذلك لتقدم حلولا للمشكلات الإجرامية، وتطورت بعد ذلك لتقدم حلولا للمشكلات الإجرامية، وتقوم على فرضية أن هناك ثلاث عوامل تحدد الجريمة فعليا وهي تعد عوامل رئيسية تحدد ما إذا كان من الممكن ارتكاب الجريمة أم لا وهي وجود مجرم محتمل، وهدف مناسب وعدم وجود رقابة جيدة، أما فيما يخص انطباقها على الجريمة الالكترونية فإن هناك دراسات

[1] – محمد يعقوب رشدي حيطان: إدراك الخوف من الجريمة، دراسة ميدانية على أرباب وربات البيوت في مدينة نابلس، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين 2014، ص 31.

[2] – جمال نسيب، لامية بوبيدي: قراءة سوسيونقدية، مضامين بعض النظريات السوسيولوجية الحديثة المفسرة للجريمة: الاختيار العقلاني، أسلوب الحياة والنشاط الرتيب نموذج، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد1، سنة 2023، ص175.

أكدت أن المكونات الأساسية لهذه النظرية مازالت تنطبق على الجرائم الحديثة ومن بينها الجريمة الالكترونية، وكمثال على ذلك وجود مجرمين متحمسين يسعون دوما وراء الفرص المناسبة لارتكاب جرائمهم، وهو عنصر مطلوب في جميع أنواع الجرائم بما في ذلك الجرائم الالكترونية، وهذا بالرغم من أن فرص ارتكاب السلوك الإجرامي في مثل هذا النوع من الجرائم لا يتطلب التواجد الجسدي مع الضحايا، إلا أن الفرصة يمكن تحديدها عن طريق اختراق أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم ومعرفة من خلالها هل الفرصة مناسبة أم لا، ويمكن أيضا تحديد الخصائص المكانية في العالم الافتراضي، وكذا التوقيت المكاني والزماني لارتكاب الجريمة، فالمجرم الالكتروني تجده ينتظر أن يستعمل جهازه من أجل غزو جهاز المجني عليه، وذلك من خلال إيجاد فرصة أن جهاز المجني عليه غير محمي سواء بكلمات السر أو بواسطة برامج حماية خاصة بالفيروسات مثلا أو بالولوج غير المسموح، وبالمقابل يجد المجرم أن سلوكه هذا لا تستطيع الأجهزة الأمنية المختصة كشفه، وبالتالي تصبح العناصر الثلاث لنظرية النشاط الروتيني محققة، وهي وجود هدف مناسب أي هناك سهولة في ارتكاب الجريمة عليه وعدم وجود رقابة كافية من شأنها كشف هذا المجرم، وكذا وجود المجرم المحتمل والذي يكون قد قام بهذا السلوك الإجرامي، كما يمكن تفسير زيادة ضحايا الجريمة الالكترونية من خلال التغيرات في أنشطة الناس الروتينية في الحياة اليومية، فمع ظهور شبكة الانترنت تغيرت طريقة الناس التي يتواصلون بها أو يتفاعلون بها مع الآخرين في العلاقات الشخصية، والترفيه، والتجارة وغيرها من المعاملات، كما أن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والايميل وغيرها من المواقع أوجد فرصا لحدوث الجريمة، حيث تتلاقى العوامل الثلاثة الجاني المتحفز والهدف المناسب وغياب الرقابة، وبالتالي فعناصر هذه النظرية الثلاث في الجريمة الالكترونية تتمثل في الهدف المناسب وهو استهداف مثلا(الهوية، المال، ...) والجاني المتحمس وهو المجرم الالكتروني والذي له دراية كافية حول استعمال مختلف الأجهزة الالكترونية المتطورة، وعدم وجود حراسة كافية وقادرة على حماية الأجهزة من انتشار الفيروسات، والاختراقات غير المشروعة.[1]

11- نظرية الصراع والفعل الإنحرافي-الإجرامي الإلكتروني:

11-1 -محتوى النظرية :

تستند هذه النظرية إلى المسلمة القائلة أن القائلة أن المجتمع يتآلف من جماعات متنوعة دينيا واقتصاديا واجتماعيا وعرقيا، وهناك صراع مستمر، والمنتصر في هذا الصراع يملك القوة والتي يحولها لخدمة مصالحه

[1] – مروة سليمان: نظرة الأنشطة الروتينية، نظرية جديدة لفهم الجرائم السيرانية، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، العدد 6، سنة2022، ص 11.

بأشكال متعددة ومنها القوانين التي تحدد المجرم السوي، وتقوم نظرية الصراع وحسب أحد العلماء المؤيدين لهذه النظرية وهو العالم سيلين والذي يؤكد في نظريته على مجموعة من القضايا ومنها:

التنافس المستمر بين الجماعات الاجتماعية حول المصالح

إن صناعة القوانين لهذا الصراع هي عمليات اجتماعية مستمرة

قدرة الفقراء المحدودة في التأثير على التشريعات وصناعة القوانين تؤدي إلى وصف سلوكهم بالمنحرف لأنه لا يتفق مع مصالح الأقوياء.

كما أنه تحدث عن الصراع الثقافي ويشمل الصراع بين الجماعات المختلفة كلما تقدم المجتمع والذي يصاحبه التغير الاجتماعي، ويدل على ذلك بالقول كيف أن أبناء الفقراء والجماعات الضعيفة يظهرون العداء المستمر لكل رموز السلطة، أو النظام القائم سواء أكانوا معلمين، أو قضاة، أو شرطة أو موظفي حكومة، وغير ذلك من الطبقات الاجتماعية.[1]

والصراع الثقافي كنوع من أنواع التصادم بين الرموز والقوانين الثقافية يظهر بطرق وأشكال مختلفة، فعندما تنتقل المعايير السائدة في ثقافة ما إلى منطقة أخرى وتصبح على اتصال معها، فهنا نتوقع صوت صراعات بين هذه المعايير الاجتماعية.[2]

ويعتبر العالم "سيلين Sellin " مؤسس هذه النظرية، حيث يرى أن السلوك الاجتماعي يحدث بسبب افتقار المجتمع إلى الانسجام والرتابة أي حدوث تفكك اجتماعي والذي ينفذ صورة تصارع القيم، ويعتقد أن الصراع الثقافي يأخذ صورا ثلاث:

الأولى: حين يحدث بين ثقافات متباينة قريبة إلى بعضها تعيش كل منها على هامش الأخرى، وفي هذه الحالة يكون الصراع بين ثقافة كبيرة واسعة، وبين ثقافة محدودة تعيش على مقربة منها ولكنها لا تدخل إلى أعماقها (ثقافتين غير متصلتين).

الثانية: وهي صورة الصراع الذي يقوم بين ثقافتين متباينتين، وذلك نتيجة استعمار شعب لآخر، وفي هذه الحالة تفرض الدولة الغالبة الكثير من عناصر ثقافتها على ثقافة المجتمع المغلوب بالقوة، أي صراعا بين ثقافتين أحدهما غالبة والأخرى مغلوبة.

الثالثة: وهو الصراع الناشئ عن هجرة مجموعة من أفراد مجتمع معين إلى مجتمع آخر جديد، وفي هذه الحالة يحمل المهاجرون ثقافتهم القديمة معهم إلى مجتمعهم الجديد الذي يغاير ثقافتهم، أي هو صراع بين ثقافتين

---

[1] – عابد عويدات الوريكات: مرجع سابق ص 166.

[2] – لخضر زرارة: مرجع سابق، ص 128.

أحدهما ثقافة صغيرة ولكنها أصيلة جاءت بها أقلية مهاجرة، وبين ثقافة سائدة كبيرة، سرعان ما تستوعب الثقافة الصغيرة وتصهرها، وفي بعض الدراسات الأمريكية بينت أن الصراع في صوره الثلاث يؤدي إلى زيادة حجم الجريمة والانحراف بشكل ملموس، وهذا لأن اختلاف اللغة والعادات، وأساليب التربية وأساليب الضبط الاجتماعي، وتباين المثل والقيم بين جيل الآباء وجيل الأبناء تساهم في زيادة احتمالية وقوع الجريمة.[1]

11-2 تفسير السلوك الإجرامي في ضوء النظرية :

يرى كارل ماركس أن عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بين أعضاء الطبقتين (الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج والأخرى لا تملك أي شيء، فيما الجهود البشرية التي تبيعها لقاء أجر زهيد)، يرجع إلى شيوع القيم والممارسات الاجتماعية التي تفضل طبقة على طبقة أخرى، مما يؤدي إلى حالات التمرد ضد الطبقة المسؤولة عن النظام والقهر والاستغلال، وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور أنواع من السلوكيات الانحرافية، والإجرامية، وبالتالي فالجريمة هي نتاج صراع اجتماعي الطبقات بسبب التفاوت واللامساواة الاقتصادية، وللقضاء على الجريمة يجب القضاء على الطبقية، أي مجتمع لاطبقي.

بينما يرى وليام بونجر أن الجريمة ظاهرة موجودة في أي نظام فيه تبادل اقتصادي، فالمصالح الاقتصادية يجب أن تكون بالضرورة في حالة صراع، وبالتالي فالجريمة يرتكبها الأشخاص المحرومين والأغنياء ولها علاقة بالاقتصاد، فالفقراء تكون جرائمهم منحصرة في السرقة، السطو، الانتقام وغيرها من الجرائم، بينما تكون جرائم الأغنياء تتمثل في إعلان الإفلاس الكاذب لبعض الشركات، وخسارة رؤوس الأموال وعليه فالعوامل الاجتماعية والاقتصادية تسهم في حدوث الصراع بين الأفراد.[2]

وعليه فإن أصحاب هذا الفكر يرون بأن النظام الاقتصادي المسؤول الأول عن كافة الظواهر التي تحدد بداخل المجتمع، وبالتالي فالجريمة هي نتاج هذا النظام، وزوالها مرتبط بزوال النظام الرأسمالي، ويستدلون على ذلك كون الرأسمالية تقوم على مبدأ حرية التملك والمنافسة بقصد الربح، وعليه فهذا النظام هو في الحقيقة نظام طبقي يقوم على الاستغلال بهدف الربح، نتج عنه نظام اجتماعي وثقافي تسوده اللامساواة بين الأفراد، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الجريمة أو الجرائم المرتكبة من طرف أفراد الطبقة العاملة في نظر الطرح الماركسي هي نتيجة منطقية للاستغلال الممارس من طرف الطبقة البرجوازية في حق الأغلبية الكادحة، كما أن للمجرم

---

[1] – محمد بن عودة: النظريات المعاصرة للجريمة والانحراف، ص38، 2017 https://fs.sh.univ-km.dz اطلع عليه بتاريخ 2023/05/21.

[2] – فريدة جاسم المندلاوي: النظرية الصراعية في مجتمع متغير، بحث في السوسيولوجيا والسلوك الاجرامي، مجلة دراسات اجتماعية، العدد23، سنة 2020، ص 81.

آثار كبيرة على المجتمع، وذلك كون المجرم لا يتسبب في الجريمة فقط، بل يدفع جهاز الدولة غلى خلق قواعد القانون الجنائي بسبب أفعاله المضادة للمجتمع، ليتولى أساتذة القانون شرحها ثم بيعها في مؤلفات، كما يدفع بخلق أجهزة الشرطة والقضاء والسجون، مما يستوجب خلق فئة جديدة في المجتمع، ومن ناحية أخرى فالمجرم ساهم في تحريك الاقتصاد وذلك لأنه يلعب دورا بارزا في اختراع وتطوير الأجهزة والمعدات والوسائل المخصصة لمكافحة الجريمة.[1]

11-3 التعقيب على النظرية:

تعد هذه النظرية من بين النظرية التي تصلح إلى حد كبير في تفسير جرائم الأموال وجرائم الاعتداء على الأشخاص والعرض، كما أنها ساهمت في الكشف على أن للظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع لها دور كبير في زيادة أو نقصان معدل الجرائم، وذلك كون أصحاب الأعمال الذين يشغلون بقية أفراد المجتمع بطريقة غير عادلة، فإن ذلك يدفع بالكثير إلى ارتكاب سلوكات منحرفة وأخرى إجرامية من أجل الحصول على أبسط حقوقهم، وهذا ما شاهده في كثير من المجتمعات، إلا أن هذه النظرية قد اعتمدت على تفسير الجريمة من خلال بعد واحد وهو العامل الاقتصادي، وجعلت منه العامل الوحيد والحاسم في فهم الجريمة وأهملت بهذا باقي العوامل الأخرى، كما أنها جعلت من النظام الرأسمالي المسؤول الأول والوحيد عن انتشار الجريمة، كما جعلت من الفقر وحده سببا مباشرا إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، وتغافلت عن جرائم الأغنياء، وهذا ما استدركه العالم "سذرلاند" عندما تطرق إلى جرائم الباقات البيضاء، وبالتالي هذه النظرية نجدها قد حصرت ظاهرة الجريمة في المجتمعات الرأسمالية، وهذا عكس الواقع الذي يبين انتشار الجرائم في المعسكرات الاشتراكية بشكل كبير.[2]

11-4 تفسيرأسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية الصراع:

صاحب هذه النظرية هو عالم الاجتماع والإجرام الأمريكي "تورستن سلين" والذي نشر كتاب في سنة 1938 يحمل عنوان تنازع الثقافات والجريمة، حيث أكد فيه الدور الذي يلعبه تنازع الثقافات في تكوين ظاهرة الجريمة، ويقصد بتصارع الثقافات تعارض وتضارب الثقافات وقيم معينة تسود في جماعة معينة مع ثقافات وقيم تسود في جماعات أخرى، ومن أجل حماية ثقافة معينة يكون القانون الجنائي هو المتكفل الأساسي بذلك، فينشأ لدى الفرد موقفين إما الانصياع للقانون الجنائي من أجل احترام القيم الخلقية والاجتماعية التي يعبر عنها هذا القانون، وإما أن يخالف تلك القيم والمبادئ التي يعبر عنها القانون، وبالتالي يعرض نفسه للجزاءات الجنائية، وبالتالي عندما يقوم الصراع بين قواعد القانون الجنائي وبين قواعد السلوك التي تخص بها كل جماعة إنسانية

---

[1] – جمال معتوق: مرجع سابق، ص 232.

[2] – جمال معتوق: مرجع سابق، ص 236.

فذلك هو الصراع بين الثقافات، ولمحاولة تفسير الجريمة الالكترونية من منظور هذه النظرية يمكن إعطاء أمثلة في الواقع الذي نعيشه الآن وما نشاهده، وفي ظل التغيرات الحاصلة في مجال التكنولوجيا والاتصال كيف نفسر السلوك الإجرامي الالكتروني كظاهرة سوسيولوجية، فبطبيعة الحال الصراع بين الطرفين يؤدي إلى خلق مشاكل ونزاعات قد تؤدي إلى ظهور الجريمة الالكترونية، وكمثال على ذلك العامل الديني الذي يعتبر من أهم العوامل التي تدفع بالصراع الثقافي، فعندما يتم الإساءة إلى الدين أو المعتقد إلى جماعة معينة من طرف جماعة عرقية أخرى، أو إلى الرموز الدينية، مثل ما حدث من إساءة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو إلى وصف الإسلام بأنه سبب كل الجرائم الإرهابية، ويتم نشر كل ذلك عبر منصات التواصل الاجتماعي، أو عبر قنوات إعلامية، أو غيرها من وسائل الاتصال والتواصل، فهنا تكون هذه الجماعة قد أشعلت نار الفتنة بين الثقافات المختلفة، وبين الشعوب، والتي قد ينجر عليها حروب وجرائم أخرى غير متوقعة، فتكون بذلك هذه الجماعة قد ارتكبت جرائم الكترونية سببها الصراع بين الأديان، وبالتالي فهذه النظرية تكون فسرت جانب ونوع من الجرائم الالكترونية.

أيضا من بين الأسباب التي تؤدي إلى الصراع وفي ظل الجرائم الالكترونية نجد قيام جماعة معينة أو طرف معين بمحاولة الاستيلاء على المعلومات المحفوظة في جهاز الحاسوب، أو محاولة حذفها، وإلغائها نهائيا من النظام، وقد يكون الدافع من وراء ذلك هو التنافس أو الابتزاز أو الحصول على مكاسب اقتصادية، أو غير ذلك من الدوافع المختلفة، كذلك نجد قهر النظام واثبات قدرة الجاني وتفوقه على تعقيدات وتطور وسائل التقنية الحديثة، أيضا محاولة إلحاق الأذى بأشخاص أو جهات أخرى والتي تكون عن طريق الابتزاز والتهديد والتشهير، كذلك تحقيق أرباح ومكاسب مادية كاستخدام شبكة الانترنت للإعلان عن صفقات تجارية غير مشروعة كصفقات المخدرات والاتجار بالبشر، أيضا تهديد الأمن القومي والعسكري وغيرها من الأسباب والتي تعرف عن مفهوم الصراع القائم بين الثقافات المختلفة.[1]

12- نظرية التفكك الاجتماعي و الفعل الإنحرافي –الإجرامي الإلكتروني:

12-1 -محتوى النظرية:

إن مفهوم التفكك الاجتماعي يشمل ظواهر اجتماعية وثقافية عديدة، فهو يشير إلى تناقض وصراع المعايير الثقافية، وضعف أثر قواعد السلوك ومعاييره، وصراع الأدوار الاجتماعية، وإلى انهيار الجماعات وسوء أدائها لوظائفها، وحسب "ألبرت كوهن" يعني التفكك الاضطرابات والصراعات وكذا الانشقاقات التي تحدث في نطاق

[1] – قادة بن عبد الله نوال، بن حمو محمد: مرجع سابق، ص، ص: 675، 676.

جماعة من الجماعات أو في مجتمع ما، ويؤثر على العادات الاجتماعية السائدة فيه، أو على النظم الاجتماعية أو على الضوابط الاجتماعية بطريقة تجعل من المستحيل أن يتحقق لهذه الأمور أداء وظيفيا منسجما، وقد عرف "ميشيل مان" التفكك الاجتماعي على أنه جملة من الاضطرابات التي تصيب النمط أو النظام أو التقليد الاجتماعي وهي مقترنة بالتغير الاجتماعي، ومن جهة أخرى تؤثر سلبا على الضبط الاجتماعي بالمجتمع.[1]

12-2 -تفسير السلوك الإجرامي على ضوء النظرية:

ويرى أصحاب هذه النظرية أن المجتمعات البدائية أو الريفية قديما، كانت تتميز بالرقابة والانسجام بين أعضائها، فهم يعيشون حياة مستقرة بعيدة عن النزاعات الفردية، حيث يعمل كل واحد لخدمة الجماعة، وبالتالي فالسلوك الإجرامي أو وقوع الجريمة بعيد الاحتمال، حيث كان يسود نوع من التنظيم الاجتماعي بين أفراد هذا المجتمع، تترتب عليه انخفاض معدل الجريمة، أما في المجتمع الحديث، فالأمر يختلف نتيجة الصراعات بين أفراده، وتفشي الروح الفردية بشكل كبير، حيث نجد الفرد في مختلف مراحل حياته، خصوصا في مرحلة الطفولة، وكثيرا ما نجد في تصرفات أبويه ما يدفعه لارتكاب الجريمة.

يرى "إليوت" أن المقصود بالتفكك الاجتماعي هو أي اضطراب أو انشقاق أو صراع أو الافتقار إلى الاجتماع، يحدث هذا في نطاق جماعة من الجماعات أو مجتمع ما، ويؤثر على العادات الاجتماعية السلوكية المقدرة، أو على النظم الاجتماعية أو على الضوابط الاجتماعية بصورة تجعل من المستحيل أن يتحقق لهذه الأمور أداء وظيفيا منسجما، وعليه فإن هذه النظرية تبين أن عدم الانتظام والانسجام والذي يؤدي إلى فتور وضعف الروابط الاجتماعية وتضارب واختلاف القيم والعادات والتقاليد، والذي يدفع بالفرد إلى عدم الامتثال لأوامر الجماعة ومن ثم الخروج عن القيم والضوابط الاجتماعية كل ذلك هو صورة من صور التفكك الاجتماعي والذي يؤدي في أغلب الحالات إلى السلوك الإجرامي.[2]

12-3 التعقيب على النظرية:

كانت النظرية على صواب في تفسيرها للجريمة استنادا لما أصاب المجتمع الحديث من تفكك وتناقض، أصاب المجتمع في سلوكياته وثقافته وقيمه ومبادئه مما يشكل عامل دافع للجريمة، كما أنها كانت تحمل بين طياتها دعوة إلى التحلي بالقيم والمثل العليا، كما أنها لفتت الانتباه إلى دور القيم والمعايير ومدى تأثير الروابط

---

[1] – أثر التفكك الاجتماعي في الظاهرة الاجتماعية: سنة 2010، https//fadaok.ahlamontada.com اطلع عليه بتاريخ 2023/05/21

[2] – ياسمين كتفي، سليمة بوخبط: ظاهرة الجريمة في ضوء المقاربات النظرية المفسرة لها، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد 9، سنة 2021، ص 319.

الاجتماعية في حدوث أو عدم حدوث الجريمة، وكذا دور التفكك الاجتماعي في زيادة معدلات الجريمة، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات، فبالرغم من اتسام الغالبية العظمى من أفراد المجتمع المتحضر بسمات التفكك وضعف الروابط الاجتماعية، فإن من يقترف الجريمة من هؤلاء هو البعض وليس الجميع من يتسم بالتفكك، كما أن هذه النظرية لا تصلح لتفسير الجريمة كظاهرة عامة، لأن التفكك الاجتماعي لا يمكن الاستناد إليه وحده وإهمال غيره من العوامل الخارجية والداخلية التي تحكم السلوك الإنساني وتؤثر في السلوك الإجرامي، كما أنها لا تقدم تفسير مقبول لعدم ارتكاب بعض الأشخاص الجريمة رغم أنهم يعيشون في نفس المجتمع وفي نفس ظروف التفكك الاجتماعي التي تسوده.[1]

12-4 - تفسير أسباب الجرائم الإلكترونية على ضوء نظرية التفكك الإجتماعي:

أما بالنسبة لهذه النظرية وكيفية تفسيرها للجريمة الالكترونية يمكن القول أن استخدام شبكة الانترنت في أوساط الأسرة، لها فواد وأضرار حسب المستخدم لها، فإذا ما استخدمت استخداما سلبيا، أي بواسطة أيادي تخريبية فإن ذلك سوف يكون له آثار تدميرية على الأسر، فمثلا مواقع التواصل الاجتماعي ومدى تأثيرها على التفكك الأسري، نجد أن نشر صور فاضحة لأحد أفراد الأسرة، أو كشف الخيانة الزوجية غبر هذه المواقع والتي أصبحت سهلة الانتشار، حتما سوف يسبب ذلك في جعل هذه الأسر تعيش حالة اللاتوازن، فيحدث الطلاق، وربما جرائم قتل، أو صراعات واعتداءات جسدية بين أفراد الأسر، وبالتالي فإن هذه النظرية تبرز أن ظاهرة التفكك الاجتماعي تدفع بالأسر الاستخدام السلبي لمثل هذه المواقع وبالتالي حدوث جريمة عبر هذا الفضاء الافتراضي

13- نظرية الحاجات "لماسلو "والفعل الإنحرافي –الإجرامي الإلكتروني:

13-1-محتوى النظرية:

نظرية ماسلو للحاجات هي نظرية سلوكية يمكننا من خلالها أن نعرف طبيعة الدوافع السائدة لدى كل جماعة وكل فرد، وذلك من خلال معرفة الظروف التي يعيشها الفرد أو الجماعة، وقد توصل إليها "ماسلو" من خلال اعتقاده بوجود هرمية من الحاجات الإنسانية، وقد رتبها ترتيبا تسلسليا، لكي تصبح بعد ذلك أشهر نظرية لإشباع الحاجات، حيث يرى أن الفرد يصبح راضيا عند أي نقطة معينة إذا ما تم الوفاء باحتياجاته، وهناك عدة نظريات مفسرة للحاجات، منها نظرية "هنري موراي" والتي تحتوي على عشرين حاجة وهي الانجاز، الخضوع،

[1] – محمد حشروف: الشباب المراهق والجريمة، دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب المراهق بولاية تيبازة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع الجنائي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 81.

التواد، العدوان، الاستقلال، الانقياد، الدفاعية، السيطرة، الاستعراض، تجنب الأذى، الزعامة، الترفيه عن النفس، المعرفة والاطلاع، تنمية المواهب، وغيرها من الحاجات، كما نجد كذلك نظرية "ديسي، ريان" وتحتوي على ثلاث حاجات أساسية وهي الاستقلالية، الانتهاء، الكفاءة.

ونجد "ماسلو" قد فسر حاجات الفرد من خلال اعتباره أن السلوك يمكن فهمه في ضوء علاقته بالثواب والعقاب دون الاهتمام بالخبرة الواعية.[1]

13-2تفسير السلوك الإجرامي على ضوء هذه النظرية:

والحاجة عند "ماسلو" هي شعور بالحرمان، وهذا ما يؤثر على الفرد ويختل التوازن النفسي والاجتماعي عنده، مما يدفعه للقيام بسلوكات لإشباع تلك الحاجات، وأن عدم الإشباع يعني الاضطراب والتوتر، وهذا ما يؤدي إلى سلوكات غير سوية كالعنف والجريمة والانحراف.

وكلما تعقدت الحياة الاجتماعية، أدى ذلك إلى زيادة الحاجات وتنوعها، وقد أكد "فاخر عاقل" في دراسته لحاجات المراهق حيث ذكر أنها تتمثل في:

الحاجة إلى الأمن.

الحاجة إلى الاستقلال.

الحاجة إلى تأكيد الذات ومكانة الدور.

الحاجة إلى المحبة.

الحاجة إلى الرعاية.

وهناك من أضاف إلى ذلك حاجات أخرى منها:

الحاجة إلى الأمن.

الحاجة إلى النمو العقلي والابتكار.

الحاجة إلى تحقيق وتحسين الذات.

الحاجة إلى الحب والقبول.

الحاجة إلى الترفيه والتسلية والمال.[2]

[1] – عباس تركي محيسن: مظاهر الحرمان في رسوم فان كوخ وفق نظرية الحاجات عند "ماسلو"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد 1، سنة 2021، ص 572.

[2] – محمد بن عودة: مرجع سابق، ص 28.

وبالتالي إذا لم يتم تلبية هذه الحاجات بطرق مشروعة، أي لم يستطع الفرد إشباع نفسه بهذه الحاجات، فإنه يلجأ إلى سلوك منحرف أو إجرامي من أجل تحقيق ذلك حتى يلبي تلك الحاجيات.

3-13 تفسير اسباب الجرائم الإلكترونيةعلى ضوء نظرية الحاجات لماسلو:

أما فيما يخص كيفية تفسير السلوك الإجرامي الالكتروني في ضوء هذه النظرية، فإن ذلك يؤدي بنا إلى الرجوع إلى خصائص المجرم الالكتروني المتعددة والتي تختلف عن خصائص المجرم العادي، ومن بينها أن المجرم الالكتروني له حب الذات، والتفوق، والقبول عند الآخرين، وبالتالي يسعى هذا المجرم لإشباع هذه الحاجيات بكل الطرق، فإذا لم يتمكن من ذلك فإنه يسلك طريق غير مشروع، وهو القيام بجريمة الكترونية معينة يريد من خلالها تحقيق تلك الحاجات.

كما نجد أن المجرم الالكتروني من بين خصائصه أنه يريد من خلال سلوكه الإجرامي اختبار قدراته في مواجهة النظم المعلوماتية، وهذا ما نجده في أحد حاجات المراهق حسب نظرية الحاجات وهي الحاجة إلى تأكيد الذات ومكانة الدور، كما أن المجرم الالكتروني يتميز بجانب من الذكاء، فهو يسعى دوما إلى معرفة كل ما هو جديد ومبتكر ولا يعرفه أحد سواه، وذلك بهدف اختراق الحواجز الأمنية في البيئة المعلوماتية، وهذا ما نجده في نظرية الحاجات والمتمثل في الحاجة إلى النمو العقلي والابتكار.

وهناك من المجرمين الالكترونيين الذين يسعون من وراء سلوكهم الإجرامي إلى التسلية والترفيه، وحب المال وهذا أحد حاجات الفرد والتي جاءت بها نظرية الحاجات.



الفصل الرابع:

علم إجرام الفعل ورد الفعل الإجتماعي

الفصل الرابع: علم إجرام الفعل ورد الفعل الإجتماعي

أولا:السلوك الإنحرافي والسلوك الإجرامي

1-الفرق بين السلوك الانحرافي والسلوك الاجرامي

1-1-مفهوم السلوك الانحرافي

1-2-مفهوم السلوك الاجرامي

1-3-اهم الاختلافات بين السلوك الانحرافي والسلوك الاجرامي

2-الفرق بين السلوك الانحرافي الالكتروني والسلوك الاجرامي الالكتروني.

2-1-مفهوم السلوك الانحرافي الالكتروني

2-2 مفهوم السلوك الاجرامي الالكتروني

ثانيا:تطور علم الاجرام

1-عوامل تطور علم الاجرام

2-مفهوم علم الاجرام

2-1-الاتجاه الموسع لمفهوم علم الاجرام

2-2-الاتجاه الضيق لمفهوم علم الاجرام

3-تفسير السلوك الاجرامي في ضوء نظريات الجريمة

3-1 الاتجاه التكويني في علم الاجرام.

3-1-2 النظريات النفسية في تفسير السلوك الاجرامي.

- نظرية فرويد

-نظرية التعلم عند العالم بندورا bandora

- نظرية الاحباط لجون دولار

3-2-الاتجاه الاجتماعي في تفسير السلوك الاجرامي

-النظرية الجغرافية

-النظرية الاقتصادية

3-2-3 نظرية الوسط الاجتماعي للعالم لاكاساني.

3-3 الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة.

4-العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلاقتها بالجريمة

1-4 -علاقة العوامل الاجتماعية بالجريمة

4-2-علاقة العوامل الاقتصادية بالجريمة

4-3 -علاقة العوامل الثقافية بالجريمة

5-براديغم علم الاجرام

5-1 مفهوم البراديغم لغة

5-2 مفهوم البراديغم اصطلاحا

5-3-اهمية استخدام البراديغم في البحوث العلمية

5-4-مكونات البراديغم

5-5-انواع البراديغمات

5-6-اهمية براديغم علم إجرام الفعل

6-علم الاجرام ذو الصبغة السوسيولوجية

6-1 تعريف علم إجرام الفعل

6-2 مفهوم رد الفعل الاجتماعي

6-3 مفهوم رد الفعل الاجتماعي غير الرسمي

6-4- أهم وسائل رد الفعل الاجتماعي غير الرسمي

6-4-1 الأخلاق

6-4-2 الدين

6-4-3 الأسرة

6-4-4 الرأي العام

7-مفهوم رد الفعل الاجتماعي الرسمي

7-1 أهم وسائل رد الفعل الاجتماعي الرسمي

7-1-1 الأجهزة الأمنية

7-1-2 أجهزة الرقابة الفنية والأدبية

7-1-3الأجهزة القضائية

8-رد الفعل الاجتماعي حول الجرائم الالكترونية

8-1 رد الفعل الاجتماعي غير الرسمي حول الجرائم الالكترونية.

8-2 رد الفعل الاجتماعي الرسمي حول الجرائم الالكترونية.

الفصل الرابع: علم اجرام الفعل ورد الفعل الاجتماعي

أولا: السلوك الإنحرافي والسلوك الإجرامي:

1-الفرق بين السلوك الانحرافي والسلوك الإجرامي:

1-1مفهوم السلوك الإنحرافي:

يمكن فهم السلوك الانحرافي على أنه هو الخروج عن تلك المعايير والقواعد التي يقبلها المجتمع على نطاق واسع، وهو سلوك وصفه أفراد المجتمع بأن رد "غير طبيعي"، ويعتبر سلوك مدان اجتماعيا، فهو يقر بذلك العقوبة الاجتماعية، والذي يكون في صورة انتقادا خفيفا، وهو يعتمد على الطريقة التي ينظر بها الناس إلى الفعل الذي قام به الشخص ومقارنته بالمعايير السائدة في المجتمع أو بين هؤلاء الناس أي على أساس الوضع الاجتماعي أو السياق الذي يحدث فيه الانحراف، وكمثال على ذلك التدخين في أماكن عامة، أو داخل الحافلات وغيرها من الأماكن العمومية، كما أن السلوك الانحرافي قد يتم تعديل مبادئه وقواعده مع تطوير المجتمع، وبالتالي قد يصبح السلوك الانحرافي في الوقت الحاضر سلوك غير منحرف في المستقبل كما أنه ليس بالضرورة أن يوصف فردا ما بأنه منحرف في كل الأوقات، وهذا راجع كون هذا السلوك قد يكون غير منحرف في مجتمع دون آخر، وهذا يعني أن الأفعال الواردة في السلوك المنحرف قد تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات، وبالتالي فالسلوك الانحرافي له قواعد يحددها المجتمع انطلاقا من ثقافته وقيمه ومعاييره.

1-2مفهوم السلوك الإجرامي:

السلوك الإجرامي هو عمل غير قانوني، أو إهمال يتسبب في ضرر جسدي أو نفسي لشخص ما، وغالبا ما يكون محظورا ويعاقب عليه القانون، فهو فعل عدواني يخالف القانون التشريعي، كما يعارضه المجتمع بشدة.[1]وعليه فالسلوك الإجرامي هو ذلك الفعل الذي يصدر من شخص أو عدة أشخاص ويكون له تأثيرا سلبيا ويهدد حياة الفرد والجماعة ،كما قد يتعدى تأثيره إلى المساس بأمن وسلامه الدول والحكومات كما هو الشأن بالنسبة للسلوك الإجرامي الإلكتروني الذي أصبح ظاهرة إجرامية خطيرة جدا إلى درجة جعل أكبر الدول من ناحية التقدم التكنولوجي تقف عاجزة أمام تهديداته المدمرة ،وبالتالي فالسلوك الإجرامي تنبذه كل المجتمعات مها كانت تركيبتها بكل الطرق ،كما أن الدول والحكومات تعمل جاهدة من أجل التصدي لمثل هذه السلوكات غير المشروعة بسن مختلف القوانين الرادعة وغيرها من الآليات الناجعة لمكافحة السلوكات الإجرامية .

1-3 أهم الإختلافات بين السلوك الإجرامي والسلوك الإنحرافي:

ويمكن ذكر أهم الاختلافات الرئيسية بين السلوك الانحرافي والسلوك الإجرامي في النقاط التالية:

---

[1] – لورا ميكيني: الفرق بين الانحراف والجريمة، أفريل 2021، الفرق بين الانجراف والجريمة :Laura Mekinney http//ar.surveillancepaclages.com أطلع عليه بتاريخ 2023/05/01

– يشير السلوك الانحرافي إلى كل ما هو مخالف لمعايير وقيم المجتمع، بينما يشير السلوك الإجرامي إلى ارتكاب أو امتناع عن فعل ما يعتبر ضارا اجتماعيا، أو خطيرا ويعاقب عليه القانون.

– السلوك الانحرافي ليس شرطا أن يكون نفسه في كل المجتمعات، وهو غير مسجل أو موقف في السجلات، بينما السلوك الإجرامي موحد تقريبا في كل المجتمعات، وهو مكتوب في السجلات.

– السلوك الانحرافي قد لا يشكل خطرا على الفرد والمجتمع بصفة عامة بينما السلوك الإجرامي له تداعيات خطيرة على الفرد والمجتمع.

– يتم التحكم في السلوك الانحرافي من خلال المجتمع، أي من خلال السلطة غير الرسمية، بينما السلوك الإجرامي يهتم به الأجهزة الأمنية والقضائية.(السلطات الرسمية)

– السلوك الانحرافي قد تكون عقوبته خفيفة كاللوم والعتاب والانتقاد، بينما السلوك الإجرامي قد تكون عقوبته سالبة للحرية، والإعدام.

– السلوك الانحرافي يؤدي بصاحبه إلى الوصم من طرف المجتمع، بينما السلوك الإجرامي يتلقى الجاني عقوبات منصوص عليها في القانون الجنائي كما يتم وصمه بعد ذلك من طرف المجتمع.

والجدول التالي يوضح ذلك:

أدوات المقارنة	السلوك الإجرامي	السلوك الانحرافي
المفهوم	مخالفة القوانين المنصوص عليها في دستور كل بلد.	مخالفة الأعراف والقواعد الاجتماعية والقناعات.
طبيعة القانون	هو نفسه في جميع أنحاء بلد أو منطقة.	يمكن أن يتغير من مجتمع إلى آخر ويمكن أن يتغير بتطور المجتمع.
المراقبة	النظام القضائي وقوة الشركة والأمن بصفة عامة هم من لديهم السيطرة (السلطة الرسمية).	المجتمع، والمنظمات غير الرسمية هي التي لها حق السيطرة .
الأحقية في التعامل	تتمتع الحكومة بصلاحيات التعامل مع السلوك الإجرامي ومعالجته.	المجتمع بصفة عامة هو من لديه سلطة التعامل مع السلوك الانحرافي، من خلال هيئاته غير الرسمية.
الجاني	يتم معاقبته وفق قانون العقوبات وحسب خطورة الجريمة المنصوص عليها في القانون.	يتم وصف الجاني بأنه خائن.
الوثائق	معظم السلوكات الإجرامية تكون مسجل لها عقوبة تتماشى وطبيعة السلوك الإجرامي.	لا توجد هناك وثائق تدل على أن هذا السلوك مخالف للأعراف والقيم الاجتماعية.
النتيجة	لكل سلوك إجرامي عقوبة مناسبة له، حسب النظام القضائي.	يتم إصدار تعليقات سلبية من المجتمع

المصدر :مقارنة من إنتاج الباحث

2-الفرق بين السلوك الانحرافي الإالكتروني والسلوك الإجرامي الإلكتروني:

2-1 مفهوم السلوك الإنحرافي الإلكتروني:

باعتبار أن السلوك الانحرافي بصفة عامة يفسر في إطاره الاجتماعي، أي لا يخرج من كونه سلوك يمكن فهمه من خلال ردة فعل المجتمع، فهو ذلك السلوك الذي يخالف لأهم المعايير والقواعد التي يسير وفقها المجتمع وتكون عقوبته لا تخرج هي الأخرى من نفس الإطار الاجتماعي، حيث يتم توجيه اللوم أو التهديد اللفظي نحو المنحرف، أو أ التزامات ووعود من طرف المنحرف بأن لا يعود إلى مثل هذه السلوكات، والمتتبع لمختلف السلوكات التي تحدث في المجتمعات يرى بأن السلوك الانحرافي هو الأكثر انتشارا في هذه المجتمعات، فهي ظاهرة اجتماعية سريعة الانتشار في أوساط الفئات المختلفة داخل المجتمع الواحد خصوصا لدى الشباب، وبالنظر إلى التقدم التكنولوجي الذي مس معظم المجالات بنسبة كبيرة، خصوصا في ميدان الاتصالات على اختلاف أنواعها أدى ذلك إلى ظهور سلوك انحرافي مستحدث مرتبط بهذا التطور خصوصا في مجال استخدام التقنية الحديثة المرتبطة بالأنترنت، وهي تعتبر عامل أساسي في تنفيذ السلوك الانحرافي كونها تستهوي معظم

الأفراد خصوصا الشباب منهم لما تتمتع به من مميزات تجعل هؤلاء الأفراد ينجذبون إليها، هذا من جهة، كما أنها أصبحت متداولة وسهل الحصول عليها واستخدامها من جهة أخرى أطلق على هذا السلوك بالسلوك الانحرافي الالكتروني، وتعتبر هذا الانحراف السلوكي كونه هو الآخر سلوك مخالف لمعايير المجتمع إلا أن هناك اختلاف في طريقة تنفيذه والأداة المعتمدة في ذلك، لأن مرتكب هذا النوع من السلوكات المنحرفة يعتمد على التقنية الحديثة المرتبطة بالأنترنت، ويمكن تعريف هذا السلوك اجرائيا بأن كل سلوك يعتمد في الفرد المنحرف في تنفيذ سلوك على التقنية الحديثة والتي يستخدمها كأداة تنفيذ هذا السلوك بالاستعانة بالأنترنت، ويكون هذا السلوك بالاستعانة بالأنترنت، ويكون هذا السلوك مخالف لمعايير المجتمع ولا يحدث ضررا كبيرا به.

إذن فالسلوك الانحرافي الالكتروني هو ذلك الفعل غير المشروع الذي لا يخلف آثارا تدميرية على المجتمع يقوم به المنحرف باستخدام أجهزة الكترونية حديثة وتكون مرتبطة بالأنترنت كالهاتف الذكي أو جهاز الكمبيوتر ويكون الهدف من ذلك هو حب الاطلاع أو إثبات الذات أو التسلية أو غيرها من السلوكات غير الاجرامية، ومثال على ذلك ما يقوم به المنحرف من سلوكات عبر المواقع المختلفة، خصوصا عبر المواقع الاجتماعية كأن ينشر صورا أو فيديوهات أو موضوع للنقاش يكون كل ذلك متعارض مع قيم ومبادئ المجتمع، ويكون هدفه من ذلك هو التسلية أو معرفة ردود أفعال بعض أفراد المجتمع حول هذا الموضوع أو ما تم نشره دون أن يكون له هدف إلحاق الأذى بالآخرين، وهذا ما يطلق عليه الانحراف العرضي والمقصود منه أن هذا المنحرف في الأصل ليس له سوابق عدلية أولا يقوم بأي سلوكات تتعارض مع أهم ما يتفق عليه المجتمع، وأنه في حقيقة الأمر لا يختلط بأي جماعة انحرافية ويعيش في أسرة مفككة ولا يعاني من أي مرض عقلي أو نفسي، وبالتالي سبب اقدامه على هذا السلوك إنما هو من باب حب الاستكشاف أو أنه لا يعلم بأن هذا السلوك سوف يؤثر على نظرة المجتمع إليه بالسلب، ومن باب الفضول كان يريد معرفة ردود أفعال أشخاص معينين من خلال قراءة تلك الرسالة المتجسدة في سلوك معين عبر هذه المواقع المختلفة، وقد يمتد هذا الانحراف ليشمل العديد من الأنواع، فزيادة على الانحراف الالكتروني العرضي والذي عادة ما يكون هذا المنحرف يقوم بسلوكه بصفة فردية بعيدا عن التشاور مع أفراد آخرين، أي يقوم بسلوكه خارج إطار الجماعة، فإن هناك أنواع من الانحرافات منها الانحراف الالكتروني المنحرف، ويكون المنحرف من هذا النوع كونه يلجأ إلى فعل غير مشروع بالاعتماد على أحد الأجهزة الالكترونية الحديثة والتي تكون مرتبطة بالأنترنت قصد الحصول إما على تعويض مادي أو لإشباع رغباته النفسية كتحدي النظام أو إثبات ذاته ومهارته أمام هذا التطور التكنولوجي

من خلال حب الوصول إلى هدف معين دون أن يريد إلحاق الأذى بالضحية ويكون هذا السلوك عادة ناتج بصفة فردية.

وقد نجد نوع آخر من الانحراف الالكتروني يتمثل في انحراف ينفذ بصفة جماعية، أي أن هناك مجموعة من المنحرفين يعملون بصفة نظامية، حيث يتفقون على تنفيذ سلوك معين ويخططون لذلك بطريقة جماعية بالاعتماد على وسائل غير مشروعة كاختراق بعض الخصوصيات لبعض الأفراد كموقع الفيسبوك والمسنجر خصوصا، ويكون هدفهم عادة حب الاطلاع على هذه الخصوصيات من جهة وإبراز القدرة والمهارة في استخدام التقنية المرتبطة بالأنترنت للضحية من جهة أخرى، كما نجد انحراف الكتروني منتشر بطريقة كبيرة في مجتمعنا الجزائري بصفة عامة والتبسي بصفة خاصة، هذا الانحراف يتم تنفيذه في أسلوب جماعي ويمس قطاع معين من المجتمع بحيث أصبح هذا السلوك ميزة تخص هذا المجتمع، ألا وهو الغش في الامتحانات والمسابقات وكل ما يدخل في إطار الأسئلة التي تتطلب أجوبة يكون من ورائها وضع ملاحظات أو علامات تقييمية للذي يقون بالإجابة على هذه الأسئلة، ويكون ذلك بالاعتماد على أحدث التقنيات كالهواتف الذكية على اختلاف أنواعها ومميزاتها أو عن طريق أجهزة الحواسيب المرتبطة بالشبكة العنكبوتية لكن مؤخرا أصبحت هذه السلوكات ضمن السلوكات الاجرامية التي أصبحت لها عقوبة تتماشى وطبيعتها في قانون العقوبات، وبالتالي فهي لم تعد موجودة في إطارها الإنحرافي، لأنه أصبح لها تأثير سلبي كبير على حياة كبير على حياة الفرد والمجتمع، فقد أنتجت لنا مثل هذه السلوكات الطبيب الذي لا يحسن التشخيص الدقيق للمريض، وكذا الصيدلي أو الكيميائي الذي لا يمكن في حال من الأحوال أن يصنع لنا دواء فعال للأمراض، وكذا المهندس الذي لا ينقه حتى معنى الهندسة، والقاضي الذي لا يستطيع كيفية تغريد العقوبة وغيرها من الظواهر السلبية التي تمس أهم القطاعات الحيوية للمجتمع.

2-2-مفهوم السلوك الاجرامي الالكتروني:

يعتبر السلوك الاجرامي الأكثر سلوكا مناف للقواعد العامة للمجتمع بصفة عامة، ويكون هذا السلوك له عقوبة منصوص عليها في قانون العقوبات، كما يتميز هذا السلوك كونه يؤثر سلبا على الفرد والمجتمع ويتسبب في ضرر مباشر وقد تكون له آثار تدميرية حاضرا أو مستقبلا على الحياة المجتمعية وبالتالي وجب التصدي لهذا السلوك بمختلف الطرق والاستراتيجيات الممكنة، فعلى المجتمع أن يأخذ على عاتقه مسؤولية الحد من انتشار الظاهرة الاجرامية من خلال مؤسساته الاجتماعية خصوصا غير الرسمية، منها المساجد، المؤسسات التعليمية، الرفيق الاجتماعي المتمثل في مختلف الجمعيات، ورؤساء الأحياء وغيرهم من المؤسسات التي لها تأثير مباشر على حياة الفرد والمجتمع، كما لا يمكن إهمال دور الأسرة والتي تعتبر الأساس في جعل مجتمع معين يعيش

الاستقرار والتطور بعيدا عن مختلف مظاهر الانحراف والجريمة ويكون الهدف الأساسي لتلك المؤسسات هو العلاج والتأهيل وإعادة إدماج كل مجرم في الحياة الاجتماعية وجعله يشعر بأنه فرد صالح يمكن أن يعيش من جديد ويحظى بكل احترام من طرف أفراد المجتمع بدءا بالأسرة والحي ثم بقية الأفراد، وباعتبار أن السلوك الاجرامي يختلف في طبيعته ومدى خطورته وآثاره فإن ذلك يستدعي أن تتطرق إلى السلوكات الاجرامية التي تدخل ضمن الجرائم المستحدثة والتي تطورت بتطور الجانب التكنولوجي والصناعي لجميع القطاعات

هذه السلوكات الإجرامية والتي يعتمد منفذوها على التقنية الحديثة مثل النظام الحاسوبي أو مجموعة من الحواسيب، الهواتف النقالة والمرتبطة بالأنترنت، هذه السلوكات أطلق عليها السلوكات الاجرامية الالكترونية، وهي سلوكات يعتمد مجرموها والذين أطلق عليهم العديد من المصطلحات، كالمجرم السيبراني، أو المجرم الالكتروني، أو مجرم الانترنت، أو الهاكرز وغيرها من التسميات المرتبطة بالشبكة العنكبوتية، فالسلوك الاجرامي الالكتروني هو كل سلوك يقوم به المجرم الالكتروني بطريقة غير مشروعة لإحداث ضرر بالضحية وذلك بالاعتماد على وسائل الاتصالات الحديثة المرتبطة بالأنترنت، وهذا السلوك مناف لأخلاق المجتمع ويعاقب عليه القانون، وبالتالي هذا السلوك الاجرامي يختلف عن السلوك الانحرافي في العديد من الأشياء من أهمها مرتكب السلوك الاجرامي، الأهداف من وراء ارتكاب هذا السلوك، طرق تنفيذ الجريمة وغيرها من الفروقات الأساسية بين السلوك الانحرافي الالكتروني والسلوك الاجرامي الالكتروني، ويمكن تلخيص أهم الفروقات في الجدول التالي:

أدوات المقارنة	السلوك الاجرامي الالكتروني	السلوك الانحرافي الالكتروني
التعريف	كل سلوك مخالف للقوانين الخاصة بكل بلد وله عقوبة منصوص عليها في قانون العقوبات ويعتمد على التقنية الحديثة المرتبطة بالأنترنت في تنفيذه.	كل سلوك مخالف للمعايير السائدة في المجتمع ويعتمد على التقنية الحديثة في تنفيذه.
الصيغة القانونية	كل البلدان تنص من خلال قوانينها على معاقبة كل من يقوم بهذا السلوك .	هناك بعض المجتمعات لا تعتبر كل سلوك هو انحراف الكتروني أي يتغير من مجتمع من لآخر.
الجهة المسؤولة على المراقبة	الأجهزة الأمنية والقضائية(السلطات الرسمية)	المنظمات غير الرسمية هي التي لها حق ضبط السلوك.
طرق التصدي لهذا السلوك ومنه له الحق في ذلك	الدولة بصفة عامة عبر مؤسساتها الرسمية، وذلك بتطبيق القانون بصرامة.	المجتمع بصفة عامة حيث يعتمد من خلال مؤسساته غير الرسمية على عملية التوعية وتقديم النصائح والتهديد في بعض الأحيان.
الجاني	يتم تخصيص عقوبة مناسبة حسب طبيعة سلوكه تكون محددة في قانون العقوبات.	يتم اعتبار من قام به بأنه فرد شاذ عن قواعد ومبادئ المجتمع وأخلاقه ولا توجد عقوبة محددة ومسجلة
الحكم	السلوك الاجرامي الالكتروني يتم الحكم على منفذه بعقوبة عادة ما تكون سالبة للحرية، وتكون مناسبة حسب النظام القضائي.	لا تتم معاقبة مرتكب هذا السلوك بعقوبة سلب الحرية، بل يتم توجيه نصائح وتهديدات لفظية له.

المصدر :مقارنة من إنتاج الباحث

ثانيا:تطور علم الإجرام

1-عوامل تطور علم الإجرام:

منذ أن وجد الانسان على وجه الارض ظهرت معه الجريمة وعليه فالجريمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بحركة الفرد واستمراره في الحياة ومع تزايد عدد افراد المجتمع وتطوره تطورت معه الجريمة وتعددت أشكالها وأصنافها وطرق تنفيذها وبما أن الجريمة هي سلوك غير مقبول لدى الفرد باعتبارها تؤثر مباشرة على أهم شيء لديه وهو تواجده

ككائن بشري فهي بذلك تهدد حياته، ومن ثم أصبح لزاما على كل فرد العمل من أجل الحفاظ بالدرجة الاولى على حياته الخاصة باعتباره كائن اجتماعي بطبعه فإنه يسعى دوما أن يعيش في وسط اجتماعي وحتى يتحقق ذلك بدأ في البحث عن طرق للحد من هذا السلوك أو القضاء عليه لما له من تأثيرات سلبية على أهم مورد لهؤلاء الأفراد، ولعل البدايات الأولى التي مهدت لظهور علم الجريمة كانت مبنية على أبعاد ميتافيزيقية وفلسفية بعيدة كل البعد عن الطرق العلمية حيث كان الفلاسفة قديما امثال أرسطوطاليس وسقراط وأفلاطون يرجحون أن الجريمة هي سلوك يقوم به فرد يتميز بأنه ذو نفس فاسدة تسكنه روح شريرة تتحكم في تصرفات هذا الفرد وتدفعه رغما عنه إلى القيام بتنفيذ السلوك الاجرامي دون أن ينتابه ندم على ما قام به من أفعال شريرة مع العلم أن هؤلاء الفلاسفة ربطوا الفرد الذي يقوم بهذه الجرائم له صفات ومميزات تختلف عن بقية الأفراد كونه ذو عيوب خلقية ظاهرة من خلال ملامح وجهه كالتشوهات البادية على مختلف جسمه خصوصا عينيه وشعره واطرافه، وهؤلاء الأفراد هم أساسا جهلة لا يفقهون شيئا عن الحياة الاجتماعية ولا يستطيعون التأقلم مع أوساطهم الاجتماعية.

كما عمل هؤلاء الفلاسفة على البحث عن الحلول الواجب اتخاذها من أجل القضاء على ظاهرة الجريمة فكان المجرم بالنسبة لهم هو المتسبب الوحيد في وقوع الجريمة وذلك لاعتقادهم أن الذين يقومون بالسلوك الاجرامي ما هم إلا فئة من الأفراد ذو تشوهات خلقية ونفسية ظاهرة للعيان وبالتالي وجب القضاء على تواجدهم فكان سقراط قد اعتبر أن هؤلاء المجرمين بالإضافة إلى تميزهم بالاختلافات الكلية بينهم وبين الأفراد الأسوياء إلا أنه أضاف سمة الجهل والمعرفة واعتبر أن الجهل من بين الأسباب التي تدفع هؤلاء إلى القيام بالجريمة وأن كل انسان له دراية ومعرفة وجانب من العلم لا يمكن أن يقدم على أي سلوك ضار بالمجتمع وبالتالي فالعلم والمعرفة أساس كل سلوك غير منحرف بينما اعتبر أفلاطون أن هؤلاء المجرمين يمكن أن يقسموا إلى فئتين مختلفتين فالأولى وبالرغم من تميزها بالتشوهات الخلقية والروح الشريرة التي تتحكم في تصرفاتهم إلا أنه يمكن إصلاحها وتأهيلها بطرق تجعلهم يتخلصون من تلك الأرواح الشريرة من جهة وكونهم مؤهلين لعملية تأهيل من جهة أخرى وأما الثانية فهي فئة لا يمكن أن يصلح معها أي محاولة للإصلاح وهذا قد يرجع إلى شدة التشوهات الخلقية والقساوة التي يتميزون بها وكذا الطريق التي نشأوا عليها ومن ثم لا يوجد أي مبرر للمحاولة معهم من أجل جعلهم يسلكون الطريق السوي ويبتعدون عن السلوكات المنحرفة وعليه وجب استئصالهم والعمل على التخلص منهم بكل الطرق كونهم سوف يؤثرون سلبا على حياة المجتمع، بينما رأى أرسطوطاليس أن السلوكات الإجرامية لا تخرج من كون المجرم يتميز بتركيبة جسمانية تختلف عن بقية أفراد المجتمع كون المجرم له بنية جسمية قوية وجسمه بصفة عامة وأعضائه الظاهرة كاليدين والأذنين وشعره وكذا ملامح وجهه كلها بها تشوهات

أو على الأقل تختلف اختلاف واضح بالمقارنة مع بقية أفراد المجتمع الأسوياء وعليه فإن كل فرد له الصفات الخلقية السابقة الذكر قد يكون مجرم في أي لحظة وما يمكن قراءته من خلال تاريخ نشأة علم الإجرام أن الفكر الفلسفي الذي سبق ذكره بقي سائدا ومنتشرا كمعتقد ديني عليه أو يعزى له معرفة أسباب السلوك الاجرامي إلى غاية حقبة زمنية متأخرة يطلق عليها العصور الوسطى، أين كان الباحثون في مجال الجريمة يعزون سبب ارتكاب السلوك الاجرامي إلى أن المجرم يتميز بوجود علامات بادية على بعض من أعضاء جسمه كاليدين والرجلين أين توجد بعض من العلامات كالخطوط والتجاعيد والشعر الكثيف المتواجد على معظم جسمه وبالتالي نجد أن هذه النظرية لم تخرج من الإطار الفلسفي الذي لا يبنى على أساس علم مدروس واضح المنهج.

وباعتبار أن الكنيسة كانت مصدر إلهام الكثيرين فإن ذلك أثر مباشر على تفكير الباحثين وأرجع سبب ارتكاب السلوك الإجرامي إلى أن الفرد المجرم ما هو إلا فرد قد سلك طريق الخطيئة المخالف لتعاليم الدين الكنيسي وسبب انتشار الجريمة يعود كون أفراد المجتمع قد ابتعدوا عن تعاليم الكنيسة وبالتالي أصبحوا مؤهلين لأن يكونوا مجرمين، وحتى نتمكن من القضاء على هذه الظاهرة كان لابد من الالتفاف حول البابا والسماع لإرشاداته، باعتباره الوسيط بين البشر والرب ولهذا فهو يعلم علم اليقين بكل ما هو ضار بالمجتمع وأن مهمته تنفيذ وتوضيح كل ما يريد الرب من البشرية ولهذا هو فهو يعلم كلما من شانه أن يجعل المجتمع يتجنب كل السلوكات الضارة به وبالتالي يعيش في أريحية تامة، ومن هنا يتبين أن هذه النظرية التي سادت هي الأخرى فترة زمنية مهمة لم تخرج من إطارها الفلسفي الذي لا يبنى على أساس علمي مدروس ذو منهج واضح.

ومع تطور المجتمعات تطورت معه الجريمة والمجرم، فالجريمة تعددت أنواعها وأهدافها وكذلك مرتكب هذا السلوك الاجرامي هو الآخر أصبح لا يختلف كثيرا عن بقية أفراد المجتمع ومن ثم أصبحت ظاهرة انتشار الجريمة من الظواهر التي تؤثر سلبا على حياة الفرد والمجتمع بصفة عامة، ومن ثم كان هذا التطور في مجال الجريمة دافعا لجعل الكثيرين يبحثون عن الأسباب الرئيسية والحقيقية لدفع الفرد إلى القيام بها فكانت أولى المحاولات التي يعتبرها المهتمين بتاريخ علم الجريمة البدايات الحقيقية للطابع العلمي لدراسة السلوك الاجرامي فكان القرن التاسع عشر هو المنطلق الحقيقي لظهور مختلف الاهتمامات الجادة والممنهجة حول معرفه أسباب ظهور الجريمة وكذا الدوافع الحقيقية لجعل الفرد يقدم على السلوك الاجرامي فكانت المدرسة أولى المدارس التي يكون لها الطابع العلمي لدراسة السلوك الاجرامي من خلال عالمها الفرنسي جيريgurry –1806) (1802، وكذا العالم البلجيكي كيتيلي quetlet، حيث بنيا نظريتهما على أساس إحصائي جنائي، وقد حاول هذان العالمان بناء فرضياتهم حول أسباب الجريمة انطلاقا من العوامل البيئية كالمناخ وتشكل الجبال وكذا

التضاريس والحرارة والرطوبة وحاولوا ربط تلك العوامل بالسلوك الاجرامي حيث خلص جيري إلى أن المناخ وكذا الفصول الأربعة وتنوعها بنوع الجريمة، ففي المناطق الحارة تكون جرائم التعدي على الأشخاص هي الأكثر انتشارا وهذا راجع إلى أن الحرارة تؤثر مباشرة على مخ الفرد مما تجعله في حالة حركة مستمرة ولا يستطيع التحكم بطريقة صحيحة في سلوكه مما يصبح عرضة لأن يرتكب سلوك اجرامي ضد أي شخص يعترضه أو يعارضه في مختلف المجالات وقد استند في ذلك أن معظم هذا النوع من الجرائم يكثر في المناطق الجنوبية ومعروف أن هذه المناطق تكون الحرارة مرتفعة فيها، أما جرائم الاموال عادة ما تكون منتشرة في المناطق الباردة، لقد استند في ذلك على الاحصاءات الجنائية التي تظهر أن اكبر الاعتداءات على البنوك وأماكن تواجد المال كالمنازل الكبيرة التي يسكنها الأثرياء منتشرة في السواحل أي تكون الحرارة منخفضة وبالمقابل نجد أن "كيلات" قد انطلق من فرضيات جيري لكن أرجع سبب ارتكاب الجريمة إلى فرضيتين أساسيتين وهما:

أن هناك عدد معين من الجرائم (ضريبة اجرامية) أي ثبات اجرامي من فترة إلى أخرى وعلى المجتمع أن يتحمل لأنها تقع بنفس الحجم وفي نفس الوقت مثلها مثل ما تفرضه الدولة من خلال مؤسساتها المالية من فرض ضرائب مالية في كل سنة، وقد ذهب "كيتي" أن عدد الجرائم وكذا نوعها يقع بنفس الحجم والنوع وأن العقوبات تكون متناسبة مع هذا العدد والنوع.

كما توصل إلى قانون أطلق عليه قانون الحرارة الإجرامي والذي ربط من خلاله أنه في المناطق الجنوبية تجد أن جرائم التعدي على الاشخاص متزايد وأن جرائم الاموال قليلة بالمقارنة بالمناطق الباردة حيث تكثر جرائم الاموال في اوروبا الشمالية كونها تتميز بوجود طقس بارد.

ومع هذا الاتجاه الذي ساد المدرسة الفرنسية والتي ربطت أسباب ارتكاب الجرائم بالعوامل الاجتماعية الجغرافية هذا من خلال الاعتماد على الاحصاءات الجنائية في هذه الدراسة ظهر اتجاه آخر ربط السلوك الاجرامي وأسبابه بالمجرم في حد ذاته، وهذا ما تبنته المدرسة الإيطالية بقياده الطبيب "سيزار لومبروزو" والتي أطلق عليها أيضا المدرسة الوضعية الإيطالية وكان إلى جانب لومبروزو كل من فيري وجاروفالو هم الباحثين الأكثر تأثيرا في هذه المدرسة وتعتبر هذه المدرسة نقطة الانطلاق المتمثلة في الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي بطريقة ممنهجة أي أنه اعتمد بداية روادها في عملية دراسة الجريمة على أساليب بحثية مثل دراسة بقية الظواهر الاجتماعية حيث اعتمد روادها على دراسة المجرم وفحصه من الناحية الجسمية والنفسية دون الخوض في الجريمة والوسط المحيط بها وكذا الظروف التي ارتكبت فيها فكان اهتمامهم الأساسي بالشكل الخارجي للمجرم كشكل الرأس والوجه والأذنين وبقية الأعضاء التي تظهر للعيان حيث قسم المجرمين إلى فئات متعددة

وهذا صعب طبيعة سلوكهم الاجرام وتوصلوا إلى أن الجريمة هي ظاهرة لابد أن تكون موجودة في المجتمع وأنها ظاهرة طبيعية مثلها مثل المرض وأن كل فرد يرتكب الجريمة ما هو إلا انسان مريض سواءا عقليا أو نفسيا ولكي نستطيع الحد من انتشار الجريمة كان لابد من إصلاح أو إعادة تأهيل هؤلاء المجرمين إذا كان ذلك ممكنا أو العمل على قتلهم أو نفيهم إن تعذر إصلاحهم، وهذا الإجراء الهدف منه هو حماية المجتمع من انتشار هذه الظاهرة فقط وليس ردعا للمجرم.

وبالمقابل وفي القرن الثامن عشر (منتصف القرن) ظهر علماء ربطوا الجريمة بالجانب الاقتصادي أي أنهم فسروا أسباب الجريمة تفسيرا ماديا واعتبروا أن المتسبب الرئيسي والوحيد في انتشار ظاهرة الجريمة هو النظام الرأسمالي، وهذا لأن هذا النظام مبني على اللامساواة بين أفراد المجتمع فهنالك فئة قليلة جدا من أفراده يملكون كل شيء من سلطة ومال وجاه وبالتالي فهم يتحكمون في كل وسائل الإنتاج بينما الأغلبية يعملون عند هؤلاء الأقلية ولا يتقاضون سوى بعض من المال مقابل جهد كبير يستفيد منه صاحب العمل وهذا ما يؤدي إلى إنتاج الظاهرة الإجرامية، وحسب ماركس الذي يعتبر مؤسس المدرسة الاشتراكية أن النظام الرأسمالي لا يتبع الجريمة فقط بل ينتج القانون الجنائي وكذا الأساتذة الذين يقدمون الدروس حول هذا القانون كما يقومون لبيع كتبهم ومؤلفاتهم المختلفة مما يساعدهم في زيادة دخلهم ضف إلى ذلك فإن المجرم يساهم في زيادة تطور المجتمع وكثرة الموارد والإنتاج فهو يعمل على إلزام الدول على تكوين أجهزة أمنية وقضائية وهذا ما يساعد في خلق العديد من الوظائف يكون هدفها في الأساس في المجرم بالدرجة الأولى، كما أن المصانع تزدهر من حيث إنتاج مختلف الأقفال التي يستعملها أفراد المجتمع لغلق أبواب محلاتهم ومصانعهم من أجل حمايتها من السرقات التي قد يقوم بها المجرم كما ذهب **"بونجر"** إلى أن الفرد حينما ينشئ في وسط اجتماعي ويلاقي الرعاية التامة أي يلقى كل الظروف الاجتماعية الملائمة ضف إلى التنشئة الاجتماعية السوية فإنه لا يقدم على أي سلوك منحرف عندما يكبر.

وباعتبار أن الفرد يكتسب من خلال وسطه الاجتماعي مجموعة من الغرائز كغريزة الأكل والجنس حب المال وغيرها من الغرائز فإذا ما وجد نفسه في مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية فإن هذا الفرد لا يقدم على أي سلوك منحرف وبالتالي فهو بعيد كل البعد عن القيام بالسلوك الاجرامي لكن هذا الفرد حينما يجد نفسه غير قادر على تحقيق رغباته خصوصا الأساسية منها كالأكل والشرب وكذا الغرائز الجنسية وجمع المال ونيل المكانة الاجتماعية التي يراها حسب وجهة نظره لائقة به فإنه يشعر بالحقد والأنانية تجاه من يراهم يملكون المال والجاه والسلطة وبالتالي يجد نفسه مرغما على الإقدام على السلوك الاجرامي من أجل إشباع رغباته وتحقيق أهدافه وعليه فإن هذا الاتجاه الاشتراكي ركز على أن العوامل الاقتصادية هي المتسبب الرئيسي في انتشار ظاهرة

الجريمة فإذا ما تحسنت الظروف المادية خصوصا للفرد فإنه لا يفكر أصلا في القيام بأي سلوك منحرف في حين إذا ما تدهورت الأوضاع الاقتصادية وكثرت التقلبات السيئة خصوصا في مجال أجور العمال وغلاء السلع فإن ذلك حتما يؤدي إلى زيادة معدل الجريمة خصوصا جرائم الأموال، ومع الانتقادات التي وجهت سواءا للمدرسة الجغرافية أو المدرسة الاشتراكية كانت هناك المدرسة الاجتماعية بشقيها المدرسة الاجتماعية الفرنسية أو المدرسة الاجتماعية الأمريكية.

فالمدرسة الفرنسية جاءت كرد فعل لما صدر عن رواد المدرسة الوضعية الإيطالية بقيادة "لومبروزو" حيث كان أبرز رواد المدرسة الفرنسية العالم **"لاكاساني"** الذي ربط الجريمة بالوسط الاجتماعي وشبه المجرم بالميكروب حيث أن الميكروب يتكاثر ويزداد إذا ما توفر له وسط متعفن يساعده في نموه وتكاثره، فكذلك المجرم إذا ما عاش في مجتمع تسوده الانحرافات وتكثر فيه السلوكات السيئة وكذا الظروف الاجتماعية المتدهورة فإن ذلك يجعل من الفرد مجرما وبالتالي يزداد عدد الأفراد المجرمين ويتكاثرون في هذا الوسط الاجتماعي الذي يكثر فيه انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمتاجرة بها وقلة الغذاء الصحي وانتشار مختلف الأمراض الجسمية وبالتالي فالوسط الاجتماعي هو المسؤول الأول على إنتاج المجرمين وانتشار ظاهرة الجريمة، وأيده في ذلك كل من العالم "تارد" و"دوركايم" إلا أن تارد أضاف عامل التقليد الذي اعتبره أساسي في قيام الفرد بالسلوك المنحرف كون هذا الأخير يقلد ويتأثر بمن يراهم أكثر منه مكانة اجتماعية وبالتالي يقوم بنفس السلوك الذي قام به هؤلاء في حين ذهب "دوركايم" إلى أن السلوك الإجرامي مرتبط بالنظام الاجتماعي ولا ينفك عنه وأن ظاهرة الجريمة عادية بل هي صحية وأن المجتمع هو من يخلق المجرم بسبب ضعف التضامن والروابط الاجتماعية بين أفراده.

كما نجد أن المدرسة الاجتماعية الأمريكية تميزت بالطابع الواقعي الميداني حيث بنت أفكارها من خلال علمائها من الدراسات الميدانية بعيدة عن النظريات العامة، **انهم** يتوصلون إلى صياغة نظرياتهم انطلاقا من الدراسات التي توصل إليها ميدانيا ويعممون نتائجهم بعد ذلك وكانت معظم نظرياتهم مستوحاة من الميدان ومصدرها الأساسي هو ما انتهت إليه أبحاثهم الميدانية حول الظاهرة الإجرامية.

هذا التطور في مجال دراسة علم الجريمة والذي صاحبه تنوع الجرائم وسمات المجرمين خصوصا مع التقدم التكنولوجي الهائل الذي مس كل القطاعات خصوصا فيما يتعلق بأساليب الاتصال والتواصل الذي جعل من العالم وكانه قرية صغيرة يسهل التعرف على جميع سكانها ولا شك أن لهذا التطور آثارا قد تكون ايجابية أو سلبية وهذا راجع للطرق التي تستخدم فيها هذه التكنولوجيا فإذا ما تم استغلالها بطرق سوية هدفها مساعدة الفرد والمجتمع على ممارسة أنشطتهم المختلفة بكل سهولة إلى جانب تحقيق نتائج جيدة وبأقل جهد ممكن كان

ذلك سببا في تماسك المجتمع وتقدمه في جميع المجالات أما إذا ما تم استغلال التقنية الحديثة في سلوكات منحرفة لا تتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع، ومضادة للقوانين التي تحكم سير أفراد المجتمع وتحدد مهامه وواجباته كان ذلك دافعا لأن تؤثر سلبا على حياة هؤلاء الأفراد كما أن لهذا التطور تأثيرا على الجانب الاجتماعي الذي يعد من بين أهم الجوانب التي يجب الوقوف عندها فمثلا تعمل الوسائل والتقنيات الحديثة في مجال الاتصالات على تقليل التواصل الحقيقي بين أفراد المجتمع خصوصا الأقارب بل وتتعدى لأن تؤثر على أفراد العائلة حيث تجد معظمهم منشغلا بالهاتف أو جهاز الكمبيوتر ويقضي الساعات الطوال مع هذه التقنية سواءا لتصفح مواقع التواصل الاجتماعي أو لتبادل الرسائل مع بعض الأصدقاء وما زاد ذلك من تأثيرات سلبية هو كثرة تلك المواقع من جهة وازدياد روادها من جهة أخرى وهذا حتما سوف يجعل من هؤلاء الأفراد يقضون الساعات الطوال أمام شاشات الهاتف أو الكمبيوتر دون قلق أو ملل بل إنهم يرون بأن تلك الساعات غير كافية لجعلهم مطلعين على كل الحوادث والأخبار الموجودة على تلك المواقع وهذا ما جعل التواصل الفعلي بين الأبناء والوالدين من جهة وبين الأبناء فيما بينهم ضعيف جدا، وبالتالي أثر ذلك ومباشرة على مفهوم الترابط بين أفراد العائلة الواحدة فأصبح الابن لا يحترم والديه ولا يأخذ بنصائحهم ودبت الخلافات بين الأفراد داخل الأسرة الواحدة فأصبحت العائلات تعاني من التفكك الاجتماعي.

واذا ما نظرنا إلى جوانب أخرى سلبية لا تقل خطورة عن تلك التي أصابت العائلة الواحدة هو انتشار أنواع من الجرائم المستحدثة التي لو لا هذا التقدم التكنولوجي لما وجدت وإلى جانب الجرائم التقليدية والتي أصبحت تنفذ بطرق ووسائل حديثة ظهرت جرائم تعتمد كليا على التقنية الحديثة والمرتبطة بالأنترنت أطلق عليها عدة مسميات منها جرائم الانترنت، الجرائم الإلكترونية جرائم الحاسوب، جرائم **الياقات** البيضاء، الجرائم الناعمة وغيرها من الأسماء، هذا النوع من الجرائم ازداد انتشارا بالتزامن مع التطور الذي مس التكنولوجيا الرقمية الذي سهل من عملية التواصل وطرق الحصول على المعلومات وتبادلها بين أفراد المجتمع بكل سهولة وبأقل جهد وفي وقت قياسي عندما اختلف الأفراد وعبر مختلف الأماكن في العالم وبالتالي أصبح الفضاء السيبيراني يمثل **بيئة** المجتمع الحديث، والجرائم الإلكترونية تشمل عدة أنواع يمكن أن تدخل في نطاقها مثل جرائم المال (غسيل الأموال)، سرقة بطاقات الائتمان، التجسس، التخريب نشر الفيروسات، الدخول غير المشروع لأنظمة الحواسيب وغيرها.

2- مفهوم علم الإجرام:

علم الإجرام كلمة مكونة من جزئين logi و crimino أي علم الجريمة، وهو علم حديث النشأة ظهر في الربع الأخير من القرن 19، ولم تكتمل بعد مراحل نموه، وبالتالي تعددت تعاريفه بتعدد الزوايا التي ينظر منها من

طرف الباحثين في هذا الميدان، ورغم محاولة الكثير من العلماء تعريفه إلا أنهم يختلفون في عدة زوايا، لكنها تصب في مضمون واحد وهو دراسة ظاهرة الجريمة والأسباب المؤدية لها دراسة علمية، ويمكن ذكر بعض التعريفات على النحو التالي:

– "علم الإجرام هو العلم الذي يدرس الجريمة كظاهرة اجتماعية احتمالية في حياة الفرد وحتمية في حياة المجتمع، ويتقصى أسبابها الفردية والاجتماعية الداخلية والخارجية لتحدد القوانين المنطقية التي تحكمها وتفسرها في مظاهرها المتنوعة".

– "هوالعلم الذي يختص بدراسة المجرم، وبالدراسة العلمية لأسباب ارتكاب الفعل الإجرامي من أجل اتخاذ السبل الناجمة للحد من الجريمة".

– ويعرفه الدكتور عبد المنعم العوضي بأنه " العلم الذي يهدف إلى الوقوف على أسباب الظاهرة الإجرامية تمهيدا لعلاجها".

– ويعرفه رمسيس بهنام بأنه "العلم الذي يدرس الجريمة كحقيقة واقعية ويدرس أسبابها وبواعثها العضوية والبيئية من أجل علاجها والوقاية منها".[1]

ولهذا فعلم الإجرام من العلوم التي يستحيل إيجاد تعريف محدد لها، وذلك راجع لاختلاف وجهة نظر الباحثين والعلماء، وهذا طبعا ناتج من اختلاف المدارس والأبحاث، وبالتالي تعددت الآراء والانتقادات لكل مدرسة، فهم قد اجتهدوا بحكم الفترة التي عاشوا فيها، وهذا ما ادى إلى إختلاف نظرتهم للجريمة والطرق الواجب اعتمادها للحد منها، ونظرا لحداثة هذا العلم وتعدد نطاقاته وموضوعاته، واتجاهاته منها ما هو موسع، ومنها ما هو ضيق.

إن ظاهرة الجريمة من بين الظواهر الاجتماعية الأكثر تعقيدا وأكثرها خطورة على حياة الفرد والمجتمع، إذ لا يكاد أن يخلو أي مجتمع من السلوك الاجرامي، وبالتالي ملازمة للإنسان منذ وجود على هذه الأرض إلى غاية رحيله عنها، كما تتطور من حيث النوع وطريقة التنفيذ وكذا الخطورة التي تتسبب فيها مع تطور المجتمع، وبالتالي كان لزاما على كل جيل أن يجتهد أفراده في العمل على التصدي لمثل هذه الظواهر الخطيرة لأنها تمس الحياة الخاصة للأفراد، وتهدد بذلك كيان المجتمع ككل، فكانت العديد من المحاولات التي تهدف إلى وضع تفاسير للظاهرة الاجرامية وذلك من خلال الوقوف على أهم المسببات والعوامل التي تدفع بالفرد بأن يقوم بسلوكه الاجرامي لكنها لم تخرج من إطارها الفلسفي، وبالتالي لم يأخذ هذا العلم الصفة العلمية الحقيقية التي

[1] – صخري محمد: بحث شامل حول ماهية علم الإجرام، https://www.poliitics.dz.com 25/11/2019 تم استرداده بتاريخ 2023/09/09.

تعتمد على المجتمع إلا في أواخر القرن التاسع عشر على يد مجموعة من العلماء وعلى رأسهم الطبيب الشرعي الإيطالي "سيزار لومبروزو" ، فجاء هذا العلم من الوقوف على الأسباب التي تدفع بالمجرم إلى ارتكاب الجريمة والهدف من وراء ذلك هو وضع استراتيجيات فعالة للحد من انتشار الظاهرة الاجرامية لأن مثل هذه الظواهر تمس الحياة الإنسانية مباشرة وتؤثر بذلك على الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وكل ما له علاقة بحياة الفرد والمجتمع، ونظرا لهذه الأهمية من العلم فإن تعاريفه قد تعددت من طرف العلماء وهذا راجع للكيفية الي ينظر بها كل عالم إلى العوامل المؤدية إلى القيام بالسلوك الاجرامي وكذا طبيعة كل جريمة، وعموما يتفق العلماء بأن علم الاجرام هو ذلك العلم الذي يتناول بالدراسة أسباب الجريمة وذلك من خلال الاهتمام بطرفين متلازمين وهما المجرم والجريمة فبالنسبة للجريمة هو البحث على نوعها وشكلها والظروف التي وقعت فيها وكذا ما يسمى بمسرح الجريمة، أما بالنسبة للمجرم فإنه يتم دراسة المجرم من جميع النواحي، سواء من ناحية التكوين الجسماني له، أو النفساني ودراسة الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه هذا المجرم، والعمل على ربط جميع ما يخص الجريمة والمجرم بطرق علمية واستخلاص النتائج وبالتالي محاولة الوصول إلى تفسيرات علمية للسلوك الاجرامي ومن ثم يتم وضع حلول هدفها الحد من هذا الفعل الاجرامي، كما يمكن تعريف علم الاجرام بأنه ذلك العلم الذي يتناول بالدراسة العلمية للجريمة والمجرم والضحية، وتعتبر الضحية حسب علماء الاجرام من بين العوامل الأساسية التي تساعد الباحث في الفهم الصحيح للسلوك الاجرامي، وهذا لأن المجني عليه قد يتسبب في وقوع الجريمة عليه، وذلك كونه يتواجد في الأماكن التي يكثر فيها السلوكات المنحرفة، أو أسلوب حياته الذي قد يدفع بالمجرم إلى تنفيذ سلوكه الاجرامي، أو بسبب وضعه المادي والاجتماعي او السياسي الذي يتمتع به الضحية وكل ما يحيط به، وبالتالي فعلم الاجرام يساهم بشكل فعال في تقديم الصورة الواضحة للمهارات القضائية وبالأخص فيما يخص بتفريد العقوبة حيث يساعد القاضي في وضع حد أدنى وآخر أقصى للعقوبة من جهة كما يجعله يقدر العقوبة المناسبة للجاني، كما يساعد كل ما له علاقة بسن القوانين أولئك الذين ينفذون العقوبة وبالتالي فإن علم الاجرام يقدم خدمات لمختلف العلوم الجنائية بدءا بقانون العقوبات الذي يتطور من خلال الأبحاث التي يقدمها علم الاجرام حول المجرم والجريمة، كما يقدم لقانون الإجراءات الجزائية من خلال الكشف على شخصية المجرم وهذا يساعد القانون في طريقة المعاملة مع المجرم، وله أيضا دور مهم في السياسة الجنائية في اتخاذ الإجراءات الناجعة للتصدي لانتشار الجريمة من خلال القضاء على أسباب الجريمة.

2-1 -الاتجاه الموسع لمفهوم علم الإجرام:

علم الإجرام حسب هذا الاتجاه هو العلم الذي يهتم بدراسة الجريمة والانحراف معا، بغية الوصول إلى أسبابه وطرق علاجه، وبالتالي جاء التعريف كالتالي: "هو العلم الذي يهتم بدراسة السلوك الاجتماعي بهدف الوصول إلى أسبابه وطرق علاجه"، ومن خلال هذا التعريف نجد أنه لا يمكن إعطاء تفسير للظاهرة الإجرامية دون المرور عبر تفسير السلوك المنحرف، وبالتالي يدخل تحت جناح علم الإجرام علوم أخرى مما يجعل دراسة الظاهرة الإجرامية صعبة ومعقدة، كما أن هذا الاتجاه يضم جزئين أساسيين هما الجزء السببي التفسيري والمتمثل في كون علم الإجرام هو علم يهتم بدراسة أسباب وعوامل الجريمة، والجزء الثاني هو الوقاية والعلاج، أي يهتم بالوسائل العلمية التي يجب أن تكون أنجع الطرق لمكافحة الجريمة.[1]

2-2- الاتجاه الضيق لمفهوم علم الإجرام:

يضم هذا الاتجاه شكلين هما: علم الإجرام التطبيقي أو الإكلينيكي والذي ينظر إلى الجريمة على أنها ظاهرة فردية تتنوع أسبابها وعواملها حسب كل حالة، والشكل الثاني المتمثل في علم الإجرام العام الذي يختص بدراسة علاقات السببية العامة التي تربط بين ظروف ووقائع معينة وبين حجم وشكل الظاهرة الإجرامية.

3-تفسير السلوك الاجرامي في ضوء الاتجاهات النظرية:

باعتبار أن علم الإجرام يهتم أساسا بدراسة المجرم والجريمة ويرتكز بذلك حول سؤال محوري وهو "لماذا يقدم الفرد على السلوك الإجرامي؟". وقد حاول الكثير من العلماء والباحثين الإجابة على هذا السؤال الجوهري وذلك من خلال نظرياتهم المختلفة، لكن لم يصل هؤلاء إلى الوقوف على السبب الحقيقي وراء ارتكاب الجريمة، أو ما هي العلة وراء السلوك الإجرامي؟، فالجريمة هي سلم متراكم، فهي متنوعة وليست واحدة، ومن ثم يجب دراسة كل جريمة على حدة لأن لكل جريمة أسبابها الخاصة، فهي مرتبطة بالجانب الخفي بالإنسان، وبالتالي من الصعب توقع سلوكاته، وبالتالي كان هناك اتجاهات مختلفة في إعطائهم تفاسير للظاهرة الإجرامية،سوف نذكر بعض الإتجاهات التي تتماشى مع طبيعة موضوع الدراسة، فهناك إذا الاتجاه الاجتماعي، والاتجاه التكاملي.[2].

3-1-الإتجاه النفسي في تفسير السلوك الإجرامي:

---

[1] – qu'est-ceque la crimonalogie;https://online,maryvile.edu تم استرداده بتاريخ 2023/09/15.

[2] – نورة محمد حسن الشملان: تسخير علمي الإجرام والعقاب في التصدي للسلوك الإجرامي، مجلة الدراسات القانونية، العدد51، سنة 2021، ص 134.

لقد اهتم الباحثون بالطب العقلي والنفسي في دراستهم، حيث أرجعوا سبب السلوك الإجرامي والانحرافي إلى خلل في الغرائز الأساسية لدى الإنسان، والمتمثلة في غريزة الانتماء إلى المجتمع، غريزة الحفاظ على الوجود(الجنس)، وغريزة التكاثر، وعندما يحدث خلل في هذه الغرائز كالنقص أو الزيادة المبالغة فيها يؤدي ذلك إلى الانحراف السلوكي، وبالتالي القيام بالسلوك الإجرامي، كما يرى بعضهم أن الإنسان بصفة عامة له صفات وسمات نفسية وسلوكية كعدم الاستقرار، الأنانية، حب الظهور، السلطة، وغيرها من الغرائز، فإذا ما طغت هذه الغرائز بصفة كبيرة أدى ذلك إلى الجريمة.

كما نجد هناك من ربط السلوك الإجرامي بالأمراض النفسية على اختلافها، وقد ظهرت المدرسة النفسية والتي أسسها العالم "سيجموند فرويد" والتي تتفق مع المدرسة الوصفية في جانب أن السلوك الإجرامي يعود إلى العوامل الفردية مع اختلاف كون هذه العوامل هي نفسية وليست عضوية، ولعل أهم نظرية هي نظرية التحليل النفسي لسيجموند فرويد" وهو ليس الوحيد، بل هناك عدد كبير من أنصار هذه المدرسة فمنهم من أيد آراء ونتائج فرويد، ومنهم من اختلف عنه في كثير من النتائج.[1]

3-1-1--نظرية فرويد:

أرجع فرويد السلوك الإجرامي إلى النفس البشرية وأقسامها الثلاث، وهي النفس ذات الشهوة والتي يرمز لها بالرمز (ID) وتعني "هو" وتحوي على الميولات الفطرية، والاستعدادات الموروثة، وتهتم أساسا بالشهوات وإرضاء الغرائز بأية طريقة، ثم القسم الثاني وهو النفس أو الذات الشعورية(العقل) ويرمز لها بالرمز (EGO) وتعني الأنا وهي مجموعة الملكات العقلية المستمدة من رغبات النفس، وتعمل هذه النفس على إيجاد نوع من التوازن بين الميولات ومتطلبات البيئة الخارجية من المثل والأخلاق والعادات والتقاليد، ثم الذات المثالية (الضمير) والتي يطلق عليها بالأنا العليا ويرمز لها بالرمز "Super-Ego" وهي متجسدة في مجموعة القيم والتقاليد والعادات وهي ترتبط بين الجزئين الآخرين وتحاول إيجاد توافق بينهما.[2]

ويرجع فرويد إقدام الفرد على السلوك الإجرامي إلى مدى الاختلال بين الأقسام الثلاث للنفس ومدى العلاقة بينهم فإذا تغلبت الشهوات والميولات الفطرية فإن السلوك يكون منحرفا، وقد يؤدي إلى السلوك الإجرامي، أما إذا تغلبت المثل والقيم الموروثة، وتحكم الضمير والعقل كان السلوك قويما، ولم يقدم الفرد على السلوك المنحرف، كما تم إرجاع إصابة الفرد بعقد نفسية، وشعوره بالذنب وتأنيب الضمير إلى المبالغة في التحكم في

[1] – الحسين عمروش: تفسير السلوك الإجرامي في نطاق علم النفس الجنائي(نظريتي التفسير النفسي، والتفسير النفسي الاجتماعي)، مجلة دفاتر البحوث العلمية، مجلد 9، العدد2، سنة 2021، ص 186.

[2] – خلفة سارة: الجريمة من وجهة نظر التحليل النفسي، (سيجموند فرويد)، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد1، العدد36، سنة 2017، ص89.

الذات الدنيا، وبالتالي هذا الشعور يؤدي بصاحبه العمل على إزالته بكل الطرق دون أن يخاف من العواقب سواء من الناحية القانونية أو الاجتماعية وبالتالي قد يرتكب سلوكا إجراميا.[1]

وعليه فإن أصحاب هذه النظرية يرون أن السبب الرئيسي للسلوك المنحرف أو السلوك الإجرامي هو ضعف "الأنا الأعلى" "Super-Ego" ، والتي لا تستطيع أن تكبح أو تسيطر على نزعات الهوى، وغالبا الأشخاص الذين يقترفون الأنا الأعلى يسمون "السايكوباثلوجي" "Psychopath" أي المرضى النفسانيين أو الاجتماعيين، والجرائم التي يمكن أن يرتكبها هؤلاء الأشخاص هي جرائم الجنس والعاطفة والقتل، وجرائم العنف بصفة عامة، ويتميزون أيضا بحب مصالحهم فقط.

يرى فرويد أن الأمهات عندما تمنع أبنائهن من تحقيق رغباتهم، يدفع بهؤلاء الأبناء بإبدال إتجاهاتهم السيئة نحو أمهاتهم بشيء مقبول من المجتمع، فنشأ لديهم صراع وإحباط، ويكبتون هذا الشعور، والذي يظهر متأخر على شكل جرائم ضد النساء.

ونجد فرويد حسب نظريته حول السلوك الإجرامي أنه يفسر ذلك بناءا على غريزتين، وهي غريزة الحب والبقاء والخير والتي يطلق عليها غريزة "إيروس Eros" ، وغريزة الشر وإيذاء وموت والتدمير والتي يطلق عليها غريزة "تثانوس Thanatos"، حيث أن توفر الفرص والمتمثلة في الإحباطات وضعف الأنا الأعلى يؤدي إلى نشاط غريزة "تثانوس"، وهذا ما يؤدي بالأفراد إلى القيام بجرائم عنف ضد الآخرين، ويرى أن العقاب لهؤلاء الأفراد يصبح رغبة وتطلع لديهم، نظرا لشدة تأنيب الضمير عندهم.[2]

3-1-2-- نظرية التعلم عند العالم "بندورا bandora " في تفسير السلوك الاجرامي:

يرى باندورا أن معظم السلوكات الاجرامية تنتج من خلال الملاحظة والتقليد، فالطفل نجده يتعلم السلوكات العدوانية من خلال ملاحظته للنماذج التي يتأثر بها، كأفراد العائلة والأقارب، والأشخاص القريبين منه، حيث أنه يقوم بتقليد النموذج ويحاول القيام بالسلوك العدواني الذي لاحظه في النموذج، خصوصا عندما يكون هذا النموذج ذو مكانة اجتماعية عالية، كالوالدين، والمعلمين، وبعض الرفاق، ومما يسهل لهذا الطفل القيام بالسلوك العدواني كونه لا يعاقب عليه، أو إذا ما نجح في الحصول على مكافأة، وكمثال على ذلك عندما نجد بعض الأولياء عندما يقوم ابنهم بسلوك منحرف أو إجرامي كالسرقة، أو التعدي بالضرب على أحد الأشخاص يقوم هؤلاء الأولياء بتشجيع ابنهم ووصفه بأنه "راجل" وشاطر، ويرى "باندورا" أن منع الفرد من تحقيق بعض رغباته، والقيام بإهانته لقد كان بمثابة السبب الرئيسي في دفعه إلى القيام بسلوكات عدوانية تتمثل في القيام بالهجوم

[1] – خلفة سارة: مرجع سابق، ص90.

[2] – واكلي بديعة: النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي، https://cte.univ-setifz.dz تم استرداده بتاريخ 2023/09/16.

والمواجهة العنيفة كرد فعل، كما أن المكافآت المادية والاجتماعية التي يتحصل عليها الفرد، أو يراها تتقدم لغيره جراء قيامه بسلوك عدواني، يدفعه ذلك بالقيام بنفس السلوك أو أكثر، وهذا ما يمكن ملاحظته في الوقت الحاضر كون أن هناك بعض المجرمين هناك من يحترمهم ويضعهم في مكانة اجتماعية عالية، وهذا ما يدفعهم إلى القيام بمزيد من السلوكات العدوانية.

وقد توصل باندورا إلى أن البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الفرد هي التي تعلم الأفراد أن يقوموا بسلوكات عدوانية، وأن الطفل المحبط أكثر ميولا إلى تقليد نموذج من الطفل غير المحبط، كما أن الطفل الذي يجد أن النموذج قد يعاقب على سلوكه لا يقوم بتقليده، كما أن طريقة العقاب والمكافأة يدفعان بالطفل إلى القيام بتقليد النموذج أولا، فإذا كانت المكافأة كان هناك سلوك عدواني، والعكس إذا تم عقاب النموذج فإن الطفل لا يقلده.[1]

كما يرى "Bandora" أن المراهقين الذين يقدمون على السلوك الإجرامي يكون ذلك نتيجة العلاقات غير السوية مع الوالدين، والذي ينتج عنه الإحباط مما يدفع بهؤلاء إلى القيام بسلوكات عدوانية تجاه الآخرين وأنفسهم، فالأسرة التي يسودها الكثير من النزاعات خصوصا بين الأب والأم سوف يؤثر مباشرة على الطفل، ويتعلم السلوك العنيف من هذا الوسط الأسري، ونفس الشيء يستطيع تعلمه من المدرسة وغيرها من البيئات الأخرى، وبالتالي ترى هذه النظرية أن السلوك المنحرف هو سلوك متعلم من البيئة.

وعليه فإن هذه النظرية تفسر السلوك المنحرف أو الإجرامي، من خلال مفهوم النموذج، والذي يقوم أولا بالملاحظة من طرف الإنسان وباعتباره كائن اجتماعي، فإنه يتأثر باتجاهات الآخرين ومشاعرهم وتصرفاتهم وسلوكهم، أي يستطيع أن يتعلم منهم عن طريق الملاحظة، وبالتالي يقلدهم مستقبلا.[2]

3-1-3-نظرية الإحباط لجون دولار "John Dollard":

لقد وضع "جون دولار" و"ميلر" أربعة مفاهيم أساسية لنظرية الاحباط، وهي:

- المثير
- الاستجابة
- التدعيم

---

[1] – النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي، مدونة العلوم الجنائية، https://sciences criminelle.blogspot.com تم استرداده بتاريخ 2023/09/16. 26/11/2023

[2] – نظرية التعلم الاجتماعي لألبرت باندورا28 أوت 2022، بواسطة مساق، https://masaaq.com تم استرداده بتاريخ 2023/09/15.

والدافع بحث الكائن الحي حتى يستجيب نحو سلوك معين، ومن ثم تقوى الرابطة بين المثير والاستجابة المكتسبة، والتي بدورها تدعم الدافع، كلما زادت قوة المثير فزادت فعالية الأداء.

وقد صاغ "Dollard " المبدأ العام الذي تقوم عليه نظرية الإحباط "Frustiation" والعدوان اعتمادا على أعمال فرويد، وقد قام Dollard بتحليل استجابة الأشخاص الملونين للإحباط الذي تعرضوا إليه من طرف الأشخاص ذوي البشرة البيضاء.

وقد توصل Dollard وبع زملائه إلى أن الإحباط هو من ينتج العدوان، وهو بذلك مرتبط بوجود حالة الإحباط لدى الأفراد الذين يقومون بهذا السلوك العدواني، كما أنهم توصلوا من خلال دراستهم إلى أن السلوك العدواني قد يؤدي بدوره إلى الإحباط، وأن هناك بعض من الأفراد عند تعرضهم إلى حالة الإحباط قد يتكيفون مع هذه الحالة وأن سبب هذا التكيف يعود إلى التنشئة الاجتماعية التي تعمل على كبح هذه الاستجابات العدوانية.[1]

كما يرى Dollard أن درجة الإحباط مرتبطة بشدة الدوافع العدوانية، وبالتالي صاغ هذا العالم أهم ما تقوم عليه هذه النظرية في:

– كل الإحباطات التي يتعرض لها الفرد تعمل على زيادة رد الفعل العدواني، أي أنها تدفع بالفرد إلى السلوك العنيف.

– العدوان، أو السلوك العدواني بصفة عامة لا ينتج من فراغ بل هو نتاج وجود إحباط لدى الفرد مسبقا.

كما يرى أصحاب هذه النظرية أن السلوك الإجرامي ما هو إلا رد فعل طبيعي من الفرد المحبط، وهذا لأنه أصبح يمتلك طاقات في النفس بات من الضروري التخلص منها مهما كانت الظروف وبأي الطرق، وهذا لكي يصبح هذا الفرد في حالة نفسية مرتاحة، ومن بين الطرق التي تصرف هذه الطاقات هو الإقدام على السلوك العدواني، كما أن الإحباط يحصل لدى الفرد عندما يمنع هذا الفرد من تحقيق هدفه الضروري، وأنه عندما يتم التصدي إلى كل مخارج العدوان لدى الفرد المحبط ولا يستطيع بذلك القيام بسلوكه العدواني فإنه يتجه إلى الذات في صورة كراهية لذاته أو نقدها أو الانتحار.

وفي دراسات أخرى توصل أصحابها إلى أن الإحباط لا يؤدي دوما إلى السلوك العدواني، ويكون السلوك عندئذ في صورة طلب المساعدة أو الانسحاب، أو الاتجاه إلى تعاطي المخدرات، ويدخل في ذلك كون هذا النوع من الاستجابات يعود إلى التربية والتنشئة الاجتماعية لدى الطفل.

وكخلاصة لأهم استنتاجات هذه النظرية يمكن ذكر أهمها:

---

[1] – زغلول عماد عبد الرحيم: الاضطرابات الانفعالية والسلوكية لدى الأطفال، ط1، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006، صص16.

– الرغبة في السلوك العدواني يختلف باختلاف درجة الاحباط.

– إذا أدرك الفرد مصدر الإحباط فإنه يتصرف بشكل عدواني تجاه ذلك المصدر.

– عندما لا يقوم الفرد المحبط بسلوك عدواني، فإن ذلك يعتبر بمثابة إحباط آخر، وقد يقوم هذا الفرد بسلوك عدواني تجاه مصدر الإحباط من ناحية ومن ناحية أخرى يتجه بسلوك عدواني تجاه عوامل الكف التي تمنع السلوك العدواني.[1]

3-2 – الاتجاه الاجتماعي في تفسير السلوك الاجرامي:

يرجع أصحاب هذا الاتجاه السلوك الإجرامي إلى ظروف خارجية، كالمحيط الطبيعي للمجرم، أو محيطه الاجتماعي، ونجد اختلاف لدى أصحاب هذا الاتجاه في تفسير السلوك الإجرامي، وهذا راجع إلى الزاوية التي ينظر منها كل باحث، فمنهم من يربط السلوك الإجرامي بالعوامل الاقتصادية ومنهم من يرى أن العوامل الاجتماعية هي الدافع للسلوك الإجرامي، إلا أن هذه الاختلافات تصب في عوامل اجتماعية أو خارجية، وتعتبر هذا الاتجاه هو الأول من تناول الجريمة بالدراسة العلمية بالرغم من الاتفاق حول ربط السلوك الإجرامي بالعامل الاجتماعي، إلا أنهم اختلفوا في الجانب الذي يجب التركيز عليه وهذا راجع لتعدد العوامل الاجتماعية، فبعضهم من ركز على الجانب الاقتصادي، وآخرون على الجانب الثقافي، فيما نجد آخرون ركزوا على الجانب الجغرافي.[2]

3-2-1 النظرية الجغرافية:

ويطلق عليها نظرية الخرائط، وهذا راجع لأن الباحثون يستعملون الخرائط الجغرافية في بيان توزع الظاهرة الإجرامية في دولة ما، ويعتبر العالم الفرنسي "جيري" والعالم البلجيكي "كيتليه quetelet "، حيث ربط جيري العلاقة بين المناخ وفصول السنة من ناحية، والإجرام من ناحية ثانية، كما ربط بين التوزيع الجغرافي للجريمة وبين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والكثافة السكانية في أقاليم فرنسا.

وتوصل هذا العالم إلى أن جرائم الاعتداء تكون بنسبة كبيرة في جنوب فرنسا، بينما جرائم الاعتداء على الأموال تكون بنسب كبيرة في شمال فرنسا، وبذلك خلص إلى وضع قانون أطلق عليه عملية "القانون الحراري للانحراف"، ومعنى ذلك أن في المناطق الحارة تكون الجرائم ضد الأشخاص كبيرة، بينما تكثر جرائم الأموال في المناطق الباردة.

---

[1] – زغلول عماد عبد الرحيم: مرجع سابق، ص ص: 170، 171.

[2] – أحمد فريحة، إبراهيم هياق: النظريات المفسرة للسلوك الانحرافي والإجرامي –رؤية اجتماعية– مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مجلد 12، عدد2، سنة 2019، ص 121.

في حين نجد العالم كيتليه quetelet قد توصل إلى صياغة قانون أطلق عليه "القانون الثابت للجريمة" ويعني ذلك أن نفس العوامل التي تؤثر على الفرد خلال السنة تؤدي إلى نفس عدد الجرائم خلال نفس السنة، بمعنى يمكن التنبؤ مسبقا كم شخصا مجرما في السنة، لأن الجريمة ترتكب كل سنة بنفس العدد وبنفس السنة خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين أصبح مصطلح جغرافية الجريمة متداولا بين الجغرافيين والذين يربطون السلوك الإجرامي بالبيئة الجغرافية.[1]

3-2-2 النظرية الاقتصادية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن السلوك الإجرامي نتاج الظروف الاقتصادية، وأن الجريمة ما هي إلا إحدى إفرازات وسلبيات النظام الرأسمالي السائد في دول أوروبا الغربية، فالإجرام حسبهم هو منتجا رأسماليا بامتياز، وأن الأسباب الرئيسية التي تدفع بالفرد إلى الإقدام على السلوك الإجرامي هو عدم المساواة بين الأفراد، كون المال والثروة تتواجد لدى فئة قليلة من أفراد المجتمع بينما يعاني الآخرون البؤس والحرمان والعبودية، وبالتالي ينشأ صراع طبقي بين البرجوازية وطبقة العمال، وينشأ السلوك الإجرامي عندما تحاول الطبقة الفقيرة الوصول إلى ما وصلت إليه الطبقة الفنية وعندما لا تستطيع تحقيق ذلك، ولن تستطيع الوصول إلى هدفها مهما حاولت مادامت في ظل النظام الرأسمالي ، وبالتالي يلجأ أفرادها إلى الطرق غير المشروعة، فيسلكون بذلك السلوك الإجرامي، كما أن القانون وضع في صالح الطبقة الغنية بغرض الحفاظ على مكتسباتهم، وبالتالي فهو موجه أساسا ضد الطبقة الفقيرة.[2]

وفي نظر ماركس أن المجرم لا ينتج الظاهرة الإجرامية فقط، وإنما ينتج القانون الجنائي، والأساتذة الذين يقومون بتدريسه من الكتب والمؤلفات، وما ينتج عن ذلك كله زيادة الموارد، كما ينتج المجرم الأجهزة الأمنية على اختلاف أشكالها، وأجهزة القضاء أو السجون، وينجم عنه من وظائف، وخلق مهن كثيرة من صناعة الأقفال، وكذلك تقدمت الكيمياء بسبب ظهور عمليات الغش وبالتالي فالجريمة تسبب في التطور اللانهائي للوسائل الجديدة للاعتداء، أدت بدورها إلى اختراع وسائل لمواجهتها.

ومن أبرز العلماء الذين قاموا ببلورة وصياغة هذه الأفكار عالم الاجتماع الهولندي "Bounger"، حيث أوضح من خلال كتابه علاقة النظام الرأسمالي بظاهرة الجريمة مستخدما في ذلك التفسير الاقتصادي الماركسي، مؤدا على وجود علاقة شديدة بين الظروف الاقتصادية وظاهرة الجريمة، حيث قال أن التحول الزراعي إلى اقتصاد

---

[1] – حنان حمادي، محمد بومخلوف: جغرافية الجريمة في الوسط الحضري، قراءة سوسيولوجية، مجلة دفاتر الحيز، المجلد 17، العدد1، سنة 2022، ص183.

[2] – عبد الغفار غطاس: دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على تنامي الجريمة من منظور الاقتصاد الاجتماعي، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد3، العدد3، سنة 2017، ص4.

صناعي كان مصحوبا بتحول ملحوظ في ظاهرة الجريمة، فتغيرت الجريمة من العنف إلى الخبث والدهاء، كما صنف الجريمة إلى ثلاث فئات مرتبطة بثلاث طبقات هي: الطبقة البرجوازية والطبقة الوسطى، وطبقة العمال.[1] كما يرى أن الجريمة مرتبطة اشد الارتباط بأسس النظام الرأسمالي، والذي يعمل أساسا على المنافسة بين المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، وبالتالي هذا التنافس بدفع الأفراد وإلى استعمال وسائل غير مشروعة من الصمود أمام المنافس الآخر ، حيث نجد صاحب الإنتاج يعمل بكل الوسائل من أجل الترويج لبضاعته والتحكم في السوق، وبالتالي يعتمد في ذلك على نشوية سمعة منافسة إلى جانب الحفاظ على مصلحته المالية، ومن هنا ينتج عنها عمليات النصب والاحتيال والسب والقذف وغيرها من السلوكات المنحرفة والإجرامية، وبالتالي فالنظام الرأسمالي حسب "بونجر" يتميز بالأنانية التي تضعف الغريزة الاجتماعية، وتفقد المعايير والأخلاق لدى أفراد المجتمع ومن ثم تنتج الجريمة، بمعنى أن الفرد في المجتمع حسب "بونجر" يكتسب منذ ولادته ونشأته الأولى غرائز اجتماعية، فإذا ما تدعمت هذه الغرائز، لم تكن هناك سلوكات إجرامية لدى هذا الفرد، وأما إذا ما صادفت هذه الغرائز ميولات أنانية بسبب النظام الرأسمالي فإن ذلك يدفع بالفرد إلى إلى السلوك الإجرامي. وعموما وبالجملة فالاختلال في علاقات الإنتاج وتوزيع الثروة، يمثل العامل الأساسي لانتشار الجريمة في المجتمع الرأسمالي.[2]

3-2-3-نظرية الوسط الإجتماعي للعالم لاكاساني: تتلخص هذه النظرية في عبارتين شهيرتين هما:

- ليس للمجتمعات إلا المجرمون الذين يستحقونهم.

- الوسط الاجتماعي هو بوتقة الثقافة الإجرامية والميكروب هو المجرم، وهو عنصر لا يعيش إلا إذا وجد البوتقة التي تمكن من نموه(تخمره) وتفاقم خطره.

يرى لاكاساني أن المجرم مثله مثل الميكروب أو الفيروس الذي إذا توافرت الشروط الضرورية لنموه سوف ينتشر ويبقى، ويشكل ذلك تهديدا على صحة الأجساد، فكذلك الوسط الاجتماعي إذا ما كانت الظروف متاحة للسلوك الإجرامي فإن المجرمين سوف يتكاثرون ويزداد عددهم وبالتالي يشكلون تهديدا على أمن وسلامة هذا الكيان الاجتماعي، والعكس صحيح عندما يكون الوسط الاجتماعي متماسك سوف تتحطم مكروبات الجريمة أمام جدرانه.

---

[1] – محمود رجب فتح الله: النظرية الاقتصادية في علم الجريمة، 6 أكتوبر 2018، https://www.ahewar.org تم الاسترداد بتاريخ 2023/09/16.

[2] – وسيلة يعيش خزاز: المنظور التكاملي في تفسير الجريمة، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد13، سنة 2017، ص23.

كما يرى لاكاساني أن كل مجتمع يفرز عدد المجرمين الذين يستحقهم، كما أن العوامل الفردية لوحدها لا تنتج جريمة إلا إذا ما توفرت بيئة ملوثة، كما يرى هذا العالم أن الطريقة الوحيدة للحد من السلوك الإجرامي هو تطوير البيئة الاجتماعية (الوسط الاجتماعي)، حتى تصبح أقل خصوبة للقضاء على المجرمين والجريمة، والمجرمون حسب لاكاساني هم أفراد لم يجدوا في بيئتهم الاجتماعية الرعاية اللائقة، بل عاشوا في تربة ملوثة منذ المراحل الأولى للتنشئة فالشارع هو المدرسة الأولى لهؤلاء المجرمين. [1]

3-3 الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة:

الاتجاه الاجتماعي التكاملي أصبح هو الاتجاه الأكثر تفسيرا للجريمة، وذلك كونه يأخذ في تفسير السلوك الإجرامي عدة أبعاد، فالبيئة والوراثة والمجتمع والطبيعة البشرية بكل أبعادها والخبرة الإنسانية بكل مفاهيمها وتفاعل كل ذلك هو أساسا تفسير السلوك الإجرامي، وقد ظهرت هذه النظرية بعد فشل النظريات السابقة في تفسير السلوك الإجرامي، يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التفسير الأحادي أو التركيز على بعض العوامل، وإهمال أخرى في تفسير الظواهر الإجرامية، يعتبر تفسيرا ناقصا وغير مقنع، ولا يمكن اعتماده، فهو لا يؤدي إلى الفم الصحيح لأسباب حدوث الجريمة، ومدى انتشارها.[2]

يرى العالم "شلمان Harry sulma " أن تعدد العوامل والقوى في تفسير السلوك الاجرامي، وبالتالي فأصحاب هذا الاتجاه يرون أنه إذا ما أراد الباحثون الوصول إلى تفسير صحيح للسلوك الاجرامي يجب حشد عدد كبير من العوامل والقوى اللامتجانسة التي يعتقد أن لها صلة بالجريمة والسلوك الانحرافي، ويجب أن تتكامل هذه العوامل بوسائل النظريات المفسرة وطرقها التي لها نفس الخصائص والسمات.

[3]كما اهتم أصحاب هذا الاتجاه في تفسير السلوك الإجرامي بضرورة البحث في الخصائص الديموغرافية للمجرم، والخصائص الاقتصادية له، والثقافية كاهتمام المجرم بالوسائل الإعلامية كالسينما، والمسرح، والصحف، وغيرها من وسائل الإعلام

لقد ظهر الاتجاه التكاملي نتيجة لعدم توصل مختلف الاتجاهات سواء الاجتماعية أو العضوية أو النفسية وغيرها من الاتجاهات التي تفسر السلوك الاجرامي تفسيرا دقيقا وهذا من أجل الوقوف على الأسباب الحقيقية الدافعة للفرد بأن يرتكب هذا السلوك الانحرافي أو الاجرامي، وقد جاء هذا الاتجاه من أجل الوصول إلى تفسير

---

[1] – علم الإجرام، المدارس والنظريات، 2008/05/15، https://www.strtimes.com تم استرداده بتاريخ 2023/09/16.

[2] – ياسمين كتفي، سليمة بوخيط: ظاهرة الجريمة في ضوء المقاربات النظرية المفسرة لها، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة، 2021، مجلد4، رقم1، ص 321.

[3] – جمال إبراهيم الحيدري: التفسير التكاملي للسلوك الإجرامي، 25/06/2022 https://almerja.com تم استرداده بتاريخ 2023/09/15.

حقيقي للظاهرة الاجرامية، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف كان لابد من تكاتف وتظافر العديد من العلماء على اختلاف تصرفاتهم واتجاهاتهم ولا يجب استبعاد أي تخصص والدليل على ذلك عندما ربط العلماء أسباب الجريمة بالتقلبات المناخية واعتبروا أن كل منظمة تتميز بمناخ معين يكون لها نوع محدد من الجرائم يتماشى وطبيعة هذا المناخ، وبالتالي فهم فسروا الظاهرة الاجرامية في ضوء عوامل معينة لها علاقة بالحرارة أو البرودة أو الاعتدال الحراري لكن توصل الكثير من الباحثين في زمانهم أو بعدهم بمدة ليست بالطويلة إلى أن هناك العديد من الجرائم تحدث في جميع الظروف المناخية وليست مرتبطة اطلاقا بتلك التقلبات المناخية، وأيضا نجد التفسيرات البيولوجية لا يمكن اعتبارها الوحيدة في فهم السلوك الاجرامي والوقوف على أهم الدوافع التي تساهم في جعل الفرد مجرما لأنه تم التوصل التحقق من خلال الأبحاث أن هناك الكثير من الأفراد لهم تشوهات خلقية وجسمية لكنهم أسوياء في تصرفاتهم ولا يقدمون على أي سلوك منحرف، كما أن التفسير النفسي عجز هو الآخر على الوصول إلى الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ارتكاب الجريمة، لأن هناك الكثير من المجرمين يتميزون بالصحة النفسية ولكنهم الأكثر اجراما، وبالمقابل هناك من يعاني من أمراض نفسية لكن لا يقدمون على السلوك الانحرافي أو الاجتماعي، كما ان طبيعة السكن وتكوين الأسرة والعامل الثقافي، والاقتصادي لم يكن السبب الكافي في الوقوف على أهم العوامل الدافعة للفرد بأن يكون مجرما، فهناك الكثير من أبناء الحي الفقيرة والأسر التي تعاني من التفكك الاجتماعي نجدهم أصحاب سلوك سوي، كما أن فيهم ممن يملك شهادات عليا، وأيضا يعملون في مجال الدعوة إلى نبذ العنف والحث على كل ما هو سوي، بل يتعدى بهم الأمر إلى التصدي إلى كل أنواع الجرائم التي قد يسلها أفراد وسكان هذه الأحياء الفقيرة، وبالمقابل قد تجد العديد من أنواع الجرائم الخطيرة كتجارب المخدرات والمهلوسات وجرائم الجنس وغيرها من الجرائم منتشرة في فئة الأغنياء الذين يسكنون في الأحياء المتحضرة والراقية، وبالتالي هذا دليل قاطع أنه لا يمكن إيعاز السلوك الاجرامي وتفسيره تفسيرا علميا في ضوء طبيعة السكن أو الحالة الأسرية، أو المستوى المعيشي المنخفض أو غيرها من العوامل لوحدها ومن هنا يتبين أن تفسير الظاهرة الاجرامية، وفهم السلوك الاجرامي أو الانحرافي لا يمكن من الوقوف على أسبابه الحقيقية بالاعتماد على عامل واحد أو اتجاه واحد، لأن تلك العوامل المتلفة تجدها ضمنيا متداولة مع بعضها البعض ولا يمكن فصل أي من العوامل على الآخر، فهناك تداخل بين العوامل البيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية والمناخية والاقتصادية والثقافية وغيرها من العوامل وبالتالي نجد أن كل هذه العوامل مرتبطة ببعضها البعض في تكوين الفرد، فالفرد يتميز بجانب اجتماعي وثقافي ويتأثر بالعامل الاقتصادي والنفسي، وكذا تركيبة الأسرة وكذا طبيعة الحي الذي يسكنه، وجماعة الرفاق، وغيرها من العوامل وكل تلك المميزات تتأثر بالعامل الخارجي أو الداخلي الذي يجد الفرد نفسه معرضا لهما، ومن ثم بحث العلماء في

طبيعة التركيبة البشرية وتوصلوا إلى أن التفسير العلمي الحقيقي لأي سلوك بشري، لابد أن يفسر في ضوء جميع العوامل السابقة الذكر حيث يؤكدون أن الظاهرة الاجرامية معقدة وبالتالي يجب فهم السلوك وتفسيره انطلاقا من فهم جميع العوامل التي يعيش فيها الفرد المجرم، ومدى ارتباط تلك العوامل ببعضها حتى يكون هناك تفسيرا صحيحا لهذا السلوك وهذا ما أكده الكثير من علماء الاجتماع بأن للجريمة عوامل عديدة تبدأ من خلال التنشئة الاجتماعية للطفل وكذلك الجانب الوراثي الذي اعتبروه يساعد في جعل الفرد له استعدادات إجرامية، كالاضطرابات النفسية والعقلية، والاصابات التي تؤثر على مدى صحة مختلف الغدد، كما أن العلاقات الاجتماعية والعاطفية بين أفراد العائلة ومدى تحقيق الروابط الاجتماعية وتمتع الأسر بالاستقرار العاطفي وغيرها من العوامل، هي محصلة عوامل متفاعلة مع بعضها البعض، فمنها ما هو رئيسي وآخر ثانوي، أي أن هناك بعض العوامل لها تأثير كبير، ولا يمكن اعتبارها الوحيدة لدفع الفرد إلى ارتكاب السلوك الاجرامي، وبالتالي لا يمكن اهمال أي عامل مهما كان تأثيره حتى ولو كان بنسبة قليلة، وهذا التفسير ما أطلق عليه بالتفسير التكاملي للسلوك الاجرامي، وبالتالي فإن هذا المنظور التكاملي في دراسة الجريمة يعتبر أهم اتجاه ساعد في تطوير علم الاجتماع وهذا كونه جمع بين مختلف الاتجاهات وقدم رؤية شمولية تتضمن مجموعة من العوامل المختلفة بدءا بالعوامل المتلفة بدءا بالعوامل البيولوجية والسيكولوجية وكذلك الاجتماعية، وكل ما يحيط الفرد من تأثيرات سواء داخلية أو خارجية وصولا إلى إمكانية إجراء اختبارات في هذا المجال وكل ذلك من أجل تقديم تفسير واضح ومبني على أسس علمية للسلوك الاجرامي ، وهذا من خلال إبراز أهم الدوافع لدى الفرد التي جعلته يقدم على هذا السلوك الاجرامي مما يساعد في التصدي للظاهرة الاجرامية من خلال اجراءات احترازية من شأنها الوقوف حائل دون وقوع الجرائم

4- العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلاقتها بالجريمة:

4-1 علاقة العوامل الاجتماعية بالجريمة:

تعتبر العوامل التي ترتبط بالمحيط كالبنية العائلية، المسكن، الأسرة، المدرسة وغيرها أهم هذه العوامل كالبنية العائلية أهم عامل في توجيه السلوك بصفة عامة، فهي بذلك تحدد السلوك الذي يتبعه الإنسان في مستقبل حياته، فالأسرة هي أول وسط اجتماعي ينشأ فيه الطفل وعلى أساسه تتكون شخصيته ومواقفه تجاه المجتمع، فإذا كانت الأسرة تسلك الطريق السوي في مجمل حياتها كان ذلك بمثابة التأثير الإيجابي على شخصية الطفل، ومن ثم فإن هذا الطفل لا يسلك في العموم السلوك المنحرف.

فالأسرة التي يسودها النظام والقيم، والتي يكون فيها الوالدين على قدر من التفاهم فيما بينهما وبين الأبناء، فإن ذلك سوف يجعل من شخصية الطفل شخصية قوية وسوية تكون بمثابة موجه له، وتعمل على جعله بعيدا عن

القيام أو التفكير في الإتيان بسلوكات منحرفة، فهي بذلك تحميه من الجريمة مهما كانت الإغراءات، فإذا ما ساد الأسرة مشاعر الحب والرحمة والحنان، إضافة إلى توفر الجانب المادي الذي يكفل لأفرادها الحد الأدنى من المعيشة كان ذلك كافيا إلى دفع الأبناء نحو سلوك الطريق السوي والابتعاد على طريق الجريمة.[1]

وفي عدة دراسات حول دور الأسرة في الحد أو انتشار الجريمة، تبين أن تصدع الأسرة له أثر سلبي على حياة أفرادها خصوصا الأطفال، حيث ينتج عن ذلك اضطراب نفسي لدى الطفل وعدم الاستقرار مما يؤدي إلى الانسياق نحو طريق الجريمة، والتصدع قد يكون ماديا أو معنويا، فالمادي يعني عدم وجود الأبوين معا في نطاق الأسرة او أحدهما، مما يؤدي إلى حرمان الطفل من عناية الأب أو الأم المتغيب لعدة أسباب كالوفاة، أو السجن أو الهجر خاصة الأب، وغيرها من الأسباب، وبالتالي يفقد الأبناء مصدر الرعاية والحنان مما يدفعهم إلى السلوك المنحرف أو الإجرامي، وفي إحدى الإحصاءات القضائية تبين أن نسبة المجرمين الأحداث من الإناث الذين يأتون من عائلات متصدعة تفوق نسبة الذكور، وهذا راجع كون الإناث يعتمدون على أسرهم بنسبة أكبر من الذكور، وبالتالي تنهار مقاومة الإناث للدوافع الإجرامية بمجرد تفكك أسرهم.

أما التصدع المعنوي فهو يعني تواجد الأبوين معا لكن تسود بينهما علاقات سيئة للغاية، حيث ينشب الشجار، أو يكون أحدهما أو كلاهما قدوة سيئة للأبناء، وبالتالي نجد هؤلاء الأبناء أنفسهم أقل مقاومة للسلوكات المنحرفة، والإجرامية، وبذلك فإن نسبة الإجرام في الأسر المتصدعة تكون كبيرة كما يلعب المستوى الاجتماعي والاقتصادي للوالدين دورا في استواء الأسرة من عدمه.[2]

كما يلعب المسكن والمحيط الاجتماعي وكذا الوسط المدرسي دورا مما في توجيه سلوك الأفراد، فالمسكن المريح والمتواجد في أماكن حضرية نظيفة ومؤمنة، بها كل المتطلبات، وقريبة من المرافق الضرورية، يكون له أثر طيب على الحالة النفسية والصحية لكل أفراد الأسرة، مما ينعكس على سلوكهم داخل الأسرة وخارجها فيصدر منهم السلوك السوي الذي يبعدهم عن الجريمة وذا مرتبط أساسا بالمستوى الاقتصادي للأسرة، أما إذا كان مكان إقامة الأسرة غير لائق ومتواجد في أحياء شعبية بعيدة على أهم المرافق، وغير مؤمنة، فذلك يدفع بأفراد

---

[1] – أمين جابر الشديقات، منصور عبد الرحمان الرشيدي: العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، مجلة دراسات اللوم الإنسانية والاجتماعية، العدد5، مجلد 43، سنة 2016، 2127.

[2] –توري سعدون عبد الله: العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، 26 أوت 2013، مجلة دراسات وأبحاث جغرافية،–https://swideg géography.com

الأسرة إلى التأثر برفقة السوء، وبالتالي التوجه مباشرة إلى القيام بسلوكات منحرفة أو سلوكات إجرامية وبالتالي فالنمو السكني وكذا المستوى الاجتماعي يلعب دورا كبيرا في نماذج السلوك لدى الأطفال.

وأيضا فإن للمحيط الاجتماعي تأثير كبير ومباشر على سلوكات الأفراد، وهذا لأن الطفل منذ نشأته وفي المراحل الأولى نجده يقضي معظم أوقاته خارج الأسرة، فهو بذلك يجد نفسه مرتبط بهذا المحيط الخارجي فالفرد الذي لا يتكيف مع هذا الوسط الذي قد تسوده القيم والعادات المقبولة والمحترمة، يجد نفسه مرغما على تبني سلوكات مغايرة لهذه العادات والتقاليد، وذا ما يمهد إلى طريق الجريمة لدى ذا الفرد.[1]

وباعتبار المدرسة هي المجتمع الأول الذي ينظم إلي الطفل بعد أسرته، وهو يقضي معظم أوقاته في المدرسة، فتعدد علاقاته انطلاقا من معلميه، ورفقائه، فيتلقى منهم الكثير من المعلومات، والسلوكات التي تحدد مسار حياته، ونجاح هذا الفرد مرتبط بمدى تكيفه الإيجابي مع هذا الوسط الاجتماعي، فإذا تلقى معاملات طيبة وهادفة كان ذلك بمثابة الدافع نحو قيامه بسلوكات سوية، أما إذا كان العكس أين يتلقى معاملات سيئة، وكذا مشاهدته لسلوكات غير سوية، سوف يؤثر مباشرة على سلوك هذا الفرد فيتجه إلى السلوكات المنحرفة.

كما تؤدي معاملة الطفل بقسوة وتهديده في حالة إخفاقه في المدرسة إلى إدخال الاضطراب على نفسيته الأمر الذي يساعد في عدم قدرته على فهم دروسه وهذا يؤدي بدوره إلى رسوبه ومن ثم مغادرة مقاعد الدراسة، كما تلعب جماعة الرفاق دورا رئيسيا في توجيه سلوك هذا الفرد، فهو يتأثر بمن هم أكثر منه من حيث التفوق الدراسي، أو النشاطات المختلفة داخل المدرسة، فإذا استطاع مواكبة هؤلاء المتفوقين كان سلوكه سويا، وبالتالي يبتعد على الجريمة، وأما إذا لم يتمكن من ذلك فإنه يعمل على الابتعاد على الاجتهاد ومحاولة التفوق وبالتالي يفقد الحماس أو الدافع، وهذا ما يجره إلى سلوك الطريق غير السوي، كإقدامه على سلوكات عدوانية، وبالتالي يجد نفسه في طريق الانحراف والجريمة.[2]

4-2 علاقة العوامل الاقتصادية بالجريمة:

لقد اختلف العلماء في تحديد العلاقة بين العوامل الاقتصادية وظاهرة الجريمة، فالماركسيون يربطون السلوك الإجرامي وأسبابه بالنظام الرأسمالي، وهذا كون أن هذا النظام يخلق طبقتين احدهما عاملة وهي طبقة فقيرة ويمثلون الأغلبية، وطبقة أصحاب المال والمالكين للوسائل وهم اقلية، ويمثلون طبقة البرجوازية، وبالتالي يحدث عدم المساواة بين الأفراد، فيسود بذلك مظاهر البؤس والشقاء لدى الطبقة الفقيرة مما يدفعهم إلى البحث على

[1] – حمد الحريري: البناء الاجتماعي للجريمة والسلوك المنحرف، أكتوبر 2022 https://barraah.com تم استرداده بتاريخ 2023/09/15.

[2] – هند إبراهيم: مقال يوضح العلاقة بين التعليم والسلوك الإجرامي، 24 ماي 2023، https://www.mahah.net تم استرداده بتاريخ 2023/09/16.

الوسائل غير المشروعة لكي يواكبوا أفراد الطبقات العليا من جهة، ومن جهة أخرى تلبية احتياجاتهم الضرورية، وبالتالي يسلكون طريق الجريمة، في حين ذهب آخرون إلى أن العوامل الاقتصادية هي عوامل مساعدة فقط لارتكاب الجريمة، وحجتهم في ذلك أن هناك من يعانون الفقر المدقع لكن لا يسلكون طريق الجريمة.

فالعوامل الاقتصادية كمستوى المعيشة، ودخل الأسر والتطور الاقتصادي على كل الأصعدة له دور كبير في السلوك الإجرامي، فقد تكون هذه العوامل دافعا لارتكاب جرائم الاعتداء على الأموال، فهناك ممن يسعى إلى الحصول على المال بشتى الطرق لسد احتياجات أسرته الأساسية كالمسكن والغذاء واللبس، وبالتالي في كثير من الحالات يسلك طريق جريمة السرقة، التزوير وغيرها من أنواع الجرائم، كذلك قد يرتكب الفرد جريمة الاعتداء على الأشخاص بسبب مثلا فقدانه لمنصب عمله أو مصدر الحصول على المال، كذلك ارتكاب جرائم العرض، كأن يلجأ بعض الأفراد بسبب الفقر إلى ممارسة الدعارة لسد احتياجاتهم الأساسية.[1]

فالتطور الاقتصادي والذي يعني تغير بطيء وتدريجي في النظام الاقتصادي، كأن ينتقل من الاعتماد على النظام الزراعي إلى النظام الصناعي والذي يصاحبه ارتفاع في مستوى المعيشة، وتعدد العلاقات بين الأفراد مما يتسبب في تشابك وتضارب المصالح، وهذا يؤدي بدوره إلى خلق ظروف تساعد على ارتكاب الجرائم، خصوصا جرائم التعدي على الأموال، أما التقلبات الاقتصادية وهي تعني توفر السلع بكمية كبيرة وطريقة خلق تبادل تجاري لهذه السلع والخدمات، حيث أن ذلك يؤدي إلى إنشاء مشاريع تجارية كبرى تستلزم الاعتماد على مسيرين ومديرين توضع فيهم الثقة الكاملة من أجل القيام بعملية التبادل، ونجم عن ذلك إخلال البعض بهذه الاتفاقيات، وبالتالي تجدهم يرتكبون جرائم خيانة الأمانة، كما يدفع بهؤلاء أثناء تدوين العمليات التجارية إلى القيام بتزوير ذ الدفاتر التي تم التسجيل فيها، وبذلك يرتكبون جرائم التزوير، واستعمال المزور.

كما أن ارتفاع مستوى المعيشة يدفع بالأفراد إلى ارتياد أماكن اللهو وتناول المخدرات، وكل أنواع المسكرات، وهذا يدفعهم إلى ارتكاب جرائم العنف، أو الجرائم الجنسية، وبالتالي الوقوع في جرائم العرض، وهذا ليس سبب مطلق، فقد يساهم التطور الاقتصادي إلى انخفاض عدة أنواع من الجرائم، كجرائم السرقة التي تدفع إليها الحاجة في أغلب الأحيان، مما يولد الهدوء والطمأنينة في نفوسهم وبالتالي الإحجام على ارتكاب الجريمة.[2]

---

[1] – أحمد الربايعة: أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة دراسة استطلاعية من منظور اجتماعي على عينة من المسجونين في المجتمع الأردني، ديسمبر 2017، تم استرداده بتاريخ 2023/09/15 https://bibliotdroit.com

[2] – عمر عبد الله المبارك الزواهرة: أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع قسم علم الجريمة، جامعة مؤتة، الكويت، 2009، ص ص: 19، 20.

4-3 علاقة العوامل الثقافية بالجريمة:

يقصد بالعوامل الثقافية المستوى الحضاري بكل مقوماته، كمستوى التعلم، وسائل الإعلام المختلفة، الدين، التطور التكنولوجي، فالتعليم يجعل الفرد ناضج فكريا، كما يؤهله إلى احتلال مكانة اجتماعية مرموقة، من خلال مهنته، وبالتالي يكون راضيا على وضعه الاجتماعي، وصارفا جهوده نحو نشاط بناء مبتعدا بذلك عن سلوك طريق الجريمة، ويرى علماء الإجرام أن التعلم وحده لا يكفي في جعل الفرد بعيدا عن السلوك الإجرامي، بل يجب تهذيب النفس بما يعنيه ذلك من بث القيم الاجتماعية والخلقية في نفوس هؤلاء الأفراد، وخلق المثل العليا في أذهانهم.

فالتعليم في غالب الأحيان يوسع المدارك ويفتح ذهن الشخص ويجعله أكثر دقة في اختيار سلوكه، وأكثر تقديرا لعواقب أفعاله، كما يعني له فرص العمل وتكوين مركزه الاجتماعي وتحقيق مطالبه وحاجاته بطر مشروعة، وبالتالي يجد نفسه بعيد عن طري الجريمة، غير أن هذا لا يعني أن الجهل سبب مطلق لارتكاب الجريمة، فهناك ممن هم أميين لكن يمتازون بأخلاق عالية وسلوكات سوية، عموما وفي إحدى الدراسات التي قام بها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض بالمملكة العربية السعودية حول اثر الثقافة في علاقتها بالجريمة تبين أن من لهم مستوى علمي كبير كالدكتوراه، والماجستير وليسانس، هم أقل عدد بكثير مقارنة بالمستويات الأخرى، كما يقول "فيكتور هيغو" (فتح مدرسة يقابله غلق سجن).[1]

كما أن للصحافة والإعلام بصفة عامة دور كبير في حدوث أو عدم حدوث أنواع من الجرائم، فإذا ما كانت وسائل الإعلام تنقل الحقائق على نسب الجرائم، وأنواعها وتحليل أسبابها بكل موضوعية ودقة ووضوح سوف يؤدي ذلك إلى جعل المتتبعين يحصلون على الحقيقة بدلا من حصولهم عليها من قبل الأفراد العاديين- أي الإشاعة- الذين يتناولون أخبار الجرائم بحسب أهوائهم، مما يؤدي إلى طمس الحقيقة، وهذا يؤدي إلى إثارة القلق الشعبي، وهذا ما يساعد البعض إلى إشباع رغباتهم الإجرامية في ظل هذا التوتر الشعبي، أما إذا ما تم التعامل من طرف وسائل الإعلام بطريقة احترافية وبكل أمانة حول طبيعة الجرائم والطرق التي ارتكبت بها، ونشر صور المشتبه فيهم، وهذا ما يساعد في الوصول إلى الجناة، ومحاكمتهم، كما أن حضور الصحافيين إلى المجالس القضائية ونشر وقائع المحاكمة، يدفع بالكثير من أفراد المجتمع إلى عدم الإقبال على الجرائم

[1] – جمال إبراهيم الحيدري: العوامل الثقافية للسلوك الإجرامي، 30/06/2022 https://www.almarja.net تم استرداده بتاريخ 2023/09/16.

من جهة ومن جهة أخرى زرع الثقة والاطمئنان في نفوس هؤلاء الأفراد تجاه العدالة، كما يدفع بآخرين إلى العدول عن السلوك الإجرامي.[1]

كما نجد أن الدين له تأثير على نسب الإجرام بصفة عامة، فالدين هو يمثل مجموعة القيم والمبادئ الأساسية التي أوجدها الله سبحانه وتعالى، والتي تحث على الفضيلة وتدعوا للقيم الاجتماعية النبيلة، وبذلك فالدين يعتبر عامل مهم في المقاومة النفسية لدوافع الجريمة، فالدين يدفع بالفرد إلى سلوك الطريق القويم، وبذلك لا يفكر في القيام بأي سلوك انحرافي، وبالتالي يجد نفسه بعيدا عن طريق الجريمة، ذلك أن الدين يعمل على توفير الأمن والاطمئنان النفسي لدى الفرد، ومن حيث قدرته أيضا على تنظيم السلوك الفردي وطبعه بصورة تنسجم مع القيم العليا والفضائل الإنسانية السامية، فهو بذلك وحسب العالم "روبرت مرتون" أن الدين من أهم وظائفه، ضبط السلوك الإنساني والاجتماعي، فهو يجعل الأفراد في حالة تكيف مع بعضهم البعض، وتقوي المشاعر، والعواطف الاجتماعية وتوحدها عموما فإن الدين له أثر طيب وعظيم جدا سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو الدولة، وذلك لما يحدثه من أثر ايجابي لدى النفوس البشرية، فيعدل الفرد عن ارتكاب الجرائم التي نهى عنها الشرع.[2]

5- باراديغم علم الإجرام:

5-1 مفهوم الباراديغم لغة: يعرف الباراديغم لغة على أنه كلمة يعود أصلها إلى الكلمة اللاتينية (Paradingme)، والاغريقية مأخوذة من الأصل اليوناني وتعني "مثالا" أو "نموذجا" ويرجع بدوره إلى الفعل الذي يعني "قارن" وتتركب كلمة Paradeigma) من جزئين هما Para وتعني الشمول، و deigma والتي تفيد أو تعني "المثال" أو النموذج ، وعليه فكلمة الباراديغم تعني النمط، وهو أسلوب أو طريقة، أو طراز، أو نوع، أو صنف.

وجاء في معجم أوكسفورد (OXFORD): الباراديغم هو وجهة نظر العالم التي تقوم عليها النظريات ومنجية البحث في الميادين العلمية على وجه الخصوص.[3]

---

[1] – لبنى صادق أبو زهيد: دور وسائل الإعلام في نشر الجريمة والوقاية منها، جانفي 2022، https://wadaq.info تم الاسترداد بتاريخ 2023/09/16.

[2] – أسامة جفالي: دور الشريعة الإسلامية في الوقاية من الجريمة، مجلة الأستاذ الباحث، المجلد1، العدد9، سنة 2018، ص 558.

[3] – سعاد سراي: البراديغم في علوم الإعلام والاتصال بين الضرورة المنهجية والصعوبات البحثية الإجرائية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جوان 2018، ص: 395.

5-2 مفهوم البراديغم اصطلاحا: يعني البراديغم أو النموذج العلمي الموجه، الانجازات العلمية والتي تقبل في زمن معين، وتشكل أساسا قوى لطرح المشكلات العلمية والطرائق حلها، ويعني أيضا مجموعة القيم التي يشترك الباحثون في قبوها والتمسك بها، وتتمثل هذه القيم في المناهج والمعايير التي تتحدد وفقا له.[1]

ويقول "كون" "لا يظهر الاكتشاف، ولا تصير النظرية براديغما إلا عندما تصاغ التجربة والنظرية المؤقتة معا صياغة تجعلهما متفقتين"[2]

ويرى كون أن البراديغم هو مجموعة القوانين والتقنيات، والأدوات المرتبطة بنظرية علمية والمسترشدة بها، والتي بواسطتها يمارس الباحثون عملهم، ويديرون نشاطهم، وحالما تتأسس تتخذ اسم اللم العادي.[3]

5-3- أهمية استخدام البراديغم في البحوث العلمية: يرى "كون" أن البراتيغم لها أهمية كبيرة كونه يلزم العلماء بدرس جانب من جوانب الطبيعة بتفصيل وعمق، فهو يقدم الأسئلة والحلول في نفس الوقت وهذا يعني أن العلماء يشتغلون تحت مظلته التي تقتضي جعل النظرية والتجربة في توافق محدد سلفا.[4]

البراديغم هو أحد النماذج الفكرية ظهرت منذ أواخر الستينات من القرن العشرين وهو يعني بناء فكري لفترة معينة من الزمن ويطرح حوله مجموعه من الأسئلة وكان أول من طرحه واستخدمه هو توماس كوهن في كتابه بنية الثورات العلمية ويعني البراديغم عند كوهن مجموعة من القوانين والتقنيات والأدوات المرتبطة بنظرية علمية حيث ميز مرحلتين حول العلم فالأولى أطلق عليها مرحلة العلم العادي والثانية مرحلة العلم فوق العادي بمعنى أن كل علم يعيش في فترة معينة من الزمن بصفة عادية و طبيعية ثم تحصل فجأة أحداث خارقة فتؤثر على كل ما توصل اليه العلماء مما جعلهم يشكون في البراديغم الذي كان يسيطر عليهم سابقا مما يدفعهم إلى ترك هذا النموذج الفكري ويبدؤون في البحث عن نموذج آخر يتماشى والاحداث الجديدة كما أن تمارس كوهن اختصر إلى معنيين أحدهما واسع والآخر ضيق فالأول أي الواسع يتضمن حملة المعتقدات والقيم بين علماء

---

[1] – حسن الحريري: التأويل الاستومولوجي اللاوصفي بين براديغم توماس كون وبرنامج بحث إيمر لاكوتوس، مؤسسة دراسات وأبحاث مؤمنون بلا حدود، الرباط –أكدال– المملكة المغربية، 2016، ص3.

[2]– توماس كون: بنية الثورات العلمية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007، ص136.

[3] – حسين سعد: البراديغمات المسيطرة في علوم الإعلام والاتصال واشكالياتها المعرفية، مساهمة في حلقة بحثية، بعنوان البراديغمات العلمية لطلاب الدوكتوراه اللبنانية، 2011، ص 15.

[4]– حسن الحريري: مرجع سابق، ص6.

في اختصاص معين في زمن معين أما المعنى الضيق فيقصد بها الانجازات العلمية التي حلت ألغاز سابقة لعلوم سابقة.[1]

والبراديغم هو نمط تفكير ضمن أي تخصص علمي أو موضوع متصل بنظرية المعرفة الأبستمولوجيا كما تعتبر هذه الكلمة حسب فرديناند إلى طائفة من العناصر ذات الجوانب المتشابهة، والبراديغم مفهوم جديد وشامل وغير ثابت لأن يتناوله الباحثون حسب الايديولوجيات والمذاهب الفكرية والسياسية التي أرادها هؤلاء الباحثون وبالتالي كل واحد يراه من زاوية وتكون له رؤية خاصة.[2]

ويقول "كون" أن العلم هو نشاط هدفه حل المشكلات التي تواجه البشرية هو بذلك مشروع تراكمي حقق نتائج هامة وعمل على توسيع مدى المعرفة العلمية وبالتالي يرى كون أن البراديغم هو مجموعة من القوانين والتقنيات والأدوات المرتبطة بنظرية علمية والمسترشدة بها والتي بواسطتها يمارس الباحثون عملهم فهو بذلك يعتبر موجه للباحثين.[3]

تتجلى أهمية البراديغم بأنه متطور ارشادي خاص بنوع معين من البحوث دون غيرها وهي تسهل على الباحثين عملية البحث العلمي في إطار هذا البراديغم فهو بمثابة الموجه والمساعد في كيفية التحكم العلمي لأي بحث من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة.[4]

اذا فالبراديغم هو بمثابة نظرية يستعين بها الباحث ويعتبرها نموذج يقوم بتوجيهه نحو أهم الخطوات المنهجية المبنية على أسس علمية حتى لا يخرج الباحث عن الإطار العلمي من جهة ومن جهة أخرى يستطيع الوصول إلى تحقيق أهداف بحثه وعليه فإن تبني براديغم معين معناه أن الباحث قد حدد منهج دراسته وكذا تبنيه نظرية أو نظريات محددة تخدم أهداف دراسته فهو يحدد بذلك الزاوية التي ينظر من خلالها لموضوع بحثه ويستطيع بذلك صياغة وبناء إشكالية بطريقه ممنهجة يستطيع من خلالها طرح التساؤل الرئيسي وبكل دقة ومن ثم

---

[1] عيساوي عز الدين، مفاهيم سوسيولوجية (البراديغم)، 18 أكتوبر 2022 تم إسترداه.بتاريخ 2021/02/08
http:www.google.com

[2] فؤاد بداني: أبستمولوجيا الظاهرة الاتصالية والبراديغمات الجديدة، مجلة الراشد العلمي، المجلد 7، العدد 2، سنة 2020، ص 43.

[3] سعاد سراي: البراديغم في علوم الاعلام والاتصال بين الضرورة المنهجية والصعوبات البحثية الإجرائية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 7، العدد 28، سنة 2018، ص 396.

[4] طاهر هشام: التأسيس النظري لعلوم الإعلام والاتصال انطلاقا من البراديغم السيبرنطيقي دراسة تحليلية على عينة من منشورات **cairn.info** المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 1، العدد 2، سنة 2018، ص 229.

استخلاص الأسئلة أو الفرضيات المناسبة كذا ضبط كل المفاهيم الأساسية التي بني عليها موضوع دراسته كما يساعد الباحث عند تحليل وتفسير نتائج أن يوظف النظرية بطريقة صحيحة، أي يتمكن من ضبط موضوعه بطريقه منهجية صحيحة وبالتالي الوصول إلى تحقيق أهداف هذا البحث.

5-4 مكونات البراديغم: يتكون البراديغم من المجموعات التالية:

-مجموعة من القوانين والفرضيات والنظريات العلمية

-مجموعة من المبادئ الميتافيزيقية.

-مجموعة من التعليمات الديداكتيكية والمنهجية التي توجه العمل العلمي.

-مجموعة من التقنيات لتطوير النظرية العلمية التي تبنيها الجماعة العلمية.[1]

5-5-أنواع البراديغمات:

-**البراديغم الدوسيمولوجي Paradigme docimologique** : أول من اهتم بهذا النوع هو بيارون Piéron ويعني مصطلح دوسيمولوجيا علم الامتحانات والذي كان توجهه توجها إيديولوجيا وإنسانيا هدفه معرفة مدى مصداقية الامتحانات ودقتها وأمانتها فهو يبحث فيما مدى عدالة الامتحانات ومدى تنظيمها وكذلك أحكامها.

-**البراديغم السوسيولوجي Paradigme sociologique:** يعني هذا البراديغم ما تقوم به المدارس من وظائف وما هو دورها في الجانب الاجتماعي وكيف أن المدارس قد تمثل الوسيلة التي ترسخ العدالة كونها تعتمد على تكييف نظام الامتحانات والشهادات حسب نظام المجتمع الطبقي وعلى حساب المتعلمين المنتمين إلى الشرائح الاجتماعية غير المضبوطة.[2]

بمعنى أن هذا البراديغم الذي تعتمد عليه المنظومة التربوية بصفة عامة في مختلف المؤسسات التربوية وذلك من خلال تقديم الموارد المعرفية بطرق معينة ثم نقوم بعد ذلك بوضع أسئلة على شكل امتحان يتم الحكم من خلال تقييم إجابات الممتحنين على ذوي الكفاءة والذين يستحقون الشهادات التي قد تضعهم تلك الشهادات في وضع اجتماعي أحسن ممن لم يتمكنوا من الحصول على هذا الامتياز وهذا في حد ذاته تعتبر طريقة غير عادلة وهذا باعتبار أن تلك الامتحانات قد لا تكون موضوعة بصورة دقيقة أو تجرى في أوقات لا يكون الجميع في ظروف جيدة.

---

[1] سعاد سراي، مرجع سابق، ص 397

[2] أميرة سعيد: براديغمات التقييم، 2018 ، تم إسترداده..بتاريخ: 2024/02/09 https://www.academiro.edu

-فوائد استخدام البراديغم في البحث:

هناك العديد من الفوائد التي يمكن استخلاصها من استعمال البراديغم من طرف الباحثين في مختلف دراساتهم البحثية نذكر منها:

– تساعد الباحث في إثراء بحثه خصوصا في المجال النظري وذلك من خلال تحديد لأهم النظريات التي يمكن البحث أن يتبناها في تحليل النتائج بحثه.

– تساعد في جعل الباحث يضبط جوانب موضوعه ويحدد له الإطار الذي لا يخرج عليه وبالتالي يجنب البحث الوقوع في الانحرافات التي تؤثر على بحثه.

– تساعد الباحث في تحديد المفاهيم الاساسية المتعلقة بموضوع بحثه دون أن يخوض في بعض المفاهيم الأخرى التي قد تجعل موضوعه يخرج عن سياقه أو عن أهم الأهداف التي يريد تحقيقها.

– تساعد الباحث في صياغة فرضيات بحثه وتفسير النتائج.

– تساعد في جعل الباحث يستفيد من الأخطاء التي وقع فيها الباحثون قبله.[1]

يعتبر البراديغم في مختلف العلوم أساس تطور هذه العلوم وهذا لأنه يعمل على الوقوف على أهم ما توصلت إليه النظريات من خلال التغييرات التي جاءت بها ومقارنتها في فترات زمنية مختلفة وذلك بأخذ تلك الفرضيات والتغييرات العلمية التي كانت تصلح في فترة زمنية معينة ومحاولة إسقاطها في الوقت الحاضر من خلال تغيير الظواهر المختلفة وكذا مختلف أنواع العلوم، وهذا ما تتميز به تلك النماذج المعروضة والتي يطلق عليها براديغم وهي سمة التغير من نماذج قديمة لا يمكن الاعتماد عليها في التغييرات العلمية لما يحدث من تغيرات جديدة في المجتمع إلى نماذج جديدة تتماشى وطبيعة التحولات المختلفة التي تصاحب تطور المجتمعات في جميع المجالات التي تمس مختلف العلوم بدءا بالعلوم التجريدية كالرياضيات وما يرتبط بها وكذلك العلوم الفيزيائية والبيولوجية وصولا إلى العلوم التي تهتم بدراسة الإنسان في حد ذاته كالعلوم الاجتماعية والإنسانية وإذا ما أخذنا هذه النماذج وحاولنا إسقاطها على الظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظاهرة الإجرامية بصفة خاصة نجد بأنها أخذت الصفة العلمية في أواخر القرن التاسع عشر عندما ظهرت المدرسة الوضعية بقيادة الطبيب الشرعي الايطالي سيزار لومبيروزو حيث أن الدراسة العلمية الحقيقية التي تبنى على منهج علمي للظاهر الإجرامية لم تبدأ إلا في ظل هذه المدرسة والتي برز روادها الثلاث لومبروزو نيروكوفيري وجاروفالو، هؤلاء الثلاث هم من جعل دراسة السلوك الاجرامي وبالتالي الوقوف على أسباب الظاهرة الإجرامية موضع الدراسة

[1] دليو فضيل: استخدام البراديغمات في البحوث العلمية، مجلة الزهير للدراسات والبحوث الاتصالية والإعلامية، المجلد 3 العدد2، 2023 ص 18.

العلمية بمعنى أن علم الاجرام بدأ يأخذ الصفة العلمية كباقي العلوم انطلاقا من المبادئ التي جاءت بها هذه المدرسة حيث نادت هذه المدرسة بضرورة الاهتمام بشخصية المجرم وفحصه خارجيا وداخليا وذلك من خلال الوقوف على التغيرات التي تطرأ أو توجد على جسمه من اختلاف في الاعضاء وملامح الوجه وكل تغير يمس جسم المجرم وكذا الاهتمام بالجانب النفسي وذلك بالتعرف على التصرفات والسلوكات الخارجية التي يقوم بها حيث أن الإجرام حسب هذه المدرسة هو ظاهرة طبيعية يمكن تشبيهها بالمرض الذي يصيب الكائن الحي وله من التأثيرات المختلفة على حياته ويعتبر المجرم انسانا أصيب بالمرض نتيجة لعدة عوامل تؤثر عليه وبالتالي من الطبيعي والبديهي أن يكون المجتمع هو المسؤول على إزالة المرض من جهة والعمل على معالجة المريض من جهة أخرى وحتى يكون هذا العلاج فعال لابد من الاهتمام بالمريض باعتباره الناشر لهذا المرض وعلى المجتمع كامل المسؤولية في القيام بذلك وبالتالي كان الهدف من العقوبة حسب هذه المدرسة ليس الردع وتحقيق العدالة وانما هو إجراء احترازي يجب على المجتمع اتخاذه من أجل الحفاظ على تواجده واستمراره من جهة ومن جهة أخرى العمل على علاج المجرم وإصلاحه وإعادة تأهيله حتى يستطيع هذا المجرم التكيف من جديد مع عادات وتقاليد المجتمع وكذا القوانين السائدة التي تنظم سير الأفراد، أما إذا لم يكن هنالك أمل في علاج هذا المجرم كان لابد من استئصاله إما بالنفي أو القتل حتى لا يشكل خطرا على المجتمع، كما أن الاجراء الاحترازي أو العقوبة يجب أن تكون متماشية مع طبيعة السلوك الإجرامي ومدى خطورته وكل تلك الخطوات التي انتهجتها المدرسة الوضعية كانت باستخدام المنهج العلمي وذلك من خلال طريقة دراسة الجريمة وأسبابها والتي تبدأ بوضع فرضيات والوصول إلى الإجابة عليها وبالتالي استخلاص النتائج وصياغة النظرية.

كما أن الدليل على أن هذه الدراسة اعتمدت على المحور العلمي كونها ركزت على الجانب الأنثروبولوجي الذي تقوم عليه دراسة ظاهرة الجريمة باعتبارها ظاهرة إنسانية بالدرجة الأولى وهذا ما أشار إليه العالم فيري بأن تلك الدراسات الأنثروبولوجية ساعدت في الكشف على أن المجرم يختلف عن بقية الأسوياء من الناحية الجسمانية والوراثية والنفسية وهذا النموذج العلمي قد ساد في فترة زمنية معينة و أخذ صدى كبيرا في الأوساط العلمية بداية من أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وباعتبار أن الجريمة ظاهرة اجتماعية تتطور بتطور المجتمع ولا يمكن فصلها عنه فإن ذلك يؤدي بنا إلى تبيان جانب من الجوانب العديدة التي تؤثر في تشكيل أنواع مختلفة من الجرائم تتماشى والتغير الذي يحدث في المجتمعات خصوصا الجرائم التي أنتجها التقدم التكنولوجي الذي مثل الكثير من الجوانب..... للفرد والمجتمع ومن ثم كان لابد على المجتمعات البحث من خلال علمائه على دراسة الظاهرة الاجرامية بأساليب تمكن الوقوف على أسبابها وبالتالي إيجاد استراتيجية فعالة لمكافحة الجريمة والحد من انتشارها فظهرت بذلك العديد من البراديغمات (النماذج) الجديدة

هدفها وضع تفسير علمي للسلوك الاجرامي تجلى في ظهور العديد من المدارس خلافا للمدرسة الوضعية حيث جاءت هذه المدارس بالعديد من النظريات المختلفة التي تتماشى و طبيعية الجريمة فكانت تلك النظريات والتغييرات التي جاءت بها بمثابة براديغم يراه أصحابه اتجاها تفسيريا لأسباب الجريمة لكن التغير الاجتماعي المتسارع نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل والذي صاحبه ظهور العديد من أنواع الجرائم التي تعتمد على التقنية الحديثة فمن بينها الجرائم الإلكترونية كان لابد من إيجاد نموذج آخر أو تبني براديغم جديد يتضمن تفسيرات للسلوك الاجرامي غير التقليدي والذي له تأثير تدميري على حياة الفرد والمجتمع بل ويؤثر على استمرار الدول لأنه يمس أهم مؤسسات الدول كالمؤسسات الاقتصادية و الأمنية فهو قد يسبب في نشوء حروب بين الدول أو يجعلها تعيش ظروفا اقتصادية متدهورة مما ينتج عنه الكثير من الظواهر الإجرامية وانتشار الأمراض وغيرها من المظاهر السلبية وبالتالي فإن هذا التطور في الأساليب الاجرامية التي يعتمد عليها المجرم في تنفيذ سلوكه الاجرامي كان لزاما على جعل الباحثين والعلماء في هذا الميدان العمل على إيجاد براديغم متطور وجديد قادر على مواكبة هذا النوع من الاجرام وبالتالي وضع استراتيجية محكمة مبنية على دراسة علمية للجريمة والإحاطة بكل جوانبها من جهة والاهتمام بالمجرم وكل ما له صلة بهذا المجرم من الوسط الاجتماعي إلى جماعة **الرفاق** إلى التنشئة الاجتماعية وصولا إلى دراسة الجانب السيكولوجي لهذا المجرم وكذا الظروف الاجتماعية والاقتصادية له ومن خلال هذه الدراسة يمكن وضع براديغم يتماشى وهذا التطور في الجانب الإجرامي.

5-6-أهمية براديغم علم إجرام الفعل:

يهتم علم إجرام الفعل بدراسة أهم العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي وكل عمليات الفعل وهذا من أجل تحديد أهم الاستراتيجيات الواجب اتخاذها من وسائل القمع والمنع والتأهيل وغيرها من الوسائل من أجل وضع حد لانتشار ظاهرة الانحراف والجريمة، ومع التقدم التكنولوجي الذي مس معظم الجوانب الحياتية للفرد والمجتمع فإن ذلك أثر مباشرة على تطور هذه المجتمعات وتطور جميع العلوم معها، ونجد أن علم إجرام الفعل هو الآخر استفاد من هذا التغير الهائل في تركيبة المجتمعات عبر مختلف أنحاء العالم، ولعل أهم ما ميز هذا العلم أنه يبحث من خلال علمائه وكل الباحثين في مجاله حول القضاء على الظاهرة الإجرامية بكل السبل الواجب اتباعها في تحقيق ذلك الهدف وأهم ما ميز هذا العلم أنه يدرس كيفية إعادة إدماج المجرمين والمنحرفين في المجتمع وجعلهم أفرادا صالحين، وبالتالي يساهمون في بنائه والمحافظة على كيانه، هذا من جهة كما يهدف هذا العلم إلى حماية حقوق الأفراد والمجتمع وذلك من خلال توفير الحماية الكافية لهم ومنع المجرمين من القيام بسلوكات إجرامية من ناحية أخرى، كما يتم الاهتمام بضحايا الجريمة والذين تم فعلا تنفيذ السلوك الاجرامي في حقهم وأحدث ضررا سواء ماديا أو نفسيا في أوساطهم وعلى سبيل المثال القيام بتقديم مساعدات

اجتماعية أي دعم اجتماعي للضحايا، وكذلك تقييم خطر هذا السلوك الإجرامي في المستقبل وخطورته الأكبر عندما يتم إعادة ارتكابه من جديد كما يعمل على تقديم نصائح وتوصيات للجهات القضائية خصوصا للقاضي من أجل أن يعمل على **التنفيذ** الصحيح للعقوبة.

كما أن هذا البراديغم يستخدمه الباحثون كونه يشمل على العديد من المفاهيم أهمها الاهتمام بدراسة أسلوب حياة المجرم والتي من خلالها يمكن للباحث من التعرف على مدى تكيفه مع وسطه الاجتماعي ومستواه المعيشي وكذا جماعة الرفاق التي يقضي معهم معظم أوقاته كما يسعى إلى الكشف على أهم ميولاته وطموحاته المستقبلية وغيرها من المتغيرات الاجتماعية التي يمكن أن تؤثر على حياة هذا المجرم، وكل تلك المعلومات تساعد الباحث في الكشف على عامل مهم وهو مدى إمكانية العودة إلى الإجرام لهذا المجرم، كما أن مراحل تطور النشاط المنحرف والذي عادة يبدأ بسلوكات غير خطيرة كالسرقات التافهة والمخالفات البسيطة كالسياقة في أماكن ممنوعة أو إحداث ضجيج أو أصوات صاخبة ليلا وفي أماكن عامة أين تتواجد المستشفيات والمرافق الصحية بصفة عامة، والسهر إلى أوقات متأخرة في مقاهي الانترنت cyber café ، لتتطور هذه الأنشطة بعد ذلك لتصل إلى تخريب المحلات والمتاجر الكبرى والتعدي على الأشخاص لتتنوع الجرائم وتزداد خطورتها لتصل إلى الإخلال بالنظام العام خصوصا من طرف المراهقين والذين يندفعون نحو أشكال جديدة ومتطورة من الجرائم التي تعتمد على التقنية الحديثة التي أفرزها التقدم الكبير في ميدان التكنولوجيا والتي تتميز كونها أقل عنفا وتخلق أكثر الآثار التدميرية على أوسع النطاق فقد تمتد لتشمل العديد من المناطق عبر العالم.

هذا النوع من الجرائم يتميز مرتكبوها بمجموعة من المميزات كالذكاء والمعرفة الواسعة بالتقنية إلى جانب قدرتهم على التكيف الاجتماعي وغيرها من المميزات التي ينفرد بها مثل هؤلاء المجرمون هذا النوع من الجرائم أطلق عليه العديد من التسميات منها الجرائم الإلكترونية وبالتالي تنوع الجرائم وتميز مجرموها بخصائص جديدة لم تكن موجودة في المجرمين التقليديين، ساهم في دفع الباحث في العمل على تطوير البراديغم المناسب لدراسة السلوك الإجرامي من جهة وطبيعة الجرائم ومدى انتشارها من جهة أخرى، والوقوف على أهم الدوافع والأسباب المؤدية إلى حدوث هذا النوع المستحدث من الجرائم وبالتالي العمل على وضع حلول ناجعة للحد من انتشار هذا النوع الخطير من الجرائم وبالتالي يتجلى أن الاعتماد على البراديغم المتجدد في علم الاجرام له أهمية كبيرة في مساعدة المهتمين من الباحثين والعلماء في الوصول إلى وصف دقيق للظاهرة الاجرامية والكشف على أهم العوامل المؤدية إلى حدوثها وبالتالي اقتراح حلول على الجهات المعنية خصوصا القضائية والأمنية وكذا المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي لها تأثير في المجتمع.

6- علم الإجرام ذو الصبغة السوسيولوجية:

لقد كان يطرح دائما ومنذ القدم سؤال جوهري يتمثل في التالي: ما هي الجريمة؟ ولماذا يقوم الفرد بالسلوك الإجرامي؟ وقد حاول الكثيرون من المهتمين بهذا الموضوع وضع تفسير لذلك، وكانت الدراسة الفلسفية المجردة قد حاولت تفسير ظاهرة الجريمة لكن عجزت عن إيجاد حلول للظاهرة الإجرامية لأن هذه الدراسة كانت عبارة عن نظريات افتراضية لا تقوم على أي أسس علمية، ومع تطور المجتمعات تطور معها طريقة البحث في أسباب السلوك الإجرامي، فظهر بذلك علم الإجرام الحديث الذي قام انطلاقا من قواعد علمية ثابتة، معتمدا على الدراسة والتجربة والملاحظة واستخلاص النتائج، هذا التحول نتج عنه علم الإجرام.[1]

6-1 تعريف علم الإجرام الفعل:

باعتبار أن الجريمة والمجرم هما موضوع علم الإجرام الذي يقوم عليه، وبما أن الجريمة والمجرم لهما تعريفات مختلفة، وبذلك فإن علم الإجرام اختلفت تعاريفه عند العلماء، فهناك فريق من العلماء يتوسع في تعريفه، وبالمقابل هناك فريق آخر يضيف فيه، ومن جانب آخر فإن هناك اختلافات في حصر اهتمامات هذا العلم، ويمكن ذكر بعض التعاريف كما يلي:

- هو ذلك الفرع من العلوم الجنائية الذي يبحث في الجريمة باعتبارها ظاهرة في حياة الفرد، وفي حياة المجتمع، لتحديد العوامل التي أدت إلى ارتكابها وتفسيرها.

-وهو أيضا ذلك العلم الذي يدرس الظاهرة الاجتماعية للوقوف على أسبابها، بغية الوصول إلى أنجح الحلول، أو الأساليب للقضاء على هذه الأسباب أو الحد من تأثيرها بقدر الإمكان.[2]

- ويعرفه أنريكو فيري بأنه مجموع العلوم الجنائية كافة، وهو يضم بصفة خاصة قانون العقوبات

-وهو أيضا العلم الذي يدرس أسباب الجريمة كظاهرة فردية واجتماعية ليحدد القوانين المنطقية التي تحكمها وتفسرها في مظاهرها المتنوعة.

-وهو العلم الذي يتناول بالدراسة الأسباب الداخلية والخارجية التي دفعت الشخص إلى ارتكاب الجريمة وكيفية مواجهتها ومعالجة تلك الأسباب للحد من انتشار الجريمة.[3]

---

[1]- صخري محمد: بحث شامل حول ماهية علم الإجرام، https://www.Polities.dz.com 2019/11/15 تم استرداده بتاريخ 2023/08/30.

[2] – سميرة أقرورو: الوجيز في أسس علم الإجرام وأهم مدارسه، ط1، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2015، ص11.

[3] – أبو أروى الودادي: ماهية علم الإجرام وتاريخه وعلاقته بالعلوم الأخرى، https://www.startimes.com. 23/01/2010 تم استرداده بتاريخ 2023/08/30.

كما يعرف أيضا على أنه " العلم الذي يدرس الظاهرة الإجرامية سواء في حياة الفرد أو المجتمع بغية بيان العوامل الدافعة للانحراف، وذلك عن طريق الوصف والتفسير لهذه الظاهرة الإجرامية".

وعرفه الدكتور القهوجي بأنه "الدراسة العلمية للجريمة كسلوك فردي وكظاهرة اجتماعية، دراسة تستهدف الانتقال من الوصف والتحليل إلى بسيط العوامل الدافعة إلى ارتكاب الفعل المكون للجريمة".[1]

6-2 مفهوم رد الفعل الاجتماعي:

لقد شكل رد الفعل الاجتماعي إزاء الجريمة والانحراف من جهة، أو العقاب والجزاء من جهة أخرى أهمية كبيرة لدى كثير من المهتمين في تخصصات مختلفة تجاوزت الطابع القانوني، لتكون محل إثراء من قبل الدارسين في مجالات عدة كالاجتماع والنفس والتربية، وهو ما جعل رد الفعل الاجتماعي يلقى اهتمام كبير لدى الباحثين الذين أسهموا من خلال أبحاثهم ودراساتهم إلى الكشف عن نظرة المجتمع للجريمة كفعل أو ظاهرة اجتماعية من جهة أولى، أو للمجرم من جهة ثانية.[2]

ورد الفعل الاجتماعي هو الموقف الذي يأخذه المجتمع إزاء شخص، أو موقف، أو سلوك أو مشكلة ما ويمكن أن يأخذ الطابع الرسمي والمتمثل في جهاز الشرطة، الجهاز القضائي، والجهات الأمنية على اختلافها، وغيرها من الأجهزة، وكما يأخذ الطابع غير الرسمي كالمجتمع، الجمعيات على اختلاف تشكيلاتها، وغيرها من الجهات غير الرسمية.

6-3 مفهوم رد الفعل الاجتماعي غير الرسمي:

يستخدم المجتمع ردود أفعال غير رسمية تجاه أي سلوك، وهذه الردود تتمثل في ضوابط غير مدونة كالقوانين، بل هي متوازنة عن طريق التنشئة ينقلها الآباء إلى الأبناء ولا تتغير إلا على نحو بطيء فهي ظاهرة اجتماعية لم يصنعها فرد ولم تخترعها جماعة، بل هي لازمة لمعيشة وحياة الناس يجدونها عند ولادتهم، ولا توجد سلطة تصنعها وتنفذها، بل هي تعبير عن سلطة المجتمع نفسه.[3]

إن رد الفعل الاجتماعي يعد أحد أنواع العقوبات التي يصدرها المجتمع اتجاه من يأتي بالأفعال المخالفة لقواعده، وهو لا يقل أهمية عن العقوبات التي يفرضها القانون، ويعرف رد الفعل الاجتماعي غير الرسمي بأنه عملية اجتماعية تصنع المجرم وتحتوي على عدة عناصر منها الألقاب، العلامات، التعريفات، حيث

---

[1] – منصور رحماني: مرجع سابق، ص 20.

[2] – مصطفى شريك، كريمة عجرود: رد الفعل الاجتماعي إزاء المفرج عنهم من السجناء، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 6، العدد2، سنة 2021، ص844.

[3] – حسين قادر، حيدر عبد الهادي: رد الفعل المجتمعي، https://Sahle.io/iq/Lecture تم استرداده بتاريخ 2023/09/01.

تقوم الجماعة بإلصاقها بالفرد المخالف لقواعد السلوك بما يخدم أغراض الجماعة، وتحقيق بعض أهدافها وينتج عن ذلك إحساس الفرد الذي وصمه بكراهية المجتمع واغترابه عن الحياة الطبيعية يدفعه إلى النظر إلى الأفراد المنحرفين باعتبارهم الملجأ أو الملاذ الآمن له، نتيجة لهذا العقاب الاجتماعي الصارم، حيث يؤدي رد الفعل الاجتماعي غير الرسمي الأفراد إلى تعقيد إجرامهم وتكثيفه، أي تصعيده بينهم وبين المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية التي تمتلك قوة إصدار التعريفات وتطبيق العمليات الاجتماعية المترتبة عنها، وينتج عن ذلك اكتساب الأفراد الموصومين لهوية اجتماعية جديدة فيبادرون إلى تشكيل سلوكهم طبقا للدور الاجتماعي الجديد.[1]

ولما كانت لظاهرة الانحراف، والسلوك الإجرامي أثر بالغ في الوسط الاجتماعي، وتأثير مباشر على أفراد هذا الوسط، فإن المجتمعات بمختلف معتقداتها، وباختلاف الأعراف والثقافات السائدة فيها حاولت وضع ضوابط وأشكال من المعايير للحيلولة دون إتيان مثل تلك السلوكات المنحرفة، حيث تؤكد الدراسات والأبحاث في مختلف العلوم الإنسانية أن رد الفعل الاجتماعي غير الرسمي يرتبط بثقافة المجتمع ويتفاعل مع مجموعة من المتغيرات السوسيوثقافية، كالمعتقدات، والقيم، ونظم الضبط الاجتماعي والتقييم الاجتماعي، والثقافة العامة، والثقافات الفرعية، كما يرتبط بالأسرة وغيرها، مما أدى بالرد الفعل الاجتماعي إزاء السلوك المنحرف، وكذا الإجرامي يتسم بالنسبية والتاريخية والتغير على طول مسيرة تطور المجتمعات، وقد كشفت هذه الدراسات على وجود اختلاف واضح لدى كثير من المجتمعات حول رد الفعل الاجتماعي بالنظر إلى نوعية السلوك المرتكب، ومدى تأثيره على الفرد والمجتمع.[2]

فرد الفعل الاجتماعي غير الرسمي يعد أحد أنواع العقوبات التي يصدرها المجتمع اتجاه من يقوم بالأفعال المخالفة لقواعده، وهو لا يقل أهمية عن العقوبات التي يفرضها القانون، وفي بعض الأحيان يصدر معها ويلازمها ويستمر حتى بعد تنفيذ العقوبة القانونية، وقد يستمر حتى بعد وفاة من قام بالجريمة، وينتقل إلى عائلته ويستمر معهم لأجيال.[3]

---

[1] – عامر العورتاني: الوصم الاجتماعي، حرية مع وقف التنفيذ، https://alrai.com,09/09/2020 تم استرداده في 2023/09/02.

[2] – كريمة عجرود: الانحراف، فردانية السلوك واجتماعية رد الفعل، مجلة ابن خلدون، مجلد6، عدد1، تاريخ النشر 2013/09/10، ص425.

[3] – وعد إبراهيم خليل الأمير: دراسة لرد الفعل الإجرامي حسب نظرية الوصم، مجلة الرافدين، العدد 56، 2009، ص 14.

6-4-أهم وسائل رد الفعل الاجتماعي غير الرسمي:

6-4-1 الأخلاق: الخلق والطبع والمروءة والدين، أو الأحكام القيمية عن السلوك الحسن والسلوك القبيح، وعن الخير والشر، والسلوك الخلقي هو ما اصطلح عليه المجتمع، ونعني بالأخلاق مجموعة القواعد والمبادئ التي تبين للأفراد كيفية التصرف في الحالات والمواقف التي يجدون أنفسهم فيها من دون أن يخالفوا في ذلك ضمائرهم أو الأعراف السائدة في مجتمعهم، والأخلاق عند علماء الاجتماع ظاهرة اجتماعية تعبر عن ما استخلصته الجماعة من عبر وتجارب وحكم على امتداد تاريخها، حيث أن القيم الأخلاقية توضع أحيانا بمستوى القوانين من حيث الزاميتها، فتكون بذلك رد فعل اجتماعي غير رسمي تجاه أي سلوك يحدث في الجماعة والمجتمع.[1]

6-4-2 الدين: يعتبر الدين أحد أهم اللوازم الأساسية في حياة الإنسان والمجتمعات بصفة عامة، حيث أن كل المجتمعات الإنسانية ارتكز بناؤها الاجتماعي على الدين، ولم يشهد التاريخ وجود مجتمع بلا دين، وبالتالي فالدين يعتبر وسيلة قوية ينطلق منها الفرد والمجتمع في رد فعله تجاه أي تغير داخل المجتمع، وأي سلوكيات تحدث داخل هذا المجتمع، فهو يرسم بذلك سبل معاملات أفراد المجتمع من خلال الطابع الإلزامي الشديد، سواء من ي الاحترام أو الممارسة، كما أنه من خلال القيم والعقائد التي تترسخ في كل فرد داخل المجتمع تصبح بمثابة رقابة داخلية وقوة ذاتية ضابطة للسلوك.[2]

6-4-3 الأسرة: تعتبر الأسرة أول المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية التي لها الرقابة وضبط السلوك، وإبداء رد الفعل الاجتماعي غير الرسمي تجاه أي سلوك يصدر من أفراد الأسرة، فإذا ما كان هذا السلوك يتماشى مع معتقدات وعادات وقيم هذه الأسرة كان رد الفعل الاجتماعي إيجابي، حيث يثمن من خلاله هذا السلوك ويشجع كل فرد يأتي به، والعكس إذا ما كان هذا السلوك منافيا للأخلاق السائدة في الأسرة، وكذا القيم والعادات، كان رد الفعل الاجتماعي في هذه الحالة سلبي بالنسبة للذي قام بهذا السلوك، حيث يعتبرون هذا الفرد غير سوي، ويجب تغيير هذا السلوك والاعتذار عنه، وبالتالي فللأسرة دورا مهما جدا في جعل رد الفعل الاجتماعي نموذج يساعد الفرد في التكيف مع نظام الأسرة بصفة خاصة، والمجتمع

---

[1] – أفنان أبو مفرح: أهمية الأخلاق في بناء المجتمع، 26 أوت 2021، https://mawdooz.com تم استرداده بتاريخ 2023/09/04.

[2] – علي الدباغ: أثر الدين في الحياة، مارس 2021، .https://www.mominoun.com تم استرداده 2021/09/04.

بصفة عامة، حيث تجعله على قدر من التماثل والانسجام مع كل السلوكيات الصادرة من أفراد هذا المجتمع.[1]

6-4-4 الرأي العام: يعرف الرأي العام بأن وجهات النظر والشعور السائد بين جمهور معين إزاء موقف أو مشكلة من المشكلات، ويعتبر الرأي العام أد أهم وسائل رد الفعل الاجتماعي غير الرسمي، فهو تعبير من طرف مجموعة من الناس عن اتجاهاتهم وآرائهم إزاء مشكلة أو سلوك معين تعبيرا صريحا بكل حرية، مما يدفعهم بالشعور بوجودهم ومكانتهم داخل هذا المجتمع، والذي يتولد عنه رد فعل اجتماعي غير رسمي من أجل تغيير بعض الظواهر أو حل بعض المشكلات.[2]

7-رد الفعل الاجتماعي الرسمي:

أول ما يمكن أن نشير إليه هو أن الدولة هي التي توجد وتنظم عمل مؤسسات الضبط الرسمية بدءا من أجهزة الشرطة، والجيش، مرورا بالأجهزة القضائية على اختلاف تخصصاتها، وكل الأجهزة الأمنية الأخرى، وكذا مختلف المجالس النيابية التي تمثل الدولة، وبالتالي فإن كل هذه الأجهزة الرسمية المكونة للدولة، لها رد فعل اجتماعي رسمي تجاه كل التغيرات التي تحدث داخل الدولة والمجتمع بصفة خاصة، خصوصا ما يصدر من سلوكات انحرافية أو إجرامية تخالف قوانين الدولة، فالدولة تنطلق من مفهوم الثقافة العامة وليس مفهوم الثقافات الفرعية للمكونات القومية والدينية والثقافية المتعايشة في المجتمع، وبالتالي فإن الدولة تؤسس منظماتها على قاعدة المواطنة والولاء للمجتمع ككل، وفي ضوء ما تقدم يمكن القول المجتمع في حاجة إلى قوة تستخدم كرد فعل اجتماعي رسمي ينطلق من القانون لضبط سلطة الأفراد وحماية المجتمع والحفاظ على وحدته، حيث يتجسد رد الفعل في التصدي إلى كل السلوكات الانحرافية والإجرامية التي تخالف قوانين الدولة من جهة، وكذا كل ما يخالف المبادئ والقيم الأساسية التي يبني عليها المجتمع، ويتجسد ذلك من خلال تسليط العقوبة على مرتكب السلوك الإجرامي بواسطة مؤسسات العدالة، والمؤسسات العقابية.

أهم وسائل رد الفعل الاجتماعي الرسمي:

7-1- الأجهزة الأمنية: وهي أجهزة ذات وظائف تتراوح بين الوقاية والعلاج وبين الرقابة والضبط والمصادرة، وتتميز هذه الأجهزة بوظائف تخصصية مع صفة التعقيد التي تميز المجتمع الحديث، كما أصبحت تستخدم

[1] – جويدة عسلات: الأسرة ودورهما التربوي في بناء شخصية الأبناء، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، مجلد5، عدد 1، 2015 ص 16.

[2] – شداد عبد الرحمان: الرأي العام، مجلة تاريخ العلوم، العدد6، 2015، ص: 300.

التقنيات الحديثة التي مكنتها من إخضاع مناطق وبؤر إجرامية للرقابة، ومكنت من فحص الوثائق والأدلة ومتابعة المجرمين وتسهيل إلقاء القبض عليهم، فضلا عن متابعة الجرائم الالكترونية، كما أصحبت هذه الأجهزة تقوم بدور اجتماعي وحضاري مهم، وبالتالي فإن هذا الجهاز الرسمي يكون له رد فعل اجتماعي رسمي تجاه السلوكات المخالفة للأمن العام من جهة، ومن جهة أخرى تلك التي تخالف قوانين الجمهورية، وهذا من خلال تطبيق القانون بكل صرامة، وهذا من أجل ضبط السلوك العام والحفاظ على الاستقرار داخل المجتمع.[1]

7-2- أجهزة الرقابة الفنية والأدبية: بالرغم من وجود حرية التعبير بشتى أنواعه، إلا أنه توجد ضوابط مهمة لهذه الحرية، حتى لا تتحول إلى فوضى، وإلى تجاوز على حريات الآخرين وحقوقهم حيث تقوم هذه الأجهزة برد فعل اجتماعي رسمي تجاه كل ما يصدر من سلوكات قد تهدد سلامة المجتمع وقيمه وتراثه، خصوصا فيما يتعلق بالأدباء والفنانين، فهم ملزمون بتقديم كل ما يريدون نشره إلى جهة رقابية حتى تسمح بنشره أو تأمر بحجبه.[2]

7-3- الأجهزة القضائية: تعبر الأجهزة القضائية في أي دولة أحد أهم الركائز التي تقوم عليها تلك الدولة، ويعد أحد عناوين سيادتها وهيبتها لأنه يمثل الضامن المهم للعدالة وكفالة حقوق الإنسان ويتجسد رد الفعل الاجتماعي من خلال هذا الجهاز كونه يطبق القانون من خلال النطق بالحكم في حق أي فرد يقوم بسلوك يراه القانون مخالف لقواعده خصوصا ما يتعلق الأمر بالجرائم على اختلاف أنواعها.[3]

8- رد الفعل الاجتماعي حول الجرائم الالكترونية:

8-1 رد الفعل الاجتماعي غير الرسمي حول الجرائم الالكترونية:

تشكل الجرائم الالكترونية وباء ينهش ويفتك بأمن وسلامة المجتمع، ويلحق به العديد من المخاطر والأضرار لعل من أهمها هدم بناء الأسرة وتفككها من خلال ارتكاب نوع معين من الجرائم بحق أحد أفراد الأسرة، بالإضافة الإساءة إلى سمعة الأفراد وإظهارهم بصورة غير لائقة أمام المجتمع، ومن هنا جاء رد الفعل الاجتماعي غير الرسمي من طرف أفراد المجتمع إزاء هذا النوع الخطير من الجرائم وذلك من خلال عدة إجراءات وتصرفات صادرة من هؤلاء الأفراد، نذكر منها اتخاذ احتياطات كثيرة أثناء العامل مع الأجهزة

---

[1] – صابر بحري، منى خرموش: تنمية الموارد البشرية في جهاز الشرطة الجزائرية من خلال إستراتيجية التكوين كمدخل لتعزيز الخدمات العامة الأمنية، مجلة اللوم الإنسانية بجامعة أم البواقي، مجلد 7، العدد3، ديسمبر 2020، ص 1006.

[2] – حسيين قادر، حيدر عبد الهادي، مرجع سابق، ص 85.

[3] – ليث رافع خلف: فاعلية القضاء الإداري العراقي في حماية حقوق الإنسان، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد 44، العدد1، سنة 2017، ص69.

الالكترونية خصوصا، المواقع المختلفة، من بينها عدم التفاعل مع أي شخص مجهول الهوية على مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي، وعدم فتح مواقع أو روابط مشكوك بأمرها، والجنب قدر الإمكان من نشر المعلومات الشخصية واليوميات الخاصة على تلك المنصات المختلفة، كما بادر أفراد هذا المجتمع إلى نشر التوعية وعقد الندوات حول خطورة الجرائم الالكترونية وحول آلية التصرف في مثل هذه المواقف، كما تم الإشارة من هؤلاء الأفراد إلى حالة وقوع أحدهم ضحية للجريمة الالكترونية إلى الاحتفاظ بأدلة التهديد والابتزاز، بالإضافة إلى حجب أي وسيلة تواصل مع الجاني والضحية، وعدم مساومته أو التجاوب معه أو الرضوخ إلى طلباته وتهديداته.[1]

كما سعت المجتمعات أيضا إلى الحد من الجريمة المرتكبة غبر الانترنت، وذلك لما شكلته هذه الظاهرة من إشكالات قانونية واقتصادية واجتماعية معقدة، حيث تم استخدام عدة آليات من أجل التصدي لهذا النوع من الجرائم، نذكر على سبيل المثال استخدام كلمات المرور القوية، والتي لا يمكن للأشخاص معرفتها، كما تم نشر توعية عبر وسائل الإعلام المختلفة تحث أفراد المجتمع على عدم فتح المرفقات في رسائل البريد الالكتروني بطريقة عشوائية، وهذا حتى لا يصيب جهاز الكمبيوتر فيروسات، وغيرها من الجرائم الالكترونية، كما تم التنبيه إلى عدم تقديم المعلومات الشخصية إلى أي جهة ما لم تكن هناك تأكد من أمان الخط، والبريد الالكتروني.[2]

ومع ذلك يثبت رد الفعل الاجتماعي أنه فكرة شاملة للغاية، تشير إلى وجوب إبلاغ السلطة الإشرافية، وتعد مجموعات الضبط والمنضمات غير الحكومية والجهات التنظيمية ووسائل الإعلام أمثلة حية على المطالبة بمكافحة هذا النوع من الجرائم على نطاق واسع، وذلك من خلال نشر الاستياء العام والرغبة في الإصلاح، وتكثيف الرقابة الاجتماعية غير الرسمية على معظم الأماكن التي يتردد عليها خصوصا الشباب والمتمثلة في مقاهي الأنترنت، وكذا المطالبة بتوفير أجهزة رقابة متطورة.[3]

---

[1] – هلال نصار: انعكاسات الجرائم الالكترونية على المجتمع ورؤية قانونية، 2022/03/22، https://alresalah.ps/POST، تم استرداده بتاريخ 2023/09/5.

[2] – Guy Houchon: Notes pour une sociologie immediate de la reaction sociale organisee, revue a interdisciplinaire d'etudes juridiques,N1 volume4,1980,p35.

[3] – Maxime Peeves-Latour:Réaction sociale et criminalité en col blanc, Revue criminologie,N1,V,49,2016,P 133.

8-2 رد الفعل الاجتماعي الرسمي حول الجرائم الالكترونية:

باعتبار أن الجرائم الالكترونية لها جسامة أخطار كبيرة وحجم الخسائر الذي يضرب معظم القطاعات الحساسة، حيث تعدت هذه الخطورة لتضرب وتهدد الدول على اختلاف مكانتها في العالم، فالجريمة الالكترونية هي جريمة تقنية تنشأ في الخفاء وتوجه للنيل من الحق في المعلومات المنقولة عبر نظم وشبكات المعلومات وفي مقدمتها الأنترنت، وتظهر خطورتها في الاعتداءات التي تمس الحياة الخاصة للأفراد وتهدد الأمن والسيادة الوطنيين وتشيع فقدان الثقة بالتقنية وتهدد إبداع العقل البشري، وبالتالي حاول المشرع أو الأجهزة الأمنية والقضائية على اختلافها عبر العالم إصدار قوانين عامة وخاصة وهياكل وأجهزة للتصدي للجرائم الالكترونية، ففي الجزائر مثلا دفع بالمشرع الجزائري إلى تعديل قانون العقوبات بغرض تدارك الفراغ القانونين حيث تم استحداث جملة من النصوص والتي جرم من خلالها الأفعال المتصلة بالمعالجة الآلية للمعطيات، وحدد لكل فعل منها ما يقابله من الجزاء، كما تم تحديد الاختصاص المحلي لوكيل الجمهورية في الجرائم الالكترونية في المادة 37 من قانون الإجراءات الجزائية، وغيرها من الإجراءات القانونية التي من شأنها العمل على الحد من هذا النوع من الجرائم.[1]

وقد جاء رد الفعل الاجتماعي الرسمي الدولي من خلال عقد اتفاقية بودابيست عام 2001 بشأن الجرائم الالكترونية، والتي قدمت صورا لمكافحة الجرائم الالكترونية، ونصت المادة 22 منها على " أن لكل طرف اتخاذ الإجراءات التشريعية وغيرها التي يراها لازمة لكي يحدد اختصاصه بالنسبة لكل جريمة تقع وفقا لما هو وارد في المواد من 2 إلى 11 من الاتفاقية الحالية"

وعلى الرغم من ضرورة التعاون الدولي بشأن مواجهة تحديات الجرائم الالكترونية وتضافر الجهود من أجل تفعيله، إلا أن هناك العديد من العقبات التي تعترض سبيله.[2]

كما أن للأجهزة الأمنية دور فعال في مكافحة هذا النوع من الجرائم، حيث نجد مثلا جهاز الشرطة يلعب دور مهم في الحد من ارتكاب جرائم الانترنت على اختلاف أنواعها، حيث تخصص وحدات مختصة من أجهزة الشرطة بمكافحة جرائم الأنترنت بعد تلقي التعليم والتدريب الكافيين على استخدام شبكات المعلومات واستخدام الأجهزة الفنية الحديثة والمعرفة الكافية باللغات الأجنبية، ما يسمح لها القيام بإجراءات التفتيش والضبط والتحفظ

---

[1] – بوضياف اسماهان: الجريمة الالكترونية والإجراءات التشريعية لمواجهتها في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، سنة 218، ص 363.

[2] – عبد الله دغش العجمي: المشكلات العملية والقانونية للجرائمالالكترونية، دراسة مقارنة(رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، سنة 2014، ص 100.

على الأدلة التي تساعد على إثبات الجريمة، فهي تقدم لباقي الأجهزة دعما فنيا في مجال البحث وتحليل المعلومات، وتحضير الوثائق الرسمية من أجل تقديمها إلى العدالة.[1]

إذن فالسلوك الانحرافي لا يعبر كذلك عن جميع فئات المجتمع، فنجد بعض المجتمعات لا تعطي أي اهتمام أم أو اعتبار لكل ما يصدر من أفرادها، وهذا كون ذلك لا يتعارض مع اخلاقيات أو عادات وتقاليد تلك المجتمعات، وبالتالي يرون تلك السلوكيات عادية ولا تتطلب أي انتقاد أو إدانة، وبالمقابل تجد طبيعة السلوكيات التي صدرت من هؤلاء الأفراد قد تحدث في مجتمعات أخرى من قبل أفرادها والتي يراها المجتمع بأنها منحرفة كونها تتعارض وأخلاقيات وعادات تلك المجتمعات، فيعتبرون عامل الانتقاد وتوجيه اللوم وقد يصل بهم الأمر إلى تسليط عقوبة لهؤلاء الأفراد هو شيء يجب أن يحدث حتى يحافظ المجتمع على توازنه واستمراره، وكي لا يصاب بالتفكك، ومن هنا يتضح أن لا يمكن نعتبر سلوك معين بأنه منحرف في جميع المجتمعات وفي جميع الأزمة، هذا ما يؤكد بأن ثقافة كل مجتمع هي التي تؤثر وتحدد طبيعة الحكم على كل السلوكيات الصادرة من أفراده أيهما يمكن اعتباره سلوكا منحرفا خارج عن إطار الثقافة التي تحكمه وأيهما يتماشى وهذه الثقافة، حتى توضح ما تم ذكره كان لابد من ضرب بعض الأمثلة التي من شأنها توضيح كيف تعتبر سلوكا معين منحرف في مجتمع ما، وفي زمن ما، بينما نفس هذا السلوك لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره منحرف وكمثال على ذلك ما نعيشه ونلاحظه من خلال المجتمع الجزائري عموما والتبسي خصوصا وبالضبط السلوكيات الصادرة من طرف الطلاب في الجامعة وكذا التلاميذ في مختلف الأطوار الثلاث من اعتداءات مستمرة على الأساتذة، والتلفظ بكلام غير لائق داخل وخارج حجرة الدراسة وكذا التدخين بكل أنواع السجائر داخل المؤسسة وقد يصل بهم الأمر ممارسته ذلك أثناء تقديم الأستاذ للدرس وللأسف أصبحت مثل هذه السلوكيات لا تستدعي الكثير من الاهتمام سواء من طرف المسؤولين المباشرين على هذا القطاع أو على الأقل تدخل الشركاء الاجتماعيين من مجتمعات أولياء التلاميذ أو المؤسسات الدينية، وبالتالي أصبح هذا المجتمع وكأنه معتاد أو متعايش مع هذا النوع من السلوك، والذي كان في زمن ليس ببعيد يعتبر سلوكا لا أخلاقيا خصوصا عندما يتم الاعتداء على المربي أو المعلم، وحتى التلفظ بصوت عال أمامهم، أي أنه سلوكا منحرفا يتطلب من المجتمع عدم السكوت على مثل هذه التصرفات، بل يجب معاقبة كل من تسول له نفسه ممارسة مثل هذه السلوكيات، وقد يصل الأمر إلى فرض عقوبة ردعية لمثل هؤلاء الأفراد، وهذا لأن أفراد المجتمع في تلك الفترة يعتبر تلك الانحرافات من أهم وأخطر المشكلات التي قد تؤثر على استمرار وتطور المجتمعات، لأن ذلك يؤثر مباشرة

[1] –صالح أحمد البربري: بحث قانوني حول دور الشرطة في البحث والتفتيش والضبط المتعلق بجرائم الانترنت، 2023/05/24، https://www.mohamah.net تم استرداده بتاريخ 2023/09/08.

على الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من النواحي، وقبل ذلك فهو يساهم في انتشار التفكك الأسري.

أما إذا ما أردنا معرفة رد الفعل الاجتماعي بشقيه الرسمي وغير الرسمي، نجد بأن كلاهما يتطلب الوقوف عندهما خصوصا من الناحية السوسيولوجية وهذا كون أنهما يختلفان باختلاف تركيبة المجتمع وكذا مجموعة القوانين التي تحكمه.

فرد الفعل الاجتماعي غير الرسمي هو ذلك السلوك الذي يصدر من أفراد المجتمع بطريقة عفوية غير مرتبطة بالقوانين الرسمية التي تحكم هذا المجتمع ضد السلوك الذي يتعارض مع العادات والتقاليد التي تسود هذا المجتمع والذي يعتبرونه غير مقبول اجتماعيا وبالتالي يتطلب التدخل من طرف أفراد المجتمع انطلاقا من مجموعة اجتماعية تتمثل إما في أفراد لهم مكانة داخل المجتمع تحظى بالاحترام من جميع الأفراد وبالتالي تصبح لهم كلمة مسموعة وقرارات عندما تصدر منهم يكون لها تأثير على مختلف الاحداث التي تتخلل المجتمع، وقد يكون هؤلاء الأفراد ممن يحظون بالأخلاق العالية ويتميزون بجانب علمي يجعلهم يحتلون مكانة اجتماعية هامة داخا مجتمعهم كرجال الدين وأئمة المساجد وكذلك الذين يشغلون مناصب رفيعة في عملهم إضافة إلى تحليهم بالسلوكيات السوية ويشهد لهم ممن يعملون معهم بذلك، وقد يصل صداهم إلى خارج إطار العمل ليصل إلى الكثير من أفراد المجتمع، هؤلاء وامثالهم تصبح لهم سلطة توجيه العقوبة التي يرونها مناسبة ضد السلوك الصادر من بعض الافراد والمخالف لتلك المعايير والأعراف التي تحكم المجتمع، وغالبا ما نجد ان مثل هذه العقوبات تتمثل أولا في توضيح الآثار السلبية للسلوك الذي صدر من الفرد أو مجموعة الأفراد سواء في الحاضر أو ما قد يؤدي به في المستقبل إلى إحداث أضرار على جميع الأصعدة بدءا بالأسرة التي تعتبر أساس تكوين المجمع، فإذا ما أصابها خلل وبالتالي تفكك أسري فقد ينجر عنه انهيار للقيم والأخلاق وكل الأساسيات التي يبني عليها هذا المجتمع، وثانيا توجيه اللوم المباشر والذي يصاحبه جانب من التهديد إذا ما تم القيام بأفعال أخرى منافية التقاليد والأعراف التي يسير وفقها بقية أخرى منافية للتقاليد والأعراف التي يسير وفقها بقية أفراد المجتمع، مع جعل هؤلاء المنحرفين يلتزمون سواء شفويا أمام الجميع بأن لن يعود إلى مثل هذه التصرفات مرة أخرى أو اجبارهم بالالتزام كتابيا من خلال تعهدات ممضية من طرفهم يكون فحواها عدم الرجوع إلى ممارسة مثل هذه السلوكيات الضارة بمصالح المجتمع ككل، وقد يصل الامر إلى جعل هؤلاء الأفراد يلتزمون سواء كتابيا أو شفويا أمام الهيئات الرسمية كالشرطة والدرك وغيرها من الأجهزة الأمنية من عدم تكرار هذه السلوكيات التي تتعارض وثقافة المجتمع وغيرها من الوسائل الردعية غير الرسمية، وكمثال على ما تم ذكره ما نشاهده من خلال اجتماع كبار العائلات والذين يمثلونهم في جميع المناسبات من أجل

إيجاد حل لكل المشاكل خصوصا الكثيرة منها كجرائم القتل والاعتداء الجسدي والسرقات الكبيرة أحيانا فنجد أنه إذا ما اعتدى أحد أفراد عائلة معينة على فرد أو أفراد، أو مجموعة ضد مجموعة أخرى من عائلتين مختلفتين فإن ذلك يجعل من العائلة التي اعتدى أفرادها إلى اجتماع صلح مع العائلة الأخرى من أجل إيجاد مخرج يرضى العائلة المتضررة، وغالبا ما تكون النتائج إيجابية، ومن يتضح أن لرد الفعل الاجتماعي غير الرسمي تأثير كبير في جعل المجتمع في حالة تماسك وذلك من خلال جعله يتجنب الكثير من التصدعات التي قد تؤثر على استمرار وتطوره، وبالمقابل لا يمكن أن نهمل رد الفعل الاجتماعي الرسمي الذي يعتبر أهم وسيلة من شأنها الحفاظ على استمرارية الدول ككل وبمختلف مكوناتها الرسمية وغير الرسمية، وكل مؤسساتها الرسمية أو غير الرسمية فهو يعمل على الحفاظ على الثقافة العامة السائدة في الدولة من جهة ومن جهة أخرى مواكبة جميع التطورات والتغيرات التي قد تؤثر على تركيبة المجتمع وجعلها في مصلحة افراده فيبدون رد الفعل الاجتماعي الرسمي والمتمثل في كل أجهزة الدولة على اختلافها من أجهزة الأمن بمختلف مهامها الموكلة إليها إلى أجهزة العدالة على العدالة على اختلاف تخصصاتها، وكل المجالس المنتخبة بدءا بالمجلس الشعبي الوطني، وكل ما يمثل الدولة بصفة رسمية لا يمكن أن يسود النظام العام و لا يمكن في أي حال من الأحوال استمرار تواجد الدول وفرض هيبتها سواء في الداخل أو الخارج.

باعتبار أن الجرائم على اختلاف أنواعها وأهدافها وأشكالها وطرق تنفيذها، فإن للمجتمع دوما له رد فعل تجاه هذا السلوك الاجرامي باعتباره يهدد كيان هذا المجتمع ويعمل على عدم تطويره واستمراره، بل هو كالمرض الفتاك الذي ينهش جسم الانسان، ويعمل على فنائه، وبالتالي فالجريمة إذا ما حدثت في مجتمع معين نجد أفراده يبدون سلوكات مضادة تجاه كل من قام بها بل ويعيرونها من بين السلوكات الواجب التصدي لها بكل الطرق لما لها من تأثير تدميري ومباشر على الفرد والمجتمع، لا شك أن كل جريمة لها أنواع وأشكال وأهداف يسعى المجرم إلى تحقيقها، ومع التطور الهائل في مجال التكنولوجيا الذي صاحبه قفزة نوعية في مجال الاتصالات والمرتبط هو الآخر بتطور التقنية التي أصبحت سهلة التداول بين أفراد المجتمع، هذا التغيير المتزايد والتقدم والاعتماد شبه الكلي على مختلف الأجهزة الالكترونية التي هي نتاج التكنولوجيا الحديثة جلب معه تهديدات جديدة على حياة الفرد والمجتمع وهذا من خلال انتشار أنواع جديدة من الجرائم تتماشى وهذا التطور التكنولوجي والتي تعتمد فيه على التقنية المتطورة كأجهزة الحاسب، ومختلف الهواتف الذكية والتي تعتمد على شبكة الأنترنت، هذه الظاهرة الاجرامية أطلق عليها الجرائم الالكترونية التي أصبحت من أكثر الجرائم انتشارا وتهديدا على حياة الفرد بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة، فهي تهدد تواجد واستقرار دول العالم أجمع، لما لها من خصائص وأشكال تجعل من الصعب مجابهتها والتصدي لمرتكبيها من جهة ومن جهة

أخرى كونها ذات آثار تدميرية كبيرة فهي تهدد أي مؤسسة مهما كان نوعها، سواء مؤسسة خدماتية، أو اقتصادية فهي باختصار تهدد أي مهنة مهما كانت طبيعتها ويعتبر الضرر الرئيسي هو الخسارة في الجانب الاقتصادي، ومن أجل ذلك كان لزاما على المجتمع التصدي لهذا النوع من الجرائم الخطيرة بكل الطرق، سواء بصفة غير رسمية تتمثل في نشر الوعي بين أفراد المجتمع وذلك من خلال إبراز مدى خطورة هذه الجرائم انطلاقا من الأسرة التي تقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في هذا المجال، كما يمتد هذا الاهتمام ليشمل كل الفاعلين في المجتمع من دور العبادة كالمساجد، وكذا المؤسسات التعليمية التي تعتبر هي الأخرى أساسية كونها تتفاعل مع شريحة هامة من المجتمع والمتمثلة في فئة الشباب من جهة ومن جهة أخرى طبيعة عملها تساعدها على إيصال الرسالة بطرق سهلة ودقيقة مما يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة كإدراج حصص تعليمية تتضمن موارد معرفية حول الجرائم الالكترونية ومدى انتشارها وتأثيرها على كافة المجالات الحياتية، وبالأخص في مجال الغش في الامتحانات والمسابقات وكل ما له صلة بممارسة الأنشطة المختلفة سواء مواصلة الدراسة أو مواصلة مهنة معينة، وكيف أن ذلك يتسبب في حدوث العديد من التأثيرات السلبية التي تمس جميع النواحي خصوصا الجانب التعليمي حيث تجد الطبيب يزاول مهنته بطريقة غير فعالة لأنه لا يملك من القدرات العلمية التي تؤهله لممارسة هذا النشاط الحساس لسبب واحد أنه اعتمد في حصوله على الشهادة بطريق الغش معتمدا في ذلك على التقنية الحديثة المرتبطة بالانترنت والتي تدخل ضمن الجرائم الالكترونية ونفس الشيء تجد المهندس المعماري الذي اعتمد هو الآخر على نفس أسلوب الغش، وهذا السلوك الاجرامي الذي يصنف ضمن السلوك الاجرامي الالكتروني يجعل من هذا المهندس المتسبب في حدوث كوارث كبيرة في عدة مجالات تمس مباشرة حياة الفرد ويهدد تواجده واستمراره، ويمكن اسقاط ذلك على مختلف الوظائف والمهن خصوصا الحساسة.

وكل ذلك وغيرها من الموارد التعليمية التي تستطيع المؤسسات التعليمية تدريسها للمتعلمين يكون لها إيجابي من شأنه التقليل من حدوث هذا النوع من الجرائم حاضرا ومستقلا، كما أن للأئمة في المساجد دورا توعويا لا يقل أهمية عن سابقيه كونه يخاطب الضمير مستندا في ذلك على الجانب العقائدي سماحة الدين وتعاليمه التي تبنى أساسا على حسن المعاملة والسلوك السوي الذي له ثوابين أحدهما دنيوي، والآخر بعد وفاته ويستطيع إمام المسجد توضيح خطورة هذه الجرائم خصوصا ما يتعلق بالجانب الأخلاقي، أين يكثر نشر الصور الإباحية والتهديد والسب والشتم عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يبين أن هذا السلوك الاجرامي له عقوبة من الناحية الشرعية قبل أن تكون له عقوبة ينص عليها القانون الوضعي.


الفصل الخامس:
الإجراءات المنهجية وتحليل نتائج الدراسة

أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة

1-حدود الدراسة

1-1-الإطار المكاني للدراسة

1-2-الإطار الزماني للدراسة

2-منهج الدراسة:

3-أدوات جمع البيانات

3-1-دليل المقابلة

3-2-المحاضر الإحصائية

4-مجتمع الدراسة

5- عينة الدراسة

ثانيا:تحليل بيانات الجداول الإحصائية

تحليل بيانات الجدول رقم (1)

تحليل بيانات الجدول رقم(2)

تحليل بيانات الجدول رقم **(3)**

تحليل بيانات الجدول رقم **(4)**

تحليل بيانات الجدول رقم (5)

تحليل بيانات الجدول رقم (6)

تحليل بيانات الجدول رقم (7)

تحليل بيانات الجدول (8)

تحليل بيانات الجدول (9)

تحليل بيانات الجدول رقم (10)

11- تحليل عام للجداول الإحصائية المستخلصة من الإحصائيات التي تم جمعها .

12-النتائج المستخلصة من القراءة العامة للجداول الإحصائية.

ثالثا: تحليل بيانات المقابلة

1- تحليل المقابلة رقم01

2- تحليل المقابلة رقم02

3--تحليل بيانات المقابلة رقم03

4--تحليل بيانات المقابلة رقم 04
5- تحليل المقابلة رقم05
6- تحليل المقابلة رقم 06
7- تحليل المقابلة رقم07
8- تحليل المقابلة رقم08
9- تحليل المقابلة رقم09
10- تحليل بيانات المقابلة رقم 10
11- تحليل محاور المقابلة
12-نتائج الدراسة
12-1-النتائج الجزئية للدراسة
12-2-النتائج العامة

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وتحليل نتائج الدراسة

أولا:الإجراءات المنهجية للدراسة

1-حدود الدراسة:بعد أن قام الباحث بالدراسة الإستطلاعية والتي من خلالها إستطاع الباحث الوقوف على أهم الخطوات الواجب إتباعها ومن بينها إمكانية تحديد الإطارين المكاني والزماني للدراسة

1-1-الإطار المكاني للدراسة:

بعد أن نزل الباحث إلى الميدان ،ومن خلال ما قام به من البحث على المجتمع الذي يمكن أن يجري فيه الدراسة ،وكذا إمكانية الوصول إلى أفراد العينة ،ومعرفة المنهج الأنسب للدراسة ،فقد تمكن الباحث من تحديد المجال المكاني للدراسة والمتمثل في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة

1-2-الإطار الزماني للدراسة :

من خلال ما قام به الباحث من دراسة إستطلاعية شملت العديد من الأمور المنهجية ،إستطاع الباحث أن يحدد المدة التي يمكن أن تكون كافية للإنتهاء من إنجاز البحث ،وبإعتبار أن الدراسة قد إنطلقت سنة 2021 فإن الباحث يتوقع أن ينتهي من إنجازها في سنة 2024 أي خلال مدة أربعة سنوات ،وهي المدة التي يراها الباحث كافية للإنتهاء من الإطروحة وهذا للأسباب التالية:

- كون الدراسة لا تتطلب السفر إلى أماكن بعيدة
- مجتمع الدراسة محدد وواضح الملامح

2-منهج الدراسة:

بعد أن قام الباحث بالإطلاع على مختلف المواضيع التي تناولت بالدراسة الجريمة الإلكترونية والمجرم الإلكتروني من مختلق النواحي خصوصا التي تطرقت إلى الشق الإجتماعي للمجرم الإلكتروني ،وهي في الحقيقة دراسات معظمها كان نظريا ،ولم يكن هناك دراسات ميدانية معمقة حول الخصائص الإجتماعية، والثقافية، والإجرائية، وغيرها من الخصائص التي يمكن أن يتميز بها المجرم الإلكتروني،ومن خلال ذلك فقد إستطاع الباحث أن يحدد المنهج التي يمكن أن يعتمد عليها في دراسته،ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة فقد إعتمد الباحث على منهجين الأول هو منهج تحليل المضمون، وهو أسلوب بحثي يستخدم في البحث العلمي بهدف تقديم وصف موضوعي للظاهرة المدروسة ،وتتمثل الخطوة الأساسية في دراسات تحليل المضمون في جمع المعلومات من مصادرها البحثية،وباعتبار أن الباحث يريد جمع بيانات وتحليلها من خلال الإحصائيات التي تم جمعها و الخاصة بمجموعة من المجرمين الإلكترونيين المدانين بالسلوك الإجرامي، فإن المنهج الأنسب هو منهج تحليل المضمون في مثل هذا النوع من الدراسة ،حيث يساعد في الكشف على أهم الخصائص التي

يتميز بها هؤلاءالمجرمين وإيجاد العلاقة بينها وبين مختلف السلوكات لكل مجرم،كما أنه يجعل الباحث موضوعيا إلى حد كبير هذا من جهة،ومن جهة أخرى كون الجرائم الإلكترونية متعددة وبأنواع مختلفة مما تعيق الباحث في الوصول إلى كل المجرمين الإلكترونيين الذين قاموا بهذه الجرائم ،وبالتالي الإعتماد على تحليل لبعض من الإحصائيات الخاصة بأنواع الجرائم الإلكترونية لهؤلاء المجرمين تساعد الباحث في دراسة أكبر عدد ممكن من أنواع الجرائم والمجرمين،ومن ثم يمكن للباحث أن يكشف عن أهم ما يميز المجرم الإلكتروني من خصائص والتي تجعله مختلف عن المجرم التقليدي.

أما المنهج الثاني فهو منهج دراسة حالة والذي يركز على دراسة حالة فريدة من نوعها سواء كانت فردا، او جماعة ،او مؤسسة، او أي موقف معين،بحيث تكون هذه الدراسة بشكل معمق يكون فيها التركيز على عناصر مهمة جدا مما يساعد الباحث في كشف العلاقات بين هذه العناصر بصفة دقيقة ،فإذا كانت عينة البحث عبارة عن مجموعة أفراد فإن الدراسة سوف تكون معمقة حول أهم الخصائص والصفات التي تتميز بها هذه المجموعة محاولين في ذلك الكشف على العلاقة بينها وبين طبيعة السلوكات المختلفة لهؤلاء الافراد ،وباعتبار أن عينة الدراسة التي تناولها الباحث في هذا الموضوع هي مجموعة من المجرمين الإلكترونيين الذين قامو بالفعل الإجرامي الإلكتروني والذين تمت إدانتهم بالعقوبة المناسبة ،وكون الباحث يريد من خلال هذه الدراسة الكشف على أهم الخصائص التي تميز المجرم الالكتروني سواء كانت خصائص إجتماعية، أو ثقافية، او إجرائية، أو تنظيمية،أو سيكولوجية، أوغيرها من السيمات التي تميز المجرم الالكتروني عن بقة المجرمين التقليديين ،وهذا يتطلب إختيار منهج وادوات جمع البيانات تكون مناسبة إلى حد كبير لطبيعة الموضوع،وبالتالي فالباحث إعتمد في هذه الدراسة إلى جانب منهج تحليل المضمون على منهج دراسة الحالة كونه يناسب طبيعة العينة التي أجريت عليها الدراسة ،حيث قام الباحث بالإختيار الدقيق لأفراد العينة وهذا حتى تكون الأسئلة التي يريد الباحث طرحها إلى جانب الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مناسبة ومنسجمة منهجيا مع إشكالية الدراسة ،وهنا إعتمد الباحث على أداة المقابلة كونها تساعده في جمع أكبر عدد ممكن من البيانات التي تخص المجرمين التي تخدم موضوع الدراسة ،كما أن هذه الأداة تساعد الباحث في الكشف على الجانب السيكولوجي للمجرمين وكذا معرفة أهم ردود أفعالهم حول الأسئلة التي تطرح عليهم ، فهي تساعده في الكشف على الجانب الخفي لهم والذي لا يمكن معرفته من خلال الأسئلة المطروحة فقط بل يجب على الباحث أن يلاحظ ويسجل كل ما يصدر من المجرم من سلوكات خلال إجاباته على الأسئلة المطروحة،وقد إعتمد الباحث على منهجين للإعتبارات التالية :

-العدد الكبير لأنواع الجرائم الإلكترونية من جهة،وتميز المجرم الإلكتروني المدان والذي سبق أن حكم عليه بعقوبة مقابل لهذا السلوك بالخوف من الوصم الإجتماعي، وبالتالي صعوبة الوصول لعدد كبير من هؤلاء المجرمين المدانين بالسلوك الإجرامي الإلكتروني وتناولهم بالدراسة المعمقة، وبالتالي صعوبة كشف العلاقة بين مختلف خصائصهم وسلوكهم الإجرامي الإلكتروني إذا ما تم الإعتماد على منهج واحد

-صعوبة الوصول إلى عدد كبير من المجرمين الإلكترونيين وبالتالي يكون حجم العينة قليل لا يمثل المجتمع ككل هذا من جهة،ومن جهة أخرى طبيعة أفراد العينة الذين يتميزون بخصائص تجعلهم على قدر من الحذر الشديد في الأدلاء بأي تصريح يخص سلوكهم الإجرامي الذي سبق أن حكم عليهم بعقوبة من خلاله،و بالتالي قام الباحث بدراسة تحليلية لإحصائيات لبعض من أنواع الجرائم الإلكترونية خاصة بمجرمين إلكترونيين سبق ان حكم عليهم بعقوبات مختلفة معتمدا في ذلك على منهج تحليل المضمون

-إعتمد الباحث على منهجين حتى يتمكن من تحقيق جميع أهداف الدراسة من أهمها الكشف على خصائص المجرم الإلكتروني وعلاقتها بطبيعة السلوك الإجرامي الإلكتروني، وهذه العلاقة لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال دراسة أكبر عدد ممكن من أنواع الجرائم والمجرمين الإلكترونيين.

3-أدوات جمع البيانات:

تعتبر أدوات جمع البيانات من بين أهم الخطوات المنهجية التي يعطيها الباحث أهمية كبيرة ،وهذا لأن دقة إختيار الأداة المناسبة في البحث يساعد في تقديم تفسيرات وحلول وإجابات للأسئلة البحثية والفروض العلمية التي تم طرحها من خلال إشكالية البحث ،كما أنها ترفع من مستوى القيمة العلمية للبحث العلمي،ونظرا لطبيعة الموضوع ومن خلال ما تم التوصل إليه من إحاطة حول أهداف الموضوع ومدى أهميته العلمية ،وكذلك من خلال المقابلات الأولية التي قام بها الباحث،وبناء على ذلك فإنه قد إختار الأداة التي يراها أنسب في مثل هذه المواضيع والمتمثلة في دليل المقابلة والذي يعتبر من بين التقنيات الأكثر إستعمال في البحوث الإجتماعية خصوصا في البحوث الكيفية.

3-1-دليل المقابلة:

بعد أن قام الباحث بإجراء مقابلات أولية بالإعتماد على أسئلة دليل المقابلة الأولي ،فقد تمكن الباحث من ضبط أسئلة دليل المقابلة النهائي ،والذي يتكون من حولي 46 سؤال مفتوحة ومغلقة تتماشى والأهداف التي يريد الباحث تحقيقها ،موزعة على ستة محاور تتماشى مع أسئلة الإشكالية التي يريد الباحث الإجابة عليها

3-2-إحصائيات لبعض من أنواع الجرائم الإلكترونية:

على مستوى الأمن الولائي لولاية تبسة تم إختيار لبعض من أنواع الجرائم الإلكترونية التي تتماشى وطبيعة موضوع الدراسة خاصة بمجرمين إلكترونيين كانوا قد قاموا بأنواع مختلفة من الجرائم الإلكترونية في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة وحكم عليهم بعقوبات مختلفة تتماشى وطبيعة السلوك الإجرامي وهذا في الفترة الممتدة من عام 2018إلى نهاية 2023،وقد تضمنت هذه الإحصائيات لبعض من الجرائم الإلكترونية والتي كان عددها يفوق 500جريمة إلكترونية موزعةعلى عدة أنواع خلال الفترة السابقة الذكر (2018إلى نهاية2023) تم إختياربعض منها من طرف الباحث والتي تتماشى مع طبيعة موضوع الدراسة كمايلي:

-جرائم القذف والسب

-جرائم التهديد والإزعاج

-جرائم إنتحال الهوية

جرائم النصب عبر الإنترنت

-جرائم التحريض على الكراهية عبر الإنترنت

-جرائم نشر محتويات ضد النظام العام

-جرائم بيع أشياء غير مشروعة

-جرائم المساس بالحياة الخاصة للموضفين

-جرائم نشر صور خليعة عبر الأنترنت

كما تطرق الباحث ومن خلال المقابلات التي أجراها مع بعض المجرمين المدانين بالسلوك الإجرامي الإلكتروني أين تم التطرق إلى مختلف الحالات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والمستوى المعيشي وكل مايخص الحالة الإجتماعية لهؤلاء المجرمين المدانين منها:

-العمر

-الجنس

-المهنة

-المستوى التعليمي

-محل الإقامة

كما تم جمع بيانات حول أسلوب إكتشاف هذا النوع من الجرائم ،وكذا الفئات التي تعرضت لهذه الجرائم

4-مجتمع الدراسة:

بعد أن قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة المحتمل ،فقد تم ضبط وبصفة نهائية المجتمع الذي سوف تتم عليه الدراسة النهائية والمتمثل في المجرمين الإلكترونيين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة والذين سبق أن حكم عليهم بالعقوبات الموافقة لكل جريمة قد قاموا بها والذي من خلاله تم إختيار عينة الدراسة .

5- عينة الدراسة:

بعد أن تم تحديد العينة المحتملة قام الباحث بضبط أفراد العينة بطريقة قصدية بالإعتماد على تقنية كرة الثلج ،حيث كان حجم العينة عشرة مجرمين إلكترونيين مدانين وحكم عليهم بالعقوبة المناسبة.

ثانيا:تحليل إحصائيات لبعض من أنواع الجرائم الإلكترونية التي تم جمعها:

1- تحليل بيانات الجدول رقم (1)

توزيع لبعض أنواع الجرائم الإلكترونية وحجمها في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة في الفترة الممتدة من عام 2018إلى نهاية 2023

جدول 01: حجم ونوعية الجرائم الإلكترونية

الجريمة / السنة	القذف والسب	التهديد والازعاج	انتحال هوية	النصب على الانترنت	التحريض على الكراهية عبر الانترنت	نشر محتويات ضد النظام العام	بيع أشياء غير مشروعة	المساس بالحياة الخاصة للموظفين	نشر صور خليعة	المجموع	النسبة المئوية %
2018	25	15	02	01	11	06	00	00	00	60	%11.21
2019	36	37	10	05	09	08	05	01	02	113	%21.12
2020	40	32	13	15	04	02	08	00	00	114	%21.30
2021	29	31	03	08	06	01	00	00	00	78	%14.57
2022	27	23	09	03	03	18	03	00	00	86	%16.07
2023	20	13	04	32	04	02	09	00	00	84	%15.75
المجموع	177	151	41	64	37	37	25	01	02	535	%100

المصدر: من إعداد الباحث (بناءا على المعطيات الإحصائية من الأمن الولائي لولاية تبسة والإحصائيات المتواجدة عبر شبكة الإنترنت ومن خلال المقابلات مع بعض المجرمين الإلكترونيين المدانين وغير المجرمين في الفضاء السابق)

من خلال الجدول رقم (01) الذي يوضح توزيع أنواع الجرائم الإلكترونية و حجمها في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة في الفترة الممتدة من عام 2018 إلى نهاية 2023 تبين أن أكبر عدد الجرائم الإلكترونية التي وقعت في هذا الفضاء كانت سنة 2020 , حيث بلغ عدد الجرائم الإلكترونية 114 جريمة وبنسبة 21.30%، وبنفس النسبة تقريبا كانت في سنة 2019 حيث بلغ عدد الجرائم الإلكترونية 113 جريمة وبنسبة مئوية 21.12%, بينما سجلت أدنى نسبة سنة 2018 حيث بلغ عدد الجرائم 60 جريمة وبنسبة 11.21%

أما بالنسبة لأنواع الجرائم الموزعة عبر هذه الفترة من السنوات نجد بأن جرائم القذف و السب, و جرائم التهديد و الإزعاج هي الجرائم الأكثر انتشار, حيث بلغ عدد جرائم القذف و السب 40 جريمة سنة 2020 وبنسبة 22.59% وهي أعلى نسبة خلال الفترة السابقة الذكر، ثم تليها سنة 2019 أين سجلت 36 جريمة قذف وسب وبنسبة 20.33%, في حين سجلت 20 جريمة من نفس النوع وبنسبة 11.29% سنة 2023، وهي أدنى نسبة سجلت خلال السنوات السابقة الذكر،بينما في السنوات الباقية كانت نسب جرائم السب و الشتم متقاربة إلى حد كبير.

أما في ما يخص جرائم التهديد و الإزعاج فقد كانت سنة 2019 هي السنة التي سجلت فيها أكبر عدد من الجرائم الإلكترونية، حيث بلغت 37 جريمة وبنسبة % 24.50 , في حين سجلت 13 جريمة وبنسبة 08.60% سنة 2023، وهي أدنى نسبة في ما يخص هذا النوع من الجرائم، بينما سجلت في السنوات الباقية نسب متقاربة من جرائم التهديد و الإزعاج, أما في ما يخص الأنواع الأخرى من الجرائم و التي كان عددها اقل بالمقارنة مع جرائم القذف و السب وجرائم التهديد و الإزعاج،حيث كانت جرائم انتحال الهوية قد سجلت لها أعلى عدد سنة 2020 , فقد بلغ عدد هذا النوع من الجرائم 13 جريمة، وبنسبة مئوية % 31.70، وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة السابقة, و بالمقابل سجلت أدنى نسبة لها سنة 2018, حيث بلغ عدد الجرائم جريمتين وبنسبة 04.87%, بينما كان حجم نفس النوع من الجرائم خلال السنوات الباقية متقارب نوع ما.

أما جرائم النصب على الأنترنت فقد سجلت أكبر عدد لها سنة 2023 حيث بلغ عددها 32 جريمة إلكترونية وبنسبة 50، وسجلت لها أدنى نسبة سنة 2018، حيث بلغ عددها جريمة واحدة وبنسبة 01.56%, كما أن في سنة 2020 سجلت 15 جريمة من نفس النوع أي بنسبة 23.43%, وهي نسبة تأتي في المرتبة الثانية فيما يخص حجم جرائم النصب عل الإنترنت, أما فيما يخص بقية السنوات فقد سجلت نسب متقاربة من حيث عدد الجرائم.

أما جرائم التحريض على الكراهية عبر الإنترنت، فقد كانت نسبها متقاربة إلى حد كبير خلال الفترة السابقة الذكر, إلا أن أعلى نسبة سجلت سنة 2018،حيث كان عددها 11 جريمة أي بنسبة % 29.72

أما جرائم نشر محتويات ضد النظام العام فقد سجلت أعلى عدد لها سنة 2022, حيث بلغ عددها 18 جريمة وبنسبة مئوية بلغت حوالي % 48.64, بينما في السنوات الأخرى فقد سجلت أدنى نسب وهي متقاربة إلى حد كبير.

وبالنسبة لجرائم بيع الأشياء غير المشروعة فقد بلغ عددها 9 جرائم خلال سنة 2023 وبنسبة 36% وهي أعلى نسبة مقارنة بالسنوات الأخرى.

أما فيما يخص جرائم المساس بالحياة الخاصة للموظفين و جرائم نشر الصور خليعة فهي جرائم تكاد تكون منعدمة خلال هذه الفترة ،أي أنها لم تتعدى معا ثلاثة جرائم.

التفسير:

من خلال النسب المئوية التي تم حسابها إنطلاقا من بيانات الجدول السابق الخاصة ببعض من أنواع الجرائم الإلكترونية وحجمها في الفترة (2018 الى 2023)، نجد أن أكبر عدد لهذه الجرائم كان سنتي 2019,2018,وهذا يعود إلى أن خلال هاتين السنتين ظهرت العديد من الأنشطة الجديدة, التي تمارس عبر الإنترنت بالإعتماد على التقنيات الحديثة, كما أن طبيعة الجرائم التي انتشرت خلال هاتين السنتين و المتمثلة في جرائم القذف والسب، وجرائم التهديد والإزعاج ، تكشف على بعض من مميزات المجرم الإلكتروني، فالمجرمون الذين قاموا بهذه الجرائم إما أنهم يجهلون التبعات القانونية لسلوكهم الإجرامي, أو أنهم يعتقدون أن ضحاياهم لا يقدمون على التبليغ لدى المصالح المختصة، كما أن مثل هذه السلوكات تعكس الجانب النفسي و الإنفعالي للمجرمين، وهذا كون جرائم السب والشتم، وكذا جرائم التهديد و الإزعاج ،عادة تأتى من ردود أفعال قوية تجاه مواقف يكون قد تعرض إليها هؤلاء المجرمون, مما يدفعهم ذلك إلى القيام بسلوكيات مضادة تكون على شكل رسائل نصية أو فيديوهات يتم من خلالها ترجمة ردود أفعالهم تلك على شكل عبارات تحمل في طياتها عبارات يجرمها القانون.

كما نستخلص من تلك النسب أن الجرائم الإلكترونية في هذا الفضاء بدأت مرتفعة في السنوات الأولى خلال الفترة السابقة الذكر, ثم بدأت في التراجع من حيث العدد(الحجم)، وكذلك طبيعة الجرائم الإلكترونية, ففي سنة 2023 سجلت أدنى نسبة لهذه الجرائم, وكذلك ظهور نسب أعلى خاصة بجرائم أخرى مثل جرائم النصب على الإنترنت, وكذلك بيع أشياء غير مشروعة عبر الإنترنت، مع تراجع عدد جرائم القذف والسب، وهذا يفسر كون المجرم الإلكتروني في هذا الفضاء قد إكتسب جانب من الثقافة حول الجرائم الإلكترونية, سواء من الناحية القانونية، أو من جانب الخطورة الإجرامية, أو أصبح يقوم بجرائمه إلا بعد أن يحدد هدفه بدقة, و ما الذي سوف يجنيه من وراء سلوكه, بمعنى يدرس الخسارة و الفائدة قبل إقدامه على هذا السلوك, وهذا ما يمكن ملاحظته من إنتشار نوع من الجرائم الذي فيه كسب مادي كجرائم النصب على الإنترنت، أو جرائم بيع الأشياء غير المشروعة, وهاذين النوعين الهدف الأساسي من وراء اقترافهما هو مادي بحت,فهم بذلك يدرسون مسبقا

ما الفائدة من وراء القيام بهذا السوك غير المشروع، وهنا يمكن تفسير هذا السلوك من خلال نظرية الإختيار العقلاني والتي تقوم على ثلاثة مبادئ وهي تحديد الهدف والوسائل المتاحة، وكذلك الفائدة،ومن ثم الموازنة بين تكاليف وقواعد السلوك الإجرامي،وتكاليف وقواعد السلوك البديل(غير الإجرامي)،بمعنى دراسة تكاليف السلوك الإجرامي، أي يحددون مسبقا مزايا الجريمة وتكاليفها، ومن هنا يمكن أن نستخلص من البيانات العامة الخاصة بالجدول رقم (01) والتي تدور حول حجم ونوعية الجرائم الالكترونية في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة في الفترة الممتدة من عام 2018 إلى نهاية 2023،أن أنماط المجرمين الإلكترونيين في هذا المجتمع لديهم مهارات محدودة، فهم لم يرتقوا إلى نمط الهاكرز المحترف، فقد يصنفون ضمن النمط الذي يطلق عليه الهواة والمبتدئين، وتلك الفئة التي يشار إليها بالمستخدمين المبتدئين للحاسب الآلي، وذوي المهارات المحدودة، وغالبا ما يقعون في الكثير من المشكلات لأنهم ليسوا على دراية بما يفعلون، مما يجعلهم أكثر عرضة لوقوعهم تحت طائلة القانون، كما أنهم لا يستطيعون أن يفهموا طريقة عمل البرامج المختلفة للحاسب الآلي، و يستخدمون أدوات الهاكرز من أجل اختراق نظام الحاسب الآلي، ويعتمدون في الغالب على الآخرين لتعلم مهارات الإختراق وأدواته، وهدفهم من ذلك هو أن يكونوا هاكرز بالمعنى الحقيقي، وهذا ما يمكن تفسيره استنادا إلى نظرية التعلم (للعالم باندورا) التي تقوم على فرضية أن معظم السلوك العدواني مُتَعَلَّمْ من خلال الملاحظة والتقليد ،حيث يتم ذلك بملاحظة نماذج وأمثلة من السلوك العدواني، وهنا يمكن إسقاط هذه الجزئية من الفرضية على السلوك الإجرامي الإلكتروني كون المجرم الالكتروني يتعلم سلوكه من خلال تقليد النموذج في كل سلوكياته الإجرامية الإلكترونية،إما بالملاحظة المباشرة، أو من خلال ملاحظة تلك السلوكات عبر مختلف المواقع، خصوصا موقع الفايسبوك، واليوتيوب، وغيرها من المواقع، كما أن هذه النظرية تنطلق من فرضية أن الطفل يقلد نماذج السلوك العدواني الصادرة عن أشخاص ذوي مركز إجتماعي عال، ويمكن إسقاط هذه الفرضية على المجرم الإلكتروني من خلال أن هذا المجرم عادة ما يتأثر ويقلد كل ما له قدرة ومهارة ومعرفة متقدمة حول إستخدام التقنية الحديثة، خصوصا في مجال السلوكات غير المشروعة كالجرائم الإلكترونية،كما أنه يسعى دوما إلى تطوير معارفه حول استخدام التقنية الحديثة المرتبطة بالإنترنت من خلال تتبعه لمختلف الصفحات المتواجدة على الفيسبوك، واليوتيوب، والإنستغرام، وغيرها من الصفحات التي تعرض سلوكات المجرمين الإلكترونيين وطبيعة جرائمهم على اختلاف أنواعها، كجرائم النصب الإحتيال، جرائم تحويل الأموال،جرائم إختراق أنظمة الحواسيب الآلية، وكذلك الدخول غير المشروع للحسابات، والاطلاع على البيانات السرية للأشخاص دون علمهم ونشرها، وغيرها من السلوكات الإجرامية الإلكترونية،ومع هذا فإن المجرم الإلكتروني الذي يقوم بمثل هذه الجرائم يعتقد بأن جرائمه من الصعب إكتشافها، لكن في الغالب يتم القبض عليه وتقديمه للعدالة ، كما أن الحصول على

مكافئة مقابل سلوك غير مشروع يزيد من إمكانية قيامه بتلك السلوكات غير المشروعة، وهذا ما يدفعه للوقوع تحت طائلة القانون وبالتالي معاقبته بالعقوبة المناسبة، و هناك أفراد من المجتمع يرون أن الهاكرز الذي يستطيع اختراق معظم المواقع المشفرة ويدخل إلى نُظُم الحواسيب الآلية ويطلع على مختلف الملفات المُخَزنة فيه يستحق أن يكافئ عليه لأنه يمتلك قدرات معرفية ومهارات كبيرة من واجبنا تشجيعه وليس معاقبته، وبالتالي هذه النظرة إلى المجرم الإلكتروني تشجعه إلى أن يُقْدِم على عدة جرائم أخرى، وهذا ما يتماشى مع نظرية التعلم عند العالم باندوره في الجزئية التي تقول بأنه إذا نجح الفرد في الحصول على مكافئة سواء مادية أو معنوية فإن ذلك يشجعه بأن يُقْدِم على سلوكات أخرى قد تكون إجرامية.

ويقوم المفهوم العام لنموذج التعلم بالملاحظة على افتراض مَفادُه أن الانسان ككائن إجتماعي يتأثر باتجاهات الآخرين، ومشاعرهم وتصرفاتهم وسلوكهم، بمعنى يستطيع أن يتعلم منهم كل السلوكات عن طريق الملاحظة، ومن ثم يعمل على تقليدها ويمكن تفسير السلوك الإجرامي الإلكتروني على ضوء هذه النظرية وذلك أن المجرم الإلكتروني يتأثر بالسلوكات الإجرامية الإلكترونية التي يشاهدها عبر مختلف المواقع،أما فيما يخص حجم الجرائم الإلكترونية ومدى تطورها عبر الوطن عموما، وفي الفضاء الجغرافي لولاية تبسة خصوصا، يرجع ذلك لعدة عوامل،منها العوامل التي تتواجد في معظم المجتمعات،وأخرى قد تكون خاصة بهذا المجتمع الذي يعيش في الفضاء السابق الذكر،فالبنسبة للعوامل العامة والتي قد تتواجد في معظم المجتمعات نجد عوامل التحضر السريع الذي ساد معظم دول العالم عموما والوطن خصوصا وما صاحبه من تطور في استخدام التقنيات الحديثة هذا من جهة،وسهولة الحصول على هذه التقنيات وإستخدامها من جهة أخرى،وكذلك توفر شبكة الإنترنت وبأسعار قد تكون في متناول الكثير من أفراد المجتمع،سواء كانت هذه الشبكة متوفرة في المنزل ،أو في الهاتف المحمول، بحيث أصبح بإمكان الفرد الواحد في العائلة الواحدة إمتلاك أكثر من هاتف ذكي،إضافة إلى وجود الحاسب الآلي لدى معظم العائلات،وهذا ما نشاهده يوميا في معظم الفضاءات الجغرافية بما فيهم الفضاء الجغرافي لولاية تبسة،كما أن عامل الكسب والثراء،والبطالة وكذلك مساهمة الضحية في دفع المجرم الإلكتروني للقيام بسلوكه الإجرامي ضدها،ضف إلى ذلك وجود عوامل لها تأثير كبير في جعل معظم دول العالم عرضة للتهديدات السيبرانية هو طبيعة الجرائم في حد ذاتها،والإستعمال الهائل لشبكة الإنترنت وكثرة المستعملين وهذا بطبيعة الحال قد ساهم بشكل كبير في انتشار أنواع كثيرة من الجرائم الإلكترونية عبر العالم ،لكن ما يمكن قراءته أن التشريعات الوطنية قد ساهمت بشكل فعال في القضاء على هذه الجرائم الإلكترونية ، كونها قامت بعدة تعديلات لقانون العقوبات في الشق الخاص بمكافحة الجرائم التي تنفذ عن طريق التقنية الحديثة المرتبطة بالإنترنت بحيث كيفت العديد من القوانين حتى تتماشى وطبيعة هذه الجرائم،كما عملت الدولة

على توفير الآليات الحديثة لمكافحتها ،و وبصورة ملفتة للإنتباه، تكاد تنحصر أنواع الجرائم الإلكترونية في نوع أو نوعين فقط من أنواع الجرائم الإلكترونية،وهي جرائم السب والشتم ،وجرائم التهديد والإزعاج،وهذا دليل لى أن الجرائم الإلكترونيةالخطيرة تم القضاء عليها والحد من إنتشارها في هذا الفضاء،كما أن هذا النوع من الجرائم الأكثر إنتشار هي في الأصل تنتج كرد فعل حول موقف معين يكون قد تعرض له المجرم الإلكتروني، وبالتالي فهي جرائم لاتكاد تخرج من كون منفذوها قد يعانون من أمراض نفسية،والمجرم الإلكتروني عادة يسعى إلى إشباع حاجياته المختلفة بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة،وهناك العديد من الدراسات أكدت على وجود سمات وخصائص يتميز بها المجرم الإلكتروني منها معاناته من المرض النفسي والإضطرابات في الشخصية ناتجة عن مكانتهم في المجتمع غير اللائقة،أو أنهم لا يلقون الإهتمام الكاف من العائلة والمجتمع بصفة عامة،خصوصا في مرحلة الشباب والطفولة،أو قد يتعرض إلى مشكلات إجتماعية مثل عدم حصوله على عمل ومن ثم قد يلجأ إلى القيام بالعديد من السلوكات الإجرامية الإلكترونية إنتقاما من الضحية أو المجتمع،وهذا كرد فعل قوي يترجمه على شكل جرائم إلكترونية،أبرزها جرائم السب والقذف،وجرائم التهديد والإزعاج،وهذا ما يتماشى مع بعض من الإحصائيات الخاصة بالجرائم الإلكترونية في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة،خلال الفترة الممتدة من عام 2018 إلى نهاية 2023،وبالتالي فإقدام هؤلاء المجرمون على مثل هذه الأنواع من الجرائم الإلكترونية هو سبب نفسي تمثل في ردة فعل قوية حول موقف معين أثر سلبا على نفسيتهم مما دفعهم إلى القيام بسلوكات في الغالب تكون عنيفة وغير مشروعة ترجمت في شكل إرسال عبارات غير لائقة عبر مختلف مواقع التواصل الإجتماعي نحو الهدف الذي يكون قد حددوه مسبقا، فحواها هو السب والشتم، وهذا للتعبير عن مشاعرهم تجاه ذلك الموقف هذا من جهة،ومن جهة أخرى قد يفسر ظهور هذا النوع من الجرائم وانتشاره بنسبة كبيرة مقارنة مع الأنواع الأخرى من الجرائم الإلكترونية في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة،هوإعتقاد هؤلاء المجرمون أن ضحاياهم لا يقدمون على التبليغ لدى المصالح المختصة كون طبيعة الجريمة لا تستدعي ذلك،وأن المصالح الأمنية لا يمكن أن تكتشف مثل هذه السلوكات غير المشروعة،والملفت للإنتباه أن جرائم السب والشتم، وكذا جرائم التهديد والإزعاج ،بدأت في التراجع خلال السنتين الأخيرتين (2023/2022) مقارنة مع السنوات الأولى(2019/2018)، و يرجع سبب ذلك إلى أن أفراد هذا المجتمع أيقنوا من أن هذا النوع من الجرائم يدفع بمنفذه إلى متابعات قضائية ،إضافة إلى عدم الحصول على مكاسب مادية من وراء هذه الجرائم،وبالمقابل فإن ظهور أنواع أخرى من الجرائم الإلكترونية مثل جرائم البيع غير المشروع عبر الإنترنت،وجرائم النصب والإحتيال خلال السنوات الأخيرة،وتراجع الجرائم الأخرى في هذا الفضاء، يفسر ذلك كون هذا النوع الأخير الهدف من تنفيذه هو مادي ،ومن ثم يتبين أن للمجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء

الذي سبق ذكره قد اكتسب نوع من الثقافة حول الآثار السلبية التي تخلفها الجرائم الإلكترونية،وما هي التبعات القانونية التي يمكن أن تطاله جراء قيامه بمثل تلك السلوكات الإجرامية

تحليل بيانات الجدول رقم(2)

توزيع الجرائم الإلكترونية حسب طبيعة الفئات التي تعرضت للجريمة الإلكترونية:

1- فئات المجتمع الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة الذين تعرضوا للجرائم الالكترونية

الجريمة / الفئات المتضررة	القذف والسب	التهديد والازعاج	انتحال هوية	النصب على الانترنت	التحري ض على الكراهية عبر الانترنت	نشر محتويات ضد النظام العام	بيع أشياء غير مشروعة	المساس بالحياة الخاصة للموظفين	نشر صور خليعة	المجموع	النسبة المئوية
أفراد	172	150	33	54	37	00	12	01	02	461	86.16 %
هيئات ومؤسسات ذات طابع عام	03	00	04	02	00	37	03	00	00	49	9.17 %
هيئات ومؤسسات ذات طابع خاص	02	01	04	08	00	00	10	00	00	25	4.67 %
المجموع	177	151	41	64	37	37	25	01	02	535	100 %

المصدر: من إعداد الباحث(بناءا على المعطيات الإحصائية من الأمن الولائي لولاية تبسة ومن خلال الإحصائيات المتواجدة عبر شبكة الإنترنت ومن خلال المقابلات مع بعض المجرمين الإلكترونيين المدانين وغير المجرمين في الفضاء السابق)

من خلال الجدول رقم (2)يتبين أن أكثر الفئات عرضة للجرائم الإلكترونية في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة هي فئة الأفراد، حيث بلغ عدد الأفراد الذين تعرضوا للجرائم الإلكترونية المختلفة في الفترة الممتدة من 2018 إلى نهاية 2023 حوالي461 فرد، أي بنسبة 86.16% من مجمل الفئات التي تعرضت للجريمة الإلكترونية،في حين نجد فئة المؤسسات ذات الطابع العام التي تعرضت للجرائم الإلكترونية قد بلغ عددها 49 أي بنسبة 09.17 ،و أن جرائم القذف والسب مست 172 فرد، أي بنسبة 34.53% من مجمل العدد الإجمالي لأنواع

الجرائم،في حين نجد أن الهيئات والمؤسسات ذات الطابع العام قد تعرضت إلى ثلاثة جرائم قذف ، أما الهيئات ذات الطابع الخاص فقد تعرضت إلى جريمتين إلكترونيتين من نوع القذف والسب ، ويتبين أيضا من خلال بيانات الجدول السابق أن عدد جرائم القذف والسب والتي بلغت 172 جريمة، موجهة نحو الأفراد من بين العدد الإجمالي لهذا النوع من الجرائم والذي بلغ 177 جريمة أي بنسبة 97%، ويفسر ذلك إلى أن هذا النوع من الجرائم عادة ما يكون موجه نحو الأفراد وعبر مواقع التواصل الاجتماعي وبالأخص موقع الفايسبوك هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن عملية التواصل تكون أكثر في حالة الأفراد فيما بينهم، وباعتبار المجرم الإلكتروني فرد من بين هؤلاء الأفراد فإن علاقته وتواصله الاجتماعي يكون بنسبة أقل مع الهيئات والمؤسسات التي تمثل شخصية معنوية، ومن هنا يتبين مدى تضرر الأفراد من تلك الجرائم وما تخلفه من آثار نفسية قد تمتد لسنوات طويلة إذا لم يتم علاجها،إلا أن الأنواع الأخرى من الجرائم الإلكترونية كجرائم التهديد والإزعاج تأتي في المرتبة الثانية بعد جرائم القذف والسب والموجهة للأفراد، وتقابلها جريمة واحدة من هذا النوع (التهديد والازعاج) موجهة إلى هيئة ذات طابع خاص، في حين الهيئات والمؤسسات ذات الطابع العمومي لم يسجل ضدها أي نوع من جرائم التهديد والإزعاج،وقد بلغ عدد هذا النوع الاخير من الجرائم الإلكترونية والموجهة للأفراد 150 جريمة في الفترة السابقة الذكر أي بنسبة 99%، ويمكن تفسير ذلك أن هذا النوع من الجرائم عادة ما يكون موجه من فرد إلى فرد كون الأفراد هم الأكثر تواصلا فيما بينهم مما يسهل وقوع هذا النوع من الجرائم، أيضا من خلال بيانات الجدول السابق حول أنواع أخرى من الجرائم نجد بأنها موجهة نحو الأفراد وبنسبة أكبر بكثير مقارنة مع الجرائم الموجهة نحو الهيئات والمؤسسات سواء عمومية كانت أو خاصة، حيث يتبين أن جرائم انتحال الهوية، وجرائم النصب عبر الأنترنت، وكذا جرائم التحريض على الكراهية عبر الأنترنت، موجهة بنسبة كبيرة نحو الأفراد مقارنة مع بقية الفئات، في حين نجد جريمة نشر محتويات ضد النظام العام بنسبة كبيرة موجه نحو الهيئات والمؤسسات العمومية، و يفسر ذلك كون المجرم الإلكتروني الذي يرتكب هذا النوع من الجرائم الإلكترونية يرى أن الضحايا الأنسب لمثل هذا النوع من السلوك الإجرامي هم الأفراد،وبالتالي لا يرتكب سلوكات غير مشروعة ضد المؤسسات بمختلف أنواعها،بمعنى أن طبيعة الجريمة الإلكترونية في حد ذاتها قد تكون هي السبب هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كون الهيئات والمؤسسات ذات الطابع العام أو الخاص من الصعب اختراقها من طرف المجرم الإلكتروني، وبالتالي لا يستطيع ارتكاب هذا النوع من الجرائم، ويمكن تفسير ذلك أن هذه المؤسسات تمثل في الأساس سياسة الدولة نظرا لطابعها العمومي الذي يخضع بنسبة كبيرة إلى هذه السياسة،وبالتالي فالمجرم الإلكتروني من خلال هذا النوع من الجرائم يرى بأن هذه المؤسسات هي الأكثر تعبيرا عن ما يريد الوصول إليه فيقدم على هذا النوع من السلوك الإجرامي كرد فعل عن عدم قبوله للسياسة العامة

للبلاد.ويأتي في الأخير جرائم بيع أشياء غير مشروعة، والتي كانت بنسبة كبيرة موجهة نحو الأفراد ويمكن تفسير ذلك إلى أن تبادل خدمات وبيع السلع المختلفة عادة ما يكون بين الأفراد، وأن المؤسسات تكون بعيدة بشكل كبير عن مثل هذه الأنشطة، وبالتالي فإن المجرم الإلكتروني يستطيع تنفيذ سلوكه الإجرامي في الأماكن التي تكون فيها عملية الاتصال والتواصل كبيرة، كما أن طبيعة النشاط تكون أكثر انتشارا بين الأفراد، و من ثم فإن جرائم بيع أشياء غير مشروعة تكون بنسبة كبيرة بين هؤلاء الأفراد، وكخلاصة عامة يمكن استخلاصها من بيانات هذا الجدول، أن الأفراد هم الأكثر فئة تعرضا للجريمة الإلكترونية مقارنة مع الهيئات والمؤسسات ذات الطابع العام أو الخاص، كما أن جرائم القذف والسب، وجرائم التهديد والازعاج هم الأكثر انتشارا في المجتمع الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة، ويأتي في المرتبة الثانية جرائم النصب عبر الأنترنت وبنسبة أقل مقارنة بالنوعين السابقين من الجرائم الإلكترونية، في حين تأتي جرائم بيع أشياء غير مشروعة، والمساس بالحياة الخاصة بالموظفين، ونشر صور خليعة، في المرتبة الأخيرة وبنسب تكاد تكون منعدمة، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة مازال لم يكتسب معرفة متقدمة حول أنواع الجرائم الالكترونية التي يمكن إرتكابها، وكذلك قد يفتقر إلى إكتساب مهارات حول استخدام التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى كون أفراد هذا المجتمع أكثر حرصا حول إستعمال الإنترنت في ما يخص التبادلات التجارية على اختلاف أنواعها،وكون جريمة القذف والسب وكذا التهديد والازعاج لا تتطلب الكثير من المعرفة والمهارة حول استخدام التقنيات الحديثة، كذلك سهولة استعمال مواقع التواصل الإجتماعي من ناحية وانتشار ظاهرة امتلاك الحواسيب الآلية والهواتف الذكية وغيرها من التقنيات من ناحية أخرى.

تحليل بيانات الجدول رقم 3:

توزيع الجرائم الإلكترونية حسب طريقة الإكتشاف:

3 –الطريقة التي من خلال تم اكتشاف الجرائم الإلكترونية

جدول3: توزيع الجرائم الالكترونية حسب طريقة الاكتشاف

الجريمة / طريقة الاكتشاف	القذف والسب	التهديد والازعاج	انتحال هوية	النصب على الانترنت	التحريض على الكراهية عبر الانترنت	نشر محتويات ضد النظام العام	بيع أشياء غير مشروعة	المساس بالحياة الخاصة للموظفين	نشر صور خليعة	المجموع	النسبة المئوية
تم التبليغ عن طريق الضحايا	177	151	41	64	03	00	22	01	02	461	86.1 %6
عن طريق الجهات الأمنية	00	00	00	00	34	37	03	00	00	74	13.8 %4
المجموع	177	151	41	64	37	37	25	01	02	535	100 %

المصدر:من إعداد الباحث(بناءا على المعطيات الإحصائية من الأمن الولائي لولاية تبسة ومن خلال الإحصائيات المتواجدة عبر شبكة الإنترنت ومن خلال المقابلات مع بعض المجرمين الإلكترونيين المدانين وغير المجرمين في الفضاء السابق)

من خلال الجدول رقم (3) الذي يوضح توزيع الجرائم الإلكترونية حسب طريقة الإكتشاف، يتبين أن هناك طريقتان تم من خلالهما إكتشاف الجرائم الالكترونية، فالأولى تتمثل في طريقة التبليغ عن طريق الضحايا والتي بلغ عددها 177 حالة تبليغ وهذا فيما يخص جرائم القذف والسب، أي بنسبة 100%، في حين عملية الاكتشاف من طرف الجهات الأمنية فيما يخص جرائم القذف والسب لم تسجل أي تدخل عن طريق الجهات الأمنية، كما يتبين أيضا أن جرائم التهديد والإزعاج،وجرائم انتحال الهوية، وكذا جرائم النصب والاحتيال، وجرائم المساس بالحياة الخاصة للموظفين، والتي وقعت في الفترة الممتدة من عام 2018 إلى نهاية 2023 قد تم اكتشافها عن طريق التبليغ من طرف الضحايا وبنسبة 100%، في حين أن الجهات الأمنية لم تتدخل في مثل هذا النوع من الجرائم من حيث عملية الاكتشاف، كما يتضح أيضا أن جرائم بيع أشياء غير مشروعة عبر الأنترنت هي الأخرى تم اكتشافها عن طريق الضحايا، وذلك من خلال قيامهم بالتبليغ لدى المصالح الأمنية والجهات القضائية المختصة، حيث بلغت نسبة التبليغ حوالي 80%، في حين سجلت مصالح الأمن المختصة نسبة 12% من عمليات الاكتشاف، أما فيما يخص النوعين الآخرين من الجرائم الالكترونية وهما جرائم التحريض

على الكراهية عبر الأنترنت، وجرائم نشر محتويات ضد النظام العام، فقد سجلت نسبة التبليغ أو الاكتشاف من طرف الجهات الأمنية نسبة كبيرة، حيث اكتشفت الجهات الأمنية المختصة ما يقارب نسبة 91.89%، في حين تم التبليغ من طرف الضحايا بنسبة قليلة جدا حيث بلغت 8.11%، بينما جرائم نشر محتويات ضد الجهات الأمنية فقد تم إكتشافها من طرف الجهات الأمنية وبنسبة 100%، في حين لم يقدم أي أحد من الضحايا بتقديم بلاغ فيما يخص هذا النوع من الجرائم.

التفسير:

من خلال النسب المئوية التي تم ذكرها والخاصة بنوع الجرائم من جهة، وطريقة اكتشاف أنواع الجرائم من جهة أخرى، يمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب و هذا حسب نوع كل جريمة.

فبالنسبة لجرائم القذف والسب والتي تم اكتشافها عن طريق التبليغ من طرف الضحايا والتي بلغت نسبة اكتشافها 100%، في حين لم يتم اكتشاف أي جريمة الكترونية فيما يخص هذا النوع من الجرائم من طرف الجهات الأمنية، ويمكن ارجاع السبب إلى كون أن جرائم السب والقذف عادة تكون موجهة نحو الافراد، وأن الجهات الأمنية لا يمكنها التدخل إلا بعد حصولها على الشكاوي التي تقدم من طرف هؤلاء الأفراد، وبالتالي فإن معرفة نوع الجريمة و المجرم الإلكتروني يكون عن طريق تقديم شكوى من طرف الضحايا كونه المتضرر الوحيد من تبعات هذا السلوك الإجرامي، ومن ثم يتحتم عليه تقديم بلاغ لدى المصالح المختصة، حتى يتم رفع التهديدات التي يمارسها المجرم من خلال هذا النوع من الجرائم، وما يمكن ملاحظته أن عدد الجرائم الإلكترونية الأكثر انتشارا والممتدة خلال الفترة من عام 2018 إلى نهاية 2023 في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة يستعمل مواقع التواصل الاجتماعي كطريقة لعملية التواصل، وهذا لأن جريمة القّذف والسب عادة ما يتم تنفيذها عبر موقع الفيسبوك، وهذا الموقع الأكثر استعمال من طرف كثير من أفراد المجتمع، نظرا لسهولة التواصل عبره،ويفسر ذلك كون الضحايا أصبحوا على دراية بأهمية التبليغ عن مختلف أنواع الجرائم الإلكترونية، خصوصا التي تمسهم مباشرة، وهذا لأن التبليغ قد يساعد الضحية في التخلص من مختلف عمليات الإبتزاز التي قد تتعرض لها من طرف المجرم الإلكتروني،كما تعود الأسباب التي دفعت بالضحايا إلى القيام بعملية التبليغ فيما يخص جرائم التهديد والازعاج، وجرائم انتحال الهوية وجرائم النصب عبر الانترنت، وكذا جرائم المساس بالحياة الخاصة للموظفين، والتي بلغت هي الأخرى نسبة 100% حالة تبليغ من طرف الضحايا يرجع ذلك إلى طبيعة هذه الجرائم في حد ذاتها، أي أن هذا النوع من الجرائم الإلكترونية يهدد الحياة الخاصة للضحية، ولا يؤثر على حياة المجتمع بصفة عامة، أي أن هذا النوع يمس بالدرجة الأولى كل ما له علاقة بالفرد فقط، كما أن الجهات الأمنية لا تتدخل في مثل هذا النوع من الجرائم إلا بعد إستفاء الشروط القانونية هذا من جهة، ومن جهة أخرى

لا يمكنها تحريك الدعوى ضد المجرمين، ما لم يتم تقديم شكوى رسمية من طرف الضحايا لدى الجهات الأمنية، أو القضائية المختصة في هذا المجال، ومن ثمة يتضح أن للضحايا دور كبير في مساعدة الجهات الأمنية كي تقضي أو تعمل على الإقلال من حدوث مختلف أنواع الجرائم الإلكترونية، كما يمكن تفسير أسباب قيام الضحايا بالتبليغ إلى كون علمهم بنجاعة الجهات الأمنية في التعامل مع الجريمة الإلكترونية والمجرمين الإلكترونيين و علمهم بمدى فعالية عملية الردع التي سوف تطبق على المجرم الإلكتروني عندما يتم القبض عليه، ويفسر ذلك كون الضحية يعلم أنه في حالة عدم التبليغ قد يدفع بالمجرم الإلكتروني إلى قيامه بسلوكات إجرامية قد تكون أكثر خطورة،ويستمر في قيامه بتلك الأفعال غير المشروعة،والملفت للإنتباه أن هناك نوعين من الجرائم هما جرائم التحريض على الكراهية،وجرائم نشر محتويات ضد النظام العام، نجد أن طريقة اكتشاف هذين النوعين من الجرائم كان بنسبة كبيرة من طرف الجهات الأمنية،حيث بلغت نسبة الإكتشاف من طرف الجهات الأمنية لجرائم التحريض على الكراهية عبر الأنترنت 91.89%، في حين قد بلغت نسبة التبليغ من طرف الضحايا 8.11%،و يفسر ذلك أن هذا النوع من الجرائم يمس بالدرجة الأولى شريحة كبيرة من المجتمع في آن واحد، مما قد يتسبب في حدوث فوضى كبيرة في المجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد ينجر عن مثل هذه الجرائم سلوكات أكثر تهديدا على الحياة الطبيعية لأفراد المجتمع بصفة عامة ، كما يرجع السبب إلى كون هذا النوع من الجرائم لا يختص بفرد بعينه، بل يمس شريحة كبيرة من المجتمع، وبالتالي يجد الفرد نفسه غير ملزم بتقديم بلاغ إلى الجهات المختصة،كما أن طبيعة الجريمة في حد ذاتها تحدد جهة التبليغ، لأن هذا النوع من الجرائم له تأثير كبير على أمن واستقرار الدول والحكومات، مما يتطلب يقظة كبيرة من طرف أجهزة الدولة على اختلاف أنواعها ومراكزها، وهذا لأن جرائم نشر محتويات ضد النظام العام لها آثار سلبية على حياة الفرد والمجتمع لأنها تمس جميع النواحي الخاصة بالفرد كالناحية الإقتصادية والإجتماعية،والمستوى المعيشي للفرد ، خصوصا الناحية الأمنية والإقتصادية، وبالتالي كان لابد على الجهات المختصة متابعة كل ما يتم نشره عبر مختلف المواقع حتى يتسنى لها التدخل في الوقت المناسب، وهذا ما يفسر كون الجهات الأمنية على يقضة تامة،وبالتالي تتدخل في الوقت المناسب حتى لا تدع المجرمين الإلكترونيين من الإقدام على مثل هذا النوع من الجرائم.

وما يمكن إستخلاصه عموما من بيانات الجدول رقم (3) والذي يبين توزيع الجرائم الالكترونية حسب طريقة الإكتشاف يتبين أن هناك طريقتان فقط، فالأولى تخص الضحايا وهي الطريقة الأكثر انتشار حيث بلغت نسبتها86.16% من مجمل كل أنواع الجرائم الالكترونية التي تكاد تنحصر في جرائم السب والقذف والتهديد و الواقعة في الفترة الممتدة من عام 2018 الى نهاية 2023، في حين نجد ان الجهات الأمنية قد قامت

باكتشاف الأنواع المختلفة للجرائم الالكترونية والتي تكاد تنحصر في جرائم التشهير وجرائم المساس بالنظام العام والممتدة خلال الفترة السابقة الذكر والتي كانت نسبتها 13.84%، مع ملاحظة أن جرائم القذف والسب وكذا جرائم التهديد والازعاج هي الجرائم الأكثر حدوث، وهي الأكثر تبليغ من طرف الضحايا، وما يمكن قراءته من وراء هذه النسب المئوية الخاصة بطريقة الإكتشاف، أن نوع الجريمة الالكترونية ومدى تأثيرها على حياة الفرد هو الذي يوجه الأفراد إلى التبليغ، بمعنى أن الجرائم الإلكترونية التي تمس الحالات الفردية أي فرد بعينه يكون ضحية هذه الجرائم دون غيره فإنه يسارع إلى التبليغ، بينما إذا كانت الجرائم الالكترونية تمس مجموعة أفراد معا أي بصفة جماعية مثل جرائم نشر محتويات ضد النظام العام أو جرائم التحريض على الكراهية، هذين النوعين من الجرائم يهدف إلى التأثير على مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع فإن ذلك لا يدفع بالأفراد إلى التبليغ كون هذا النوع من الجرائم لا يستهدف فرد بعينه، ومن ثم لا يبادر إلى التبليغ إلى الجهات المختصة، وهنا يبرز دور الجهات الأمنية المختصة في عملية اكتشاف هذا النوع من الجرائم كونها تهدد حياة المجتمع ككل.

تحليل بيانات الجدول رقم (4):

توزيع الجرائم الإلكترونية حسب الجنس:

4 –نوع الأفراد الذين قاموا بالجرائم الالكترونية:

جدول 04: توزيع مرتكبي الجرائم الالكترونية حسب النوع

الجريمة / النوع	القذف والسب	التهديد والازعاج	انتحال هوية	النصب على الانترنت	التحريض على الكراهية عبر الانترنت	نشر محتويات ضد النظام العام	بيع أشياء غير مشروعة	المساس بالحياة الخاصة للموظفين	نشر صور خليعة	المجموع	النسب المئوية
ذكر	102	112	35	26	21	20	09	01	02	328	61.30 %
أنثى	75	39	06	38	16	17	16	00	00	207	38.70 %
المجموع	177	151	41	64	37	37	25	01	02	535	%100

المصدر:من إعداد الباحث(بناءا على المعطيات الإحصائية من الأمن الولائي لولاية تبسة ومن خلال الإحصائيات المتواجدة عبر شبكة الإنترنت ومن خلال المقابلات مع بعض المجرمين الإلكترونيين المدانين وغير المجرمين في الفضاء السابق)

من خلال بيانات الجدول رقم (4) والذي يبين توزيع الجرائم حسب الجنس يتبين أن عدد الذكور أكبر نوعا من عدد الاناث، حيث بلغ عدد الذكور الذين ارتكبوا مختلف الجرائم الالكترونية خلال الفترة الممتدة من عام 2018 إلى نهاية 2023 قد بلغ 328 فرد أي بنسبة 61.30% بينما بلغ عدد الاناث اللائي قمن بنفس أنواع الجرائم وفي نفس الفترة الزمنية السابقة الذكر 207 فرد أي بنسبة 38.70%، كما يتبين أن توزيع الاناث والذكور يكاد يكون متقارب، فمثلا فيما يخص جرائم القذف والسب نلاحظ أن عدد الذكور قد بلغ 102 فرد أي بنسبة 57.62%، بينما عدد الاناث قد بلغ 75 فرد أي بنسبة 42.38% وأيضا جرائم التهديد والازعاج نجد أن هناك نوع من التباعد فيما يخص عدد الاناث والذكور، حيث نجد أن عدد الذكور قد بلغ 112 فرد أي بنسبة 74.17%، بينما عدد الاناث الذي قاموا بجرائم التهديد والازعاج قد بلغ 39 فرد أي بنسبة 25.83%، في حين أن بقية أنواع الجرائم الالكترونية تكاد تكون نسب الاناث متقاربة مع نسب الذكور من حيث قيامهم بهذه الأنواع من الجرائم، كما يتبين أيضا أن عدد الإناث اللائي قمن بجرائم بيع أشياء غير مشروعة عبر الأنترنت قد بلغ 16 فرد أي بنسبة 64%، بينما عدد الذكور الذين قاموا بنفس النوع من الجرائم قد بلغ 9 أفراد أي بنسبة 36%،كما يمكن استخلاص من بيانات الجدول السابق أن جرائم التحريض على الكراهية عبر الأنترنت، وجرائم نشر محتويات ضد النظام العام، يكاد يكون عدد الذكور متساوي مع عدد الاناث حيث بلغ عدد الذكور 20 فرد أي بنسبة 54.05% ،في حين عدد الاناث 17 فرد أي بنسبة 45.5 %، فجرائم التحريض على الكراهية عبر الأنترنت نجد أن عدد الذكور قد بلغ 21 فرد أي بنسبة 56.75%،في حين عدد الإناث قد بلغ 16 فرد أي بنسبة 43.25% .

وما يمكن قراءته من خلال النسب التي تم ذكرها سابقا والخاصة بنوع المجرمين الالكترونيين الذين قاموا بالأنواع المختلفة من الجرائم الالكترونية ما يلي:

بالنسبة لجرائم القذف والسب نجد أن نسبة الذكور والاناث الذين قاموا بهذا النوع من الجرائم متقاربة نوعا ما، ويفسر ذلك كون أن كلا الجنسين يتواصلون عبر المواقع المختلفة وبنفس العدد، إذ أن الإناث لهم تقريبا نفس الحظوظ من حيث امتلاك التقنية الحديثة والمرتبطة بالأنترنت كالهواتف الذكية، والحاسب الآلي، واللوحة الذكية، وبالتالي يمكنهم اجراء العديد من عمليات التواصل مع مختلف الأشخاص، وبالتالي قد يقعن كما يقع الذكور في عمليات إبداء آرائهم المختلفة حول المواضيع التي تنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو عبر مواقع أخرى، سواء كانت هذه الآراء تتسم بالنقد، أو التأييد، أو إضافة تعليقات قد تكون نوعا ما جارحة، وهذا ما يتولد عنه رد فعل قوي، قد يصل إلى حدوث سب وقذف عبر مختلف المواقع، وما يؤيد ذلك ما نشاهده عبر

قناة اليوتيوب، أو من خلال تطبيقات "التيك توك"Tik tok كون الكثير من الإناث إلى جانب الذكور يتبادلون مختلف عبارات السب والشتم، وبالتالي هذا النوع من الجرائم يمكن أن يقوم به كلا الجنسين وبنفس النسب، وربما قد تكون نسبة الإناث في بعض الحالات أكبر من نسبة الذكور في مثل هذا النوع من الجرائم، ويعود ذلك إلى التغير الثقافي الذي نتج من خلال التطور الهائل في التقنية الحديثة والتي أفرزت بدورها تطور كبير في مجال الاتصالات، وهوالذي سهل كيفية التواصل بين أفراد المجتمع عن طريق مواقع التواصل المختلفة، هذه الأخيرة أصبحت مكان يرتاده كلا الجنسين دون تمييز، ومن ثم فإن إمكانية القيام بسلوكات إجرامية إلكترونية عبر هذه المواقع باتت تفعل وبنسب تكاد متساوية من كلا الجنسين، وعلى غرار هذا التغير الثقافي والذي صاحبه الاستعمال الكبير للشبكة العنكبوتية في مختلف الأنشطة، كما نجد أن هناك بعض السلوكات الاجرامية الالكترونية قد نتجت من خلال هذه الأنشطة والتي كان فيها عدد الاناث يمثل أكبر نسبة إجرام الكتروني ،وهذا ما يمكن قراءته من بيانات الجدول السابق وبالضبط جرائم بيع أشياء غير مشروعة عبر الأنترنت، حيث بلغت نسبة الاناث الذين قاموا بهذا النوع من الجرائم 64%، في حين نجد نسبة الذكور الذين قاموا بنفس النوع من الجرائم بلغت 36%، وما يمكن استخلاصه من ذلك هو أن معظم الأنشطة التجارية خصوصا بيع الملابس، ومختلف مواد التجميل، والأجهزة الكهرومنزلية ،وحتى مواد التنظيف، وغيرها من الأنشطة الأكثر تداولا بين أفراد المجتمع، أصبحت المرأة هي التي تقوم بالمواد الاشهارية والاعلانات وهذا عبر مختلف وسائل الاتصال، وقد يعود اعتماد أصحاب الشركات على المرأة في هذه الأنشطة كونها تحسن التعامل، أو كونها تجذب الزبائن من خلال كلامها وحركاتها، أو قد تكون مصدر ثقة أكثر من الرجل، وهذا ما قد يدفع بالكثير إلى التعاملات عبر الأنترنت، مما يشجع بل ويدفع بالجنس الأنثوي إلى قيامهن بسلوكات غير مشروعة تتمثل في النصب عبر الأنترنت من خلال بيع أشياء قد تكون مغشوشة، او قد يقبضن المال دون أن يعطوا للزبون البضاعة المطلوبة،أوقد تكون غير مطابقة للأوصاف المتفق عليها مسبقا، وهذا فعلا ما نشاهده عبر مختلف المواقع والقنوات أن معظم الأنشطة الأكثر تداول بين أفراد المجتمع تقوم النساء بإعطائها جانب كبير من الشرح، وتقديم أهم ما يميزها عن بقية الأنشطة ويشجعون الزبائن بأن أحسن طريقة للحصول على المنتوج هو الدفع عبر الأنترنت، وبذلك نجد الكثير من الأفراد يقعوا ضحايا لمثل هذا النوع من التعاملات،وما يمكن ملاحظته أيضا من خلال بيانات ها الجدول أن هناك نوعين من الجرائم الالكترونية تكاد تكون منعدمتين، وهما جرائم المساس بالحياة الخاصة للموظفين، وجرائم نشر صور خليعة عبر الأنترنت، وقد يعود سبب ذلك إلى ثقافة المجرم الالكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة كونه يعلم مسبقا بأن هذين النوعين من الجرائم إما أن عقوبته ردعية، أو أن المجتمع في مثل هذه الجرائم خصوصا التي تمس الشرف كعقوبة

نشر صور خليعة لا يتسامح معها، وقد يقوم بمعاقبة المجرم بصفة غير رسمية، أي أنه قد يقوم الضحية أو أهل الضحية بإلحاق الأذى المباشر بالمجرم الالكتروني، وقد تصل إلى جريمة القتل، وبالتالي لا نجد من خلال هذا الجدول حدوث هذا النوع من الجرائم على امتداد الفترة من عام 2018 إلى غاية نهاية 2023 في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة.

وكقراءة عامة لبيانات الجدول رقم (4) يمكن القول بأن المجرم الالكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة مازال يفتقر إلى المعرفة المتقدمة حول استعمال التقنية الحديثة والتي من خلالها يقوم بأنواع مختلفة من الجرائم الالكترونية، والدليل على ذلك كون معظم الجرائم التي قام بها في فترة ليست بقليلة وهي فترة 6 سنوات لم تخرج من جرائم السب والشتم، والتي يمكن أن يقوم بها كل فرد له دراية بسيطة حول استعمال الإنترنت، والدخول إلى بعض المواقع التي هي في متناول الجميع، كالفيس بوك،وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي،كما أن ثقافة الفرد الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة مازال هو الآخر لم يمتلك الثقافة الكافية والدراية الواسعة حول خطورة الجرائم الالكترونية، والدليل على ذلك هو نسبة التبليغ من طرف الضحايا حول الجرائم الالكترونية التي تمس الحالات الفردية فقط، بمعنى أن الفرد لا يقدم على التبليغ لدى مصالح الأمن إلا إذا كانت الجريمة تمسه مباشرة، مثل ما تم ذكره سابقا بأن نسبة التبليغ كانت أكبر في حالة جرائم السب والقذف، وكذا جرائم التهديد والازعاج، وبالمقابل نجده لا يقدم على التبليغ حينما تكون الجرائم تمس مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع في آن واحد، مثل جرائم نشر محتويات ضد النظام العام، أو جرائم التحريض على الكراهية عبر الأنترنت،وهي جرائم قد تخلف آثار تدميرية كبيرة مقارنة مع الجرائم الإلكترونية الأخرى، وبالتالي يمكن القول بأن الفرد الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة مازال بعيد نوعا ما عن ثقافة الاطلاع على خطورة الجرائم المستحدثة والتي قد تتسبب في حدوث مشاكل اجتماعية خطيرة تهدد كيان المجتمعات وأمن واستقرار الدول بصفة عامة.

تحليل بيانات الجدول رقم (5):

توزيع مرتكبي الجرائم الإلكترونية حسب العمر:

5 –العمر

جدول05: توزيع مرتكبي الجرائم الالكترونية حسب العمر

الجريمة / العمر	القذف والسب	التهديد والازعاج	انتحال هوية	النصب على الانترنت	التحريض على الكراهية عبر الانترنت	نشر محتويات ضد النظام العام	بيع أشياء غير مشروعة	المساس بالحياة الخاصة للموظفين	نشر صور خليعة	المجموع	النسب المئوية
35-20	147	81	28	21	17	10	18	01	02	325	%60.74
50-36	30	70	13	43	20	27	07	00	00	210	%39.26
أكبر من 50	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	%00
المجموع	177	151	41	64	37	37	25	01	02	535	%100

المصدر:من إعداد الباحث(بناءا على المعطيت الإحصائية من الأمن الولائي ومن خلال الإحصائيات المتواجدة عبرشبكة الإنترنت ومن خلال المقابلات مع المجرمين الإلكترونيين المدانين وغير المجرمين في الفضاء السابق)

من خلال الجدول(5) الذي يبين مدى توزيع مرتكبي الجرائم الإلكترونية حسب العمر، يتبين أن الفئة الأكثر إقدام على هذا النوع من الجرائم هم من فئة الشباب والذين أعمارهم مابين 20 و35 سنة، حيث بلغ عددهم في الفترة الممتدة من عام 2018 إلى نهاية 2023 في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة 325 مجرم،أي بنسبة 60.74% وبالمقابل نجد أن المجرمين الإلكترونيين الذين أعمارهم ما بين 36 و50 سنة قد بلغ عددهم 210 مجرم، وهذا عبر الفترة الزمنية السابقة الذكر وبنسبة.39.26% ، في حين نجد أنه لا يوجد مجرم الكتروني في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة قد تجاوز 50 سنة في الفترة السابقة الذكر أي بنسبة 0% ،وأيضا ما يمكن ملاحظته من بيانات الجدول السابق أن أكبر نسبة من جرائم القذف والسب قد قامت بها الفئة الأقل عمر أي الذين أعمارهم ما بين 20و 35 سنة، حيث بلغ عدد المجرمين الذين قاموا بفعل القذف والسب 147 مجرم من بين 177 مجرم أي بنسبة 83.05%،في حين نجد بأن الفئة الأخرى والتي تمثل الأكثر سنا أي التي أعمارها ما بين 36 و50 سنة قد بلغ عدد المجرمين الالكترونيين في هذه الفئة 30 مجرم إلكتروني من بين

177 مجرم أي بنسبة 16.95%،في حين أن جرائم التهديد والازعاج هي الأخرى سجلت أعلى نسبة لدى الفئة الأقل عمر، لكن متقاربة نوعا ما مع الفئات الأخرى، حيث كان عدد المجرمين الإلكترونيين الشباب 81 مجرم أي بنسبة 53.64%،في حين الفئة الأخرى قد بلغت نسبتها 46.36%، وهي نسب متقاربة نوعا ما،أما فيما يخص الأنواع الأخرى من الجرائم الإلكرونية كجرائم النصب عبر الأنترنت، وجرائم التحريض على الكراهية عبر الأنترنت، وكذا جرائم نشر محتويات ضد النظام العام،فإن أغلبها قامت بها الفئة الأكثر سنا، وهذا عكس جرائم القذف والسب، وجرائم التهديد والازعاج، كما يتبين أن هذه الفئة(36 إلى 50 سنة) من المجرمين الإلكترونيين لم تقدم على جرائم المساس بالحياة العامة، وجرائم نشر صور خليعة عبر الأنترنت، ولتفسير ذلك يمكن القول أن:

فئة الشباب هم الأكثر إقدام على ارتكاب الجرائم المختلفة عبر الأنترنت، وهذا يعود إلى كونهم الفئة الأكثر استعمال للتقنيات الحديثة والمرتبطة بالإنترنت،وقد يقضون الساعات الطويلة أمام هذه الأجهزة الإلكترونية كالحاسب الآلي، والهواتف الذكية، واللوحات الذكية، وباعتبارهم الفئة الأكثر نشاطا وحيوية، وبالتالي تجد عندهم الرغبة القوية في تعلم كل ما هو جديد خصوصا في مجال الإتصالات والتواصل عبر مختلف المواقع باستخدام التقنية الحديثة المرتبطة بالإنترنت، كما يمكن ارجاع سبب اقدام المجرمين الإلكترونيين الذين هم في مرحلة الشباب على الإجرام الإلكتروني إلى أن هؤلاء المجرمون أكثر حركة واحتكاك وتواصل فيما بينهم، وبالتالي فهم أكثر الفئات حبا للتعلم واكتشاف كل ما هو جديد، ومن ثم فهم يسعون دوما إلى الحصول على المعرفة المتقدمة حول استعمال التقنية الحديثة بكل الطرق سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، ويتعلمون ذلك من خلال اختلاطهم المباشر او غير المباشر ببعضهم البعض، وهذا ما قد يدفعهم للقيام بسلوكات إجرامية نتيجة تعلمهم لمثل هذه السلوكات من غيرهم الذين هم أكثر خبرة منهم، وهذا ما يمكن تفسيره من خلال نظرية **المخالطة الفارقة "لسذرلاند"** والتي يدور محتواها حول أن السلوك الإجرامي هو سلوك مكتسب، بمعنى أن الشخص الذي لم يتدرب مسبقا على ممارسة السلوك الاجرامي لا يمكن أن يكون مجرما، كما أن السلوك الإجرامي حسب "سذرلاند" يتم من خلال عمليات التفاعل والاتصال مع الآخرين، وهذا ما نجده فعلا عند الأفراد الذين يستعملون الإنترنت بكثرة، فهم الفئة الأكثر تفاعلا، ضف إلى ذلك فإن هذه النظرية قد بينت أن السلوك الإجرامي يتم اكتسابه وفق عمليتين هما وسائل إرتكاب الجريمة، والأخرى التبريرات التي تعطي للسلوك والإتجاهات المنحرفة، وهذا ما نجده عند المجرم الإلكتروني الذي يرى من خلال سلوكه الإجرامي الذي يعتمد على التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت أنه سلوك مشروع، لأنه يرى من خلال أفعاله أنه يتحدى أنظمة التشغيل وكذلك يأتي بما هو جديد ومتطور، وأنه لا يقوم بأي اعتداء جسدي على الآخرين، وبالتالي فهو

يستحق التشجيع وأن سلوكه ليس بجريمة،و من ثم فهو يضع لنفسه التبريرات التي تجعله مقتنعا بأنه على صواب مهما كانت طبيعة السلوك الذي قام به عبر الإنترنت معتمدا في ذلك على التقنيات الحديثة، كما أن التواجد المستمر والطويل أمام الأجهزة الإكترونية من أجل الولوج إلى عالم الإنترنت قد يؤثر كثيرا في توجيه سلوكات الأفراد نحو قيامهم بأفعال غير مشروعة، قد تصل إلى جرائم إلكترونية خطيرة، وهذا أيضا ما يتماشى مع **الدراسة السابقة السادسة** لـ"**غدير برنس الزين**" و"**عبد الكريم عودة الخرابشة**" بعنوان: الجرائم الالكترونية ومستوى الوعي بخطورتها دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي الأردني، والتي هدفت إلى التعرف على عادات وأنماط استخدام الأنترنت عند الشباب الجامعي الأردني، حيث توصلت إلى أن أكثر من 78.77% من الطلبة يقضون من ساعتين إلى أكثر من 5 ساعات أمام الأجهزة الالكترونية المرتبطة بالإنترنت يوميا.

أما فيما يخص أنواع الجرائم الإلكترونية الأكثر حدوث التي قام بها فئة الشباب في هذا الفضاء هي جرائم السب والقذف، و يفسر ذلك أن هذه الفئة إما أنها مازالت لم تعلم بمدى الجزاء الجزائي المقابل لمثل هذه السلوكات غير المشروعة الذي سوف يطبق في حقهم، أو أنهم يعلمون طبيعة العقوبة إلا أنهم لايعطون لذلك أهمية وهذا لأن صغر سنهم، وعنفوان شبابهم يدفعهم إلى عدم قراءة الأخطار التي قد تجرهم إلى الدخول إلى السجن هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يرون أن دخول السجن من وراء هذا السلوك يعتبر فخر لهم،كما يفسر سبب ذلك إلى اعتقاد هؤلاء الشباب بأن الضحايا ليست لديهم ثقافة التعامل في مثل هذه المواقف، أي أنهم لا يقدمون على التبليغ لدى مصالح الأمن المختصة كون أن مثل هذه السلوكات لا تستدعي ذلك، وبالتالي فهم يشعرون بالأمان والطمأنينة، ونفس الشيء إذا ما حللنا أسباب إقدام الشباب على جرائم التهديد والازعاج، وجرائم انتحال الهوية، فهؤلاء المجرمين الإلكترونيين الشباب لا يقرئون عواقب أفعالهم الإجرامية، وأن ثقافتهم منحسرة حول أبسط أنواع الجرائم الإلكترونية انتشارا، أما إذا ما تطرقنا إلى جرائم النصب عبر الإنترنت، وجرائم التحريض على الكراهية، وكذا جرائم نشر محتويات ضد النظام العام، نجد أن الفئة الأكثر قيام بهذا النوع من الجرائم، هم الفئة التي أعمارهم تتراوح ما بين 36 سنة و50 سنة، وهي الفئة التي تجاوزت مرحلة الشباب، ولتفسير ذلك يمكن القول بأن هذه الفئة أكثر نضجا وثقافة من حيث استعمال التقنية الحديثة المرتبطة بالإنترنت، وهذا لأن هذه الفئة كانت نسبتهم في ارتكاب جرائم القذف والسب، وكذا التهديد والازعاج، قليلة بالمقارنة مع فئة الشباب، بينما نسبتهم في جرائم النصب عبر الإنترنت كبيرة، وهذا النوع من الجرائم يتطلب معرفة متقدمة نوعا ما حول استعمال التقنيات الحديثة، وكذا التطبيقات التي يعتمد عليها المجرمون الإلكترونيين في مجال المعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت، وبالتالي هذه الفئة قد تتميز بمستوى وعي ودراية أكثر من الفئة الأقل سنا حول الكيفية التي من أجلها يستخدمون التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت وما الهدف من ذلك،بمعنى

يحددون الهدف الذي يريدون تحقيقه،وكذا الفائدة التي يمكن أن يتحصلون عليها من وراء هذا السلوك الإجرامي الإلكتروني، فجرائم النصب عبر الإنترنت هدفها مادي بحث، وبالتالي هذه الفئة تعلم مسبقا بمدى خطورة هذا النوع من الإجرام الإلكتروني، وكذا ما هي الأرباح التي سوف يتحصلون عليها من خلال هذه السلوكات الإجرامية، ومن ثم فالمجرم الإلكتروني يستغل الفرصة المناسبة في قيامه بأفعاله غير المشروعة، وهذا ما يتماشى مع **نظرية الإختيار العقلاني** في تفسير السلوك الإجرامي، حيث أن هذه النظرية تنطلق من مفهوم العقلانية والتي تعني اتخاذ وصنع القرار الذي يحدد الفرص من أجل تلبية الحاجات، بمعنى ما هي التكلفة والفائدة المتوقعة، وهذا ما يتماشى في تفسير السلوك الاجرامي الإلكتروني كون هذا المجرم لا يقدم على سلوكه الإجرامي الإلكتروني إلا بعد أن يضع في حسبانه ما هي الفائدة المادية من وراء هذا السلوك، كما نجد أن نظرية الاختيار العقلاني قد جعلت تحديد آليات ارتكاب الجريمة من بين العوامل التي تدفع المجرم إلى الإقدام على السلوك الإجرامي، أي أنه إذا كانت الآليات التي يعتمد عليها المجرم تكون سهلة الإستعمال ولا تكلف صاحبها الكثير من الجهد، فإنه يستعملها ويقدم بذلك على سلوكه الاجرامي، بعد أن يقرر الانغماس في الجريمة، وهذا ما نجده عند المجرم الإلكتروني حيث أنه يمتلك وسائل تقنية سهلة الإستعمال والحمل، والمتمثلة في الهواتف الذكية، وأجهزة الحاسب الآلي، وغيرها من التقنيات الحديثة التي تعتبر أحد أهم الدوافع التي تساعد المجرم الإلكتروني في الإقدام على الكثير من السلوكات غير المشروعة عبر الأنترنت.

وبقي الشق الثاني وهو سهولة الوصول إلى الضحية والفائدة التي سوف يجنيها من وراء قيامه بهذا السلوك وهذا ما يسهل تحقيقه بالنسبة للمجرم الإلكتروني،فالضحية يمكن الوصول إليها من خلال مختلف مواقع التواصل الإجتماعي ،كما يمكنه تحديد الفائدة التي يريد تحقيقها قبل القيام بسلوكه الإجرامي، ونفس الشيء إذا ما أردنا تفسير إقدام هذه الفئة من المجرمين الالكترونيين على جرائم التحريض على الكراهية عبر الأنترنت، وكذا جرائم نشر محتويات ضد النظام العام، حيث نجد أن هذه الفئة هي الأكثر قيام بمثل هذه الجرائم، ويمكن تفسير ذلك كون هذه الفئة تمتلك بعد ثقافي أكبر مقارنة بفئة الشباب حول الإستعمال الأمثل للتقنيات الحديثة وهذا المستوى من التفكير عادة ما نجده عند الكهول ذلك لأنه أصبح لديهم نظرة مستقبلية تختلف عن طموحات الشباب، بما فيها الحصول على مراكز إجتماعية مقبولة داخل المجتمع.

وكقراءة عامة لبيانات الجدول (5) يمكن القول أن الإجرام الإلكتروني مرتبط عادة بثقافة الشباب أكثر من ثقافة الكهول، لأن هذا النوع من الإجرام الإلكتروني يتطلب الكثير من بذل الجهد في مجال التعلم والبحث حول كيفية استعمال التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت، وكذا الإحتكاك أكثر بالآخرين، والسهر لمدة طويلة أمام الحواسيب الآلية، والهواتف الذكية، وغيرها من التقنيات الحديثة، و هذا من أجل تصفح مختلف مواقع التواصل الاجتماعي ومحاولة القيام بسلوكات قد تكون غير مشروعة تحمل في طياته أنواع مختلفة من الجرائم الإلكترونية كجرائم التهديد والإزعاج والإبتزاز وغيرها من الجرائم الإلكترونية.

تحليل بيانات الجدول رقم (6):

توزيع مرتكبي الجرائم الإلكترونية حسب المستوى التعليمي:

6 المستوى التعليمي:

جدول 06: توزيع مرتكبي الجرائم الالكترونية حسب المستوى التعليمي

الجريمة / المستوى التعليمي	القذف والسب	التهديد والازعاج	انتحال هوية	النصب على الانترنت	التحريض على الكراهية عبر الانترنت	نشر محتويات ضد النظام العام	بيع أشياء غير مشروعة	المساس بالحياة الخاصة للموظفين	نشر صور خليعة	المجموع	النسب المئوية
ابتدائي	15	16	05	08	05	06	10	01	00	66	12.33 %
متوسط	37	25	08	10	05	03	09	00	00	97	18.30 %
ثانوي	45	38	10	21	10	16	05	00	02	147	27.47 %
جامعي شهادة ليسانس	80	72	18	25	17	12	01	00	00	225	42.05 %
شهادة ماستر	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	%00
دوكتوراه	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	%00
المجموع	177	151	41	64	37	37	25	01	00	535	%100

المصدر:من إعداد الباحث(بناءا على المعطيات الإحصائية من الأمن الولائي لولاية تبسة ومن خلال الإحصائيات المتواجدة عبر شبكة الإنترنت ومن خلال المقابلات مع بعض المجرمين الإلكترونيين المدانين وغير المجرمين في الفضاء السابق)

من خلال الجدول رقم (6) والذي يبين توزيع مرتكبي الجرائم الالكترونية حسب المستوى التعليمي، يتبين أن أغلبية المجرمين الإلكترونيين لهم مستوى تعليمي مقبول، حيث يتبين من خلال بيانات هذا الجدول أن عدد المجرمين الإكترونيين الذين لهم مستوى جامعي وحاصلين على شهادة الليسانس قد بلغ 225 مجرم إلكتروني أي بنسبة 42.05%، ويتبعه مباشرة المجرمين الذين لهم مستوى تعليم ثانوي والذي بلغ عددهم 147 أي نسبة 27.47%، ثم المجرمين الذين مستواهم تعليم متوسط والذي بلغ عددهم 97 مجرم أي بنسبة 18.13%، وفي الأخير نجد أن نسبة المجرمين الإلكترونيين الذين مستواهم تعليم ابتدائي قد بلغت 12.35% أي بعدد 66 مجرم.

ومن خلال هذه النسب يتبين أن المستوى التعليمي للمجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة مقبول، و ذلك أن أغلبهم لهم شهادات جامعية، لكن الملفت للإنتباه من خلال هذه البيانات أن جميع المجرمين الإلكترونيين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة والذين قاموا بجرائم إلكترونية في الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى نهاية 2023 لم يكن من بينهم من له شهادة ماستر أو دكتوراه، كما يمكن من خلال هذه البيانات أن نستنتج أن المستوى التعليمي المرتفع للمجرم الإلكتروني لا يعتبر شرط أساسي يجب أن يتوافر عليه المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة، وهذا ما تبينه النسبة التي لا يمكن إهمالها للمجرمين الذين لهم مستوى تعليم إبتدائي، حيث كان عددهم 66 مجرم إلكتروني من بين 535 مجرم أي بنسبة 12.33، وكذلك نجد أن بقية المستويات التعليمية متقاربة من حيث العدد،وأن معظم أنواع الجرائم الإلكترونية تكاد تنحصر في جرائم السب والشتم، وجرائم التهديد والإزعاج،وهي جرائم لا تتطلب الكثير من المعرفة المتقدمة حول كيفية إستخدام التقنيات الحديثة ومختلف التطبيقات التي تساعد في تنفيذ السلوك غير المشروع، ولتفسير ذلك يمكن القول بأن المجرم الإكتروني الذي يعيش في هذا الفضاء، يمارس نشاطه الإجرامي بتوافر جهاز إلكتروني مرتبط بالأنترنت كالحاسب الآلي، أو الهاتف الذكي، أو اللوحة الذكية، ولايسعى إلى إكتساب المعرفة المعمقة حول كيفية استخدام هذه التقنيات، وهذا طبعا لا يتطلب مستوى عال من التعليم، يكفي فقط أن يتواصل مع أفراد لهم دراية حول إستعمال هذه الأجهزة الالكترونية ويكتسب منهم معلومات حول كيفية الولوج من خلالها إلى الإنترنت،واستعمال مختلف مواقع التواصل الإجتماعي من أجل عمليات التواصل فقط دون أن يحاول معرفة متقدمة حول هذا العالم الإفتراضي،أو على الأقل معرفة أنواع الجرائم الإلكترونية

الخطيرة التي تنفذ بطرق متطورة والتي لها تأثير تدميري كبير على حياة الفرد والمجتمع بصفة عامة،كما أن سهولة الحصول على المعرفة المتواضعة حول استخدام التقنيات الحديثة متوفر عبر مختلف المواقع كالفيس بوك، أو عبر قناة اليوتيوب، أو غيرها من المواقع، وبالتالي فالمجرم في هذا الفضاء لا يحتاج لأن يكون له مستوى جامعي، أو مستوى عال من التعليم الأكاديمي، فهو بذلك يكتسب معرفته المتواضعة حول إستخدام مختلف التقنيات الحديثة بالإعتماد على نفسه، ولا يحتاج إلى الدخول إلى الجامعات أو المعاهد، ومن ثم ما يمكن أن نصل إليه من إستنتاجات حول ما يمكن أن يتميز به هذا المجرم الإلكتروني الذي يعيش في هذا الفضاء، أنه يخالف ما في الجزء النظري الذي تناول فيه الباحث خواص المجرم الإلكتروني، ومن بينها أنه يتميز بحب التحدي حول معرفة كيف يتم إستعمال مختلف أنظمة التشغيل للحاسب الآلي، بل ويسعى دوما لمعرفة كل ما هو جديد من حيث تطور التقنيات الحديثة والتطبيقات التي يتم استخدامها عن طريق هذه التقنيات،وأنه ذو ذكاء حاد ومهارة كبيرة، وشخص إجتماعي، وغيرها من المميزات التي تجعله مختلف عن المجرم التقليدي، لكن هذا لا يمنع أن يكون المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة ذو مهارة، وجانب من الذكاء،وقدرة على التخطيط والتنفيذ وحصوله على مستوى عال من حيث التعليم الأكاديمي، أما إذا ما أردنا أن نفسر من خلال بيانات الجدول مدى ارتباط كل نوع من الجرائم بالمستوى التعليمي لكل مجرم، فإننا نجد بأن جرائم القذف والسب وهي الجرائم الأكثر إنتشار في الفترة السابقة الذكر في الفضاء الجغرافي الذي سبق ذكره، بأن معظم الذين قاموا بهذا النوع من الجرائم الالكترونية لهم مستوى جامعي، لكن لا يتعدى حصولهم على شهادة الليسانس، وبالمقابل نجد أن المجرمين الإلكترونيين الذي قاموا بنفس النوع من الجرائم والذين لهم مستوى تعليم ثانوي ومتوسط وابتدائي متقارب نوعا ما، وهذا ما يفسر بأن هذا النوع من الجرائم غير مرتبط بالمستوى التعليمي العالي و لا يقتصر على فئة معينة من المجرمين، وبالتالي فالمستوى التعليمي الأكاديمي لا يعتبر عامل مؤثر في توجيه سلوك المجرمين الإلكترونيين الذين يعيشون في هذا الفضاء، ونفس الشيء يمكن قوله حول تفسير أسباب قيام المجرمين الإلكترونيين بجرائم التهديد والإزعاج، وجرائم انتحال الهوية، وكذا جرائم النصب عبر الإنترنت،أما فيما يخص جرائم التحريض على الكراهية عبر الإنترنت، وكذا جرائم نشر المحتويات ضد النظام العام، أن أغلبية المجرمين الذين قاموا بهذا النوع من الجرائم لهم مستوى جامعي وثانوي،ولا يوجد من له مستوى علمي أقل قد إرتكب هذا النوع من الجرائم الإلكترونية، ويمكن تفسير ذلك إلى أن هذا النوع من الجرائم الإلكترونية لا يستهوي ذوي المستوى العلمي الأكاديمي المنخفض، كما أن هذا النوع من الجرائم يتطلب مستوى ثقافي معين خصوصا عندما تكون الجرائم تمس أكبر شريحة من المجتمع ولها تأثير واسع ،وهي تعكس المستوى الثقافي للمجرم الإلكتروني الذي يعيش في هذا الفضاء، كما أن هذا

النوع من الجرائم الإلكترونية تبرز التوجهات الإديولوجية والسياسية للمجرم،وهذا قد يتطلب مستوى من الوعي السياسي والثقافي الواجب توافره في المجرم الإلكتروني، بمعنى كل ما له علاقة بسياسة الدولة حول تسيير مختلف مؤسساتها.

وعموما ما يمكن إستخلاصه من بيانات الجدول (6) ومن خلال النسب السابقة أن هناك تناسب طردي بين إرتفاع المستوى التعليمي الأكاديمي وارتكاب هذه الأنواع المختلفة من الجرائم، بمعنى أن هناك بعض من أنواع الجرائم تتطلب مستوى متقدم من التعليم واكتساب الخبرات والمهارات في كيفية التعامل مع التكنولوجيا الحديثة حول استخدام التقنيات المرتبطة بالإنترنت، كما أن عدم ظهور مستوى متقدم من التعليم الاكاديمي للمجرمين الإلكترونيين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة لا يدل على عدم وجود من المجرمين من له مستوى تعليم عال، وإنما طبيعة ونوعية الجرائم التي تم اقترافها في الفترة السابقة الذكر والفضاء الجغرافي الذي تم ذكره لا تعكس أو لا تتطلب أن يكون المجرم الإلكتروني له معرفة متقدمة حول التقنيات الحديثة، والتطبيقات المتطورة في مجال الأنترنت، مثل جرائم الدخول غير المشروع لمختلف المواقع، وجرائم إنشاء مواقع للتشهير، وجرائم سرقة بيانات بطاقات الائتمان، وغيرها من الجرائم التي تتطلب من المجرم الإلكتروني أن يكون على دراية واسعة حول استخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال، وكذا مختلف نظم التشغيل الخاصة بالتقنيات الحديثة، مع الإشارة إلى أنه ليس شرط أن كل من يمتلك مستوى عال من التعليم والمعرفة المتقدمة حول إستعمال التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت، والمهارة والذكاء، سوف يقدم على إرتكاب الجرائم الإلكترونية، عموما فالمجرم الإلكتروني تجده دوما له جانب كبير من المهارة والخبرة، وهذا ما يتماشى مع خصوصيات المجرم الإلكتروني والذي تم التطرق له في الجزء النظري الخاص بمميزات المجرم الإلكتروني في الفصل الثاني، كما يتماشى مع **الدراسة السابقة الأولى لـ هاني خميس أحمد عبده تحت عنوان التحليل البنائي للأبعاد الاجتماعية لجرائم المعلوماتية في المجتمع المصري** والتي هدفت إلى التعرف على السمات الشخصية لمرتكبي الجرائم الإلكترونية وخصائصهم الإجتماعية والثقافية، وأن غالبية هؤلاء المجرمين لهم مستوى جامعي.

كما يمكن تفسير كون معظم المجرمين الإلكترونيين لهم مستوى تعليمي أكاديمي مقبول، أو على الأقل لهم جانب معرفي حول كيفية استخدام التقنيات الحديثة، ومع ذلك فقد قاموا بجرائم إلكترونية بسيطة أصلها جرائم تقليدية،لكن نفذت بواسطة التقنية الحديثة المرتبطة بالإنترنت،وهذا قد يرجع إلى أن هؤلاء المجرمين لهم دافع قوي في إرتكاب الجرائم التقليدية المعروفة لكن بطرق مستحدثة، وهذا حتى يكونوا في مأمن من حيث المتابعات القضائية إذا لم يتم التبليغ من طرف الضحايا،لأن من خصائص الجريمة الالكترونية صعوبة إثباتها، وبالتالي صعوبة القبض على المجرم الإلكتروني، وكذلك فإن هذه الجرائم لا تتطلب العنف أو الإعتداء الجسدي المباشر،

بالإضافة إلى سهولة إرتكاب هذا النوع من الجرائم،وقد يرجع السبب إلى العمل على الإبتعاد عن النظرة المعادية من طرف المجتمع للمجرم الذي يقوم بهذا النوع من الجرائم بطرق تقليدية، وبالتالي يلجأ إلى استعمال التقنيات الحديثة لتفادي تلك النظرة،وهذا لأن مثل هذه الجرائم إذا ما نفذت عن طريق الإنترنت لا تستدعي إمالة العواطف، والأحاسيس، والتعاطف مع الضحية مقارنة مع الجرائم التي تنفذ بطرق تقليدية، وبالتالي فهم يكونون في مأمن من حيث وسائل الضبط غير الرسمي.

تحليل بيانات الجدول رقم (7):

توزيع مرتكبي الجرائم الإلكترونية حسب المهنة:

07- المهنة

جدول 07: توزيع مرتكبي الجرائم الإلكترونية حسب المهنة

الجريمة / المهنة	القذف والسب	التهديد والازعاج	انتحال هوية	النصب على الانترنت	التحريض على الكراهية عبر الانترنت	نشر محتويات ضد النظام العام	بيع أشياء غير مشروعة	المساس بالحياة الخاصة للموظفين	نشر صور خليعة	المجموع	النسبة المئوية
موظف في القطاع العام	14	03	16	09	09	00	00	00	00	51	%09.53
موظف في القطاع الخاص	12	06	10	12	14	03	01	00	00	58	%10.84
أعمال حرة	55	87	16	15	06	02	12	00	01	194	%36.26
طالب	21	10	07	18	07	15	02	00	01	81	%15.40
دون مهنة	65	45	02	10	01	17	10	01	00	151	%27.97
المجموع	117	151	41	64	37	37	25	01	02	535	%100

المصدر:من إعداد الباحث(بناءا على المعطيات الإحصائية من الأمن الولائي لولاية تبسة ومن خلال الإحصائيات المتواجدة عبر شبكة الإنترنت ومن خلال المقابلات مع بعض المجرمين الإلكترونيين المدانين وغير المجرمين في الفضاء السابق)

من خلال بيانات الجدول رقم (7) الذي يبين توزيع مرتكبي الجرائم الإلكترونية حسب المهنة أن أغلبية المجرمين هم دون مهنة وبنسبة متقاربة جدا مع المجرمين الذين يمارسون أعمال حرة، حيث بلغت نسبة المجرمين الذين يمارسون مهن حرة 36.26%، في حين نسبة المجرمين الذين ليس لهم مهنة قد بلغت 28.22%، ويليهم وبنسبة أقل المجرمين الطلاب حيث بلغت نسبتهم 15.14%، في حين نجد أن الموظفين في القطاع العام

والخاص بنسب أقل حيث بلغت نسبة المجرمين الالكترونيين الذين يعملون في القطاع العام 09.53% والقطاع الخاص 10.84% وهما نسبتان متقاربتان إلى حد كبير، كما يمكن أن نقرأ من خلال بيانات هذا الجدول أن جرائم القذف والسب وهي الأكثر انتشار في الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى نهاية 2023، قد قام بها المجرمون الذين يمارسون مهن حرة، وكذلك الذين ليس لهم مهنة محددة، ويمكن تفسير ذلك كون الذين لا يمارسون أي نشاط، أو الذين يمتهنون المهن الحرة لهم علاقات إجتماعية كبيرة مع الكثير من أفراد المجتمع إما بحكم نشاطهم الحر، أو بحكم أن لهم كثير من الوقت لأنهم دون مهنة، وبالتالي يكثر تواصلهم فيما بينهم وبين الكثير من أفراد المجتمع خصوصا من خلال مواقع التواصل الإجتماعي، وهذا ما يدفعهم إلى نشر أو التعليق غير المقبول على المنشورات التي يتم تداولها عبر هذه المواقع، وقد يصل ذلك إلى تبادل الكلام غير اللائق، ومن ثم قد يصنف من ضمن جرائم السب والقذف أو التهديد والإزعاج، كما يمكن إرجاع السب إلى طبيعة نشاطهم الذي يتمثل في مزاولة مهن حرة والتي قد توفر لهم الكثير من الوقت مما يدفهم إلى استغلال ذلك الفراغ في الجلوس أمام شاشات الحاسب الألي، أو الهاتف الذكي، ومحاولة إكتشاف كل ما هو جديد عبر الإنترنت وهذا لساعات طويلة يوميا مما يدفع بهم إلى تصفح معظم المواقع، وبالتالي قد يقدمون على نشر تعليقات عبر هذه المواقع قد تكون بها عبارات تتضمن في معناها السب والقذف، أو قد تكون فحواها هو التهديد والإزعاج، كما يمكن أن يتبين من خلال هذا الجدول أن جرائم بيع أشياء غير مشروعة تكاد تكون محصورة في المجرمين الذين ليس لهم مهنة،وكذلك الذين يمارسون أعمال حرة، ويمكن تفسير ذلك كون المجرمون الذين ليس لهم مهنة من الطبيعي أن يبحث عن مصدر رزق، وبالتالي فهو يقوم بمختلف الأنشطة دون أن يضع في حسبانه مدى مشروعية نشاطه ،لأن هدفه الوحيد هو الحصول على المقابل المادي من أجل أن يعيش في مستوى مقبول،وبذلك قد يقدم على جريمة البيع غير المشروع وهو في الغالب قد يكون على علم بالتبعات القانونية لهذا السلوك الإجرامي ،ومع ذلك لا يتراجع على تنفيذ جريمته، كما أن المجرمين الذين يمارسون مهن حرة قد يقومون ببيع أشياء غير مشروعة، لأن البيع والشراء يدخل في طبيعة نشاطهم وبالتالي الإقدام على البيع غير المشروع يعتبر بالنسبة لهم أحد مصادر كسب المال ولا يعتبر جريمة، وهذا ما يفسر وجود مجرمون إلكترونيين لهم أعمال حرة ولكنهم يمارسون أنشطة غير مشروعة عبر الإنترنت، في حين نجد أن المجرمين الذين لهم وظيفة سواء في القطاع العام أو الخاص، لم يقدموا على جريمة بيع أشياء غير مشروعة، وقد يرجع سبب ذلك كونهم لا يحتاجون إلى مصدر آخر غير مشروع من أجل كسب المال، أو قد يكون السبب هو الخوف على مناصبهم، لأنهم في حالة القبض عليهم سوف يفقدون تلك المناصب،وكذلك مكانتهم الإجتماعية، وبالتالي لا تجد ضمن المجرمين الإلكترونيين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة في الفترة من

عام 2018 إلى نهاية 2023 ممن لهم وظيفة سواء في القطاع العام أو الخاص قد قاموا بجرائم بيع غير مشروع عبر الإنترنت ، وبالمقابل نجد أن هؤلاء المجرمين الذين لهم وظيفة في القطاع العام أو الخاص، هم الأكثر من بين المجرمين الالكترونيين الذين قاموا بجرائم التحريض على نشر الكراهية عبر الأنترنت، وقد يرجع السبب إلى طبيعة نشاطهم والذي قد يعرضهم إلى حالات اللامساواة في التعامل من طرف رؤسائهم،وكذلك المحاباة لأشخاص على حساب آخرين في العمل لعدة أسباب، وبالتالي يتشبع هؤلاء الموظفين بهذه المعاملات اللاأخلاقية مما يولد لديهم نوع من الحقد والغل، وهذا ما قد يدفعهم إلى التعبير عن ما يشعرون به تجاه ممن يرونهم سبب ذلك السلوك غير المقبول ويترجمونه على شكل أفعال تتمثل في نشر مواضيع عبر صفحات الفيس بوك، أو غيرها من مواقع التواصل الإجتماعي تتضمن عبارات تحريضية ضد أشخاص معينين.

عموما ما يمكن استخلاصه من بيانات الجدول (7) الذي يبين توزيع مرتكبي الجرائم الإلكترونية حسب المهنة في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة في الفترة الممتدة من عام 2018 إلى نهاية 2023، أن معظم المجرمين الإلكترونيين أغلبيتهم من أصحاب المهن الحرة وكذلك الذين ليس لهم مهنة مستقرة وواضحة المعالم، في حين نجد فئة المجرمين الذين هم طلاب تأتي في المرتبة الثالثة من حيث العدد، وتبقى المهن الأخرى موزعة تقريبا بانتظام وبنسب قليلة، وهذا **عكس ما توصلت إليه الدراسة السابقة الأولى لهاني خميس أحمد عبده** تحت عنوان التحليل البنائي للأبعاد الاجتماعية لجرائم المعلوماتية في المجتمع المصري والتي توصلت أن معظم المجرمين الإلكترونيين هم من الطلاب، والمهن العليا، وقد يعود ذلك إلى طبيعة الجريمة الإلكترونية في حد ذاتها، أي أن في الدراسة السابقة كان التركيز على أنواع متطورة من الجرائم الإلكترونية، مثل جرائم انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وإنشاء مواقع للتشهير، وغيرها من الجرائم التي قد تتطلب معرفة متقدمة حول التقنية، ومستوى تعليمي عال، وبالتالي توصلت الدراسة إلى أن أغلبية المجرمين الإلكترونيين إما لهم مهن عالية، أو أنهم طلاب ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، وأن آبائهم هم من يزودونهم برأس المال الثقافي والمتمثل في الخبرات التعليمية، والثقافية، والمادية، أي يستطيعون شراء الحواسيب الآلية والهواتف الذكية لأبنائهم مع توفير الإنترنت في جميع الأوقات والأماكن، لكن ما توصلت إليه الدراسة الحالية من خلال التحليل الإحصائي للمحاضر الخاصة بالمجرمين الإلكترونيين المتواجدة في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة، أن أنواع الجرائم الإلكترونية كلها جرائم تقليدية لكن نفذت عن طريق التقنية وعبر الإنترنت، وبالتالي أصبحت ضمن الجرائم الإلكترونية، فهي جرائم مستحدثة لا ترقى لأن تكون جرائم تتطلب من منفذيها المعرفة المتقدمة، والمهارة والذكاء حول استخدام التكنولوجيا، وهذا ما يعكس المستوى الثقافي للمجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة

حول استخدام التقنية الحديثة في تنفيذ الجرائم الإلكترونية والذي يمكن أن نعتبره مستوى لا يرتقي إلى المعرفة المتقدمة، والخبرة الواسعة حول هذه التقنيات.

تحليل بيانات الجدول (8):

توزيع مرتكبي الجرائم الالكترونية حسب محل الإقامة:

جدول08: توزيع مرتكبي الجرائم الإلكترونية حسب محل الاقامة

الجريمة / محل الاقامة	القذف والسب	التهديد والازعاج	انتحال هوية	النصب على الانترنت	التحريض على الكراهية عبر الانترنت	نشر محتويات ضد النظام العام	بيع أشياء غير مشروعة	المساس بالحياة الخاصة للموظفين	نشر صور خليعة	المجموع	النسبة المئوية
بلدية المدينة تبسة	132	107	28	40	12	23	16	00	00	358	%66.91
خارج المدينة	45	44	13	24	25	14	09	01	02	177	%33.09
المجموع	177	151	41	64	37	37	25	01	02	535	%100

المصدر: من إعداد الباحث(بناءا على المعطيات الإحصائية من الأمن الولائي لولاية تبسة ومن خلال الإحصائيات المتواجدة عبر شبكة الإنترنت ومن خلال المقابلات مع بعض المجرمين الإلكترونيين المدانين وغير المجرمين المتواجدين في الفضاء السابق)

من خلال الجدول رقم (8) الذي يبين توزيع مرتكبي الجرائم الإلكترونية حسب محل الإقامة وهذا في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة في الفترة الممتدة من 2018 إلى نهاية 2023 يتبين أن أغلبية المجرمين يقطنون في تبسة المدينة حيث بلغت نسبتهم 66.91% في حين نجد نسبة الذين يقطنون خارج المدينة قد بلغت نسبتهم 33.09%، وإذا ما حاولنا تفسير سبب ذلك يمكن القول أن المناطق التي يكون فيها عدد أكبر من الأفراد، وذات حركية كبيرة مثل ما هو موجود في المدن الكبرى والتي تتميز عادة بتنوع الثقافات نتيجة للحركة المستمرة للسكان، والذي ينتج عنه العديد من الظواهر الإجتماعية خصوصا في مجال تنوع الجرائم، كما نجد أن الإستخدام المفرط والمتزايد لتكنولوجيا الإعلام والإتصال والذي صاحبه ظهور التقنيات الحديثة كالحواسيب

الآلية، والهواتف الذكية المرتبطة بالأنترنت يكون منتشر أكثر في المدن الكبرى، ويصبح من ضمن الثقافة التي يتميز بها سكان هذه المدن، وهذا ما ساهم بدوره في إرتكاب معظم الجرائم التقليدية باستعمال التقنية الحديثة، مما يضفي عليها إسم الجرائم المستحدثة، كالجرائم الإلكترونية، والتي في الغالب أن أنواعها في الأصل كانت تقليدية، إلا أن المجرم عندما ينفذها عن طريق التقنية المتطورة المرتبطة بالأنترنت تصبح جرائم إلكترونية، كما أن زيادة نسبة المجرمين الإلكترونيين في تبسة المدينة عنه خارجها، كون المدينة تضم بداخلها جماعات متباينة ثقافيا وفكريا، وهذا ما يسهل من تعلم مختلف السلوكات الإجرامية لاسيما الإجرام الإلكتروني، كما أن المدينة تتوافر على العديد من المرافق التي من خلالها يستطيع العديد من الأفراد الإتصال والتواصل بصفة مباشرة، مثل ما نشاهده من إنتشار الكثير من مقاهي الأنترنت « Cyber Caffé » هذه الأخيرة تساعد في تعلم الأفراد الكثير من التطبيقات الموجودة في الإنترنت، وهذه التطبيقات عادة ما تدور حول شرح كيفية فك شيفرات مختلف أنظمة التشغيل، وكذلك الدخول غير المشروع لحسابات الأفراد، ومن ثم سحب كل الملفات السرية وبالتالي ممارسة أبشع أنواع الابتزاز على الضحية.

كما يمكن تفسير ذلك إلى أن المجتمعات التي تعيش خارج المدينة خصوصا في المناطق الأقل كثافة سكانية كالبلديات النائية والتي تتميز بطبيعة خاصة للقاطنين فيها مثل وجود الكثير أفراد المجتمع الذين يتميزون بقوة الرابط الإجتماعي، كالأقارب الذين يقطنون نفس الحي، كما أن معظم الأفراد تربطهم علاقات اجتماعية قوية بحكم النسب، أو صلة الرحم ،أو الجيرة، وبالتالي تجد وسيلة الضبط الاجتماعي غير الرسمية سائدة بقوة بين هؤلاء الأفراد، ومن ثم نجد من الصعب أن يقدم ضحايا الإجرام الإلكتروني على تقديم البلاغات لدى مصالح الأمن المختصة و هذا خوفا من الفضيحة، أو الوصم من طرف المجتمع، خصوصا عندما تكون جرائم تمس الشرف، كالتهديد بنشر صور للضحايا هذا من جهة، ومن جهة أخرى تلعب وسيلة الضبط غير الرسمية في جعل الأفراد لا يقدمون على جرائم إلكترونية ضد أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه،وبالتالي فإن هذين العاملين المتمثلين في عدم إقبال الضحايا على عملية التبليغ خوفا من الوصم الإجتماعي من جهة،وكذلك عدم قيام أفراد هذا المجتمع بالسلوك الإجرامي الإلكتروني خوفا من العقاب الذي قد يصل إلى حد القتل خصوصا إذا كان هذا السلوك يخص الشرف، وكل ما يتعارض مع العادات والتقاليد التي يسير وفقها هذا المجتمع يعتبران أهم وسائل الكبح ، وبالتالي نقص عدد الجرائم في المجتمعات الأقل تحضرا لا يعني عدم وجود جرائم إلكترونية،لأن في هذه المجتمعات و التي عادة تكون شبه محافظة، يتستر ضحاياها على الجرائم التي تمس الجانب الأخلاقي والتي تعارض العادات والتقاليد السائدة في هذا المجتمع وبالتالي لا يقدمون على التبليغ لدى المصالح الأمنية، وكمثال على ذلك عندما يتم إلتقاط صورة لإمرأة تقوم بأعمالها المنزلية المعتادة دون علمها،ثم

تعلم بالأمر بعد ذلك فإنها لا تتقدم بعملية التبليغ لدى المصالح المختصة خوفا من وصمها بالعار من طرف المجتمع خصوصا الأهل، والأقارب،كما أن المجرم الإلكتروني يجد صعوبة كبيرة في الإقدام على مثل هه السلوكات الإجرامية خوفا من ردة فعل أفراد المجتمع والتي قد تصل إلى إرتكاب جريمة قتل في حق المجرم الذي يقوم بسلوكات إجرامية تتعارض مع عادات وتقاليد المجتمعات التقليدية التي لها خصوصياتها،و التي عادة تسكن في مناطق تقل فيها الحركة السكانية، وشبه مغلقة حول ثقافة معينة ولا تقبل بأي ثقافات أخرى تتعارض والثقافة الأم، كما يمكن أن نقرأ من خلال بيانات الجدول السابق أن جرائم التحريض على الكراهية عبر الأنترنت قد كانت نسبة المجرمين الذين يسكنون خارج المدينة هي الأكبر مقارنة مع سكان المدينة،حيث بلغت 67.56%، في حين نسبة المجرمين الذين يسكنون المدينة والذين قاموا بنفس الجرائم السابقة قد بلغت 32.44%،وهي نسبة عكس الجرائم الأخرى ويمكن تفسير ذلك كون المجتمعات التقليدية، و الأقل تحضر وبها عدد سكان أقل وتتميز بسيادة العصبية القبلية مما يدفعهم إلى نشر الكثير من العبارات عبر الأنترنت خصوصا في مواقع التواصل الاجتماعي والتي تحمل في مضمونها كل ما هو سلبي وغير لائق، ومحاولة إلصاقه بالطرف الآخر، وهذا ما يولد الكراهية بين أفراد المجتمع الواحد، وباعتبار أن استعمال التقنيات الحديثة والدخول إلى مختلف المواقع أصبح في متناول الكثير، فإن ذلك قد ساهم في انتشار مثل هذه الجرائم الإلكترونية، وكخلاصة عامة حول بيانات الجدول السابق يمكن القول أن أغلبية المجرمين الإلكترونيين يقطنون المناطق الأكثر كثافة سكانية، وبالمقابل فإن عدد المجرمين الذين يقطنون المناطق الأقل كثافة سكانية والمتمثلة في دوائر وبلديات خارج المدينة لا يمكن إهماله فقد بلغ 177 مجرم الكتروني من بين 535 ويمكن تفسير ذلك كون المناطق الأكثر تحضرا هي الأكثر جذبا للمهاجرين، وبالتالي فهي أكثر تنوع ثقافي، كما أن الحركية المتزايدة في هذه المناطق ساهم في زيادة الإتصال والتواصل المباشر بين أفراد المجتمع من خلال الأنشطة اليومية والمتنوعة، وهذا ما يؤدي إلى ظهور العديد من أنواع الجرائم المستحدثة، وبما فيهم الجرائم الالكترونية، كما يمكن تفسير وجود مجرمين الكترونيين يقطنون في مناطق أقل تحظرا وبعدد لا يمكن إهماله كون هذه المناطق أقل من حيث عدد السكان، وبالتالي أقل حركية وأقل انفتاح على العالم الخارجي، كما أن قوى الضبط الاجتماعي وسيادة القبلية والعشائرية ساهم في جعل الكثير من الأفراد عدم القيام بمثل هذا النوع من الجرائم، كما يمكن إرجاع ذلك الانخفاظ إلى أن ثقافة التبليغ عن الجرائم الالكترونية لدى أفراد هذه المناطق الأقل تحضرا لم تصل إلى المستوى المطلوب، وقد يعود ذلك إلى أن أفراد هذا المجتمع يرون في الذهاب إلى مصالح الأمن أو المحاكم يعتبر في حد ذاته وصمة عار، إذ أنه بمجرد مسائلتك من طرف الأجهزة الأمنية يجعلك

محل وصم من طرف المجتمع، ويعتبرون سلوكك متعارض مع قيم وتقاليد وعادات ذلك المجتمع، وبالتالي قد يحجم الكثير عن عملية التبليغ عن الجرائم الالكترونية.

تحليل بيانات الجدول (9):

توزيع مرتكبي الجرائم الالكترونيين حسب طبيعة السكن

9- طبيعة السكن:

جدول09: توزيع مرتكبي الجرائم الإلكترونية حسب طبيعة السكن

الجريمة / طبيعة السكن	القذف والسب	التهديد والازعاج	انتحال هوية	النصب على الانترنت	التحريض على الكراهية عبر الانترنت	نشر محتويات ضد النظام العام	بيع أشياء غير مشروعة	المساس بالحياة الخاصة للموظفين	نشر صور خليعة	المجموع	النسب المئوية
ملك خاص بالوالدين	103	100	18	41	19	20	18	00	02	321	%60
ملك خاص بالمجرم	24	30	15	18	10	12	04	01	00	114	%21.30
اجتماعي خاص بالمحرم	48	21	08	05	08	05	03	00	00	98	%18.31
وظيفي خاص بالوالدين	02	00	00	00	00	00	00	00	00	02	%0.39
المجموع	177	151	41	64	37	37	25	01	02	535	%100

المصدر:من إعداد الباحث(بناءا على المعطيات الإحصائية من الأمن الولائي لولاية تبسة ومن خلال المقابلات مع بعض المجرمين الإكترونيين المدانين وغير المجرمين في الفضاء السابق ومن خلال الإحصائيات المتواجدة عبر شبكة الإنترنت)

من خلال الجدول رقم (9) الذي يبين توزيع مرتكبي الجرائم الإلكترونية حسب طبيعة السكن أن أغلبية المجرمين لا يملكون سكن خاص بهم، حيث أن أغلبيتهم يسكنون مع الوالدين، حيث بلغت نسبتهم 60%، ويأتي في المرتبة الثانية المجرمين الذين لهم سكن ملك خاص بهم وبنسبة 21.30%، في حين يأتي في المرتبة الثالثة المجرمين الذين لهم سكن إجتماعي إجاري وبنسبة 18.31%، ويأتي في الأخيرة من يسكنون سكن وظيفي وبنسبة ضعيفة جدا حيث بلغت 4.03%، ويمكن تفسير ذلك كون أن معظم المجرمين الإلكترونيين الذين

يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة وفي الفترة الممتدة من 2018 إلى نهاية 2023 قد قاموا بجرائم إلكترونية معظمها لا يجنوا من خلالها المال الكافي، وهذا ما تبينه معطيات الجدول السابق،والمتمثلة في أن معظم الجرائم محصورة ما بين جرائم السب والقذف، وجرائم التهديد والازعاج، وهذه الأنواع من الجرائم ليس الهدف منها هو الكسب المادي، وبالتالي فالمجرم الذي يقوم بهذه الجرائم لا يمكن أن يوفر المال المطلوب حتى يستطيع شراء سكن خاص به، وقد يرجع السبب كون هؤلاء المجرمين مازالوا أقل سنا وليس لهم مهنة، وبالتالي فالوالدين هم من يتكفلون بمصاريفهم، أما المجرمين الذين يملكون سكن خاص بهم فنسبتهم مقبولة بالمقارنة مع النسب الأخرى، وقد يرجع ذلك إلى أن بعض المجرمين إما أن هناك من يتكفل بالجانب المادي لهم كالوالدين والأقارب، أو أن لهم نشاط آخر يتحصلون من خلاله على المال سواء نشاط مشروع أو غير مشروع، وبنسبة متقاربة يتبين من خلال الجدول السابق أن المجرمين الإلكترونيين لهم سكن اجتماعي إجاري،ويمكن تفسير ذلك كون هؤلاء المجرمين إما أنهم ليس لديهم مصدر دخل كبير حتى يتمكنون من العيش في مسكن يتميز بالمواصفات الراقية كمختلف المساكن الأرضية الموجودة في الأحياء الراقية،أو انهم جرائمهم الإلكترونية لا ترقى إلى جرائم الأموال، والتي يجني من خلالها المجرمون الكثير من المكاسب المادية ،وهذا هو الأكثر احتمال نظرا لطبيعة الجرائم الإلكترونية التي قاموا بها، وما يمكن استخلاصه من هذا الجدول أن هؤلاء المجرمين أغلبهم لا يملكون المال الكثير، وهذا لأن اغلبهم لا يملكون سكن خاص بهم، و قد يفسر ذلك إنطلاقا من طبيعة الجريمةالألكترونية في حد ذاتها، فالمجرم الالكتروني الذي يعيش في هذا الفضاء السابق الذكر قد يهدف من خلال سلوكه الاجرامي الإلكتروني الإنتقام،أو دافعه هو حب التسلية والفضول فقط، وبالتالي يركز على نوع محدد من الجرائم كجرائم القذف والسب، وجرائم التهديد والازعاج، وهي جرائم لا تجلب لمرتكبيها مكاسب مادية.

تحليل بيانات الجدول رقم (10):

توزيع مرتكبي الجرائم الالكترونية حسب شكل السكن

10-شكل السكن:

جدول10: توزيع المجرمين الالكترونيين حسب شكل السكن

الجريمة / شكل السكن	القذف والسب	التهديد والازعاج	انتحال هوية	النصب على الانترنت	التحريض على الكراهية عبر الانترنت	نشر محتويات ضد النظام العام	بيع أشياء غير مشروعة	المساس بالحياة الخاصة للموظفين	نشر صور خليعة	المجموع	النسب المئوية
بناء أرضي	93	86	19	35	17	20	14	00	00	284	%53.08
عمارة	75	61	12	18	08	08	07	01	01	191	%35.70
فيلا	09	04	10	11	12	09	04	00	01	60	%11.22
مجموع	177	151	41	64	37	37	25	01	02	535	%100

المصدر:من إعداد الباحث(بناءا على المعطيات الإحصائية من الأمن الولائي لولاية تبسة ومن الإحصائيات عبر شبكة الإنترنت ومن خلال المقابلات مع بعض المجرمين الإلكترونين المدانين.وغير المجرمين في الفضاء السابق)

من خلال بيانات الجدول رقم (10) الذي يبين توزيع المجرمين الإلكترونيين حسب شكل السكن، يتبين أن أغلبية المجرمين يسكنون في بناء أرضي، حيث بلغت نسبتهم 53.08% في حين نجد المجرمين الذين يسكنون العمارة 35.70% ويأتي في المرتبة الأخيرة نسبة المجرمين الذين يسكنون الفيلات والتي بلغت 11.22% ويمكن ارجاع سبب ارتفاع نسبة المجرمين الإلكترونيين الذين يسكنون في مساكن أرضية إلى عاملين أساسين أولهما ثقافة الفرد الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة، أين تجده يفضل الاستقلالية في السكن، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال البناءات الأرضية، فهو يسعى إلى أن يكون حر في الدخول، أو الخروج من المنزل وفي أي وقت دون أن يتسبب في إحراج الآخرين،ولايقبل بأن يكون هو وعائلته محل ملاحظة يومية من طرف أشخاص أجانب،ويعتبر ذلك من الخصوصيات التي لايمكن أن التدخل فيها،أما العامل الثاني يمكن أن يكون مرتبط بطبيعة السكن في حد ذاته والموقع الذي يتواجد فيه، بمعنى أن معظم البناءات الأرضية والتي تقع في أحياء شعبية تنقصها الكثير من المرافق الضرورية، وكذا طبيعة هذه البناءات والتي في الغالب تكون

لها عقود غير موثقة لدى المصالح المختصة وهو ما يطلق عليه **سكن عرفي**،وهذه الأنواع تجد ثمنها منخفض نوعا ما والتي يسهل على الأغلبية الحصول عليها، وهذا بالمقارنة مع السكن في العمارات والتي تتصف بصفة الملكية لصاحبها والمتواجدة في أماكن قريبة من الكثير من المرافق، ضف إلى ذلك توفر الأمن، أما بالنسبة إلى المجرمين الذين يسكنون مساكن ذات طابع إجتماعي إجاري فهم يمثلوا نسبة مقبولة ولا يمكن إهمالها، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى أن سياسة الدولة التي سعت إلى القضاء على المنازل الهشة وكذا البناءات الفوضوية مكنت الكثير من أفراد المجتمع الحصول على سكن من هذا النوع بما فيهم المجرمين الإلكترونيين المدانين ، أما فيما يخص المجرمين الالكترونيين المدانين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة والذين يملكون سكن على شكل فيلا فإنهم يمثلون النسبة الأضعف من بين المجرمين الإلكترونيين، وقد يعود ذلك إلى أن هؤلاء المجرمين ليس لهم مال كبير، وبالتالي لا يستطيعون بناء فيلات، كما أن طبيعة الجريمة الإلكترونية التي إقرفها هؤلاء المجرمون لا ترقى إلى مستوى الجرائم التي يمكن أن تكون مصدر لكسب المال الذي يساعد في بناء المساكن الفاخرة، وبالتالي فالمجرم الإلكتروني الي يعيش في الفضاء السابق الذكر لا يستطيع الحصول أو السكن في الفيلا، وكخلاصة عامة يمكن استنتاجها من حول شكل سكن المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة، أن معظمهم يعيشون في مستوى معيشي متوسط أو أقل منه بقليل.

11-تحليل عام للجداول الإحصائية المنبثقة من الإحصائيات الي تم جمعها.

-**بعض أنواع الجرائم الإلكترونية الأكثر التي قام بها المجرمون:** من خلال الجداول السابقة تبين أن أكثر الجرائم التي تم ارتكابها من طرف المجرمون الإلكترونيون الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة، هي جرائم القذف والسب حيث بلغ عددها خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى نهاية 2023 قد بلغ عددها 177 جريمة من أصل 535 جريمة أي بنسبة

% 08, 33، وتليها مباشرة جرائم التهديد والإزعاج التي بلغ عددها 151 جريمة أي بنسبة % 22, 28

-**الفئة الأكثر عرضة للجرائم الإلكترونية** :من خلال الجداول السابقة تبين أن الفئة الأكثر عرضة للجرائم الإلكترونية في الفضاء السابق هم فئة الأفراد حيث بلغ عددهم 461 فرد أي بنسبة 16% , 86

-**طريقة الإكتشاف** : تبين أن الطريقة الأكثر إنتشار في عملية اكتشاف المجرمين الإلكترونين هي عن طريق الضحايا،وهذا لأن طبيعة الجرائم السائدة تتطلب من الضحية تقديم بلاغ للجهة الأمنية حتى يتسنى لها التدخل في الوقت المناسب وبالطريقة الفعالة والقانونية ،حيث بلغ عدد الضحايا الذين تقدموا ببلاغات لدى المصالح المختصة 461 أي بنسبة 86,16%

-**النوع(الجنس)**:كلا الجنسين متقاربين من حيث عدد مرتكبي الجرائم،خصوصا بالنسبة لجرائم القذف والسب،وجرائم التهديد والإزعاج

-**العمر**:تعتبر فئة الشباب هي الأكثر قيام بالجرائم الإلكترونية في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة،حيث تتراوح أعمارهم ما بين 20 و35 سنة

-**المستوى التعليمي**:أغلبهم مستواهم التعليمي ما بين مستوى جامعي (ليسانس)،وتعليم ثانوي

-**المهنة**:أغلبيتهم مهنتهم مابين مهن حرة ،وبدون مهنة(عاطل عن العمل)

-**محل الإقامة**:أغلبهم يسكنون في تبسة المدينة

-**طبيعة السكن** :لا يملكون سكن خاص بهم

-**شكل السكن**:أغلبهم يسكنون في بناء أرضي في الأحياء الشعبية

-**الحالة العائلية**:أغلبهم غير متزوجين

12-النتائج المستخلصة من التحليل العام للجداول الإحصائية:

من خلال القراءة العامة لبيانات الجداول الإحصائية يمكن أن نصل إلى النتائج التالية:

1-المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة لا يملك المعرفة المتقدمة حول إستعمال التقنيات الحديثة المرتبطة بالأنترنت، وهذا إستنادا إلى أنواع الجرائم المرتكبة في هذا الفضاء

2-الدافع الأساسي لارتكاب الجرائم بالنسبة للمجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة هو دافع نفسي يتمثل في الثأر والإنتقام، والتسلية، وهذا كون أغلب الجرائم هي جرائم القذف والسب، وجرائم التهديد والإزعاج

3- المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة لا يملك خصائص إجرائية تتمثل في التخطيط، واستعمال الأدوات المناسبة لارتكاب السلوك الإجرامي، وتحديد الهدف المناسب بدقة، وهذا استنادا إلى أن الجرائم التي ارتكبها في الغالب لا تتطلب الكثير من المجهود الفكري، ولا الاعداد الجيد لتنفيذها

4- المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة لا يملك خصائص تنظيمية تتمثل في البحث على المعلومات التي يحتاجها حول الضحية،والتدريبات التي يحتاجها لتنفيذ سلوكه الإجرامي ،وهذا استنادا إلى أن أنواع الجرائم التي ارتكبها لا تتطلب ذلك

5-- المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة يتميز بخصائص سلوكية تتمثل في أنه ذو سوابق جنائية (تم القبض عليه وإدانته)،يتميز بكونه لا يعي خطورة السلوك الإجرامي الإلكتروني،وتبعاته القانونية بالرغم من علمه بأنه سلوك غير مشروع

6- المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة يعاني من التفكك الأسري وهذا لأنه فشل في التعبير عن مشاعره بطريقة مباشرة فالتجأ إلى القيام بجرائم السب والشتم عن طريق مواقع التواصل الإجتماعي

ثالثا: تحليل بيانات المقابلة

1-تحليل المقابلة رقم01:

من خلال إجابات المقابلة رقم (1) مع المجرم المدان رقم(1)، تبين أن هذا المجرم هو من جنس ذكر ومن فئة الشباب يتمتع بقوة بدنية وجرأة وثقة مفرطة بالنفس عديم التردد, ذو طبيعة هادئة له الكثير من الطموحات والأحلام يحب الكلام في مختلف المجالات خصوصا ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في مجال صنع التقنيات الحديثة و أهمها الهواتف الذكية، كما أنه يتقن إلى جانب اللغة العربية اللغة الفرنسية وهذا ما تم ملاحظته من خلال كلامه حول بعض المقالات التي تم نشرها في الصحف العالمية الناطقة باللغة الفرنسية وهذا ما يعكس بالفعل مستواه الجامعي وهو حصوله على شهادة الليسانس (كلاسيك) ،وبالرغم من عمره الذي تجاوز الثلاثين وقارب إلى الأربعين إلا انه مازال أعزب ولا يبدو عليه القلق من وضعيته العائلية وكذلك الإجتماعية بصفة عامة،وهو يعمل في ميدان التجارة وبالضبط تجارة المواد الغذائية، يمارس نشاط آخر لكنه ليس بالأهمية الكبيرة مقارنة مع نشاطه الأساسي و يكسب من وراءه مقابل مادي بسيط ، أما فيما يخص الجوانب الأخرى من حياته كطريقة عيشه وأسلوب معاملته للآخرين،فانه لا يفضل الإكثار من الأصدقاء، فهو شخص متزن إلى حد ما، ومن خلال الحوار معه تبين أنه يمتلك جانب من المعرفة حول عدة أمور، أهمها أنه يتقن إلى حد ما إستعمال التقنيات الحديثة و المرتبطة بالإنترنت، وأكد على أهميتها في حياة الفرد و المجتمع، وحسب تصوره يرى أنه لا يوجد شخص عمره تجاوز عشرة سنوات ولا يستطيع إستعمال الهاتف الذكي و الدخول إلى مواقع التواصل الإجتماعي خصوصا الفيس بوك، واليوتيوب، حيث إعتبر كل الأنشطة اليومية لا يمكن إنجازها دون الإستعانة بالحاسب الآلي آو الهاتف الذكي أو اللوحة الذكية, ثم أعطى أمثلة على ذلك حتى يؤكد ما قاله ومن بين تلك الأمثلة أن السارق، أو القاتل يتعلم السلوك الإجرامي من خلال متابعته للأفلام و الأنشطة الوثائقية التي تعرض مشاهد تشرح من خلالها الخطوات الأساسية لتنفيذ السلوك الإجرامي بما فيها الجرائم التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة كالجرائم المستحدثة خصوصا الجرائم الإلكترونية.

و حسب رأيه فان الشخص مهما كان بعيدا عن السلوكات المنحرفة فانه يصبح منحرفا أو مجرما عندما يقوم بالتواصل مع أشخاص لهم أسبقية في السلوك الإجرامي، أو من خلال مشاهدته المباشرة لمختلف السلوكات

الإجرامية عبر المواقع المختلفة و هذا ما يتماشى مع **نظرية المخالطة الفارقة لسذرلاند** و التي تقوم على فرضيات أساسية و هي أن :

السلوك الجانح متعلم بمعنى أن الشخص إذا لم يتلق تدريبا على الإجرام فانه لا يخترع الجريمة ،و يتم تعلمه خصوصا ضمن جماعة تتميز بالعلاقات المباشرة و الشخصية و أن **التدريب على الإنحراف** يشمل كل التقنيات التي تساعد هذا الفرد على ارتكاب سلوكه الإجرامي، كما أن هذه النظرية تفسر سبب إقدام الفرد على سلوكه الإجرامي انطلاقا من كون الفرد **يغلب التبريرات المضادة للقانون على التبريرات التي تجرمه**،.و هذا فعلا ما ما يميز المجرم الإلكتروني كونه يعتبر أن سلوكه مبرر و غير مخالف للقوانين.

كما تبين أنه اكتسب معرفته حول كيفية إستعمال التقنيات الحديثة كونه كان مهتم منذ صغره بالألعاب الإلكترونية،و طور من معرفته إنطلاقا من توفر الإنترنت و ما ظهر معها من تنوع في المواقع التي تقدم شروح حول كيفية إستعمال الحاسب الآلي، و عليه فإن معظم مصادر إكتساب المعرفة حسب رأيه هي عن طريق الإنترنت،و بالتالي فلوسائل الإتصال و التواصل المختلفة أثر كبير على انتشار الظاهرة الإجرامية عموما و الجرائم المستحدثة خصوصا،و على رأسهم الجرائم الإلكترونية،و أن هذه الوسائل في الأصل ليست هي السبب الوحيد في انتشار السلوك الإجرامي الإلكتروني، بل قد تكون لها دور يتمثل في إثارة دوافع إجرامية أو إجرامية قائمة و موجودة بالفعل بسبب عوامل أخرى ليس لها علاقة بوسائل الإتصال الحديثة ،و في مقدمة هذه الأساليب نجد التنشئة الإجتماعية و مدى تأثير المؤسسات المختلفة الخاصة بالتنشئة الاجتماعية في تكوين السمات الشخصية للفرد،هذا المجرم السابق إكتسب تلك المعرفة حول إستخدام التقنيات الحديثة خلال مدة ليست بالطويلة، حيث يرى أن مدة سنة قد تكون كافية من أجل أن يستطيع الفرد ممارسة مجموعة من الأنشطة عبر الإنترنت بطريقة سهلة, كما انه يقضي عدة ساعات يوميا أمام الحاسب الآلي قد تتجاوز الثلاث ساعات وهذا يدل على أنه يحب ممارسة عدة أنشطة عبر الإنترنت مما ساعده ذلك في تطوير معارفه حول إستخدام التقنيات الحديثة، ضف إلى ذلك فهو من الأشخاص الذين يفضلون في الغالب إستعمال الحاسب الآلي عندما يكون متواجد في المنزل خصوصا في الليل،وأن معظم ما يقوم به عند ولوجه لعالم الإنترنت هو إكتشاف أحدث التطبقات التي تم الوصول إليها الخاصة بمختلف العلوم ،فهو بذلك حريص على إختيار المكان والزمن المناسبين بالنسبة له،وكذلك الأنشطة التي يقوم بها، وهذا يفسر كون المجرم الإلكتروني أكثر حذرا و خوفا من أن يقوم بسلوكات غير مشروعة مرة أخرى كونه قد سبق أن حكم عليه بعقوبة نظير قيامه بجريمة **السب والقذف** في حق أحد الأشخاص، ولذلك فهو حريص على أن يقوم بكل نشاطاته بعيدا على أعين الناس حتى لا ينعت بالمجرم العائد للجريمة**(الوصمة الإجتماعية)**،ويفضل دوما أن يكون منفردا وهذا حتى يكون في

موضع يجعله يشعر بالأمان و الطمأنينة, وهذا ما **يتماشى مع الجزء النظري في الفصل الثاني** و في الجزئية الخاصة بمبررات إستخدام التقنية الحديثة و الإنترنت للمجرم الإلكتروني،وبحكم إهتمامه بالألعاب الإلكترونية منذ الصغر، دفع به ذلك إلى البحث دوما على كل ما هو جديد ومتطور في محال الإنترنت، وهذا ما يؤكده إهتمامه الكبير بالتطبيقات الحديثة التي يتم تداولها عبر شبكة الإنترنت،فهو يعمل دوما على تطوير معارفه حول كل ما له علاقة بالحاسب الآلي و الهاتف الذكي ومدى إرتباطهما بالإنترنت, وهذا من خلال متابعته لبعض البرامج التي تعرض عبر صفحات الفيس بوك، او موقع اليوتيوب،و التي تعرض في الغالب آخرما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال الإختراعات خصوصا ما يتعلق بالهواتف الذكية، كما انه يسعى في أغلب الحالات للحصول على أخر التطبيقات التي يتم الإستعانة بها في إنجاز الكثير من الأنشطة الإلكترونية و ذلك بالإعتماد على التقنية الحديثة المرتبطة بالإنترنت ،ومن خلال هذا الإهتمام بما هو متطور في مجال التقنيات الحديثة تبين بأنه شخص يمارس الكثير من الأعمال التي لها علاقة **بالإلكترونيات** خصوصا مع الأجهزة الكهرومنزلية عل اختلاف أنواعها، وبالأخص الهواتف الذكية، حيث تبين أن له نوع من الخبرة حول نظم تشغيل بعض من الهواتف الذكية، و قد اكتسب ذلك من خلال متابعته المستمرة لقناة اليوتيوب التي تعرض طرق إصلاح هذه الأجهزة ،وتوضح أهمية مكوناتها، وكيفية تشغيلها، وبالتالي يمكن القول بأن هذا المجرم السابق له جانب معرفي مقبول كونه يمتلك مهارات حول إستخدام الحاسب الآلي والإنترنت، كما أنه يمارس نوع من التثقيف الذاتي حول إكتساب معلومات حول كيفية عمل نظم التشغيل,و أن الممارسة اليومية لها دور كبيرفي ذلك، فهو يستخدم هذه التقنيات المرتبطة بالإنترنت لعدة ساعات يوميا، وبالتالي فان كثافة الإستخدام, والمكان الذي يمارس فيه نشاطه، وكذا الزمن اللازم الذي يستغرقه للحصول على المعرفة بالحاسب الآلي والتي حسب رأيه أنها لا تتعدى سنة، وكل ذلك وغيره من الميزات جعلت منه فردا يتميز بخصائص معرفية وتقنية يمكن أن تجعله من الأفراد الذين يمتلكون الخبرة الفنية،وقد كان هدفه الرئيسي من إستخدام شبكة الإنترنت هو التعرف أكثر على الأساليب المستخدمة, وكذا الأدوات التي يتم الإعتماد عليها في القيام ببعض الأنشطة العلمية المتطورة والبعيدة كل البعد عن السلوكات غير المشروعة التي تعتبر مخالفة للقواعد القانونية ويتم ذلك بالإعتماد علي بعض المواقع كاليوتوب التي تعرض الكثير من الطرق في كيفية الإستفادة من بعض التطبيقات في مختلف الأنشطة، أو لتصفح الكتب وتنزيلها, او للحصول على برامج مجانية مضادة للفيروسات،أما فيما يخص سلوكه الإجرامي الذي سبق أن قام به وتم القبض عليه من طرف الجهات المختصة، فقد إعتمد في في سلوكه الإجرامي على تقنيتين هما الحاسب الآلي، والهاتف الذكي،لكن في اغلب الحالات كان يعتمد على الحاسب الآلي وذلك لسهولة استخدامه من جهة, وتوفره على بعض التطبيقات التي لا توجد

في الهاتف الذكي، كما تبين أن هذا المجرم السابق قد قام بسلوكاته غير مشروعة وهو لا يعلم مسبقا بأنها مجرمة قانونا، ولها تبعات قانونية ،و قام بذلك السلوك دون مساعدة من أي أحد لأن طبيعة السلوك الذي قام به لا يتطلب ذلك،وما يمكن ملاحظته أنه يمتلك بعض من الخصائص التنظيمية كونه يتكلم على ضرورة التفكير جيدا قبل القيام بأي نشاط مهما كانت طبيعته،كالإهتمام بنجاعة الأدوات التي يستعملها الفرد في تنفيذه كالحاسب الآلي و الهاتف الذكي، وكذا التطبيقات و البرامج التي يعتمد عليها و التي تكون مثبتة في هاذين الجهازين , كما يعمل على تحديد الهدف من القيام بهذا النشاط،ويدرس كل الجوانب التي تحيط به، و ما يمكن إستخلاصه في هذه الحالة أن ما قام به من سلوك إجرامي سابق والذي تمت إدانته بالعقوبة المناسبة له أن الضحية بالنسبة له هي السبب الرئيسي في جعل الكثير من المجرمين يقدمون على السلوك الإجرامي،وهذا لأن الضحية لايعطي أي إهتمام لتصرفاته تجاه الآخرين هذا من جهة،ومن جهة أخرى متساهل في كشف أسراره للجميع،مما دفع بالكثيرين إلى معاملته بطريقة غير لائقة في بعض من الحالات،وباعتبار هذا المجرم السابق من بين هؤلاء الاشخاص الذين يتعاملون معه ،فقد قام بجريمة السب والشتم عبر موقع الفيس بوك في حق الضحية وهذا من باب التسلية والفضول كون الضحية إعتاد على بعض من هذه السلوكات غير المشروعة،وبالتالي فإن ذلك يعتبر مساهمة كبيرة من طرف الضحية في دفع الجاني القيام بسلوكات إجرامية ضده،و هذا ما يتماشى مع نظرية أسلوب الحياة و التي تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية و هي :

* أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد (طريقة قيامه بمختلف الأنشطة عبر الأنترنت تكون واضحة للجميع دون وضع حماية كاملة) .

* الأشخاص الذين يختلطون ببعضهم (مخالطة المجرمين).

* الأشخاص الذين يكون الفرد معرضا لهم (تواجد الفرد في أماكن يسهل الوصول إليها و بعيدة عن الحماية).

و بالتالي فووجود هدف مناسب، وكذلك توفر دوافع إجرامية وعدوانية،مع نقص الحماية للأفراد, فذلك ما يجعل الضحية أكثر عرضة لأن يرتكب ضده مختلف السلوكات الإجرامية.

و من خلال الحديث حول مشروعية سلوكه الإجرامي السابق و الذي تمت إدانته من طرف الجهات القضائية، يرى هذا المجرم انه كان يعتقد أن سلوكه لا يعتبر جريمة بحكم جهله للقوانين التي تجرم مثل هذه الأفعال هذا من جهة،ومن جهة أخرى كان يظن بأن ما قام به لا يستدعي أن يقوم الضحية بتقديم شكوى ضده ، إضافة إلى ذلك ان ما قام جاء نتيجة حب التسلية والفضول كون الضحية معتاد على ذلك،وفي سؤال حول رؤية هذا المجرم إلى مدى مشروعية سلوكه الإجرامي السابق، و كيف ينظر إلى الذين يعتقدون بأن سلوكه غير مشروع، وله تبعات قانونية قد تدفعه إلى عقوبة سلب الحرية نجد بأنه وبعد قضائه للعقوبة المناسبة وبعد اطلاعه على

القوانين التي تجرم مختلف الجرائم الإلكترونية و التي تتم في الغالب عن طريق مواقع التواصل الإجتماعي، بأن سلوكه يستحق العقوبة،وبالتالي فهوغبر راض عن أفعاله السابقة كونها في الأصل غير أخلاقية، وبالمقابل يرى بأن القيام بتنزيل بعض التطبيقات التي تساعد في إنجاز الكثير من الأعمال التي بها فائدة للآخرين مقابل كسب مادي لا يعتبر سلوك إجرامي ما دامت هذه التطبيقات متاحة في الإنترنت,ولهذا فهو يشعر بالشفقة والندم تجاه الضحايا لأنه لا يعلم مسبقا تبعاته القانونية هذا من جهة،ومن جهة أخرى سلوكه كان مجرد تسلية ولا يسعى من خلاله إلى إلحاق الأذى بالضحية،,وهذا ما يدخل في التنشئة الإجتماعية للمجرم الإلكتروني الذي يأتي دورها كوسيلة ضبط للسلوك الإجرامي، وذلك من خلال عدة أنماط مختلفة لهذه التنشئة,كالنمط الديمقراطي الذي يجعل من سلوك الفرد مقبولا إجتماعيا فيصبح بذلك فردا متكيف إجتماعيا و لا يستطيع الخروج من عادات و تقاليد المجتمع الذي يعيش فيه،وبالتالي يكون بعيدا عن السلوكات الإنحرافية والإجرامية, لكن ما يبدو عليه هذا المجرم الإلكتروني انه نشأ في نمط ديمقراطي ,وذلك لان هذا النمط يؤثر إيجابا على علاقة الفرد بالمجتمع الخارجي ,مما يجعل الفرد يشعر بالندم على مختلف السلوكات غير المشروعة التي قام بها,وهذا ما يكون بمثابة وسيلة ضبط تبعده على مختلف السلوكات المنحرفة والإجرامية،,وهذا ما جاء في الجزء النظري في الفصل الثالث حول خصائص المجرم الالكتروني،كما يمكن تفسير ذلك إنطلاقا من نظرية التفكك الإجتماعي التي تشير إلى تناقض و صراع المعايير الثقافية وضعف أثر قواعد السلوك ومعاييره,والتى تؤدي إلى إنهيار الجماعات وسوء التقليد الإجتماعي فيؤثر بذلك على الرابط الإجتماعي فيضعفه وبالتالي تتفشى الروح الفردية بشكل كبير مما يؤدي إلى ضعف القيم والضوابط الاجتماعية، فيدفع بذلك الفرد إلى عدم الإمتثال إلى السلطة الأبوية بالدرجة الأولى، وإلى وسائل الضبط لدى المجتمع بالدرجة الثانية،وبالتالي يقدم في أغلب الحالات على سلوكات إنحرافية وإجرامية، ويمكن تفسير الجريمة الإلكترونية في ظل هذه النظرية، كون أن الأسرة عندما يكون أفرادها مهملين ويفتقرون إلى الإجتماع فإن ذلك يدفع بأفرادها إلى القيام بسلوكات غير مشروعة عبر مختلف مواقع التواصل الإجتماعي كالسب، والشتم، أو نشر صور خليعةنأو غيرها من النشاطات المجرمة قانونيا.

وفي سؤال حول علاقاته الإجتماعية تبين أنه يميل في بعض الأحيان إلى مشاركة الآخرين في إنجاز بعض الأنشطة التي تتطلب التعاون مثل نظافة الحي،وجمع المساعدات وإعطائها لمستحقيها، وغيرها من الأعمال التي تكون بعيدة عن مجال لإنترنتنوهذا حسب رأيه فان الأنشطة التي تعتمد على التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت من الأفضل أن يكون الشخص بمفرده ولا داعي للمشاركة مع أي كان في مثل هذه السلوكات لأن ذلك قد يفسر من طرف الآخرين تفسيرا خاطئا،وبالتالي قد يتعرض صاحبها إلى متابعات قضائية،ومن خلال

الحوار أيضا تبين انه من الأشخاص الذين يفضلون التواصل مع معظم الأفراد إبتداء من أفراد أسرته،إلى بعض من سكان الحي، وصولا إلى مجال عمله، لكن حسب رأيه فان طريقة التواصل تكون مختلفة وهذا حسب الموقف الذي يكون فيه الشخص ,فأحيانا يكون التواصل المباشر أفضل وهذا مع الجيران والأقارب ,وفي بعض الحالات فان وسائل التواصل الإجتماعي هي الأفضل خصوصا إذا كان من نتواصل معهم في أماكن بعيدة، أو هناك صعوبة للوصول إليهم،وما إستنتجه الباحث من ذلك ان هذا المجرم على علاقة ممتازة مع والديه وبعض أقاربه، كونه كثير الزيارات لوالديه في معظم الأوقات،كما أنه يتواصل مع أقاربه بطريقة مباشرة في معظم المناسبات،ضف إلى ذلك فإن معظم أوقات فراغه يقضيها في المنزل مع عائلته،وهذا يدل على أنه مستقر إجتماعيا،وباعتباره كثير التواصل مع الأخريين فقد تم التطرق من خلال ذلك إلى سؤله حول مدى تعرضه للمضايقات من طرف أشخاص آخرين ,فقد تبين انه قليل التشاجر مع معظم من يتواصل معهم إلا في بعض الحالات القليلة والتي كانت مع بعض أفراد الحي،و في حالات أخرى في العمل، لكن سرعان ما يتم تخطي ذلك الإشكال،وعموما لم يكن هناك حالات عنف تستدعي الملاحظة والتدخل وما يمكن قراءته من خلال هذه الأسئلة والأجوبة يتبين انه شخص له مكانة إجتماعية محترمة سواء داخل أسرته أو مع أقاربه او حتى مع معظم سكان الحي الذي يسكن فيه،وهذا يدل على أنه شخص متكيف إجتماعيا,وهذا ما يزيد من خطورته الإجرامية إذا ما أراد العودة إلى السلوك الإجرامي، كونه شخص يبدو للجميع ان سلوكه مقبول إجتماعيا و مشروع.

وفي سؤال حول أهم الأنشطة التي يقوم بها عبر الأنترنت ,ومدى مشروعيتها تبين انه أصبح يقوم إلا بالسلوكات التي يعلم مسبقا بأنها غيرمجرمة قانونيا و غير ضارة بالمجتمع ،كالتطبيقات التي تساعد بعض الأفراد في إنجاز أعمالهم،كما تبين أن معظم أنشطته تدور حول تنزيله لبعض التطبيقات والبرامج التي تكون في مواقع من الصعب الولوج إليها، فهي تتطلب الكثير من المعرفة المتقدمة حول إستخدام التقنية الحديثة والمرتبطة بالإنترنت،وقد قام بمثل هذه السلوكات بدافع التحدي ,وذلك أن مثل هذه السلوكات لا تستدعي أن يكون هناك تبليغ من طرف الأشخاص الأخريين كما أن مثل هذه السلوكات ليس فيها ما يستدعي المتابعات القضائية، ويمكن تفسير ذلك إنطلاقا من نظرية الإختيار العقلاني، كون هذه النظرية تعتمد على مبدأ أن الأفعال تسند إلى تقسيم واع من قبل الجاني لفائدة إرتكاب الجريمة, بمعنى أن المجرمون يأخذون قراراتهم على أساس التقييم بين شدة العقوبة المتوقعة والقيمة المحتملة و المرتبطة بارتكاب الجريمة, أي أن دراستهم حول قيامهم بارتكاب السلوك الإجرامي يكون بعد دراسة متأنية لتكاليف وفوائد التصرف بطريقة معينة, ويدخل في ذلك الحاجة إلى المال ,أو الإنتقام أو الترفيه ,أو التحدي وغيرها من العوامل،ونجد هنا أن هذا المجرم الإلكتروني السابق قد

وضع في حسبانه قبل إقدامه على أي سلوك في المستقبل يجب أن يضع في حسبانه كل الإحتمالات التي قد يتعرض لها، و التي تؤثر سلبا على تحقيق هدفه،ودرس الفائدة و العقوبة في نفس الوقت،ثم بعد ذلك يقرر القبام أو عدم إقدامه على هذا السلوك بمعنى تحقيق حالة الطمأنينة لديه, ومن هنا تبين أن سبب إقدام هذا المجرم على سلوكه الإجرامي السابق هو بدافع عدة عوامل أهمها دافع التحدي، وكذلك دافع الإنتقام .

اما فيما يخص الحالة الاقتصادية و البعد الأسري لهذا المجرم فقد تبين انه شخص مازال يسكن مع والديه, وهو ميسور الحال كونه يمارس التجارة وهو مكتف من الناحية المادية، كما أنه يسعى إلى الحصول على مصادر أخرى من أجل تحسين مستواه المعيشي، كذلك فهو شخص يحب مجال الإعلام الآلي ويعمل دوما على الحصول على أحدث التقنيات كالحاسب الآلي و الهاتف الذكي.

2- تحليل المقابلة رقم02:

من خلال إجابات المقابلة رقم(1) مع المجرم المدان رقم(2)، تبين أن المجرم السابق من فئة الشباب لأن عمره لايتعدى 26 سنة ،و له هيئة مقبولة من حيث الهندام و طريقة الكلام، فهو لبق إلى حد كبير ، يحسن الحوار, ويعلم ما يقول ، كثير الحذر أثناء إجاباته على مختلف الأسئلة ، وهو أعزب و له وظيفة قارة في القطاع الخاص، له مستوى علمي جيد باعتباره حاصل على شهادة الماستر في ميدان التسيير و الإقتصاد ,وفي سؤال حول محاولة كشف خصائصه المعرفية و التقنية، تبين أنه كثير الإستعمال للتقنيات الحديثة خصوصا جهاز الحاسب الآلي ,وهذا راجع إلى طبيعة عمله ،واعتبر أن هذه التقنيات الحديثة لا يمكن ان يستغنى عليها أي شخص ، وذلك أن معظم الأنشطة و في جميع المرافق تعتمد إعتماد شبه كلي على هذه التقنيات الحديثة والمرتبطة بالإنترنت،وباعتباره كان طالبا جامعيا فان ذلك جعله يكتسب معرفة ودراية حول كيفية إستعمال تلك التقنيات الحديثة خصوصا الحاسب الآلي،لأن طبيعة الدروس آنذاك تحتم عليه البحث في مجال الإعلام الآلي وما يحمله من تطبيقات ضرورية تساعد في إنجاز الأعمال المختلفة، أما فيما يخص مصادر إكتساب المعرفة حول هذه التقنيات، تبين أنه في بداية الأمر تلقى دروس حول كيفية إستعمال هذه التقنيات و هذا لمدة ستة أشهر تقريبا ،ثم بعد ذلك طور من هذه المعرفة من خلال الإستعانة ببعض الأصدقاء الذين لهم دراية ومعرفة في مجال الإنترنت كما استعان بالمواقع المختلفة الموجودة على شبكة الإنترنت و التي تقدم شروحات حول كيفية الولوج, إلى مختلف المواقع التي يكون فيها الكثير من التطبيقات و البرامج التي تساعد في إنجاز بعض من الأنشطة المهمة، وهو يعتبر أن مدة سنة ومع الممارسة اليومية حول كيفية إستعمال الحاسب الآلي و الهاتف الذكي المرتبط بالإنترنت، ومحاولة معرفة كل ما يتعلق بمجال الإعلام الآلي قد تكون كافية لمعرفة كل ما هو جديد، وهو من الأشخاص الذين يستخدمون الحاسب الآلي غالبا عندما يكون متواجد

في المنزل ويستخدم الهاتف الذكي عندما يكون خارج المنزل، وهذه المدة قد تتعدى الخمس ساعات يوميا ، له شغف حول معرفة كل مايتعلق بعالم الإنترنت و بالضبط آخر الاختراعات في مجال التقنيات الحديثة و أهم الطرق التي تساعد في الولوج لمختلف المواقع المتواجدة عبر هذه الشبكة العنكبوتية ،وغالبا ما يجد بعض الصعوبات أثناء محاولته الدخول إلى مواقع تضع حماية وكلمة السر من أجل الدخول لكنه في الغالب يستعين بمن لهم دراية في هذا المجال،خصوصا محاولة الدخول إلى الحساباتالخاصة ببعض الأشخاص الذين تربطه بهم علاقة،حيث أقدم هذا المجرم السابق بجريمة الدخول إلى حساب أحد الأشخاص(مسنجر) دون علمه واطلع على بعض من أسراره،ثم أخبره بذلك باعتباره أحد اصدقائه المقربين،وهذا بدافع التحدي وإثبات الذات والفضول ويمكن تفسير السلوك الإجرامي إنطلاقا من **نظرية المخالطة الفارقة لسذلاند** والتي على مجموعة من المبادئ منها أن الجريمة سلوك متعلم وهذا ما ينطبق على هذا المجرم الإلكتروني السابق كونه قد إكتسب هذا السلوك من خلال تلقي شروحات وطرق الولوج إلى مختلف المواقع من خلال مشاهدته للقنوات التي تعرض كيفية االولوج لمختلف المواقع وفق خطوات يتم تعلمها بدقة،كما أن تعلم السلوك الإجرامي حسب هذه النظرية يكون من خلال عمليات التفاعل والإتصال مع الآخرين وهذا ما يتماشي أيضا مع طبيعة هذا السلوك الإجرامي الإلكتروني وهذا لان هذا المجرم عندما يجد صعوبة في تصفح بعض المواقع يعمل على الإتصال بمن لهم دراية في هذا المجال ،وأيضا يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال العلاقات الحميمية مع الاخرين ،وهذا ما يتماشى مع هذا السلوك كون أن هذا المجرم يستعين بمن هو محل ثقة أي أنهم أصدقاءه و المقربين منه جدا والذي يتواجد معهم في أغلب أوقاته، وياعتبار التدريب على الإنحراف يشمل على تقنيات إرتكاب هذه الانحرافات وهذا ما نجده عند هذا المجرم الإلكتروني الذي قد اكتسب معرفته حول التقنيات الحديثة واستعملها في عملية الدخول غير المشروع لحساب خاص دون علم صاحبه،أما فيما يخص الخصائص الإجرائية لهذا المجرم والمتمثلة أساسا في عملية التخطيط و أدوات التنفيذ وكذا الخيرة إلي يمكن أن يتميز بها هذا المجرم وكذا طبيعة السلوك الإجرامي الذي يقوم به، فقد تبين أن هدفه الرئيسي من استخدام شبكة الإنترنت هو الإطلاع الدائم ومسايرة أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا في ميدان التطبيقات والبرامج التي تستعمل في كثير من الأنشطة وفي سؤال حول أكثر العوامل التي قد تدفع بالأفراد الإقدام على الجرائم الإلكترونية خصوصا التي هدف مرتكبيها مادي،وهذا ما يمكن تفسيره من خلال تأثير العوامل الإقتصادية في دفع الأفراد إلى ارتكاب مختلف الجرائم ,فالتفاوت الكبير في توزيع الثروات يؤدي إلى وجود فوارق إجتماعية كبيرة تثير الشعور بالظلم سواء لدى أفراد الطبقة العاملة نظرا لضعف الراتب وغلاء المواد الأساسية الواسعة الإستهلاك، أو من جانب أفراد الطبقة التي تملك رأس مال كبير وذلك لأنهم يسعون إلى تكديس الأموال وهذا ما ذهبت إليه النظرية الماركسية

التي تعتبر أن أسباب السلوك الإجرامي هو عدم المساواة بين الأفراد من حيث توزيع الثروة وهذا ما يؤكده هذا المجرم اللكتروني السابق كونه يعمل في القطاع الخاص و المعروف أن القطاعات الخاصة خصوصا في البلدان الإفراقية عموما والعربية خصوصا والأخص من ذلك كون القطاع الخاص في بلادنا (الجزائر) مازال يفتقد ثقافة التعامل الناجح مع الموظفينن خصوصا التعويضات المادية و هذا ما دفع بهذا المجرم إعتقاده أن الجرائم الإلكترونية هدف مرتكبيها مادي،وفي سياق الحوار حول الأداة التي إعتمد عليها في تنفيذ سلوكه غير المشروع والذي نال عقوبة جراء قيامه بذلك السلوك، وكذا المكان الأنسب الذي كان يتواجد فيه، تبين أنه يعتمد على الحاسب الآلي لما له من مميزات تساعده أكثر في تنفيذ سلوكه، كما أنه يفضل المنزل كمكان مناسب له وهذا حتى يكون في وضعية يسودها الهدوء وكذلك حتى يكون بعيدا عن الأعين , ويفضل دوما أثناء قيامه بمختلف الأنشطة الإلكترونية أن يكون بمفرده،وهذا إحدى مميزات المجرم الإلكتروني الذي يتميز بكونه شديد الحرص على الأخذ بكل الإحتياطات اللازمة قبل الإقدام على جريمته وهذا حتى يتمكن من تحقيق أهدافه،أما نظرته إلى سلوكه الإجرامي السابق الذكر تبين أنه يعتبر أن كل ما قام به عبر موقع الفيس بوك سلوك غير مشروع وله تبعات قانونية،إلا أنه قام بذلك بدافع التحدي والفضول،ويعتبر كل من ينظر له بأعتباره مجرم أنه غير صائب في تقديراته ،لأن الهدف من السلوك السابق الذكر ليس فيه نية إلحاق الأذى بالضحية و هذا ما يدخل ضمن التنشئة الاجتماعية لهذا المجرم الذي يتميز بعدم الشعور بالشفقة أو الندم تجاه الضحية واكتساب هذه الميزة يأتي في الغالب من التنشئة الإجتماعية و التي من بينها جعل الفرد يكتسب المعايير الإجتماعية التي تحكم سلوكه و توجهه، فهي تحول الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن إجتماعي، و كذلك تعمل على مساعدة الأفراد على النمو بشكل يجعل سلوكهم مقبولا في المجتمع، و أيضا تحقيق النضج النفسي و غيرها من الأهداف، و بالتالي فان عملية التنشئة الاجتماعية تهدف أساسا إلى غرس النظم الأساسية لضبط سلوك الفرد و أساليب إشباع حاجاته وفقا لقواعد الضبط الاجتماعي، و يمكن القول في هذه الحالة أن هذا المجرم قد عاش أثناء طفولته نوع من الأوامر التي تصدر من أبويه، و أن والديه يتدخلون بصفة مستمرة في كل سلوكاته و هذا ما يجعل من هذا المجرم يتمرد في سلوكاته و كذلك مشاعره، و بالتالي فهذا المجرم يكون قدعاش في ظروف سادتها تنشئة إجتماعية غير سوية،أما فيما يخص علاقاته الإجتماعية ومن خلال مدى تعاونه مع الآخرين في إنجاز مختلف الأنشطة، تبين أنه لا يفضل أن ينجز نشاطاته التي تكون عبر الإنترنت بمساعدة الآخرين، في حين يرى أنه من الأفضل أن يكون الفرد أكثر تعاونا في بعض النشاطات الأخرى التي تتطلب ذلك، و هذا حتى يكون أكثر تكيفا مع وسطه الإجتماعي، و ما أكد ذلك كونه يتواصل مع أغلبية الأهل و الأقارب و بعض من أفراد الحي و ذلك عن طريق وسائل التواصل الإجتماعي و بصفة مباشرة خصوصا

في المناسبات المفرحة أو الحزينة، و بالتالي فهو يعتبر نفسه إنسانا إجتماعيا بامتياز، إضافة إلى ذلك فإنه يقضي معظم أوقات فراغه مع عائلته،و في بعض الأحيان مع بعض من سكان الحي،كما أنه قليل التشاجر مع معظم الأشخاص إلا نادرا وتمثل ذلك في إصدار بعض العبارات التي تكون في بعض الحالات غير لائقة و كل ذلك يؤكد أنه إجتماعي بشكل كبير.

و في سياق الحوار تبين أنه ذو ثقافة حول معظم السلوكيات الإجرامية التي تتم بواسطة التقنيات الحديثة ،كونه يعلم مسبقا بكل سلوك يقوم به عبر الإنترنت و مدى مشروعيته ،إلا أنه أقدم على تلك الأنواع من السلوكات الإجرامية بدافع التحدي،والفضول ،كما أن إعتقاده بأن الضحية لا يقدم على التبليغ لدى الجهات المختصة نظرا لطبيعة السلوك في حد ذاته،كما أن الرغبة في إشباع الحاجة وحب الفضول والتباهي و التفاخر أمام الآخرين دفع بهذا المجرم السابق القبام بسلوكه الإجرامي،و هذا ما يمكن تفسيره من خلال **نظرية الحاجات لماسلو**، حيث تنطلق هذه النظرية من أن الشعور بالحرمان لدى الفرد يدفعه للقيام بسلوكات لإشباع رغباته و حاجاته و أن عدم الإشباع يعنى الإضطراب و التوتر، وهذا يؤدي بالضرورة إلى سلوكات غير سوية كالعنف و الجريمة، و قد تعددت الحاجات و منها الحاجة إلى الرعاية و الحاجة إلى الترفيه و التسلية و المال، و هذا ما نجده عند هذا المجرم الإلكتروني كونه سعى إلى إشباع حاجاته المتمثلة في الفضول والتحدي والتفاخر أمام الآخريين، وكلها حاجات يسعى المجرم الإلكتروني إلى إشباعها.

أما فيما يخص البيئة العائلية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي لدى هذا المجرم،فقد تبين أن العائلة تلعب دورا هاما في تحديد السلوك الذي يتبعه هذا المجرم ,وهذا لأن الأسرة هي أول وسط غجتماعي ينشأ فيه الطفل وعلى أساسه تتكون شخصيته ،فكلما سادت في الأسرة قيم سليمة لدى الأسرة وخارجها ,إنعكس ذلك بالإيجاب على حياة الفرد،وبالتالي يكون هذا المجرم قد عاش في أسرة سادها نوع من التصدع ، مما جعلها قليلة التماسك فدفع بذلك هذا المجرم إلى الإقدام على سلوكه الإجرامي الإكتروني،وقد تبين أن دخل الأسرة غيركاف لسد كل متطلبات العائلة، وبالتالي لا تستطيع توفير الضروريات لجميع أفرادها،وما اتضح أن طبيعة المسكن له تأثير سلبي على حياة معظم أفراد الأسرة خصوصا هذا المجرم السابق، وهذا لأن المسكن الذي يعيش مع أسرته المتكونة من خمسة أفراد عبارة عن شقة في عمارة،وهي تتميز بالمساحة الصغيرة،مما يؤدي إلى إشتراك بعض أفراد العائلة في غرفة واحدة ،وتكون دورة المياه والحمامات مشتركة كذلك,وبالتالي هذه الظروف قد تدفع بهم إلى المشاجرات بين أفراد الأسرة الواحدة أو بينهم وبين الجيران ، وبالتالي يحاولون قضاء معظم أوقاتهم خارج المنزل ، وهذا ما يجعلهم عرضة للإنخراط في جماعات تكون في الغالب ذات ميول إجرامية.

3-تحليل بيانات المقابلة رقم03:

من خلال بيانات المقابلة رقم (3) مع المجرم المدان رقم (3)، تبين أن هذ المجرم السابق متحصل على شهادة الماستر وعمره 38 سنة ،متزوج وأب لطفلين،وكان يعمل في القطاع العام كرئيس مكتب إدارة قبل أن يتخلى على أن يتخلى عن هذه الوظيفة لأسباب لم يذكرها،كما كان قليل الكلام وهذا أثناء الحوار معه، حيث كان يجيب على قدر السؤال، ولا يحبذ التوسع في الإجابة ،هادئ جدا وكثير الثقة بنفسه ,ويعي جيدا ما يقول، وفي سؤال حول محاولة الكشف على أهم الخصائص المعرفية التي يمكن أن يتميز بها،وأثناء التطرق إلى أهم التقنيات الحديثة كالحاسب الآلي، والهاتف الذكي، واللوحات الذكية ، ومدى أهميتها في حياة الفرد بصفة خاصة ،وفي مختلف الأنشطة بصفة عامة ، تبين أنه يعتبر أن تلك التقنيات ضرورية جدا ، ولا يمكن الإستغناء عنها، خصوصا في مجال العمل،حيث أصبحت حسب رأيه عدم إنجاز أي عمل داخل أي مؤسسة دون الإعتماد على التقنيات الحديثة خصوصا الحاسب الآلي ، ومن خلال ذلك تبين أن هذا المجرم السابق يمتلك معرفة لابأس بها حول كيفية إستخدام الحاسب الآلي ، وعلى دراية حول نظم التشغيل، وقد اكتسب تلك المعرفة من خلال عدة مصادر،أهمها حصوله على شهادة معترف بها في مجال الإعلام الآلي من أحد المدارس الخاصة وهذا قبل أن يبدأ العمل في القطاع العام تثبت أنه يمتلك جانب معرفي حول أهم مبادئ الإعلام الآلي وكيفية إستعمال الحاسب الآلي في أنجاز كثير من الأنشطة،ضف إلى ذلك يكون قد طور من هذه المعرفة بحكم عمله الذي يعتمد فيه على هذه التقنيات الحديثة،أما فيما يخص المدة التي تجعل من الفرد ذو مهارة حول كيفية إستخدام الحاسب الآلي على الخصوص، يرى بأنه لا توجد مدة محددة ، وأن الممارسة اليومية لمختلف الأنشطة التي تعتمد على التقنيات الحديثة كالحاسب الآلي،مع وجود رغبة في اكتشاف كل ما يتعلق بمجال الإعلام الآلي هما من بين الوسائل الأكثر في التحكم في المدة التي تجعل الشخص له معرفة نظرية وممارسة تطبيقية حول التقنيات الحديثة.

وفي سؤال حول المدة التي يقضيها أمام الحاسب الآلي على الخصوص و المكان الأنسب لذلك ,تبين أنه يقضي عدة ساعات يوميا أمام الحاسب الآلي نظرا لطبيعة عمله، كما أنه يمارس بعض الأنشطة التي تكون مختلفة عن طبيعة عمله عندما يكون في المنزل، وهو المكان الأنسب له، خصوصا أثناء دخوله لمختلف المواقع ومحاولة معرفة كل ما هو جديد عبر العالم من خلال الإنترنت ،أما فيما يخص أهم النشاطات التي يمارسها عبر شبكة الإنترنت؟ وما هي طبيعتها؟ تبين أنه من بين الأفراد الذين يحاولون دوما من تطوير معرفتهم حول مختلف الأمور،خصوصا كل ما يساعدهم في مجال العمل، وذلك من خلال عدة مصادر أهمها موقع اليوتيوب الذي يقدم الكثير من المعلومات التي يحتاجها الفرد, فهو بذلك يعتمد على عدة أساليب يكسب

من خلالها المعرفة التقنية حول الإستخدام الأمثل لمختلف التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت،فهو يسلك مبدأ المحاولة و الخطأ (التثقيف الذاتي)، وعليه يمكن القول أن هذا المجرم السابق له جانب معرفي محترم خصوصا حول كيفية إستعمال الحاسب الآلي ، فهو قد اكتسب ذلك من خلال الممارسات اليومية، وكذلك التعلم الذاتي،ضف إلى ذلك كونه تلقى دورات تدريبية في مجال الصيانة و التشغيل مما طور من نوعية المعرفة فأصبح له مهارة في ذلك.

وفي محاولة الكشف على أهم خصائصه الإجرائية كالخبرة والتخطيط، وأهم الأدوات التي يعتمد عليها في إنجاز مختلف أنشطته عبر الإنترنت، تبين أنه من بين الأفراد الذين يهدفون من خلال إستخدام شبكة الإنترنت إلى الولوج إلى مختلف المواقع التي تقدم ما هو جديد في مجال التكنولوجيا الحديثة،وآخر ما وصل إليه الإنسان في مجال الإتصال والتواصل بالإعتماد على أحدث التقنيات،عموما فقد أصبح يستعمل الإنترنت في سلوكات مشروعة تساعده في إنجاز بعض من الأنشطة التي تتماشى خصوصا مع طبيعة عمله السابق،ويعتمد في ذلك و في أغلب الحالات على الحاسب الآلي، مع العلم أن هذا المجرم السابق كان على علم بأن سلوكه الإجرامي الذي كان قد قام به وتمت محاكمته نظير بأنه غير مشروع، وقد يجره ذلك إلى تباعات قانونية لكنه قام بذلك السلوك كرد فعل تجاه موقف كان قد تعرض له من طرف أحد الأشخاص ولم يتمكن من المواجهة المباشرة تجاه ذلك الشخص،فاعتمد في ذلك على مواقع التواصل الإجتماعي لترجمة رد فعله على شكل عبارات تحمل السب والتهديد وقد قام بذلك السلوك غير القانونية إنطلاقا من المنزل حتى يكون بعيدا عن أعين الآخرين، و هذا من بين ميزات المجرم الإلكتروني كونه حريص كل الحرص على أن يقوم بسلوكاته الإجرامية بكل سرية و هذا خوفا أن يكشف أمره كما أنه قد قام بتلك السلوكات غير المشروعة بمفرده ولم يشرك أي كان في ما فعله حتى لا يتأثر بآراء الآخرين هذا من جهة،ومن جهة أخرى حتى يكون بعيد عن أعين الآخرين حتى لا ينعت بالمجرم،وحسب رأيه أنه من الواجب الإعتماد على القدرات الشخصية ولا يجب الإستعانة بأشخاص آخرين خصوصا في الأنشطة التي تتطلب الكثير من السرية، وأن ما قام به وحسب رأيه من سلوك سابق كان من المفروض لايدخل ضمن السلوكات غير المشروعة لأنه في الأصل قام برد فعل طبيعي لا ينوي إطلاقا من ورائه إلحاق الأذى بذلك الشخص وبالتالي لا يوجد الركن المعنوي للجريمة فهو خال من الإيذاء و لا يستحق عليه العقوبة، كما أنه في هذه الحالة لا يشعر إطلاقا بالشفقة أو الندم بسب قيامه بمثل هذه السوكات و ما يمكن إستخلاصه حول تمثلات هذا الفرد المبحوث لسلوكه المخالف للقواعد القانونية ,فانه يمكن القول بأنه لا يعتبر أي نشاط إلكتروني يدخل ضمن السلوكات الإجرامية إلا في حالة المساس بالحياة الخاصة للأفراد كسرقة معلومات شخصية،وصور وبيانات ثم نشرها عبر مختلف المواقع،كما ينظر إلى من يعتبرون سلوكه

السابق جريمة بأن أولائك في الغالب رجال يمثلون القانون كونهم ينظرون بعين المواد القانونية التي سنها قانون العقوبات ولهم دراية واسعة حول السلوكات الواجب تجريمها ، كما تبين من خلال الحوار مع هذا المبحوث أنه لا يشعر بتأنيب الضمير بعد قيامه بالسلوك الإجرامي الألكتروني السابق لانه لا ينوي من ورائه التهديد الفعلي لذلك الشخص بل كان مجرد لحظات غضب عابرة ليس إلا ،وهذا يدخل في تركيب شخصية هذا المجرم السابق والتي تتميز بأنها شخصية بالإندفاع وسرعة الغضب، لكن في الأصل لا تحمل الصفة الإجرامية ، وما يمكن إستنتاجه في هذه الحالة أن لبيئة العمل و طبيعة النشاط الذي يزاوله في عمله يؤثران بصفة مباشرة على سلوكه ،إما إيجابا أو سلبا ، ذلك لأنه يقضي اغلب أوقاته في العمل ، وان ذلك العمل هو المتنفس الوحيد لإشباع حاجاته وهو الذي يوفر له مستوى معيشي لائقا وكذلك يتيح له فرصة الإتصال و الاحتكاك بغيره ، وقد يترتب على ذلك أما الجفاء أو المحبة،وما يمكن كشفه أن هذا المجرم قد إستفاد من التأثير الإيجابي لهذه البيئة كونه لا يملك صفة العودة للإجرام ولا ينوي القيام بمثل هذه السلوكات غير الأخلاقية مستقبلا مهما كان الموقف الذي قد يتعرض له .

وفي سؤال حول الكشف على علاقاته الإجتماعية ومدى تكيفه الإجتماعي،تبين أن علاقته مع الأخريين خصوصا الوالدين والأقارب وكذا سكان الحي، كثير التواصل مع الأكثرية من سكان الحي، وكذلك له الكثير من الأصدقاء، وعلى علاقة طيبة مع الوالدين،كما يفضل التعاون في بعض الأنشطة التي تتطلب العمل الجماعي ويعتمد في يعض الحالات في عملية التواصل على مواقع التواصل الاجتماعي.

أما فيما يخص أوقات فراغه فهو يقسمه بين البقاء في المنزل ومع الأصدقاء المقربين جدا ,عموما فهو يعتبر نفسه شخصا إجتماعيا طالما أنه لم يقع في حالات تشاجر مع معظم الذين يعرفهم إلا نادرا ، وهذا يعتبر طبيعي بالنسبة له ، ومن خلال ما تم عرضه حول إجابات هذا المجرم السابق يمكن القول انه يعتبر شخص متكيف إجتماعيا، كما أنه يحسن التواصل مع الآخرين، ويتميز بأنه حذر في تعاملاته إلى حد كبير وأنه لا يثق بسهولة في الآخرين ,وما يؤكد ذلك انه يعتمد في أغلب الحالات أثناء قيامه بمختلف نشاطاته على نفسه.

وفي سؤال جوهري حول أهم الدوافع التي تجعل المجرم الإلكتروني يقدم على بعض السلوكات غير مشروعة والتي يعلم مسبقا بأنها لها تبعات قانونية تبين وحسب رأيه أن ذلك له عدة دوافع، من بينها الإنتقام وهذا كرد فعل تجاه موقف معين يكون قدتعرض إليه،وكذلك دافع حب التسلية ،كما أن الكثير من الأشخاص (الضحايا) لا يقدم على التبليغ لدى المصالح الأمنية لأنه في الغالب لايملك الأدلة التي يراها كافية من أجل تقديما للعدالة إلا في حالت جرائم السب والشتم وغيرها التي تتم عبر مختلف المواقع، واهم دافع حسب رأيه في الوقت الحاضر وبعد ان إتضح للكثير العقوبات التي المقابلة لكل سلوك إجرامي فإن أهم دافع الدي يفع بالمجرم الإلكتروني

الإقدام على سلوك غير مشروع هو السعي وراء الحصول على مكاسب مادية تمكنه من العيش في مستوى معيشي مقبول.

وقد تكون التقلبات الإقتصادية لها الدافع الأكثر ،كون أن هذه التقلبات تؤثر مباشرة على الأسعار فترتفع ،وبالتالي يصبح الفرد يعاني من عدم القدرة الشرائية فلا يستطيع تلبية حاجاته الضرورية ، وبالمقابل لا ترتفع الأجور مما يجعل من الأفراد الذين دخلهم ضعيف تعيشون في مستوى معيشي متدني كونهم لا يستطعون شراء أغلب المواد الغذائية الضرورية، إلى جانب اللباس والمسكن اللائق، وبالتالي لايستطعون التكيف مع هذه الظروف مما يدفعهم إلى السعي إلى تحقيق طموحاتهم والمتمثلة في العيش الكريم، فيسلكون بذلك طريق الإجرام ،خاصة الجرائم التي تمكنهم من الحصول على المال، ويمكن تفسير ذلك في ظل نظريتين مهمتين و هما النظرية الماركسية،ونظرية ميرتون،فالنظرية الماركسية تفسر الجريمة إنطلاقا من الإستغلال الذي تمارسه الطبقة المسيطرة على الطبقات الفقيرة، فالطبقة العاملة تحصل على فائض قيمة عملها على ما يكفي فقط لسد ضروريات الحياة الأساسية،في حين صاحب العمل يزداد ثراء، وهنا فالمجرم و الذي يعمل في قطاع عام قد لا يكفيه المرتب الشهري الذي يتقاضاه مقابل عمله لمدة 8 ساعات يوميا لمدة 5 أيام تقريبا، و قد يعمل أيام العطل الأسبوعية دون مقابل،وهذا طبعا يدخل في إطار الإتفاقيات بين العامل و صاحب العمل ،و بالتالي يرى هذا المجرم السابق أن كل هذه الظروف تكون أهم دافع لجعل المجرم يقدم على سلوكه الإجرامي بدافع الحصول على المال ،وهذا ما يدخل في جرائم الأموال التي تفسر في ظل هذه النظرية ،كما يمكن تفسير ذلك في ظل نظرية ميرتون، و التي تقوم على مجموعة من المباديء، منها ان الفرد عندما لا يستطيع التكيف مع الضغوطات التي تفرزها الثقافة السائدة داخل المجتمع،و تعارض الرغبات الفردية و الغرائز و النزوات مع الثقافة الأم،و كذلك فان التركيبة الإجتماعية للمجتمع تدفع بأصحابها إلى الطرق غير الشرعية، ذلك أن وضع الضغوطات و العراقيل أمام بعض الأفراد و الجماعات، قد تحتم بل و تحفزهم على القيام بسلوكات غير مشروعة ،بمعنى التضارب الذي يحدث بين تحقيق الأهداف و الوسائل يدفع إلى القيام بالجريمة ، فحسب ميرتون ينفع الفرد إلى إرتكاب الجريمة عندما يتعرض إلى سلسلة الضغوطات النفسية الناتجة عن حالة عدم التوافق بين الأهداف الثقافية التي يفرضها النظام الإجتماعي مع الوسائل المؤسسية المشروعة والمسموح بها لتحقيق الأهداف وهذا ما يؤدي إلى التصدع داخل المجتمع و بالتالي تنتشر مظاهر الجريمة ،وهنا يمكن إسقاط ذلك على هذا المجرم السابق كونه يعيش في مجتمع فيه مجموعة من الأفراد،قد يكونوا أصدقائه، أو زملائه في العمل يعيشون في ظروف جيدة من الناحية المادية، بل يستطيعون تحقيق أي هدف يريدونه بكل بساطة ،في حين يجد بعض ممن يعرفهم عن قرب لا يستطيعون توفير أدنى الضروريات الحياتية قد سلكو

طريق الإجرام، وتمت محاكمتهم نظير قيامهم بسلوكات غير مشروعة الهدف منها الحصول على مكاسب مالية بسيطة تجعلهم يعيشون في ظروف مادية مقبولة،وبالتالي فهو يرى أن مثل هؤلاء المجرمون عندما تعارض هدفهم المادي معى الطرق المتاحة المشروعة سلكوا طريق الجريمة لتحقيقه ، فحسب رأيه فإن المجرم الإلكتروني في الوقت الحاضر هدفه الأساسي من إرتكابه الجريمة هو مادي بحث.

4-تحليل بيانات المقابلة رقم 04:

من خلال بيانات المقابلة رقم (4) مع المجرم المدان رقم(4)،تبين أنه تعدى مرحلة الشباب بقليل هذا لأن عمره 42 سنة وهو متزوج وأب لثلاثة أطفال، له مستوى جامعي كونه متحصل على شهادة ليسانس كلاسيك وهو يعمل في القطاع العام لمدة تفوق 10 سنوات،متمكن من إستخدام اللغتين العربية و الفرنسية، و يشغل منصب مقبول في عمله، وفي سؤال حول محاولة الكشف على أهم خصائصه المعرفية، تبين أن ذو مهارة جيدة حول إستعمال الحاسب الآلي، إلى جانب أن له دراية حول نظم التشغيل، وكذلك له جانب من الخبرة حول كيفية إصلاح بعض من الأعطاب التي تصيب الحواسب الآلية، وهذا لأنه تلقى دورات تكوينية حول طرق الصيانة والتشغيل لمختلف الحواسيب الآلية، وقد اكتسب تلك المعرفة من عدة مصادر أهمها الممارسة اليومية، إلى جانب كثافة الإستخدام لهذه التقنيات الحديثة وهذا بحكم العمل ، وكذلك الإعتماد على المواقع الموجودة عبر الإنترنت التي تقدم شروحات مجانية حول كيفية صيانة واستعمال هذه التقنيات، كما يعتبر أن المدة التي تجعل الفرد ذو خبرة حول كيفية إستعمال هذه التقنيات مرتبط بعدة عوامل، أهمها كثافة الإستخدام اليومي،وبالتالي حسب رأيه لا يمكن تحديد هذه المدة،وفي سؤال حول المكان الأنسب لاستعمال الحاسب الآلي بالخصوص أو الهاتف الذكي، وماهي المعرفة التي يسعى إلى الحصول عليها في هذا الميدان، تبين أنه يفضل المكان الهادئ سواء في العمل أو المنزل، لكنه إعتبر أن المنزل هو المكان الأكثر أمنا وهدوء، وهو يسعى دوما إلى تطوير معرفته حول كل ما يخص هذه التقنيات الحديثة، سواء من ناحية التشغيل، أو من ناحية مكوناته الأساسية ومدى أهميتها في هذه الأجهزة، وتبين أنه من بين الأفراد الذين يسعون إلى الحصول على معرفة متقدمة حول كيفية إستخدام هذه التقنيات في مجال الإنترنت كونه يعمل على اكتساب معرفة متقدمة حول كيفية الدخول لمختلف المواقع التي تضم نظام حماية (مشفرة)، وفي أسئلة حول معرفة أهم ما يميزه من خصائص إجرائية كالتخطيط قبل قيامه بأي سلوك إجرامي إلكتروني، وكذا أهم الأدوات التي يعتمد عليها في عملية التنفيذ وكذلك أهم الطرق التي يتبعها في ذلك تبين أولا أن هدفه الرئيسي من استخدام شبكة الانترنت مسايرة كل ما هو جديد وصعب المنال،وثانيا أنه قد قام بسلوكه الإجرامي والمتمثل في جريمة السب والشتم والتهديد لمجموعة من الأشخاص عبر موقع الفيس بوك،مما دفع ذلك إلى إمتثاله أمام العدالة وأخذ العقوبة المقابلة لذلك السلوك،كما

حاول الدخول غير المشروع لمختلف المواقع والحسابات الشخصيةلبعض من الأفراد وذلك من باب التسلية والفضول وحب الإطلاع ،وقد إعتمد في تنفيذ تلك السلوكات والتي يعلم بأنها غير مشروعة مسبقا والتي تتسبب له في عقوبة قد تصل إلى سلب حريته على الحاسب الآلي إنطلاقا من منزله، كون المنزل حسب رأيه هو المكان الأكثر أمنا وهدوء،و اتضح أنه كان يعتمد في بعض الحالات على الأصدقاء المقربين في حالة تعرضه لصعوبات التعامل مع الحاسب الآلي أثناء قيامه بنشطات إلكترونية مختلفة، وهو يقوم بذلك لحسابه الخاص، وهذا أحد أكثر مميزات المجرم الإكتروني والذي يفضل دوما القيام بمختلف سلوكاته لمصلحته الشخصية فقط، وفي سؤال حول محاولة الكشف عن أهم خصائصه السلوكية،تبين أنه في الغالب يجد مبررا لكل سلوكاته، وهذا لأنه يرى بأنه لم يكن من وراء سلوكه مضرة للغير سواء من الناحية المادية أو المعنوية،ولاينوي إلحاق الأذى بهم،وقد قام بذلك السلوك غير المشروع من باب التسلية وتحدي النظام في أحد المواقف هذا من جهة،ومن جهة أخرى كرد فعل بسيط تجاه موقف آخر، كما تبين أنه قد عاش في أسرة تتميز بالتصدع والذي يكون فيه احد الوالدين أو كلاهما يعاملان أبنائهم بطريقة عنيفة حيث يكثرون من الممنوعات و العقوبات على اختلاف طبيعتها، قد تصل إلى الضرب ،,و ما يؤكد ذلك كون هذا المجرم السابق لم يشعر بالندم أو الشفقة تجاه الضحايا بعد أن قام بالسلوك غير المشروع السابق الذكر ضدهم، و من خلال الحوار معه تبين أنه يحب أن يتلذذ عندما يقع الألم على الآخرين ، و لا يحب التسامح مع كل شخص عارضه، و كثير التعصب لرأيه وفكرته, وهو عديم الثقة في معظم من هم حوله ، وبالتالي فهو ذو شخصية سادية ،هذه الميزة ينفرد بها الكثير من المجرمين الإلكترونيين وهذا ما يتماشى مع الجزء النظري في الشق الخاص بمميزات المجرم الإلكتروني في الفصل ، أما من ناحية علاقاته الإجتماعية ،ومدى تكيفه الإجتماعي فقد تبين ومن خلال إجاباته على مدى علاقته بالوالدين و الأهل والأقارب, وكذا طرق التواصل معهم , و أهم الأنشطة التي تتطلب التعاون , تبين أنه غير محب جدا لوالديه و هو يمثل بالنسبة لهم مصدر إزعاج بالرغم أنه لا يتسبب لهم في أي مشكل كونه مستقل بمنزله و مع أولاده وزوجته،و هذا يدل كما سبق ذكره أنه عاش نوع من الحرمان العاطفي الواجب توافره من خلال الأسرة مما ولد لديه الكثير من الحقد والغيرة و حب الذات، أما بالنسبة لعلاقته بسكان الحي فهي جيدة، و كذلك مع معظم أقاربه، ومن هنا يتبين أن هذا المجرم السابق شخص إجتماعي ، و مايؤكد ذلك كونه يتشارك مع أفراد سكان الحي في إنجاز الكثير من الأعمال التي تتطلب ذلك، بل يفضل ذلك التعاون في مثل هذا النوع في كثير من النشاطات .

أما فيما يخص أهم الدوافع التي دفعته إلى إرتكاب السلوكات غير المشروعة عبر الإنترنت والتي نال من خلالها العقوبة المناسبة ، فقد تبين أن هدفه هو تحدي نظام التشغيل و إثبات مدى قدرته على فعل كل ما هو

صعب، كما أنه من باب الفضول و التسلية ،ضف إلى ذلك أنه حسب إعتقاده أن الضحايا لا يقدمون على التبليغ لدى المصالح المختصة .

كما تبين أن هذا الجرم السابق متأثر نوعا ما ببعض الأصدقاء خصوصا في مجال العمل،و ما يؤكد ذلك كونه عندما يتعرض إلى بعض الصعوبات في التعامل مع الحاسب الآلي المرتبط بالإنترنت فإنه يستعين ببعض من زملائه المقربين، خصوصا أولئك الذين يعملون معه، و عليه فإذا سادت جماعة الرفاق قيم و مثل عليا و سليمة إنعكس ذلك على سلوكهم و اتجهوا إلى القيام بسلوكات إيجابية، ويكونون بعيدين كل البعد عن السلوك الإجرامي، لكن ما قام به هذا المجرم السابق من جريمة إختراق حسابات لبعض من الأشخاص والذي سبق ذكره ومن خلاله نال العقوبة المناسبة، وكون هذا المجرم متأثر بأفكار زملائه في العمل ممن يتقنون التعامل مع التقنيات الحديثة أصبح يرى بأنه هو وزملائه المقربين يشكلون الطبقة المثقفة الواجب إحترامها من طرف الجميع، وهذا كونهم الأكثر علما بالتكنولوجيا الحديثة،وبالتالي أصبحوا ينظرون إلى كل من يعارضهم في اي نشاط ،أو مختلف الإقتراحات على أنهم أشخاص ليس لديهم أي ثقافة حول طبيعة السلوكيات الإجرامية الإلكترونية، و أنهم محدودي المعلومات و لا يستحقون الإهتمام, و بذلك أصبحوا يشكلون ثقافة فرعية خاصة بهم، ويمكن تفسير ذلك في ظل نظرية الثقافة الفرعية للعالم كوهن والتي تتميز حسبه بخمس خصائص رئيسية هي :

- عدم النفعية كشرط ضروري للقيام بالإنحراف ،أي عدم ربط الإنحراف و السلوك غير المشروع بالكسب المادي , بل يسعى أصحابها إلى كسب الرضا عن النفس، وهذا ما يتماشى مع الإجابات الخاصة بهذا المجرم السابق حول دوافعه من وراء سلوكه الإجرامي الإكتروني حينما أجاب بأنه قام بذلك من باب التسلية و الفضول فقط
- النزعة الرافضة لثقافة المجتمع و اعتبار ثقافة الإنحراف باعتبارها ثقافة لا تقل إحتراما عن ثقافة المجتمع،وهذا ما يتماشى مع خصوصية المجرم الإكتروني ، حيث يرى بأن معظم سلوكاته الإجرامية لا تستحق العقوبة ،بل يستحق مرتكبها المكافأة ، فهو يجد دوما مبررا لهذه السلوكات .
- البحث عن اللذة العارضة قصيرة المدى، وهذا ما نجده عند هذا المجرم كونه يعمل على كسب معرفة متقدمة حول إستخدام الانترنت والتقنيات الحديثة من اجل التسلية والترفيه فقط.
- الشعور بالحقد و الغيرة، وهذا ما تبين من خلال إجابات هذا المجرم كونه لا يشعر بالندم ولا الشفقة بعد أن نفذ سلوكه الإجرامي..

وفي سؤال حول أهم مصادر كسب المال إتضح أنه يعمل في أحد المكاتب ويسعى دوما إلى الحصول على موارد مادية أخرى، أو يطور من نشاطه المكتبي وبالتالي تبين انه مكتف من الناحية المادية،وما يؤكد ذلك أنه

يسعى دوما بأن يمتلك أحدث التقنيات كالحاسب الآلي أو الهاتف الذكي، وفي استطاعته شراء كل ما هو خاص بالتقنيات الحديثة .

5-تحليل بيانات المقابلة رقم(5)

من خلال إجابات المقابلة رقم (5) مع المجرم المدان رقم(5)،،تبين أنه من فئة الشباب باعتبار عمره 30 سنة له مستوى عملي جيد فهو متحصل على شهادة جامعية (ماستر)، و متزوج وأب لطفل واحد كما أنه يشتغل في القطاع العام، ومن خلال الحوار معه وفي سؤال حول مدى إمتلاكه للمعلومات، والتدريبات التي يحتاجها لمزاولة نشاطه عبر الإنترنيت،وكذا الخبرة الفنية التي يمكن أن يمتلكها، تبين أن له مهارات حول كيفية إستعمال الحاسب الالي، او الهاتف الذكي، ومن ثم فهو يعتبر ان هاتين التقنيتين ضروريتان في حياة الفرد و لا يمكن الإستغناء عنهما, وذلك أن كل المصالح و المؤسسات وحتى الأعمال اليومية التي يتعرض لها الفرد و غيرها من الأنشطة تنجز بواسطة الحاسب الالي او الهاتف الذكي او اللوحة الذكية،و من ثم تبين ان هذا المجرم له دراية جيدة حول كيفية إستعمال هاتين التقنيتين ،أما فيما يخص المصادر التي من خلالها اكتسب هذه المعرفة فقد كان ذلك من خلال التعلم الذاتي،والممارسة اليومية لمختلف الأنشطة التي يستعمل فها الحاسب الآلي و الإنترنيت ، ضف إلى ذلك الإستعمال الأكثر للهاتف الذكي في مختلف الأعمال ،كما أنه قد إعتمد على بعض المواقع التي تقدم شروحات خاصة حول طرق تشغيل التقنيات الحديثة، و أنه تلقى تكوين في مجال صيانة وإصلاح الحاسب الالي ،وفي حديث حول المدة التي يمكن ان يستغرقها الشخص من أجل ان يكسب معرفة مقبولة حول كيفية إستعمال التقنيات الحديثة و الإنترنيت وحسب رأيه فان ذلك يتوقف على مدى إهتمام الشخص بهذه التقنيات , وكثافة الإستخدام اليومي , و طبيعة الأنشطة التي يقوم بها. وقد تبين أنه يقضي حوالي ثلاث ساعات يوميا أمام الحاسب الآلي والهاتف الذكي، اما فيما يخص المكان المفضل الذي يمارس فيه مختلف أنشطته فإنه يفضل المنزل، وحسب رأيه فان طبيعة النشاط الذي يعتمد على الإنترنيت يتطلب الهدوء والأمن خصوصا إذا كان الحاسب الآلي هو الأداة التي يتم بواسطتها إنجاز هذا النشاط، كما تبين أنه من المهتمين كثيرا بمجال الإعلام الآلي، وكل ما يتعلق بالأجهزة الإلكترونية، فهو يسعى دوما الى إكتشاف كل ما هو جديد و صعب المنال،وقد قام بسلوكه غير المشروع دون مساعدة من الآخرين،إلا أن هذا المجرم لا ينوي الرجوع إلى مثل الجرائم الإلكترونية خوفا من أن يتم محاكمته مرة أخرى وينال عقوبة قد تصل إلى سلب الحرية لمدة طويلة،و قد يبين بأن هذا المجرم السابق له رغبة في السرية وعدم إبلاغ أي شخص بأنه سوف ينفذ السلوك غير المشروع،وهذا خوفا

من كشف أمره، وهذا ما قد يتماشى مع **الدراسة السابقة لهاني خميس احمد عبده** حول دراسته الميدانية و الموسومة ب: **التحليل البنائي للأبعاد الإجتماعية للجرائم المعلوماتية في المجتمع المصري**، والذي توصل من خلال دراسته الميدانية أن مرتكبي الجرائم المعلوماتية ينفذون افعاله الإجرامية بمفردهم دون مساعدة من الاخرين ،ولكن في بعض الأحيان كان يتم الإستعانة ببعض الأصدقاء عن بعض الأمور الصعبة التي لم يستطيعوا تنفيذها ،كما يمكن تفسير سبب سلوكه الإجرامي إنطلاقا من نظرية التفكك الإجتماعي وذلك ان طبيعة السلوك الذي أقدم عليه هذا المجرم يدور حول الحاق الأذى المعنوي بالضحية،وذلك كونه قام بجريمة السب والشتم في حق أحد الأشخاص عبر موقع الفيس بوك(مسنجر)، هذه السلوكات غير المشروعة واللاأخلاقية والتي يرفضها المجتمع قبل أن يجرمها القانون، تدل على أن الذي قام بها قد تلقى تنشئة إجتماعية غير سوية سبب ما أصاب الأسرة من تفكك ،والذي يشير إلى تناقض وضعف المعايير التي تسود الأسرة، وصراع الأدوار الإجتماعية داخلها مما يتولد عنه إنهيار المبادئ والقيم الخاصة بهذه الأسرة،فتضعف الرقابة الأبوية فيؤثر ذلك سلبا على تكوين شخصية أفرادها خصوصا الأطفال منهم، فيصبحون يتميزون بشخصية عدوانية ونرجسية تتلذذ بإلحاق الأذى بالآخرين ،ولا يشعرون بالندم جراء سلوكهم الإجرامي، ولا بالشفقة تجاه الضحية ، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال إجابات هذا المجرم كونه يجمع كل الميزات السلبية التي تم ذكرها، و التي تفسر إنطلاقا من نظرية التفكك الإجتماعي ، وفي سؤال آخر حول مدى تكيف هذا المجرم اجتماعيا، تبين أنه يفضل التعاون في القيام بمختلف الأنشطة ، خصوصا التي تتطلب ذلك، كما أنه شخص كثير التواصل مع الأهل والأقارب وبعض من أفراد الحي الذي يسكن فيه ،وقد إعتمد في ذلك على مختلف وسائل التواصل الإجتماعي ، والتواصل المباشر في بعض الحالات وهو يقضي معظم أوقات فراغه مع الأصدقاء، سواء الذين يسكنون بالقرب منه، أو في بعض الحالات مع زملاء العمل أما علاقته مع الوالدين فإنه قليل التواصل معهم خصوصا الأب ،وهذا راجع الى التنشئة الإجتماعية غير السليمة التي تعرض لها في فترة الطفولة، كون الوالدين عموما والأب خصوصا يتدخل باستمرار في تقديم ملاحظاته لسلوك إبنه,، مما جعله يفضل عدم الوقوع معه في حوار مباشر حتى يتجنب الشجار، أو غيرها من ردود الأفعال السلبية التي تحدث أثناء اللقاء المباشر،أما فيما يخص أهم الدوافع التي جعلت هذا المجرم السابق القيام بسلوكات غير مشروعة، فقد كانت هناك عدة دوافع، لكن أهمها هو دافع ،هذا من جهة، ومن جهة أخرى وفي بعض الحالات اين يسعى من وراء سلوكه هو الإنتقام وإلحاق الأذى المادي والمعنوي بالضحية، ويمكن تفسير هذا السلوك إنطلاقا من نظرية "ماسلو"

للحاجات، حيث فسر ماسلو الجريمة إنطلاقا من شعور الفرد بالحرمان، وهذا ما يؤثر عليه ويجعله مختل نفسيا وإجتماعيا، مما يدفعه ذلك القيام بسلوكات غير مشروعة لإشباع تلك الحاجات، وان عدم الإشباع يعني الإضطراب والتوتر مما يولد لديه حب القيام بأفعال تتميز بالعنف،والجريمة،والإنحراف، وحسب **ماسلو** فإنه كلما تعقدت الحياة الإجتماعية أدى ذلك الى زيادة الحاجات وتنوعها من بينها الحاجة الى التسلية والترفيه و الإنتقام، وهذا ما تم كشفه حول اهم دوافع هذا المجرم والمتمثل في الإنتقام من الضحية.

أما فيما يخص المستوى المعيشي لهذا المجرم، فقد تبين أنه يسكن في شقة صغيرة، كما أن مصدر دخله غير كاف من أجل تلبية كل إحتياجاته، لهذا فهو يسعى دوما الى تحسين مستواه المعيشي وذلك من خلال محاولته لفتح مقهى انترنيت وهو نشاط يتماشى مع هواياته والمتمثلة في كل ما له علاقة بالإعلام الالي،وفي محاولة الكشف على رأيه في سبب إرتكاب بعض من المجرمين الإلكترونيين للجرائم الإلكترونية،والهدف من ذلك،فقد أكد أن الهدف الأساسي هو الحصول على مقابل مادي،و السبب الذي دفع بهؤلاء المجرمين إلى أرتكاب تلك الجرائم هو التقلبات الإقتصادية التي قد تكون أحد عواملها هو الدافع الى إرتكاب السلوك الإجرامي، حيث أن إرتفاع الأسعار قد ينتج عنه إرتفاع نسبة جرائم السرقة،وكذا جرائم ضد الأشخاص، ويعود ذلك إلى ان أصحاب الدخل الضعيف الذين يمثلون غالبية المجتمع خاصة الطبقة العاملة، عاجزون على تلبية حاجياتهم الضرورية،وبالتالي يلجؤون الى الطرق غير المشروعة للحصول على المال، وهذا ما يمكن ان نسقطه على إجابات هذا المجرم كونه موظف في القطاع العام ويتقاضى ربما راتب شهري قد لا يكفيه من أجل تلبية حاجياته الأساسية من مأكل وملبس، خصوصا وأنه متزوج وأب لطفل، وهذا يتطلب مصاريف كبيرة من أجل تلبية متطلبات العائلة، وبذلك فإن هذا المجرم قد فسر إقدام مجرمين إلكترونييين على السلوكات غير المشروعة من أجل إكتساب مقابل مادي لسد متطلبات الحياة الضرورية،لكن هذا المجرم قد سلك الطريق المشروع لكسب المال،ومن هنا يمكن القول ان تقلبات الأسعار وظاهرة الجريمة يتناسبان تناسبا طرديا، فكلما كان دخل الفرد ثابتا وكاف لتلبية إحتياجات هذا الفرد يؤدي ذلك لعدم اقدامه على السلوك الإجرامي، كما ان إرتفاع الأسعار والذي يقابله إرتفاع في الدخل الفردي قد يؤدي دلك إلى تمكين الأفراد من إشباع حاجياتهم وإلى زرع الإستقرار في نفوسهم، وبالتالي الإبتعاد عن سلوك طريق الجريمة.

6-تحليل بيانات المقابلة رقم 6

من خلال المقابلة رقم (6) للمجرم المدان رقم (6)، تبين أنه من فئة الشباب ،عمره 33 سنة، وهو متزوج وله طفلان يسكن في سكن أرضي ملكه الخاص، متحصل على شهادة الماستر، يحسن إلى جانب اللغة العربية

التحدث باللغة الإنجليزية و هذا لأنه تلقى تكوين في مدرسة خاصة تقدم دروس حول تحسين المستوى في اللغات، أما مهنته فهو يعمل في ميدان الأعمال الحرة و إلى جانب نشاطه السايق فهو يمتلك محل على شكل مقهى أنترنيت، ومن خلال الحوار معه تبين أنه يمتلك معرفة حول كيفية إستعمال التقنيات الحديثة وهذا ما يؤكده نشاطه في مجال الإعلام الآلي والذي يحتم عليه أن يكون على دراية واسعة فيما يخص التحكم في إستعمال الحاسب الآلي المرتبط بالإنترنيت، أما فيما يخص أهم المصادر التي اعتمد عليها حتى تمكن من اكتساب المعرفة المتقدمة في مجال الإعلام الآلي فتمثلت أساسا في مدة التكوين التي تلقاها في أحد المعاهد المتخصصة في الإعلام الآلي والتي دامت لمدة ثلاث سنوات، أين تحصل على شهادة تقني سامي في الإعلام الآلي تخصص صيانة. ثم طور بعد ذلك معرفته من خلال الممارسة اليومية، ومختلف المواقع التي تقدم شروحات في مجال الإعلام الآلي والتقنيات الحديثة، أما فيما يخص المدة التي يمكن من خلالها يستطيع الشخص اكتساب معرفة مقبولة حول استعمال الحاسب الآلي على الخصوص، وكيفية الولوج الى عالم الإنترنيت فإنه يعتبر أن المدة ليست محددة بدقة، لكن حسب تقديراته فقد تتعدى السنة مع الممارسة الفعلية في الميدان، وفي سؤال حول التقنية الأكثر إستعمال بالنسبة له، والمكان المفضل الذي من خلاله يقوم بنشاطات الإلكترونية تبين أنه يفضل خارج المنزل كمكان مناسب لمزاولة مختلف الأنشطة عبر الإنترنت، وأن الحاسب الآلي هو التقنية الأكثر إستعمال بالنسبة له ، وهذا بعتبر طبيعي بالنسبة له، كونه يعمل في بعض الأوقات في مقهى الإنترنيت،بينما في بعض الحالات يستعمل الهاتف الذكي وهدا عندما يكون في المنزل، أما فيما يخص الأنشطة الإلكترونية غير المشروعة التي كان قد قام بها والتي نال من خلالها العقوبة المناسبة ،في جريمة التهديد لأحد الأشخاص باختراق حسابه الشخصي بكل سهولة ،وهو يعلم مسبقا بمدى مشروعية هذا السلوك،والتبعات القانونية الخاصة به والعقوبة التي يمكن أن ينالها مقابل كل نشاط إلكتروني غير مشروع قد يقوم به، كما كان هدفه الأساسي من إستعمال الإنترنيت قبل أن تتم محاكمته هو محاولة إكتشاف عالم الإنترنيت المظلم الذي من خلاله يتم التعرف على مختلف الجرائم الإلكترونية التي قام بها المجرمون الإلكترونيون (هاكرز)،وأحدث الطرق التي إتبعوها في ذلك ، و من هنا يتبن أن هذا المجرم السابق يتميز بخصائص معرفية تتمثل في المهارة حول إستخدام الحاسب الآلي، وخبرة في كيفية صيانة هذه التقنية ضف الى ذلك كثافة الإستخدام، حيث يقضي العديد من الساعات اليومية أمام الحاسب الالي، وهذا طبعا راجع الى طبيعة نشاطه الذي يحتم عليه التواجد المتواصل أمامه، و قد اكتسب هذه المعرفة إنطلاقا من عدة مصادر أهمها التكوين، والمحاولة والخطأ، وكذلك الإعتماد على بعض المواقع، ومن خلال إيجاباته تبين أنه قام بسلوكه غر المشروع الذي سبق ذكره بمفرده، دون مساعدة الآخرين، حيث يقوم بتحديد الهدف مسبقا قبل أن يقوم بنشاطه الإجرامي الإلكتروني، وكذلك

دراسة الخطوات اللازمة الواجب إتباعها أثناء التنفيذ، كذلك المعرفة الدقيقة للأنشطة الروتينية للضحية، و الإهتمام بمعرفة الثغرات الأمنية التي يمكن أن يستغلها المجرم قبل قيامه بهذا السلوك غير المشروع، وهذا لأنه يعمل على معرفة ردود أفعال بعض من الأشخاص حول مختلف أنواع الجرائم الإلكترونية، وهل لهم ثقافة التبليغ حول هذا النوع من الجرائم، و كيف يقومون بذلك،وبذلك قد تبين أن هذا المجرم قد قام بذلك السلوك غير المشروع بدافع الفضول والتسلية في أغلب الحالات، كما كان قد قام بتلك الجريمة الإلكترونية لحسابه الشخصي، وهذا حتى لا يتم كشفه من جهة، وكذلك طبيعة الجريمة لا تستدعي أن يكون معك أفراد آخرين،ضف إلى ذلك الخوف من إكتشاف أمره من طرف الجهات الأمنية المختصة،لكن تمت محاكمته بناءا على التبليغ الذي قام به الضحية لدى الجهات المختصة،ويمكن تفسيره ذلك إنطلاقا من **نظرية النشاط الرتيب** التي ترتكز على دراسة الأنشطة قبل إرتكاب الجريمة والتي تؤدي إلى حدوث الجريمة، أي تعتمد على تحديد الخطوات اللازمة التي يتبعها المجرمون لارتكاب جريمتهم، كما تقوم على فرضية أن هناك ثلاثة عوامل تحدد الجريمة فعليا وهي **وجود مجرم محتمل ذو الرغبة، وهدف مناسب، وغياب رقابة جيدة**، ويمكن إسقاط ذلك على هذا المجرم الإلكتروني السابق كونه قام مسبق بتحديد الضحية التي يسوف يقوم ضدها بالسلوك الإجرامي (تحديد الهدف)،بمعنى له رغبة ونية للقيام بهذه الجريمة،أيضا فالضحية سهلة المنال ومناسبة لتنفيذ هذا السلوك وذلك في إعتقاد المجرم أنها لا تقدم على التبليغ،كذلك سهولة إختراق الحساب الشخصي لهذه الضحية كونها لا توفر الحماية اللازمة حول الهاتف والحاسب الآلي الخاص بها،وبالتالي فالعوامل الثلاثة الخاصة بهذه النظرية الخاصة بتفسير الجريمة الإلكترونية متوفترة ،فهو مجرم ذو الرغبة، وجود هدف مناسب،فيتمثل ذلك أن هذا المجرم قبل أن يقوم بأي سلوك إجرامي ضد الضحية يقوم بتحديدها مسبقا ودراسة إمكانية أن ينجح تنفيذ سلوكه الإجرامي ضدها، أما بالنسبة لغياب الرقابة الجيدة فيتمثل ذلك في كون أنه يعرف مسبقا ردود أفعال الضحية تجاه ثقافة التبليغ على الجرائم الإلكترونية لدى الجهات القضائية والأمنية ، كذلك فهو يعمل على إتخاذ كل الإحتياطات اللازمة من التي يعتمد عليها المجرمون الإلكترونيون أثناء قيامهم بالسلوكات غير المشروعة عبر الإنترنيت.

أما فيما يخص تمثلات هذا المبحوث لسلوكاته الإجرامية السابقة، فقد تبين أنه يعتبر بعض من السلوكات التي تتم عبر مختلف المواقع بالإعتماد على الإنترنت سلوكات إجرامية، خصوصا عندما يخترق حسابات الآخرين دون علمهم، أما فيما يخص السلوكات الأخرى كنسخ البرامج،أو تطبيقات واستعمالها لأغراض تجارية فإنه يعتبر ذلك سلوكا مشروعا ولا يستدعي أن يصنف كسلوك إجرامي، وهذا لأن مثل هذا السلوك فيه فائدة للجميع،وليس فيه إيذاء جسدي أو معنوي لأي شخص، وبالتالي فهو يشعر من خلال قيامه بمثل هذه السلوكات

بالرضى والفخر،ويعتبر ذلك تحدي لنظام التشغيل وكل ما له علاقة بصعوبة التعامل مع التقنيات الحديثة وهذا لأنه حسب رأيه أنه حدد الهدف مسبقا،ودرس كل التبعات القانونية وكل ما يتعلق بالضحية،وبالتالي لا يشعر بالشفقة تجاهه، وقد تبين أن هذا المجرم السابق يعاني من التفكك الأسري الذي يجعل من شخصية الفرد تتميز بامتلاك القيم المعادية للمجتمع، والتي عادة ما تتمثل في الشعور بعدم تأنيب الضمير ولا يبدي أي رد فعل إيجابي ضد الضحية ، وهذا ما يدخل في تنشئتة الإجتماعية،هذه الأخيرة قد تأثرت هي الأخرى بالتطور التكنولوجي الذي مس جميع المجالات خصوصا الأسرة،أين أثر على الروابط الإجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة، وبالتالي ضعفت المفاهيم المشتركة التي تربط بين الأجيال بعضها ببعض،وهذا راجع الى انتشار وسائل الإتصال على اختلاف أنواعها.

وفي سؤال حول علاقاته الإجتماعية، وطرق التواصل مع الآخرين تبين أنه يميل إلى التعاون في إنجاز بعض الأنشطة، كما أنه يجب التواصل مع الآخرين في حدود، أما فيما يخص علاقته بالوالدين، فهي حسنة وليست بالعلاقة التي من المفروض أن تتميز بالمحبة المتبادلة بين الوالدين والأبناء الواجب توفرها بينهم ،وهذا ما تم كشفه من خلال الحوار معه حول التواصل مع والديه، أين تبين أنه لا يذهب كثيرا إليهم، ويتواصل معهم في أغلب الحالات عن طريق وسائل التواصل الإجتماعي،وفي القليل من المرات يتواصل بصفة مباشرة وهذا في المناسبات الدينية،أو في وقت فراغه، وهذا ما يفسر طبيعة التنشئة الإجتماعية التي تلقاها في أسرته منذ أن كان طفلا، فهي تنشئة غير سوية، أما فيما يخص علاقته مع زملاء العمل، خصوصا أنه يمتهن أعمال حرة فانه كثير الإحتكاك والتواصل مع الآخرين،وبالتالي فهو شخص لا يتميز بالعنف ولم يتشاجر مع اشخاص آخرين، وهذا قد يعتبر ذكاء منه حتى يحافظ على مكانته الإجتماعية، فهو يعتبر نفسه شخص إجتماعي بامتياز وهذا من خلال علاقاته الإجتماعية التي يراها جيدة ، أما فيما يخص الأسباب التي دفعته للقيام بمثل هذا السلوك غير المشروع فقد تعددت، ومن أبرزها أنه يهدف الى الإنتقام في القليل من الحالات، وكذلك من باب التحدي وإثبات الذات،ودافع التسلية والفضول، وهذا لأنه يريد من خلال الدخول إلى حسابات أشخاص آخرين دون علمهم والحصول على أسرارهم يمكنه ذلك من التنمر عليهم بالكيفية التي يريدها، وقد إكتسب تلك الممارسات غير المشروعة من خلال المواقع المختلفة عبر شبكة الإنترنت والتي تبين أخطر أنواع الجرائم، لاسيما الجرائم الإلكترونية وطريقة تنفيذها من طرف الهاكرز، فيتأثر بتلك الأنشطة غير المشروعة ،ويحاول تطبيقها في الواقع من خلال تقليد هؤلاء الهاكرز في مختلف سلوكاتهم الإجرامية، ويمكن تفسير ذلك إنطلاقا من نظرية "جون غابريال تارد" والذي تنطلق من فرضية أن السلوك المنحرف ناتج عن المحاكاة والتقليد بمعنى وجود قدوة يتأثر به الفرد ويقلده في سلوكه، فالمجرم يبحث ويقلد نمط معين من المجرمين ويقوم بنفس السلوك

الذي قام به بعضهم ببعض، والتقليد ينتقل من الأعلى الى الأسفل، والصغير يقلد الكبير، والفرد لا يقدم على الجريمة نتيجة ميول ذات أصول عضوية نفسية، وإنما يقع فيها بسبب مؤثرات نفسية كالتوجيه والإرشاد والايعاز وهذا ما ينطبق على هذا المجرم الالكتروني السابق ، لأنه تأثر بالهاكر واتخذه مثال وقدوة وبدأ في تقليد بعض من سلوكاته الإجرامية مثل ما سبق ذكره.

أما فيما يخص الحالة الإقتصادية والأسرية لهذا المجرم، فقد تبين أنه يملك سكن أرضي مستقل عن والديه، كما أن المصدر الأساسي لدخله هو تجارته في الأجهزة الكهرومنزلية والذي يعتبره كاف الى حد ما، وهذا لأنه يستطيع تلبية حاجياته الأساسية الخاصة به وبالعائلة، وهو يسعى إلى تحسين مستواه المعيشي وذلك كونه يعمل على توسيع نشاطه التجاري، ويمكن حسب رأيه الإستعانة بمواقع التواصل الإجتماعي والتي يتم عن طريقها عرض السلع، وفي محاولة الكشف حول مدى قدرته على شراء أحدث التقنيات كالحاسب الآلي،والهاتف الذكي، تبين أنه يستطيع تحقيق ذلك، وهذا راجع حسب إجاباته إلى طبيعة نشاطه التجاري الذي يكسب من ورائه المال الذي يكفيه لشراء الأجهزة المتطورة والحديثة، ومن هنا يمكن القول بان هذا المجرم السابق يستعمل خبرته وذكائه في حياته اليومية، وهذا لأنه بالرغم من صغر سنه إلا أنه استطاع ان يدير نشاط تجاري هام كتجارة الأجهزة الكهرومنزلية، فهو بذلك إختار المهنة التي تتماشى مع معرفته في مجال الإلكترونيات، ضف الى ذلك أنه متزوج ومكتف ماديا، وهذا ليس باستطاعة أي أحد أن يصل إلى ما وصل اليه هذا المجرم وهذا ما يؤكد أنه يتميز بخصائص المجرم الإلكتروني التي كشفتها بعض من الدراسات ، وهي امتلاك الخبرة الفنية وما تحمله من مميزات وكذلك ميزة التخطيط لكل شيء قبل الإقدام على القيام به، والأخذ بالإحتمالات الممكنة، وهذا ما إعتمده هذا المجرم السابق في تنفيذ سلوكه الإجرامي السابق ذكره .

7-تحليل بيانات المقابلة رقم 7:

من خلال إجابات المقابلة رقم 5 مع المجرم المدان رقم (7)، تبين أن هذا المجرم السابق من فئة الشباب، كان عمره 25 سنة، له مستوى علمي جيد كونه حاصل على شهادة ماستر، مازال لم يتزوج، ليس له مهنة قارة، يمارس عدة أنشطة مختلفة يكسب من خلالها مكاسب مادية يحاول من خلالها تلبية حاجياته الأساسية، كالمأكل والملبس وغيرها من الضروريات، وفي محاولة للكشف على بعض من خصائصه المعرفية حول التقنيات الحديثة كالحاسب الآلي، أو الهاتف الذكي، تبين أولا أنه يستطيع أن يتكلم اللغة الإنجليزية إلى جانب اللغة الأم(العربية)نوهذا لأنه تلقى تكوين في اللغات في المدارس الخاصة، وركز أكثر على اللغة الإنجليزية، إضافة إلى تلقى تكوين في المعهد الوطني للتكوين المهني لمدة تفوق السنتين واختص في مجال صيانة الأجهزة لإلكترونية، خصوصا الحاسب الآلي، وبالتالي فهو من بين الأشخاص الذين يتقنون إستعمال الحاسب الآلي

هذا من جهة، كما أنه يمتلك نوع من الخبرة حول صيانة وإصلاح هذا الجهاز من جهة أخرى، ومن ثم تبين أنه على دراية جيدة حول كيفية إستعمال الحاسب الآلي في مختلف الأنشطة، وقد إكتسب تلك المعرفة كما سبق ذكره هو التكوين الذي تلقاه في المعهد، إلى جانب الممارسة اليومية لهذه التقنية خصوصا عندما تكون تلك الممارسة مرتبطة بالأنترنت، وقد اكتسب تلك المعرفة المتقدمة حول إستعمال الحاسب الآلي خلال بعض السنوات، إلا أنه اعتبر أن المدة التي من خلالها يصبح الفرد على دراية حول التعامل مع الحاسب الآلي وإستعماله في مختلف الأنشطة غير محددة، فكلما كان الإهتمام أكثر بهذه التقنية، والإعتماد عليها في معظم الأعمال المرتبطة بالإنترنت،إضافة إلى طبيعة هذه الأعمال،كان ذلك دافعا إلى إختصار مدة إكتساب المعرفة حول هذه التقنيات ،هذا المجرم كان يقضي أمام الحاسب الآلي، أو الهاتف الذكي مدة قد تفوق حسب تقديره الأربعة ساعات يوميا، وهو يفضل إستعمال الحاسب الآلي إنطلاقا من المنزل، لأنه يعتبر المنزل أكثر الأماكن أمنا، وكذلك أكثرها هدوء بحيث تساعد الشخص في إنجاز نشاطاته وهو في حالة طمأنينة، كما تبين أنه يعمل دوما على مواكبة آخر التطورات في مجال التقنيات الحديثة، خصوصا ما يتعلق بالهواتف الذكية، وبالتالي فهو يحاول في أغلب الحالات إكتشاف كل ما هو جديد، وكذلك الإطلاع على أحدث البرامج التي تساعده في الدخول إلى العديد من المواقع، خصوصا تلك المواقع التي تعرض كل ما هو حديث ومتميز في عالم الإختراعات، وكذلك أخطر الأحداث العالمية كجرائم التجسس، تحويل الأموال، تجارة الأسلحة والمخدرات وكذلك الإرهاب الإلكتروني، ومن خلال ما تم إستنتاجه من خلال هذه الإجابات تبين أن هذا المجرم السابق يمتلك مهارات متنوعة حول كيفية إستعمال الحاسب الآلي،وأن كثافة الإستخدام هي العامل الأساسي الذي جعله على دراية كبيرة حول إستعمال هذه التقنية، فهو بذلك يتميز بخصائص معرفية متقدمة في مجال الإعلام الآلي، وكذلك كيفية الولوج إلى شبكة الأنترنت وتصفح مختلف المواقع، وفي سؤال له أهمية من حيث محاولة كشف أهم خصائصه التنظيمية والمتضمنة كيفية قيامه بالسلوك غير المشروع عبر شبكة الأنترنت،والذي تمت إدانته من طرف الجهات القضائية بسببه،وما طبيعة ذلك السلوك؟، وما هي أفضل الطرق التي سلكها في ذلك؟وماهي أهم الأدوات التي من خلالها قد قام بذلك السلوك الإجرامي؟،وما طبيعة التخطيط الذي يضعه قبل أن أقدم على سلوكه غير المشروع؟، وهل ينفذ ذلك لحسابه أم لحساب مشترك بينه وبين أشخاص لهم نفس الهدف؟ وهل يعتمد في ذلك على أشخاص آخرين لهم نفس الهدف المشترك أم؟ تبين أنه يسعى من خلال الإستعمال المتكرر للأنترنت هو التمكن من الحصول على آخر التطبيقات والبرامج التي عن طريقها يتمكن من الدخول إلى مجموعة من المواقع الصعبة، وقد تمثلت جريمته الإلكترونية التي تمت إدانته من خلالها من طرف الجهات القضائية هي جريمة تهديد لأحد الأشخاص عبر موقع الفيس بوك بأنه سوف يخترق حسابه الخاص(مسنجر)

ويكشف الكثير من الأمور،وهذا بدافع الإنتقام و التحدي ، وكان قد قام بذلك السلوك غير المشروع من مكان يسوده الهدوء تمثل في المنزل، ولم يشاركه أي كان في القيام بمثل هذه النشاطات إلا في حالات نادرة جدا، وهذا عندما يتمكن من تحقيق هدفه دون تأثير من الآخرين هذا من جهة،ومن جهة أخرى العمل على عدم إكتشاف الطرق التي من خلالها يتم الدخول إلى حسابات الآخرين،كما أنه في أغلب الأحيان كان ينفذ سلوكه غير المشروع بمفرده، ولا يبلغ أي أحد بذلك، لأنه يعتقد أن نجاح أي عمل يتطلب السرية التامة، كما يختار الهدف بطريقة منظمة،بحث يدرس مسبقا قيمة الفائدة من وراء هذا السلوك، وبالتالي فان القيام بهذا الفعل الإجرامي مرتبط بالدافع من وراء التنفيذ.

وفي سؤال حول مبررات إستخدام التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت في تنفيذ سلوكات غير مشروعة،تبين أن لهذا المجرم السابق عدة مبررات أهمها دافع الإنتقام ،وحب التحدي لكل ما هو صعب المنال اللأفراد، كذلك ضنه بأن سلوكه غير المشروع لم يتم كشفه من طرف الأجهزة الأمنية المختصة، وذلك لإعتقاده أن معظم سلوكاته لا تدفع بالضحايا إلى التبليغ، وكذلك وضع كل الاحتياطات قبل القيام بسلوكه الاجرامي كأسلوب محاولة التخفي حتى لا يتم ترك أثر، مما يولد لديه الشعور بالطمأنينة،لكن في النهاية تم كشف كل سلوكاته الإجرامية وتمت محاكمته بالعقوبة المناسبة،وبالتالي وحسب إيجاباته أصبح هذا المجرم الإلكتروني السابق لا ينوي العودة إلى القيام بمختلف السلوكات غير المشروعة نتيجة تيقنه بأن مثل تلك الجرائم سوف يتم كشفها مهما طالت المدة،كما كان يشعر بالرضى والفخر عندما يتمكن من الوصول إلى تحقيق أهدافه، ولا يشعر من جهة أخرى بالندم بعد تنفيذ سلوكه الإجرامي لأنه كان يعلم مسبقا ما الذي يريد الوصول إليه،وكذلك إعتقاده بأنه بعيد عن كل البعد عن إمكانية كشفه،وهذا قبل أن يتم تقديم البلاغ من طرف الضحية إلى الجهات المختصة والتي من خلالها تمت إدانته بالسلوك الإجرامي من طرف الجهات القضائية،أما فيما يخص مدى تكيفه الإجتماعي وكيف هي علاقاته الإجتماعية، تبين من خلال إجاباته حول الطريقة التي يمارس بها نشاطاته اليومية سواء داخل المنزل،او خارجه، أو في إطار العمل،تبين أنه شخص يفضل التعاون في معظم الأنشطة التي تتطلب التعاون ، أما اذا كان النشاط يمكن انجازه بصفة فردية مثل النشاط عبر الإنترنت فإنه يفضل أن يكون منفردا ، كما تبين أنه يفضل التواصل مع معظم الأقارب وكذلك سكان الحي وذلك بمختلف وسائل التواصل الإجتماعي، و التواصل المباشر خصوصا في معظم المناسبات الدينة ، و هو قليل التشاجر مع الآخرين، وبالتالي فهو شخص إجتماعي، وفي سؤال جوهري حول أهم الدوافع والأسباب التي دفعت بهذا امجرم السابق إلى القيام بسلوكات إجرامية إلكترونية وهو يعلم مسبقا بأنها غير مشروعة، ولها تبعات قانونية، تبين

أن الدافع الأساسي هو الثار وحب التحدي لأنه وحسب إجاباته يسعى إلى للحصول على معلومات جديدة لم يتم الكشف عليها إلا من خلال الدخول إلى مواقع مختلفة وتحدي نظم التشغيل.

ويمكن تفسير أسباب إقدام هذا الشخص على السلوك الإجرامي الإلكتروني انطلاقا من نظرية الإختيار العقلاني،والتي ترتكز على إفتراض أن الأشخاص عقلانيون ويؤسسون أفعالهم على ما يتصورون بأنه اكثر الوسائل فاعلية لتحقيق أهدافهم بمعنى أن الفرد إذا ما تصرف بعقلانية في موقف معين فإنه يختار الجانب النفعي لإشباع رغباته وتحقيق أهدافه باقل تكلفة ممكنة،وبذلك فهذه النظرية تفترض أن الأفراد يسيطرون على قراراتهم بأنفسهم وذلك من خلال إجراء مقارنة دقيقة بين التكاليف والمكافآت جراء القيام بأي سلوك،فإذا ما كانت المكافآت مغرية ويتم الحصول عليهاباقل التكاليف أقدم الفرد على ذلك السلوك،أما إذا ما كان العكس فإنه يحجم على فعل ذلك السلوك، ويمكن إسقاط ذلك على المجرم الإلكتروني السابق كونه عندما أراد القيام بجريمة التهديد عبر موقع الفيس بوك لشخص معين بأن يقوم بالدخول إلى حسابه الخاص كان قد حدد مسبقا الهدف من وراء قيامه بذلك الفعل،وهذا لأنه يسعى إلى تحدي نظم التشغيل هذا من جهة،ومن جهة أخرى تهديد الضحية بكشف أسراره ، كذلك وضع في حسبانه أن تحدي نظم التشغيل والقدرة على الدخول إلى حساب ذلك الشخص وبأنه لا يقدم على التبليغ ، وبالتالي عدم قدرة الجهات الأمنية على كشفه،جعله يوازن بين تكاليف السلوك الإجرامي الإلكتروني وبين الفائدة التي يمكن أن يتحصل عيه من وراء تنفيذ ذلك السلوك غير المشروع وبما أن هذا الشخص كان يرى أن سلوكه مبرر ما دام لا ينوي فعلا تهديد الضحية، فقط أراد إثبات لذلك الشخص بأنه يمتلك معرفة متقدمة في مجال الإلكترونياتلا أكثر ولا أقل ولا ينوي إلحاق الأذى به،ويمكن تفسير ذلك إنطلاقا من التفسير التكاملي للانحراف والجريمة ،حيث تعتبر محاولة هورتون ولزلي فيما يسمى منحى الإنحراف الشخصي والذي ينطلق من أن الإنحراف هو محصلة لفشل الفرد في التوافق مع القيم والمعايير ومختلف أشكال السلوك المقبول في المجتمع،فبدلا من أن يلتزم الفرد بالقواعد والمعايير السائدة في المجتمع يقوم بالخروج عنها، كما يبين هذا المنحى التفسيري كون هؤلاء المنحرفين يتميزون بالتوافق النفسي والإجتماعي مع بيئتهم،وبالتالي فسلوكهم لا يعد منحرفا بالنسبة لهم، وبالنسبة للكثير من أفراد بيئتهم ،وهذا ما ينطبق على هذا المجرم الإلكتروني، كونه يتميز بأنه شخص إجتماعي ولا يعتبر سلوكه الذي قام به عبر الإنترنت غير مشروع، وأن ذلك ما هو إلا إثبات للمهارة والتحدي يستحق التشجيع عليه ولا العقاب.

وفي سؤال حول المستوى المعيشي لهذا المجرم تبين أنه يمتلك منزل خاص به، كما أن والديه لهم مسكن أرضي، ويبدو أنه يستطيع شراء أحدث التقنيات وذلك من خلال عمله كتاجر،وكذلك بمساعدة والديه، عموما

تبين أنه شخص يستطيع تلبية إحتياجاته الضرورية بكل سهولة وله طموح في تحسين مستواه المعيشي إلى ما هو أفضل.

8-تحليل بيانات المقابلة رقم 8:

من خلال اجابات المقابلة رقم (8) للمجرم المدان رقم(8)، تبين أن عمره قد تجاوز مرحلة الشباب حيث بلغ عمره 40 سنة له مستوى جامعي، فهو حاصل على شهادة ليسانس نظام كلاسيكي، يعمل في القطاع العام كرئيس مكتب في الإدارة، وهو متزوج وأب لطفلين يفضل الكلام بهدوء يتكلم إلى جانب اللغة العربية اللغة الفرنسية، وهو أنه سريع الغضب وهذا من خلال كلامه كونه لا يحب من يقاطعه أثناء كلامه، كما أنه متأثر إلى حد كبير بالطريقة والكيفية التي يعيش عليها المجتمع الغربي، خصوصا المجتمع الفرنسي وهو مولع بالتقدم التكنولوجي الذي وصل إليه العالم بصفة عامة والمجتمع الأوروبي بصفة خاصة، وفي حديث حول آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال الإتصالات وكيفية الإستفادة منها في تسيير مختلف المؤسسات سواء عمومية أو خاصة وما أهمية التقنيات الحديثة التي ظهرت تزامنا مع التطور التكنولوجي وما دورها في ذلك خصوصا في مجال الرقمنة التي مست معظم القطاعات الحيوية، تبين أنه يمتلك معرفة جيدة في مجال الإعلام الآلي، كما أن له دراية حول صيانة بعض الأجهزة الإلكترونية بما فيها جهاز الحاسب الآلي، وهو بذلك لا يعتبر أنه يوجد من بين الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة ولا يحسنون التعامل مع الكومبيوتر، أو الهاتف الذكي لأنه حسب رأيه كل ما يخص الإعلام الالي أصبح يدرس كمادة يمتحن فيها التلاميذ في المؤسسات التربوية وبالتالي حتى الذي لا يستطيع شراء الحاسب الآلي يمكنه إستعماله في المؤسسة التربوية بحضور أستاذ مختص في ذلك، أما المصادر التي من خلالها يكتسب الشخص معرفة حول هذه التقنيات الحديثة فأعتبر أن المصادر متعددة ولا يمكن حصرها في مجال المؤسسات العمومية والخاصة، واعتبر أن المواقع المنتشرة في الإنترنت كفيلة بجعل الفرد يكسب نوع من الثقافة حول كيفية تشغيل واستعمال وصيانة هذه التقنيات الحديثة، كما أن المدة لا يمكن تحديدها، لأن تعلم ذلك يتوقف على عدة عوامل أهمها الممارسة اليومية للأنشطة التي تقدم بواسطة الحاسب الآلي او الهاتف الذكي.

أما فيما يخص عدد الساعات التي يقضيها أمام جهاز الحاسب الآلي يوميا، فقد تبين أن ذلك يتجاوز 3 ساعات ويفضل أن يكون في المنزل كمكان لإستعمال الحاسب الآلي، وهذا لأنه يعتبر المنزل مصدر الهدوء والطمأنينة مع العلم أنه يساير معظم التطورات في مجال التقنيات الحديثة، والبرامج الحديثة التي يمكن أن تكون موجودة عبر الإنترنت وهو من هواة تحدي أنظمة التشغيل الخاصة بهذه التقنيات، كونه كثير الكلام حول المواقع المشفرة والتي تضع أنظمة حماية، وكيف أنه يحاول في أغلب الحالات الدخول إلى هذه المواقع، وفي محاولة

لكشف أهم الخصائص الإجرئية التي يمكن أن يتميز بها هذا المجرم من تخطيط ،وخبرة، وكذا الأدوات التي يمكن أن يعتمد عليها في إنجاز مختلف أنشطته عبر الانترنت، والطريقة التي يعتمد عليها من أجل تنفيذ سلوكه، تبين أنه يهدف من وراء الإهتمام بعالم الإنترنت هو أن يكون على إطلاع مستمر حول كل ما هو جديد وما تحمله من معلومات جديدة ومتطورة خصوصا في مجال الإتصالات،وأحدث الإختراعات في مختلف العلوم، وفي بعض الأوقات يسعى إلى معرفة كل ما له علاقة بالإنترنت المظلم والعميق والذي من خلاله يطلع على مختلف السلوكات الإجرامية التي يمكن أن ترتكب بواسطة التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت،وهذا من باب الهواية ،وحسب إجاباته لا ينوي القيام بأي سلوك إجرامي بالإستعانة بتلك المواقع،فقط الفضول وحب الإطلاع هما الدافع الأساسي لذلك،أما فيما يخص طبيعة السلوك الإجرامي الذي قام به وتمت معاقبته من خلاله فقد تمثل في جريمة التشهير والسب والقذف في حق بعض من الأشخاص تربطه بهم علاقة العمل،وجاء ذلك السلوك نتيجة إختلافات حول أحد المواضيع الخاصة بالعمل تطورت إلى مشادات كلامية،وتراشق ببعض العبارات غير اللائقة مما تولد لديه رد فعل قوي تجاههم ترجمه على شكل الجريمة السابقة الذكر وفي الغالب كان يقوم بمخلف باستعمال الحاسب الآلي في أغلب الحالات إنطلاقا من المنزل،كما يستعمل الهاتف الذكي في أغلب الحالات في عملية الإتصال والتواصل فقط ،وباعتبار أن سلوكه الذي قام جاء نتيجة رد فعل تجاه أشخاص يعرفهم، فإن اختياره للهدف يكون واضح ودقيق ،ولا يشرك أي أحد في ذلك، وبالتالي لا يمكن أن يتقاسم مع الآخرين نفس الهدف، وفي سؤال حول كيف ينظر الى مشروعية سلوكه ؟ تبين أنه كان لا يعتبر معظم سلوكاته غير مشروعة إلا في حالات المساس المباشر بالحياة الخاصة للآخرين، كنشر معلومات سرية، أو نشر صور،او فيديوهات تتضمن مشاهد غير لائقة، أو بيانات لا يريد الضحية كشفها للآخرين، أو إرتكاب جريمة السب والقذف في حق أشخاص آخرين وهم لم يقوموا بأي فعل ضد الجاني،لكنه يعلم مسبقا بأن مثل هذه الجرائم لها تبعات قانونية،وهذا فعلا ما تمت معاقبته مقابل جريمة السب والقذف التي قام بها، وقد تبين وبعد محاكمته أنه قد ندم على السلوك الذي قام كونه إعتبر أن مثل هذا النوع من الجرائم لا يستحق أن يقوم به أي شخص لما له من خسائر مادية ومعنوية يجنيها الجاني دون أي فائدة تذكر .

وفي محاولة لكشف تمثلات هذا المجرم لسلوكه المخالف للقواعد القانونية، تبين أنه من شخص يشعر باللذة عندما يمارس الألم على أشخاص آخرين كانوا قد قاموا بأفعال ضده دون وجهة حق، كما أنه عديم المسامحة ويسعى بكل الطرق إلى إهانة هذا النوع من الأشخاص والتلذذ بذلك، فهو عديم الثقة في من حوله، وكل هذه الميزات تتصف بها الشخصية **السادية**، والمعروف وفي كثير من الدراسات حول أهم ما يميز المجرم الالكتروني عن بقية المجرمين التقليديين وجدوا عدة مميزات من بينها أنه ذو شخصية سادية،وهذا ما يتماشى مع الجزء

النظري في الفصل الثالث والذي تناول خصائص المجرم الإلكتروني، وبالرغم من كونه يتميز بتلك الشخصية السابقة الذكر، إلا أنه شخص إجتماعي لدرجة كبيرة، فقد كان يفضل التعاون في إنجاز معظم الأعمال بالتعاون مع الآخرين، إلا في حالة قيامه ببعض الأنشطة عبر الإنترنت فإنه يفضل أن يعتمد على نفسه دون تدخل الآخرين، وهو شخص يحسن الحوار والتواصل مع الأهل والأقارب ومعظم سكان الحي، وذلك من خلال أنه يحب التواصل مع الآخرين عن طريق مختلف وسائل التواصل الإجتماعي، وكذا التواصل المباشر إذا أمكن ذلك ضف إلى ذلك فهو قليل التشاجر مع الآخرين إلا في حالات نادرة.

وفي سؤال جوهري حول سبب إقدامه على السلوك غير المشروع، فقد تبين أن أهم دافع كان الإنتقام والثأر،إضافةغلى كونه كان يعتقد بأن هؤلاء الأشخاص لا يقدمون على تقديم شكوى لدى المصالح المختصة،وأن طبيعة هذه السلوكات لا تستدعي ذلك .

من خلال الدوافع والأسباب التي دفعت بهذا المجرم السابق للقيام بسلوكه الإجرامي يمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها العوامل النفسية،وذلك أن أهم دافع بالنسبة له هو دافع الثار والإنتقام، وكل ذلك يدخل في تكوين شخصية هذا المجرم والتي تعتبر شخصية مضطربة سببها البيئة العائلية والتي تلعب دورا هاما في تحديد السلوك الذي يتبعه الإنسان في مستقبل حياته، فالأسرة تعتبر أول وسط إجتماعي ينشأ فيه الفرد، وعلى أساسه تتكون شخصيته،ومواقفه تجاه المجتمع، فيكون الشخص سويا اذا كانت الأسرة سوية، ويكون غير ذلك إذا كانت الأسرة غير سوية، وهذا يتوقف على مجموعة القيم السائدة فيها وعلاقة أفرادها ببعضهم وغير ذلك من العوامل، وما يمكن كشفه أن هذا المجرم عاش في أسرة متصدعة، وذلك أنه يمتلك القيم المعادية للمجتمع وذلك من خلال إيجاد مبررات لسلوكه الإجرامي وشعوره بالأمل بسبب إعتقاده بأنه لا يتم تعرضه للتبعات القانونية جراء قيامه بتلك السلوكات غير المشروعة،إضافة كونه غير نادم على ما الأثر المعنوي الذي تسبب فيه تجاه هؤلاء الأشخاص،فقط هو نادم على العقوبة التي نالها جراء سلوكه، كما أنه يتميز بشخصية سادية كما سبق ذكرها.

وفي سؤال آخر حول الحالة الإقتصادية تبين أنه يمتلك سكن خاص به، وله مصدر دخل قار، و يسعى إلى تحسين مستواه المعيشي وذلك كونه يعمل في مكان آخر لم يحدد طبيعته.

ومن خلال ذلك فقد إعتبر أن مدخوله كاف ليعيش في مستوى مقبول، وأنه يستطيع شراء الهاتف الذكي والحاسب الآلي حديثي النشأة، وبالتالي فإن هذا المبحوث لم يكن له دافع مادي من وراء اقدامه على السلوك الإجرامي الإلكتروني.

9-تحليل بيانات المقابلة رقم (9):

من خلال إجابات المقابلة رقم(9) للمجرم المدان رقم(9)، تبين أن هذا المجرم السابق من فئة الشباب،حيث كان عمره 31سنة،له مستوى علمي جيد، وهذا لأنه حاصل على شهادة جامعية (لسانس) من كلية الحقوق والعلوم السياسية،يشتغل في القطاع الخاص كمسير في أحد فروع مؤسسة لإنتاج مختلف المشروبات ،متزوج وليس له أولاد،يمارس إلى جانب مهنته الأساسية نشاط آخر يتمثل في نقل و بيع مواد غذائية بالجملة،وهذا خارج أوقات العمل الفعلية لدى المؤسسة الخاصة،له سكن خاص به في عمارة بأحد الأحياء في مدينة تبسة ،فهو بذلك مستقل عن والديه فيما يخص المسكن ،فهومكتف من الناحية المادية ،وهذا ما تم كشفه من خلال سؤالنا حول ما إذا كانت المصادر التي يعتمد علبها في كسب المال تكفيه لجعله يعيش في مستوى معيشي مقبول،فتبين أنه يمتلك سيارة،ويقضي عطلته السنوية في بعض البلدان داخل الوطن،وفي بعض الحالات يسافر إلى خارج الوطن خلال عطلة الأسبوع،وفي سؤال حول مدى تحكمه وإتقانه للتقنيات الحديثة،كالحاسب الآلي،والهاتف الذكي،تبين أنه يتحكم في استعمال الحاسب الآلي وهذا لأنه طبيعة عمله تستدعي الممارسة اليومية لمختلف الأنشطة التي تعتمد على التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت،كونه يعمل كمسير في المؤسسة الخاصة،كما أنه يمتلك هاتف ذكي متطور نوع ما ويستعمله في الغالب في عمليات التواصل مع الآخرين، ،وبالتالي فهو يمتلك المعرفة الجيدة حول كيفية إستعمال هذه التقنيات خصوصا في مجال إنجاز الأنشطة الخاصة بطبيعة العمل، لكن لا ترقى إلى مستوى المعرفة المتقدمة حول كيفية إستعمالها في مجال الإختراق والقرصنة وغيرها من الجرائم الإلكترونية التي ينفرد بها النوع الخطير من الهاكرز، وبالمقابل فهو يعتبر أن هذه التقنيات لا يمكن في أي حال من الأحوال الإستغناء عنها،وهذا لأنه يرى بأن معظم النشاطات اليومية وفي جميع المجالات ،ولدى مختلف القطاعات تنجز باستعمال هذه التقنياتاللمرتبطة بالإنترنت،أما فيما يخص المصادر التي من خلالها اكتسب كيفية التحكم ولو بصفة بسيطة في استعمال الحاسب الآلي ،تبين أنه تلقى دورة تكوينية في مجال الإعلام الآلي في أحد المعاهد الخاصة بالتكوين المهني والتمهين،ثم بالممارسة اليومية،وبالإستعانة ببعض من الأصدقاء الذين لهم خبرة في هذا المجال ،أما المدة التي كان يقضيها أمام الحاسب الآلي فلا تتعدى الساعتين تقريبا ،وهذا من مكان عمله ،وكان يستخدم خارج أوقات العمل الهاتف الذكي في معظم تعاملاته،واتصالاته ،وتواصله،وتبين أنه ليست له هواية حب الإطلاع حول ما يجري في عالم الإنترنت وما تحمله من أحداث جديدة خصوصا في مجال الإختراعات،ومختلف الجرائم المستحدثة،ومن ثم فهو يهدف من خلال إستعماله للأنترنت إلى معرفة بعض المعلومات البسيطة المتعارف عليها لدى الكثير من الأشخاص،و فهو لا يضع في حسبانه أي نوع من التخطيط،أو تحضير لأي من الأدوات التي يمكن أن يستعين

بها أثناء تعامله مع شبكة الإنترنت،وأثناء سؤاله حول ما إذا كان قد قام بسلوكات غير مشروعة في نظر القانون،وما طبيعة هذا السلوك ؟وما هي التقنيات التي اعتمد عليها في ذلك ؟ تبين أنه قد قام بجريمة السب والقذف في حق أحد الأفراد،وهذا باستعمال الهاتف الذكي من خارج المنزل ،مع العلم أنه يعلم مسبقا بأن مثل هذا السلوك له تبعات قانونية قد تدفع به إلى السجن،لكنه قد قام بذلك كرد فعل لما تعرض له من عمليات إستفزازية من طرف أحد المسؤولين المباشرين له في العمل،حيث طلب منه وهذا حسب إجاباته بأن يقوم بعمل إضافي لصالح المؤسسة دون مقابل مادي فرفض ذلك مما جعل صاحب العمل يتصرف معه بطريقة غير لائقة ،مما جعل هذا المجرم يشعر بالقلق،فتكونت لديه ضغوطات نفسية ونوبات غضب شديدة نتيجة للموقف الذي تعرض له، لم يستطع المواجهة المباشرة لهذا الشخص،وكان يحبذ أن لا يضع نفسه في موقف يكون فيه هو المعتدي المباشر ،والذي قد ينجر عنه جرائم خطيرة قد تصل إلى حد الإعتداء الجسدي،أواللفظي،أو غيرها من السلوكات التي ربما تكون أغلبها تتسم بالعنف والذي يؤدي بدوره إلى عقوبة سلب الحرية،مما دفعه إلى التعبير عن ذلك عن طريق إرسال عبارات غير مشروعة بواسطة مواقع التواصل الإجتماعي ،تتضمن عبارات السب والشتم،وهي جرائم إلكترونية منتشرة بكثرة، ويمكن تفسير ذلك من منطلق التفسيرات النفسية لهذا السلوك،فحسب عالم النفس الأمريكي تيموثي جاي(**Timothy jay**) مؤلف كتاب "**الشتم في أمريكا** "فإنه يرى بأن السب والشتم يلعب دورا مهما في تخفيف الضغوط النفسية ونوبات الغضب والقلق، حتى لا يلجأ الفرد إلى الإعتداء واستعمال العنف والإذاء الجسدي،وحسب البحوث المختصة بسمات الشخصية فإن الذين لا يلجأون إلى إطلاق الشتائم غالبا يتميزون بتقدير الذات بنسبة عالية ولديهم قوة السيطرة على المشاعر ،وحسب نظرية التحليل النفسي فإن الشتم يعبر عن الرغبات اللاشعورية في العدوان الذي يستخدم فيه الشتم عوضا عن السلاح،و يعبر عن الرغبات المكبوتة المضادة للمجتمع ،كما أن إنتشار مختلف وسائل التواصل الإجتماعي ساهم بشكل كبير في الإعتماد عليها في التعبير عن رفض الوضع الذي يعيش فيه الفرد،وهذا ما يمكن أن نسقطه على هذا المجرم كونه قام بإرسال عبارات سب وشتم عن طريق موقع الفيسبوك كرد فعل لما شعر به من ضغوط نفسية ،ونوبات غضب وقلق،ومن زاوية أخرى يمكن تفسير ذلك إنطلاقا من نظرية **كارل ماركس** والتي تقوم على عناصر أساسية وهي أن القوة تخلق ثقافة خاصة بالعلاقات الإجتماعية وهي ثقافة الإستغلال ،وهذا ما يمكن أن نسقطه على هذه الحالة،لأن هذا المجرم السابق بصفته عامل لدى القطاع الخاص،فإن ذلك يدفع بصاحب العمل إستغلاله بطريقة كبيرة من أجل زيادة الإنتاج دون أن يعطبه التعويض المادي الكافي والمقابل للجهد الذي يبذله،زيادة على ذلك فإنه يتعامل مع العمال وكأنهم آلآت لا يملكون الصفة البشرية،وهذا ما دفع بهذا الفرد إلى الإقدام على سلوكه الذي يعتبر في نظر القانون جريمة إلكترونية،وبالتالي فإن هذه

النظرية تصلح أن تكون مفسرة لجانب من جوانب هذا السلوك الإجرامي الإلكتروني،وبالمقابل نجد أن هذا المجرم يرى بأن سلوكه لا يعتبر جريمة،وهذا وحسب رأيه بأنه لم يقم بأي اعتداء ،أو عنف مباشر ضد هذا الشخص،وأن ما قام به مجرد رد فعل طبيعي يمكن أن يصدر من أي شخص يكون قد تعرض لمثل هذه الاستفزازات،ومن ثم فهو يضع مبررات لهذا السلوك الإجرامي الإلكتروني،ويمكن تفسير ذلك إنطلاقا من الدراسات التي قام بها الكثير من الباحثين في ميدان الكشف على أهم ما يميز شخصية المجرم الإلكتروني حيث توصلوا إلى أن من بين الميزات التي يمكن أنينفرد بها المجرم الإلكتروني عن المجرم التقليدي هي أنه يضع دوما مبررات لمعظم سلوكاته الإجرامية التي تكون بواسطة التقنية الحديثة وعن طريق الإنترنت،وهذا ما تم التطرق له في الجزء النظري في الفصل الثالث الذي تناول فيه الباحث خصائص المجرم الإلكتروني،أما فيما يخص علاقاته الإجتماعية فقد تبين أنه يفضل التعاون في إنجاز معظم الأنشطة التي تتطلب ذلك،خصوصا في مجال العمل،لأن ذلك و حسب رأيه يحعل الفرد أكثر شعور بالراحة،واندماج مع المجتمع الذي يعيش فيه،ضف إلى ذلك فإنه لا يمكن لأي فرد أن يقوم بكل متطلبات الحياة اليومية دون مساعدة من الآخرين،فأكيد سوف يعترضه نشاط معين لا يمكن أن ينجزه بمفرده،أما فيما يخص علاقته مع الوالدين على الخصوص،ومدى تواصله مع بقية أفراد المجتمع،فقد تبين أنه على صلة كبيرة مع والديه كونه يقضي معظم أوقات فراغه بالذهاب إليهما والبقاء إلى جوارهما،و كثير التواصل مع الأهل والأقارب،خصوصا أثناء المناسبات الرسمية،وهو يفضل ذلك بصفة مباشرة لأنه يعتقد بأن عمليات التواصل المباشرة تجعل الفرد أكثر قربا من أفراد المجتمع ويعزز العلاقات و الروابط الإجتماعية أكثر ،ومن هنا يتبين أن هذا المجرم السابق شخص إجتماعي لدرجة كبيرة،ويمكن تفسير ذلك إنطلاقا من أحد المميزات الهامة التي يتميز بها المجرم الإلكتروني وهي ميزة الذكاء،فامتلاكه للذكاء يجعله يتصرف بحكمة تجاه أي موقف يعترضه،وبالتالي فهو لا يضع نفسه في حالة عداء مع المجتمع الذي يعيش فيه،بل بالعكس يسعى دوما بأن يكون شخص متوافق مع مجتمعه،وهذا ما يزيد من خطورته الإجرامية،لكن يقوم بسلوكه الإجرامي من خلال عدة دوافع،من بينها دافع الانتقام الذي سبق ذكره وهذا ما يتماشى مع الجزء النظري والتي تم التطرق فيه إلى أهم مميزات وخصائص المجرم الإلكتروني في الفصل الثاني.

10-تحليل بيانات المقابلة رقم (10)

من خلال إجابات المقابلة رقم (10) للمجرم المدان رقم (10)، تبين أن هذا المجرم السابق له مستوى علمي جيد كونه متحصل على شهادة ماستر من كلية العلوم الدقيقة ،متزوج وأب لطفلين ،عمره 36 سنة ،فهو إذن من فئة الشباب،يشتغل في أحد الشركات الوطنية لإنتاج مواد البناء ،يسكن مع والده في منزل أرضي في أحد

الأحياء الشعبية ،يتقن إلى جانب اللغة العربية اللغة الإنجليزية، وهو متمكن من التحكم في استعمال الحاسب الآلي،وهذا لأنه المسؤول المباشر في إدارة كل ما له علاقة بالإعلام الآلي والحسابات الخاصة بالشركة الوطنية ،وقد اكتسب تلك المعرفة حول الإستخدام الجيد للتقنيات الحديثة من خلا ل تخصصه في الجامعة،إضافة إلى تلقيه تكوين في لمدة تفوق السنة في أحد معاهد التكوين المهني تخصص صيانة وإصلاح كل ما له علاقة بالأجهزة الإلكترونية،كما أن الممارسة اليومية بحكم طبيعة عمله مكنته من زيادة التحكم أكثر في كيفية إستعمال التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت ،واتضح من ذلك أنه يسعى في أغلب الحالات إلى تحسين من مستواه في مجال الإعلا م الآلي خصوصا فيما يتعلق بالبرمجة ونظم التشغيل المتطورة،وهو كثير الإطلاع على عالم الإنترنت وما تحمله من إكتشافات جديدة في مختلف المجالات،خصوصا في مجال الإختراعات المتطورة والمتعلقة بتكنوجيا الاعلام والإتصال ،فهو بذلك وحسب تقديراته يقضي ما يفوق 5 ساعات يوميا أمام الحاسب الآلي ،وهذا راجع لعدة أسباب منها ما هو متعلق بطبيعة عمله التي تعتمد كليا على الحاسب الآلي،وبالتالي فهو ملزم باستعمال الحاسب الآلي أثناء تواجده في العمل،وكذلك شغفه بعالم الأنترنت وما توفره من معلومات حديثة،وفي سؤال حول إهتمامه الكبير بتكنولوجيا الاعلام والإتصال وكل ما له علاقة بالتقنبات الحديثة،تبين أنه تعرض للتنمر والإستهزاء من طرف بعض الأصدقاء كونه لا يملك أي من البوادر التي قد تجعله في يوم ما ذو مكانة إجتماعية مقبولة داخل المجتمع، وهذا لأنه لا يملك مستوى علمي وكفاءه تمكنه من ذلك،فتكون لديه دافع التحدي وإثبات الذات في كل مل له علاقة بالبحث واستعمال القدرات العلمية والفكرية ،لاسيما عالم الإنترنت والأجهزة الإلكترونية على اختلاف أنواعها وتعقيداتها، فهو يسعى بكل الطرق والأساليب المشروعة لتحقيق النجاح ،وحسب إجاباته تبين أيضا أنه واجه العديد من العراقيل في مكان عمله،وبالتالي إزداد لديه دافع التحدي وإثبات للجميع بأنه ذو كفاءة عالية في مختلف المجالات، وباعتبار أن شبكة الأنترنت تساعد في كثير من الأحيان الشخص في تزويده بالمعلومات الضرورية حول كثير من المواضيع، ومن ثم تكونت لديه هواية تتبع كل ما يعرض في عالم الإنترنت ،أين يتابع آخر ما توصل إليه في عالم البرمجيات ومختلف التطبيقات الحديثة التي يعتمد عليها الكثيرون في إنجازمختلف أنشطتهم،خصوصا المؤسسات والشركات على إختلاف طبيعة عملها،كما كان يعمل على إيجاد نظام حماية يمكن أن يعتمد عليه في مختلف الأجهزة الإلكترونية خصوصا أجهزة الحوسيب المتواجدة في مختلف الشركات والمؤسسات، وكان يهدف من وراء ذلك إلى إثبات لزملائه والمسؤولين بأنه يملك المؤهلات التي من خلاله يحتل مكانة مرموقة داخل الشركة ، ومن خلال ما تم الوصول إليه حول المجال المعرفي والتقني لهذا المجرم تبين أنه على دراية كبيرة حول البرمجيات واستعمال التقنيات الحديثة ،حيث كان يستخدم الحاسب الآلي إنطلاقا من المنزل،وهذا لتوفر جميع الظروف الملائمة

للقيام بمختلف النشاطات الإلكترونية عبر الأنترنت ، والإبتعاد بقدر الإمكان عن تدخل الآخرين،وهو لا يستعين في إنجاز تلك الأنشطة خصوصا عندما يتعلق الأمر بمحاولة الوصول إلى أحدث التطبيقات وتنزيلها على الحاسب الآلي باشخاص آخرين إلا نادرا و هذا في حالة تعرضه لبعض الصعوبات التي تتطلب معرفة متقدمة حول هذه التقنيات المرتبطة بالإنترنت، فهو كثير الحذر، وهي أحد الخصائص التي يتميز بها معظم المجرمون الإلكترونين ،وهو لا يفضل القيام بأي نشاط لحساب الآخرين،لأن ذلك يعتبره سببا مباشرا لجعله عرضة بان يتهم بارتكابه لسلوكات غير مشروعة من طرف الآخرين خصوصا لدى الجهات الأمنية،كما أنه يعلم مسبقا بالتبعات القانونية لمعظم الأنشطة التي تتم عبر الإنترنت،ضف إلى ذلك فهو يعتبر أن ما يقوم به ليس له علاقة بالإجرام الإكتروني،ولا يجب أن يعتبره المجتمع سلوكا غير مشروع ،لأن ما يفعله هو سلوك لا يعرف فوائده الكثير،ولايستطيع أي كان إنجازه إلا إذا كان ذو خبرة ،وذكاء، ومستوى متقدم من المعرفة حول التقنيات الحديثة، ومواكب للتطورات التي تحدث في العالم هذا من ناحيه،وأن طبيعة هذه الأنشطة لا تتسبب في الإعتداء المباشر على الآخرين،وليس فيها مشاكل مادية أو معنوية تؤثر عليهم،وبالتالي فهو يرى بأن هناك العديد من السلوكات التي تعود بالمنفعة على الجميع من المفروض أنها تستحق التشجيع من طرف المجتمع،ولا يجب أن تصنف ضمن السلوكات الإجرامية، وهذا لأنها أنشطة خاصة بالأذكياء التي لا تخلف آثار سلبية على الآخرين،وقد تبين من خلال الحوار مع هذا المجرم السابق أنه يقوم بسلوكاته تلك بدافع التحدي وإثبات الذات،وكذلك في بعض الأحيان بدافع الإنتقام والثأر،وكذلك كونه كان يعتقد أن الجهات الأمنية لا تستطيع إكتشافه،أما فيما يخص السلوك الإجرامي الذي تمت محاكمته منجراء قيامه به فقد تمثل في جريمة تشهير ببعض من زملائه في العمل كونهم لا يستحقون المناصب التي يشتغلونا ،وانهم يفتقدون للخبرة والقدرة على التسيير نظرا لمستواهم العلمي الأكاديمي المتدني،وهذا عبر حساباتهم الخاصة على موقع الفيس بوك (مسنجر)،وهو يعلم مسبقا بأن مثل هذه السلوكات قد تؤدي به إلى تبعات قانونية إلا أنه أقدم على ذلك بدافع الإنتقام ،وكرد فعل تجاه هؤلاء الأشخاص الذين يتجاهلون خبرته ومؤهلاته العلمية، وفي سؤال حول شعوره بعد قيامه بتلك الجريمة الإلكترونية التي تمت معاقبته من طرف الجهات القضائية بسببها،تبين أنه لايشعر بالندم ،ولا بالشفقة تجاه الضحايا،بل يشعر بالفخر لأنه وحسب رأيه إستطاع كشف حقائق هؤلاء الأشخاص أمام الكثيرين دون أن يكون هناك إعتداء جسدي والذي قد يصل إلى جرائم خطيرة،وفي سياق آخر يرى فهو نادم على هذا الفعل الإجرامي كونه وقف امام العدالة جراء إقدامه على جريمة كان من المفروض أن لا تقع ،ويمكن تفسير ذلك إنطلاقا من بعض النظريات التي تفسر أسباب السلوك الإجرامي،فالأولى هي نظرية **الفرصة "كلوارد وأهلن"** حيث افترض الباحثان أن الأشخاص الذين ينتمون إلى ثقافة الطبقة العاملة في المجتمع الأمريكي

يريدون عادة أن يحققوا أهدافهم بنجاح من خلال الطرق والأساليب الشرعية المتاحة في المجتمع،لكنهم يواجهون بعقبات شديدة،وذلك لأن المجتمع ينكر لهم فرص تحقيق النجاح،وتتمثل هذه الفروق في اللغة،والعجز المادي،وعدم وجود فرصة للإقتراب من المصادر الحيوية لحركة الصعود أو التقدم إلى الأعلى،وحينما تواجه الأساليب أو الطرق الشرعية لإنجاز الأهداف ببعض العقبات، فإنه ينتج عن ذلك إحباط شديد يجعل بعض الأشخاص معرضين لضغوط قهرية تدفعهم إلى الطرق غير الشرعية،ومن ثم تظهر الجرائم ،وهذا ما يمكن إسقاطه على سلوك هذا المجرم كونه واجه الكثير من البيروقراطية في حياته بدءا بالدراسة ،والبحث على وظيفة ،ووصولا إلى التعامل مع الزملاء ،والمسؤولين المباشرين في العمل،حيث تم كبح معظم طموحاته التي كان يسعى إلى تحقيقها في الميدان،ومن بينها الحصول على الترقية التي يستحقها نظير مجهوداته وتفوقه في الميدان لكن واجهه أصحاب العمل بوضع الكثير من العقبات التي تعرقل وصوله إلى تحقيق طموحاته، كما يمكن تفسير ذلك إنطلاقا من النظريات النفسية والتي تقوم على عنصر أساسي وهو أن السلوك الإجرامي هو نتاج لبعض خصال الشخصية الفريدة للمجرم،وحسب نظرية **التفكير الإجرامي** وهي أحد النظريات النفسية لصاحبها" **يوشلسون ساماينوف**"ان المجرمين تحركهم مجموعة من الأنماط المعرفية،فالمجرمون حسب هذه النظرية يوجهون اللوم على أفعالهم إلى الآخرين،وهذا ما يتميز به هذا المجرم السابق كونه أعطى التبريرات لمختلف سلوكاته الإجرامية،ضف إلى ذلك فهو يرى بأن كل مايقوم به الأذكياء من نشاطات قد تعود بالمنفعة على بعض من افراد المجتمع من المفروض أن تشجع من طرف المجتمع ، وبالتالي فهو يحمل المجتمع ما يقوم به من أخطاء،كما يمكن تفسير هذا السلوك الإجرامي على ضوء نظرية **إضطراب الشخصية** والتي تقوم على أن السلوك الإجرامي ناتج من إضطراب في شخصية المجرم،حيث أن المجرم يدخل في صراع مع المجتمع نتيجة سوء عملية التنشئة الإجتماعية وضعف الضمير،فهم غير قادرين على التعلم من أخطائهم،ولا يشعرون بالذنب أو تأنيب الضمير،وهذا ما يتماشى مع إجابات هذا المجرم حول ما إذا كان يشعر بالندم أو القلق بعد قيامه بالسلوك الإجرامي ،حيث أجاب بأنه يشعر بالرضى والفخر ولا يبدي أي شفقة تجاه الضحية،أما فيما يخص علاقاته الإجتماعية،فتبين أنه يتواصل مع بعض من أقاربه ،واصدقائه ،وتربطه علاقة طيبة مع والديه وليس كثير التشاجر مع الآخرين ،ويحبذ في بعض الحالات التعاون في إنجاز الأنشطة التي تتطلب ذلك،كما تبين انه مكتف من الناحية المادية ،كونه يملك سيارة،وأحدث الهواتف الذكية، وكذلك الحاسب الآلي ،واستطاع الحصول على ذلك من خلال عمله وبمساعدة من الوالدين .

11-تحليل محاور المقابلة:

من خلال مقارنة الإجابات بين كل سؤال من كل محور فقد تبين أن جنس المبحوثين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة هم كلهم من الذكور،أي بنسبة 100/،وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب من بينها أن فئة الذكور هم الأكثر إهتمام بعالم الإنترنت ،والتقنيات الحديثة وإستعمالاتها في مختلف الأنشطة بما فيها السلوكات الإجرامية،كما يمكن أن يفسر ذلك في إطار التكوين النفسي والسيكولوجي سواء للذكر أو الأنثى ،فالذكور عادة ما يتميزون بروح المغامرة ،وحب التحدي ،وإكتشاف تبعات كل ما له علاقة بالأفعال غير المشروعة ،و قد يعود ذلك إلى ثقافة الوالدين تجاه الأبناء وذلك أنه يتم تشجيع الذكور على إمتلاك التقنيات الحديثة، وتلقي دورات تكوينية في مجال الإعلام الآلي ،والسماح لهم باستعمال مختلف هذه التقنيات وفي أي وقت،ومع أي أحد،وهذا ما قد يدفع بهم إلى القيام بعدة سلوكات قد تكون إجرامية مثل السلوك الإجرامي الإلكتروني،وبالمقابل يضعون قيود على امتلاك تلك التقنيات بالنسبة للإناث وذلك لأنهم يعتبرون تلك التقنيات ودراسة الإعلام الآلي وتلقي تكوين في كيفية إستخدام تلك التقنيات نشاط وعمل ذكوري،كما يفسر ذلك أيضا تواجد فئة الذكور في الأماكن التي يكون فيها استعمال التقنية سهل مثل مقاهي الإنترنت والتي تكون صعبة بالنسبة لفئة الإناث خصوصا في الأوقات المتأخرة من اليوم

اما بالنسية للفئة العمرية الاكثر قيام بالسلوكات الإجرامية في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة فقد تبين من خلال مقارنة إجابات المحاور لكل المقابلات يأن فئة الشباب هم الأكثر إقدام على القيام بالجرائم الإلكترونية في الفضاء السابق الذكر،حيث كانت أعمارهم تتراوح ما بين 20و35سنة ،ويمكن تفسير ذلك كون فئة الشباب هم الأكثر رغبة في تعلم كل ما هو حديث ، ضف إلى ذلك لهم قدرة عل اكتساب المعلومات وحب الإطلاع على كل ما له علاقة بالجانب التكنولوجي الحديث خصوصا في مجال الحاسب الآلي والهواتف الذكية،كما أن الشباب معروف عنهم أنهم أكثر حركية وتواصل مع بعضهم البعض،وبالتالي سرعان ما يكتسبون مختلف السلوكات سواء مشروعة أو غير مشروعة ،خصوصا عندما تكون عمليات التواصل مع المجرمين الإلكترونيين اين يسهل عليهم تلقي وفهم معظم الأنشطة الإجرامية وإكتساب الخبرة اللازمة حول الاستعمال الأمثل للتقنيات الحدبثة المرتبطة بالإنترنت،ضف إلى ذلك فإن الشباب يكون معظمهم ليست لديهم مسؤليات كبيرة كمسؤولية الأسرة ،أو إرتباطهم بالعمل ،وغيرها من الإرتباطات التي تتطلب التواجد المستمر ،وبالتالي يكون لديهم الكثير من الفراغ يدفعهم ذلك القيام بالكثير من السلوكات غير المشروعة،وهذا في الغالب يؤدي إلى جعل فئة الشباب تقوم بالسلوكات الإجرامية أكثر من الذين لهم سن أكبر ،أما فيما يخص المستوى التعليمي ومن خلال المقارنة بين محاور اسئلة المقابلات تبين أن كل المبحوثين لديهم مستوى جامعي ،وهذا لأن أغلبهم متحصلين على

شهادة الماستر ،وهو ما يدل على وجود إرتباط طردي بين إرتفاع المستوى التعليمي الأكاديمي والتحكم في إستعمال التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت وبالتالي ارتكاب الجريمة الإلكترونية،كما يتبين أيضا أنه لا يوجد من بين المجرمين من لديه مستوى تعليمي أقل من التعليم الجامعي ،وهذا يعتبر طبيعي ،بالنسبة لهذا النوع من الجرائم الذي يتطلب مستوى معين من التعليم والخبرة حول إستعمال التقنية الحديثة والإنترنت،إلا أن الملفت في هذه الدراسة وبالرغم من أن هناك من المجرمين السابقين من لديهم الخبرة حول إستعمال التقنيات الحديثة إلا أنهم إرتكبوا جرائم إلكترونية بسيطة لا تستدعي المعرفة المتقدمة حول التقنيات الحديثة،ويفسر ذلك أن هؤلاء المجرمون يعرفون مسبقا بخطورة هذا النوع من الجرائم والعقوبة المقابلة لكل جريمة ، والتي قد تصل إلى عقوبة سلب الحرية لمدة طويلة، وبالتالي إرتكبوا جرائم إلكترونية كانت معظم العقوبات المناسبة لها لا تتعدى الغرامات المالية أوحبس مع وقف التنفيذ، وهذا ما لا يتماشى مع الدراسة السابقة لغدير برنس الزين وعبد الكريم عودة الخرابشة بعنوان:الجرائم الإلكترونية ومستوى الوعي بخخطورتها –دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي الأردني ،وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المستوى العلمي والوعي لدى الشباب الأردني فيما يخص الجرائم الإلكترونية،وهذا لايعني أن إرتكاب هذا النوع من الجرائم يتطلب المستوى العالي من التعليم الأكاديمي ،فقد يكون هناك من المجرمين من لديهم مستوى ثانوي، أو حتى إبتدائي لكنهم تلقوا دورات تكوينية مكثفة حول :كيفية إستعمال التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت ،ضف إلى ذلك الممارسة اليومية ،وحب الإطلاع على كل ما له علاقة بالإعلام الآلي والإنترنت،كما أن التواصل مع الأفراد الذين لهم خبرة حول إستعمال الحاسب الآلي على الخصوص له الأثر البالغ في جعل الكثير يمتلكون معلومات نظرية وتطبيقية وفنية في كيفية التعامل مع أحدث الأجهزة الإلكترونية بما فيهم الحاسب الآلي والهاتف الذكي دون أن يكون لديهم مستوى علمي كبير،إلا أن هؤلاء النوع من المجرمين قد يسعون من وراء إكتسابهم لهذه المعرفة من أجل أن يقوموا بجرائم تقليدية لكن عن طريق الإنترنت وباستعمال الحاسب الآلي، أو الهاتف الذكي، أو اللوحة الذكية، وهذا حتى لا يتم إكتشافهم من طرف الأجهزة الأمنية ،والإبتعاد عن النظرة المعاديةمن طرف المجتمع ، لكن في أغلب الحالات نجد أن المجرم الإلكتروني يتوفر على عدة ميزات مهمة تجعله مختلفا عن المجرم التقليدي ،ومن بينها أنه ذو مستوى علمي متقدم،وله خبرة فنية إكتسبها من خلال تلقيه تكوينا جامعيا،أو في المعاهد المختصة في مجال الإعلام الآلي والتقنيات الحديثة،وهذا ما توصلت إليه العديد من الدراسات حول خصوصية المجرم الإلكتروني،أين توصلت معظمها إلى أنه يتمتع بمعرفة عالية ،وذو خبرة في التعامل مع التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت،وقد يكون متحصل على شهادات عليا، ويشغل مناصب حساسة تتطلب مستوى علمي أكاديمي عالي .

أما فيما يخص الحالة العائلية والتي يمكن يتميز بها المبحوثين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة ،فقد تبين ان معظمهم متزوجون،ولهم أولاد،ويسكنون في منازل خاصة بهم،أي أنهم مستقلون عن العائلة الأم من حيث تقاسم السكن،كما أن أغلبيتهم لهم وظائف إما في القطاع العام،أو الخاص،او يشتغلون في الأعمال الحرة المختلفة،كتجارة المواد الغذائية،أو في الأجهزة الكهرومنزلية،او في الألبسة الجاهزه،وغيرها من أنواع التجارة،وبالتالي فإن هؤلاء المجرمون السابقون لهم مصادر مالية قد تكفيهم وتجعلهم يعيشون في مستوى معيشي مقبول،وهذا ما جعلهم يقدمون على الزواج،ويتحصلون على سكن مستقل بهم،وهذا طبعا يدخل في أحد خصائص المجرم الإلكتروني كونه يتميز بجانب من الذكاء،وحسن التعامل في المواقف الحساسة،وله نظرة مستقبلية لمختلف الأمور، كما أنه له دافع التحدي،ومحاولة التغلب على الأمور التي تعترضه ويسعى دوما إلى إيجاد الحلول لمعظم المشاكل التي تعترضه بما فيه مشكلة الحصول على مصدر يجني من خلاله المال،والمسكن الذي يأويه،وهذا ما يمكن أن نكشفه لدى المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة،كون أن معظمهم إستطاعوا أن يتزوجوا ويستقلون من حيث المسكن، وهذا ليس بالأمر السهل أن تجد شاب إستطاع أن يحقق مثل هذه الأمور دون مساعدة من طرف العائلة، أو أشخاص آخرين إلا إذا كان يتمتع بجانب من التخطيط وحسن التصرف وتحديد الهدف بدقة،وهذا ما يتوافر كميزة في المجرم الإلكتروني، وقد يفسر ذلك إلى أن هؤلاء المجرمين السابقين ينتمون إلى عائلات تمتلك المال،وبالتالي يزودونهم بمختلف وسائل العيش التي تجعلهم يعيشون في مستوى معيشي مقبول،ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية رأس المال الثقافي ل **بيير بورديو** والذي يتمثل في كون الآباء في أسر الطبقات الوسطى يزودون أبنائهم بالخبرات التعليمية والثقافية من خلال إلحاق أبنائهم بالمدارس، فيكتسبون بذلك كفاءات لغوية ،وفنية ،تمكنهم من التواصل مع مختلف الفئات أما فيما يخص الكشف على أهم الخصائص المعرفية لهؤلاء المجرمين فقد تبين من خلال مقارنة إجاباتهم الخاصة بهذا المحور أن كلهم تقريبا يتميزون بجانب معرفي جيد في إستعمال التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت،وذلك من خلال أن معظمهم لهم دراية حول كيفية ،القيام بتنزيل عدة تطبقات، ونسخ برامج وتطبيقات من بالإعتماد على التقنية الحديثة المرتبطة بالإنترنت، كما أنهم وبنسبة كبيرة إعتبرو ا أن المدة التي تجعل الفرد يكتسب معرفة مقبولة حول كيفية إستخدام التقنيات الحديثة مرتبطة بعدة عوامل ولا يمكن تحديدها،أو إرجاعها إلى عامل معين ،فحسب إجاباتهم فإن عامل الممارسة اليومية ،وحب التحدي ،والإهتمام المتزايد بمجال الإنترنت،ضف إلى ذلك طبيعة المهنة ،كل ذلك يساهم التحكم في المدة التي تجعل الفرد له خبرة نظرية وتطبيقة في كيفية إستعمال التقنيات الحديثة،والخوض في عالم الإنترنت،وما تحمله من إكتشافات حديثة في معظم الميادين

كما تبين أن أغلبية المبحوثين ليس لديهم خبرة كبيرة فيما يخص التخطيط الدقيق قبل الإقبال على السلوك الإجرامي لكن أغلبهم يحاولون تحديد الهدف قبل الإقدام على تنفيذ السلوك الإجرامي،وهذا راجع إلى طبيعة الجرائمالإلكترونية التي قام بها هؤلاء المجرمون والتي لم تخرج معظمها عن جرائم السب والشتم والتهديد والتشهير ، بالرغم أن معظمهم يقضون أكثر من ثلاثة ساعات يوميا أمام الحاسب الآلي،وكذلك الهاتف الذكي،أما فيما يخص تحيين وإكتساب معرفة جديدة ومتطورة حول التقنيات الحديثة ،كالحاسب الآلي على الخصوص،وكيفية تنزيل البرامج التقنية المتصلة بشبكة الأنترنت،فقد تبين أن القليل من بين المجرمين الإلكترونين الذين يعيشون في الفضاء السابق الذكر يسعون دوما إلى مواكبة التطورات التي تمس مختلف التقنيات الحديثة،والخوض في مجال ما تحمل شبكة الأنترنت من إكتشافات جديدة خصوصا فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية والأساليب الحديثة والمتطورة التي يعتمد عليها الهاكرز في تنفيذ سلوكه الإجرامي،وما يدعم ذلك أن السلوكات الإجرامية التي قام بها هؤلاء المجرمون لا ترقى إلى كونها جرائم تقليدية نفذوها بالإعتماد على التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت،وبالتالي فالمعرفة التي إكتسبوها لا تؤهلهم بأن يرتكبوا جرائم إلكترونية متطورة من حيث أسلوب التنفيذ، أومن حيث خطورتها وآثارها التدميرية ،كجرائم تحويل الأموال،وجرائم إختراق للمؤسسات الإقتصادية والأمنية،وغيرها من أنواع الجرائم التي تتطلب كفاءة عالية ومعرفة متقدمة ومستوى علمي مرتفع في كل ما يخص الشبكة العنكبوتية، والتقنيات المتطورة التي تستعمل في هذا الفضاء الإفتراضي ،وهذا لا يعني عدم وجود من بين هؤلاء المجرمين من له القدرة على إرتكاب جرائم إلكترونية خطيرة،إلا أنهم لا يريدون ذلك بسبب العقوبات التي سوف ينالونها، وكذلك ليس لديهم نية إرتكاب جرائم إلكترونية تدميرية قد تؤثر سلبا على حياة الفرد والمجتمع، وفي ما يخص الهدف الأساسي الذي يسعى إلى تحقيقه هؤلاء المجرمين من خلال الإستخدام المتواصل لشبكة الإنترنت، فقد تبين من خلال المقارنة بين إجاباتهم أن غالبيتهم يسعون إلى تطوير معارفهم حول إستخدام التقنيات الحديثة، وهذا لأن معظم الأنشطة اليومية سواء في ميدان العمل أوفي البيت وفي كل متطلبات الحياة لدى الفرد تتطلب منه أن يكون على إطلاع دائم حول ما يجري من تطور تكنولوجي خصوصا في مجال العلوم على إختلاف مجالاتها،ولا يسعون إلى إرتكاب أي نوع من الجرائم الإلكترونية التي يهدف أصحابها إلى الحصول على مكاسب مالية كبيرة كجرائم القرصنة،وجرائم الإبتزاز ،أوجرائم الأموال بصفة عامة وغيرها من أنواع الجرائم الإلكترونية التي يجني من ورائها المجرمون مكاسب مالية كبيرة أما فيما يخص المجال الثقافي حول مدى الإلمام بكل ما له علاقة بالجرائم الإلكترونية،خصوصا ما يتعلق بالجانب القانوني الخاص بهذا النوع من الجرائم ،فقد تبين من خلال المقارنات بين مختلف الإجابات حول هذا المجال أن كلهم تقريبا يعلمون مسبقا بالتبعات القانونية الخاصة بكل سلوك إجرامي،ومع ذلك فإنهم يقدمون

على مثل هذه السلوكات غير المشروعة إعتقادا منهم أن مثل هذه الجرائم لا يمكن أن تكتشف من طرف الأجهزة الأمنية كون الضحايا في الغالب لا يملكون ثقافة التبليغ لدى المصالح المختصة حول هذا النوع من الجرائم ،كذلك فالضحايا لا يملكون الدليل القاطع لإدانتهم بالجريم،ضف إلى ذلك أن معظمهم نفذوا جرائمهم دون مشاركة مع الآخرين،أوعلى الأقل أخذ رأيهم حول طبعةهذا السلوك قبل القيام به ،وفي قليل من الأحيان يستعينوا بأقرب الأصدقاء الذين سوف يتقاسمون معهم نفس الأهداف إذا ما تعرضو إلى صعوبات في عملية التنفيذ،كما أن أغلبيتهم لا يعتبر سلوكه جريمة خطيرة تستدعي المتابعات القانونية كونها مجرد ردود أفعال ليس أكثر، ولاينوون من ورائها إلحاق الأذى المادي والمعنوي بالضحية ، وبالتالي فهو لا يشعر بالندم،أو الشفقة تجاه الضحية،لكنهم نادمون كونهم إمتثلوا أمام العدالة على جرائم بسيطة كان من المفروض عدم القبام بها وهذا ما جعل معظم المجرمين الإلكترونيين في هذا الفضاء السابق ذكره وضع تبريرات لسلوكهم الإجرامي ليس من الناحية القانونية لكن من ناحية نظرة المجتمع إليهم ،وفيما يخص مدى تكيف هؤلاء المجرمين مع المجتمع بصفة عامة،فقد تبين من خلال المقارنات بين إجاباتهم،أن جميعهم لا يجدون أي صعوبات في التعامل مع أفراد عائلاتهم،وأفراد الحي الذي يسكنون فيه،ومع الأهل والأقارب، كما أن معظمهم لم يتعرض إلى مشاجرات،أو مضايقات من الآخرين،وبالتالي فإنه تبين أنهم متكيفون إجتماعيا بامتياز،وهذه طبعا من أهم المميزات التي يتميز بها مختلف المجرمون الإلكترونيينن،وفي سؤال جوهري حول أهم الدوافع التي دفعت بهؤلاء المبحوثين القيام بهذه الجرائم،فقد تباينت دوافعهم الإجرامية ،فمنهم من يعتبر أن صعوبة الإكتشاف من طرف الأحهزة الأمنية كون الضحيا ليس لهم ثقافة التبليغ،ومنهم من إعتبر أن دافع التحدي والإنتقام هو الدافع الأكثر الذي يجعل من الفرد العادي مجرما،لكن في الغالب ومن خلا لاالمقارنة بين مختلف الإجابات تبين أن الدافع الغالب لدى هؤلاء المبحوثين هو دافع الإنتقام والثأروهذا كون معظمهم قام بجريمة السب والقذف والتشهير معيشي،أما فيما يخص المستوى المعيشي الذي يعيشه هؤلاء المجرمين،ومن خلال المقارنات بين مختلف الإجابات،تبين أن معظمهم متزوجون ولديهم سكن خاص بهم ولهم وظيفة سواء في القطاع العام أو الخاص،أو أنهم يعملون في مهن حرة،أي أنهم يعيشون في مستوى معيشي مقبول،وهذا كونهم ومن خلال إجاباتهم أنهم يستطيعون شراء أحدث التقنيات خصوصا الهواتف الذكية،وكذلك الحواسيب التي تتميز بنظام تشغيل متطور وفعال.

12-نتائج الدراسة:

من خلال التراث النظري والدراسات السابقة وإشكالية الدراسة التي إنبثقت عنها تساؤلات الدراسة،ومن خلال الجانب الميداني الذي تضمن مقابلات مع المجرمين الإلكترونيين السابقين في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة ،ومن خلال الإحصائيات التي تم الحصول عليها من الأمن الولائي لولاية تيسة ،والتي تتضمن بعض

لأنواع الجرائم الإلكترونية وحجمها،ومن خلال شبكة الإنترنت وكذا المقابلات التي أجريت مع بعض من المجرمين الإلكترونيين المدانين بالسلوك الإجرامي الإلكتروني والتي من خلالها تم الكشف على بعض من الخصائص التي تميز هذا المجرم الإلكتروني منها الخصائص الديمغرافية ،والحالة الإجتماعية،والمستوى التعليمي ،وغيرها من الخصائص المهمة للمجرمين الذين قاموا بهذه الجرائم،فلقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

12-1-النتائج الجزئية للدراسة:

الإجابة على السؤال الأول:

من خلال وصف وتحليل وتفسير المقابلات (الحالات)مع المجرمين المدانين وتحليل بيانات الجداول الإحصائية المنبثقة من بعض الإجصائيات الخاصة بالمجرمين الإلكترونيين المدانين والمتواجدة على مستوى الأمن الولائي لولاية تبسة،وكذا تحليل لبعض الإحصائيات المتواجدة على شبكة الإنترنت، تبين أن المجرم الإلكتروني الذي يعيش في هذا الفضاءالجغرافي لولاية تبسة يمتلك القليل من المعرفة التقنية ،والخبرة الفنية حول استخدام التقنيات الحديثة في مجال الإنترنت

الإجابة على السؤال الثاني:

من خلال وصف وتحليل وتفسير المقابلات(الحالات)مع المجرمين الإلكترونيين المدانين، وتحليل الجداول الإحصائية المنبثقة من بعض الإحصائيات الخاصة بالمجرمين الإلكترونيين المدانين والمتواجدة على مستوى الأمن الولائي لولاية تبسة،وكذا تحليل لبعض الإحصائيات المتواجدة على شبكة الإنترنت،تبين أن المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء السابق الذكر يقوم بسلوكاته غير المشروعة لمصلحته فقط

الإجابة على السؤال الثالث :

من خلال وصف وتحليل وتفسير المقابلا ت(الحالات)مع المجرمين الإلكترونيين المدانين وتحليل الجداول الإحصائية المنبثقة من بعض الإحصائيات الخاصة بالمجرمين الإلكترونيين المدانين والمتواجدة على مستوى الأمن الولائي لولاية تبسة،وكذا تحليل الإحصائيات المتواجدة على شبكة الإنترنت تبين أن المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء السابق الذكر يعتبر أن سلوكاته المخالفة للقواعد القانونية لها تبريراتها بالنسبة للمجتمع لكن ليس لها تبريرات بالنسبة للقانون

الإجابة على السؤال الرابع:

من خلال وصف وتحليل وتفسير المقابلات(الحالات)مع المجرمين الإلكترونيين المدانين،ومن خلال تحليل الجداول الإحصائية المنبثقة من بعض الإحصائيات الخاصة بالمجرمين الإلكترونيين المدانين والمتواجدة عل

مستوى الأمن الولائي لولاية تبسة،وكذا تحليل لبعض الإحصائيات المتواجدةعلى شبكة الإنترنت تبين أن المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة له علاقات إجتماعية سليمة وهو بذلك متكيف إجتماعيا ،وشخص إجتماعي بامتياز.

الإجابة على السؤال الخامس:

من خلال وصف وتحليل وتفسير المقابلات (الحالات)مع المجرمين الإلكترونيين المدانين ، ومن خلال تحليل للجداول الإحصائية المنبثقة من الإحصائيات الخاصة بالمجرمين الإلكترونيين المدانين والمتواجدة على مستوى الأمن الولائي لولاية تبسة،وكطا تحليل للإحصائيات المتواجدةعلى شبكة الإنترنت،تبين أن المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة له دوافع مختلفة تدفعه للقيام بسلوكاته الإجرامية،وأهم دافع بالنسبة لهم هو دافع الثأر والإنتقام.

الإجابة على السؤال السادس:

من خلال وصف وتحليل وتفسير المقابلات(الحالات)مع المجرمين الإلكترونيين المدانين،ومن خلال تحليل للجداول الإحصائية المنبثقة من بعض الإحصائيات الخاصة بالمجرمين الإلكترونيين المدانين،ومن خلال تحليل للإحصائيات المتواجدة على شبكة الإنترنت للمجرمين الإلكترونيين تبين أن المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة يعيش في بيئة إجتماعية يسودها نوع من الإهمال العائلي ،وضعف القواعد والقيم التي تحكم سلوكه ،ضف إلى ذلك تميزه بجانب من الخصائص التنظيمية،و السلوكية،و بالشخصية السادية

12-2-النتائج العامة:

-من خلال التراث النظري، والدراسة الميدانية المتمثلة في تحليل للجداول الإحصائية المنبثقة من بعض الإحصائيات الخاصة بالمجرمين الإلكترونيين والمتواجدة على مستوى الأمن الولائي لولاية تبسة،وكذا تحليل لبعض الإحصائيات الخاصة بالمجرمين الإلكترونيين والمتواجدة على شبكة الإنترنت بالمجرمين الإلكترونيين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة، ومن خلال المقابلات التي أجريت مع بعض من المجرمين الإلكترونيين المدانبن بالفعل الإجرامي والين يعيشون في الفضاء السابق الذكر، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- المجرمون الإلكترونيون الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسةمعظمهم من الذكور

2- الفئة العمرية الأكثر إقدام على الجرائم الإلكترونية في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة هم فئة الشباب

3- المستوى التعليمي الغالب لدى المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة هو مستوى جامعي

4-الغالبية العظمى للمجرمين الإلكترونيين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة ليس لهم مهنة قارة،ومنهم من يشتغل المهن الحرة

5-أغلبية المجرمين الإلكترونيين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولية تبسة يسكنون في مساكن بسيطة أرضية في أحياء شعبية

6-الدافع الأكثر الذي دفع بالمجرمين الإلكترونيين الذين يعيشون في الفضاء الجغرفي لولاية تبسة هو دافع ثأر وإنتقام.

7-القليل من بين المجرمين الإلكترونيين الذين يعيشون في الفضاء الجغرفي لولاية تبسة لهم معرفة مقبولة حول إستخدام التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت(خصائص معرفية مقبولة)

8-المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة يعيش في بيئة يسودها ضعف القواعد والقيم التي تحكم السلوك(سوء التنشئة الإجتماعية)

9-المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة شخص إجتماعي (متكيف إجتماعيا)

10-أغلبية المجرمون الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة لهم دراية حول مدى مشروعية كل السلوكات التي يقومون بها

11-الأقلية من المجرمين الإلكترونين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة يمتلكون خصائص إجرئية(التخطيط،طريقة التنفيذ،إختيار أدوات الجريمة المناسبة...)

12-أغلبية المجرمون الإلكترونيون الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة يعيشون في مستوى معيشي دون الوسط

13- الأقلية من المجرمين الإلكترونين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة يستطيعون شراء أحدث التقنيات الحديثة

14الأقلية من المجرمين الإلكترونين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة لهم مصدر دخل إضافي

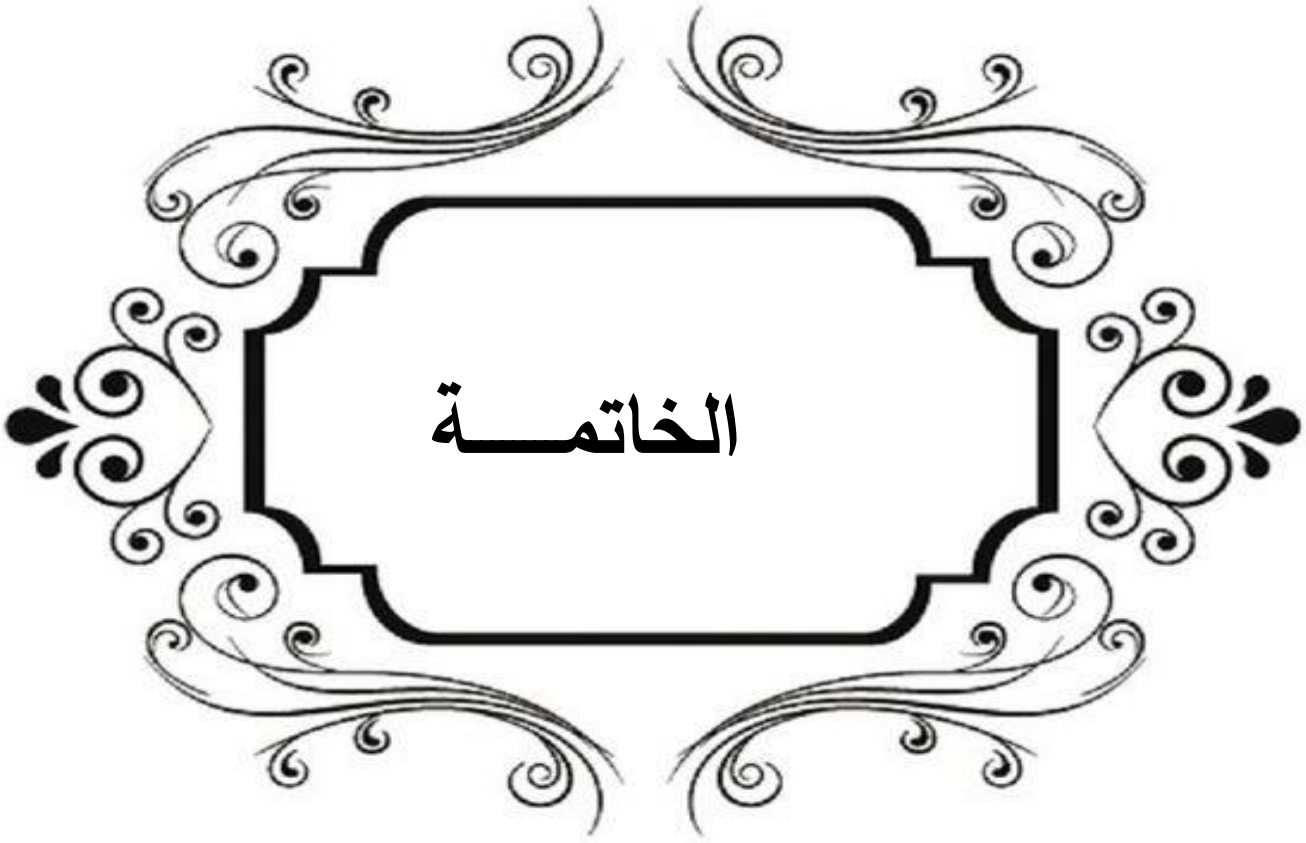
15- أغلبية المجرمين الإلكترونين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة ينفذون سلوكاتهم الإجرامية منفردين ودون مساعدة من الآخرين

16- - أغلبية المجرمين الإلكترونين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة ينفذون سلوكهم الإجرامي بدافع نفسي وذلك لأن أغلب الجرائم هي (جرائم القذف والسب ،وجرائم التهديد والإزعاج)

17- أغلبية المجرمين الإلكترونين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة يجهلون المخاطر ،والآثار التدميرية للجرائم الإلكترونية(جانب ثقافي ضعيف)

ملاحظة

هذا لا يعني أن المجرم الالكتروني الذي يعيش في اقليم ولاية تبسة أنه لا يملك معرفة متقدمة حول استخدام التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت،وهذا كون طبيعة الدراسة تتصف بصعوبة الوصول إلى أخطر المجرمين الإلكترونيين المتواجدين في هذا الفضاء ، وبالتالي قد يوجد الكثير من المجرمين الالكترونيين الذين يعيشون في الفضاء السابق ذكره، ويمتلكون جميع خصائص ومميزات المجرم الإلكتروني الذي يعيش في فضاءات أخرى وله صفة الهاكرز الخطير.


الخاتمـــة

الخاتمة

من خلال ما تم التطرق اليه في هذه الدراسة و المتمثلة في محاولة الكشف على أهم الخصائص الإجتماعية للمجوم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة دراسة من منظور باراديغم علم الإجرام الفعل،تبين من خلال هؤلاء المجرمين الإلكترونيين الذين يعيشون في الفضاء السابق ذكره و الذين تم الكشف عليهم من طرف الأجهزة الأمنية و تقديمهم الى العدالة و كذلك من خلال تحليل إجابات المقابلات التي أجريت مع عينة من المجرمين الإلكترونيين الذين تمت إدانتهم بالسلوك الإجرامي من طرف الجهات القضائية و الذين يعيشون في نفس الفضاء السابق فقد توصل الباحث الى النتائج التالية:

- ❖ يتميز المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة بخصائص معرفية مقبولة حيث أنه يمتلك قدرات و نوع من التحكم في استعمال التقنيات الحديثة.
- ❖ عموما هناك من المجرمين الإلكترونيين الذين لهم خصائص إجرائية تتمثل في تحديد الهدف والتخطيط قبل الإقدام على السلوك الإجرامي
- ❖ معظم المجرمين متكيفون إجتماعيا وذلك من خلال تواصلهم مع معظم أفراد المجتمع خصوصا الوالدين معظم المجرمين الإلكترونيون كان دافعهم من وراء قيامهم بالسلوك الإجرامي الثأر والإنتقام وهذا كون معظم الجرائم الإلكترونية التي قاموا بها هي جرائم بسيطة تتمثل في جرائم السب والشتم والقذف عبر موقع الفيس بوك
- ❖ المجرمون الإلكترونيون الذين تم إجراء المقابلة معهم يرون بأن سلوكهم مبرر لدى المجتمع ولا يستحق وصمه من طرف هذا المجتمع، ومبرر من الناحية القانونية كون مختلف الجرائم التي تتم عن طريق التقنيات الحديثة المرتبطة بالإنترنت هي جرائم إلكترونية لها عقوبات واضحة في قانون العقوبات، كما يتميز هذا المجرم بنوع من الخصائص التنظيمية كقيامه بسلوكه الإجرامي لحسابه الشخصي وبطريقة فردية دون مساعدة من الآخرين.
- ❖ من خلال إجراء المقابلات تم التوصل الى أن هؤلاء المجرمين لهم جانب من الخصائص السلوكية تتمثل في شعورهم بالأمان والطمأنينة أثناء قيامهم بجرائمهم الإلكترونية وهذا لاعتقادهم أن الضحايا لا يقدمون على التبليغ(ليس لديهم ثقافة التبليغ عن مختلف الجرائم الإلكترونية)
- ❖ معظم المجرمين الإلكترونيين الذين يعيشون في الفضاء السابق ذكره لهم دافع الثأر والإنتقام، وذلك ما إستنتجه الباحث من خلال الأنواع المختلفة للجرائم الإلكترونية التي قام بها هؤلاء المجرمون

- ❖ لا يشعر المجرمون الإلكترونيون الذين يعيشونفي الفضاء السابق بالشفقة أو الندم تجاه الضحية، يتميز المجرم الإلكتروني بخصائص نفسية منها أنه فاقد للدعم الأسري، ليس لديه القابلية للعودة الى القيام بالسلوك الإجرامي.
- ❖ هناك من المجرمين الإلكترونين يتميزون بشخصية سادية،والتي يتميز صاحبها بشعوره بلذة عندما يقوم بإيقاع الألم عل الأخرين وعدم الشعور بالذنب وعدم الثقة فيمن حوله، كذلك الشك الدائم في من حوله

كما توصلت النتائج و من خلال المقارنة بين تحليل بيانات الجداول الإحصائية و المقابلات التي أجريت مع المجرمين السابقين أن هناك إختلاف واضح بين المجال المعرفي و الثقافي و العلمي و كذا الخصائص الإجتماعية للمجرمين الإلكترونيين الذين يعيشون في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة فمن خلال تحليل الجداول تبين أن هذا المجرم يفتقر الى المعرفة المتقدمة حول إستعمال التقنيات الحديثة، الى جانب جهله للتبعات القانونية التي قد ينالها من خلال قيامه بالجرائم الإلكترونية ، ضف إلى ذلك فمعظم دوافعه نفسية، لأن طبيعة الجريمة التي قام بها تتمحور حول جريمة السب و القذف و التهديد و الإزعاج ،و هذا النوع لا يكسب من ورائه إلا المتابعات القضائيةنفهو يسعى الى الإنتقام كرد فعل نتيجة لموقف يكون قد تعرض إليه، و ما يؤكد أكثر أنه ليس له جانب من الذكاء و المهارة حول استعمال التقنيات الحديثة المرتبطة بالأنترنيت ا نه تم القبض عليه من طرف الجهات الأمنية.

أما فيما يخص المجرمين الذين تم إجراء المقابلة تبين أنهم يتميزون بجانب معرفي مقبول حول كيفية التحكم في التقنية الحديثة،إضافة إلى كونهم يعلمون مسبقا بأن سلوكاتهم الإجرامية التي قاموا بها لها تبعات قانونية،وأن الدافع الذي بسببه أقدموا على مثل تلك الجرائم هو نتيجة لتعرضهم لمواقف إستفزازية دفعت بهم إلى ترجمة ردود افعالهم على شكل جرائم السب والقذف والتهديد والتشهير،كما أنهم يمتلكون جانب من المهارة و القدرة على الإستعمال الأمثل للتقنيات الحديثة،و كنتيجة عامة للدراسة فإن المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة مازال لم يرتقي الى أهم صفات الهاكرز، و ذلك من خلال طبيعة و أنواع الجرائم الإلكترونية التي قام بها ، لكن اتصف هذا المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء السابق الذكر ببعض من المميزات التي ينفرد بها الهاكرزالخطبر منها الإيمان بالعمل التطوعي، أيضا شخص إجتماعي بامتياز ، كذلك التواجد المستمر أمام الحاسب الآلي المرتبط بالأنترنت ، عشقه للحاسوب و معرفته الجيدة حول كيفية إستخدام التقنيات الحديث، عموما هناك مجموعة من الصفات و الخصائص التي يمكن أن يتميز بها المجرم الإلكتروني الذي يعيش في الفضاء السابق الذكر توجد ضمن أهم خصائص و مميزات الهاكرز ذو الخبرة الكبيرة و المهارة العالية في مجال الإعلام الآلي و الأنترنت.

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الإجتماع

دليل مقابلة حول:

الخصائص الإجتماعية لمرتكبي الجرائم الإلكترونية بالجزائر

-دراسة من منظور باراديغم علم الإجرام الفعل-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم إجتماع الإنحراف والجريمة

من إعداد الطالب:عبد الوهاب كلاع **المشرف: د.حاتم بن عزوز**

المحور الأول: البيانات الشخصية

- ✓ الجنس:.....
- ✓ السن:.....
- ✓ المستوى التعليمي:.....
- ✓ الحالة العائلية:.....
- ✓ المهنة:.....

المحور الثاني: الخصائص المعرفية والتقنية للمجرم الإلكتروني:

1- هل في السابق كنت تعتقد أن استعمال الحاسب الآلي أو الهاتف الذكي (حسب رأيك) المرتبطان بالإنترنت ضرورة ملحة في حياة الفرد و لا يمكن الإستغناء عنها؟:

.....

.....

.....

2- هل كانت لك دراية (معرفة) حول استعمال الحاسب الآلي أو الهاتف الذكي المرتبطان بشبكة الأنترنت؟:

.....

.....

.....

3- ما هي المصادر التي كنت تعتقد بأنها تكسبك المعرفة (حسب رأيك) حول التقنيات الحديثة (الحاسب الآلي، الهواتف الذكية)؟

.....

.....

.....

4- ما هي المدة التي كنت تعتقد بأنها قد تكسب الفرد معرفة نظرية وممارسة تطبيقية حول هذه التقنيات الحديثة ؟

.....

.....

.....

- ✓ ما هي المدة التي كنت تقضيها يوميا أمام التقنيات الحديثة المرتبطة بشبكة الإنترنت؟
- ✓ أقل من ساعة: ☐
- ✓ من ساعة إلى ساعتين: ☐
- ✓ أكثر من ذلك (أذكر المدة): ☐

5- ما هو المكان المفضل(حسب رأيك) الذي كنت تستخدم من خلاله هذه التقنيات الحديثة المرتبطة بشبكة الإنترنت؟

.....

.....

.....

6- هل كنت تحاول في السابق إكتساب و تحيين معرفة جديدة ومتطورة حول التقنيات الحديثة (الحاسب الآلي وتطبيقات الهاتف الذكي، البرامج التقنية المتصلة بشبكة الإنترنت...الخ).

.....

.....

.....

7- ما هي "نوعية" و "مدى تعقيد" المعرفة التقنية التي كنت في السابق تريد اكتسابها و تحيينها؟

.....

.....

.....

8- هل كنت تجد غالبا حلولا للصعوبات التي تعترضك أثناء تعاملك مع أنظمة و برامج جهاز الحاسب الآلي أو الهاتف الذكي؟

.....

.....

.....

المحور الثالث: الخصائص الإجرائية(التخطيط، الخبرة، الأدوات، طريقة التنفيذ) للمجرم الالكتروني.

9- في السابق ماهو هدفك الرئيسي من إستخدام شبكة الأنترنت؟

.....

.....

.....

10- هل قمت سابقا ببعض الإستخدامات عبر الشبكة العنكبوتية التي "تعلم أو تعتبرها" غير مقبولة لدى بعض أفراد المجتمع ومخالفة للقواعد القانونية؟

نعم ☐

لا ☐

-إذا كانت إجابتك(بنعم)ما هي طبيعة هذا السلوك غير المقبول اجتماعيا وقانونيا الذي قمت به سابقا؟

- ✓ إرسال رسائل الكترونية فقط من أجل ازعاج الآخرين ☐
- ✓ نسخ البرامج لأغراض تجارية ☐
- ✓ قرصنة معلومات؟ ☐
- ✓ قرصنة بيانات شخصية؟ ☐
- ✓ تخريب بيانات من أجل الانتقام أو المتعة؟ ☐

- ✓ انشاء مواقع للتشهير ☐
- ✓ اختراق مواقع على شبكة الانترنت ☐
- ✓ سب وقذف ☐
- ✓ أخرى (أذكرها)

.....

.....

.....

11- ماهي الأجهزة الإلكترونية التي إستخدمتها سابقا عندما قمت باستخدام شبكة الإنترنت لأهداف غير مشروعة و غير قانونية ؟

- ✓ استعمال الحاسب الآلي المرتبط بالأنترنت ☐
- ✓ الهاتف الذكي ☐
- ✓ اللوحة الذكية (Tablette) ☐
- ✓ أخرى أذكرها.....

14-هل كنت تعلم أن الأنشطة الإلكترونية التي قمت بها سابقا على شبكة الانترنت تصنف كأنشطة (سلوكات) إنحرافية و إجرامية و تكيف كجريمة إلكترونية؟

نعم ☐

لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ("نعم"):

هل كنت تعلم بالتبعات القانونية لهذا السلوك؟

.....

.....

.....

12- من أي مكان نفذت سابقا السلوك الانحرافي أو الإجرامي؟ هل هو من:

- ✓ المنزل ☐
- ✓ مقهى الانترنت (cybercafé) ☐
- ✓ أخرى أذكرها ☐

.....

.....

.....

إذا كانت الإجابة بـ"(نعم") ماهو الهدف الذي إخترت من أجله هذا المكان ؟

.....

.....

.....

15- عندما قمت سابقا بهذا النوع من السلوكات التي تصنف كجريمة إلكترونية ،هل قمت بها؟

- ✓ بمفردك (بدون مساعدة أحد) ☐
- ✓ بمفردك ولكن بوجود رفقاء. ☐
- ✓ بمساعدة آخرين. ☐

16-هل عندما قمت سابقا بسلوكات عبر الإنترنت والتي تصنف بأنها غير مشروعة من وجهة نظر الآخرين فإنك:

- ✓ قد إخترت الهدف بمفردك بطريقة منتظمة ☐

علل لماذا؟.....

.....

.....

- ✓ نفذت سلوكك بطريقة فردية دون مساعدة ☐

علل لماذا؟.....

.....

.....

- ✓ إتصلت بأفراد آخرين ارتكبوا نفس السلوك من أجل المساعدة ☐

علل لماذا؟.....

.....

.....

قمت بسلوكك لحسابك الشخصي فقط ☐

علل لماذا؟.....

.....

.....

قمت بسلوكك لحسابك ولحساب آخرين تتشارك معهم معهم نفس الأهداف ☐

علل لماذا؟.....

.....

.....

إذا قمت سابقا بسلوكات أخرى غير مشروعة

أذكرها.....

.....

.....

المحور الرابع: تمثلات الفاعل الإجرامي الإلكتروني لسلوكه المخالف للقواعد القانونية

20- هل وجدت مبررا لسلوكك الذي قمت به سابقا والذي يراه البعض بأنه غير مشروع؟

نعم ☐

لا ☐

✓ إذا كانت الاجابة (بنعم) أو (لا) علل لماذا ؟.....

.....

.....

21- ما هو تصورك ونظرتك نحو من يعتقد بأن سلوكك السابق غير مشروع ويستحق العقوبة؟

.....

.....

.....

22- هل كنت تشعر بالرضى بعد أن قمت بهذا السلوك؟

نعم ☐

لا ☐

✓ إذا كانت الاجابة(بنعم)أو (لا)علل لماذا؟.....

.....

.....

23- هل شعرت بالرضى أو الفخر عندما قمت بهذا السلوك؟

.....

.....

.....

24- إذا لم تكن قد شعرت بالرضى أو الفخر بعد أن قمت بهذا السلوك، هل شعرت بالندم ؟

.....

.....

.....

25- هل شعرت بالشفقة تجاه من إرتكبت ضده سلوكك الذي ينعت بأنه جريمة إلكترونية ؟

.....

.....

.....

المحور الخامس: العلاقات الاجتماعية للمجرم الالكتروني

26- أثناء ممارستك سابقا لأي نشاط إلكتروني هل كنت تفضل أن تكون وحيدا (منفردا) أو مع رفقاء؟

نعم ☐

لا ☐

✓ إذا كانت الاجابة (بنعم) أو (لا) علل

لماذا.....

.....

.....

27- هل كنت تميل إلى التعاون مع الآخرين في إنجاز الأنشطة الخاصة بك؟

نعم ☐

لا ☐

✓ إذا كانت الاجابة (بنعم) أو (لا) لماذا؟.....

.....

.....

28- هل كنت تفضل التواصل مع الآخرين (أفراد الأسرة، في العمل، في الحي، في الجامعة..)؟

نعم ☐

لا ☐

إذا كانت الاجابة (بنعم) كيف يكون طبيعة التواصل؟

هل يتمثل في:

- ✓ اللقاءات المباشرة ☐
- ✓ عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي ☐
- ✓ لقاعات مباشرة وعن طريق مواقع التواصل الاجتماعي ☐
- ✓ أخرى أذكرها

.....

.....

.....

29- في السابق ما هي طبيعة علاقتك مع الوالدين؟

.....

.....

.....

30-في السابق ما هي طبيعة علاقتك مع الأقارب؟

.....

.....

.....

31- هل كنت تعتبر نفسك شخصا إجتماعي أو شخص منطوي؟

.....

.....

.....

33- كيف كنت تقضي وقت فراغك؟

- ✓ في المنزل ☐
- ✓ مع الأصدقاء ☐
- ✓ مع الأقارب ☐
- ✓ مع بعض افراد سكان الحي ☐
- ✓ أماكن أخرى أذكرها

.....

.....

.....

34- هل سبق لك أن وقعت في حالات من العنف اللفظي أو الجسدي مع الآخرين؟

نعم ☐

لا ☐

إذا كانت الاجابة(بنعم) هل كان ذلك مع:

- ✓ الوالدين ☐
- ✓ الاخوة ☐
- ✓ الجيران ☐
- ✓ الأقارب ☐
- ✓ بعض من أفراد سكان الحي ☐
- ✓ أفرادا آخرين (أذكرهم)

.....

.....

.....

- ما هو سبب العنف اللفظي أو الجسدي في كل حالة "إن وجد"؟

.....

.....

.....

المحور السادس: أهم الدوافع التي دفعت بالمجرم الإلكتروني السابق الذي يعيش في الفضاء الجغرافي لولاية تبسة القيام بهذا السلوك غير المشروع

35- هل عندما قمت بهذا السلوك الذي يعتبر جريمة إلكترونية يعود إلى كونك:

- ✓ كنت تعلم بتكييفه القانوني ☐
- ✓ كنت تجهل بتكييفه ☐
- ✓ كنت دوما تتخذ الإحتياطات اللازمة. ☐
- ✓ كنت تتقن هذا السلوك. ☐
- ✓ كنت تسعى للحصول على ربح مادي لأنك بحاجة إليه ☐
- ✓ كنت تعتقد بأنه لا يتسبب في إيذاء جسدي للآخرين. ☐
- ✓ كنت تسعى للثأر والإنتقام. ☐
- ✓ كان هدفك هو تحدي نظام التشغيل والحماية ومحاولة كسر الشيفرات وبالتالي إثبات مدى مهارتك ومعرفتك المتقدمة تجاه الآخرين. ☐
- ✓ كان لديك فضول دائم حول محاولة الحصول على معلومات جديدة لم يتم الكشف عنها إلا من خلال القيام بفك شيفرات بعض المواقع. ☐
- ✓ كان هدفك هو التسلية فقط ☐
- ✓ لأنك كنت تظن بأن هذا السلوك لا يستدعي تدخل الجهات الأمنية. ☐
- ✓ كنت تجهل بأن هذا النوع من السلوكات غير مشروع ويعاقب عليه القانون. ☐

✓ كنت تظن بأن الضحايا لا يقدمون على تبليغ الجهات الأمنية ☐

إذا كانت لديك أسباب أخرى أذكرها .....

.....

.....

المحور السابع: الحالة الاقتصادية والبعد الأسري للمجرم الإلكتروني السابق:

36- هل كنت تعيش مع أفراد العائلة (الوالدين، الاخوة...)؟ و ما ترتيبك بين إخوتك؟

.....

.....

.....

37- ما هو عدد افراد الأسرة التي كنت تعيش معها؟

.....

.....

.....

38- ما نوع السكن العائلي الذي كنت تعيش فيه؟

سكن أرضي ☐

شقة ☐

فيلا ☐

39- ما طبيعة السكن العائلي؟

☐ ✓ ملك

☐ إجتماعي إجاري

☐ ✓ سكن وظيفي

40- إذا كنت لا تعيش مع أفراد العائلة هل كنت تعيش في؟

منزل خاص بك ☐

مع أصدقاء لك ☐

مع الاقارب ☐

41- ما هو مصدر دخلك الرئيسي؟

✓ من خلال وظيفة في القطاع العام ☐

- ✓ من خلال وظيفة في القطاع الخاص ☐
- ✓ من طرف الوالدين أو الاخوة أو الاقارب أو معا ☐
- ✓ من خلال نشاط تجاري (أذكر نوع النشاط التجاري) ☐
- ✓ مصدر آخر أذكره

.....

.....

.....

42- في السابق وحسب رأيك هل دخلك المالي من خلال المصادر السابقة الذكر كافية والتي جعلتك تعيش" أنت"(و) عائلتك في ظروف معيشية جيدة؟

.....

.....

.....

إذا كانت الاجابة بـ (لا) هل كنت تسعى للحصول على مصادر أخرى للدخل من أجل تحسين مستواك المعيشي؟

.....

.....

.....

إذا كانت الإجابة (بنعم) ما هي أهم المصادر التي تراها أنسب والتي حققت من خلالها أهدافك؟

.....

.....

.....

44- ما هو المصدر المالي الذي من خلاله امتلكت جهاز الكومبيوتر أو الهاتف الذكي، هل من خلال:

- ✓ مالك الخاص ☐
- ✓ مساعدة أحد افراد العائلة (الأب، الأم الاخوة..) ☐
- ✓ مصدر آخر(أذكره)

.....

.....

.....

45- هل كنت تفضل دوما إمتلاك أحدث الأجهزة التقنية الحديثة(الهاتف الذكي، الكومبيوتر، اللوحة الذكية)؟

.....

.....

.....

46- هل إمكانياتك المادية كانت تسمح لك بامتلاكك هذه الأجهزة التقنية الحديثة بسهولة؟

.....

.....

قائمة المصادر والمراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

1- أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، ط8، (المكتبة الأكاديمية، د.م.ن، 1996)

2- أسامة أحمد مناعسة،جلال الزغبي: جرائم تقنية، نظم المعلومات الالكترونية، (دراسة مقارنة)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010

3- أفدة عيادة الهاشمي: الإرهاب الالكتروني القانوني، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2019.

4- امحمدي بوزينة أمنة: إجراءات التحري الخاصة في مجالات مكافحة الجرائم المعلوماتية (دراسة تحليلية لأحكام قانون الإجراءات الجزائية وقانون الوقاية من جرائم الإعلام)، كتاب أعمال ملتقى آليات مكافحة الجرائم الالكترونية في التشريع الجزائري المنعقد في الجزائر العاصمة يوم 29 مارس 2017.

5- جمال معتوق: مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي وأهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، سنة2014

6- الحمداني بشرى حسين: القرصنة الالكترونية أسلحة الحرب الحديثة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

7- خالد حسن لطفي: جرائم الانترنت بين القرصنة الالكترونية وجرائم الابتزاز الالكتروني، دراسة مقارنة، ط1، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، 201

8- رشاد خالد عمر: المشاكل القانونية والفنية للتحقيق في الجرائم المعلوماتية، دراسة مقارنة، ط2، القاهرة، دار الكتاب والوثائق الرقمية، 2017.

9- زغلول عماد عبد الرحيم: الاضطرابات الانفعالية والسلوكية لدى الأطفال، ط1، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.

10- سقف الحيط عادل: جرائم الذم والقدح والتحقير المرتكبة عبر الوسائط الالكترونية "دراسة قانونية مقارنة" ط1، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2017

11- سميرة أقرورو: الوجيز في أسس علم الإجرام وأهم مدارسه، ط1، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2015

12- طارق إبراهيم عطية: الموسوعة الأمنية، الأمن المعلوماتي النظام القانوني لحماية المعلومات، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2015

13- عامر مصباح: التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي، دار الكتاب الحديث'، القاهرة، ط1، 2011

14- عايد عواد الوريكات: نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008

15- عبد العال الديربي، محمد صادق إسماعيل: الجرائم الالكترونية (دراسة قانونية قضائية مع أحدث التشريعات العربية في مجال مكافحة جرائم المعلوماتية والانترنت، ط1، 2012، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.

16- عبد الله حسين علي محمود: سرقة المعلومات المخزنة في الحاسب الآلي، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

17- عدلي السمري وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2010.

18- عقيل حسين عقيل: فلسفة مناهج البحث العلمي، (مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999)

19- فيلالي أسماء: المجرمون المعلوماتيون خطر حقيقي يهدد عالم المعلوماتية، كتاب جماي الجريمة المعلوماتية وأثرها على التنمية الاقتصادية، ج1، المركز الديمقراطي العربي - ألمانيا-.

20- لخضر زرارة: الجريمة والمجتمع، دراسة مقارنة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2014

21- محمد شحاته ربيع وآخرون: علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)، 2004.

22- محمد علي قطب: الجرائم المعلوماتية وطرق مواجهتها، مركز الإعلام الأمني، وزارة الداخلية، الأكاديمية الملكية للشرطة، مملكة البحرين، 2010.

23- مصلح صالح: النظريات الاجتماعية المعاصرة، وظاهرة الجريمة في البلدان النامية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000

24- نائلة عادل ثورة: جرائم الحاسب الاقتصادية ، دراسة نظرية وتطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004

25- هاني خميس أحمد عبده: سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008

ب-المقالات باللغة العربية:

26- أحمد فريحة، إبراهيم هياق: النظريات المفسرة للسلوك الانحرافي والإجرامي -رؤية اجتماعية- مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مجلد 12، عدد2، سنة 2019.

27- أسامة جفالي: دور الشريعة الإسلامية في الوقاية من الجريمة، مجلة الأستاذ الباحث، المجلد1، العدد9، سنة 2018.

28- أمين جابر الشديقات، منصور عبد الرحمان الرشيدي: العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، مجلة دراسات اللوم الإنسانية والاجتماعية، العدد5، مجلد 43، سنة 2016.

29- أنيس العذار: مكافحة الجريمة الالكترونية ، المجلة الالكترونية للبحث القانوني، العدد 1، سنة 2018.

30- بكوش محمد أمين، هروال نبيلة هيبة: خصوصية المجرم الالكتروني-مجرم الانترنت نموذج-، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد1، سنة 2021.

31- بلقبي فطوم: الأسس المنهجية لتحديد المصطلحات والمفاهيم في البحوث الاجتماعية، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد1، سنة 2022

32- بوضياف اسماهان: الجريمة الالكترونية والإجراءات التشريعية لمواجهتها في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد11، سنة 2018.

33- بومدين فتيحة: الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 04 سنة 2021.

34- جمال نسيب، لامية بوبيدي: قراءة سوسيونقدية، مضامين بعض النظريات السوسيولوجية الحديثة المفسرة للجريمة: الاختيار العقلاني، أسلوب الحياة والنشاط الرتيب نموذج، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد1، سنة 2023

35- جويدة عسلات: الأسرة ودورهما التربوي في بناء شخصية الأبناء، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، مجلد5، عدد 01، 2015.

36- الحسين عمروش: تفسير السلوك الإجرامي في نطاق علم النفس الجنائي(نظريتي التفسير النفسي، والتفسير النفسي الاجتماعي)، مجلة دفاتر البحوث العلمية، مجلد 9، العدد2، سنة 2021

37- حنان حمادي، محمد بومخلوف: جغرافية الجريمة في الوسط الحضري، قراءة سوسيولوجية، مجلة دفاتر الحيز، المجلد 17، العدد1، سنة 2022.

38- خلفة سارة: الجريمة من وجهة نظر التحليل النفسي، (سيجموند فرويد)، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد1، العدد36، سنة 2017،

39- خليفي حفيظة: مجلة آفاق لعلم الاجتماع، العدد1، جوان 2021.

40- خليلي سهام: خصوصية المجرم الالكتروني، مجلة المفكر، العدد 15، جوان 2017

41- دليو فضيل: استخدام البراديغمات في البحوث العلمية، مجلة الزهير للدراسات والبحوث الاتصالية والإعلامية، المجلد 3 العدد2، 2023.

42- ربيعي حسين: المجرم المعلوماتي، شخصيته وأصنافه، مجلة العلوم الإنسانية، العدد40، سنة 2015.

43- رحموني محمد: خصائص الجريمة الالكترونية ومجالات استخدامها، مجلة الحقيقة، العدد41، 2018.

44- الزهرة الأسود: المفاهيم والمتغيرات في البحث العلمي، مجلة المجتمع والرياضة، العدد الأول، سنة 2022.

45- سامية شيناز، آية بولحبال: سيكولوجية السلوك الإجرامي للأحداث الجانحين، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد13، سنة 2017.

46- سعاد سراي: البراديغم في علوم الاعلام والاتصال بين الضرورة المنهجية والصعوبات البحثية الإجرائية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 7، العدد 28، سنة 2018.

47- سعيدة بوزنون: مكافحة الجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 52 سنة 2019.

48- السيد صبحي متولي النحراوي: مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد32، سنة 2016

49- شداد عبد الرحمان: الرأي العام، مجلة تاريخ العلوم، العدد6، 2015.

50- الشكري يوسف عبد النبي: الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 7، 2008.

51- شيخة حسين الزهواني: الطبيعة القانونية للهجوم السيبراني وخصائصه، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية،العدد1، 2020.

52- صابر بحري، منى خرموش: تنمية الموارد البشرية في جهاز الشرطة الجزائرية من خلال إستراتيجية التكوين كمدخل لتعزيز الخدمات العامة الأمنية، مجلة اللوم الإنسانية بجامعة أم البواقي، مجلد 7، العدد3، ديسمبر 2020،

53- صابري بحري، منى خرموش: أهم الدوافع السيكولوجية وراء الجريمة الالكترونية، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، العدد1، سنة 2021.

54- طاهر هشام: التأسيس النظري لعلوم الإعلام والاتصال انطلاقا من البراديغم السيبرنطيقي دراسة تحليلية على عينة من منشورات **cairn.info** المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 1، العدد 2، سنة 2018،

55- عباس تركي محيسن: مظاهر الحرمان في رسوم فان كوخ وفق نظرية الحاجات عند "ماسلو"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد 1، سنة 2021.

56- عبد السلام محمد المايل، عادل محمد الشريجي: الجريمة الالكترونية في الفضاء الالكتروني: المفهوم والأسباب وسبل المكافحة، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد 4، 2019، المركز الجامعي إيليزي

57- عبد الغفار غطاس: دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على تنامي الجريمة من منظور الاقتصاد الاجتماعي، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد3، العدد3، سنة 2017.

58- علواش كهينة: مخاطر الجريمة الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بين اختراق الخصوصية وآليات المواجهة، مجلة دراسات، العدد2، تاريخ النشر: نوفمبر 2022.

59- غريبي بشرى: خصوصية المجرم المعلوماتي ودوافعه: مجلة نوميروس الأكاديمية، العدد الثاني، سنة 2021.

60- فاروق خلف: الآليات القانونية لمكافحة الجريمة المعلوماتية، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثاني، سنة 2015.

61- فايزة خلفوني: سجل وآليات مكافحة الجرائم الالكترونية "قراءة في التجربة القطرية"، مجلة التمييز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخامس، 2021.

62- فريدة جاسم المندلاوي: النظرية الصراعية في مجتمع متغير، بحث في السوسيولوجيا والسلوك الاجرامي، مجلة دراسات اجتماعية، العدد23، سنة 2020.

63- فؤاد بداني: أبستمولوجيا الظاهرة الاتصالية والبراديغمات الجديدة، مجلة الراشد العلمي، المجلد 7، العدد 2 سنة 2020.

64- قزران مصطفى، زرقان عبد القادر: الآليات الدولية لمكافحة الجريمة الالكترونية، مجلة صوت القانون، العدد2، سنة 2022.

65- كريمة عجرود: الانحراف، فردانية السلوك واجتماعية رد الفعل، مجلة ابن خلدون، مجلد6، عدد1، تاريخ النشر 2013/09/10،

66- لحرش أيوب، النحوي سليمان: طبيعة الخطورة الإجرامية للمجرم المعلوماتي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد1، 2020.

67- ليث رافع خلف: فاعلية القضاء الإداري العراقي في حماية حقوق الإنسان، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد 44، العدد1، سنة 2017

68- ليلى بن تركي: العوامل النفسية وتأثيرها على السلوك الإجرامي، تحديات الجريمة ذات العامل النفسي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد3، سنة2021.

69- مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث 2018

70- مخلد إبراهيم الزغبي: فاعلية القوانين والتشريعات العربية في مكافحة الجرائم الالكترونية "دراسة مقارنة"، االمجلة العربية للنشر العلمي، العدد 37، سنة 2021.

71- مروة سليمان: نظرة الأنشطة الروتينية، نظرية جديدة لفهم الجرائم السيرانية، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، العدد 6، سنة2022.

72- مشاق طالب وهيب: مفهوم الجريمة المعلوماتية ودور الحاسوب بارتكابها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، سنة 2014

73- مصطفى شريك، كريمة عجرود: رد الفعل الاجتماعي إزاء المفرج عنهم من السجناء، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 6، العدد2، سنة 2021

74- مولاي إبراهيم عبد الحكيم: الجرائم الالكترونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 23، سنة 2015..

75- مونة مقلاتي، راضية مشري: الجريمة الالكترونية: دلالة المفهوم وفعالية المعالجة القانونية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 6، العدد 1، سنة 2021

76- ميرفت محمد حبابية، لخضر رابحي: أثر الجرائم الالكترونية على الأطفال وحمايتهم في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريع الوطني الجزائري، مجلة صوت القانون، العدد 2، سنة 201.

77- نرمين نبيل الأزرق: محددات المسؤولية الجنائية لجرائم الاختراق أو الاعتراض والانتحال، وآليات الضبط والردع في التشريعات العربية في العصر الرقمي "دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة البحوث الإعلامية، العدد56، سنة 2021.

78- نورة محمد حسن الشملان: تسخير علمي الإجرام والعقاب في التصدي للسلوك الإجرامي، مجلة الدراسات القانونية، العدد51، سنة 2021.

79- وسيلة يعيش خزاز: المنظور التكاملي في تفسير الجريمة، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد13، سنة 2017

80- وعد إبراهيم خليل الأمير: دراسة لرد الفعل الإجرامي حسب نظرية الوصم، مجلة الرافدين، العدد 56، 2009

81- ياسمين كتفي، سليمة بوخبط: ظاهرة الجريمة في ضوء المقاربات النظرية المفسرة لها، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد 9، سنة 2021.

82- ياسمينة بونعارة: الجريمة الالكترونية، مجلة المعيار، العدد 39، سنة 2015

ت- الاطروحات والرسائل الجامعية:

الاطروحات:

83- حسين سعد: البراديغمات المسيطرة في علوم الإعلام والاتصال واشكالياتها المعرفية، مساهمة في حلقة بحثية، بعنوان البراديغمات العلمية لطلاب الدوكتوراه اللبنانية، 2011،

84- حمزة بن عقون: السلوك الإجرامي للمجرم المعلوماتي، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص علم الاجرام وعلم العقاب، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2012/2011.

85- ربيعي حسين: آليات البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية، رسالة دوكتوراه علوم، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2016،

الرسائل

86- عبد الله دغش العجمي: المشكلات العملية والقانونية للجرائمالالكترونية، دراسة مقارنة(رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، سنة 2014،

87- عمر عبد الله المبارك الزواهرة: أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع قسم علم الجريمة، جامعة مؤتة، الكويت، 2009

88- محمد أحمد المحادين: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم جنوب الأردن، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استعمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، 2014

89- محمد حشروف: الشباب المراهق والجريمة، دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب المراهق بولاية تيبازة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع الجنائي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009/2008،

90- محمد يعقوب رشدي حيطان: إدراك الخوف من الجريمة، دراسة ميدانية على أرباب وربات البيوت في مدينة نابلس، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين 2014،

ث-الكتب باللغة الأجنبية

91- Chatterjee.j:la transformation de la structure des groupes du crime organise.GPC.canada,2005

ج- المقالات باللغة الأجنبية:

92-Guy Houchon: Notes pour une sociologie immediate de la reaction sociale organisee, revue a interdisciplinaire d'etudes juridiques,N1 volume4,1980

93-Maxime Peeves-Latour:Réaction sociale et criminalité en col blanc, Revue criminologie,N1,V,49,2016

ح- المواقع الالكترونية

94- إبراهيم رمضان إبراهيم عطايا: الجريمة الالكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية(دراسة تحليلية تطبيقية)، 2015. ص 360، https//mksq.journals.ekb اطلع عليه بتاريخ 2023/02/12.

95- أبو أروى الودادي: ماهية علم الإجرام وتاريخه وعلاقته بالعلوم الأخرى، https://www.startimes.com. 23/01/2010 تم استرداده بتاريخ 2023/08/30.

96- اتحاد المصارف العربية: المجرم الالكتروني ومضاره على العمل المصرفي، تم إسترداده بتاريخ 24/03/2023 https//uabonline.org/ar

97- أثر التفكك الاجتماعي في الظاهرة الاجتماعية: سنة 2010،
https//fadaok.ahlamontada.com اطلع عليه بتاريخ 2023/05/21

98- أحمد الربايعة: أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة دراسة استطلاعية من منظور اجتماعي على عينة من المسجونين في المجتمع الأردني، ديسمبر 2017، تم استرداده بتاريخ 2023/09/15 https://bibliotdroit.com

99- أحمد مجدي: نظرية الاختيار العقلاني لآلنجهام، نوفمبر 2018،
https//www.maktabtk.com اطلع عليه بتاريخ 2023/05/19.

100- أحمد مجدي: نظرية التعلم الاجتماعي، ماي 2021، أطلع عليه بتاريخ 2023/05/17
https://www.Sanad kk.com

101- إسراء جبريل رشاد مرعي: الجرائم الالكترونية "الأهداف، الأسباب، طرق الجريمة ومعالجتها"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، أوت 2016،
https://democratiesc.dz تم استرداده بتاريخ 2024/06/20

102- أفنان أبو مفرح: أهمية الأخلاق في بناء المجتمع، 26 أوت 2021،
https://mawdooz.com تم استرداده بتاريخ 2023/09/04.

103- أمال الأتوم: نظرية الاختيار العقلاني في علم الجريمة، أفريل
2022،https//:ezarabi.com/sociolg اطلع عليه بتاريخ 2023/05/18.

104- أميرة سعيد: براديغمات التقييم، 2018 ، تم إسترداده..بتاريخ: 2024/02/09
https://www.academiro.edu

105- إيمان الحياري: مفهوم الحرب الالكترونية، 2016، http//kawdoog.com تم استرداده بتاريخ 2024/06/20

106- أيمان الميارى: أنواع الجرائم الالكترونية، 2022، https//maurdooz.com اطلع عليه بتاريخ 2023/02/12.

107- إيناس محمد عبد الله محمود، محمود أحمد أبو مسلم: أثر التفاعل بين الأسلوب المعرفي (الاستغلال/الاعتماد على الأسلوب الإدراكي) والذكاء الوجداني على التحصيل الدراسي لدى طلاب كلية التربية، مجلة بحوث التربية النوعية، .https//journals.ekb.og/article أطلع بتاريخ 2023/04/06

108- بتول طارق، وليد الفرس: الجرائم الالكترونية، 2021، https://www.thelagelist.net

109- بحوث: بحث عن أنواع الهاكرز، https://bo7oth.net أطلع عليه بتاريخ 2023/04/03.

110- تعريف الجريمة في القانون (المفهوم القانوني)، https://crimedz.blogs.pot.com 9 أفريل 2016، تم استرداده بتاريخ 2جويلية 2023.

111- توري سعدون عبد الله: العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، 26 أوت 2013، مجلة دراسات وأبحاث جغرافية، https://swideg-géography.com

112- الجرائم الالكترونية الواقعة على الأشخاص في القانون التونسي:https://globalfreedonoferxpression.columbia.edu أكتوبر 2021.تم استرداده بتاريخ 2024/06/20

113- الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، أعداد مجمع البحوث والدراسات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة نزوى، سلطنة عمان، ص: 41 http//dr-qme.com 2023/02/15.

114- الجريمة بين النظريات التقليدية والتفسيرات الحديثة، 2010، https://www.startimes.com

115- جمال إبراهيم الحيدري: التفسير التكاملي للسلوك الإجرامي، https://almerja.com 25/06/2022 تم استرداده بتاريخ 2023/09/15.

116- جمال إبراهيم الحيدري: العوامل الثقافية للسلوك الإجرامي، 30/06/2022 https://www.almarja.net تم استرداده بتاريخ 2023/09/16.

117- جواد: نظرية الضغوط العامة بعلم الإجرام، كيف تتحول لمجرمين، بتاريخ 2021/05/12 .https://www.waqig اطلع عليه بتاريخ 2023/05/17

118- حاج الله مصطفى: النظريات السوسيولوجية للجريمة والانحراف، 2021 https://dspace.univ-medea.dz اطلع عليه بتاريخ 2023/05/18.

119- حسن بن أحمد الشهري، نحور قانون دولي موحد لمكافحة الجرائم المعلوماتية، https:// platform.almanhal.com تم إسترداده بتاريخ 2023/11/15

120- حسين بن السعيد الغافري: جهود سلطنة عمان في مواجهة الجرائم المتعلقة بشبكة الانترنت، 4أكتوبر 2019 http.ps//www.a7wallow.com تم استرداده بتاريخ2024/06/20

121- حسين قادر، حيدر عبد الهادي: رد الفعل المجتمعي، https://Sahle.io/iq/Lecture تم استرداده بتاريخ 2023/09/01.

122- حمد الحريري: البناء الاجتماعي للجريمة والسلوك المنحرف، أكتوبر 2022 https://barraah.comتم استرداده بتاريخ 2023/09/15.

123- الدبلوماسية الفرنسية: فرنسا وأمن الفضاء الالكتروني 2022 https://www.diplomatie.gov.fr أطلع عليه بتاريخ 2023/01/03.

124- ريهام عبد الرحمان رشاد العباسي: أثر الإرهاب الالكتروني على تغير مفهوم القوة في العلاقات الدولية، دراسة حالة "تنظيم الدولة الإسلامية"، المركز الديمقراطي العربي 2017بتاريخ http//democraticac.de. تم استرداده بتاريخ 2024/06/20

125- سالي مراد: ضحايا الجريمة منظور سوسيولوجي، https://www.asjp.cerist.dz اطلع عليه بتاريخ 2023/05/20

126- سعيدة بوزنون: مكافحة الجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري، https//revue-umc.edu.dz اطلع بتاريخ 2023/02/16.

127- سعيدي لويزة: منهجية وتقنيات البحث (إشكالية طرح المفاهيم في حقل العلوم الاجتماعية)، https//mvdle.univ.chlef.dz تم استرداده بتاريخ 2023/6/23.

128- سمير قط، صباح كزيز: أثر الجرائم الالكترونية على أمن واستقرار الدول: "قرصنة الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء القطرية ا نموذجا"تم إسرداده

129- صالح أحمد البربري: بحث قانوني حول دور الشرطة في البحث والتفتيش والضبط المتعلق بجرائم الانترنت، 2023/05/24، https://www.mohamah.net تم استرداده بتاريخ 2023/09/08.

130- صخري محمد: بحث شامل حول ماهية علم الإجرام، https://www.poliitics.dz.com 25/11/2019 تم استرداده بتاريخ 2023/09/09.

131- الطاهر سواكري: مرجع سابق، ص 195، https://www.asjp.cerist اطلع عليه بتاريخ 2001/05/12

132- عامر العورتاني: الوصم الاجتماعي، حرية مع وقف التنفيذ، https://alrai.com,09/09/2020 تم استرداده في 2023/09/02.

133- عبد الحسين زروقي الجبوري: مفهوم السلوك الاجتماعي، ماي 2018 https//www.researchgate.net أطلع عليه بتاريخ 2023/04/06

134- عبد الناصر سلامة: السلوك المنحرف، بريد الأهرام، العدد 46269 سنة 2013، مصر، www.alahram.org.ey تم استرداده بتاريخ 2024/06/20

135- عروب الحربي: صفات الشخصية المجرمة في علم النفس
2021. https://mental.maurdooz.com تم إسترداده بتاريخ 2024/06/20

136- عقوبة الجرائم الالكترونية في المغرب: مجلة النصحة القانونية، 30 ديسمبر 2021، أطلع عليه 2023/01/20 https//www.legalodvice.online

137- علم الإجرام، المدارس والنظريات، 2008/05/15، https://www.strtimes.com تم استرداده بتاريخ 2023/09/16.

138- علي الدباغ: أثر الدين في الحياة، مارس 2021، https://www.mominoun.com. تم استرداده 2021/09/04.

139- عيساوي عز الدين، مفاهيم سوسيولوجية (البراديغم)، 18 أكتوبر 2022 تم إسترداه.بتاريخ 2021/02/08 http:www.google.com

140- فريق الانتربول العامل يلقي الضوء على التهديدات السيبيرية في الأمريكيتين، 03/01/2013. https://www.ikterpol.int اطلع عليه بتاريخ سبتمبر 2022

141- كريم مأمون: ماذا تعرف عن الشخصية السادية، 2019 https://www.enablaladi.net تم استرداده بتاريخ 2024/04/20

142- لبنى صادق أبو زهيد: دور وسائل الإعلام في نشر الجريمة والوقاية منها، جانفي 2022، https://wadaq.info تم الاسترداد بتاريخ 2023/09/16.

143- لورا ميكيني: الفرق بين الانحراف والجريمة، أفريل 2021، الفرق بين الانجراف والجريمة Laura Mekinney:

144- محمد السديمي: نظرية الاختيار العقلاني، ماي 2022 https//sanadkk.com تم استرداده بتاريخ2024/06/20

145- محمد السديمي: نظرية الاختيار العقلاني، ماي 2022، https//www.sanadkk.com اطلع بتاريخ 2023/05/12.

146- محمد بن عودة: النظريات المعاصرة للجريمة والانحراف، ص38، 2017
https://fs.sh.univ-km.dz اطلع عليه بتاريخ 2023/05/21.

147- محمد جميل: ما هو السلوك الاجتماعي، وما هي دلالته2016.https//ppsx.pro أطلع عليه بتاريخ 2023/04/06

148- محمد خليفة: خصوصية الجريمة اللكترونية وجهود المشرع الجزائري في مواجهتها، جانفي 2020، https//www.asjp.Cerists.dz ، اطلع عليها بتاريخ 2023/07/04.

149- محمود رجب فتح الله: النظرية الاقتصادية في علم الجريمة، 6 أكتوبر 2018، https://www.ahewar.org تم الاسترداد بتاريخ 2023/09/16.

150- مشروع قانون أمريكي ضد الجرائم الالكترونية: https://www.aljazeraa.net 06/06/2013 تاريخ الاطلاع 2023/01/02.

151- مها حمزة موسى الخطيب: الأسلوب المعرفي وعلاقته بالاتجاهات الوالدية لدى عينة من الطالبات المتفوقات والمتأخرات دراسيا في المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة، https//mbse.journals.ekb.og أطلع بتاريخ 2023/04/06.

152- ميادة إدريس: مقال عن التنشئة الاجتماعية، مارس 2022، https//www.socioclub.net، اطلع بتاريخ 2023/04/07

153- ميس الريم جناجرة: أركان الجريمة في القانون الجنائي، 30 ماي 2021، http:// Wadaq.nfo. تم استرداده بتاريخ 2024/06/20

154- مينا فايق: نظرية سذرلاند في تفسير الظاهرة الاجتماعية، 2021 https://www.menafoyq.com اطلع عليه بتاريخ 2023/05/26.

155- النظريات المفسرة للانحراف والجريمة: httpps://www.aranthropos.com اطلع بتاريخ 2023/05/18. .

156- النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي، مدونة العلوم الجنائية، https://sciences criminelle.blogspot.com 26/11/2023 تم استرداده بتاريخ 2023/09/16.

157- نظرية التعلم الاجتماعي لألبرت باندورا28 أوت 2022، بواسطة مساق، https://masaaq.com تم استرداده بتاريخ 2023/09/15.

158- نظرية التقليد عن تارد: 2 ديسمبر 2019، https://ar-ar.facebook.com اطلع عليه بتاريخ 2023/05/07...

159- نظرية الضغوط: (نظرية مرتون): https//ar.wikipedia.org تم استرداده بتاريخ 2024/06/20

160- نظرية النافذة المكسورة: https://hbrarabic.com اطلع بتاريخ 2023/05/12.

161- هاجر عبيدي: قانون مكافحة الجرائم الالكترونية ، قضاء على الشائعات أم على حرية التعبير في تونس، 21 سبتمبر 2022، اطلع بتاريخ 2023/01/20 https://rassef22.net

162- هلال نصار: انعكاسات الجرائم الالكترونية على المجتمع ورؤية قانونية، 2022/03/22، https://alresalah.ps/POST، تم استرداده بتاريخ 2023/09/5.

163- هند إبراهيم: مقال يوضح العلاقة بين التعليم والسلوك الإجرامي، 24 ماي 2023، https://www.mahah.net تم استرداده بتاريخ 2023/09/16.

164- واكلي بديعة: النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي، https://cte.univ-setifz.dz تم استرداده بتاريخ 2023/09/16.

165- يحي سعيد: نظرية التعلم الاجتماعي، سبتمبر 2020، https:// drasah.com اطلع عليه بتاريخ 2023/05/17.

166- http//ar.surveillancepaclages.com أطلع عليه بتاريخ 2023/05/01

167- https://Lahasly.com/ar/viw اطلع عليه بتاريخ 2023/05/18.

168- qu'est-ceque la crimonalogie;https://online,maryvile.edu تم استرداده بتاريخ 2023/09/15.